

مركز دراسات الوحدة العربية

ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل

الدكتور عبد الحميد براهيمي

الدكتور عبد الحميد براهيمي

- اقتصادي عربي، ولد في الجزائر عام ١٩٣٦
- انضم الى جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ثم التحق بجيش التحرير الوطني الجزائري في عام ١٩٥٦ حيث شغل وظيفة ضابط في وحدات العمليات حتى عام ١٩٦٢
- في عام ١٩٦٣ عين محافظاً لعنابة
- في عام ١٩٦٨ أصبح مديراً لمكتب منظمة التعاون الصناعي في باريس
- من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٣ عمل مدرساً في جامعة الجزائر
- من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٦ عمل مستشاراً اقتصادياً لدى السوناطراك «SONATRACH»
- بدءاً من عام ١٩٧٦ عمل رئيساً لمكتب تمثيل السوناطراك في الولايات المتحدة
- يشغل حالياً منصب وزير التخطيط في الحكومة الجزائرية.

الطبعة الخامسة

الثمن: ٩ دولارات
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣



ابعـــاد
الاندماج الاقتصادي العربي
واحتمالات المستقبل

الدكتور عبد الحميد براهيمي

DIMENSIONS ET PERSPECTIVES DU MONDE ARABE

par

Abdelhamid BRAHIMI
Professeur de Sciences Economiques



ÉCONOMICA
49, rue Héricart, 75015 Paris
1977

صورة عن غلاف الطبعة الفرنسية

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن إتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الاولى: بيروت: نيسان/ ابريل ١٩٨٠
الطبعة الثانية: بيروت: شباط/ فبراير ١٩٨١
الطبعة الثالثة: بيروت: تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٣
الطبعة الرابعة: بيروت: آذار/ مارس ١٩٨٦
الطبعة الخامسة: بيروت، شباط - فبراير ١٩٩١

المحتويات

تمهيد

يتناول هذا الكتاب تحليل إمكانات الوطن العربي الاقتصادية، واحتمالات مستقبله الاقتصادي، من زاوية الاندماج الاقتصادي الاقليمي.

وفي اعتقادنا أن الاندماج الاقتصادي بتعريفه الشائع، الذي ينصب على اقامة اجهزة لتحرير التبادل بين بلدان مختلفة لا يناسب اقتصاد البلدان المتخلفة التي تسعى الى بناء «الاقليم» كإطار للتخصص.

وفي تقديرنا- على النقيض من ذلك- إن الاندماج الاقتصادي الدولي، بالنسبة لبلدان العالم الثالث عموماً، يرتكز بصفة أساسية على اعادة تنظيم هيكلية. وعلى الرغم من صعوبة تعريف الاندماج بدقة، فاننا نعتقد بانه يمثل عملية بناء لمجال اقتصادي اقليمي تتوافق حوله رغبات بلدان مختلفة تدعو الحاجة الى ان تتعاون فيما بينها من أجل خلق ظروف جديدة للنمو والتطور على أساس يوفق بين الأهداف الشاملة للاقليم والمصالح الحيوية للاقتصاديات المختلفة التي تواجهها.

والواقع ان عملية الاندماج هذه تسمح بايجاد مخارج جديدة لسياسات صناعية وزراعية وتجارية ومالية، قد انتهت الى طريق مسدود في كل بلدان العالم الثالث.

وفي هذه الحالة، ليس في الاندماج الاقليمي ما يتطلب إقامة سلطة تتجاوز حدود السلطة الاقتصادية الوطنية في كل بلد أو اندماج كشروط مسبقة.

وينبغي ان يكون هدف الاندماج إقامة مجال اقليمي متماسك واقتصاد اقليمي أساسه اعادة تشكيل بنيات قطاعات الصناعة والزراعة والمال وشبكة المبادلات. ومن جهة أخرى فان إعادة هذه البنيات يجب ان تقترن بتبني سياسة اجتماعية وثقافية وعلمية جديدة على الصعيدين الوطني والاقليمي.

المقدمة

يتميز عصرنا هذا ببروز اتجاه واضح نحو تشكيل مجالات اقتصادية كبيرة متكاملة . وتختلف المجالات الكبيرة المعاصرة من حيث ان بعضها يتخذ شكل الدولة المميزة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أو الصين ، اما البعض الآخر فقد تكون من تجمع ارادي لعدد من الدول كالسوق الاوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الاوروبية أو مجلس العون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) .

ومما لا شك فيه أن المجال الكبير الذي سبق أن تشكل أو الذي في سبيل التشكيل يقدم مزايا هائلة في دفع عجلة التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي . غير أن اقامة المجال الكبير لا تتمخض عن مثل هذه النتيجة إلا اذا توافرت شروط معينة أهمها، إعادة تنظيم المجال من اجل ضمان انتشار التقدم الاقتصادي وتسهيل ترويج المعلومات والتدفقات والأسعار(١) .

وإلى جانب المجالات الكبيرة - بين دول او تكتلات إقليمية من بلدان متقدمة - تبقى بلدان العالم الثالث مجرد كيانات مجزأة ومنقسمة وعزلاء وخاضعة . فإن المكانة الهامشية للبلدان المتخلفة في النظام الاقتصادي العالمي الحالي تتضاءل باستمرار بسبب تزايد سعة الفجوة القائمة بين العالم الصناعي والعالم الثالث اذ أن التقسيم الدولي الحالي للعمل غير موات للبلدان النامية ، وهو يسهم في تفاقم تبعية هذه البلدان .

ويمكن أن يؤدي اندماج اقتصادي بين البلدان المتخلفة على أسس جديدة وسليمة الى خلق نظام اقتصادي دولي جديد أكثر ملاءمة لنمو العالم الثالث وازدهاره .

وتتطلب دراسة تجارب الوطن العربي في مجال الاندماج الاقتصادي - قبل كل شيء - تذكيراً سريعاً بالسياق الدولي النظري والعملي .

---

(١) François Perroux, **L'économie du XXè siècle**, 8ème éd. aug. (Paris: Presses Universitaires de France, 1969).

١ ـ فمن الناحية النظرية سبق وأكد كثير من الاقتصاديين عدم كفاية بعض المذاهب الاقتصادية وبعض وسائل التحليل التي برزت في الوطن العربي بشأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العالم الثالث .

وفي المجال الذي يعنينا يمكننا القول بأن السيطرة الايديولوجية والثقافية التي تمارسها الدول الغربية المتقدمة على العالم الثالث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسيطرة الاقتصادية واندماج الأسواق .

والحقيقة أن المفهوم التقليدي للعلاقات الاقتصادية الدولية يرتكز اساساً على اندماج الأسواق . فهذا الاندماج ليس شيئاً إلا قيام القوى العفوية للسوق بالدور الرئيسي في الحياة الاقتصادية .

وترمي هذه النظرية الى ان تندمج الأسواق الوطنية المختلفة في سوق واسعة واحدة بلا حدود ـ ذلك أن الاندماج ، الذي يقوم على تكامل الاقتصاديات يمكن من تحقيق الوضع الاقتصادي الأمثل ، وذلك بفضل الاستخدام الرشيد للموارد وعوامل الانتاج . وقد تصور التقليديون أن المزايا التي تتمخض عن التخصص الدولي والتبادل الدولي تتوزع تبعاً لنمط موحد وبدون استغلال بين كافة شعوب العالم . وعليه فقد أصبح مبدأ المزايا المقارنة الذي نادى به ريكاردو قانوناً ثابتاً وشاملاً .

غير أنه من المناسب أن نؤكد أن ما حمل التقليديين على صياغة هذه المبادىء هو السبق الهائل الذي أحرزته الصناعة في انكلترا على صناعات بلدان العالم الأخرى . لقد استطاعت انكلترا أن تسيطر ، في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، على السوق العالمية للمنتجات الصناعية وكانت تصدر منتجاتها المصنعة الى البلدان الأخرى وتستورد من هذه الأخيرة المنتجات الغذائية والمواد الأولية ، الأمر الذي تمخض عن بداية تقسيم دولي للعمل . وقد أدت الثورة الصناعية والنمو الاقتصادي لأوروبا والولايات المتحدة واليابان الى تعميق هذا الطابع الذي ميز القرن التاسع عشر . وكان من نتيجة ذلك حدوث « تبادل غيرمتكافىء »[٢]، او تخصص دولي غير متكافىء[٣]،الأمر الذي أدى في النهاية الى توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة في النمو وساهم في « تطور التخلف » في حالات معينة[٤].

---

(٢) A. Emmanuel, **L'échange inégal** (Paris: Maspero, 1969).

(٣) Samir Amin, **L'accumulation à l'échelle mondiale** (Paris: Anthropos, 1970), pp. 54 et ss.

(٤) G. Frank, **Le développement du sous-développement. L'Amérique Latine** (Paris: Maspero, 1970).

والواقع أن كثيراً من التغيرات والتعديلات النظرية قد طرأ على قانون التكاليف المقارنة منذ عهد التقليديين. وعلى الرغم من أن أتباع المدرسة التقليدية الجديدة قد احتفظوا بنظرية المزايا المقارنة، إلا أنهم جردوها من القانون الموضوعي للقيمة. وهكذا اخذ البعض من كتاب هذه المدرسة يتكلم عن (مكاسب المنفعة) و(تكاليف الفرص) (هابرلر) أو (المزايا المقارنة) التي تقوم على مبدأ الإحلال (اوهلن)... لقد دفعت هذه التعديلات النظرية عدداً من الاقتصاديين إلى التأكيد على أهمية التخصص في الانتاج حيث يسمح التأليف بين عوامل الانتاج في تخفيف الحد الأعلى من المزايا: وهكذا فإن البلدان التي يتوفر فيها عنصر العمل، وتفتقر الى رأس المال ينبغي أن تتخصص في مجال الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب استخداماً كثيفاً لرأس المال. أما النشاطات الصناعية الأخرى فينبغي أن تترك للبلدان المتقدمة.

إن هذه الأطروحة التي تعوزها الواقعية ترتكز اصلاً على نظرة سكونية (ستاتيكية) . فهي تحدد شروط الاستخدام الأمثل لعوامل انتاج معينة ووضع معين للتقنية في بلد ما . والحقيقة أن الاتجاه نحو التخصص المحلي الذي تعود أصوله الى الفكر (الأنكلو - سكسوني) ، والذي كان موضع كتابات غزيرة خلال الخمسينات ، هو اتجاه جرى تخيله بفعل حاجات الايديولوجية المسيطرة . ذلك ان الأطروحة التي جئنا على ذكرها آنفاً لا تهدف إلى أكثر من تبرير النظام الدولي القائم . وهكذا نجد انفسنا أمام دعاية مكثفة تهدف إلى نشر النظرية التي تقول بان التبادل الحر يسمح بتنمية التجارة الدولية ، وأنه بذلك يسهم في التنمية الاقتصادية للبلدان الفقيرة . وفي الوقت نفسه تؤكد هذه النظرية أنه كلما كان البلد فقيراً ازدادت المنافع التي يحصل عليها عن طريق التبادل الحر . وواضح أن الهدف الكامن وراء كل ذلك هو اقناع البلدان المتخلفة بأن مصلحتها تقتضي العدول عن اجراءات الحماية ، والامتناع عن استثمار مواردها الطبيعية .

والحقيقة أن افكاراً من هذا النوع شاعت كذلك في أثناء الستينات وحتى يومنا هذا . وقد كرست لها كتابات غزيرة خلال تلك الفترة ايضاً حيث أسدى عدد كبير من الاقتصاديين الغربيين نصائح الى البلدان المتخلفة بقصر الاندماج الاقتصادي على عملية إلغاء القيود التي تفرض من أجل تنظيم التجارة الخارجية والتعامل الدولي بين البلدان المختلفة (اي الرسوم الجمركية وقيود التبادل ومراقبة تحويل النقد) . غير أن طبيعة المشكلة تختلف كلية عن اهتمامات هؤلاء الاقتصاديين وأن الواقع شيء آخر . ذلك أن المجال الدولي ليس متجانساً أو بالأحرى ليس متجانساً الا بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية .

٢ ـ أما على الصعيد العملي فيلاحظ أن الاندماج الدولي يقتصر على إندماج المجال الدولي ، الذي تصنعه الشركات المتعددة الجنسية .

إن « المجال الاقتصادي »[٥] للشركة المتعددة الجنسية « الذي يختلف عن المجال الجغرافي أو المجال السياسي من حيث أن هذا الأخير يقع ضمن حدود معينة » هو مجال متجانس ، الأمر الذي يمكنها من ادارة عملية نمو نشاطاتها دون الاكتراث بالحدود القائمة أو بتنافر المجال الدولي .

إن ملاحظة الواقع الاقتصادي لعالمنا المعاصر تظهر بوضوح سعة الشركات المتعددة الجنسية ومعدل نمو هذه الشركات التي تهيمن على جزء أساسي من النشاطات والاستثمارات العالمية . وقد تبين أنه في عام ١٩٦٩ استحوذت الشركات المتعددة الجنسية بمفردها على ٣٠٪ من الصادرات العالمية[٦] . ويتوقع بعض الخبراء الدوليين أن يهيمن عدد من الشركات يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ شركة على ٧٥٪ من الانتاج العالمي في عام ١٩٨٠[٧] . لقد ازدادت الاستثمارات الاميركية المباشرة في أوروبا من ٦,٧ مليار من الدولارات في عام ١٩٦٠ إلى أكثر من ٢١ ملياراً في عام ١٩٧٠ ، أي أن نسبة الزيادة خلال تلك الفترة تجاوزت ٢٢٠٪[٨] . ومن جهة أخرى تضاعفت الاستثمارات الاميركية في خارج الولايات المتحدة إلى ما يوازي تقريباً ثلاثة اضعاف بين عام ١٩٥٩ (حيث قدرت هذه الاستثمارات بنحو ٣٢ ملياراً من الدولارات) وعام ١٩٧١ حيث بلغت ٩٠ ملياراً . وبلغ المجموع الكلي للإنفاق الاميركي المباشر في الخارج وإعادة استثمار الأرباح والاستثمارات التي تمت على شكل أوراق مالية حوالي ١٢٠ ملياراً من الدولارات وتمثل المبيعات المتولدة عن هذه الممتلكات المنتجة ٢٥٠ ملياراً من الدولارات سنوياً . كما ينبغي أن تضاف إلى ما تقدم الاستثمارات الاوروبية واليابانية المباشرة التي تتم في الولايات المتحدة ، والتي قدرت بأكثر من ١٣ ملياراً من الدولارات لعام ١٩٧٠ .

لقد أصبحت الشركة المتعددة الجنسية مجمعاً واسعاً ومتعدد الأبعاد، وذات سلطة

---

(٥) حول فكرة المجال الاقتصادي انظر :

François Perroux, **L'Europe sans rivage** (Paris: Presses Universitaires de France, 1954), pp. 351 - 353.

(٦) G. P. Menais, **Les relations monétaires internationales financières et économiques** (Paris: Delmas, 1971), p. 124 .

(٧) Henri Bartoli, **Cours de systèmes et structures économiques** (Paris: Cours de droit, 1967 - 1968).

(٨) Ch. Levinson, **L'inflation mondiale et les firmes multinationales** (Paris: Editions du Seuil, 1973), pp. 71 - 74.

مركزية واحدة في اتخاذ القرار ، الأمر الذي يمكنها من توجيه نموها وفقاً لخطط طويلة الأجل وممارسة نشاطاتها في مجال يتكون من أسواق بلدان مختلفة ومنتجات متعددة[٩]

والحقيقة أن البحث عن مزايا ذات حجم كبير ـ عن طريق النمو الداخلي أو على وجه الخصوص عن طريق النمو الخارجي ـ يمكن الشركات من استخدام المردود وتعجيل التقدم الفني ، وتخفيض تكاليف الانتاج ، فيرتفع بذلك معدل الربح أو يتحقق الحد الأعلى للربح المشترك .

غير أن هناك ، الى جانب عامل « الحجم » عوامل أخرى تفسر أيضاً ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية . ونكتفي فيما يلي بالاشارة الى أهم هذه العوامل :

ـ تدويل السوق

ـ تدويل الانتاج

ـ تدويل التمويل

أ) يتخذ تدويل السوق أشكالاً مختلفة تتصاعد من مجرد زيادة صادرات البلد الأصلي إلى إقامة فروع تجارية في عدة بلدان . والواقع ان توسع النشاطات التجارية للمؤسسات المتعددة الجنسية الى خارج حدود بلدها الأصلي يرمي الى :

ـ زيادة (قوتها التسويقية) عن طريق ممارسة تأثير قد يطول أو يقصر أمده في أسعار منتجاتها وكميتها ؛

ـ مد « الحواجز على المدخل » التي تضعها الشركات المتعددة الجنسية عند بداية عمل فرع ينتمي لدولة جديدة في وجه بقية العالم حيث تكون منخفضة للغاية[١٠] .

---

(٩) انظر: M. Byé. «L'autofinancement de la G. U. I. et les dimensions temporelles de son plan.» **Economie et Sociétés**. Septembre 1968.

(١٠) ـ لقد اقتفى عدد كبير من الاقتصاديين أثر « بين Y. Bain» في التأكيد على أن معدل الربح هو دالة « حواجز المدخل» التي تضعها الشركات المتعددة الجنسية في وجه المنافسين والتي تتواجد على صعيد اقتصادبات الحجم والمزايا المطلقة للكلفة وتنويع الناتج ويمكن التعبير عن هذه الحواجز بالمعادلة التالية :

$$د = \frac{س_١ - س_٢}{س_٢}$$

حيث د تمثل الحواجز وس١ تمثل السعر السائد في السوق المحمية . أما س ٢ فتمثل السعر الذي يمكن ان يتحدد خلال الأمد الطويل في غياب الحواجز . وكلما كانت قيمة د مرتفعة ازدادت صعوبات الدخول الى الفرع الصناعي الذي يهيمن عليه المشروع متعدد الجنسية . أما لو كانت د صفر فان الدخول يصبح حراً .

- زيادة معدل الربح بفضل تخفيض تكاليف الانتاج، خاصة تلك المتعلقة بالأجور[١١].

ب) تدويل الانتاج . لقد اصبحت نتائج تدويل الانتاج معروفة ويمكن تلخيصها على الشكل التالي[١٢] : تصدير البضائع والخدمات وتنمية عملية التصدير هذه ، إقامة شبكات للتوزيع في الخارج يوكل أمرها إلى فروع تجارية ، إنشاء وحدات خفيفة في الخارج للتجميع أو الصناعات الملحقة واخيراً تشييد مراكز انتاج مستقلة . وهكذا يبدو الاستثمار المباشر كحصيلة لعملية طويلة الأمد هدفها نقل مراكز الانتاج بدلاً من التركيز على التصدير[١٣] .

جـ) تدويل التمويل . ان الاستثمار في المجالات التي ورد ذكرها فيما سبق اصبح باهظ التكاليف . وعلى هذا الاساس فان المشاريع الكبيرة هي وحدها التي تستطيع مجابهة متطلبات مثل هذا الانفاق الضخم . والواقع ان الشركة المتعددة الجنسية تلجأ ، من أجل تمويل نشاطاتها ، الى وسائل متنوعة . فهي قد تستخدم مواردها الذاتية وقد تلجأ إلى مصادر تمويل دولية (سوق السندات الأوروبية ، بعض الاسواق المالية الوطنية ، المشاريع المشتركة والمنظمات الدولية) .

غير أن الشركة المتعددة الجنسية تركز ، من أجل توسعها ، والحفاظ على استقلالها ، على زيادة قدرتها المالية الخاصة . وعليه فان التمويل الذاتي يلعب دوراً رئيسياً في هذا الشأن . وهكذا اصبح تعزيز قدرة التمويل الذاتية الهدف الاساسي للشركة المتعددة الجنسية . غير انه ينبغي اعتبار الدخل الذي تحصل عليه الشركة المتعددة الجنسية وحدة واحدة بغض النظر عن المصدر الذي يتأتى منه هذا الدخل . أما حركة رؤ وس الأموال بين الشركة الأم وفروعها أو فيما بين هذه الفروع فأنها تعتمد أساساً على الاستراتيجية التي تتبناها الشركة المتعددة الجنسية والمزايا المقارنة على الامد البعيد التي تجدها هذه الأخيرة في الاستثمار في هذا البلد أو ذاك ، أو في أماكن متعددة في ذات الوقت[١٤] .

---

(١١) بلغت نسبة الاستثمارات الامريكية المباشرة في البلدان النامية في عام ١٩٦٥ حوالي ٥٠٪ من مجموع استثمارات الولايات المتحدة المباشرة في الخارج . أما اليابان فقد خصصت في عام ١٩٧٠ للبلدان النامية حوالي ٧٥٪ من مجموع استثماراتها المباشرة في الخارج . وما تجدر الاشارة اليه ان الاستثمارات اليابانية هي أساساً استثمارات تجارية .

(١٢) انظر : R. Vernon, **Les entreprises multinationales** (Paris: Calmann-Lévy, 1973).

(١٣) ان ما يدفع الشركة المتعددة الجنسية الى الاستثمار في بلد معين هو إما وجود رسوم جمركية مرتفعة واجراءات تحدد الاستيراد وتكاليف النقل ، وأما البحث عن مزايا مالية واعفاءات ضريبية أو كل ذلك معاً .

(١٤) يؤكد Byé, «L'autofinancement de la G. U. I. et les dimensions temporelles de son plan,» ان «الشركة المتعددة الجنسية (تعمل كمركز لتوزيع عالمي لرؤوس الاموال بين فروعها) وهي تلعب دورا في التحويلات النقدية الدولية المتنوعة . ».

والحقيقة هي أن تركز الموارد المالية على مستوى المؤسسات المتعددة الجنسيات يوفر للشركة المتعددة الجنسية مزايا كبيرة تبرز أهميتها في المجالات التالية : - تعبئة رؤوس الأموال ؛ - مرونة رؤوس الأموال ؛ - الاستخدام الأقصى لرؤوس الأموال المتوفرة .

من جهة أخرى استطاعت الشركات المتعددة الجنسية ان تعيد تنظيم المجال الدولي على النحو الذي يخدم مصالحها بحيث أصبحت المستفيدة الكبرى من مختلف محاولات الاندماج الاقليمي التي جرت بين البلدان النامية في اميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا . واذا أردنا تقصي أسباب اختلال التوازن الاقتصادي العالمي والأزمة المالية الدولية فليس من جهة يمكن ان توجه إليها اصابع الاتهام غير الشركات المتعددة الجنسية .

ويبدو جلياً في ختام هذا العرض السريع أن إعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي يجب ان تتم عبر تقليص الدور العالمي الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسية . ومن أجل بلوغ هذا الهدف ينبغي التوقف عن محاكاة وتقليد المعارف النظرية الغربية وتمكين بلدان العالم الثالث من الإسهام بنصيب اكبر في اتخاذ القرارات الدولية الكبرى .

ويتطلب النظام الاقتصادي الدولي الجديد من البلدان المتقدمة ارادة حقيقية ورغبة صادقة في التعاون مع بلدان العالم الثالث واحترام مصالح هذه الأخيرة . غير أنه يجب ان تتوفر لدى البلدان النامية ارادة اكبر لاعادة تنظيم اقتصادياتها على الصعيد الاقليمي .

وفي اعتقادنا أن التغيرات التي تحدث على مستوى العالم الثالث ، والتي ينبغي أن تقود إلى نظام إقتصادي دولي جديد لا تحقق أهدافها إلا اذا تمت عبر إقامة مجمعات اقتصادية اقليمية قادرة على البقاء والإفلات من هيمنة الشركات متعددة الجنسية . كما ينبغي ألا يقتصر الاندماج على اقامة (اسواق مشتركة) تستنسخ عن النماذج المعروفة في العالم المتقدم . ذلك أن الهدف الأول للاندماج بين بلدان العالم الثالث هو إعادة تنظيم حقيقية للبنى القائمة .

وهكذا فإن على العالم الثالث أن يتجه نحو إنشاء بنى جديدة للانتاج الزراعي والصناعي في إطار تخصص جديد اقليمي وعالمي . إن إعادة بناء هياكل الانتاج التي يجب أن ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والاقليمي هي الطريق الوحيد الذي يمهد لاندماج اقتصادي حقيقي يمكن في النهاية من تغيير الظروف التي تعاني منها البلدان النامية في الوقت الحاضر .

إن المبادىء التي اتينا على عرضها فيا سبق ستشكل القاعدة التي ترتكز عليها

دراستنا لاحتمالات الاندماج الاقتصادي بين البلدان العربية والتـي سيكرس لهـا البـاب الثاني من هذا الكتاب . أما الباب الأول فنخصصه لتقييم تجربة الاندماج العربي بعد أن نكون قد استعرضنا البنى الاقتصادية للمجموعة العربية .

البـاب الأول

تجربة الاندماج الاقتصادي للوطن العربي

هل يمكن حقاً التحدث عن تجربة عربية في مجال الاندماج الاقتصادي ؟ لعله من المناسب أن نحاول ، قبل الإجابة على هذا السؤ ال ، أن نلخص سريعاً بعض المعايير الأساسية للاندماج الاقتصادي وما نقصده بتعبير الوطن العربي :

أ) يشمل تعبير الوطن العربي هنا مجموعة البلدان الأعضاء في الجامعة العربية . وقد تناولت هذه الأخيرة مشكلات الوحدة عموماً منذ وقت مبكر . وفي عام ١٩٥٧ تم اعداد «اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية»[١] التي تضمنت من بين ما تضمنت : حرية انتقال الأشخاص ورؤ وس الأموال ، الحرية الكاملة لانتقال البضائع والبضائع العربية على وجه الخصوص ، توحيد التعريفات الجمركية والتنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية والمالية والنقدية وتوحيد التشريعات الخاصة بها . ولم يوقع هذه الاتفاقية سوى مصر والعراق والاردن والكويت وسوريا وقد وقعها المغرب مع الدول المذكورة ولكن دون ان يصدق عليها .

وقد سلكت الجامعة العربية في عام ١٩٦٤ مساراً آخر أكثر تواضعاً تمثل في انشاء « السوق العربية المشتركة » التي حظيت بموافقة جميع الدول التي وقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية باستثناء المغرب . وإلى جانب هذه المحاولات التي انطلقت من داخل الجامعة العربية كانت هناك محاولة أخرى للاندماج بين بلدان المغرب العربي التي تضم الجزائر والمغرب وتونس وليبيا . غير أن هناك اختلافا يتمثل في أن « الوحدة الاقتصادية العربية » و«السوق العربية المشتركة» بقيتا مفتوحتين أمام بقية اعضاء الجامعة العربية بما فيها بلدان المغرب العربي . ولهذا السبب، فإن المقصود بالبلدان العربية في دراستنا هذه هو مجموع

---

(١) اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (القاهرة : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة، ١٩٥٧)

البلدان الأعضاء في الجامعة العربية . غير أننا سنفرد لمثال المغرب حيزاً منفصلاً كلما وجدنا خصائص مميزة تبرر ذلك .

ب) يوجد مفهومان في مجال الاندملج الاقتصادي : فهناك مفهوم استاتيكي وآخر ديناميكي .

والمفهوم الاستاتيكي هو حصيلة فكر الكتاب الانكلو- سكسون (ج . فينر J. Viner ، ج . ميد : J. Meade ، ب . بلاسا : B. Belasa .. الخ) . ويعرف الاندماج طبقاً لهذا المفهوم بأنه إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية لبلدان مختلفة أو بأنه « علاقات اقتصادية أوثق بين المناطق المعنية » تقوم على مبدأ الاتجاه نحو توحيد أسعار المنتجات والخدمات (طبقاً لفكرة هابرلر)[٢] .

وتنعكس الآثار الاستاتيكية لهذا النوع من الاندملج على استخدام عوامل الانتلج والاستهلاك وأسعار الصرف[٣] .

وعلى العكس مما تقدم فان المفهوم الديناميكي يبحث عن اندملج اقتصاديات معينة من اجل تكوين تجمع كبير متماسك[٤] .

لقد اشار موريس بي الى ان « الإندملج ليس الجمع وإنما رفع درجة التوافق ، في مجال معين ، بين خطط مجموعة من مراكز اتخاذ القرارات بهدف إقامة نظام اقتصادي واحد . وعليه فان دراسة الاندملج تتجاوز مستوى السوق لتبحث في اختيارات الأطراف المعنية وتوقعاتها وإراداتها »[٥] .

كما أكّد م . مارشال أن « عملية الاندملج تنصب أساساً على تعزيز تضامن قائم أو

---

(٢) Gottfried Haberler, « Integration and Growth of the World Economy in Historical Perspective,» **The American Economic Review,**. v. L IV (March 1964), no. 2, part 1, cited by F. Perroux, « Intégration économique. Qui intègre? Au bénéfice de qui s'opère l'intégration?» **Economie appliquée,** v. 19 (Juillet - Décembre 1966), no. 3- 4.

(٣) Eduardo Lizano, «L'intégration économique entre pays peu développés,» in **Congrés mondial de l'Association internationale des science économiques, 4ème, Budapest, 19- 24 Août 1974.**

(٤) يعتقد فرانسوا بيرو بأن « عملية الاندملج تعني الجمع بين عناصر معينة من اجل تشكيل كتلة واحدة او تعزيز تماسك الكتلة القائمة . » انظر : Perroux, **L'Europe sans rivage,** p. 419

(٥) M. Byé, «Localisation de l'investissement et communauté économique européenne,» **Revue économique**, v. 9 (Mars 1958), no. 2.

يجب أن يقوم بين عدة عناصر لمجموعة واحدة »[٦] .

وبما أن الاندماج يعني أساساً انشاء كيان اقتصادي جديد و « مجال للتضامن الحقيقي » فان تحقيقه يتطلب توافر الشروط التالية[٧] : ـ وجود روابط توحد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على الصعيد الجغرافي وصعيد المعلومات والمستوى الوظيفي أو التقني ؛ ـ التنسيق بين البرامج الاقتصادية أو السعي الى تحقيق التماسك بين هذه البرامج على مستوى المجموعة المعنية . والمقصود هنا ان تلتقي الاطراف المعنية حول أهداف معينة وأن يكون هناك قدر كافٍ من التماسك بين هذه الأهداف ؛ ـ التجانس الجغرافي والتاريخي والديموغرافي والثقافي وتجانس الهياكل الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجال الذي يراد دمجه ؛ ـ التضامن الاقليمي .

وفي تصورنا أن الاندماج الاقتصادي بتعريفه السائد الذي ينصب على إقامة أجهزة لتحرير التبادل بين بلدان مختلفة لا يناسب البلدان المتخلفة التي تسعى الى بناء (الاقليم) كإطار للتخصص .

وعلى العكس من ذلك ، نرى أن الاندماج الاقتصادي الدولي بالنسبة لبلدان العالم الثالث عموماً يرتكز بالدرجة الأولى على إعادة ترتيب الهياكل . ويلاحظ أنه ليس هناك اتفاق كامل بين الاقتصاديين على تعريف دقيق للاندماج . كما يلاحظ أيضاً أن كثيراً من الكتاب قد أساء ، خلال السنوات الاخيرة ، استخدام مفهوم الاندماج الاقتصادي . وعلى الرغم من صعوبة تعريف الاندماج بدقة فاننا نعتقد أنه يمثل عملية بناء لمجال اقتصادي اقليمي تتوافق حولها رغبات بلدان مختلفة تدعو الحاجة الى أن تتعاون فيما بينها من أجل خلق ظروف جديدة للنمو والتطور على أساس يوفق بين الأهداف الشاملة للاقليم والمصالح الحيوية للبلدان المعنية . إن عملية اندماج من هذا النوع تسمح بايجاد مخارج جديدة لسياسات صناعية وزراعية وتجارية ومالية انتهت حالياً إلى طريق مسدود في كل بلدان العالم الثالث .

وفي هذه الحالة ليس في الاندماج الاقليمي ما يتطلب إقامة سلطة تتجاوز حدود السلطة الاقتصادية الوطنية في كل بلد أو اندماج سياسي . إذ أن السلطة الاقتصادية الاقليمية والاندماج السياسي يمثلان هدفين بعيدي المدى ولكنهما لا يشكلان شروطاً مسبقة

---

(٦) André Marchal, **L'intégration territoriale** (Paris: Presses Universitaires de France, 1967), p. 22.

(٧) R. Erbès, **L'intégration économique internationale** (Paris: Presses Universitaires de France, 1966), pp. 107 et ss.

من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي الاقليمي .

وهدف الاندماج هو إقامة اقتصاد اقليمي على أساس إعادة تنظيم هياكل قطاعات الصناعة والزراعة وشبكة المبادلات . ومما تجدر الاشارة اليه أنه ينبغي أن « تحاك شبكة المبادلات هذه حول مراكز للنمو بدلاً من ان تتخذ شكل علاقات بين بلدان متعددة (تتشابه اوضاعها الاقتصادية في بعض الاحيان) »[٨] .

وعليه فإن الاقتصاد الاقليمي يبدو « كمجموعة من مراكز النمو يتباين توزيعها بين اجزاء الاقليم وتطلق إشعاعات تتشابك وتتآلف أو يلغي بعضها البعض الآخر بغض النظر عن وجودها أو عدم وجودها في بلدان مختلفة تنتمي إلى تجمع واحد » .

وهكذا فان الاقتصاد الاقليمي ينطوي ، من بين ما ينطوي عليه ، على مجموعه من العلاقات الوظيفية المتبادلة بين مراكز للنمو يتطلب توزيعها العادل تنسيقاً في السياسات الاقتصادية للدول المعنية . ومن أجل ان تتم إعادة تنظيم الهياكل الاقتصادية الوطنية بفاعلية قصوى تمكن من بلوغ مستوى أعلى من التطور يتناسب والمعطيات البشرية والطبيعية والمالية والنفسية ، يجب على الأطراف المعنية إقامة المؤسسات الاقليمية القادرة على تحقيق هذه الأهداف. وعندما تنطلق مسيرة الاندماج لا بد أن تأخذ الأطراف المعنية في اختيارها لوسائل السياسية الاقتصادية بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية لمختلف البلدان . ومرد ذلك أن تتحقق الأهداف الاساسية للاندماج وخاصة تلك التي تتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد المنتجة والتوزيع العادل للدخول واعتماد طرق التدخل للحيلولة دون حدوث اختلالات خطيرة في التوازن الاقتصادي وسوء توزيع لمزايا الاندماج وتكاليفه ـ دون ارتباكات وتقلبات خطيرة[٩] .

والواقع أننا لا ننكر مطلقاً أن هناك صعوبات ، سياسية بشكل خاص ، يرتطم بها البحث عن مثل هذا المستوى من الاندماج . غير أننا على قناعة بأن تحقيق الاندماج لا

---

(٨) François Perroux, cited by André Marchal, **L'Europe solidaire** (Paris: Cujas, 1966), 2 vols. p. 66.

(٩) وباختصار يمكننا القول بانه ينبغي ان تصاغ اهداف السياسة الاقتصادية على النحو التالي:

أ ـ استخدام جميع الموارد المنتجة شريطة تجنب عدم الاستقرار في الانتاج .

ب ـ تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد .

جـ ـ توزيع عادل للدخول بين هذه الاشخاص وبين الاقطار في الحالات التي تتمخض فيها السوق عن تباين في هذه الدخول .

د ـ اللجوء الى وسائل التدخل المباشر من اجل تجنب الاختلالات العنيفة في التوازن .

J. Tinbergen, **International Economic Integration** (Amsterdam: Elsevier Publishing Company, 1965), p. 64.

يستبعد المرور بمراحل وسيطة . ويمكننا أن نتصور فيما يخص الوضع العربي سلسلة من الإجراءات تتخذ في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وتؤدي بالنتيجة إلى قيام اقتصاد اقليمي ـ على مراحل ـ أساسه التخصص الاقليمي ، وحتى الدولي ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم .

ونلاحظ بالنسبة للوضع العربي أنه وإن كانت شروط الاندماج تبدو نظرياً متوافرة ، وأن الشعوب العربية تتوق منذ أمد بعيد إلى الوحدة بين اقطارها المختلفة ، وأن الاشارة الى الأمة العربية ترد في تصريحات مختلف الحكومات العربية ، فإن اندماج الوطن العربي اقتصادياً ، يتميز ، على العكس من ذلك ، ببعد الشقة بين توصيات الجامعة العربية وتوصياتها وبين التطبيقات العملية لهذه التوصيات والقرارات .

وفي سبيل التعرف على هذه الظواهر المعقدة والمتناقضة سنحاول تقييم تجربة الاندماج الاقتصادي العربي وتحليل الأسباب الموضوعية لفشلها (الفصل الثاني) . إلا أنه من المناسب ، قبل الولوج في موضوع تقييم التجربة العربية في مجال الاندماج الاقتصادي ، أن نقوم بتحليل البنيات (الهياكل) الاقتصادية للمجموعة العربية ، ففي هذا ما يساعدنا على إدراك أهمية إمكانات المنطقة ودورها (الفصل الأول) .

الفصل الأول

الهياكل الاقتصادية للمجموعة العربية

يشكل الوطن العربي واقعاً حياً في خضم تغير متواصل وتجمع بين اجزائه روابط من التضامن ، التي ينبغي أن تتأكد تدريجياً ، ويتميز عن غيره من المناطق بتنوع وتباين فريدين : ونرى ضرورة اعتبار الوطن العربي مجموعة واحدة انبثاقاً من فرضيتين أساسيتين من فرضيات البحث : وهما أننا نعتقد أن التجزئة السياسية لهذه المنطقة هي تجزئة مصطنعة ، وتفتقر بالتالي إلى مقومات الثبات والاستمرارية . يضاف إلى ذلك أن واقع عصرنا هذا وأوضاع البلدان النامية تحتم تجمع هذه الاخيرة في منا طق متجانسة ومتماسكة ومستقلة .

وقبل البدء بتحليل البنيات الاقتصادية للمجموعة العربية ـ ذلك التحليل الذي سوف يضع تحت نظرنا العناصر اللازمة لتقييم تجربة الاندماج ، من الضروري أن نتعرض ، في مبحث أولي ، الى بعض الخصائص العامة لهذه المجموعة .

مبحث أولي

المظاهر العامة

سنركز اهتمامنا ، في هذا المبحث ، على التذكير ببعض الخصائص الاقتصادية الاساسية وبعض العوامل الاقتصادية الشاملة للاقتصاديات القطرية التي تشكل المجموعة العربية .

ولكن لنبدأ قبل كل شيء باستعراض بعض العوامل غير الاقتصادية وذلك من أجل التعرف عن كثب على مدى تجانس المجموعة العربية والاسباب التي تجعل من هذه المجموعة كلاً متميزاً .

١ ـ العوامل غير الاقتصادية

لقد وصف مفهوم الأمة العربية ، في بعض الأحيان ، بالأسطورة وقد قيل في هذا الصدد إن هذا المفهوم قد انبثق أساساً عن اندفاعات عاطفية ونفسية . وأنه لا يوجد ـ من وجهة النظر الاجتماعية ـ الاقتصادية وكذلك الجغرافية ـ ما يمكن أن يجعل من هذه المجموعة وحدة حقيقية .

غير أن ملاحظة واقع الوطن العربي وتحليل أوضاعه العامة تمكننا من التأكيد على أن هذا الكيان يشكل مجموعة أقل تبايناً مما يتصوره البعض . ويصح ذلك سواء من وجهة النظر الجغرافية والتاريخية والثقافية أو على الصعيد الاجتماعي ـ الديموغرافي .

(أ) ويتميز تجانس المجال العربي ، على الصعيد الجغرافي ، بالتنوع داخل الوحدة . ومجرد إلقاء نظرة على خارطة أفريقيا وآسيا تكفي لادراك مدى تماسك المنطقة العربية . ومن ناحية جغرافية بحتة تتميز هذه المنطقة بكونها المنطقة الأقرب الى البحر والصحراء معاً في قارتي افريقيا وآسيا . وتشكل المجموعة العربية ، من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي مروراً بالبحر المتوسط والبحر الأحمر وبحر عمان ، نقطة التقاء أساسية في المواصلات الدولية وتحتل بذلك موقعاً استراتيجياً في غاية الأهمية .

وبوسع من يطلع على جغرافية المنطقة العربية أن يجد بين أمصارها أوجه تشابه مذهلة . فالتجانس واضح في تكوين الأرض وتركيبها ، وواضح أيضاً في المناخ من حيث كمية الأمطار ودرجات الحرارة بالاضافة إلى تماثل أنواع النبات[١٠]. وتشكل الزراعة والرعي النشاط السائد وذلك على الرغم من صعوبات المناخ والتربة . إلا أن باطن هذه المنطقة القاحلة يضم بين احشائه موارد معدنية وفيرة ومتنوعة تبدأ من النفط الى الذهب مروراً بأنواع المعادن المختلفة .

صحيح ان هناك تبايناً بين أقطار المنطقة العربية كالتباين في الحجم الجغرافي بين بلد كالكويت حيث لا تتجاوز المساحة ١٨٠٠٠ كم مربع وآخر كالجزائر حيث تبلغ المساحة ٢٣٧٦٠٠٠ كم مربع . كما أن هناك تفاوتاً بين الأجزاء المختلفة للمنطقة العربية من حيث الموارد الزراعية والمعدنية والمالية . غير أنه يجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن العوامل الدافعة نحو الوحدة تغلب على عوامل التجزئة . ومن جهة أخرى فان تخطيط الحدود الجغرافية للدول الصغيرة كما هي عليه الآن لم يكن سوى تعبير عن ارادة القوى الاستعمارية في

---

(١٠) انظر : Atlas. (Editions Delagrave).

مرحلة معينة من تاريخ الوطن العربي[١١].

(ب) ويشكل التاريخ عاملاً آخراً في مجال التأكيد على تجانس المجموعة العربية . ان التاريخ المشترك للمنطقة العربية والذي عززه الاسلام خلال قرون طويلة يعود في الواقع الى العصور القديمة . والحقيقة ان « شعور العرب العميق بأنهم قد فرضت عليهم حدود مصطنعة يعود أساساً الى هذه الجذور التاريخية »[١٢]. وخلال التاريخ الحديث في القرن التاسع عشر والقرن العشرين استعمرت أجزاء متعددة من المنطقة العربية أو سقطت تحت السيطرة السياسية والاقتصادية للدول الغربية (بريطانيا العظمى ، فرنسا ، ايطاليا ثم الولايات المتحدة) .

لقد حصل عدد كبير من الاقطار العربية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، على استقلال جزئي (مصر ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، العراق وليبيا) . غير أن الغرب استطاع أن يهيء من الرجال ومن الأجهزة السياسية والاقتصادية ما يمكنه من مواصلة سيطرته على هذه الاقطار لفترات طويلة . وقد امتدت هذه السيطرة في بعض البلدان الى يومنا هذا (الأردن ، السعودية ، لبنان) . وقد انحسر المد الامبريالي فيما بعد إما نتيجة للكفاح المسلح (الجزائر ، اليمن الديمقراطية) وإما بالوسائل السلمية (تونس ، المغرب ، الكويت) . غير ان البريطانيين قد قاموا ، من اجل تعميق توغلهم في بعض المناطق العربية ، بخلق دول صغيرة في الخليج العربي الامر الذي أدى الى تفاقم ظاهرة الانقسام في الوطن العربي .

وعلى الرغم من تجزئة الوطن العربي وانقسامه الى دول مستقلة ومتميزة فان شعور سكانه جميعاً بالانتماء القومي المشترك ورغبتهم الأكيدة في الوحدة ما زالت تشكل قواسم مشتركة تلتقي حولها كل شعوب المنطقة . ولعل في المثالين التاليين ما يكفي لتأكيد هذه الفكرة : فالقضية الفلسطينية قضية عربية يتردد صداها السياسي بقوة من طرف الى آخر في الوطن العربي . كما ان حرب التحرير الجزائرية قد أثارت نفس الإندفاع نحو التضامن

---

(١١) ان التأكيد على كون تجزئة الوطن العربي مجرد نتيجة لممارسات الامبريالية والاستعمار الغربي قد لا يطابق الحقائق التاريخية . والصحيح ان الامبريالية استغلت هذه التجزئة وغذتها وعملت على تفاقمها واشتدادها . أما اقامة الدول الصغيرة فقد كانت حصيلة عملية تقسيمية واسعة استمرت عشرات السنين. انظر حول هذه النقطة :
Fred Halliday, **Arabia Without Sultans** (Harmondsworth: Penguin Books, 1974), pp. 20 and following.

(١٢) ويمكن للمرء ، بدون ان يخشى الانزلاق في الخطأ ، أن يعمم على المجموعة العربية هذه المقولة التي تبناها شاتلوس M. Chatelus بخصوص الشرق الاوسط .
Michel Chatelus, **Stratégies pour le Moyen -Orient** (Paris:Calmann- Lévy, 1974), p 20

في كل المنطقة وكانت من بين أسباب العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ [١٣].

والحقيقة هي ان الوطن العربي يشكل واقعاً اجتماعياً- سياسياً لا يمكن إنكاره. وعلى الرغم من التقسيمات الادارية المفروضة على المنطقة والتجزئة التي تغذيها الدول الاستعمارية فان الارادة الأكيدة لتحقيق الوحدة ما زالت حية في الوطن العربي وان كانت على درجات متفاوتة. فقد تميزت فترة الخمسينات بمحاولات عملية لتنظيم التعاون الاقتصادي في إطار الجامعة العربية - وستكون لنا عودة الى هذا الموضوع فيما بعد. وبعد الاستقلال السياسي لبلدان المغرب (والجزائر في عام ١٩٦٢)،ظهرت إرادة مماثلة لانشاء مجموعة اقتصادية مغربية تكللت بقيام أجهزة ومؤسسات للاندماج اعتباراً من عام ١٩٦٤.

ان جهوداً مضنية، نجحت في بعض الاحيان واخفقت في أحيان اخرى، تتواصل في الوطن العربي منذ تصفية الاستعمار من اجل استعادة هوية هذه المنطقة المميزة. ان البحث عن هذه الهوية الذي «لا يمكن ان يتم عن طريق حذف المراحل والقفز من فوق الصعوبات»[١٤] يمكن ان يجد سبيلاً ممهداً بفضل عاملي دمج هما الاسلام والقومية العربية. وقد لعب هذان العاملان دوراً تاريخياً على درجة كبيرة من الأهمية في تحقيق التجانس الاجتماعي والثقافي للوطن العربي.

(جـ) يشكل انتماء الوطن العربي الى حضارة واحدة عنصراً ايجابياً أساسياً في مجال التضامن الاقليمي. وصحيح أن «العلاقات العربية»، كما يشير جاك بيرك، «قد تقلصت في عهد الاستعمار» واستبدلت بها علاقات سيطرة فرضتها الدول الاستعمارية، غير أن العلاقات التي اقامتها الامبريالية والاستعمار «بين السلطة والتقنية والمجال كانت علاقات مهزوزة ودون جذور... واخفقت في خلق روابط انسانية حقيقية»[١٥]. ان رفض الجسم الاجتماعي العربي لهذا «التطعيم» الغريب يؤكد، دون شك، عمق الحضارة العربية الاسلامية.

والواقع أن هذه الحضارة تتجاوز «مسألة السلطة السياسية أو النظام السياسي»

---

(١٣) والواقع انه يمكننا القول عموماً بأن اي تغير للنظام في بلد عربي معين والذي يمكن ان يعتبره العالم الخارجي مجرد حدث داخلي يؤثر قطعاً في كل المنطقة وقد يؤدي الى قلب الكثير من المعطيات في بلدان عربية اخرى. انظر:
M. Djoundi. «Fonds et aspects de la lutte arabe.» in **Renaissance du monde arabe; colloque interarabe de Louvain**, sous la direction de Anouar Abdel-Malek, Abdel-Aziz Belal et Hassan Hanafi ([Gembloux]: Duculout, [1972]).

(١٤) Jacques Berque. **Le Maghreb entre deux guerres** (Paris: Editions du Seuil, 1970). pp. 474-475.

(١٥) Ibid., p. 468.

وتسلط الضوء على « عمق الجذور التاريخية » للوطن العربي . وتنظر البلدان العربية الى النهضة العربية على اساس انها « رد ليس على تحد معين وانما على وضع تاريخي آخر ، هو وضع مجموعة تشعر بأنها تشكل كيانا حضاريا وتعمل على تحقيق ذلك »[١٦]. وتتخذ النهضة العربية طابع المشروع الحضاري الذي يؤكد الاستمرارية « ويتطلع نحو المستقبل » متجاوزاً العوارض السياسية على الرغم من ضعف اجزاء الوطن العربي المختلفة وانقسامها .

لقد تشكل التجمع القومي - الثقافي العربي خلال قرون . وقد تضافرت عوامل عدة على خلق هذه البيئة الثقافية - القومية الواحدة كان أهمها الإسلام وتاريخ الشرق القديم والتاريخ المعاصر . وشعور سكان البلدان العربية المختلفة ، عبر التاريخ والثقافة ، بانتمائهم الى حضارة واحدة يؤكد عمق هذه الاستمرارية وهذا التجانس وهذا التضامن ، الأمر الذي مكن الكيانات العربية تباعاً من المقاومة والكفاح ثم تحقيق التحرر السياسي من النظام الاستعماري . غير أن ادراك كل ما تقدم ما زال بعيداً عن حل المشكلات الخطيرة والمعقدة التي تطرح على الوطن العربي .

وعلى الرغم من آثار الماضي المعوقة والضربات العنيفة التي يتلقاها الوطن العربي اليوم من جانب الامبريالية فان « الجهد المبذول نحو تحقيق الهوية الجماعية » يحمل الكثير من الأمل خاصة إذا تقرر « إعادة استثمار » التاريخ و « تجديد » علاقة الثقافة بالبيئة ، تلك العلاقة التي انفصمت بسبب تدخل الدول الاستعمارية كما يشير بحق جاك بيرك .

إن الإسلام والقومية العربية « ما زالا يسعيان اليوم الى ضبط عملية التكيف الحديث » وادخال عوامل دينامية تتيح القيام بمهمة « التجديد الاقتصادي والاجتماعي » . والواقع أن عملية الوحدة والاندماج الاقتصادي هي أصلا عملية دينامية . وجاك بيرك على حق في تأكيده أن « الاندماج ليس استقراراً وركوداً وانما هو عملية تحرير وبناء منطقية للامكانات المتوفرة » . ان قيام التجمع الكبير هو السبيل الوحيد امام الوطن العربي لمقاومة الامبريالية والانتصار عليها وفرض الواقع العربي « في غابة الكيانات الاقتصادية والعسكرية العملاقة »[١٧]. غير ان كل ذلك يتطلب اعادة ترتيب هيكلي واسعة النطاق في الوطن العربي تمكنه أيضاً من مواجهة التحدي الديموغرافي الذي بسبيله الآن لاحداث تغيرات كلية في البيئة الاجتماعية للمنطقة العربية .

---

(١٦) Anouar Abdel- Malek, «Renaissance et révolution: le problème critique,» in **Renaissance du monde arabe; colloque interarabe de Louvain,** p. 350.

(١٧) حديث مع جاك بيرك في : **Le Nouvel Observateur,** 17 Avril 1976.

جدول رقم (١)

تطور تزايد السكان ومتوسط الزيادة السنوية

البلد	آخر إحصاء	التقديرات ١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٤	معدل الزيادة السنوية (٪) ٧٠ - ١٩٧٤
الجزائر	١٢,٦٦ (١٩٦٦)	١٢,٦٦	١٤,٣٣	١٦,٢٨	٣,٢
السعودية		٦,٩٤	٧,٧٤	٨,٧٠	٣,٠
مصر	٣٠,٠٧ (١٩٦١)	٣٠,١٤	٣٣,٣٣	٣٦,٤٢	٢,٢
العراق	٨,٠٤ (١٩٦٥)	٨,٣١	٩,٤٤	١٠,٧٧	٣,٤
الأردن	١,٧١ (١٩٦١)	١,٩٧	٢,٣٠	٢,٦٢	٣,٥
لبنان	٢,٤٧ (١٩٧٠)	٢,٢١	٢,٤٧	٢,٧٨	٣,٠
ليبيا	٢,٢٦ (١٩٧٣)	١,٦٩	١,٩٩	٢,٣٥	٤,٢
المغرب*	١٥,٣٨ (١٩٧١)	١٣,٧٣	١٥,٥٢	١٦,٨٨	*
السودان	١٤,١٧ (١٩٧٣)	١٤,١٢	١٥,٧٠	١٧,٣٢	٢,٥
سوريا	٦,٢٦ (١٩٧٠)	٥,٥	٦,٢٦	٧,١٢	٣,٣
تونس	٤,٥٣ (١٩٦٦)	٤,٧٢	٥,١٣	٥,٦٤	٢,٤

المصدر:

United Nations, Statistical Office, **Demographic Yearbook** (New York: United Nations, 1974).

* لقد كان معدل النمو السكاني في المغرب ٣,٢٥٪ بين احصائي ١٩٥٢ و ١٩٦٢ .

انظر :

A. Benyoussef, «Recherche des fondements économiques de l'intégration au Maghreb,» in **L'unité maghrébine; dimensions et perspectives** (Paris: Centre national de la recherche, 1972), pp. 25- 26.

د) ويمكن أن نلاحظ ، على الصعيد الديموغرافي ، الكثير من أوجه الشبه والتجانس بين البلدان العربية . والأمر اللافت للنظر في هذه المنطقة هو ذلك النمو السكاني الكبير الذي يفعل ، حالياً ، فعله في تغيير ملامح المجتمعات العربية باتجاه تزايد الفئات الفتية والديناميكية للسكان .

- يتبين من الجدول رقم(١) أن تطور السكان في البلدان العربية يتميز بنمو ديموغرافي سريع ؛ إذ أن المعدل السنوي لتزايد السكان في المنطقة يتجاوز ٣٪ باستثناء السودان (٢,٥٪) وتونس (٢,٤٪) ومصر (٢,٢٪) : وقد بلغ معدل الزيادة السنوية للسكان ٣,٣٪ في العراق وسوريا و ٣,٥٪ في الأردن و ٣,٢٪ في الجزائر . وهذا يؤكد أن تطور السكان في مختلف البلدان العربية يتبع مساراً ديناميكياً متشابهاً .

- يظهر تحليل البنيات الديموغرافية أن هناك خصائص مشتركة بين بلدان المنطقة العربية . ففتوة السكان تشكل ظاهرة لافتة للنظر ، وفي الجدول رقم(٢)ما يؤكد ذلك بوضوح ، واذا اجرينا مقارنة بين الفئات الثلاث الكبرى للأعمار (دون ١٩ سنة ، ٢٠ - ٢٩ سنة و ٦٠ سنة فأكثر) لوجدنا أن فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة تمثل ، في كل المنطقة العربية أكثر من ٥٠٪ من مجموع السكان باستثناء ليبيا (٤٩٪) . اما في اليمن الديمقراطية والجزائر والأردن وسوريا فتبلغ النسبة ٥٥,٤٪ و ٥٦٪ و ٥٧,٧٪ و ٥٨,٩٪على التوالي . ويعود سبب ذلك الى ارتفاع درجة الاخصاب وانخفاض معدل الوفيات بشكل عام (على الرغم من أن معدل وفيات الأطفال ما زال عالياً في المنطقة العربية).

ان هذه الخصائص المشتركة تتمخض عن مشكلات متشابهة تواجه جميع البلدان العربية في مجالات التعليم والتربية والصحة والاسكان والاستخدام .

ويواجه الوطن العربي كذلك مشكلة خطيرة أخرى هي مشكلة الهجرة الريفية كما هو الحال في مختلف البلدان النامية . لقد لوحظ أنه في عام ١٩٧٤ كانت نسبة سكان المدن الى مجموع السكان مرتفعة . وقد بلغت هذه النسبة ٣٧,٩٪ في المغرب ، ٤٤,٣٪ في مصر ، ٤٥,٩٪ في سوريا ، ٥٢٪ في الجزائر ، ٦٢,٦٪ في العراق[١٨]. ويثير التضخم الكبير لسكان المدن قضايا تتعدى آثارها الحدود الوطنية لكل دولة . إن تنسيقاً للاستثمارات البشرية والمادية على الصعيد الاقليمي وتعاونا مالياً اكثر ملاءمة لحاجات المنطقة وحرية لانتقال الاشخاص والبضائع بين البلدان العربية يمكن ان تساهم الى حد بعيد في تخفيف حدة المشكلات المطروحة وإيجاد الحلول الشاملة لها على مستوى المنطقة

(١٨) المصدر: United Nations, Statistical Office, **Demographic Year book.**

باكملها . والواقع ان تحليل المعالم الاقتصادية الاساسية للوطن العربي يمكن ان يظهر هذه الضرورة بشكل أوضح .

٢ ـ بعض المعالم الاقتصادية الأساسية

لقد كان الاقتصاد العربي ، غداة الحرب العالمية الثانية ، اقتصاداً أولياً بالدرجة الأولى كما كان خاضعاً لسيطرة الدول الاستعمارية (بلدان المغرب) أو الشركات النفطية العالمية (السعودية ، والكويت) وتابعاً إلى أبعد الحدود للخارج سواء فيما يتعلق بمستورداته من سلع الاستهلاك الغذائية والصناعية أو بصادراته التي غالباً ما كانت تقتصر على بعض المواد الاولية[١٩].

وهكذا فقد تميز الاقتصاد العربي في تلك الفترة بالافتقار الى رؤوس الأموال ونقص الكفاءات وغياب التقدم الفني .

غير أنه منذ الستينات أصبح تنوع البلدان العربية أشد خاصة فيما يتعلق بالاحتمالات الاقتصادية . وما زلنا نستطيع توزيع البلدان العربية بين ثلاث مجموعات فرعية متجانسة : البلدان الغنية بالنفط حيث تتجاوز طاقة التمويل امكانيات الاستخدام (ليبيا ، السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة) ، البلدان التي تفتقر الى مصادر الطاقة والمواد الأولية (الأردن ، تونس ، السودان ، لبنان على سبيل المثال لا الحصر) ، أما المجموعة الثالثة فتتكون من بلدان تتمتع بموارد زراعية كافية ومواد أولية وامكانيات بشرية تساعدها على زيادة طاقتها الانتاجية (الجزائر ، مصر ، العراق ، المغرب ، سوريا . . . الخ) .

وعلى الرغم من الاختلافات المتعددة القائمة بين الاقتصاديات العربية نستطيع ان نؤكد ان وحدة البلدان العربية ـ على الصعيد الاقتصادي ـ لا تتأتى من تطابق الظروف الطبيعية والمالية السائدة بقدر ما يمكن ان تكون نتيجة لتشابه المشكلات التي تواجه هذه البلدان منذ بضع سنوات. فالمنطقة العربية مرتبطة الى ابعد الحدود بالسوق الرأسمالية العالمية الأمر الذي يشكل عقبة اساسية امام تنمية وازدهار واندماج هذه المنطقة[٢٠].

---

(١٩) ان استعراض اقتصاديات الاقطار العربية وتطورها منذ عام ١٩٤٥ قد يثقل دراستنا ويخرج عن اطار تحليلنا. وسوف تسنح لنا الفرصة للعودة الى بعض الجوانب الاقتصادية للمجموعة العربية لدى تناولنا القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي في مباحث لاحقة (المبحث ١ الى المبحث ٤ فيما بعد) . وحول التحليل الشامل للاقتصاد العربي من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٠، انظر :

Galal A. Amin. **The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries 1945- 1970** (Leiden: E. J. Brill, 1974), pp. 1- 28.

(٢٠) سنتناول هذه المشكلة فيما بعد. انظر الباب الأول، الفصل الثاني المبحث الرابع : مشكلات واسباب الفشل .

جدول رقم (٢)

توزيع السكان حسب فئات العمر (نسب مئوية) *

فئات العمر	الجزائر (١٩٦٦)	العراق (١٩٧٣)	الأردن (١٩٧١)	الكويت (١٩٧٠)	لبنان (١٩٧٠)	ليبيا (١٩٦٤)	المغرب (١٩٧١)	سوريا (١٩٧٤)	تونس (١٩٦٦)	اليمن الديمقراطية (١٩٧٣)
صفر ـ ١٩ سنة	٥٦,٠	٥٨,٨	٥٧,٧	٥١,٥	٥٢,٧	٤٩,٠	٥١,٠	٥٨,٨	٥١,٠	٥٥,٤
٢٠ ـ ٥٩ سنة	٣٧,٠	٣٥,٩	٣٧,٤	٤٥,٥	٣٩,٤	٤٤,٢	٤٢,٠	٣٤,٧	٤٣,٤	٣٧,٠
٦٠ سنة فاكثر	٧,٠	٥,٣	٤,٩	٣,٠	٧,٩	٦,٨	٧,٠	٦,٥	٥,٦	٧,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠.٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر :

* لقد حسبت هذه الارقام استناداً الى الاحصاءات : United Nations, Statistical Office, **Demographic Yearbook.**

وعلى الرغم من أن نتائج النشاط الاقتصادي في هذه المنطقة لا يمكن ان تعزى إلى عامل جماعي منفرد وأن الوطن العربي ليس كياناً واحداً قابلاً للقياس في الوقت الحاضر إلا أننا نستطيع التأكيد على أن هذا الوطن يشكل كياناً اقتصادياً حقيقياً للأسباب التي اشرنا اليها فيما سبق . ان الجدول رقم (٣) يمكننا من الاطلاع على بعض المعالم الاقتصادية الاساسية للمجموعة العربية . ويتبين من هذا الجدول أن هناك خصائص مشتركة في كل المنطقة خاصة فيما يتعلق بغلبة الاستخدام في الزراعة بالقياس الى مجموع السكان العاملين . (تتصاعد نسبة الاستخدام في الزراعة الى مجموع السكان العاملين في المنطقة العربية من ٣٥,٥٪ في الأردن الى ٨٥٪ في السودان باستثناء الكويت ولبنان) ، وكذلك نسبة القوى العاملة الصناعية (حيث تتراوح بين ٥٪ و ٩,٧٪ في كل المنطقة) . غير أنه ينبغي أن لا يغيب عن بالنا أن الصناعات الاستخراجية تحتل جزءاً كبيراً من القطاع الصناعي بشكل عام .

والواقع ان السمة الغالبة للاقتصاد العربي ما زالت تكمن في الدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع الأولي (الزراعة والمعادن) في الحياة الاقتصادية . واذا عدنا الى الجدول رقم (٣) فيمكن ان نجد الكثير من التجانس بين بلدان المنطقة العربية فيما يتعلق بنسبة الاستهلاك الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي . وتتراوح هذه النسبة بين ٦١ و ٨٣ في كل المنطقة باستثناء البلدان التي تتميز بوجود تباين كبير بين الدخل النفطي وحجم السكان كالسعودية وليبيا والكويت حيث تقترب هذه النسبة من ٤٠ وهي نسبة تعتبر ، على الرغم من كل شيء ،عالية .

وبرغم التجانس الذي اشرنا إليه أعلاه فان واقع المنطقة يؤكد أن هناك تبايناً خطيراً في مجالات عدة بين مختلف بلدان المجموعة العربية . ويتبين من بعض الاحصاءات أن البلدان المصدرة للنفط ، كالكويت وليبيا والسعودية تحتل مكان الصدارة فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي للفرد في عام ١٩٧٣ ، الذي بلغ في الكويت ، على سبيل المثال ، ٥٠٥٩ دولار . أما البلدان العربية الأخرى فهي تتوزع بين دول تسحقها الفاقة (كموريتانيا ١٨٣ دولار والسودان ١٣٤ دولار) ، وأخرى يثقل كاهلها التزايد السكاني والافتقار الى الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة (كمصر ٢٢٥ دولارا والمغرب ٣٠٦ دولارات) . ان الرسم البياني رقم (٢) أدناه يعرض صورة معبرة في هذا المجال . ونستطيع ، من جهة أخرى ، أن نستقي بعض المعلومات من الجدول رقم (٤) حول نمو الناتج المحلي الاجمالي والتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت . ويتضح من هذا الجدول ان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي للمجموعة العربية كان بحدود ١٦,١١٪ وذلك للفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٤ .

ويتبين مما تقدم أن ارتفاع هذا المعدل قد فاق مثيله في أية منطقة اقتصادية أخرى بما في ذلك البلدان المتقدمة . وحتى لو أخذنا في الاعتبار معدل التزايد السكاني في البلدان العربية ، والذي يعتبر من بين أكثر المعدلات ارتفاعاً في العالم (حوالي ٣٪) ، فان المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد في المجموعة العربية يبقى أعلى من نظيره في البلدان الصناعية . ومن المناسب أن نشير ، مع ذلك ، الى أن معدل النمو الاقليمي هذا يخفي الكثير من التفاوت . فمن السهل ان نلاحظ أن الوضع يبدو أقل اشراقاً عندما نجد أن هذا التوسع الاقتصادي يعود اساساً الى تزايد انتاج النفط (فقد بلغ معدل النمو السنوي في السعودية ١٢,٨٤٪ وفي ليبيا ١٩,٤٨٪ وفي الكويت ١١,٤٨٪ خلال الفترة التي اشرنا اليها فيما سبق) أو إلى زيادة الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الموجهة نحو تصدير بضائع كاملة الصنع (١٧,٣٪ في تونس و ١٢,٤١٪ في المغرب)[٢١].

وعامل النمو المشترك في المجموعتين هو عامل خارجي يخدم مصالح الشركات غير الوطنية او الشركات الاجنبية بشكل عام ، حتى في الحالات التي يقتصر فيها دور هذه الشركات على مجالات اقل اتساعاً (مثلما هو الحال في تونس ولبنان . . . الخ) .

واذا ما اقتربنا اكثر من واقع المنطقة العربية في مجموعها لدهشنا لما يتهيأ من ظروف ملائمة يندر مثيلها في بقية البلدان المتخلفة ، خاصة فيما يتعلق بتوفر كميات كبيرة من رؤوس الأموال التي تدرها الصادرات النفطية من ناحية ، وضخامة المساعدة الدولية التي تتلقاها بعض البلدان العربية من ناحية اخرى .

ـ العوائد النفطية . لقد بلغت عوائد البلدان العربية المصدرة للنفط وتلك التي يمر النفط عبر اراضيها ١٣ ملياراً من الدولارات وذلك بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٦٦ . وينبغي ان يضاف الى ذلك مبلغ مقداره ٢,٥ مليار من الدولارات انفقتها شركات النفط خلال الفترة نفسها على شكل اجور ونفقات محلية[٢٢].

وجدير بالذكر ان عوائد النفط هذه تزداد الى حد كبير منذ عام ١٩٧٣ . فقد قدرت

---

(٢١) حول الاستثمارات في تونس والمغرب انظر على التوالي :

Fadela M'rabet et Maurice T. Maschino, «La Tunisie vingt ans après ,» **Le Monde Diplomatique,** Dècembre 1975.

Abdel- Aziz Belal, **L'investissement au Maroc** (Paris: Mouton, 1968).

(٢٢) انظر :

G. Amin, **The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries 1945- 1970,** p. 9.

جدول رقم (٣)

المعالم الإقتصادية الأساسية لبعض البلدان العربية

	الوحدة	السنة	الجزائر	السعودية	مصر	العراق	الاردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس
المساحة الكلية	١٠٠٠ هكتار	١٩٧٣	٢٣٨١٧٤	٢١٤٩٦٩	١٠٠١٤٥	٤٣٤٩٢	٩٧٧٤	١٧٨٢	١٠٤٠	١٧٥٩٥٤	٤٤٦٥٥	١٠٣٠٧٠	٢٥٠٥٨١	١٨٥٤١	١٦٣٦١
المساحة الزراعية (اراض صالحة للزراعة وزراعة دائمة)	١٠٠٠ هكتار	١٩٧٣	٦٧٩٢	٨٧٨	٢٨٥٤	٤٩٩٩	١٣٠٠	١	٣٠٥	٢٥٢١	٧٤٣٧	٢٦٣		٧١٣٤	
اجمالي السكان	بالملايين	١٩٧٤	١٦٠٦٦	٨٦٩٧	٣٨٠٤٢	١١١٦١	٢٦٤٧	٠,٩٩٣	٣١٤٩	٢,١٣	١٨٠٤٩	١,٢٨	١٧٩٤٦	٧٠٨٠	٥٧٧٢
نسبة قوة العمل الى مجموع السكان	٪	١٩٧٠	٢١,٧	غير متوفر	٣٠,١	٣٩,٨	٢٢,٩	٣٩,٤	غير متوفر	٢٥,٦	٢٨,٠	غير متوفر	٤٦,٧	٢٦,٣	٢٤,١
نسبة اليد العاملة الى قوة العمل :															
- القطاع الزراعي	٪	-	٥٠,٤	٧٢,٠	٥٦,٦	٤٧,٩	٣٥,٣	١,١	٥,٥	٣٧,١	٥٦,٣	غير متوفر	٨٥,٠	٦٦,٥	٤١,٠
- القطاع الصناعي	٪	-	٦,٤		٩,٠	٩,٥	٨,٤	٩,٧		٦,٨	٨,ط	غير متوفر	٥,٠	٧,٤	٩,٥
الناتج المحلي الاجمالي بقيم المشترين	ملايين الدولارات	١٩٧٣	٧١٨٨	٩٧٩٥	٧٦٧١	٤١٨٠	٨١٣	٣٩٩٢	١٩١٢	٤٨٦٠	٤٩٨٦	٢٢٣	٢١٦١	٢٤٦٢	٢٥٣٩
الناتج المحلي الاجمالي للفرد	بالدولار	١٩٧٣	٤٥٦	١١٩٥	٢٢٥	٤٢٩	٣١٧	٥٠٥٩	٦٤٦	٢٣٣٧	٣٠٦	١٨٣	١٣٤	٣٥٧	٤٦١
نسبة التكوين الاجمالي لراس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي	٪	١٩٧٣	٤٢,٧٦	٧,٧	١٢,٦١	١٣,١٢	١٩,٤٥	٨,٨	١٩,٠٩	٢٩,٠٠	١٥,٦٩	٣٣,١٤	٩,٦٥	١٩,٧٩	٣٣,٢٢
نسبة الاستهلاك الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي	٪	-	٦١,٠	٣٨,٠	٦٨,٠	٦٢,٠	٧٨,٠	٣٩,٠	٨٣,٠	٤١,٠	٧٠,٠		٧٦,٠	٦٥,٠	٦٧,٠
نسبة الانفاق الاستهلاكي العام الى الناتج المحلي الاساسي	٪	-	٣٥	١٩	٢٣	٢١	٣٠	٢٠	١١	١٤	١٤	غير متوفر	١٢	٣٣	٢٠
الصادرات	بملايين الدولارات	١٩٧٤	٥١٧٣	٣٧١٦٣	١٥١٦	٧٥٥١	١٥٥	١١٢٤٠	٥٨٨	٧٦٦٧	١٧٧٤	١٥٥	٣٥٠	٧٧٨	٩١٤
المستوردات	بملايين الدولارات	١٩٧٤	٣٧٢٠	٣٧٢٠	٢٣٤٨	٨٩٨	١٥٣١	١٣٣١	١٢٢٣		١٩٧٦	١٥٧	٦٤٢	٣٤٦٥	٢١٢٠
ميزان الحسابات	بملايين الوحدات من حقوق السحب الخاصة	١٩٧٣	٣٥٦-	٣٥٥٨+	١٣٠٠+	١٣٢٠٠+	١٩,٤٠+	٢٩٠٥٠+	١٨٨-		١٧٤٠+	٧٨,٢٠+	٤٢,٤٠+	٢٥٤+	١٠٠٠+

المصدر

Food and Agricultural Organization of the United Nations. **Production Yearbook**, v. 28-1 (Rome: F. A. O., 1974).

UnitedNations, Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office. **Yearbook of International Trade Statistics 1972 - 1973**(New York: U. N., 1974).

International Monetary Fund. **Balance of Payments Yearbook**, v. 26 (Washington. D. C.: I. M.F., 1975).

في عام ١٩٧٤ بمبلغ ٦٤,٨ مليار دولار محققة فائضاً قدره ٣٩,٦ مليار دولار ، كما يتبين من الجدول رقم (٥) .

ـ أما البلدان العربية غير المنتجة للنفط والتي تبذل جهوداً كبيرة في مجالات الاستثمار المختلفة فقد تمتعت بمساعدة دولية كبيرة جداً بالقياس الى بقية بلدان العالم الثالث ، وطبقاً لما أورده جلال أمين[٢٣] حصلت تسعة من البلدان العربية على مساعدات مقدارها ٣,٦ مليار من الدولارات من الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفياتي بين عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٦٤ . وقد تعزز هذا الاتجاه منذ ذلك الحين . وهكذا يلاحظ ان تدفق رؤوس الأموال العامة باتجاه ١٤ بلداً عربياً ، من البلدان ذات الاقتصاد المخطط وبلدان اقتصاد السوق والهيئات الدولية ، قد بلغ ٤,٥ مليارات من الدولارات بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣[٢٤] .

وسوف نتعرض فيما بعد[٢٥] الى التناقضات القائمة بين بلدان عربية تتمتع بفائض كبير وترتبط بالسوق المالية العالمية في توظيف رؤوس اموالها ، وبلدان عربية أخرى تفتقر الى رؤوس الأموال وتعتمد على السوق المالية نفسها من أجل تمويل بعض استثماراتها أو لتصحيح موازين مدفوعاتها . كما اننا سنعود ، بتفصيل أكثر ، في المباحث اللاحقة الى موضوع الاختلالات الهيكلية للاقتصاديات العربية وذلك عندما نتناول التحليل القطاعي لهذه الاقتصاديات . ونكتفي الآن بالاشارة الى بعض الخصائص المشتركة للمجموعة العربية على الرغم من التباين الواضح بينها .

يعاني الاقتصاد العربي من التفكك واختلال التوازن . ويتضح من الجدول رقم (٦) ، الخاص بمصادر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي وتوزيع هذا الناتج . إن مساهمة القطاع الصناعي غير النفطي في الدخل القومي ما زالت طفيفة ، وذلك على الرغم من الاتجاه الواضح لانخفاض نصيب القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي . وصحيح أن معدل نمو الصناعات التحويلية يتجه نحو الارتفاع منذ بضع سنوات في العديد من البلدان العربية إلا أن الاختلالات في التوازن الاقتصادي والاجتماعي ما زالت قائمة ، وان كان التزايد في العوائد النفطية وتدفق المساعدات الدولية قد حجبا هذه الاختلالات عن الانظار . ويعود انخفاض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ، الذي كان هو الغالب في فترة الخمسينات وبداية الستينات ، الى زيادة مساهمة

---

(٢٣) Ibid.

(٢٤) انظر الجدول رقم ٥٥ فيما بعد ، المتعلق بتدفق رؤوس الأموال العامة باتجاه المجموعة العربية (معدلات سنوية للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣) .

(٢٥) انظر : الفصل الثاني من الباب الأول والفصل الثاني من الباب الثاني حول اعادة تشكيل المجال الاقليمي المالي .

جدول رقم (٤)

الناتج المحلي الاجمالي - نمو رأس المال وتكوينه في البلدان العربية

البلد	السنة	الوحدة النقدية	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي ١٩٦٨-١٩٧٤*	التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت	معدل التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت (٣:١)
			(١)	(٢)	(٣)	(٤)
الجزائر	١٩٦٨ ١٩٧٣	مليارات الدنانير	١٨,٧ ٢٩,٧	٩,٨٠ -	٤,٧٠ ١٢,٧٠	٢٥,١٣ ٤٢,٧٦
السعودية	١٩٦٨ ١٩٧٤	ملايين الريالات	١٤٦٥٧,٠ ١٠٠١٦٥,٠	- ٨٤,١٢	٢٣٩٢,٠٠ ٧٧٧٠,٠٠	١٦,٣٢ ٧,٧٠
مصر	١٩٦٨ ١٩٧٤	ملايين الجنيهات المصرية	٢٥٣٣,٠ ٣٦٦٣,٠	- ٦,٣٧	٢٩٢,٠٠ ٤٦٢,٠٠	١١,٥٣ ١٢,٦١
العراق	١٩٦٨ ١٩٧١	ملايين الدنانير	١١٤٣,٠ ١٤٨٣,٩	- ٧,٤٦	١٤٣,٠٠ ١٩٤,٧٠	١٢,٥١ ١٣,١٢
الاردن	١٩٦٨ ١٩٧٣	ملايين الدنانير	١٨٦,٩ ٢٦٣,٧	- ٦,٨٥	٣٠,٦٠ ٥١,٣٠	١٦,٣٧ ١٩,٤٥
الكويت	١٩٦٨ ١٩٧٢	ملايين الدنانير	٩٥١,٠ ١٤٩٧,٠	١١,٤٨ -	١٥٤,٠٠ ١٢١,٠٠	١٦,١٩ ٨,٠٨
لبنان	١٩٦٨ ١٩٧٢	ملايين الليرات اللبنانية	٤٢٧٣,٠ ٦١٢٨,٠	٨,٦٨ -	٧٨٧,٠٠ ١١٧٠,٠٠	١٨,٤٢ ١٩,٠٩
ليبيا	١٩٦٨ ١٩٧٢	ملايين الدنانير	١١١١,٠ ٢١٩٣,٠	- ١٩,٤٨	٢٩٠,٠٠ ٦٣٦,٠٠	٢٦,١٠ ٢٩,٠٠
المغرب	١٩٦٨ ١٩٧٤	مليارات الدراهم	١٥,٣١ ٢٦,٧١	- ١٢,٤١	١,٩٧ ٤,١٩	١٢,٨٧ ١٥,٦٩
موريتانيا	١٩٦٨ ١٩٧٣	مليارات الاوقيات	٩٤٢٠,٠ ١٣٠٤٣,٠	- ٦,٤١	- ٤٣٢٣,٠٠	- ٣٣,٠١٤
السودان	١٩٦٨ ١٩٧١	ملايين الجنيهات السودانية	٥٨٣,٢ ٧٥٢,١	- ٧,٢٤	٧٠,٩٠ ٧٢,٦٠	١٢,١٦ ٩,٦٥
سوريا	١٩٦٨ ١٩٧٣	ملايين الليرات السورية	٥٥١٤,٠ ٩٤٠٤,٠	- ١١,٧٦	٧٨٥,٠٠ ١٨٦١,٠٠	١٤,٢٤ ١٩,٧٩
تونس	١٩٦٨ ١٩٧٤	ملايين الدنانير	٦٢٦,٤ ١٣٨٦,١	- ١٧,٣٣	١٣٨,٩٠ ٣٢١,٩٠	٢٢,١٧ ٢٣,٢٢

* البيانات الاحصائية الخاصة بعام ١٩٧٤ ليست متوفرة في كل البلدان .

المصدر: International Monetary Fund, **International Financial Statistics** (Washington, D. C. : I. M. F., 1975).

جدول رقم (٥)

العوائد النفطية ، تخصيصات الانفاق الداخلي والفوائض لعام ١٩٧٤

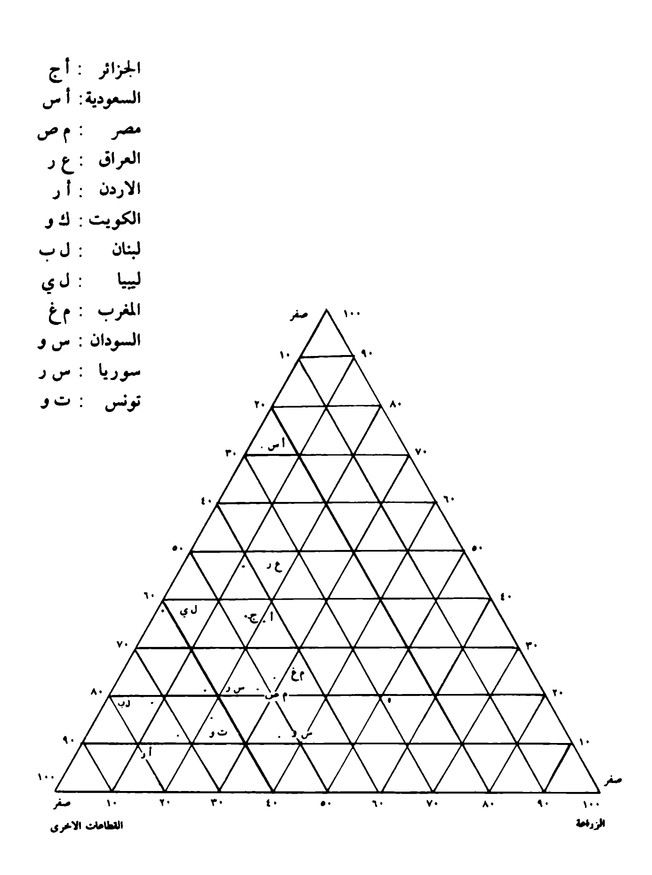
القطر	العوائد النفطية (بمليارات الدولارات) (أ)	الجزء المخصص للانفاق المحلي		الفوائض (أ - ب)
		النسبة المئوية من المجموع	بمليارات الدولارات (ب)	
الجزائر	٥,٥	٩٠,٠٠	٥,٠	٠,٥
السعودية	٢٥,٠	٢٥,٠٠	٦,٠	١٩,٠
ابو ظبي	٤,٧	١٠,٠٠	٠,٤	٤,٣
دبي	٠,٨	١٥,٠٠	٠,١	٠,٧
العراق	٧,٥	٩٠,٠٠	٦,٦	٠,٩
ليبيا	١٠,٠	٥٠,٠٠	٥,٠	٥,٠
الكويت	٩,٣	٢٠,٠٠	١,٩	٧,٤
قطر	٢,٠	١٠,٠٠	٠.٢	١,٨
المجموع	٦٤,٨	٣٧,٧٥	٢٥,٢	٣٩,٦

المصدر :

اعدت هذه الأرقام دائرة الدراسات الاقتصادية لبنك بروكسل استنادا الى تقديرات :

Banque Mondiale, The Petroleum Economist, The Economist Intelligence Unit, Morgan Guaranty Trust of New York, Walter J. Levy, cited by J. Y. Chapin et D. J. Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien** (Bruxelles: Editions East West S. P. R. I., 1974), p. 9.

قطاع التعدين (بما في ذلك الهيدروكربونات) وتوسع الخدمات بالدرجة الأولى . ويبرز الرسم البياني رقم (١) هذه الظاهرة بوضوح:



الرسم البياني رقم (١) . توزيع الناتج المحلي الاجمالي حسب فرع المنشأ لعام ١٩٧١ . وقد تم اعداد هذا الرسم استنادا الى بيانات الجدول رقم (١) في الملحق .

وتشير الاحصاءات الخاصة بالفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ الى أن مساهمة القطاع الزراعي قد انخفضت في الجزائر من ٣٣٪ إلى ١٦٪ وفي مصر من ٣٢٪ الى ٢٦٪ وفي السودان من ٦١٪ الى ٣٥٪ وفي العراق من ٢٢٪ إلى ١٣٪ وفي سوريا من ٣٣٪ إلى ١٨٪ وفي لبنان من ٢٠٪ إلى ٩٪[٢٦]. وقد تراجع نصيب الزراعة لصالح الخدمات ، خاصة في بلدان كالسودان حيث ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بين عامي ١٩٥٥ ـ ١٩٧١ من ٢٨٪ إلى ٤٩٪ وفي العراق من ٢٨٪ إلى ٣٩٪ وفي لبنان من ٦٢٪ إلى ٧١٪ وفي سوريا من ٤٩٪ إلى ٥٨٪ .

ويتبين من الرسم البياني رقم(١)أن نصيب قطاع الخدمات يتجاوز ، في كل بلدان المجموعة العربية ، ٤٥٪ من الانتاج الكلي باستثناء السعودية والكويت والعراق ، حيث يحتل قطاع التعدين حيزاً كبيراً جداً بالقياس الى القطاعات الأخرى . وإن عدم التوازن بين قطاع الخدمات وقطاع الصناعة إن أدى الى شيء فإنما يؤدي الى تفاقم تبعية الاقتصاديات العربية للخارج ، كما يضر كثيراً بامكانيات وفرص التنمية . أما نصيب الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فلم يتغير كثيراً في بلدان المنطقة العربية خلال الفترة المذكورة ، ما عدا مصر حيث ارتفعت النسبة من ٩٪ إلى ٢١٪ ، والجزائر التي ارتفعت فيها هذه النسبة من ١٧٪ إلى ٣٥٪ . (وتجدر الاشارة الى أن النسب الخاصة بمثال الجزائر تتضمن أيضاً الصناعات الاستخراجية) . ومن جهة أخرى فان انتاج سلع الاستهلاك الغذائية والصناعية ما زال يشكل القسم الأعظم من الصناعات التحويلية . فالمواد الغذائية والمشروبات والتبغ والنسيج تشكل اكثر من ٧٠٪ من الانتاج الكلي للصناعات التحويلية العربية[٢٧]. وقد ادى قصور الصناعة التحويلية هذا في الجهاز الانتاجي للبلدان العربية الى تزايد مستوردات هذه البلدان من سلع الاستهلاك الغذائية والصناعية الامر الذي عمل على تفاقم تبعية هذه البلدان ازاء البلدان المتقدمة في المجال الغذائي .

ومن ناحية اخرى اقتصرت الجهود التي بُذلت في مجال الصناعة الثقيلة على عدد محدود من البلدان كمصر والجزائر والعراق . والواقع انه ينبغي بالنسبة لهذا النوع من النشاطات الصناعية أن يتهيأ مجال اقتصادي وموارد مالية كافية من اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من مزايا اقتصاديات الحجم والوفورات الخارجية . وعليه فان الجهود الرامية الى

---

(٢٦) انظر الملحق رقم ١ .

(٢٧)انظر : G. Amin, **The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries 1945- 1970,** p. 15.

تحقيق الاندماج الاقتصادي العربي يجب ان تتجه نحو هذا الأمر بالتحديد . وسوف يتضح لنا ذلك في الباب الثاني من هذه الدراسة . اذ ان الفجوة واسعة بين البلدان العربية في مجال الموارد البشرية والمالية ، فالبلدان القليلة السكان أو ذات المجال الاقتصادي المحدود تتمتع بفوائض مالية ضخمة في حين ان البلدان ذات المجال الاقتصادي الكبير والوفيرة السكان تفتقر الى رؤوس الأموال .

ويتبين ، وفقاً لتقديراتنا (الرسم البياني رقم ٢) ، أن المتوسط السنوي للناتج المحلي الاجمالي للفرد في المنطقة العربية قد بلغ ١١٦٣ دولاراً في عام ١٩٧٣ [٢٨].

غير أن هناك مجالاً لابداء تحفظات حول استعمال المتوسط السنوي للناتج المحلي الاجمالي العربي للفرد من حيث تقييمه ومدى تمثيله لبلدان يعيش قسم كبير من سكانها على اقتصاد الكفاف ومن حيث دلالته بالنسبة لمتوسط الايراد السنوي العربي . ففي حين لم يحصل الفرد السوداني في عام ١٩٧١ إلاّ على ١٣٤ دولاراً في السنة في عام ١٩٧١ ، ولم يتجاوز دخل الفرد الموريتاني ١٨٣ دولاراً في عام ١٩٧٢ ودخل الفرد المصري ٢٤٥ دولاراً في عام ١٩٧٣ ، بلغ دخل الكويتي ٦٠٨٣ دولاراً وكل من الليبي واللبناني والسعودي ٣٢٩٤ و ١٥٣٥ و ١٣٩٣ دولاراً على التوالي في عام ١٩٧٣ .

وصحيح أن معدل الدخل السنوي يختلط مع متوسط هذا الدخل إلا أن الانحراف المعياري هنا اعلى من ١٧٧٠[٢٩] دولار وهو رقم مرتفع جداً . وقد يخطر على البال ان يطرح السؤال التالي : ما هي حدود التباين المقبول بين الاقطار العربية المختلفة التي تهدف من وراء تجمعها الى تشكيل المجموعة العربية ؟ ان هذا السؤال يقود بالضرورة الى التساؤل عن مدى ارتباط البلدان العربية بعضها بالبعض ومدى خضوع كل منها لسيطرة اقتصاديات العالم المتقدم . فعلى الرغم من خاصية التكامل التي تتسم بها اقتصاديات البلدان العربية ، تلك الخاصية التي تكمن فيما يتوفر من عوامل للانتاج وطاقات كامنة ، لم تفعل هذه الاقتصاديات ، لغاية الآن ، اكثر من تفاقم روابط التبعية التي تشدها الى البلدان الرأسمالية الصناعية . ومرد ذلك إلى أن بعض الاقطار العربية يتجه نحو البلدان الرأسمالية المتقدمة لتوظيف فوائضها المالية ، أما البعض الآخر فيبحث في هذه البلدان عن

---

(٢٨) والحقيقة ان المتوسط السنوي للناتج المحلي الاجمالي للمجموعة العربية اعلى بكثير من هذا الرقم ذلك ان عدداً من الدول النفطية الصغيرة قليلة السكان كالبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة . الخ لم تدخل في تقديراتنا بسبب غياب البيانات الدقيقة خاصة تلك المتعلقة بالسكان .

(٢٩) لنذكر ان الانحراف المعياري يحسب وفقاً للصيغة التالية :

$$ع = \left[\frac{1}{ن} \text{مجـ} \, س^{2} - \bar{س}^{2} \right]^{\frac{1}{2}}$$

وعندما يكون محـ س ٢ ح ٢٢٨٢٣٦٠ ∑، $\bar{س}^{2}$ = ١٣٥٢٥٦٥٩ ، ن = ١٣ فان الانحراف المعياري= ١٧٧٠ .

جدول رقم (٦)

منشأ الناتج المحلي الاجمالي حسب فرع النشاط بتكلفة عوامل الانتاج
مجموع الناتج وتوزيعه بالنسبة المئوية (١٩٥٠ ـ ١٩٧٢)

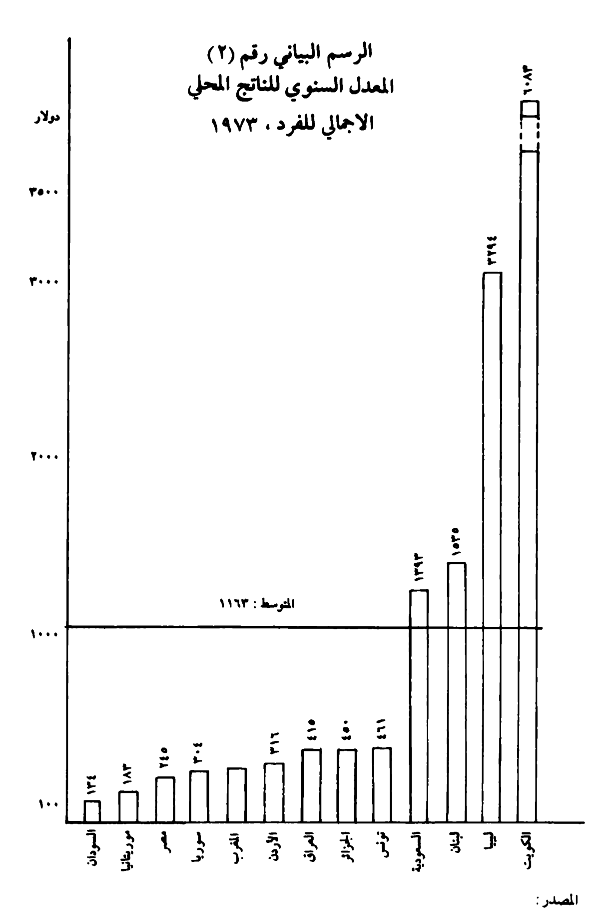
البلد	السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالعملة المحلية	الزراعة (٪)	الصناعة (٪)	البناء (٪)	الخدمات (٪)
الجزائر	١٩٥٠	٤,٦	٣٣	١٧	٧	٤٣
(مليارات	١٩٦٠	١٤,١	٢٢	٢٥	٥	٤٨
الدنانير)	١٩٧٠	٢٢,٩	١٦	٣٥	ـ	٤٩
ليبيا	١٩٦٢	١٧٠,٠	٩	٢٦	٦	٤٩
(ملايين	١٩٦٨	١١٣٨,٠	٣	٦٠	٨	٢٩
الجنيهات	١٩٧٠	١٣٢٩,٣	٢	٦٣	٧	٢٨
الليبية)	١٩٧٢	١٥٩٩,٢	٣	٦٠	٨	٢٩
المغرب	١٩٥٢	٧,٣	٣٢	١٨	١٠	٤٠
(ملايين	١٩٦٠	٨,٢	٣٢	٢٢	٤	٤٢
الدراهم)	١٩٧٠	١٢,٠	٣١	٢٢	٦	٤١
	١٩٧٣	١٣,٤	٢٧	٢٥	٥	٤٣
تونس	١٩٦٠	٣٣٤,٢	٢١	١٥	٦	٥٨
(ملايين	١٩٧٠	٧٤٦,٩	١٦	١٥	٧	٦٢
الدنانير)	١٩٧٢	١٠٣٥,٥	٢٠	١٦	٦	٥٨
مصر	١٩٥٣	٨٦٨,٥	٣٢	٩	٢	٥٧
(ملايين	١٩٦٠	١٣٦٣,٥	٣٠	٢٢	٣	٤٥
الجنيهات	١٩٦٧	٢١٦٤,٨	٣٠	٢٤	٤	٤٢
المصرية)	١٩٧١	٣٣٣٦,٧	٢٦	٢١	٤	٤٩
السودان	١٩٥٥	٢٨٤,٢	٦١	٥	٦	٢٨
(ملايين	١٩٦٠	٣٥٣,٨	٥٧	٥	٦	٣٢
الجنيهات	١٩٦٨	٥٨٣,٢	٣٦	١٢	٤	٤٨
السودانية)	١٩٧١	٦٣٧,٦	٣٥	١٢	٤	٤٩

تابع جدول رقم (٦)

العراق	١٩٥٣	٣٣٢,٩	٢٢	٤٧	٣	٢٨
(ملايين	١٩٦٠	٥٦٥,٤	١٧	٤٧	٤	٣٢
الدنانير)	١٩٧١	١٤٨٩,٣	١٣	٤٥	٣	٣٩
الاردن	١٩٦٠	٩٨,٣	١٥	٨	٥	٧٢
(ملايين	١٩٧٠	٢٠٩,٩	١٤	١١	٥	-
الدنانير)	١٩٧٢	٢٣٩,٥	١٦	١١	٥	٦٨
الكويت	١٩٦٦	٨٥٤,٠	صفر	٦٦	٤	٣٠
(ملايين	١٩٦٩	٩٨٧,٠	١	٦٤	٤	٣٢
الدنانير)	١٩٧١	١٤١٧,٠	صفر	٧٠	٣	٢٧
لبنان	١٩٥٠	١٠٤٢,٠	٢٠	١٤	١٤	٦٢
(ملايين	١٩٦٤	٣٢٠٠,٠	١٢	١٥	١٥	٦٧
الليرات	١٩٦٨	٤٢٧٣,٠	١٠	١٥	١٥	٧٠
اللبنانية)	١٩٧٠	٤٨٦٥,٠	٩	١٦	١٦	٧١
السعودية	١٩٦٢	٨٦٧٣,٠	١٠	٥٦	٤	٣٠
(ملايين	١٩٦٨	١٦٠٤٩,٠	٦	٥٥	٥	٣٤
الريالات)	١٩٧١	٢٨٢٥٧,٣	٤	٦٨	٤	٢٤
سوريا	١٩٥٥	١٩٢٠,٠	٣٣	١٤	٤	٤٩
(ملايين	١٩٦٠	٢٩٦٢,٣	٢١	١٩	٤	٥٦
الليرات	١٩٧٠	٦٤٣٣,٠	٢١	٢٠	٣	-
السورية)	١٩٧٣	٩٤٠٤,٠	١٨	٢٠	٤	٥٨
اليمن الديمقراطية	١٩٦٥	١٣٤,٠	١٧	٨	٨	٦٧
(ملايين	١٩٦٩	١٤٦,٠	٢١	٩	٢	٦٨
الدولارات الامريكية)	١٩٧٠	٥٩,٢	١٩	٢٧	١	٥٣

المصدر :

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Yearbook of National Accounts Statistics**(New York: United Nations, 1974).
Idem , **Yearbook of International Trade Statistics 1972- 1973** ;
United Nations, **Manuel de statistiques du commerce international et du développement**(New York: United Nations, 1972).



المصدر :

International Monetary Fund, **International Financial Statistics** ;
Chambre de Commerce franco-arabe, **Annuaire franco- arabe** (Paris: Chambre de Commerce franco- arabe, 1975- 1976) ;
United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Yearbook of National Accounts Statistics** (New York: United Nations, 1973).

مصادر للتمويل ومساعدات تقنية ، والكل يشترك في استيراد وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك الغذائية منها والصناعية . وتبرز هذه الظاهرة بوضوح اكثر عند تحليل ميزان مدفوعات المجموعة العربية . وسوف نتعرض لهذا الموضوع بكل تفاصيله عندما نتناول المشكلات المالية في المبحث الثالث من الفصل الثاني . ويمكننا القول ، في ختام هذه الفقرة : أنه يبدو جلياً أن بنيات الانتاج الزراعي والصناعي والمبادلات التجارية والبنيات المالية مختلة التوازن ، الى حد بعيد ، في جميع أرجاء المنطقة . وهكذا تفاقمت تبعية هذه المنطقة للخارج وتعزز انفصامها عن بعضها وتقلصت امكانيات التنمية الاقليمية القائمة على العمل الجماعي . ويمكننا التأكيد على أن مجال النفاذ من هذا المأزق ما زال قائماً ولكن احتمال ان تضيع فرص الانقاذ قائم هو الآخر . والواقع ان التحليل القطاعي للمجموعة العربية يتيح لنا المزيد من ايضاح وابراز ما قد يتعذر علينا ادراكه على مستوى التحليل الكلي خاصة اذا كان هذا الاخير سريعاً .

ولنبدأ ببحث القطاع الزراعي .

المبحث الأول

القطاع الزراعي

١- الوضع العام للزراعة في البلدان العربية

يشكل انخفاض نسبة الاراضي الصالحة للزراعة بالقياس الى المساحة الكلية احدى خصائص القطاع الزراعي في المنطقة العربية . ويتضح من الجدول رقم (٧) أن سعة الأراضي الصالحة للزراعة محدودة في هذه المنطقة . فمساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم لا تتجاوز ٤٦٨٧٥ هكتار من مجموع ٤٤٢٢٢٦ هكتار أي أنها لا تشكل اكثر من ١٠,٦ من المساحة الكلية للمنطقة . يضاف الى ذلك أن نظام إراحة الأرض المتبع في عدد كبير من البلدان العربية ، يقلص ، الى حدٍ بعيد ، مساحة الأراضي المزروعة . وقد أدى النقص في وسائل الري الملائمة الى توسيع الفجوة بين الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة فعلاً . وفي مواجهة عدم انتظام سقوط الأمطار وضعف مستواها يشكل الري وسيلة هامة لرفع العوائد وزيادة حجم الانتاج . و على الرغم من ذلك ، يلاحظ أن المساحة المروية لا تزيد على ١٠٤٤٥ هكتار ، اي ٢٢٪ من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم . لذلك فان تقلب الظروف المناخية يلعب دوراً بالغ الأهمية في التغيرات التي تطرأ على حجم الانتاج الزراعي .

يتبين من دراسة تطور الانتاج الزراعي الكلي ، بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٨ ، أن

تزايد هذا الانتاج كان ضعيفاً جداً ولم تتجاوز نسبته السنوية ١,٩٪ لمجموع المنطقة العربية في حين كان الهدف الذي حددته منظمة الأغذية والزراعة في « الخطة الارشادية العالمية للتنمية الزراعية » (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥) هو ان تبلغ هذه النسبة ٣,٤٪ للمنطقة العربية . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار وفرة الأراضي الصالحة للزراعة وامكانيات تحسين تقنيات الانتاج الزراعي والظروف الاجتماعية في الريف واعادة ترتيب المجال الريفي ، فان النتائج التي توصلت اليها البلدان العربية في حقل التنمية الزراعية ، تبدو ، حقاً ، هزيلة . وعلى الرغم من أن موضوع اعادة ترتيب المجال الريفي يطرح مشكلة اساسية إلا أنه يخرج عن اطار تحليلنا بسبب ارتباطه بالوضع الاجتماعي ـ السياسي لبلدان المنطقة .

والواقع ان عدداً محدوداً من البلدان العربية يتولى القسم الأعظم من الانتاج الزراعي . وقد بلغت مساهمة مصر والعراق وسوريا والجزائر والمغرب ، في عام ١٩٧٣ ، اكثر من ٨٤٪ من انتاج القمح في المنطقة . غير ان النظرة الشاملة تخفي ، في الحقيقة ، النتائج التي تحققت على صعيد كل بلد .

ويشير الجدول رقم (٨) الى أن افضل النتائج قد تحققت في ليبيا والسودان ومصر سواء فيما يتعلق بنمو الانتاج الزراعي الكلي أو انتاج الفرد . بينما احتلت المغرب ومصر وسوريا مكان الصدارة في مجال نمو العوائد للفدان (٤٠٤٧ م٢) بدليل ان معدل هذه العوائد يبلغ ٢٪ أو يزيد .

والواقع ان نمو الانتاج الزراعي الكلي وتزايد العوائد يعودان أساساً الى زيادة المساحات المروية وتحسين تقنيات الانتاج . ويتمثل استخدام الطرق الزراعية الحديثة ، في المنطقة ، في تزايد استخدام الاسمدة ومبيدات الحشرات ومزيلات الاعشاب الطفيلية ورفع درجة المكننة .

وعلى الرغم مما تقدم فقد اقتصر التقدم الفني على القطاع الحديث . اما القطاع « التقليدي » فقد بقي على هامش هذا التقدم . ويعود السبب في ذلك الى أن القطاع التقليدي يستخدم عدداً كبيراً من الأيدي العاملة التي تعاني من البطالة المقنعة بالإضافة الى صعوبة الحصول على السلف اللازمة وتسويق فوائض الانتاج الزراعي . ومما يزيد الأمر سوءاً ، ان الزراعة تستخدم قسماً كبيراً من قوة العمل النشطة اقتصادياً من جهة ، وينبغي أن تواجه الاحتياجات المتزايدة الناتجة عن ارتفاع معدل النمو السكاني من جهة اخرى .

٢ـ الاستخدام الزراعي

تشكل الزراعة المصدر الرئيسي للاستخدام في المنطقة . ويمكننا ان نلاحظ ،

جدول رقم (٧)

استغلال الأراضي والري في العالم العربي (بآلاف الهكتارات)

البلد	السنة	المساحة الكلية	الأراضي الصالحة للزراعة والزراعة الدائمة	الأراضي المروية	المروج والمراعي الدائمة	الغابات	مساحات اخرى
الجزائر	١٩٧٠	٢٣٨١٧٤	٦٧٩٢	٢٧٠	٣٧٤١٦	٢٤٢٤	١٩١٥٤٢
السعودية	١٩٧١	٢١٤٩٦٩	٨٧٨	١٧٨	٨٥٠٠٠	١٦٠١	١٢٧٤٩٠
مصر	١٩٧٣	١٠٠١٤٥	٢٨٥٢	٢٨٥٢	-	٢	٩٧٢٩١
العراق	١٩٧١	٤٣٤٩٢	٤٩٩٩	٣٦٧٥	٣٩	١٨٥١	٣٦٦٠٣
الأردن	١٩٧٠	٩٧٧٤	١٣٠٠	٦٠	١٠٠	١٢٥	٨٢٤٩
لبنان	١٩٧٣	١٠٤٠	٣٤٥	٦٨	١٠	٩٥	٥٩٠
ليبيا	١٩٧١	١٧٥٩٥٤	٢٥٢١	١٢٥	٧٠٠٠	٥٣٤	١٦٥٨٩٩
المغرب	١٩٧٢	٤٤٦٥٥	٧٤٣٧	٨٥٠	١٢٥٠٠	٥١٧٩	١٩٥٣٩
الصومال	١٩٦٠	٦٣٧٦٦	٩٥٧	١٦٢	٢٠٥٦٨	١٤٤٠١	٢٧٨٤٠
السودان	١٩٧٣	٢٥٠٥٨١	٧١٣٤	١٤٠٧	٢٤٠٠٠	٩١٥٠٠	١٢٧٩٤٧
سوريا	١٩٧٣	١٨٥٤١	٥٨٧٤	٦١٩	٦٤٩٧	٤٨١	٥٦٨٩
تونس	١٩٦٤	١٦٤١٥	٤٣٣٤	٧٩	٥٦٥٢	٨٤١	٥٥٨٨
اليمن	١٩٦٩	١٩٥٠٠	١٢٠٠	١٠٠	٧٠٠٠	٤٠٠	١٠٩٠٠
اليمن الديمقراطية	١٩٦٦	٢٨٧٦٨	٢٥٢	-	٩٠٦٥	٢٥٩٠	١٦٨٦١
المجموع		٤٤٢٢٢٦	٤٦٨٧٥	١٠٤٤٥	٢١٤٨٤٧	١٢٢٠٤	٦٥٦٤٨٦

المصدر:

Food and Agricultural Organization of the United Nations, **Production Yearbook** (1974).

بصورة عامة ، ان السكان الزراعيين يمثلون ، في البلدان العربية السبعة الأكثر سكانـا (مصر ، السودان ، المغرب ، الجزائر ، العراق ، اليمن) ، ما يزيد بكثير على نصف مجموع السكان في عام ١٩٧٠ . ففي هذه البلدان السبعة يبلغ عدد السكان الزراعيين

جدول رقم (٨)

المعدلات السنوية لنمو الناتج الزراعي الكلي وللفرد
والعوائد للفدان في البلدان الرئيسية : ١٩٥٣ - ١٩٦٨

البلد	معدل نمو الانتاج الزراعي	معدل نمو الانتاج الزراعي للفرد	معدل نمو العوائد للفدان
ليبيا	٤,٢	٠,٩	١,٧
السودان	٤,١	١,٢	-
مصر	٣,٠	٠,٨	٢,٢
سوريا	٢,٨	٠,٣	٢,٠
العراق	٢,٥	- ٠,٧	- ١,٠
المغرب	٢,٣	- ٠,٥	٣,٢
تونس	٠,٦	- ١,٠	- ٠,٦
الجزائر	- ١,٦	- ٣,٨	- ١,٢

المصدر:

Idem, **Production Yearbook**, v. 23 (Rome: F.A.O., 1969).

United Nations, Economic Commission for Latin America, «Financial Resources for Development,» Doc. TD/ 118, supp. 1 December 1971, cited by A. Sid Ahmed, «L'économie arabe à l'heure des surplus pétroliers,» **Economies et sociétés**, v. IX (Mars 1975), no. 3, pp. 311-313.

٦١٨٨٤٠٠٠ من مجموع ١٠١٢٤٤٠٠٠ ، أي ٦١,١٢ في المائة .

وعلى صعيد الاستخدام الصرف ، قدرت نسبة السكان العاملين في الزراعة ، في عام ١٩٧٠ ، الى مجموع السكان ذوي النشاط الاقتصادي ٥٤,٨٪ في مصر و ٧٩,٩٪ في السودان و ٦٠,٦٪ في المغرب و ٥٥,٧٪ في الجزائر و ٦٠,٥٪ في السعودية و ٧٣,٣٪ في اليمن الشمالية ، وذلك رغم الاتجاه الملحوظ نحو انخفاض النشاط الزراعي في المنطقة فيما

بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ . ويتضمن الجدول رقم (٩) المزيد من الايضاح في هذا الشأن .

وبرغم الهجرة الريفية لا يزال الاستخدام الزراعي طاغياً على اشكال الاستخدام الاخرى في الوطن العربي . إلا أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي مازالت محدودة جداً الأمر الذي يتناقض والعدد الكبير من العاملين في الزراعة كما هو واضح في الجدول رقم (١٠) .

وتشير البيانات الاحصائية المتوفرة (انظر الجدول رقم ٦) الى ان نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي قد انحدر بشدة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٣ في كافة ارجاء المنطقة العربية تقريباً . اما نسبة السكان العاملين في الزراعة فلم تنخفض إلا قليلاً (انظر الجدول رقم ٩) . واذا ما عدنا الى الجدول رقم (٨) لاستطعنا ان نلمس ، من جهة اخرى ، الفروق في مستوى المعيشة بين السكان الزراعيين وبقية السكان . فانخفاض الدخل الزراعي للفرد هو واقع حي في كل المنطقة تقريباً . ويبلغ التباين في الدخول حجماً كبيراً في البلدان النفطية على وجه الخصوص . ففي السعودية ، على سبيل المثال ، تبلغ نسبة السكان العاملين في الزراعة ٦٠,٥٪ من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في الوقت الذي لا تتجاوز فيه مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ٤٪ . والشيء نفسه نلحظه ايضاً في ليبيا حيث يساهم ٤٢,٦٪ من السكان النشطين اقتصادياً بنسبة ٣٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي . وتتجه الفجوة بين معدل الدخل الريفي ومعدل الدخل في المدن نحو الاتساع ، الأمر الذي يؤدي الى تفاقم اوضاع السكان الزراعيين خاصة في زراعة الكفاف السائدة في المنطقة .

والواقع ان وضع السكان الزراعيين اكثر تردياً عندما نلاحظ ، على سبيل المثال ، ان ٢٪ من كبار المالكين الزراعيين يتصرفون في اكثر من ١٤٪ من الأراضي المزروعة في مصر و ٦٦٪ في لبنان . اما في سوريا فان ٢,٥٪ من المالكين الزراعيين يحوزون حوالي ٤٥٪ من الأراضي المروية ، و ٣٠٪ من الأراضي التي تكثر فيها الأمطار في الوقت الذي لا يملك فيها ٧٠٪ من سكان الريف أي نوع من انواع الأراضي الزراعية[٣٠]. غير أن الوضع يختلف في بلد كالسودان حيث لا تتجاوز الملكية الخاصة ١٪ من مجموع مساحات الأراضي

(٣٠) G. Amin. **The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries 1945- 1970**, pp. 77-78.

جدول رقم (٩)

السكان الزراعيون والسكان ذوو النشاط الاقتصادي في الزراعة

البلد	السنة	مجموع السكان	السكان الزراعيون	السكان ذوو النشاط الاقتصادي		
				المجموع	في القطاع الزراعي	النسبة المئوية في الزراعة
			(بالآلاف)			
الجزائر	١٩٦٠	١٠٨٠٠	٧٢١٤	٢٨٨١	١٩٢٤	٦٦,٨
	١٩٧٠	١٤٠١٢	٧٨٠٥	٣٣٦٩	١٨٧٥	٥٥,٧
مصر	١٩٦٠	٢٥٨٣٢	١٥٠٩٩	٧٣٧٩	٤٣١٣	٥٨,٥
	١٩٧٠	٣٣٨٧٢	١٨٥٤٥	٩١٧٤	٥٠٢٣	٥٤,٨
ليبيا	١٩٦٠	١٣٨٩	٧٠٠	٣٨١	٢٢١	٥٥,٥
	١٩٧٠	١٨٨٠	٨٠١	٤٨٨	٢٠٨	٤٢,٦
موريتانيا	١٩٦٠	٩٥٠	٨٦٦	٣٠٣	٢٧٦	٩١,٢
	١٩٧٠	١١٧١	٩٩٦	٣٦٦	٣١١	٨٥,٠
المغرب	١٩٦٠	١١٦٨٩	٧٤٤٦	٣٢٩٢	٢٠٩٧	٦٣,٧
	١٩٧٠	١٥٧٢٢	٩٥٢٦	٤١٦١	٢٥٢١	٦٠,٦
الصومال	١٩٦٠	٢٢٢٦	١٩٥٦	٩٢٥	٨١٨	٨٧,٩
	١٩٧٠	٢٧٨٩	٢٢٩٦	١٠٨٤	٨٩٢	٨٢,٣
السودان	١٩٦٠	١١٧٧٠	١٠٠٨٧	٣٨٨٨	٣٣٣٣	٨٥,٧
	١٩٧٠	١٥٧٧٩	١٢٦٠٦	٥٠٦٥	٤٠٤٦	٧٩,٩
تونس	١٩٦٠	٣٧٧٨	٢١٣٥	١٠٢٦	٥٨٠	٥٦,٥
	١٩٧٠	٥٠٧٥	٢٣٥٥	١٢٧٣	٥٩١	٤٦,٤
العراق	١٩٦٠	٦٩٤٥	٣٦٩١	١٨٣٩	٩٧٧	٥٣,٢
	١٩٧٠	٩٦٩٠	٤٥١٦	٢٣٩٥	١١١٦	٤٦,٦
الاردن	١٩٦٠	١٦٩٥	٧٤٣	٤٤٢	١٩٤	٤٣,٩
	١٩٧٠	٢٣١٧	٨٩٧	٥٦٤	٢١٨	٣٨,٧

تابع جدول رقم (٩)

الكويت	١٩٦٠	٢٧٨	٤	١١٧	٢	١,٥
	١٩٧٠	٧١١	٧	٢٨٢	٣	١,٠
لبنان	١٩٦٠	٢١١٠	١١١٦	٥٨٦	٣١٠	٥٢,٩
	١٩٧٠	٢٧٨٧	١٣٢٠	٧٣٢	٣٤٧	٤٧,٤
السعودية	١٩٦٠	٥٩٧٩	٤٢٧٢	١٧٢٤	١٢٣٢	٧١,٥
	١٩٧٠	٧٧٤٠	٤٦٨٣	٢١٠٩	١٢٧٦	٦٠,٥
سوريا	١٩٦٠	٤٥٦١	٢٤٧٤	١٢٦٣	٦٨٥	٥٤,٣
	١٩٧٠	٦١٨٢	٣٠١٧	١٥٧٤	٧٦٨	٤٨,٨
اليمن	١٩٦٠	٤٤٢٩	٣٦٨٣	١٣٥٧	١١٢٨	٨٣,٢
	١٩٧٠	٥٧٣٣	٤٢٠٣	١٦٨٩	١٢٣٨	٧٣,٣
اليمن الديمقراطية	١٩٦٠	٩٨٩	٦٩٧	٢٨٥	٢٠١	٧٠,٥
	١٩٧٠	١٢٨١	٧٩٦	٣٤٧	٢١٦	٦٢,١

المصدر:

Food and Agricultural Organization of the United Nations, **Production Yearbook** (1974).

الصالحة للزراعة، وما تبقى من هذه الأراضي يعود للدولة منها قرابة ٤٠٪ تستغل من قبل تجمعات قروية او قبلية . وفي المغرب نجد وضعاً مغايراً تماماً للحالة السابقة ذلك ان اقل من ١٠٪ من المزارعين يملكون ٦٠٪ من الأراضي بينما ٤٠٪ من عائلات الفلاحين لا تملك شيئاً وان ملكت فأقل من نصف هكتار[٣١] . كما يلاحظ ، من ناحية اخرى ، ان الاتجاه الى تركيز الملكية يشتد في الأراضي المروية . وهكذا فان الفاً فقط من المالكين يهيمنون على كل الأراضي المغروسة بالاشجار المثمرة تقريباً بينما تبقى ٧٠٠٠٠٠ عائلة ريفية بدون ارض .

وهكذا فان القطاع الزراعي ما زال يستوعب ، على مستوى المنطقة باكملها ، قسماً كبيراً من السكان النشطين اقتصادياً الأمر الذي يقترن بتفشي ظاهرة البطالة المقنعة في

---

(٣١) انظر :

Sid Ahmed, «L'économie arabe à l'heure des surplus pétroliers,» p. 319.

جدول رقم (١٠)

نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي

البلد	نسبة السكان العاملين في الزراعة	نسبة الناتج المحلي الاجمالي ذي المصدر الزراعي
الجزائر	٥٥,٧	١٦ (١٩٧٠)
السعودية	٦٠,٥	٤ (١٩٧١)
مصر	٥٤,٨	٢٦ (١٩٧١)
العراق	٤٦,٦	١٣ (١٩٧١)
ليبيا	٤٢,٦	٣ (١٩٧٢)
المغرب	٦٠,٦	٢٧ (١٩٧٣)
السودان	٧٩,٩	٣٥ (١٩٧١)
سوريا	٤٨,٨	١٨ (١٩٧٣)
اليمن الديمقراطية	٦٢,١	١٩ (١٩٧٠)

المصدر : الجدولان ٦ و٩.

الوقت الذي يستمر فيه انخفاض مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كما هو واضح في الجدولين (٦) و (١٠) . ومثل هذا التباين في الانتاجية بين القطاعات يشكل عقبة كأداء امام التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة وان فرص الاستخدام في خارج القطاع الزراعي ما زالت محدودة . وليس هناك من مخرج يسمح بالمكافحة الفعالة للبطالة المقنعة والعمالة الناقصة في الزراعة وتحسين الاوضاع الاجتماعية لغالبية السكان إلاّ الالتزام بسياسة تهدف الى اعادة تشكيل القطاع الزراعي واعادة تنظيم المجال الريفي واتباع سياسة تصنيع محكمة[٣٢].

(٣٢) سنتناول هذه المشكلات في الفصلين الاول والثاني من الباب الأول .

ان اعادة تشكيل قطاع الزراعة سوف تؤدي ، من بين ما يمكن ان تؤدي اليه ، الى أن يصبح الانتاج الزراعي اكثر انتظاماً . ومما لا شك فيه ان قصور طرق الري وعدم كفاية كميات الامطار وتقلبات الاحوال الجوية قد لعبت ، إلى الآن ، دوراً حاسماً في عدم انتظام المحاصيل الزراعية . وقد كان تطور الانتاج الزراعي الكلي بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٣ ، كما سبق واشرنا ، في غاية البطء وذلك على امتداد المنطقة كلها . ولعله من المناسب ان نتعرف على خصائص ومكونات الانتاج الزراعي لما في ذلك من اهمية في ابراز بعض العقبات وايضاح بعض جوانب تبعية المنطقة للخارج في المجال الغذائي .

٣ـ خصائص الانتاج الزراعي وتكوينه

تكمن الخصائص الرئيسية للانتاج الزراعي في الوطن العربي فيما يلي :

- التجانس والانتماء الى شكل موحد للانتاج (ان الاختلافات في المناخ والتربة وكمية الامطار ليست موجودة بين بلد وآخر بالقدر الذي تتواجد فيه بين المناطق المختلفة للبلد الواحد)[٣٣] ؛

- الازدواجية المتمثلة بتعايش قطاعين احدهما حديث والآخر تقليدي ؛

- تباين الانتاج الحيواني .

وتتضح هذه الخصائص بسهولة لدى التعرض لأهم المنتجات النباتية والحيوانية .

أ) الحبوب : تحتل الحبوب مكان الصدارة بين المنتجات النباتية سواء من حيث المساحات المزروعة أو من حيث حجم الانتاج . غير ان انتاج الحبوب ليس منتظماً وهو يختلف من سنة الى اخرى نظراً الى أن زراعة الحبوب تمارس في مناطق غير مروية تتأثر بتقلبات الاحوال الجوية . وقد بلغ مجموع انتاج المنطقة العربية من الحبوب في عام ١٩٧٣ ما يوازي ١٢٧٢٨٠٠٠ طن ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١١) ، ويشكل القمح الغلة الاساسية من حيث كمية الانتاج التي بلغت ٧٥٣٦٠٠٠ طن . وتتبوأ اربعة بلدان هي مصر والمغرب والعراق والجزائر مكانة مميزة نسبياً في هذا المجال ، فقد بلغت كمية انتاج هذه البلدان من القمح ٥٧٩١٠٠٠ طن ، اي نحو ٧٧٪ من مجموع انتاج الوطن العربي . وفيما يتعلق بانتاج الشعير فان ثلاثة بلدان فقط هي المغرب والجزائر والعراق تنتج ١٨٢٥٠٠٠ طن من مجموع انتاج المنطقة البالغ ٢٤٨٧٠٠٠ طن . وهكذا تصل نسبة

---

(٣٣) يمكننا ان نتكلم ، في حدود معينة ، عن التجانس في التنوع .

انتاج هذه البلدان الثلاثة من الشعير إلى ٧٣٪ من الانتاج الكلي للمنطقة العربية . وتنتج مصر ، وحدها ٢٥٠٧٠٠٠ طن من الذرة من اصل ٢٧٠٥٠٠٠ طن هي مجموع انتاج المنطقة العربية ؛ اي ٩٢٪ من الانتاج الكلي للمنطقة .

وزراعة الحبوب ليست منتظمة ، كما انها ليست كافية لمواجهة احتياجات المنطقة[٣٤]، فلا مفر ، اذن ، من اللجوء الى الاستيراد الامر الذي يشكل أحد الاعباء الكبيرة التي تثقل كاهل الميزان التجاري لعدد كبير من البلدان العربية ، ويسهم في تفاقم تبعية هذه البلدان للخارج[٣٥].

واذا ما جئنا الى قضية العائد لوجدنا انه يختلف من بلد الى آخر ومن منطقة الى اخرى في داخل البلد الواحد وذلك تبعاً لتواجد المساحات المزروعة في القطاع الحديث أو القطاع التقليدي . وتتميز الفجوة بين معدلات العائد في البلدان العربية المختلفة بأنها كبيرة بصفة عامة . ففي عام ١٩٧٣ بلغ معدل العائد في مصر اكثر من ٣٥ قنطاراً للهكتار الواحد مقابل ٥,٥ فقط في الجزائر .

ب) الفواكه والخضروات: تُنتج الفواكه والخضروات ، بكميات كبيرة ، في معظم البلدان العربية ، وقد بلغت الكميات المنتجة من الحمضيات لعام ١٩٧٣ في مصر والمغرب والجزائر ولبنان ٢٤٤٧٠٠٠ طن من مجموع انتاج المنطقة البالغ ٢٦٤٨٠٠٠ طن اي بنسبة ٩٢,٤ في المائة . كما تعتبر مصر والمغرب من أهم مصدري الحمضيات في المجموعة العربية . ويتم انتاج القسم الاكبر من تمور المنطقة في العراق ومصر والسعودية والجزائر ، حيث تجاوزت الكمية المنتجة من قبل هذه البلدان الأربعة ٧٦٪ من الانتاج الكلي للوطن العربي . وقد بلغ ، من جهة اخرى ، انتاج مصر والعراق فقط حوالي نصف كمية انتاج المنطقة باكملها من التمور ٤٨٪ . أما الخضروات الطازجة (الطماطم : ٣٥٢٤٠٠٠ طن ، البطاطس : ١٦٦٤٠٠٠ طن) فتوجه اساساً نحو الاستهلاك المحلي الذي يستوعب ايضاً ما ينتج من الخضراوات الجافة (١٣٦٢٠٠٠ طن في عام ١٩٧٣) .

جـ) المحاصيل الصناعية: يعتبر القطن ثروة زراعية اساسية ومصدراً مهما للتصدير بالنسبة لمصر والسودان وسوريا . وقد انتجت هذه البلدان الثلاثة ٨٧٩٠٠٠

---

(٣٤) يتعين ان نشير ايضاً الى ان حجم التجارة العربية بشكل عام (وتجارة السلع الاستهلاكية بشكل خاص) ما زال محدوداً. وسوف نأتي على دراسة هذا الموضوع في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٣٥) من اجل المزيد من التفاصيل حول تبعية البلدان العربية في المجال الغذائي انظر:
Sid Ahmed «L'économie arabe à l'heure des surplus pétroliers.» pp. 322- 327.

جدول رقم (١١)
المنتجات الزراعية الاساسية في المنطقة : ١٩٧٣

	بآلاف الاطنان		بآلاف الاطنان
الحبوب	١٢٧٢٨	الاعناب	٢٢٥٢
ومنها : القمح	٧٥٣٦	التمور	١٥٣٥
		القطن	٩١٣
الطماطم	٣٥٢٤	السكر	١٢٠٣
البطاطس	١٦٦٤	الحليب	٧٤١٤
البصل	١٢٥٣		
الخضروات الجافة	١٣٦٢	الحمضيات	٢٦٤٨
الزيتون	٦٨٤		
التربية الحيوانية :		لحوم بقرية	٦٩٧
الابقار	٢٧٠١٥	لحوم دواجن	٢٣٢
الاغنام	٣٤٤٣٤		
الماعز	٩٦٦١٦	لحوم اغنام وماعز	٦٤٣

المصادر :

Food and Agricultural Organization of the United Nations, **Production Yearbook**, v. 27 (Rome: F. A. O.,1973);Chambre de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco- arabe.**

طن من أصل ٩١٢٩١٠ طن هي مجموع انتاج المنطقة من القطن ، اي ما يوازي ٩٦٪ من لانتاج الكلي للوطن العربي . ويلاحظ ان انتاج القطن بدأ ينتشر ويتطور في الجزائر العراق ودولتي اليمن . ويكثر الزيتون ، بصورة خاصة ، في المغرب وسوريا ولبنان . كما تشتهر تونس بانتاج زيت الزيتون (١٣٠٠٠٠ طن في عام ١٩٧٣) الذي يمثل السلعة الاساسية لصادرات هذا البلد من المنتجات الغذائية . ومن جهة اخرى فان زراعة البنجر السكري ، في المشرق[٣٦] ، تقتصر على ١٥٠٠٠ هكتار فقط . وقد اتجهت بلدان المغرب الثلاثة ، منذ استقلالها السياسي ، نحو تشجيع زراعة البنجر السكري من اجل تقليص

(٣٦) انظر: Chatelus, **Stratégies pour le Moyen-Orient,** p. 117.

نفقات الاستيراد واستطاعت ان تحقق نجاحاً كبيراً في هذا المضمار[٣٧]. أما العنب فيكاد ينتج في كافة ارجاء المنطقة العربية وتحول كل الكميات المنتجة تقريباً الى نبيذ . وانتجت الجزائر وحدها اكثر من ٣٥٪ من مجموع انتاج العنب في عام ١٩٧٣ . والواقع ان انتشار الكروم والتوسع في انتاج العنب قد اثارا ويثيران مشكلات عويصة لبلدان المغرب الثلاثة خاصة الجزائر التي كانت تصدر معظم انتاجها باتجاه سوق واحدة تقريبا .

د) الثروة الحيوانية : تختلف اهمية الثروة الحيوانية من بلد عربي الى آخر . ويمكن أن يؤدي هذا التباين الى توسيع مجال التبادل بين بلدان المنطقة . والواقع ان الاهتمام بالثروة الحيوانية يقتصر ، في الغالب ، على اربعة أو خمسة بلدان فقط ، فتربية الابقار تنتشر ، بصورة خاصة ، في السودان (١٥٢٠٠٠٠٠ رأس من الابقار) ، وفي المغرب (٣٤٠٠٠٠٠) وفي العراق (٢٠٣٠٠٠٠) . ويشكل ما تمثل الأبقار في هذه البلدان الثلاثة ٧٦,٣٦٪ من المجموع الكلي في المنطقة . كذلك تتصدر البلدان الثلاثة، السابقة الذكر، القائمة من حيث تربية الاغنام والماعز . فعدد الاغنام والماعز ، بلغ ، في هذه البلدان ، ٦٩٧٧٩٠٠٠ رأس من أصل ١٣١٠٤٦٠٠٠ رأس تتواجد في كل المنطقة ، أي بنسبة ٥٣,٢٤٪ من مجموع ما يمتلكه الوطن العربي . ان احدى نتائج هذا التفاوت في التوزيع الاقليمي تكمن في قصور في التغذية لدى قسم كبير من السكان من جهة ، وزيادة في نفقات الاستيراد لتلبية الطلب الفعلي من جهة اخرى . وقد شهدت المنطقة ، منذ مطلع الستينات ، ظاهرة حديثة تمثلت في التطور الكبير الذي طرأ على التربية الصناعية للدواجن والذي عم معظم البلدان العربية . وبسبب هذا التطور تغيرت العادات الغذائية لفئات واسعة من السكان .

غير ان النمو الزراعي السريع يفترض تعبئة الوسائل البشرية والمالية والتقنية على ان يتم كل ذلك في اطار تنظيم جديد للقطاع الزراعي وتحديث لتقنيات الانتاج .

٤- تقنيات الانتاج

* الماء والأرض : تشكل المنطقة ، في مجملها ، مجالاً متجانساً . ويمكن ان نميز ، عموما ، بين ثلاث مناطق جغرافية : أما المنطقة الأولى فتشكل جبهة ساحلية تمتد من ساحل البحر الابيض المتوسط من المغرب حتى سوريا وهى المنطقة الأغنى . فمناخها

---

(٣٧) انظر:

Benyoussef, «Recherche des fondements économiques de l'intégration au Maghreb,» in **L'unité maghrébine; dimensions et perspectives,** p. 40.

وطبيعة ارضها يتيحان ممارسة انواع مختلفة من الزراعة (الحمضيات ، الكروم ، الزيتون ، الخضروات ، القطن ، البنجر السكري ، التبغ . . . الخ) ، ثم تأتي المنطقة الثانية التي تتكون من هضاب مرتفعة (المغرب) وسهوب الاستبس في الشمال . . ووادي الفرات (المشرق) . وتزرع في هذه المنطقة الحبوب وتنتشر تربية الاغنام غير أنها تفتقر الى الري . وتجيء ، اخيراً ، المنطقة الثالثة التي هي عبارة عن صحراء تصعب فيها حياة الاستقرار بسبب ندرة المحاصيل الزراعية ونقص المياه . واهم عقبة تحول دون توسع الزراعة وزيادة العوائد في المنطقتين الثانية والثالثة ، تكمن في انعدام المياه . وتشير الاحصاءات الى ان ٧٧,٧٢٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة تفتقر الى الري (الجدول رقم ٧) .

وانطلاقاً مما تقدم يبدو ان تحسين استغلال الأراضي وزيادة العوائد وكمية الانتاج الزراعي تعتمد ، الى حد كبير ، على توسيع المساحات المروية . وعلى الرغم من ان عدة مشاريع قد انجزت في هذا المجال فان امكانات غير عادية ما زالت قائمة من اجل التوسع في الري . وهناك تقديرات تشير الى وجود ١٣٠٠٠٠٠ هكتار[٣٨] ، في الجزائر يمكن ريها الأمر الذي يؤدي الى زيادة المساحات المروية بمقدار خمس مرات . وباستطاعتنا ان نجد الشيء ذاته في العراق وعلى نطاق اوسع في السودان حيث تؤكد الدراسات انه من الممكن ري حوالي نصف الأراضي الصالحة للزراعة . وهذا يعني ان المساحات المروية في السودان ، يمكن ان تزداد بمقدار عشر مرات[٣٩]. كما تبين انه يوجد في المغرب اكثر من مليون هكتار[٤٠] وفي سوريا ٦٥٠٠٠٠ هكتار[٤١] من الأراضي القابلة للري .

ان مشاريع كبرى للري قد تحققت او هي في دور التحقيق . وفيما يلي اهم هذه المشاريع[٤٢]:

الجزائر :

تقضي خطة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ بالإنتهاء من عمليات التجهيز

من اجل ري ١١٠٠٠٠ هكتار

---

(٣٨) انظر : Ibid. . p, 34.

(٣٩) انظر : Chambre de Commerce franco- arabe. **Annuaire franco- arabe**, p.279

(٤٠) انظر : Ibid. . p, 218.

(٤١) انظر : Chatelus. **Stratégies pour le Moyen- Orient**. note 1, pp. 118.

(٤٢) **Deuxième plan quadriennal 1974- 1977: rapport général** ([s. l.: s. n.], 1974) Chambre de Commerce franco-arabe . **Annuaire franco- arabe.** Chatelus . **Stratégies pour le Moyen- Orient.**

يساهم مشروع المياه الصغير بـ ٢٠٠٠٠ هكتار

السعودية:

مشروع الحسا	٢٠٠٠٠ هكتار
مشروع فيصل الاستيطاني	٤٠٠٠ هكتار
مشروع وادي جيزان	٦٠٠٠ هكتار
مشروع واحة الهفوف	(الرقم غير متوفر)

(يلاحظ ان ٦٠٠٠٠٠ شخص يستطيعون العمل في هذه المشاريع) .

ليبيا:

تهدف خطة ٧٣ ـ ١٩٧٥ الى :

انشاء ٢٢ سداً وحفر ١٨٢ بئراً .

موزعة بين الجفر وفزان والجبل الأخضر ووادي طرف ٤٢٧٠٠٠ هكتار

سوريا:

مشروع الفرات	٦٤٠٠٠٠ هكتار
مشروع الغرب	٧٠٠٠٠ هكتار
مشروع الخابور	٧٠٠٠٠ هكتار

المغرب:

خطة ٧٣ ـ ١٩٧٧ تجهيز ١٠٠٠٠٠ هكتار

ويلاحظ بصفة عامة ان دول المجموعة العربية عموماً قد اهملت مشاريع الري الصغيرة والمتوسطة كما اهملت ايضاً اعمالاً حيوية للزراعة كتلك التي تتعلق بالصرف والصرف الصحي(٤٣).

---

(٤٣) وكما يشير G. Amin, **The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries 1945- 1970**, pp. 89-91.

يمكن ان يفسر هذا الاهمال بمجموعتين من الاسباب: فهناك اولاً الاسباب الخاصة بالسياسة الداخلية واعتبارات الابهة حيث يفضل الحكام الانجازات الكبرى البارزة للعيان. ويشير جلال امين، في هذا الصدد، الى اجابة مسؤول عربي تلقاها مستشار عراقي كان يدعو الى الاهتمام بعمليات الصرف وعدم التركيز على السدود فقط وذلك من اجل زيادة المساحات المروية =

ان المنطقة تحتاج الى بذل جهود ضخمة في مجال تحسين شبكات الري والصرف وفي مجال تحديث تقنيات الانتاج من اجل زيادة العوائد .

* الاسمدة : يقتصر استخدام الاسمدة على القطاع الزراعي الحديث فقط . كما ان استعمال الاسمدة الازوتية والفوسفاتية والبوتاسية يبقى ، بشكل عام ، محدوداً في المنطقة على الرغم من ان هذه الانواع من الاسمدة تلعب الدور الرئيسي في رفع العوائد . والأمر الغريب هنا ، كما يلاحظ ميشيل شاتلوس (Michel Chatelus) ، ان سبب ضعف استخدام الاسمدة يعود الى ارتفاع اسعارها باستثناء الجزائر والمغرب في منطقة تعتبر من بين اهم منتجي الغاز والنفط والفوسفات . وقد بلغت مستوردات البلدان العربية من الأسمدة ، في عام ١٩٧٢ ، ما قيمته ٢٢٤٠٠٠٠٠ دولار[٤٤]. ويبدو ان البلد الوحيد الذي يلجأ الى استخدام الأسمدة بشكل ملحوظ هو لبنان الذي استورد في عام ١٩٧٢ ، ما تزيد قيمته على المليون ونصف المليون من الدولارات .

والواقع اننا نشهد ، منذ عشر سنوات ، انشاء مصانع لانتاج الأسمدة الازوتية محلياً ، الأمر الذي مكن من الحصول على كمية من هذه الأسمدة مقدارها ٢١٣١١٧ طناً مترياً في عام ١٩٧٣ كما يشير الى ذلك الجدول رقم (١٢) . يضاف الى ما تقدم ان طاقة انتاج الأسمدة الفوسفاتية في المنطقة ، ارتفعت من ١٧٢٠٩٧ طناً مترياً للفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ إلى ٥٧١٧٠٦ طناً مترياً في عام ١٩٧٣ . ان هذا المستوى من انتاج الاسمدة الفوسفاتية يتجاوز احتياجات استهلاك المنطقة في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة الى الاسمدة الازوتية التي بلغ ما استورد منها ٥٢٦٩٥٧ طناً مترياً في السنة نفسها . وهذه الأخيرة هي بالتحديد الأسمدة الضرورية في اغلب الاحيان لمختلف انواع التربة في المنطقة .

* الآلات الزراعية : تتفاوت درجة ميكنة الزراعة من بلد الى آخر . ومن المناسب ان نشير هنا الى ان الاتجاه نحو الميكنة في القطاع الزراعي حديث العهد . وقد

بتكاليف أقل : «كل انسان يمكن ان يرى السد ولكن من يلاحظ قناة لتصريف المياه» وقال له وزير آخر : «السد تقام له حفل افتتاح، ولكن من يرغب في افتتاح شبكة للصرف؟».

أما المجموعة الثانية من الاسباب فتكمن في عدم اهتمام السلطة البرجوازية بمصالح وحاجات الجماهير . ويذكر جلال امين مثال لبنان حيث تقرر منذ عام ١٩٥٤ انشاء مشروع للري والكهرباء وقد تم انجاز الشق الخاص بالكهرباء بسرعة ، غير ان مشروع الري لم ير النور الا في عام ١٩٦٨ ولم ينجز منه سوى جزء يسمح بري ١٥٠٠ هكتار فقط .

(٤٤) انظر :

Food and Agricultural Organization of the United Nations, **Annuaire de commerce** (Rome: F. A. O., 1972).

جدول رقم (١٢)
انتاج الاسمدة (بملايين الاطنان)

القطر	الاسمدة الازوتية		الاسمدة الفوسفاتية	
	١٩٦١-١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٦١-١٩٦٥	١٩٧٣
الجزائر	-	٥٢٠٠٠	١٢٠٥٩	٧٢٩٠٠
مصر	١٢١٨٢٢	٥٠٨٠٠	٣٥١٠٨	٨١٠٠٠
المغرب	-	١٢٠٠٠	٢٣٩٨٢	١٧٠٠٠٠
تونس	-	-	٩٢٧٠٨	١٨٢٥٠٠
العراق	-	٢٨١٥٢	-	-
لبنان	-	-	٨٥٤٠	٦٥٠٠٠
السعودية	-	٦٠٧٠٠	-	-
سوريا	-	٩٤٦٥	-	٣٠٦
المجموع	-	٢١٣١١٧	١٧٢٠٩٧	٥٧١٧٠٦

المصدر:
Food and Agricultural Organization of the United Nations. **Production Yearbook** (1974).

حقق القطاع التقليدي مكانته البارزة نسبياً باستخدام محدود للآلات الزراعية . وقد كان لتطبيق الاصلاح الزراعي والاجراءات التي اتخذت من اجل تحديث الزراعة دور بارز في تدعيم الميكنة . واقترنت الجهود المبذولة لتحقيق تكامل الاقتصاد الوطني باقامة وحدات لانتاج الجرارات الزراعية . وفي عام ١٩٧١ أنتجت سوريا ١٢٠٠ جرار زراعي وانتج العراق ١٠٠٠ جرار . وقد شيدت الجزائر ، من جهتها ، مجمعاً للمحركات والجرارات الزراعية في القسطنطينة حيث بلغ الانتاج السنوي ، في مرحلته الاولى ، ٥٠٠٠ جرار و ٥٠٠٠ محرك ديزل (١٩٧٥)، كما بدأ العمل في مدينة سيدي بلعباس من اجل تشييد

جدول رقم (١٣)

استهلاك الاسمدة (بملايين الاطنان)

القطر	الاسمدة الازوتية		الاسمدة الفوسفاتية		الاسمدة البوتاسية	
	١٩٦١ - ١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٦١ - ١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٦١ - ١٩٦٥	١٩٧٣
الجزائر	١٤٢٦٩	٩٣٥٠٠	٢٠٩٠٧	٨٤١٠٠	١٤٥٣٤	٣٨١٥٠
مصر	٢٣٢١٢٠	٣٨٠٠٠٠	٤٦٦٥٢	٧٥٠٠٠	١١٥٧	٣٠٠٠
ليبيا	١٨٥١	٧٠٠٠	١٧٩٦	٦٠٠٠	٤٥٦	١٢٠٠
موريتانيا	-	١٧٤	-	٣٣	-	٤٠
المغرب	١٣٨٥٠	٦٧٠٠٠	١٨٥٦٧	٤٥٠٠٠	٧٨٧١	٢٥٠٠٠
الصومال	٨٠٠	١٢٠٠	-	٥٠٠	-	٦٠٠
السودان	٢٢٦٤٧	٧٠٠٤٥	٤٥٦	١٥٠	-	-
تونس	٤٩٤٠	١٨٩٠٠	١٢.٦٧	١٧٩٠٠	٢٧٦٤	٦٦٠٠
العراق	١٧٩٢	٢٥٠٠٠	٥٤٠	١٥٠٨٠	١٦٨	١٢٠٠
الأردن	١٠٢٩	١٠٠٠	٧٨٧	٧٠٠	١٣٠٥	٣٧٠
لبنان	٨٩٥٦	٣٨٦٠٠	٦٢٤٦	٢٣٧٠٥	٢٠٢٧	١٠٤٣٠
السعودية	٢٢٧٣	٤٠٠٠	٢١٧٣	١٢٤٢	-	٣٢٠٠
سوريا	١٢٥١٢	٣٣٢٥٥	٤٧٣٠	٧٥١٨	٧٥٦	١٧٩٧
اليمن (الشمالية)	-	٤٠٠	-	-	-	-
المجموع	-	٧٤٠٠٧٤	-	٢٧٦٩٢٨	-	٩١٥٨٧

المصدر: Ibid.

مجمع للآلات الزراعية (خطة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) .

وعلى الرغم من كل ذلك فان نطاق ميكنة الزراعة ما زال محدوداً في كل بلدان المنطقة باستثناء تونس ولبنان والجزائر ومصر . وهكذا يمكننا ان نلاحظ ان المساحة المزروعة للجرار الواحد ما زالت واسعة في البلدان العربية . وقد تجاوزت هذه المساحة ٤٥٠ هكتاراً في عام ١٩٧٣ وبلغت ٩٤٣ هكتار في السعودية و ٨٨٧ هكتاراً في السودان . ويعكس الجدول رقم (١٤) هذا الوضع بوضوح . وينبغي بذل الكثير من الجهود على الصعيدين الوطني والاقليمي من اجل التوسع في ميكنة الزراعة التي لا تقتصر آثارها الايجابية على رفع العوائد وتطوير الزراعة فحسب وانما تمتد ايضاً الى مستوى الاستخدام . غير ان الجهود الرامية الى توسيع الميكنة لا تؤتي ثمارها إلا اذا اقترنت باجراءات تهدف الى تطوير الهياكل الأساسية للزراعة واعادة تنظيمها .

* علاقات الانتاج والاصلاح الزراعي : لقد ساد النظام التقليدي في كل المنطقة حتى عام ١٩٥٢ وهو ما يزال قائماً في عدد من البلدان العربية (السعودية ، الأردن ، لبنان ، المغرب ، السودان) . وبسبب الاعراف القبليةوالجماعية التقليدية ، تأسست التنظيمات الريفية على اساس الروابط بين الافراد لا على أساس العلاقات بين العامل والأرض[٤٥].

وقد ادخلت الملكية الخاصة حديثاً من قبل العثمانيين أو الدول الاستعمارية « بهدف تأكيد الأسس الاجتماعية ـ السياسية لسلطتهم »[٤٦]. كما ادى التملك الخاص للفائض الزراعي الى قيام الملكية الاقطاعية الكبيرة وبالتالي الى تركز شديد للأراضي على حساب جماهير الفلاحين . ومما أدى الى تفاقم هذه الظاهرة ان الاستعمار قد هيمن على افضل الأراضي فتوجه ، نتيجة لذلك ، السكان المحليون نحو قطاعات أقل اهمية (حالة المغرب) . لقد كان ، في المغرب ، قطاعان منفصلان كلية تقريباً عن بعضهما : قطاع حديث يضم اقل من ربع الأراضي المزروعة ، اربعة اخماسه اجنبي ويحتكر الزراعة الاكثر اهمية ويتميز بعوائده العالية في مجال زراعة الحبوب ؛ وقطاع تقليدي يضم ثلاثة ارباع الأراضي المزروعة ولكنه يعيش على هامش النشاط الاقتصادي الحديث . ويعاني هذا القطاع التقليدي من مجموعة من المعوقات اهمها : القصور في استغلال الاراضي الزراعية

---

(٤٥) انظر :
J. Le Coz, **Les réformes agraires** (Paris: Presses Universitaires de France, 1974), p. 183.

(٤٦) انظر : Chatelus, **Stratégies pour le Moyen- Orient,** p. 121.

جدول رقم (١٤)

الجرارات والحاصدات الزراعية

عدد الآليات الموجودة في الخدمة

القطر	المساحة المزروعة بالهكتار للجرار الواحد (١٩٧٣)	الجرارات الزراعية		الحاصدات	
		١٩٦١ - ١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٦١ - ١٩٦٥	١٩٧٣
الجزائر	١٩١	٢٧٦٢٠	٣٢٦٠٠	٤٨٧٠	٦٦٠٠
مصر	١٤٧	١٣٦٠٧	١٨٥٠٠		
ليبيا	٥٩٤	٢٨٣٤	٤٠٠٠		
المغرب	٤٦٧	٨٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٨٢٥	٢٦٠٠
الصومال	٨٠٣	٧٦٢	٩٩٠		
السودان	٨٨٧	٢٠٤٠	٨٠٠٠	١٢٠	٧٠٠
تونس	٢	١١٧٩٥	٢٠٥٠٠	٢٧٢٧	٣١٠٠
العراق	٥٣٨	٤٦٨٠	٩٠٠٠	١٢٨٠	١٦٠٠
الأردن	٣٣٣	١٣٣٥	٣٤٠٠	٥٢	١٨٠
السعودية	٨٠	١٤٥٩	٣٠٠٠	٤٧	٩٠
سوريا	٩٤٣	٢٤٧	٨٦٠	١٠٥	٢٣٠
اليمن الديمقراطية	٤٧٩	٦٣١٠	١١٥٧٤	١٣٧٥	١٧٠٩
لبنان	٢١٠	٣٨٦	١٢٠٠	٦٢٣٦	١٠٠٢٣
المجموع		٨١٠٧٥	١٢٨٦٢٤	١٩٦٣٧	٢٦٨٣٢

المصدر :

Food and Agricultural Organization of the United Nations, **Production Yearbook** (1974).

والتفتت وتفاوت المساحات المستغلة وضعف مستوى العوائد وفقر التربة وانعدام الوسائل التقنية والمالية[٤٧].

لذلك اكدت قوانين الاصلاح الزراعي التي صدرت في عدد من بلـدان المنطقـة العربية على تقليص الفوارق الاجتماعية وتحديد أو الغاء سلطة كبار الملاك . وقد كانـت مصر في عام ١٩٥٢ اول بلد يشهد تجربة الاصلاح الزراعي في المنطقة العربية .

أـ المشرق

يعتبر نظام الملكية في مصر ما قبل الاصلاح الزراعي نموذجاً لسوء توزيع الأرض الذي كان سائداً في المنطقة العربية . وتشير الاحصاءات الى ان ٠,٤٪ من المالكين كانوا يستحوذون على حوالي ٣٥٪ من مجموع المساحات المزروعة في الوقت الـذي اقتصر فيه نصيب ٩٤٪ من المزارعين على نسبة مماثلة . كما ان ٦٠ شخصاً كانوا يملكون ١١٤٢٤٠ هكتار بينما كان مليونان من الفلاحين يملكون في المتوسـط اقـل من ٢٠ آراً (١٠٠ متـر مربع) . وفضلا عن ذلك، كان اكثر من خمسة ملايين شخص مع عائلاتهم، في عداد المعدمين[٤٨]. لقد صدر اول قانون مصري للاصلاح الزراعي في ايلول / سبتمبـر عام ١٩٥٢ محـدداً الملـكية الخاصـة بثمانـين هكتـاراً (زائـد ٤٠ هكتـاراً لاثنـين من الأبنـاء القاصرين) . وقد شمل هذا القانون ٢١٠٠ مالك كان بحوزتهم اكثـر من ٥٠٠٠٠٠ هكتاراً، غير ان القانون كان يسمح للمالكين ببيع اراضيهم على شكل قطع صغيرة من هكتارين ، كما استطاع آخرون التحايل على القانون عن طريق القيام بتوزيع صوري للأرض بـين الأقربـاء . وهـكذا فان كل ما اسـتعيد من اراض لم يتجـاوز ٤٥٠٠٠٠ فدان[٤٩] اي ١٨٩٠٠٠ هكتار ، تم توزيعها على ١٦٢٠٠٠ عائلة بين عامـي ١٩٥٢ و١٩٦٠. ثم جاء قانون ٢٥ تموز/ يوليـو ١٩٦١ ليحدد الملكية باربعين هكتاراً . وعليه فقد نزعت ملكية ٢١٥٠٠٠ فدان (٩٠٣٠٠ هكتار) بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٨ واعيد توزيعها . وفي النهاية بلغ المجموع الكلي للأراضي التي استعيدت ٩٤٥٠٠٠ فدان اي ٣٩٦٠٠٠ هكتار بما في ذلك اراضي الأوقـاف (١٤٨٠٠٠ فدان) والأراضي التـي كان يملكها اجانب وامحتها الدولة (٦٢٠٠٠ فدان) والأراضي الخاضعة لنظام الحراسة .

ومن جهة اخرى بدأ تشكيل التعاونيات الزراعية اعتباراً من عام ١٩٥٢ . وفي عام

(٤٧) انظر: Le Coz, **Les réformes agraires**, pp. 198 et ss.

(٤٨) انظر : Ibid., pp. 184- 185.

(٤٩) الفدان الواحد = ٠,٤٢ هكتار .

١٩٦٠ بلغ عدد هذه التعاونيات ٢٥٠٠ . غير ان عام ١٩٦١ شهد صيغة جديدة للتعاونيات الزراعية هدفها « اعادة تنظيم المجال الزراعي في اطار ادارة جماعية » . وهكذا انشئت مراكز اجتماعية متعددة الاغراض انتشرت في الكثير من القرى . (يضم المركز عادة ، مدرسة ومستوصفاً ومكتباً للمساعدات الاجتماعية وآخر للارشاد الزراعي) . وقد بلغ عدد المراكز الاجتماعية في عام ١٩٦٤ ، ثلاثمائة مركز شمل مجال رعايتها خمسة ملايين شخص .

والواقع ان أثر الاصلاح الزراعي المصري كان محدوداً بالنسبة لأهدافه .فالقوانين التي صدرت في هذا المجال كانت تهدف اساساً الى تقليل الفوارق الاجتماعية ، عن طريق مساعدة الفلاحين على الخروج من حلقة الفاقة ، ومحاربة اعداء النظام السياسيين . غير ان غياب المنظور الثوري ادى بالضرورة ، الى الحد من اثر الاصلاح الزراعي في مصر[٥٠] . وهكذا تكونت طبقة جديدة من المالكين المتوسطين واستمر تنازع الطبقات (على الرغم من تصفية طبقة الاقطاعيين) .

وفي العراق ، شرع أول قانون للاصلاح الزراعي بعد اعلان الجمهورية في عام ١٩٥٨ . وقد حددت الملكية ، بموجب هذا القانون بمائة هكتار بالنسبة للأراضي المروية ومئتي هكتار للأراضي القاحلة . غير أنه خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٨ لم يلعب قانون الاصلاح الزراعي دوراً يذكر في كسر شوكة الاقطاعيين . وقد اقتصر سريان مفعول القانون في تلك الفترة على ٦٥٠٠٠٠ هكتار فقط وزعت بين ٥٥٠٠٠ عائلة (حوالي ٣٠٠٠٠٠ شخص من مجموع سكان الريف البالغ عددهم ٤ ملايين نسمة) . وفي ٣١ أيار / مايو ١٩٧٠ صدر قانون جديد للاصلاح الزراعي تم بمقتضاه استعادة ٣,٥ مليون هكتار . إلا ان الأراضي التي استعيدت لم توزع هذه المرة وانما نزعت ملكيتها وتم تأجيرها لتجنب تفتيت الأرض وتسهيل تشكيل تعاونيات زراعية واقامة مشاريع كبرى موحدة .

وقد بدأ برنامج الاصلاح الزراعي في سوريا عام ١٩٥٨ . وبين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٩تم نزع ملكية اكثر من ١,٥ مليون هكتار كانت تشكل نحو خمس الأراضي المزروعة في البلد[٥١] . وتوزع ٤٤٢٦٣٤ هكتاراً على ٥٢٥٠٤عائلات وتم بيع ٣٨٠٧٦

---

(٥٠) فميثاق العمل الوطني الذي صدر في حزيران/يونيو ١٩٦٢ يؤكد على ان « التطبيق العربي للاشتراكية ، في مجال الزراعة ، لا يؤمن بالملكية العامة ، وانما بملكية الارض الخاصة ولكن في الحدود التي تستبعد التسلط الاقطاعي . » .

(٥١) انظر :

United Nations, **Etudes de certains problèmes que pose le développement dans certains pays du Moyen-Orient** (New York: United Nations, 1971), pp. 42-43.

هكتاراًللمزارعين . اما اراضي الدولة التي تبلغ مساحاتها ٤٣٢٦٦٦ هكتاراً فقد منح حق التصرف فيها لـ ٤٩٧٣٤ عائلة . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار عمليات الاستيلاء الأخرى فيمكن ان نلاحظ أنه في عام ١٩٦٩ تم توزيع أو بيع ١٢٥١٥٠٤ هكتاراً على ١٠٢٢٣٨ عائلة . كما عملت الحكومة ، من جهة اخرى ، على تشجيع الانضمام الى التعاونيات الزراعية . وهكذا تجاوز العدد الكلي للتعاونيات الألف في عام ١٩٧٠ .

ب- المغرب

اختلف مسار قوانين الاصلاح الزراعي ، في منطقة المغرب ، من بلد الى آخر . وقد بلغ التباين في الاهداف ، في بعض الاحيان ، حد التعارض ، الأمر الذي يؤكد غلبة العامل السياسي في هذا المجال .

فالتجربة الاشتراكية ، في الجزائر ، تقوم على صيغتين : التسيير الذاتي والثورة الزراعية . اما التسيير الذاتي فقد كان حصيلة عمل عفوي من جانب العمال الزراعيين بعد رحيل المستعمرين في صيف ١٩٦٢ . واعتبارا من ايلول / سبتمبر ١٩٦٢ وبصورة خاصة في آذار / مارس ١٩٦٣ أصدرت الحكومة مراسيم تنظم هذا القطاع الاشتراكي الجديد الذي يضم حوالي مليون هكتار .

وفي تشرين الأول/ اكتوبر من عام ١٩٦٣ تم تأميم حوالي ١,٥ مليون هكتار كان يمتلكها الاجانب . وهكذا لم يمض اكثر من خمسة عشر شهراً على الاستقلال السياسي حتى تحقق الانتقال من النظام الاستعماري الى الاشتراكية التي لم تقتصر على اقامة قطاع واسع يجري تسييره ذاتياً (حوالي ٢,٥ مليون هكتار من اجود الأراضي) وإنما تناولت ايضاً عمليات اعادة توزيع للملكية تمخضت عن تركز شديد في الاستقلال الزراعي[٥٢]. يضاف الى ذلك ان النظام الجديد قد أحدث ثورة على مستوى ادارة المشروع الزراعي[٥٣] . ويشكل قطاع التسيير الذاتي ٢٨٪ من مجموع المساحات المزروعة ويحقق ٦٠٪ من دخل الانتاج النباتي . ويدخل في هذه النسبة ٩٠٪ من الدخل المتأتي عن الحمضيات و ٨٧٪ من دخل الكروم والبنجر السكري ، و ٥٥٪ من دخل الخضروات و ٣٣٪ من دخل

---

(٥٢) لقد تكون القطاع الزراعي الذي كان يملكه الاوروبيون من ٢١٧٠٠ قطعة زراعية وبلغ معدل مساحة القطعة ١٢٥ هكتاراً ولكن الجزائر قامت ، بعد الاستقلال ، بتجميع هذه القطع وحصرها في ٢١٩٠ قطعة فاصبح معدل مساحة القطعة ١١٤٠ هكتار .

(٥٣) تتألف اجهزة التسيير الذاتي من اربع هيئات : جمعية العمال (التي تنتخب المجلس وتشرف عليه وتنتخب كذلك رئيس المجلس)، مجلس العمال (الذي يجتمع مرة كل شهرين على الاقل)، لجنة الادارة (تتألف من ٦ الى ١٢ عضواً وتجتمع مرتين في الشهر) والرئيس .

الحبوب . كما يستخدم هذا القطاع ١٣٥٠٠٠ عامل دائم و ٥٠٠٠٠ عامل موسمي .

وفي الثامن من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ صدر ميثاق الثورة الزراعية واللائحة التطبيقية بهدف إعادة تنظيم الريف عن طريق معالجة اوضاع الأراضي التي يملكها المواطنون والجمعيات المحلية . اذ أن الثورة الزراعية « ينبغي ألا تقتصر على تأميم الأراضي وانما ينصب هدفها الأساسي على خلق الظروف الملائمة لاستغلال هذه الأراضي في صالح جماهير الريف ، تلك الجماهير التي عاشت ، لفترات طويلة ، على هامش التقدم . كما كان على الثورة الزراعية ان تأخذ بيد أبناء الريف نحو وضع ثقافي واقتصادي واجتماعي أفضل »[٥٤].

ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب انضمام المستفيدين من الثورة الزراعية في تعاونيات . ويتكون اطار هذا التنظيم الجديد وهذا التخطيط الرشيد من القرية ، أما الوسيلة فهي التعاونية الزراعية المتعددة الخدمات . وقد انطلق برنامج انشاء ١٠٠٠ قرية زراعية اشتراكية في عام ١٩٧٢[٥٥]. وعلى الرغم من ان الوقت لم يحن بعد لتقييم هذه التجربة فيمكننا التأكيد على ان الثورة الزراعية هي مشروع ثوري حقيقي يتجاوز مرحلة مجرد توزيع الأراضي ويهدف الى اعادة وتخطيط المجال الريفي والقيام بتنظيم رشيد لمجمل البنيات الزراعية .

واذا ما جئنا الى التجربة التونسية[٥٦]لوجدناها أقل ثباتاً وتماسكاً من تجربة الجزائر . فقد انتقلت الزراعة التونسية ، بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٧٠ من مرحلة الليبرالية الاقتصادية (مع احترام الملكية الخاصة) - ١٩٥٤ الى ١٩٦١ - ، إلى مرحلة حاولت فيها الدولة تطبيق الاشتراكية عن طريق اقامة وحدات تعاونية للانتاج ١٩٦٢ الى ١٩٦٩ - ، ثم إلى مرحلة العودة من جديد الى الليبرالية في نهاية عام ١٩٦٩ .

---

(٥٤) يجب ان ينسجم الحد الادنى لمساحة القطعة الموزعة ومعيار الدخل «بشكل يجعل الحد الادنى لدخل العائلة المتوسطة التي تعيش من انتاجها فقط مساوياً لثلاثة اضعاف دخل عائلة عامل التسيير الذاتي الزراعي الذي يعمل ٢٥٠ يوم عمل في السنة .» كما هو منصوص في المادة ٦٥ من اللائحة التطبيقية لميثاق الثورة الزراعية .

(٥٥) تضم القرية الاشتراكية، بالاضافة الى المساكن العائلية، مسجداً ومدرسة ومستوصفا ودائرة بريد وحمامات عامة وقاعة تسلية ومقهى وساحة لممارسة الالعاب الرياضية .

(٥٦) حول التجربة التونسية انظر :

LeCoz, **Les réformes agraires**, pp. 203- 213.

E.Makhlouf, «Structures agraires et modernisation de l'agriculture dans les plaines du Kef,» **Cahiers de C. E. R. E. S.**, 1968.

وقد استهدف البرنامج الاشتراكي اقامة وحدات من ٥٠٠ هكتار تضم ثلاثين منزلاً . والواقع انه تقرر ان يتزايد حجم الوحدات مع تدرج عمليات انشائها . وبين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٩ تم انشاء ٣٤٨ وحدة تعاونية للانتاج انتشرت على ٣٧٨٦٧٤ هكتاراً، اي ١٠٨٨ هكتاراً للوحدة وضمت ٢٩٦٤٩ تعاونية مما يشكل اقل من ١٣ هكتاراً للعائلة . وعلى الرغم من الصعوبات التي اصطدمت بها هذه التجربة (انخفاض العوائد ، قصور معدل الدخل السنوي للتعاونية ، عجز لدى الوحدات التعاونية للانتاج بلغت نسبته ٨٥٪ ، تراكم الديون على التعاونيات) فقد تقرر اقامة وحدات تعاونية للانتاج تنتشر على ١٥٠٠٠٠ هكتار وتعاونيات للخدمات على ٨٠٠٠٠ هكتار في السنة . وهكذا بلغت المساحات التي شملتها الوحدات التعاونية للانتاج مليون هكتار . اما المساحات التي غطتها تعاونيات الخدمات فقد بلغت ٤٠٠٠٠٠ هكتار في عام ١٩٧٢ . غير ان الاجراءات الليبرالية التي اتخذت في عام ١٩٦٩ أوقفت بشكل مفاجيء هذه الخطوات لتقود الى « اصلاح زراعي معاكس » (ر . دومون) (R. Dumont) . وكما يشير جي لوكوز (J.Le coz) «اتخذت التجربة التونسية شكل جماعية اجبارية وانتقائية، عاجزة عن ايجاد منطلق ايديولوجي يعوض عن فشل حافز الربح».

أما التجربة المغربية فقد طغى عليها الاتجاه المحافظ الذي يرتكز على اولوية الملكية الخاصة والبحث عن الفاعلية الاقتصادية . وتشكل المتطلبات الفنية الاساس الذي ترتكز عليه السياسة الزراعية ، أما التحولات الجذرية فليست من بين الأهداف الرئيسية لهذه السياسة (لذلك استمر وجود نظام الاستغلال الزراعي الاستعماري حتى عام ١٩٧٤ ، اي بعد ١٨ سنة من الاستقلال السياسي) . غير أن أملاك المستعمرين قد حولت ، بعد الاستيلاء عليها ، الى « مجمعات » للاستغلال الزراعي تحت مسؤولية السلطات الادارية . وفي الوقت نفسه وخلال عام ١٩٦٩ ، على وجه الخصوص اتخذت اجراءات تنظيمية لترتيب انتقال الملكية الجماعية (الدوارات ، القبائل . . .) الى ملكية خاصة من اجل تكوين مزارع قابلة للاستمرار ، والواقع انه منذ الاستقلال اتخذت الدولة اجراءات متعددة هدفها تفكيك الجماعية التقليدية المتأصلة في المغرب . وقد ادت التدخلات التي تمت من اجل ازالة الملكية الجماعية الى تكوين سياسة (تقطيع) حقيقية للأراضي وتشكل (القطعة) الخلية الاساسية التي ينبغي ان تقدم فيها خدمات الدولة الفنية من اجل تحديث الزراعة وتنظيم المالكين المستغلين (سواء كانوا من المستفيدين من اراضي الدولة او من بين العاملين في الوحدات الجماعية القديمة).

وتؤ من الاطار الفني لهذه الوحدات مراكز تطويرية تلبي الحاجة الى تنظيم اقليمي وتكنولوجي .

ان النبذة التي اوردناها حول البنيات الزراعية وتطورها في المجموعة العربية تحملنا على طرح سؤ ال اساسي عن الدور الذي ينبغي ان تلعبه الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة في المستقبل نظراً للامكانات الضخمة التي تتوفر في الوطن العربي .

سنحاول الاجابة على هذا السؤ ال في الباب الثاني من هذه الدراسة والذي سيكرس لقضية اعادة ترتيب بنيات الاقتصاديات العربية . وسنتابع الآن دراسة مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي .

المبحث الثاني
القطاع الصناعي

١ـ الخصائص العامة للصناعة

تختلف اهمية القطاع الصناعي ، في الوقت الحاضر ، من بلد الى آخر . الا ان هذا القطاع يبقى ، بشكل عام ، ضعيفاً في كل المنطقة . والواقع ان الصناعة لم تبدأ في احتلال مكانة متزايدة الأهمية في خطط التنمية إلا خلال الستينات في المشرق، والسبعينات في المغرب . ويعود ذلك إلى خضوع معظم البلدان العربية للاستعمار . الذي عمد الى وضع العراقيل أمام عمليات التصنيع وكان همه الوحيد هو الإبقاء على امتيازاته ومصالحه وتوسيعها في القطاع الزراعي وقطاع المعادن (النفط بصورة خاصة) والخدمات (البنوك وشركات التأمين) . والقلة القليلة من البلدان العربية التي لم تعرف الاستعمار المباشر كانت تتسم بالافتقار الى جهاز دولة حقيقي وبعدم تدخل الدولة في الاقتصاد اصلا غير ان الاستقلال السياسي لبعض البلدان والضرورات الفنية لتنظيم الاقتصاد الوطني في البعض الآخر عملت على خلق الظروف الملائمة لاقامة وتعزيز القطاع الصناعي.

وبما ان التصنيع عملية معقدة وتحتاج الى نفس طويل فيبدو لنا أن الوقت مبكر لتقييم الانجازات في هذا المجال . غير ان استعراض المؤ شرات الاساسية يبين ان النتائج كانت متواضعة .

أ) نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي

يتضمن القطاع الصناعي هنا الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية

والبناء . والمعلومات الاحصائية المختلفة التي يحتويها الجدولان (٦و١٥) تمكننا من تكوين فكرة عامة عن مكانة الصناعة في الاقتصاد الوطني لكل بلـد في المنطقـة . ويلاحـظ ان مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي قد ازدادت ، بشكل ملحوظ ، في كل البلدان العربية بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٣ . والواقع ان خطى التطور الذي شهدته المنطقة قد اختلفت من بلد الى آخر ، كما اختلف كذلك محتوى ومعنـى هذا التطـور . فالبلدان التي عرفت تزايداً كبيراً للنصيب الذي تساهم به صناعتها في تكوين ناتجها المحلي الاجمالي هي بالدرجة الاولى البلدان النفطية كالسعودية والكويت وليبيا . غير ان بلداناً اخرى ، سواء كانت نفطية كالعراق والجزائر او غير نفـطية كمصر وسـوريا ، جهـدت لتنويع القطاع الصناعي من اجـل اعطائـه محتـوى اكثـر انسجامـاً مع ارادة الاستقـلال الاقتصادي . ويمكن ان نلاحظ بسهولة ان نمو الصناعة الذي تحقق في هذه البلدان كان اسرع بكثير من نمو الناتج المحلي الاجمالي . وتجدر الاشارة الى ان نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي يوازي أو يقل عن ٣٠٪ في البلدان غير النفطية فقط (مصر ٢٥٪ ، الاردن ١٦,٢٪ ، لبنان ٢٠٪ ، المغرب ٣٠٪ ، سوريا ٢٤٪ ، وتونس ٢٢٪) . وعلى الرغم من ان وجود صناعة نفطية كبيرة قد لعب دوراً مهماً في رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي في بلدان كالجزائر (٤٨,٩٪) والعراق (٤٨٪) (يصح هذا الكلام في حالة العراق بصورة خاصة)، فان تطور فروع صناعية اخرى قد ساهم ، من جهته في زيادة هذه النسبـة . ان حالات بلـدان كالسعـودية (٧١٪) والـكويت (٧٣٪) وليبيا (٦٨٪) لا تحتاج الى تعليق نظراً لهيمنة القطاع النفطي .

ب) الاستخدام

تظهر كافة البيانات الاحصائية المتعلقة بالاستخـدام الصناعـي ضعف مستـوى هذا الاستخدام بالنسبة الى الاستخدام الكلي ، كما يتبين من الجدول التالي :

ان نسبة الاستخدام الصناعي الى الاستخـدام الـكلي لا تكاد تصـل الى ٢٠٪ في المنطقة وهي تتراوح بين ١٩,٢٪ في الكويت و ٨,٤٪ في الأردن مروراً بـ ١٧,٥٪ في لبنان وليبيا و ١٢,٣٪ في الجزائر (باستثناء السعودية حيث لا تزيد هذه النسبة عن ٣٪) . ويبدو ان ثمة تجانساً يمكن ان يبرز في هذا المجال اذا ما استثنينا السعودية . وتبقى هذه الملاحظة سارية ، بشكل عام ، فيما يتعلق بتوزيع الاستخدام الصناعي حسب الفرع . ويمكن ان نلاحظ أن هذه النسبة تتراوح في قطاع الصناعات الاستخراجية بين حوالي ١٪ و٣٪ (باستثناء مصر ولبنان حيث لا تتجاوز النسبة ٠,٢٪) . أما في مجـال الصناعـات

جدول رقم (١٥)

المؤشرات الصناعية الاساسية للاقطار العربية الرئيسية (نسب مئوية)

البلد	نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	قطاع البناء	الاستخدام الصناعي	معدلات النمو السنوية للصناعات التحويلية	نصيب الصادرات من الصناعات التحويلية في مجموع الصادرات
		الناتج المحلي الاجمالي (١٩٧١)	الناتج المحلي الاجمالي (١٩٧١)	الناتج المحلي الاجمالي (١٩٧١)	الاستخدام الكلي الاجمالي (١٩٧٠)	١٩٧١/٦٥	(١٩٧٣)
الجزائر	٤٨,٩ (١٩٧٣)	١٣,٥	٢٢,٧	١٢,٧	١٢,٣ (١٩٦٦)	٥,٤ (١٩٧٠)	٦,٥
السعودية	٧١ (١٩٧١)	٨,٥	٥٥,٥	٤	٣	٨,٩	٩,٤
مصر	٢٥ (١٩٧١)	٢١		٤	١٣,٧	١٦(١٩٦٦/١٩٦٣)	٢٥,٣
العراق	٤٨ (١٩٧١)	٨,٩	٣٦,١	٣	١٠	٥,٢	٢٠,٤
الأردن	١٦,٢ (١٩٧١)	٩,٤	١,٨	٥	٨,٤ (١٩٦٢)	٨,٥	٤٢,٧
الكويت	٧٣ (١٩٧١)	٣,٦	٦٦,٤	٣	١٩,٢	١٦,٥	٦,٥
لبنان	٢٠ (١٩٧١)	١٦	-	٤	١٧,٧	٧,٧	٧٢,٣
ليبيا	٦٨ (١٩٧٢)	٦٠		٨	١٧,٥	١٥,٤(٦٦/٥٨٠)	٠,٢
المغرب	٣٠ (١٩٧٣)	٢٥		٥	١٠,٧	٥,٦(١٩٦٤/١٩٦٠)	١٥
سوريا	٢٤ (١٩٧٣)	٢٠		٤	١١,٢	١١,٣	١٦
تونس	٢٢ (١٩٧١)			٦	١٧,١	٢٤,٥(١٩٦٧/١٩٦٣)	٢٣,١

تستند هذه البيانات الى المصادر التالية:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Yearbook of National Accounts Statistics** (1974).;

International Labour Office, **Annuaire des Statistiques du travail** (Genève: I.L.O., 1975);

Chatelus, **Stratégies pour le Moyen - Orient**;

Chambre de Commerce franco - arabe, **Annuaire franco - arabe.** tableau de l'économie algérienne.

جدول رقم (١٦)

توزيع الاستخدام الصناعي ـ حسب الفرع

البلد	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		البناء والتشييد	
	العدد	النسبة الى الاستخدام الكلي	العدد	٪	العدد	٪
الجزائر (١٩٦٦)	٢١٨٦٠	٠,٩	١٦٣٠٠٢	٦,٤	١٢٨٧٠٢	٥,٠
مصر (١٩٦٦)	١٧٧١٢	٠,٢	١٠٧١٢٨٨	١٢,٩	٥١٠٨١	٠,٦
ليبيا (١٩٦٤)	١١٦٢٧	٣,٠	٢٦٥٤٧	٦,٨	٣٠٠٤٦	٧,٧
المغرب (١٩٧١)	٤٤٥٤٠	١,١	٣٦٩٢٦٤	٩,٣	١٠٨١٠	٠,٣
تونس (١٩٦٦)	٢٣٥٥٥	٢,٢	١٠٣٥٨٢	٩,٥	٥٩٣٦٣	٥,٤
الكويت (١٩٧٠)	٧١٧١	٣,٠	٣٢٠٩١	١٣,٢	٧٢٥٢	٣,٠
لبنان (١٩٧٠)	٩١٥	٠,٢	٩٤٦٢٠	١٦,٥	٥٦١٠	١,٠
سوريا (١٩٧٣)	١٤٩٢٢	٠,٩	١٦٦٠٩٦	٩,٨	٧٦٠٢	٠,٥

المصدر: International Labour Office, **Annuaire des statistiques du travail** (1975).

التحويلية فتتراوح النسبة بين ٩,٣٪ و ١٦,٥٪ (باستثناء ليبيا حيث تقتصر النسبة على ٦,٨٪) . وهكذا يتضح أن الصناعات التحويلية تشكل المجال الأكبر للاستخدام في القطاع الصناعي . غير ان هذه النسبة تبقى ضعيفة وهي تعكس درجة تأخر الفروع الصناعية في الاقتصاد الوطني .

ج ـ الهيكل الصناعي

يتصف النشاط الصناعي في المشرق بغلبة الصناعات الخفيفة التي تنتج السلع الاستهلاكية[٥٧] . فالصناعات الغذائية والمنسوجات ومواد البناء تمثل ٦٠ الى ٧٠٪ من

---

(٥٧) انظر : Chatelus, **Stratégies pour le Moyen- Orient**, p. 132 ; G. Amin, **The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries 1945-1970**, pp. 15-20.

الانتاج الصناعي في العراق والاردن ولبنان وسوريا . وفي البلدان النفطية يشكل تكرير النفط النشاط الرئيسي حيث انه يمثل بمفرده ٨٦,٦٪ في الكويت و ٧٧,٢٪ في السعودية . وهذا يبرز ان الصناعة الثقيلة والصناعات الاساسية كالصناعات الميكانيكية والكهربائية والتعدينية والكيماوية ، منعدمة تقريباً أو ضئيلة .

أما في المغرب فقد اتخذ تطور الهيكل الصناعي مساراً مختلفاً[٥٨]. فقد انخفضت نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في الانتاج الصناعي التي بلغت ٤٢٪ في عام ١٩٥٨ الى ٢٦٪ في عام ١٩٧٠ في الوقت الذي وصل فيه نصيب الصناعة الثقيلة (التي انحصرت أساساً في تحويل المعادن في عام ١٩٥٨) الى ٢١,٦٪ ابتداء من إنتاج الحديد والصلب الى البتروكيماويات .

د) الاستثمارات الصناعية

تعير معظم بلدان المشرق ، منذ بضع سنوات ، اهتماماً متزايداً للصناعة في جهودها الانمائية[٥٩]. وهكذا خصص العراق ، في الخطة ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، مبلغ ٢٧٦ مليون دينار عراقي للصناعات التحويلية ، أي ١٩٪ من مجموع الاستثمارات المرتقبة . وقد بلغت الاستثمارات الصناعية ، للفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ ، في سوريا ١٦,٥٪ من مجموع الاستثمارات . وفي السعودية خصص مبلغ ٥٨٦,٨ مليون ريال سعودي للصناعة ولفترة خمس سنوات اعتباراً من ٧٠ - ١٩٧١ . غير ان هذا المبلغ لا يشكل سوى ٣,٢٪ من مجموع الاستثمارات .

وفي الكويت ، خصص البرنامج الصناعي للفترة ١٩٧١ - ١٩٧٦ مبلغ ١٤٩ مليون دينار كويتي ، أي ٨٠٪ من الاستثمارات المقررة . غير انه تجدر الاشارة الى ان الصناعات المزمع انشاؤها في الكويت تتجه اساساً نحو التصدير ٨٠,٥٪ أو الى انتاج سلع تحل محل المستوردات (١٩,٥٪) غير ان هذا التوجيه يبقى موضع شك فيما يتعلق

---

(٥٨) انظر :

Abderrahman Robana, **The Prospects for an Economic Community in North Africa: Managing Economic Integration in the Maghreb States** (New York: Praeger, 1973), pp. 58- 59.

(٥٩) انظر : حول هذه النقطة :

United Nations, **Etudes de certains problèmes que pose le développement dans certains pays du Moyen-Orient** (New York: United Nations, 1973), pp. 39-44.

بآثاره على الاقتصاد الوطني والاقليمي . وهذه حالة لبنان ايضاً ولكن لأسباب مختلفة . وقد قدرت الاستثمارات التي تضمنتها الخطة اللبنانية (١٩٧٢ ـ ١٩٧٧) لفائدة قطاع الصناعات التحويلية بمبلغ ٢٦٠ مليون ليرة لبنانية في السنة . ويؤ من القطاع الخاص هذا المبلغ بأكمله .

وفي المغرب ايضاً يمكن ان نلاحظ اهتماماً مستمراً مماثلاً من اجل زيادة نصيب الاستثمارات الصناعية في مجموع الاستثمارات . إلا أن الاختيارات هنا تختلف من بلد الى آخر . وهكذا تخصص الخطة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ ، في الجزائر ، ٤٨ ملياراً من الدنانير للاستثمارات الصناعية . ويمثل هذا المبلغ ٤٣,٦٪ من مجموع الاستثمارات التي يتم تأمينها كلية بواسطة اموال الدولة . غير انه يلاحظ أن قطاع المعادن يستحوذ لوحده على ٢٠,٦ مليار من الدنانير ، اي ٤٣٪ من الاستثمارات المخصصة للصناعة[٦٠] .

وفي تونس خصص مبلغ مقداره ٣٤١ مليون دولار للقطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢ . ويمثل المبلغ المخصص للصناعة ٤٥,٦٪ من مجموع الاستثمارات . ويتوزع تمويل الاستثمارات الصناعية بين الدولة ٧٩٪ والقطاع الخاص ٢١٪ [٦١] .

أما في المغرب فالنظام يختلف كلية وهو يقترب من ذلك الذي لاحظناه في لبنان . وكان تقدير الخطة الثلاثية المغربية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ ان يؤ من القطاع الخاص ٨٠٪ من الاستثمارات وقد انصب الجهد ، بالدرجة الاولى ، على الصناعات المتوسطة والصغيرة .

هـ) خصائص صناعية اخرى

ان أحد مواطن الضعف المشتركة بين البلدان العربية هو الأهمية النسبية للصناعة الصغيرة[٦٢]. فالغالبية العظمى من المؤ سسات صغيرة وتستخدم اقل من ١٠٠ شخص .

---

(٦٠) انظر :
Chambre de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco- arabe** (Paris: Chambre de Commerce franco- arabe, 1973), tableau de l'économie algerienne.

(٦١) انظر : Robana, **The Prospects for an Economic Community in North Africa: Managing Economic Integration in the Maghreb States,** p. 63.

(٦٢) انظر : Ibid., pp. 59-60.

ففي تونس ، حيث تقترب بنية الصناعة الصغيرة من مثيلتها في الجزائر والمغرب ، نجد ان ٦ فروع من ١٨ فرعاً صناعياً انتجت في عام ١٩٦٧ ما تربو قيمته على ٥ ملايين دولار . ويمثل هذا المبلغ ٧٠٪ من قيمة انتاج قطاع الصناعات الصغيرة الذي يستخدم ٥٠٪ من القوى العاملة في الصناعة .

اما في المشرق فإن قطاع الصناعة الصغيرة ، في الصناعات التحويلية ، يمثل نسبة استخدام وقيمة مضافة تفوق مثيلتها في عدد من البلدان المتقدمة،وبعض البلدان النامية الأخرى[٦٣].

وفي بلدان المشرق العربي تطغى الصناعة الصغيرة ، بصورة خاصة ، في المؤسسات التي تستخدم اقل من عشرة عمال . وتشكل المصانع الصغيرة (أقل من ٥٠ عاملاً) بصورة عامة مصدراً للاستخدام اكثر اهمية مما توفره المصانع الأخرى . وهكذا فان نسبة الصناعة الصغيرة (١٠ ـ ٤٩ عاملاً) في الاستخدام داخل الصناعة التحويلية تبلغ ، على سبيل المثال ، ٤٩٪ في لبنان و ٢٣٪ في الكويت و ٢١٪ في الأردن و ١٢,٥٪ في السعودية [٦٤].

ومن جهة اخرى ، وفيما يتعلق بحجم المناجم التي تنتمي الى الصناعة الصغيرة يلاحظ ان عدد الأشخاص المستخدمين في المؤسسة هو ٢,٨ في السعودية و ٣,٤ في سوريا و ٥ في الأردن والعراق و ٨,٦ في الكويت وذلك بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٥ . أما القيمة المضافة للفرد المستخدم في الصناعة الصغيرة لهذه البلدان فهي تماثل تلك التي تحققت في البرازيل واميركا الوسطى وكولومبيا ولكنها اعلى من مثيلتها في الهند والباكستان .

القيمة المضافة للفرد المستخدم (بالدولارات):

العراق	١٤٢٠	(١٩٦٤)
الاردن	١١٥٩	(١٩٦٥)
لبنان	٢٢٢٢	(١٩٦٤)

---

(٦٣) حول هذا الموضوع انظر : Chatelus, **Stratégies pour le Moyen- Orient,** p. 133.
United Nations, «La petite industrie dans les pays arabes du Moyen-Orient,» réunion d'experts, Beyrouth, 11-15/11/1968, **Rapport d'experts** (New York: United Nations, 1972).
Ibid.

(٦٤) Ibid., p. 81 .

اميركا الوسطى :	٢٠٥٥	(١٩٦٢)
البرازيل	١٦٣١	(١٩٦٠)
الهند	٩٧٨	(١٩٦٣)
باكستان	٧٣٥	(١٩٥٨)

وهكذا فان الصناعة الصغيرة تحتل مكانة لا يستهان بها في الصناعة التحويلية . وثمة نقص آخر مشترك بين كل بلدان المنطقة يستحق ان يشار اليه الا وهو الاستخدام الناقص للطاقة الانتاجية للصناعة التحويلية- باستثناء الصناعة الصغيرة. والواقع ان افتقار المنطقة الى البيانات الاحصائية في هذا المجال لا يسمح لنا بالتعمق في هذه المسألة التي سنعود اليها عند تناولنا التعاون الصناعي بين البلدان العربية .

٢- الصناعات الاستخراجية

تتصف الصناعات الاستخراجية ، في المنطقة ، بتبعيتها شبه المطلقة للخارج وذلك حتى بداية السبعينات[٦٥]. ويمكن التعرف على هذه التبعية من ثلاثة مستويات ، على الأقل - أولاً : على صعيد الانتاج واستغلال الثروات المعدنية التي تسيطر عليها الشركات الأجنبية ، ثم على صعيد التسويق . ان بضعة منتجات معدنية تشكل ، في الغالب ، وحدها اكثر من ٥٠٪ من الصادرات في المنطقة . كما أن غياب سيطرة الدولة على التسويق الخارجي للمعادن والنفط يشكل عقبة خطيرة في طريق التقدم ويفرغ مبدأ معدلات التبادل من أي معنى[٦٦]. واخيراً على صعيد عوائد التصدير التي يدرها الانتاج المعدني نجد أن تقلبات اسعار المواد الاولية وعدم الاستقرار النقدي والتضخم العالمي واحتكار القلة السائدة في السوق العالمية لهذه المواد تكون عوامل تلعب دوراً كبيراً في اختلال اقتصاديات البلدان المتخلفة .

---

(٦٥) باستثناء تأميم مناجم الحديد في عام ١٩٦٦ وشبكة توزيع بعض الشركات الامريكية بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٩ في الجزائر ، فان قطاع المعادن بما في ذلك الهيدروكربونات ، كان باكمله تقريباً بين ايدي الشركات الاجنبية وعمليات التأميم التي تمت في مجال البترول انطلقت من الجزائر (٢٤ شباط ١٩٧١) ثم من ليبيا (كانون الأول) ثم العراق (حزيران ١٩٧٢). كما أخذت بلدان الخليج ترفع مشاركتها في الشركات متعددة الجنسية حتى بلغت هذه المشاركة ٦٠٪ في عام ١٩٧٤ . وسوف نعود، فيما بعد، الى ظاهرة المشاركة هذه التي لم تكن سوى شكل من اشكال الاندماج الاقتصادي والمالي لهذه البلدان في السوق الرأسمالية العالمية.

(٦٦) إن ب . م . بار ن (P. A. Baran) واحد من أوائل الكتاب الذين اشاروا الى عدم ملائمة مفهوم معدلات التبادل في البلدان المتخلفة .

انظر :

P. A. Baran, **L'économie politique de la croissance** (Paris: Maspero, 1966).

وثمة مظهر آخر لاختلال الصناعات الاستخراجية يتمثل في هيمنة هذا القطاع ، الـذي ساهـم في تكوين الناتـج المحلي الاجمـالي ، في عام ١٩٧١ ، بنسبـة ٦٦,٤٪ في الكويت و ٦٠٪ في ليبيا وحوالي ٦٠٪ في السعودية و ٣٦٪ في العراق وحـوالي ٢٣٪ في الجزائر ، من جهة ، وفي ضآلة الاستخدام ، من جهـة اخـرى ، حيث ان الصناعـات الاستخراجية لا تستخدم سوى ما بين ٠,٦٪ (في سوريا) و٣٪ (في الكويت وليبيا) من السكان العاملين .

ولنحاول ، الآن ، الاطلاع على مكونات قطاع المعادن في المنطقة .

أ) الهيدروكربونات

ـ الغاز الطبيعي : ان غياب البيانات الاحصائية يمنعنا من تكوين فكرة محددة في هذا المجال . ويمكننا ان نشير فقط الى ان حقل الغاز الطبيعي الاكثـر اهمية في العالـم يتواجد في الجزائر حيث بلغ الانتاج ٥ مليارات من الامتار المكعبة في عام ١٩٧٣ . ومن جهة اخرى ، فقد قدرت الاحتياطيات من الغاز الطبيعي ، الى يومنا هذا ، بمقدار ٧١٠٠ مليار من الامتار المكعبة في الجزائر و ٣٦٠٠ مليار في ليبيا و ١٨٥٠ ملياراً في السعودية . وتكون احتياطيات هذه البلدان الثلاثة لوحدها ١٢٥٥٠ مليار من الامتار المكعبة[٦٧] .

ـ النفط : يشكل النفط الثروة الرئيسية للمنطقة . فهناك اربعة عشر بلـداً منتجـاً للنفط ، كما هو مبين في الجدول رقم(١٨)، غير ان هناك اختلافـات واضحـة بـين هذه البلدان . ففي عام ١٩٧٣ ، على سبيل المثال ، انتجت الكويت والعراق وليبيا ٧٢٠٦٠٠ مليون طن أي حوالي ٢٦٪ من الانتاج العالمي . ويمكن تحديد هذا الاختلاف ، بسهولة ، على صعيد الاحتياطيات المؤكدة كما يشير الجدول رقم(١٧)حيث يمكن ان نلاحظ بان هذه البلدان الأربعة ذاتها تمتلك ٢٧٧٩٠٠ مليون برميل ، أي اكثر من ٤٢٪ من الاحتياطيات العالمية . والواقع ان هذا التباين في التوزيع الجغرافي للمورد المعدني الاساسي في المنطقة يقود الى عدم تكافؤ في الامكانات الاقتصادية والقدرات المالية على وجه الخصوص .

ان حجم انتاج النفطومعدل نموه لا يتحددان ، دائماً ، وفقاً لحاجات تمليها المصالح الوطنية أو الاقليمية (باستثناء الجزائر والعراق) وانما يخضعان لاعتبارات أخرى ترتبـط بالاستراتيجية العالمية للشركات متعددة الجنسيات في مجال الطاقـة عمومـاً (بمـا في ذلك

---

(٦٧) لقد ورد في المجاهد، ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٦، نقلاً عن الأهرام ان احتياطيات البلدان العربية من الغاز تبلغ ٥٩٩٠٠٠ مليار من الاقدام المكعبة اي ٢٣٪ من الاحتياطيات العالمية.

الطاقة النووية والطاقة الشمسية والهيدروكربونات المستخرجة من مركب من الفحم ، وحجر السجيل وصخور القار)[٦٨].

جدول رقم (١٧)

الاحتياطيات المؤكدة من النفط (١٩٧٣) (بملايين البراميل)

البلد	الاحتياطيات	النسبة الى الاحتياطيات العالمية
السعودية	١٣٨٠٠٠	٢٠,٦٩
الكويت	٦٤٩٠٠	٩,٧٣
الجزائر	٤٧٠٠٠	٧,٠٤٧
ليبيا	٣٠٠٠٠	٤,٥٥٨
العراق	٢٩٠٠٠	٤,٣٤٨
ابو ظبي	٢٠٧٦٨	٣,١١٠
المنطقة المحايدة	١٦٠٠٠	٢,٣٩٠
سوريا	٧٢٥٠	١,٠٨٧
قطر	٧٠٠٠	١,٠٤٩
مصر	٥٢٠٠	٠,٧٧٩
عمان	٥٠٠٠	٠,٧٤٩
دبي	٢٠٠٠	٠,٢٩٩
تونس	١٠٠٠	٠,١٤٩
البحرين	٦٣١	٠,٠٩٥
المغرب	١	-
المجموع	٣٧٤١٥٠	٥٦
الاحتياطيات العالمية	٦٦٦٨٨٣	١٠٠

المصدر : **نفط العرب** ، المجلد ٨ (تموز (يوليو) ١٩٧٣) ، العدد ١٠ ، اوردها :

Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien,** p. 202.

---

(٦٨) انظر :

J. M. Chevalier, **Le nouvel enjeu pétrolier** (Paris: Calmann- Lévy, 1973).

انظر أيضاً : عبد الحميد براهيمي ، « تركيز وتزايد الشركات متعددة الجنسية،» في **ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤ـ ١٨/١٢/١٩٧٤** ([القاهرة] : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، [١٩٧٦]).

جدول رقم (١٨)

تطور انتاج النفط في البلدان العربية (بآلاف الاطنان)

البلد	١٩٦٠	٪	١٩٦٥	٪	١٩٧٠	٪	١٩٧٣	٪
ابو ظبي	-	-	١٣٥٣٩	٠,٩٠	٣٢٨٠٠	١,٤٠	٦٢٧٠٠	٢,٢٢
الجزائر	٨٥٤٨	٠,٨١	٢٦٠٢٥	١,٧٣	٤٦٤٠٠	١,٩٨	٥١٠٠٠	١,٨٠
السعودية	٦٢٠٥٠	٥,٩٠	٩٩٥٩٦	٦,٦٢	١٧٥٥٠٠	٧,٤٩	٣٦٠٠٠٠	١٢,٧٦
البحرين	٢٢٥٧	٠,٢١	٢٨٤١	٠,١٨	٣٨٠٠	٠,١٦	٣٠٠٠	٠,١٠
دبي	-	-	-	-	٤٢٠٠	٠,١٧	١٢٠٠٠	٠,٤٢
مصر	٣٢٧٢	٠,٣١	٦٥١٠	٠,٤٣	٢٣٥٠٠	١,٠٠	١٧٠٠٠	٠.٦٠
العراق	٤٧٥٠٠	٤,٥	٦٤٥٣٣	٤,٢٩	٧٥٦٠٠	٣,٢٣	٩٣٠٠٠	٣,٢٩
الكويت	٨١٨٦٣	٧,٧٨	١٠٧٣٢٣	٧,١٣	١٣٨٠٠٠	٥,٩١	١٣٨٠٠٠	٤,٨٩
ليبيا	-	-	٥٨٨٠٣	٣,٩١	١٥٩٠٠٠	٦,٨١	٩٨٦٠٠	٣,٤٩
المغرب	٦٢	-	١٠٢	-	٤٠	-	غير متوفر	-
عمان	-	-	-	-	١٦٤٠٠	٠,٧٠	١٤٥٠٠	٠,٥١
قطر	-	-	-	-	١٧٢٥٧	٠,٧٤	٢٧٥٠٠	٠,٩٧
سوريا	-	-	-	-	٤٥٠٠	٠,١٩	٤٥٠٠	٠,١٥
تونس	-	-	-	-	٤١٠٠	٠,١٧	٤٥٠٠	٠,١٦
المنطقة المحايدة	٧٢٨٤	٠,٦٩	١٩١٦٤	١,٢٧	٢٧٠٠٠	١,١٥	٣١٠٠٠	٠,١١
مجموع البلدان العربية	٢٢١٠٧٨	٢١,٠٣	٤٠٩٣٩٧	٢٧,٢٣	٧٢٧٨٤٠	٣١,١٨	٩١٧٨٠٠	٣٢,٥٠
مجموع البلدان الأخرى	٨٢٩٩٩٢	٧٨,٩٧	١٠٩٤١٣٢	٧٢,٧٧	١٦٠٦١٦٠	٦٨,٨٢	١٩٠٢٧٠٠	٦٧,٥٠
المجموع العالمي	١٠٥١٠٧٠	١٠٠,٠	١٥٠٣٥٢٩	١٠٠,٠	٢٣٣٤٠٠٠	١٠٠,٠	٢٨١٠٥٠٠	١٠٠,٠

المصدر:

Proche- Orient, Etudes économiques, no. 71, (Janvier – Avril 1972) ;
Chapin et **Nash, L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien,** p. 203.

ويلاحظ أيضاً ان انتاج النفط قد ارتفع في السعودية من ٦٢ مليون طن إلى ٣٦٠ مليوناً وذلك للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ وهذا يعكس زيادة نسبتها ٤٨٠٪ . وازداد الانتاج النفطي في الكويت ، خلال الفترة نفسهامن حوالي ٨٢ إلى ١٣٨ مليون طن اي بنسبة ٦٩٪ وفي ابو ظبي من ١٣ إلى حوالي ٦٣ مليوناً ، اي بنسبة ٣٦٣٪ . إنطلاقاً مما تقدم نلاحظ ، أولاً ، ان زيادة الانتاج ، في الكثير من البلدان ، لا تعبر عن متطلبات اقتصادية وطنية أو اقليمية محددة ولم تؤ د الى بذل الجهد اللازم في مجال التصنيع أو في تحديث الزراعة على الرغم من اهمية وتوفر المصادر المالية . ومن اجل ان ندرك ، من جهة اخرى ، مدى اندماج البلدان النفطية في السوق الرأسمالية العالمية يكفي ان نشير الى ان الجهة التي تتخذ القرارات تتواجد في اماكن اخرى . وعلى الرغم من ان هذا لا يدخل في صلب موضوعنا هنا إلا أننا وجدنا مناسباً ان نشير الى ان الانتاج العربي من النفط ضمن الانتاج العالمي قد ارتفع من ٢١,٠٣٪ في عام ١٩٦٠ إلى ٣٢,٥٪ في عام ١٩٧٣ وان نسبة نمو الانتاج العربي كانت ٣١٥٪ بينما لم تتجاوز نسبة نمو الانتاج العالمي ١٦٨٪ وذلك خلال الفترة نفسها.

ان الملاحظات التي اوردناها تبرز للعيان عدم التناسب بين الوسائل المالية الضخمة لبعض البلدان العربية واهداف هذه البلدان الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها بالضرورة عدة عوامل من بينها ضيق الاسواق المحلية . ويمكن ان نجد هنا سبباً اقتصادياً لا يكتنفه الشك للبحث ، على المستوى الاقليمي ، عن حلول مثلى للمشكلات الخطيرة والمعقدة التي تطرحها تنمية الاقتصاديات العربية .

ب) الفوسفات

يشكل الفوسفات ، بعد الهيدروكربونات ، ثروة معدنية لا يستهان بها خاصة في المغرب والاردن ومصر . والمغرب ليس المنتج العربي الاساسي للفوسفات فحسب وانما هو المصدر الأول في العالم أيضاً . وقدبلغت نسبة صادراته من الفوسفات الى الصادرات العالمية ٣٧٪ حيث انتج في عام ١٩٧٤ (١٩مليون طن) . كما ان الاحتياطيات الضخمة ، التي يتمتع بها والتي قدرت بنحو ٤٠ ملياراً من الاطنان ، تمثل ٦٠٪ من الاحتياطيات العالمية[٦٩] . وللفوسفات المغربي ميزة خاصة وهي محتواه العالي الذي يفوق محتوى

---

(٦٩) انظر :

= Benyoussef , «Recherche des fondements économiques de l'intégration au

الفوسفات التونسي والجزائري اللذين لا يتجاوز معدلهما ٥٧٪ الأمر الذي يتطلب القيام باستثمارات إضافية لاغناء المعدن والحصول على محتوى يوازي ٧٥٪ . ويعطينا الجدول التالي دليلا على اهمية احتياطيات وانتاج الفوسفات في المنطقة .

جدول رقم (١٩)

احتياطيات وانتاج الفوسفات(٧٠)

البلد	الاحتياطيات المؤكدة بملايين الاطنان)	الانتاج (بآلاف الاطنان)			معدل النمو ١٩٧٢ - ١٩٧٤
		١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٤	
الجزائر	١٠٠٠٠	٣٥٦	٥٤٧	٨٧٠	٥٩٪
مصر	غ . م(٧١)	٥٨٢(٧٠)	٥٨٢	غ . م .	-
الاردن	١٠٠٠٠	٩٣٨(٧٠)	٧٠٩	١٧٠٠	١٣٩٪
المغرب	٤٠٠٠٠	١٠٥١٠	١٤٩٠٠	١٩٠٠٠	٢٧,٥٪
سوريا	١٦٠	غ . م .	٣٠٠	٦٥٠	١١٦,٦٪
تونس	١٥٠٠٠	٣٣٧٥	غ . م	٣٨٥٠	-

واتاح تعديل سعر الفوسفات في عام ١٩٧٤ للبلدان المصدرة وعلى رأسها المغرب تحسين وضع ميزانها التجاري بفضل الزيادة المستمرة في عوائد التصدير خاصة وان البلدان العربية الرئيسية المنتجة والمصدرة للفوسفات (المغرب، تونس، الأردن) لا تنتج نفطاً أو يقتصر انتاجها النفطي على كميات ضئيلة.

= Maghreb,» in **L'unité Maghrébine; dimensions et perspectives**, p. 47.

(٧٠) Ibid., p. 48.
Chambres de Commerce franco - arabe, **Annuaire franco - arabe;**
Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien,** pp. 187, 190.

(٧١) غ . م = ارقام غير متوفرة.

ج) موارد معدنية أخرى

تزخر المنطقة بموارد معدنية متنوعة. وعلى الرغم من ان عدداً كبيراً من المعادن قد تم حصره إلا أن عمليات استغلاله لم يبدأ بعد.

ـيتصدر معدن الحديد قائمة الموارد المعدنية في المنطقة. ويقع اهم منجم في المنطقة في الجزائر (ونزا). حيث يبلغ معدل محتوى المعدن فيه ٦٠٪ وهو أعلى معدل في المنطقة العربية. وقد قدرت الاحتياطيات المؤكدة في الجزائر بما لا يقل عن ١٠ مليارات من الاطنان. غير ان اهم بلد في انتاج وتصدير الحديد هو موريتانيا حيث بلغت كمية الانتاج ٨,٦ مليون طن في عام ١٩٧٢ . ان تصدير الحديد الموريتاني، الذي أممت مناجمه في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٤، يمثل ٩٥٪ من قيمة الصادرات. وتعتبر مصر وسوريا والمغرب وتونس من بين مصدري الحديد ولكن بدرجات مختلفة. كما ان بلداناً اخرى كالسودان والسعودية وليبيا، حيث يضم باطن الأرض كميات هامة من الاحتياطيات المؤكدة، تتأهب لاقامة مشاريع في هذا المجال؛ غير أن ما يؤسف له هو انعدام التنسيق بين البلدان العربية المختلفة من اجل اعداد برامج استثمارية مشتركة تحميها من منافسة بعضها البعض وتجنبها الكثير من الهدر. ففيما يتعلق بالمناجم القائمة يلاحظ ان هناك نقصاً في استخدام الطاقة الانتاجية يختلف من بلد الى آخر ومن سنة إلى أخرى. وقد قدر هذا النقص في الجزائر على سبيل المثال، بنسبة ٥٠٪ في عام ١٩٦٨ و٢٥٪ في عام ١٩٧٣.

ـمعادن اخرى، تنتج المنطقة او تتأهل لانتاج عدد كبير من المعادن كالزنك والرصاص (المغرب، الجزائر، تونس، مصر) واليورانيوم (الجزائر، السعودية) والنحاس (مصر، ليبيا، السودان)، والفحم (بلدان المغرب) والمنغنيز (المغرب، مصر) وعدة موارد معدنية اخرى. ومن سوء الحظ ان انعدام البيانات الاحصائية الدقيقة يجعل من إطالة قائمة المعادن هذه أمراً غير ذي اهمية.

وفي ختام هذه النبذة عن أهم الصناعات الاستخراجية من المناسب أن نشير الى ان البلدان العربية غنية بالموارد المعدنية ولكنها متنافسة وتعتمد على السوق الخارجية. الا ان تعاوناً اقليمياً بين اثنين أو اكثر من بلدان المنطقة ينفتح على البلدان العربية الأخرى، يتيح الاستفادة من عدد كبير من هذه المعادن في داخل المنطقة وذلك لمواجهة الاحتياجات الوطنية والاقليمية وخلق تكامل بين الاقتصاديات المحلية (او تعزيزه إن وجد) عن طريق إرساء قواعد تصنيع سليم ومبشر بالخير. يعزز هذا الرأي ان القطاع الصناعي عموماً وقطاع

الصناعات التحويلية بشكل خاص يعانيان من التفكك وهما موجهان، غالباً، نحو الخارج وغير مندمجين في الاقتصاد الوطني ومنفصلين كلية عن الاقتصاد الاقليمي.

٣ـ الصناعات التحويلية

على الرغم من اتجاه نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع فان مساهمة هذه الصناعات تظل متواضعة في كل المنطقة. فنصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لا يكاد يتجاوز ١٠٠٪ باستثناء مصر ولبنان والجزائر. ومن جهة اخرى، يشمل قطاع الصناعات التحويلية اساساً المواد الغذائية والمشروبات والمنسوجات، وتشكل هذه الاخيرة ٦٠٪ وحتى ٧٠٪ من الانتاج التحويلي في بعض بلدان المشرق. أما في المغرب فيلاحظ ان المواد الغذائية والمشروبات والتبغ تمثل بمفردها حوالي ٨٠٪ من القيمة المضافة لمجمل الصناعة التحويلية[٧٢]. ويعود السبب في ذلك الى اهمية القطاع الزراعي الذي يوفر المواد الأولية. لذلك كانت المشاريع التي تعالج الحبوب (انتاج السميد والمعجنات والكسكسي) والزيوت والنبيذ، تشكل، على الأقل خلال الستينات، جزءاً مهمًا من صناعة المواد الغذائية. غير انه قد تم ادخال تنويع كبير على الصناعة التحويلية لبلدان المغرب العربي خاصة خلال الفترة التي اعقبت الاستقلال السياسي. وقد شهدت صناعات النسيج والدباغة والجلود تطوراً منقطع النظير. أما البلدان التي تفتقر الى قطاع زراعي يمكن ان يوفر مواد اولية مماثلة كالكويت والسعودية، فان جزءاً لا يستهان به من الصناعة التحويلية يقتصر على عمليات تقطير المياه وانتاج الملح والطباعة والنشر. وفي هذين البلدين كما في العراق وليبيا والجزائر، توسع القطاع التحويلي بفضل قيام نشاطات مرتبطة بالنفط والغاز الطبيعي وايضا بفضل قيام صناعات كيماوية وبتروكيماوية جديدة منذ بضع سنوات. لقد ازدادت طاقة التكرير، في البلدان النفطية، في نهاية الستينات وخلال السبعينات على وجه الخصوص، بمعدل نمو يجاوز ١٨٪ بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٤ كما هو واضح في الجدول رقم (٢٠).

---

(٧٢) حول المشرق انظر:

G. Amin, **The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries 1945-1970,** p. 15.

وحول المغرب انظر:

Benyoussef, «Recherche des fondements économiques de l'intégration au Maghreb,» in **L'unité Maghrébine; dimensions et perspectives,** p. 52.

جدول رقم (٢٠)

طاقة التكرير في البلدان العربية لعامي ١٩٧١ و ١٩٧٤

(بآلاف الاطنان في السنة)

البلد	عدد المصافي		الطاقات	
	١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧١	١٩٧٤
ابو ظبي	-	١	-	٥٠٠
الجزائر	٢	٣	٢٣٠٠	٥٤٠٠
السعودية	٢	٣	١٨٨٥٠	٢٢١٠٠
البحرين	١	١	١٠٢٥٠	١٢٥٠٠
مصر	٣	٤	١٠٢٥٠	١٦٠٥٠
العراق	٦	٨	٤٥٠٠	٩٤٠٠
الأردن	١	١	٧٩٠	٧٩٠
الكويت	٣	٣	٢٤٠٠٠	٢٩٠٠٠
لبنان	٢	٣	٢٣٧٥	٢٣٧٥
ليبيا	٢	٣	٧٩٥٠٠٠	٣٤٥٠
قطر	١	١	٣٠	٣٤٠
سوريا	١	١	٢٧٠٠	٢٧٠٠
اليمن الديمقراطية	١	١	٨٩٠٠	٨٩٠٠
المنطقة المحايدة	٢	٢	٤٠٠٠	٤٠٠٠
المجموع	٢٧	٣٥	٨٩٧٤٠	١١٧٥٠٥

المصدر:

Marie- Claire Debackère, « Chronique de l'industrie pétrolière dans les pays arabes,» **Proche- Orient, Etudes économiques**, no. 71, (Janvier-Avril 1972), pour l'année 1971.

Chambre de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco- arabe** (Paris: Chambre de Commerce franco- arabe, 1974).

غير اننا نشهد ، في مجال التكرير كما في مجال صناعة الحديد والصلب[٧٣]، منذ ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ على وجه الخصوص ، بروز تيار قوي في البلدان الغربية يبحث عن اعادة توطين الصناعات الملوثة في البلدان المتخلفة من جهة ، وتقسيم دولي جديد للعمل يهدف الى تعزيز اندماج المناطق الغنية في العالم أو تلك التي تمتلك ثروات كامنة في النظام الرأسمالي العالمي من جهة أخرى . والأمر الذي يحمل الغربيين على حث الخطى في هذا الاتجاه هو احتمال توصل البلدان العربية الى اقامة مقومات هيكلية وبنيات اقتصادية يمكن ان تقودها الى استقلال اقتصادي حقيقي .

وعلى الرغم من محاولات ادخال صناعات ثقيلة في المنطقة فان النمو الصناعي العام يبقى اعلى وقيمته المضافة اكبر في الصناعات الخفيفة .

لقد بلغ معدل النمو السنوي للصناعة التحويلية بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٣ حوالي ١٠٪ في المنطقة (يتراوح هذا المعدل بين ٥٪ في العراق والجزائر و ١٦٪ في مصر)[٧٤].

ويعود ارتفاع هذا المعدل الى ارادة البلدان العربية لاحلال السلع الاستهلاكية التي تنتج محلياً ، حيث تتوفر المواد الاولية اللازمة ، محل المستوردات . ويصح ذلك ، على وجه الخصوص ، في صناعات النسيج وجزء من الصناعات الغذائية (مصانع المعجنات الغذائية ومعامل الزيوت ومعامل تكرير السكر وصناعة الألبان والمشروبات . . . الخ) ؛ وهناك ، بالاضافة الى ما تقدم ، صناعات تنتج سلعاً استهلاكية توجه اساساً نحو التصدير (وكذلك للاستهلاك المحلي في المدن) . والمقصود بهذه الصناعات هنا هو مصانع تعليب الفواكه والخضر والاسماك . كما يشتمل تصدير المنتجات الصناعية ايضاً على المنتجات النفطية المكررة أو المنتجات المرتبطة بها (البتروكيماويات) . ان هاجس البلدان العربية ، من اجل توسيع منشآتها الصناعية وتحديد استيراد بعض المنتجات الغذائية وانتاجها محلياً واقامة بعض الصناعات التي تتجه أساساً نحو التصدير ، يعبر ، في الواقع ، عن انعدام التماسك الاقليمي حيث أن الجهد الذي بذل حتى اليوم ، على ضآلته ، في مجال التصنيع لم يأخذ في الاعتبار امكانات تكامل الاقتصاديات العربية . غير ان امكانية التصحيح ما زالت قائمة ، ذلك ان عملية اعادة تشكيل الاقتصاديات العربية لم تبدأ إلا منذ بضع

---

(٧٣) سنعالج هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في المبحث الثاني حيث نتناول التعاون الصناعي بين البلدان العربية .

(٧٤) انظر الجدول (١٥) فيما سبق .

سنوات وما زال امامها شوط طويل حتى تتحقق . ولكن ، هنا ايضاً ، يتدخل العنصر الاجتماعي ـ السياسي في هذا التحليل ويشكل عقبة امامه . فاختلاف الانظمة السياسية قد اقترن باختلاف في الاتجاهات الاقتصادية . وهكذا يمكن ان نلاحظ أن اقتصاديات تدعى ليبرالية كتلك التي تميز لبنان أو الأردن قد تضمنت صناعات تحويلية تتجه نحو الخارج ـ وحتى خارج المنطقة ـ حيث ان نصيب الصادرات التحويلية يمثل ٧٢,٣٪ و ٤٢,٧٪ من العائدات الكلية لكل من هذين البلدين في عام ١٩٧٣ . وهناك ، بالمقابل ، بلدان ضاعفت الصناعات الخفيفة وهدفها الأول ، من وراء ذلك ، تحديد أو حتى الغاء استيراد بعض المنتجات التحويلية . وهذا ما حدث في العراق وسوريا والجزائر حيث كانت نسبة صادرات الصناعات التحويلية الى مجموع الصادرات ، لنفس السنة ، ٢٠٪ و ١٦٪ و٦,٥٪ على التوالي .

وفي الجزائر ، على سبيل المثال ، غطى الانتاج المحلي في عام ١٩٧٤ كل استهلاك المواد الجلدية والمنسوجات وبعض المنتجات الغذائية . وكان ذلك حصيلة اختيار متعمد من جانب الجزائر قضى باعطاء الأولوية للسوق المحلية على التصدير .

ومهما كانت الطريقة التي سلكتها البلدان العربية فإن الصناعات التحويلية قد نمت . كما يلاحظ ايضاً ان القسم الاكبر من القيمة المضافة التي سجلها القطاع الصناعي قد تحقق في الصناعات الخفيفة ، كما يشير اليه الجدول رقم(٢١) .ويبين هذا الجدول ايضاً التقدم السريع الذي أحرزته الصناعات الثقيلة خلال الفترة موضع البحث . ويتمثل هذا التقدم في زيادة انتاج الاسمنت ومواد البناء التي املاها تزايد الطلب على هذا النوع من السلع « التي تشكل زيادة استيرادها عبئاً ثقيلاً على البلدان المستوردة » بسبب تطور قطاع البناء والتشييد . يضاف الى ذلك ما تحقق من تقدم في مجال الصناعات البتروكيماوية والحديد والصلب ومصانع التجميع التي تضم جزءاً كبيراً من فرع اشغال المعادن .

ان التقدم الظاهري الذي يبدو ان الوطن العربي قد حققه يخفي الكثير من مواطن الضعف . وفيما يلي عرض سريع لأهم ما ابرزه العديد من الاقتصاديين في هذا الشأن :

فانعدام تماسك عمليات التصنيع والافتقار الى التنسيق بين المشاريع المختلفة قادا ميشيل شاتلوس «Michel Chatelus» على سبيل المثال ، الى ملاحظة عدم تجانس « الحوافز الكبرى التي تكمن وراء سياسات التصنيع في البلدان العربية : ايجاد بدائل للمستوردات ، استخدام المواد الاولية المتوفرة في البلد ، تنمية الصادرات واقامة اقتصاد

حديث[٧٥]». و« يرتبط قسم من هذه الحوافز غير المتجانسة باحتمالات السوق وينبع قسم آخر من امكانيات الاقتصاد الوطني ويقوم قسم أخير على تقديرات الحاجة المحلية » . وقد تفاقم موطن الضعف هذا نتيجة اخطاء التشخيص التي انعكست في البحث عن وسائل تستخدمها السياسة الصناعية . « فالأمر اللافت للنظر في هذا الصدد هو الأهمية التي اعيرت للرسوم الجمركية والسياسة الضريبية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية في حين ينبغي ان يعهد بعبء التصنيع في معظمه الى القطاع العام » . والواقع ان هذا السلوك ما هو الا نتيجة محاكاة وتقليد لنموذج التصنيع الغربي والمعارف الغربية ونقل لوسائل تحليل ووسائل سياسة تتلاءم مع اوضاع مختلفة تمام الاختلاف. ويتمثل هذا الوضع في إنشاء مبعثر للصناعات الأمر الذي يؤدي الى تفاقم ظاهرة تفكك الاقتصادات العربية ويعزز توجهها نحو الخارج . ويمكن ان ينطبق على المنطقة ما قاله هـ . إسنار[٧٦](H. Isnard) . « ان ما يسمى صناعة جزائرية ما هو ، في الواقع ، إلا غبار من المشاريع تفتقر الى روابط تشدها الى بعضها البعض ، وتخضع لصيغ ادارية مختلفة ، وعلى الرغم من تمركز هذه المشاريع في المدن فهي ما زالت غير قادرة على توفير الاستخدام الكافي للسكان المتراكمين في تلك المدن . كما ان هذه المشاريع لا تستخدم بعد ، بصورة عامة ، كامل طاقتها الانتاجية. ويعود هذا الشلل الجزئي الى ضيق السوق المحلية والمنافسة على الاسواق الخارجية » .

وعلاوة على ذلك فان التصنيع يتصف بضعف أثره على الاستخدام . فالحقيقة انه لا يوجد بلد عربي يستخدم اكثر من ١٣٪ من السكان النشطين اقتصادياً في الصناعة التحويلية باستثناء البلدان الصغيرة كليبيا والكويت ولبنان . وقد يفسر ذلك بالنمو السريع لسكان المنطقة غير اننا نعتقد أنه نتيجة لاختيار منتظم تتبناه هذه الدول في صالح التقنيات المتقدمة التي تتميز بكثافة رأس المال ولا توفر بالتالي سوى النزر اليسير من فرص الاستخدام .

---

(٧٥) انظر :

Michel Chatelus, «Les politiques industrielles des Etats arabes du Moyen-Orient,» **Proche- Orient, Etudes économiques,** no. 71, (Janvier-Avril 1972).

(٧٦) انظر :

Hildebert Isnard, **Le Maghreb** (Paris: Presses Universitaires de France, 1966), p. 191, cited by Benyoussef, «Recherche des fondements économiques de l'intégration au Maghreb,» p. 51.

المبحث الثالث
قطاع الخدمات

١ ـ اعتبارات عامة

لقد استطعنا ان ندرك ، من خلال دراسة قطاعي الزراعة والصناعة ، مدى ضآلة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي . وفي الجدول رقم (٦) إشارة الى نصيب الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي وتطوره بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٣ . ومهما كانت تقلبات قطاع الخدمات ، خلال تلك الفترة ، فانه ما زال يشكل اكثر من ٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في كل البلدان العربية تقريباً ، وقد بلغت هذه النسبة ٧١٪ في لبنان و٦٨٪ في الاردن و ٥٨٪ في سوريا وتونس .

ويعود تضخم قطاع الخدمات الى عدة عوامل يمكن الكشف عن اهمها في النقاط التالية :

ـ غياب المعالم الواضحة التي يمكن أن تفصل بين القطاعين العام والخاص في مجال الصناعة ، وانعدام التنسيق بين نشاطات هذين القطاعين ، وعدم وجود سياسة صناعية متماسكة ، تفضل الاستثمارات الخاصة الاتجاه نحو الخدمات التي توفر قدراً اكبر من الضمانات .

ـ في الاقتصاد الاولي المتفكك ، في اغلب الاحيان ، ينطوي المشروع الصناعي ـ فيما يبدو ـ على الكثير من المخاطر . ولأن أصحاب الدخول المرتفعة يتشبثون بالاسباب التي تحقق اكبر قدر ممكن من الأرباح المالية ، فهم يفضلون توظيف رؤ وس اموالهم في نشاطات تدر عوائد عالية وتسمح باستعادة ما أُنفق من اموال بسرعة .

ـ ان النمو السكاني السريع وتفاقم ظاهرة النزوح من الريف يساهمان في تضخيم عرض اليد العاملة في المدن . وقد قدر الارتباط بين تقلبات نسب الاستخدام في القطاع الأولي والقطاع الثالث ، في البلدان النامية ، بما يوازي ـ٩١ , ٠ (٧٧). وهكذا يبدو ان

---

(٧٧) من اجل المزيد من التفصيل حول هذه النقطة انظر :
J. C. Sabolo et Reré Wéry, **Les Tertiaires** (Genève: International Labour Office, 1974), pp. 18 et ss.

اسباب تضخم القطاع الثالث تعود إلى تزايد عرض اليد العاملة النازحة من القطاع الأولي .

ـ حصول معظم البلدان العربية على الاستقلال السياسي منذ تاريخ قريب . (بعد الحرب العالمية الثانية) . فبعد استعادة السيادة الوطنية ومن اجل معالجة نقص الخدمات العامة في عهد الاستعمار ، عملت هذه الدول على انشاء العديد من الخدمات الجديدة أو تطوير الخدمات القائمة (ان وجدت) وذلك في المجالات التالية : التعليم ، الصحة ، الادارة المركزية والاقليمية ، الخدمات المهنية . . . الخ . وقد انعكس كل ذلك على طلب اليد العاملة في القطاع الثالث واحدث تغيراً كبيراً فيه .

ـ تحسن وضع الزراعة وقيام نشاطات صناعية في هذه البلدان اثر الاستقلال السياسي قد أسفرا عن تطور لنشاطات ثالثة مرتبطة بما استجد من ترتيبات . وهكذا تطورت النشاطات التجارية وخدمات النقل والخدمات المالية (البنوك وشركات التأمين) . . . . الخ ، التي يرتبط حجم طلبها على اليد العاملة (القطاع الثالث) بتنمية القطاع الانتاجي .

ويبدو ، إجمالاً ، ان تآلف المجموعات الخمس من العوامل التي جئنا على ذكرها قد أدى الى تضخم الخدمات في المنطقة .

ويعطينا الجدول رقم(٢٢)فكرة عن اهمية هذاالقطاع في الاقتصاد الوطني للبلدان الرئيسية .

٢ـ النقل

لقد لعبت السيطرة الاستعمارية ، فيما مضى ، دوراً أساسياً في تحديد اهمية النقل في البلدان العربية . وقد تم تصميم او تطوير نظم النقل في الوطن العربي وفقاً لمصالح البلدان المسيطرة (في عهد الاستعمار أو الحماية أو الانتداب) أو خلال قيام هذه الاخيرة بتشييد شبكة مواصلات تمكن من سحب الثروات الطبيعية والمواد الاولية الزراعية والمعدنية .

لقد قامت الدول التي سبق واستعمرت المنطقة بارساء الهياكل الأساسية للنقل البري أو السكك الحديدية أو النقل البحري وقرنت كل ذلك بشبكة كثيفة من وسائل الاتصال الاعلامي والثقافي فكان ان ارتبط كل بلد يقع في محيط الدائرة بمركزها وانحرف مسار تيارات المبادلات التجارية أو الثقافية التي كان يمكن ان تنشأ ، طبيعياً ، بين دول

المنطقة . فاذا ما أمعنا النظر في وضع شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية سندرك أن كل ما تم في هذا المجال كان ، حتى تاريخ قريب ، في غير صالح عمليات التبادل الاقليمي أو ان دوره في تسهيل هذا التبادل كان ضئيلاً .

وعلى الرغم من صعوبات جمع المعلومات الاحصائية فقد قمنا باعداد الجدول رقم (٢٣) من اجل التعرف على اهمية الشبكة البرية وعدد السيارات . ويوحي لنا الجدول المذكور بملاحظتين : تتعلق الأولى بقصور البنية الاساسية للنقل البري نظراً لاتساع المنطقة (باستثناء الجزائر التي وسعت شبكتها البرية بحوالي ٥٠٪ بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣) . اما الملاحظة الثانية فتنصب على معدل تزايد عدد السيارات التجارية . والواقع ان هذا المعدل يتناسب اجمالاً ، ومعدل النمو الاقتصادي في مصر والمغرب وتونس ويبدو منطقياً بالنسبة للفترة موضع البحث . أما في الجزائر والسودان فالوضع مختلف ، ويتبين ان تطور هذا القطاع ، في كل من البلدين ، كان اقل من ذلك الذي طرأ على قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى ، ويبدو انه شكل ، في حدود معينة ، اختناقاً لعمليات التنمية كما هي الحال في الجزائر . غير ان تزايد عدد السيارات التجارية بنسبة ١٤١٪ ، في ليبيا ، يسلط الضوء على الجهد المبذول في هذا المجال لمواكبة جهود التنمية الزراعية والصناعية التي انطلقت اعتباراً من ١٩٦٩ .

وبالمثل ، تشكل البنية الاساسية للسكك الحديدية شبكة مواصلات وجهت ، بالدرجة الاولى نحو الموانىء بهدف نقل المواد الاولية اكثر مما وجهت نحو البلدان الأخرى المجاورة . ويلاحظ ان نقل البضائع في البلدان العربية الستة التي تتوفر عنها بيانات احصائية (الجزائر ، مصر ، ليبيا ، المغرب ، السودان ، تونس ،) ، ازداد من ٩٧٤١٠٠٠ طن / كيلومتر في عام ١٩٦٥ إلى ١١٦٤١٠٠٠ في عام ١٩٧١ اي ان نسبة الزيادة بلغت ١٩,٥٪ (٧٨).

وثمة نوع آخر من النقل البري شيد في المنطقة لنقل الهيدروكربونات هو انابيب النفط وأنابيب الغاز . وقد انتفعت بلدان عربية كتونس والاردن ولبنان وسوريا من طريقة النقل هذه واصبحت تتحول إليها عوائد بموجب حقوق السماح بمرور النفط عبر

---

(٧٨) انظر:

United Nations, Economic Commission for Africa, **Indicateurs économiques africains** (Addis Ababa: United Nations, 1972);

Chambre de Commerce franco-arabe, **Annuaire franco-arabe.**

جدول رقم (٢١)

توزيع القيمة المضافة بين الصناعات الخفيفة والثقيلة

البلد	السنة	المجموع	الصناعات الخفيفة	الصناعات الثقيلة
الجزائر	١٩٥٤	١٠٠	٦٢,٧	٣٧,١
	١٩٦٦	١٠٠	٤٢,٤	٥٧,٦
مصر	١٩٥٠	١٠٠	٧٩,٤	٢٠,٦
	١٩٦٦	١٠٠	٦٢,٠	٣٨,٠
العراق	١٩٥٣	١٠٠	٧٢,١	٢٧,٩
	١٩٦٨	١٠٠	٥٥,٣	٤٤,٦
الاردن	١٩٥٩	١٠٠	٧٤,٧	٢٥,٤
	١٩٦٨	١٠٠	٥٣,٠	٤٧,٠
لبنان	١٩٥٥	١٠٠	٧١,٠	٢٩,٠
	١٩٦٤	١٠٠	٦٨,٠	٣٢,٠
ليبيا	١٩٥٨	١٠٠	٧٧,٠	٢٣,٠
	١٩٦٨	١٠٠	٧٦,٧	٢٣,٣
المغرب	١٩٥٢	١٠٠	٧٦,٨	٢٣,٤
	١٩٦٣	١٠٠	٦٨,٣	٣١,٧
	١٩٧٠	١٠٠	٦٤,٠	٣٦,٠
سوريا	١٩٥٨	١٠٠	٧٧,٤	٢٢,٦
	١٩٦٣	١٠٠	٧٤,٩	٢٥,١
تونس	١٩٥٨	١٠٠	٥٩,٧	٤٠,٣
	١٩٦٣	١٠٠	٦٦,٠	٣٣,٩

المصدر: **The Growth of World Industry,** Various numbers, cited by Sid Ahmed, «L'économie arabe à l'heure des surplus pétroliers,» p. 304.

جدول رقم (٢٢)

توزيع استخدام قطاع الخدمات حسب فرع النشاط في بعض البلدان العربية

« الأشخاص المستخدمون والتوزيع النسبي للسكان النشطين اقتصادياً »

البلد	الخدمات الناتج المحلي الاجمالي	خدمات متنوعة		التجارة (بنوك وتأمين)		النقل		الكهرباء والغاز والخدمات الصحية		اجمالي قطاع الخدمات	
		عدد الاشخاص		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	النسبة المئوية الى الاستخدام الكلي
الجزائر (١٩٦٦)	٤٤ (١٩٧٠)	٣٣٧٩١٢	١٣,٢	١٥٢٢٧٥	٥,٩	٨٧٨٩٦	٣,٤	١٠١٣٤	٠,٤	٥٨٨٢٢٦	٢٢,٩
مصر (١٩٦٦)	٤٩ (١٩٧١)	١٢٤٦٣٣١	١٤,٩	٥٩٩٠٢٠	٧,٢	٣٣٩٦٨٧	٤,١	٢٠٥٦٠٠	٢,٥	٢٣٩٠٦٣٨	٢٨,٧
ليبيا (١٩٦٤)	٢٩ (١٩٧٢)	٧٧٦٤٧	٢٠,٠	٢٤٨١٥	٦,٤	٢١٥٦٧	٥,٦	٥٦٤٨	١,٥	١٢٩٦٧٧	٣٣,٥
المغرب (١٩٧١)	٤٣ (١٩٧٣)	٥٦٠٢	٠,١	٢٨٩٠٨٢	٧,٣	١٠٠٤٢٥	٢,٥	١٧١٦٩٥	٤,٣	٥٦٦٨٠٤	١٤,٢
تونس (١٩٦٦)	٥٨ (١٩٧٢)	٢١٣١٧٢	١٩,٥	٧٣٥٠٥	٦,٧	٣٨٧٠٣	٣,٥	١٧١١٠	١,٦	٣٤٢٤٩٠	٣١,٣
الكويت (١٩٧٠)	٢٧ (١٩٧١)	٢٧٣٠	١,٥	٢٩٢٨٣	١٢,١	١٢١٣٨	٥,٠	٣٣٦٧٢	١٣,٩	٧٨٨٢٣	٣٢,٥
لبنان (١٩٧٠)	٧١ (١٩٧٠)	١٨٤٢٠	٣,٢	٩١٦٢٠	١٦,٠	٣٨٢٣٥	٦,٧	٣٥٠٥٥	٦,١	١٨٣٣٣٠	٣٢,٠
سوريا (١٩٧٣)	٥٨ (١٩٧٣)	٢٦٩٢٥٨	١٥,٩	٦٦٦٠٨	٣.٩	١٠٤٢٣	٠,٦	١٥٩١٢١	٩,٤	٦٨٨٧٤٠	٢٩,٨

المصدر : International Labour Office, **Annuaire des statistiques du travail** (1975), tableau 4.

جدول رقم (٢٣)

الشبكة البرية وعدد السيارات

لعام ١٩٦٥ - وعام ١٩٧١

القطر	شبكة برية (طرق مكسوة ، كم، ١٩٧٣)	عدد السيارات (بآلاف)			
		العدد الكلي للسيارات (١٩٧٣)	السيارات التجارية		
			١٩٦٥	١٩٧١	معدل النمو ٦٥- ٧١
الجزائر	٧٧٥٠٠	٢٧٥	٧٥,٥	٨٥,٣	١٣
السعودية	١٤٠٠٨	١٥٠	غير متوفر	غير متوفر	-
مصر	٤٢٦٣٧	١٧٥	٢٦,٠	٣٤,٠	٣٠,٧
العراق	٨٤٠٠	١١٧	غير متوفر	٦٦,٠	-
الاردن	٣٣٠٠	١٩	غير متوفر	٩,١	-
لبنان	غير متوفر	٢١٨	غير متوفر	١٨,٠	-
ليبيا	٧٥٠٠	١٨٢	٢٠,٧	٥٠,٠	١٤١,٥
المغرب	٢٥٠٠٠	٣٥٨	٦٤,٦	٨٩	٣٧,٧
سوريا	١٠٥٣٣	٥٤	غير متوفر	٢٥,٠	-
السودان	غير متوفر	غير متوفر	١٦,٩	١٧,٠	٣
تونس	١٨٠٠٠	١٨٠	٣٠,١	٤١,٥	٣٧,٨

المصدر :

United Nations, Economic Commission for Arica, **Indicateurs économiques africains;** Chambres de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco- arabe.**

اراضيها ؛ وقد ارتفع حجم عوائد الترانزيت التي دفعت للبنان والاردن وسوريا من ٥١,٣٧ مليون دولار في عام ١٩٦٧ الى ٦٧ مليون دولار عام ١٩٧٠[٧٩].

---

(٧٩) انظر : Debakère, «Chronique de l'industrie pétrolière dans les pays arabes,»

ويلاحظ من ناحية أخرى ان شبكات النقل البري، على اختلاف انواعها، تؤدي الى الموانىء التي كانت تستخدم بشكل اساسي، فيما مضى، لنقل المنتجات المعدنية باتجاه الدول الاستعمارية السابقة، غير ان النقل البحري احتفظ باهميته حتى يومنا هذا. ولأننا لا نمتلك بيانات احصائية عن كل المنطقة فسنكتفي باشارة سريعة الى تطور النقل البحري في البلدان التالية: الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، السودان، سوريا، تونس، وذلك للفترة ١٩٦٥- ١٩٧١.

السنوات	البضائع المحملة (بالاطنان)	البضائع المفرغة (بالاطنان)
١٩٦٥	١١٧٠١٣٠٠٠	٢٤٠٩٤
١٩٧١	٢١٤٠٩١٠٠٠	٢٨٨١٦

وتشير هذه الاحصاءات المتعلقة بالبضائع التي تحمل وتفرغ في الموانىء الى أن الحجم الكلي للبضائع المحملة قد ارتفع بنسبة ٨٢,٩٪ بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧١ في الوقت الذي لم تتجاوز فيه الزيادة في حجم البضائع المفرغة ١٩,٦٪ للفترة نفسها. وتدل هذه الأرقام على مدى تبعية بلدان المنطقة وارتباطها بفلك الدول الصناعية حيث يكاد يقتصر دور الاولى على تصدير المنتجات الاولية كما كان يحدث في الماضي.

٣- السياحة

ان مستوى تطور السياحة في المنطقة ليس متجانساً. فالعوامل الجغرافية والمناخية وعدد من العوامل الأخرى قد جعلت بعض البلدان العربية تتمتع بمزايا على الصعيد السياحي اكثر من غيرها من البلدان العربية الأخرى. إلا ان المجموعة العربيةتضم صحاري قفراء ليس فيها من اغراءات السياحة شيء بالمقارنة مع المناطق المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والتي تمتاز بوفرة مناظرها الطبيعية وتنوعها، ويمكن ان نلاحظ ان البلدان التي طورت مرافقها السياحية وعملت على تشجيع السياحة هي البلدان غير النفطية. وقد اتجه اهتمام هذه البلدان نحو السياحة باعتبار أنها قد اخذت تشكل مصدراً هاماً للعملات الصعبة. ان الافتقار الى النفط يجعل من السياحة بالنسبة لهذه البلدان، هدفاً اقتصادياً باعتبارها تكتسب هنا شكل نشاط (استخراجي... للعملات

الصعبة)[٨٠].

والبلدان العربية التي فاقت غيرها من دول المنطقة في مجال تطوير السياحة هي ، حسب الاهمية : المغرب ، لبنان ، سوريا ، تونس ، والاردن كما يشير الى ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (٢٤)

بعض المؤشرات السياحية بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣[٨١]

البلد	عدد اسرة الفنادق		معدل النمو ١٩٧٠-١٩٧٣ (٪)	عدد السائحين (١٩٧٣)	القيمة المضافة من قبل السياحة (بملايين الدولارات) ١٩٧٣
	١٩٦٧				
الجزائر	٧٤٦١	٣٠٠٠٠	٣٠٢	٤٠٠٠٠٠	٥٦*
الاردن	غير متوفر	غير متوفر	-	٥٥١٧٠٠	٦٦
لبنان	غير متوفر	غير متوفر	-	١٩٠٠٠٠٠	٢٢٨
المغرب	١٩٥١٩	٣٧٦٠٠	٩٢,٦	١٤٨٨٠٠٠	٢٣٤
سوريا	غير متوفر	غير متوفر	-	١٠٣٨٠٠٠	١٢٠*
تونس	١٨٧٨٦	٤٧٨٠٠	١٥٤	٧٢٢٠٠٠	٩٥

ومن بين جميع نشاطات القطاع الثالث في المغرب تحتل السياحة ، بالتأكيد ، مكان الصدارة وتتمتع باكبر الامكانيات الاقتصادية . لقد ارتفعت القيمة المضافة للسياحة من ٢٧ مليون دولار في عام ١٩٦٠ الى ١٢٠ مليون في عام ١٩٧٠ ثم بلغت ٢٣٤ مليون دولار في عام ١٩٧٣ . اي ان معدل النمو السنوي كان بنسبة ٥٤,٧٪ لتلك الفترة . كما ازداد

(*) لقد وضعنا هذه التقديرات على اساس معدل اقليمي . وهذه الارقام لم تعد، مع الاسف، صحيحة بسبب الحرب الاهلية في لبنان (١٩٧٥- ١٩٧٦) .

(٨٠) يعود هذا التعبير الى : André Tiano, **Le Maghreb entre lesmythes,l'économie nord- africaine depuis l'indépendance** (Paris: Presses Universitaires de France, 1968), p. 320.

(٨١) مصادر متنوعة : Chambre de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco-arabe**; Centre français du commerce éxterieur, **Collection «un Marché»**, divers fiches établies par pays.

عدد السائحين بمقدار ١٢٨٨٠٠٠ سائح بين عامي ١٩٦٢ (٢٠٠٠٠٠) و ١٩٧٣ (١٤٤٨٠٠٠) .

وفي تونس كذلك كان للسياحة اثر ايجابي على ميزان المدفوعات حيث جلبت السياحة حوالي ٩٥ مليون دولار في عام ١٩٧٣ مقابل ٤٢ مليوناً فقط في عام ١٩٦٨ . أما القيمة المضافة للسياحة فقد ازدادت بمقدار ١,٣ مرة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ وكانت نسبة زيادة معدلها السنوي اكثر من ٢١٪ .

ويمكن ان نجد جهوداً مماثلة بذلتها : لبنان وسوريا في هذا المجال وتكتسب المرافق السياحية والتجهيزات الفندقية في لبنان اهمية فائقة . فقد استطاع هذا البلد أن يستقبل في عام ١٩٧٣ حوالي مليوني سائح . وكانت حصيلة ذلك دخول اكثر من ٢٢٨ مليون دولار الى لبنان[٨٢]. وفي سوريا ، أيضاً ، بلغ عدد السائحين ١٠٣٨٠٠٠ في عام ١٩٧٢ ويزمع القطر السوري التوسع في الاستثمار من اجل تعزيز المرافق السياحية والتمكن من استقبال مليوني سائح في عام ١٩٨٠ .

ويلاحظ ، اخيراً ، ان الجزائر شرعت ببذل جهود جدية في هذا المجال خاصة منذ عام ١٩٧٠ . فقد تضاعف عدد اسرة الفنادق الى اكثر من ثلاثة اضعاف بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ . والجدير بالذكر ان تطور السياحة ، في الجزائر ، قد اقتصر على ما قامت به الدولة في هذا المجال ؛ وقد جاء ذلك نتيجة لارادة استقلال تنسجم والمنهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر . غير ان بلداناً اخرى ، كالمغرب وتونس والاردن ولبنان ، اتخذت مساراً مختلفاً ، فجل الاستثمارات التي تمت في هذه البلدان كانت خاصة ، وقد كان للاستثمارات الخاصة الأجنبية دور كبير في هذا الشأن . ونظراً للتوجه الغربي لهذه البلدان وتواجد مصالح اجنبيةواسعة فيها فقد تحقق نجاح كبير في مجال السياحة . وقد كان للنشاط الدعائي الفائق ، الذي بذل في الخارج ، دور مميزٌ في هذا المضمار .

واذا كنا قد اهملنا النشاط السياحي في بعض البلدان العربية الأخرى فمرد ذلك الى عدم توفر البيانات الاحصائية الدقيقة ، ولكن المنطقة مازالت بعيدة عن استنفاد كل امكانياتها في هذا المجال . ويمكن ان نكتفي هنا بمثال السودان الذي يتمتع بامكانيات جديرة بالاهتمام خاصة في منطقة الغابات الوسطى . فالحدائق العامة للحيوان في دندره الى الجنوب الشرقي من محافظة النيل الازرق تشتهر عالمياً بوفرة وتنوع حيواناتها وتغطي مساحة ٤٠٠٠ كم٢ مربع . ولم تحظ هذه المنطقة بما تستحقه من استثمارات عامة او خاصة يمكن

---

(٨٢) لم تعد، مع الاسف، هذه الارقام صحيحة منذ اندلاع الحرب الاهلية في لبنان (١٩٧٥- ١٩٧٦).

ان تؤهلها لتبوء المكانة التي تستحقها في مجال السياحة الدولية .

٤ـ الادارة

هناك امران طبعا بطابعهما الادارة في البلدان العربية : أمّا الاول فيتمثل في الهياكل الادارية الاستعمارية الموروثة ، وأما الثاني فهو التوسع الذي طرأ على الهياكل الادارية بعد حصول البلدان العربية على استقلالها السياسي .

لقد اتصفت الادارة في اطار السيطرة الاستعمارية (المغرب وبعض بلدان المشرق) بعدم التدخل في الشؤون الاقتصادية باستثناء ما يتعلق بالبنيات الاساسية والعمليات الاقتصادية غير المربحة للقطاع الخاص أو الاجراءات الخاصة بتشجيع المبادرة الفردية وخدمة الاستعمار . وغني عن التأكيد ان ادارة من هذا النوع لا تفرد للمسائل الاقتصادية وخاصة مهام التنسيق بين مختلف النشاطات الاقتصادية مكاناً بين اهتماماتها الاساسية . وما وُجد من أعمال خاصة بالخدمات الاقتصادية والتخطيط لا يعدو كونه مجرد « دراسات للسوق تنتفع منها الدولة المستعمرة » .

وعلى الرغم من عدم ملاءمة الجهاز الاداري الاستعماري للاوضاع الجديدة في البلدان الحديثة العهد بالاستقلال السياسي ، فقد احتُفظ بهذا الجهاز بدلاً من اعادة تشكيله وتعديله . ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل عُمل على تعزيز الجهاز الاستعماري القديم بحجة قصور الادارة في البلدان الحديثة الاستقلال مما أسفر عن تضخم الخدمات الادارية .

وقد ادى حصول هذه البلدان على السيادة الوطنية الى اقامة ادارات جديدة (الدفاع الوطني ، التمثيل الدبلوماسي ، الخدمات المركزية . . . . الخ) . ولكن فيما عدا هذه القطاعات المرتبطة بالسيادة الوطنية ، تميز تعزيز الجهاز الاداري بالتوسع في الخدمات الادارية القائمة وانشاء خدمات اقتصادية جديدة اريد لها ان تتلاءم والمهام الجديدة للتنمية الاقتصادية . وقد تمثل ذلك في زيادة سريعة جداً للنفقات الادارية . وانه لوضع مؤسف حقاً . فتزايد النفقات غير المنتجة (بسبب ادارة متضخمة ومكلفة) بفضل استقطاع جزءٍ مهم من الفائض الاقتصادي المتوفر قد تم على حساب مهام اكثر انتاجاً تتطلب تدخلاً اقتصادياً رشيداً وفعالاً من قبل الدولة .

وتتباين نفقات الدولة الاستهلاكية من بلد الى آخر (انظر الجدول رقم ٣) وهي تمثل ١١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في لبنان و ٢٠٪ في الكويت والعراق وتونس ثم ترتفع

الى ٢٣٪ في مصر لتبلغ ٣٥٪ في الجزائر وذلك لعام ١٩٧٣ .

ويمكن ادراك ضخامة النفقات الادارية ايضاً عن طريق مؤشر آخر هو ، الانفاق للفرد ، كما تبين الأرقام التالية(٨٣).

النفقات الادارية المركزية للفرد
١٩٧٤ (بالدولارات)

البلد	النفقات
الجزائر	١٠٣
السعودية	٣١٩١
العراق	٨٨٤
الأردن	٢٠١
الكويت	١٩٦٦
ليبيا	٨٠٠ (١٩٧٢)
المغرب	٩٤
السودان	٤٥ (١٩٧٢)
سوريا	٢٨٠
تونس	١٤٦

وتبرز هذه البيانات الاحصائية النفقات الادارية المفرطة خاصة في البلدان النفطية كالسعودية والكويت وليبيا حيث لا تشجع وفرة الموارد المالية على تقييد الانفاق والبحث عن الترشيد والفاعلية في هذا المجال .

وهناك ، من ناحية اخرى ، قطاع غير منتج آخر يشكل عبئاً ثقيلاً على بعض البلدان العربية هو الانفاق العسكري .

ويتواجد الثقل الاساسي للنفقات العسكرية في البلدان العربية المجاورة لاسرائيل والتي فرضت عليها حالة حرب شبه دائمة يكمن سبيل الخلاص منها في حل المشكلة الفلسطينية . لقد خصصت مبالغ هائلة لاغراض الدفاع . فالنفقات الدفاعية تمثل اكثر

---

(٨٣) لقد حسبت هذه الارقام استناداً الى مصادر عدة:
United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Annuaire statistique 1973** (New York: United Nations, 1974);
United Nations, EconomicCommission for Africa, **Indicateurs économiques africains** ;
Chambre de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco- arabe.**

من ٣٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي في مصر واكثر من ٢٦٪ في السعودية واكثر من ١٨٪ في سوريا والاردن و ١٦٪ في العراق وذلك لعام ١٩٧٣ كما هو واضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٢٥)

نفقات الدفاع

البلد	المقدار (بملايين الدولارات) (١٩٧٤)	النسبة من ميزانية الدولة (١٩٧٤)	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي (١٩٧٣)
الجزائر	٤٠٤	٧,٣٤	٤,٨٠
السعودية	١٨٠٨	*٦,٥٠	٢٦,٥٨
مصر	٣١١٧	٤٠	٣٧,١٠
العراق	٨٠٣	*٨,١٤	١٦,٠٦
الاردن	١٤٢	٢٦,٦٩	١٨,٢٥
الكويت	١٦٢	٨,٣٠	٣,٤٤
لبنان	١٣٣	-	٤,٥٨
ليبيا	٤٠٢	-	٧,٨٣
المغرب	١٩٠	١١,٢٤	٣,٣٩
عمان	١٦٩	-	-
السودان	١١٨	-	٦,٢١
سوريا	٤٦٠	٢٣,١٨	١٨,١٨
تونس	٤٣	٣,٢١	١,٥٩
اليمن الديمقراطية	٢٦	-	٥,٢

لقد حسبت هذه الارقام استنادا الى مصادر عدة اهمها: **Notes et études documentaires**.
Institute for Strategic Studies, London, **Les forces armées mondiales 1974— 1975**, trad. de l'anglais par André Dessens (Paris: La documentation française, 1975).

* قد يتهيأ للقارىء ان هذه النسب منخفضة بينما هي في الواقع، مرتفعة لأن ميزانية الدولة ازدادت بنسبة ٣٣٠٪ في السعودية و ٣٣,٦٪ في العراق وذلك من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٤.

وثمة ملاحظة مهمة يمكن سوقها بخصوص تزايد نفقات الدفاع في عدد من بلدان المشرق(٨٤). لقد مكنت المبيعات الضخمة من الاسلحة الدول الغربية(اعتباراً من عام ١٩٧٣ على وجه الخصوص) من « استعادة » و « اعادة تدوير » جزء لا يستهان به من رؤ وس الأموال المتوفرة على مستوى المنطقة(٨٥). وهكذا تجمدت مبالغ طائلة كان يمكن ان تستخدم لاغراض التنمية . ولكن كل ذلك يشكل جزءاً من استراتيجية شاملة أعدت من قبل الغربيين . وهذا الوضع الذي يتسم بالمفارقة تؤ دي اليه المساعدات التي تمنحها السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة الى مصر وسوريا والاردن بمقتضى قرارات دعم دول المواجهة والتي تستخدم للحصول على اسلحة بهدف اعطائها مكانة وتعزيز هذه المكانة لدى الجماهير العربية المرهفة الحس ازاء أمن المنطقة،واخفاء التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية وتمكين نظمها من البقاء ، في حين ان هذه المساعدات وهذه المشتريات من المعدات العسكرية ان أدت الى شيء فإنما تؤ دي الى تفاقم تبعية مقدمي رؤ وس الأموال وارتباطهم بالسوق المالية الدولية وتبعية البلدان المستفيدة من المساعدة للبلدان الغربية بائعة الاسلحة والتقنيات ونظم الدفاع .

ويحدث كل ذلك في الوقت الذي لا توجد فيه اشكال اخرى للمساعدة الاقتصادية المباشرة التي كان يمكن ان تسمح للمنطقة بتحقيق تقدم ملموس في المجال الاقتصادي . وهكذا يمكن ان ندرك ، بسهولة ، الاسباب الكامنة وراء المناخ المتوتر باستمرار في المشرق . لقد خلقت ودعمت بؤ ر للتوتر من اجل تمكين الغرب من مواصلة سيطرته السياسيةوالمالية والتجارية والتكنولوجية فيالمنطقة، وإعاقة خطى البلدان التقدمية نحو الوحدةوالتقدم باثارة وتغذية النعرات القومية والنزعات الاقليمية . وهكذا نلحظ التناقض بين انعدام التنسيق الاقتصادي والمالي بين البلدان العربية ووجود تضامن فعلي في مجال الدفاع في حين اعتبر هذا الاخير دوماً اما مرحلة نهاية أو عقبة امام كل تجارب الاندماج الاقتصادي في الوطن العربي . ويمكن ازالة هذا التناقض ، كما سنرى في الباب الثاني من هذه الدراسة ، بفضل تعبئة حقيقية للامكانيات البشرية والمالية للمنطقة . إلا اننا لم نبلغ بعد هذه المرحلة . فالمشكلات المالية تشكل ، في الوقت الحاضر ، العنصر المحرك لاندماج البلدان النفطية في السوق الرأسمالية العالمية .

---

(٨٤) انظر الملحق.

(٨٥) لقد كشفت دراسة امريكيةاعدتها بعض المنظمات الداعية للسلام بان النفقات المخصصة للتسليح في العالم ارتفعت، بالاسعار الثابتة، بنسبة ٤٥٪ بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٤ . كما بلغت هذه النفقات حوالي ٣٠٠ مليار من الدولارات في عام ١٩٧٥ . ولكن الزيادة كانت اسرع بكثير في بلدان العالم الثالث حيث بلغ معدل نمو نفقات التسليح ١٦٠٪.
انظر: **Le Nouvel Economiste,** no. 21, (8 Mars 1976).

٥ـ الخدمات المالية

ان النظام المصرفي الموروث عن الاستعمار يبقى ، مع بعض الاستثناءات ، خاضعاً للمصالح الغربية . وقد أممت البنوك وشركات التأمين في مصر عام ١٩٦١ ، وفي سوريا عام ١٩٦٣ ، وفي العراق عام ١٩٦٤ ، وفي الجزائر عام ١٩٦٦ ، وفي اليمن الديمقراطية عام ١٩٦٩ ، وفي ليبيا عام ١٩٧٠ . كما ان اصلاح القطاع المصرفي قد اقترن بعملية تجميع للبنوك ونوع من التخصص القائم على تمويل قطاعات محددة من النشاط[٨٦] .

إلا أنه بعد ارتفاع اسعار النفط الذي حدث في عام ١٩٧٣ ونظراً لتزايد دخول بلدان الخليج العربي اخذنا نشهد تطوراً كبيراً للنشاطات المصرفية في هذه البلدان وفي لبنان ايضاً . وينبغي ، مع ذلك ، ان نوضح ان هذه المصارف « العربية » ظلت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام المالي الدولي . ان طبيعة واهمية هذه الروابط على صعيد المؤسسات والأشخاص ادتا الى ازاحة المصارف « العربية » نحو مركز ثانوي مفرغة اياها من جوهرها . وبالتالي فإن تكاثر المصارف في بلدان الخليج العربي حيث لا يوجد بعد بنك مركزي يقترن بنمو روابط مع المراكز المالية الاجنبية . وتتأكد خطورة هذه التبعية للخارج بصورة خاصة في لبنان والسعودية والكويت بسبب تعدد البنوك الاجنبية في هذه البلدان وضخامة حجم عملياتها . كما ان جهة اتخاذ القرارات لا تتواجد في المنطقة وانما في لندن بالنسبة للكويت ونيويورك بالنسبة للسعودية او في باريس .

ومن قبيل المفارقة ان ما يسمى منذ بضع سنوات (بالفوائض المالية) لبعض البلدان العربية ، هذه الفوائض التي يمكن ان تشكل باعثاً هاماً للغاية نحو الاندماج الاقتصادي ، لم تؤد في الواقع ، سوى الى سلب الاستقلال الاقتصادي لتلك البلدان مع تفاقم تبعية البلدان العربية الاخرى للخارج ، اذ ليس من سبيل لدى البلدان التي تبحث عن رؤوس الأموال بهدف استثمارها في النشاطات الانتاجية غير التوجه نحو السوق المالية الدولية التي تخضع بدورها لسيطرة الشركات متعددة الجنسية[٨٧]. وهكذا نجد أن

---

(٨٦) انظر: **Bulletin économique** (Union de Banque arabe et française) Avril 1974, عدد خاص عن النظام المصرفي العربي.

(٨٧) حول موضوع علاقة الشركات متعددة الجنسية بالمجموعات المالية انظر: V. Perlo, **L'empire de la haute finance: la genèse du capitalisme monopoliste d'état aux U. S. A.** (Paris: Editions Sociales, 1974).
J. M. Chevalier, **La structure financière de l'industrie américaine** (Paris: Cujas, 1970).

رؤوس الأموال العربية (المتأتية من الخليج أو لبنان) تقرض لبلدان عربية نامية (الجزائر ، العراق ، سوريا) ، بواسطة البنوك الاوروبية أو الاميركية التي تظل المستفيدة الاساسية من هذه العمليات . لقد كثر الحديث ، منذ بضع سنوات ، عن اقامة سوق مالية عربية . وسوف نعود الى هذا الموضوع في الباب الثاني من هذا الكتاب ، ولكننا نود جذب الانتباه ، في هذه المرحلة من التحليل ، الى ان التعاون أو الاندماج بين البلدان العربية لا يمكن ان يفهم بشكله الصحيح الا على اساس شامل . فلا يجوز ان يقتصر اهتمامنا على دمج القطاع المالي العربي متجاهلين كل اشكال التعاون الاخرى سواء في مجال ، الزراعة او الصناعة او القطاع الثالث . ومن جهة اخرى ، كيف يمكن ، في الظروف الحالية ، إقامة سوق عربية مشتركة في حين لم يتم بعد اجتياز المراحل الأسهل انجازاً . ولنذكر ، على سبيل المثال ، مشكلة اضفاء الطابع الاقليمي على المدفوعات(٨٨) . وهل هناك حاجة للتذكير بانه ، في ايامنا هذه ، يجب على التاجر الاردني ، مثلاً ، ان يتصل بلندن من اجل تسوية الحساب مع دائنه العراقي ،وان على المدين المغربي ان يلجأ الى مصرف فرنسي يتواجد في باريس للقيام بدفع ما عليه لدائنه التونسي ؟

ولا بد من بذل الكثير من الجهود المضنية قبل الوصول الى مرحلة إقامة سوق مالية عربية . وعلى الرغم من ذلك ، فان التعاون المالي بين البلدان العربية يمكن ان ينطلق ويشهد الكثير من النجاح . ويبدو ان العقبة الأساسية في الوقت الحاضر هي عقبة سياسية ، . فمن المؤسف ان نلاحظ ان المؤسسات المالية العربية المشتركة مثل الصندوق العربي للانماء ، على سبيل المثال ، تمنح قروضاً ، وان كانت محدودة ، الى البلدان العربية التي تطلب رؤوس الاموال طبقاً لشروط مماثلة لتلك التي يفرضها البنك الدولي للانشاء والتعمير وتحت حماية هذا الاخير أو وفقاً لشروط تحددها البنوك الاميركية أو الأوروبية أو بالتعاون مع هذه البنوك . وهذا يقودنا الى اوضاع متناقضة ظاهرياً ولكنها تصبح متسقة تماماً عندما توضع في اطار منطق تدويل رأس المال ، بمعنى ان مساهمة بلدان عربية في مشروع يهدف الى تقليص أو وضع حد للتبعية الاقتصادية لبلدان عربية أخرى (شقيقة) ، تمر عبر قناة رأس المال الدولي الخاص أو المنظمات الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة(٨٩) .

---

(٨٨) انظر الباب الثاني ، فيما بعد، الفصل الخاص بتغير المجال المالي الاقليمي وبتعبئة الموارد المالية .

(٨٩) تجد هنا جانباً شائعاً من ممارسات الدول العربية، انظر مقال: M. Ch. Aulas, «L'Egypte d'Anouar El Sadate, ouverture à l'Ouest, isolement dans le Monde arabe,» **Le Monde Diplomatique,** Janvier 1976.

ونلاحظ ان الهياكل المالية العربية كانت ، الى يومنا هذا ، تمثل عقبة امام التعاون بين البلدان العربية في حين انها تشكل عاملاً بالغ الأهمية في اعداد إستراتيجية للاندماج الاقليمي متعدد الجنسية . إلا أن هذه الاستراتيجية لا يمكن ان تكون إلا شاملة بحيث تضم مجمل قطاعات النشاط بما في ذلك التجارة الخارجية .

المبحث الرابع

القطاع الخارجي

١ـ لمحة عن التجارة الخارجية

تتجه الاقتصاديات العربية ، الى حد بعيد ، نحو الخارج سواء للتزود بالمعدات والسلع الاستهلاكية أو لتصريف منتجاتها التي تتكون أساساً من مواد أولية . وتعتبر حصة التجارة الخارجية ، في الناتج المحلي الاجمالي، كما سنرى ادناه، اعلى من مثيلاتها في العالم وفي البلدان النامية . فمن الشائع ان نرى مستوردات البلدان العربية تتجاوز ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ حتى ٦٠٪ (حالة لبنان) في عام ١٩٧٤ . أما حصة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي فهي غالباً ما تتجاوز ٥٠٪ لتبلغ ٨١٪ (الكويت) أو حوالي ٨٧٪ (السعودية) خلال عام ١٩٧٤ . كذلك يمكن ملاحظة الاهمية القصوى للتجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية العربية من خلال تفحص تطورها كما يتبين من الجدول رقم (٢٦) . ان غلبة التجارة الخارجية بالنسبة للنشاطات الاقتصادية الاخرى يخلق موطن ضعف في هذه البلدان وتستوي في ذلك (الليبرالية) منها او (الاشتراكية) . فالمناخ (الليبرالي) السائد في لبنان أو الكويت أو السعودية أو المغرب ، يعرقل ، بسبب التهافت على الاستيراد ، كل المحاولات الجدية الرامية الى تصنيع وتنمية القطاع العام القادر على تقليص التبعية الاقتصادية وحتى على تحقيق الاستقلال . أما موطن ضعف المجموعة الثانية من البلدان العربية فيكمن في اندماج بشكل اكبر في السوق العالمية الرأسمالية من جهة وعدم مرونة هياكل الانتاج من جهة اخرى اضافة الى تبني هذه البلدان نموذج استهلاك (مستورد) . وسياسة الانفتاح التي تمارسها مصر في الوقت الحاضر ان ادت الى شيء في المدى المتوسط والطويل فانما تؤدي الى تفاقم التبعية الاقتصادية لهذا البلد ازاء العالم الغربي[٩٠] .

ان اتجاه التجارة الخارجية نحو التزايد السريع والذي لا يعبر عن جهد تصنيعي محلي

---

(٩٠) انظر: Ibid.

جدول رقم (٢٦)

تطور التجارة الخارجية للبلدان العربية الرئيسية (١٩٦٣ ـ ١٩٧٤)

البلد	١٩٦٣ (بملايين الدولارات)			١٩٧٤ (بملايين الدولارات)			النمو (١٩٦٣ - ١٩٧٤)		معدل النمو السنوي ١٩٦٣ـ ١٩٧٤	
	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري	التصدير	الاستيراد	التصدير	الاستيراد
الجزائر	٧٥٩	٦٨٣	+ ٧٦	٥١٧٣	٣٧٢٠	+ ١٤٥٣	٥٨١,٥٥	٤٤٤,٦٥	٥٢,٨٦	٤٠,٤٢
السعودية	١٠٦٦	٢٦	+١٠٤٠	٣٧١٦٣	٣٧٢٠	+٣٣٤٤٣	٣٣٨٦	١٤٢٠٧	٣٠٧,٨	١٢٩١,٥٤
مصر	٥٢٠	٩١٦	- ٣٩٦	١٥١٦	٢٣٤٨	-٨٣٢	١٩١,٥٣	١٥٦,٣٣	١٧,٤١	١٤,٢١
العراق	٥٦٦	٣١٩	+ ٢٤٧	٧٥٥١	٢٢٥٧	+ ٥٢٩٤	١٢٣٤	٦٠٧,٥	١١٢	٥٥,٢٢
الاردن	١٨	١٤٣	- ١٢٥	١٥٥	١٥٣١	- ١٣٧٦	٧٦١	٩٧٠,٦٢	٦٩,١٨	٨٨,٢٣
الكويت	١١٠٧	٣٢٤	+ ٧٨٣	١١٢٤٠	١٦٦٩	+ ٩٥٧١	٩١٥	٤١٥	٨٣,١٨	٣٧,٧٢
لبنان	٥٧	٣٨٥	-٣٢٨	٩٠١	١٢٢٣	- ٣٢٢	١٤٨٠,٧	٢١٧,٦٦	١٣٤,٦	١٩,٧٨
ليبيا	٣٣٦	٢٣٩	+ ٩٧	٧٦٦٨	٣٢٨٥	+ ٤٣٨٣	٢١٨٢	١٢٧٤	١٩٨,٣٦	١٥٥,٨١
المغرب	٣٨٤	٤٤٢	-٥٨	١١٧٧٤	١٩٧٦	- ٢٠٢	٢٦١	٣٤٧	٣٢,٨١	٣١,٥٤
السودان	٢٢٥	٢٨٥	- ٥٩	٣٥٠	٦٤٢	- ٢٩٢	٥٤,٨٦	١٢٥,٢٦	٤,٩٨	١١,٣٨
سوريا	١٨٩	٢٣٥	- ٤٦	٧٧٨	٣٤٦٥	- ٢٦٨٧	٣١١,٦٤	١٣٧٤	٢٨,٣٣	١٢٤,٩٠
تونس	١٢٦	٢٢٣	-٩٧	٩١٤	١١٢٠	- ٢٠٦	٦٢٥,٣٩	٤٠٢,٢٤	٥٦,٨٥	٣٦,٥٦

حسبت هذه الارقام استناداً الى بيانات نشرتها الامم المتحدة في:

United Nations. Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Annuaire Statistique 1971** (New York: United Nations, 1972).

Idem, **Annuaire statistique 1974** (New York: United Nations, 1975).

او اقليمي يقود الى تفاقم تبعية الوطن العربي ازاء الخارج . ويشير الجدول رقم (٢٦) الى ان معدل نمو التجارة الخارجية بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ كان مرتفعاً جداً في المنطقة (باستثناء حالة او حالتين) . فقد كان المعدل السنوي لزيادة الصادرات ٩١,٥٣٪ والمستوردات ١٥٥,٦٪ في البلدان الاثني عشر الرئيسية (التي توفرت فيها بيانات احصائية) ، وذلك خلال الفترة موضع البحث . ورغم ان تطور المبادلات التجارية يختلف في الواقع من بلد الى آخر إلا أنه يمكن ان نلاحظ ان متوسط معدل نمو الصادرات في كافة ارجاء المنطقة باستثناء ثلاثة او اربعة بلدان كان اعلى من ٥٠٪ وقد بلغ هذا المعدل ١٣٥٪ في لبنان و ١٩٨٪ في ليبيا وحوالي ٣٠٨٪ في السعودية . ويمكن ان نشهد في مجال الاستيراد ايضاً ارتفاعاً كبيراً في معدل النمو السنوي الذي تجاوز ، في معظم الحالات ، ٣٠٪ كما هو الحال في العراق ٥٥,٢٢٪ والاردن ٨٨٪ وسوريا ١٢٥٪ أو ليبيا ١١٦٪ . اما في السعودية فقد ازدادت المستوردات بمقدار ١٣ مرة تقريباً خلال الفترة نفسها .

من جهة اخرى يظهر الجدول رقم (٢٦) ، التباين الكبير بين البلدان المعنية فيما يخص موازينها التجارية . ويلاحظ ، في الواقع ، ان هناك مجموعتين من البلدان : البلدان التي تتمتع بفائض في ميزانها التجاري (البلدان النفطية) وتلك التي تعاني من عجز في موازينها التجارية . كما ان ضخامة الفائض او العجز تختلف ، هي الاخرى ، من بلد الى آخر . ففي عام ١٩٧٤ ، على سبيل المثال ، لم يتجاوز فائض الجزائر ١٤٥٣ مليوناً من الدولارات في حين بلغ ٤٣٨٣ في ليبيا و ٥٢٩٤ في العراق و ٩٥٧١ في الكويت و ٣٣٤٤٣ في السعودية . وخلال العام نفسه بلغ العجز في تونس ٢٠٦ ملايين من الدولارات مقابل ٣٢٢ في لبنان و ١٣٧٦ في الاردن و ٢٦٨٧ في سوريا .

ولهشاشة النظم الاقتصادية العربية وضعفها الذي انكشف في ضوء التجارة الخارجية دلالة واضحة ، كما يستدل من دراسة الخصائص الرئيسية للمبادلات التجارية وبنيتها .

٢ـ بنية التجارة الخارجية

أ) **بنية المستوردات** : تتصف بنية المستوردات ، كما يشير الرسم البياني رقم (٣) ، بغلبة المنتجات التحويلية ، تليها المنتجات الزراعية : فقد بلغت الأولى ٨٠٪ من مستوردات الجزائر في عام ١٩٧٣ و ٧٦٪ من مستوردات السعودية و ٧٧٪ من مستوردات الكويت و ٧٣٪ من مستوردات العراق و ٦٥٪ من مستوردات تونس و ٥٨٪ من مستوردات مصر[٩١] .

---

(٩١) انظر : الملحقين الثاني والثالث، توزيع المستوردات والصادرات طبقاً لطبيعة المنتجات.

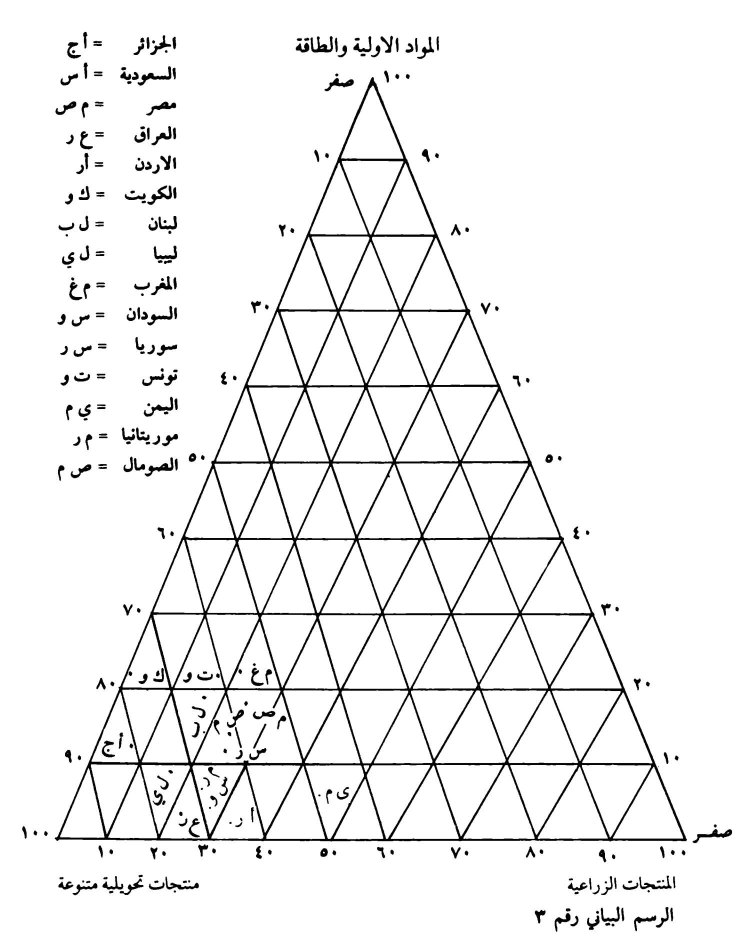
وينبغي ، مع ذلك ، ان نحدد ان المنتجات التحويلية - موضوع البحث - تضم منتجات كثيرة التنوع من منتجات كيماوية ومواد استهلاكية مصنعة الى معدات وسلع انتاجية . وعندما نتفحص طبيعة المنتجات المستوردة نكتشف ان هذا التماثل الظاهري في بنية الاستيراد ينطوي على اختلافات هائلة . فقد انغمست بلدان كالعراق وسوريا ومصر والجزائر في عمليات تصنيع ادت الى زيادة احتياجاتها من المعدات والسلع الانتاجية . وفي الجزائر ، على سبيل المثال ، ارتفع نصيب هذه السلع في مجمل المستوردات من ١٦٪ الى ٣٣٪ بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٧٢ (٩٢) .

والواقع ان افتقار المنطقة للبيانات الاحصائية لا يسمح لنا بالقيام بتحليل مقارن لبنية المستوردات طبقاً لطبيعة المنتجات . ومع ذلك فان التعرف عن كثب على أوضاع الاقتصاديات العربية يمكننا من ملاحظة اختلافات خاصة بتكوين وطبيعة المنتجات المستوردة . ومما لا شك فيه ان هناك تبايناً شديداً بين البلدان النامية التي يزداد فيها الطلب على السلع الانتاجية وتلك التي يدفعها انعدام أو ضعف صناعتها التحويلية والنظام « الليبرالي » السائد فيها نحو زيادة الاستيراد من السلع المصنعة (السعودية ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، الاردن) . ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة فيما يتعلق باستيراد المنتجات الزراعية . فنصيب هذه الاخيرة من مجمل المستوردات يتجاوز ٢٠٪ في احد عشر بلداً من بين الخمسة عشر التي تتوفر فيها بيانات احصائية . ويتراوح هذا المعدل بين ٢١٪ في العراق و ٢٣٪ في الصومال ، وهي تعتبر من البلدان الزراعية ، و ٢٥٪ في سوريا و ٢٧٪ في مصر وحتى ٤٤٪ في اليمن . ان ضعف معدلات استيراد المنتجات الغذائية في الجزائر ١٠,١٪ وفي ليبيا ولبنان ١٦٪ يعود ، جزئياً ، الى الجهود المبذولة من اجل زيادة الانتاج الزراعي ورفع اسعار المنتجات الزراعية . غير ان اجراءات اخرى قد اتخذت في الجزائر ترمي الى تحديد استيراد بعض المنتجات تبعا لسياسة التقشف التي اتبعها هذا البلد لانجاح خطط التنمية . ويمكن ان نلاحظ ، في المنطقة اجمالاً ، بعض التجانس في بنية المنتجات الغذائية المستوردة : غلبة الحبوب ثم منتجات الالبان ، السكر . . . الخ . ومرد ذلك الحاجة الشديدة لهذه المنتجات وعدم مرونة بنيات العرض المحلي والتزايد السكاني وصعوبة تقليص حجم هذه المستوردات .

أما المواد الاولية والطاقة فأن نصيبها في المستوردات الكلية يختلف من بلد إلى آخر .

---

(٩٢) انظر: L. Talha, «L'économie maghrébine depuis l'indépendance ,»in **Introduction à l'Afrique du Nord contemporaine** (Paris: Centre national de la recherche, 1975), p. 165.



الرسم البياني رقم ٣

توزيع مستوردات البلدان العربية طبقا لطبيعة المنتجات- ١٩٧٣

وضع هذا الرسم البياني استناداً الى البيانات الاحصائية التي نشرتها الامم المتحدة:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office; **Yearbook of International Trade Statistics 1972- 1973.**

ويبلغ هذا النصيب ٥, ١٩٪ في الكويت الذي لا يمتلك سوى الهيدروكربونات ويجد نفسه مضطراً الى استيراد كل المواد الأولية الاخرى الضرورية لتسيير صناعاته التحويلية و٢٠٪ في المغرب و ١٥٪ في مصر و ١٥٪ في لبنان ، و ١٧٪ في تونس و ١٢٪ في سوريا والصومال . وعلى عكس الكويت ، فان هذه البلدان لا تنتج او تنتج القليل من النفط وتفتقر الى عدد كبير من المواد الاولية الأخرى .

ب) **بنية الصادرات** : وثمة خاصية مميزة اخرى لبنية التجارة الخارجية العربية الا وهي توزيع الصادرات طبقاً لطبيعة المنتجات . ويقيس الرسم البياني رقم (٤) ، الذي وضع استناداً إلى ارقام احتسبت انطلاقا من البيانات الاحصائية التي تضمنها كتاب الأمم المتحدة السنوي حول احصاءات التجارة الخارجية لعام ١٩٧٤ ، تشتت النسب التي توزع بموجبها المواد الاولية والمنتجات الزراعية والمنتجات التحويلية المصدرة من قبل اهم بلدان المنطقة . ويبرز الرسم البياني رقم (٤) تركز الصادرات من المنتجات الاولية (مواد أولية ومنتجات زراعية) ، ذلك التركز الذي يشكل خاصية متميزة الوضوح للتجارة الخارجية للمنطقة . والحقيقة ان بنية الصادرات شديدة التركز . فالهيدروكربونات تمثل ٨, ٩٩٪ من الصادرات في ليبيا و ٩٣٪ في الكويت و ٩١٪ في السعودية و ٧٤٪ في الجزائر وذلك بالنسبة لعام ١٩٧٣[٩٣] . اما معدن الحديد فيشكل ٨٣٪ من الصادرات في موريتانيا في حين ان نصيب المنتجات الزراعية من الصادرات يصل الى ٩٠٪ في الصومال و ٥٢٪ في العراق و ٤٩٪ في المغرب . واذا كان تركز الصادرات في البلدان الاخرى لا يقتصر على واحد او اثنين فقط من المنتجات فان هذه الصادرات تبقى اساساً منتجات أولية . وهكذا يبلغ نصيب الصادرات من المنتجات الاولية في مجمل الصادرات ٧٥٪ في مصر و ٨٠٪ في السودان و ٨٤٪ في سوريا و ٨١٪ في تونس و ٩٧٪ في اليمن .

ان هذا الضعف الهيكلي للاقتصاديات العربية يعرض هذه الاخيرة الى تقلبات واسعة في عوائد التصدير وإلى تآكل قوتها الشرائية باستثناء البلدان النفطية التي استفادت من تعديل سعر النفط في عام ١٩٧٣ .

وقد يميل المرء (بعد هذه النبذة عن تجانس بنية الصادرات في المنطقة) الى استخلاص ملاحظة أولى مؤداها ان البلدان العربية تتنافس فيما بينها وتتنازع مجال

---

(٩٣) انظر الملحقين الثاني والثالث.

الصادرات . وان صحت هذه الملاحظة فانما تصح فقط بالنسبة لعدد محدود من المنتجات كالمنتجات المعدنية ، على الرغم من ان البلدان العربية تتكامل ، احياناً ، في هذا المجال ايضاً . فالمغرب علـى سبيل المثال ، يحتاج الى نفط وغاز الجزائر الطبيعي لصناعاته والى معدن الحديد الموريتاني او الجزائري في صناعة الحديد والصلب . والجزائر ومصر وبلدان اخرى ايضاً تحتاج الى فوائض العراق وسوريا والصومال من الحبوب . كما ان مصر وليبيا وغيرهما تحتاج الى المنتجات الحيوانية وزيت الزيتون من تونس وهكذا دواليك . واذا كان الاقتصاد الخارجي لهذه البلدان ، أولياً بالدرجة الأولى ، فمرد ذلك الى أن هذه البنية لنظام المبادلات قد صممت وانشئت من قبل الاقتصاد المسيطر في اطار تقسيم دولي معين للعمل منذ القرن التاسع عشر .

غير انه على الرغم من الانقسامات التي فرضت على البلدان العربية منذ عهد الاستعمار والسيطرة الاقتصادية الأجنبية فان هناك امكانات حقيقية للتبادل بين هذه البلدان . فالتكامل حقيقة بالنسبة للمنتجات الزراعية وعدد معين من المنتجات المعدنية ، وإمكانات التكامل ضخمة لو تم اتخاذ تدابير للتنسيق بين السياسات الصناعية على الصعيد الاقليمي . غير ان عوامل تاريخية ومالية عاقت تعديل اتجاه التجارة في صالح البلدان العربية لزيادة المبادلات داخل المنطقة . وتكمن اهم الاسباب التاريخية في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية غير المتماثلة القائمة بين المستعمرات السابقة والدولة التي كانت ترتبط بها هذه المستعمرات . ففي تلك البلدان ارتكزت الهياكل الأساسية للخدمات (نقل ، بنوك ، تأمين ، منطقة نقدية ، اتفاقات تفضيلية) على اساس خدمة المبادلات مع الدول الصناعية . اما الأسباب المالية فلها مظهر مزدوج : فمن جهة تجبر (المساعدة) المالية المشروطة البلدان المستفيدة على التزود بما يلزمها لدى البلد الذي يقدم هذه المساعدة ، ومن جهة اخرى يقود الافتقار الى العملات الصعبة بعض بلدان المنطقة (باستثناء البلدان النفطية) الى شراء منتجات الاستهلاك الغذائية او الصناعية وفق شروط لصالح الدول الصناعية .

ان تفحص التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية يؤكد ، بما لا يقبل الشك ، عدم التوازن هذا في علاقات التبادل .

٣ـ الخصائص الرئيسية للتجارة الخارجية

سنكتفي ، هنا ، بالتعرض لثلاث خصائص تتصف بها المبادلات التجارية للمنطقة وهي : عدم التماثل والاختلال الهيكلي للميزان التجاري والتوجه نحو الخارج .

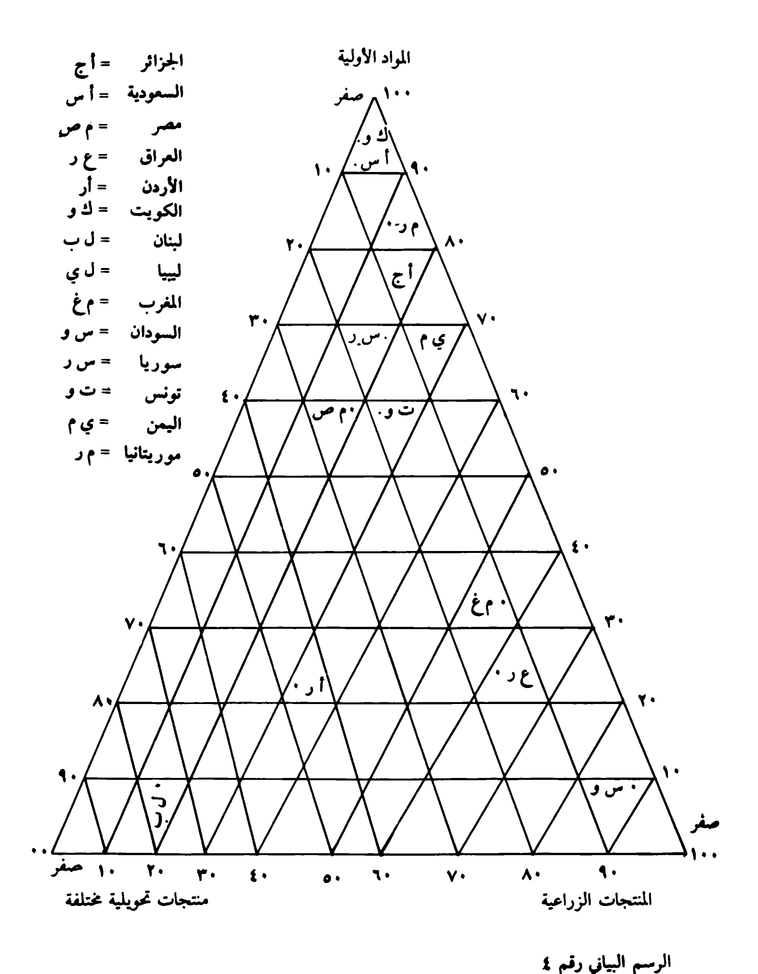
جدول رقم (٢٧)

التوزيع الجغرافي لتجارة البلدان العربية الخارجية ١٩٧٤ (بملايين الدولارات بالنسبة للمستورات والصادرات الكلية)

البلدان التي تأتي منها المستوردات وتذهب اليها الصادرات / البلدان العربية	العالم		البلدان العربية				المجموعة الاقتصادية الاوروبية				الولايات المتحدة وكندا				اوروبا الشرقية				الخواص			
	المستوردات	الصادرات	المستوردات		الصادرات		المستوردات		الصادرات		المستوردات		الصادرات		المستوردات		الصادرات		المستوردات		الصادرات	
			القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الجزائر	٤١٣١,٠٦٠	٤٤٥٨٤٧٠	٧٧٠٩٠	١,٨٦	٨٠,٤٧٠	١,٨٠	٢٧٠٥,٩٧٠	٦٥,٥٠	٢٢٩٥,١٠	٥١,٤٧	٥١٧,٣٢٠	١٢,٥٢	١٠٩٧,٩٦٠	٢٤,٦٢	١٧٩,٢٦٠	٤,٣٣	٨٠,٩٠٠	١,٨١	ف ١٤٢٦,٦٠	٣٤,٥١	م ١٠٩١,٠٠	٢٤,٤٧
السعودية	٤٠٨٢,٨٠٠	٢٦٥٠٦,٧٠٠	٥٣٧,٥٠٠	١٣,١٦	٧٠٤,٢٠٠	٢,٦٥	١١٤٨,٢٠٠	٢٨,١٢	١١٥٧٨,٦٠	٤٣,٦٨	٩٣٩,٠٠	٢٢,٩٩	١٩٨٨,٤٠٠	٧,٥٠	٦٣,٧٠٠	١,٥٦	-	-	م ٤٩١٨,٩٠	٢٢,٥٠	ف ٤٧٦١,١٠	١٧,٩٦
مصر	٢٦٧٠,٥٣٠	١٣٧١,٦٢٠	٢٠٦,٠٨٠	٧,٧١	٨٦,٧١٠	٦,٣٢	١٠٦٧,٩٣٠	٣٩,٩٨	٣٠٤,٧٦	٢٢,٢١	٥١٥,٧٥٠	١٩,٣١	٧٣,٠٩٠	٥,٣٢	١٩٦,٢٩٠	٧,٣٥	٥٥٩,٢٤	٤٠,٧٧	م ٤٥٠٠,١٧	١٨,٧٢	ي ١٥٣,٤٦	١١,١٨
العراق	٢٢٥٧,١٠٠	٥٩٠٦,٥٠٠	٤١٤,١٠٠	١٨,٣٤	٢٠٨,٥٠٠	٣,٥٣	٧٨٤,٣٠٠	٣٤,٧٤	٢٧٧٥,٤٠	٤٦,٩٨	٢٥٢,٧٠٠	١١,١٩	٣٩,٣٠٠	٠,٦٦	٢٣٩,٠٠٠	١٠,٥٨	٥٠,٣٠٠	٠,٨٥	ي ٣٥٣,٢٠	١٥,٦٤	ف ١١٢٨,٩٠	١٩,١١
الأردن	٤٨٢,٢١٦	١٥٣,٣٤٦	٩٨,٤٣٣	٢٠,٤١	٦٤,٢١٤	٤١,٨٧	١٤٠,٥٥٧	٢٩,١٤	٠,٣٥٧	٠,٢٣	٥٧,٧٢٧	١١,٩٧	٠,٠٢٧	-	٣٣,٨٦٢	٧,٠٢	٢,٥٧٨	١,٦٨	م ٥٤,٥١	١١,٣٠	ي ١١,٥٩	٧,٥٥
الكويت	١٦٦٩,٨٠٠	٨٧١٩,٣٠٠	١١٦,٦٠٠	٦,٩٨	٤١٢,٧٠٠	٤,٧٣	٥٦٤,٢٠٠	٣٣,٧٨	١٨٣٢,٠٠	٢١,٠١	٢٤٢,٨٠٠	١٤,٥٤	٨٠,٥٠٠	٠,٩٢	٨٨,٠٠٠	٥,٢٧	٢٥٦,٠٠٠	٢,٩٣	ي ٢٨٥,٢٠	١٧,٠٧	ي ١٩٣٨,٤٠	٢٢,٢٣
لبنان	٢٤١٧,٤٢٠	٩٠١,٧٦٠	٢٧٢,٧٥٠	١١,٢٨	٣٣٨,٠٠٠	٣٧,٤٨	٨٦٨,٩٣٠	٣٥,٩٤	٢٠٦,٣٤	٢٢,٨٨	٣٦٥,٠٩٠	١٥,١٠	٤٣,٤٢٠	٤,٨١	١٢٧,٧١٠	٥,٢٨	٤٠,٣٦٠	٤,٤٧	م ٣١٥,٤٨	١٣,٠٥	ف ١٣٢,٦٤	١٤,٧١
ليبيا	٣٤٦٠,١٠٠	٧٥٥٩,٦٠٠	١٢٩,٢٠٠	-	١٤٤,٣٠٠	-	٢٠٨٥,٢٠٠	-	٥٤٢١,٥٠	-	١٥٢,٧٠٠	-	٣٨,٩٠٠	-	-	-	-	-	م ٩٣٤,٥١	-	٢٣٨٢,٩	-
المغرب	١٩٩٠,٢٥٠	١٧٣٨,٤٢٠	١٧٠,٥٧٠	-	٦٣,١٩٠	-	٩٩٦,٧٠٠	-	٩٥٥,٢٨	-	١٩٥,٤٤٠	-	٢١,٤٢٠	-	١٣٢,٥٨٠	-	١٩٠,٢٨٠	-	ف ٤٠٤,٤٧	-	ف ٥٤٢,٤٨	-
السودان	٦٠٢,٤١٠	٤٧٠,٢٩٠	٣٩,٦٨٠	-	٣٩,٧٥٠	-	٢٤٠,٥٧٠	-	١٤١,٨٣	-	٧٣,٧٦٠	-	٢٧,٥٩٠	-	-	-	-	-	ب ٩٢,٥٥	-	ف ٥٣,٥٥	-
سوريا	١٢٣٠,٧٤٠	٧٨٣,٧٣٠	١٦٨,٣٩٠	١٣,٦٨	١٠٠,٣٦٠	١٢,٨٠	٥٠٩,٠٦٠	٤١,٣٦	٢٣٩,٧١	٣٠,٥٨	٤٧,٠٤٠	٣,٨٢	٣,٣٠٠	٠,٤٢	١٩٤,٣٦٠	١٥,٧٩	٢٢٤,٥٨٠	٢٨,٦٥	ال ١٥٩,٨٤	١٢,٩٨	س ١٠١,٤٩	١٢,٩٤
تونس	١١٣٥,٥٩٠	٩٢٥,٨٧٠	١٠١,٢٥٠	-	٦٣,٦٦٠	-	٦٦٧,٤٩٠	-	٥١٧,١٢	-	١٠٨,٦٩٠	-	٤٧,٩١٠	-	٤٢,٢٥٠	-	٥١,٧٠٠	-	ف ٣٥٠,٥٢	-	ف ٣٣٠,٧٢١	-

حسبت هذه الارقام استناداً الى احصاءات نشرها صندوق النقد الدولي و International Bank for Reconstruction and Development, Direction of Trade Annual (Washington, D. C · I.B.R. D.,1970-1974).

الاعمدة : (خواص) تمكننا من ملاحظة المكانة الخاصة لأهم الموردين واهم الزبائن لكل بلد عربي : ف: فرنسا، ي: يابان، أل، المانيا الاتحادية، س: الاتحاد السوفياتي، ب: بريطانيا،م: الولايات المتحدة.



الرسم البياني رقم ٤

توزيع صادرات البلدان العربية طبقاً لطبيعة المنتجات لعام ١٩٧٣

United Nations, : Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Yearbook of International Trade Statistics 1972 — 1973.**

ويمكن ملاحظة عدم التماثل من خلال تحليل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية .

أ) التوزيع الجغرافي للمبادلات

ان تفحص الجدول رقم(٢٧)يسلط الضوء على ضعف المبادلات داخل المنطقة وغلبة المبادلات مع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وسنعود ، في الفصل الثاني ، الى تجارة المنطقة ولكن من المناسب ان نتوقف قليلاً عند مستواها الضعيف . ان مستوردات الجزائر من البلدان العربية لم تتجاوز ١,٨٦٪ في عام ١٩٧٤ . وكانت هذه النسبة في حدود ٦,٩٨٪ في الكويت و ٧,٧٠٪ في مصر و ١١,٢٨٪ في ابنان و١٣,٦٨٪ في سوريا وقد سجل اعلى معدل ٢٠,٤١٪ في الأردن . كما يمكن ان نلاحظ بان صادرات الجزائر إلى البلدان العربية لم تمثل سوى ١,٨٠٪ من مجموع صادرات هذا البلد . ولم تبلغ هذه النسبة سوى ٢,٦٥٪ في السعودية و ٣,٥٣٪ في العراق و ٤,٧٣٪ في الكويت و ٦,٣٢٪ في مصر .

وتظل الدول الغربية اهم موردي البلدان العربية وعملائها كما يؤكد ذلك الجدول رقم(٢٧). فمستوردات الجزائر المتأتية من المجموعة الاقتصاديةالاوروبية بلغت ٦٥,٥٪ من وارداته الكلية منها ٣٤,٥١٪ جاءت من فرنسا . أما صادرات الجزائر الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية والولايات المتحدة فقد تجاوزت ٧٦٪ من مجمل الصادرات وقد كان نصيب الولايات المتحدة بمفردها ٢٤,٤٧٪ . وفي كل الحالات تقريباً ، تبلغ مستوردات وصادرات البلدان العربية من والى المجموعة الاقتصادية الاوروبية والولايات المتحدة واليابان اكثر من ٥٠٪ من مجمل مستورداتها وصادراتها . وهكذا فان أهم عملاء العراق ، على سبيل المثال ، هي المجموعة الاقتصادية الاوروبية والولايات المتحدة اللتان تستوعبان اكثر من ٦٦,٧٥٪ من الصادرات العراقية . وفيما يتعلق بمصر والسعودية ولبنان فإن هذه النسبة تبلغ ٥٩,٢٩٪ و ٦٩,١٤٪ و ٥٢,٤٨٪ على التوالي .

كذلك تأتي المجموعة الاقتصادية الاوروبية والولايات المتحدة واليابان أحياناً ، في مقدمة موردي البلدان العربية . فمستوردات البلدان العربية من تلك البلدان أو المناطق بلغت :٦١,٧٥٪ بالنسبة للعراق و ٦٥,٣٩٪ للكويت و ٥٩,٢٩٪ لمصر و ٥٢,٤٨٪ للبنان و ٥١,١١٪ للسعودية . غير ان احدى اهم خصائص المبادلات الخارجية تظل هي الهيمنة التي يمارسها بلد واحد : وهكذا فان المورد الرئيسي للجزائر هو فرنسا (٣٤,٥١٪ من المستوردات الكلية) ، كما أن الولايات المتحدة تعتبر ، منذ فترة وجيزة ، اهم زبائن الجزائر (٢٤,٤٧٪ من مجموع الصادرات الجزائرية) تتبعها مباشرة المانيا الاتحادية وفرنسا . اما بالنسبة للسعودية فإن الولايات المتحدة تأتي في مقدمة الموردين ، أما اهم

الزبائن فهو اليابان (١٧,٩٦٪) . ويعتبر هذا الأخير اهم مورّد (١٧,٠٧٪) وأهم زبون (٢٢,٢٣٪) للكويت .

وهكذا فان البنية الجغرافية لمبادلات المنطقة التجارية تبرز اهمية المكانة التي يتبوأها بلد واحد او بضعة بلدان غربية في التجارة الخارجية لهذه المنطقة . وما سبق ان ذكرناه من ارقام خير دليل على ذلك .

ب) الاختلال الهيكلي للميزان التجاري

فيما عدا الدول النفطية التي تتمتع بفائض في ميزانها التجاري والجزائر التي انتقلت منذ فترة وجيزة من حالة المدين الى حالة الدائن، فان الميزان التجاري للبلدان العربية يسجل عجزاً شبه دائم كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢٦) .ان دراسة تطور معدل تغطية المستوردات بواسطة الصادرات بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ (الجدول ٢٨) تبرز كذلك الاختلال الهيكلي للتجارة الخارجية . والبلدان اللذان يختل فيهما الميزان التجاري اكثر من غيرهما في المنطقة هما : الأردن حيث تراوح معدل التغطية من ١٢,٥٨٪ في عام ١٩٦٣ إلى ١٧,٨٥٪ في عام ١٩٦٥ والى ١٨,٤٧٪ في عام ١٩٧٠ ثم هبط الى ١٠,١٢٪ في عام ١٩٧٤ ، ولبنان الذي كان معدل التغطية فيه ١٤,٨٠٪ في عام ١٩٦٣ ؛ غير ان تحسناً قد طرأ على وضع الميزان التجاري اللبناني بدليل ان معدل التغطية ارتفع من ٣٤,٨٥٪ في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٤٨٪ في عام ١٩٧٤ . ومع ذلك فان هذا المستوى ما زال غير كافٍ . والواقع ان وضع هذين البلدين يعود إلى (ليبرالية) نظامهما السياسي والاقتصادي وتضخم الخدمات التي تغذيها ، ولو جزئياً ، المستوردات .

وفي مصر ، يلاحظ ان هناك اتجاهاً نحو زيادة معدل التغطية بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٩حيث ارتفع هذا المعدل من ٥٦,٧٦٪ إلى ١١٦,٧٧٪ ليستقر بعد ذلك حول ١٠٠٪ تقريباً . إلا أن مصر اخذت تشهد تدهوراً في ميزانها التجاري اعتباراً من عام ١٩٧٤ وقد هبط معدل التغطية إلى ٦٤,٥٦٪ ويعود السبب في ذلك الى نمو المستوردات السريع نتيجة لسياسة الانفتاح التي أخذ بها النظام المصري . اما البلدان العربية الأخرى فتشهد ، من سنةالى اخرى ، تغيرات في معدل التغطية ، تتراوح بين ٧٠ و ٨٠٪ (ما عدا ، بطبيعة الحال ، الدول النفطية التي تتميز بضخامة فوائضها) . ان تعديل الميزان التجاري لتلك الدول يتطلب جهداً طويل النفس ، ولكن ثمة عقبة ما زالت قائمة الا وهي توجه الاقتصاديات العربية نحو الخارج .

ج) التوجه نحو الخارج

تتجه الاقتصاديات العربية ، الى حد بعيد ، نحو الخارج . ويعتبر معدل الميل

جدول رقم (٢٨)

تطور معدل تغطية المستوردات بواسطة الصادرات في البلدان العربية الرئيسية (١٩٦٣ - ١٩٧٤)

البلد	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٤
الجزائر	١١٢,١٢	٩٤,٩٣	١١٣,٣٠	٩٢,٥٦	٨٠,٢٧	١٣٩
السعودية	غير متوفر	غير متوفر	٣٥٤,٨٣	٢٦٧,٨٧	٣٥٠,١٤	٩٩٩
مصر	٥٦,٧٦	٦٤,٧٣	٧١,٤٦	١١٦,٧٧	٩٦,٨٢	٦٤,٥٦
العراق	٢٤٤,٨٢	١٩٣,٨٤	١٩٦,٩٢	٢٣٦,٨١	٢١٤,٧٣	٨٤٠,٨٦
الأردن	١٢,٥٨	١٧,٨٣	٢٠,٧٧	٢١,٥٧	١٨,٤٧	١٠,١٢
الكويت	٣٤١,٦٦	٣٢٩,٩٧	٢٢١,٥٨	٢٢٨,٤٨	٢٥٢,٩٦	٨٤٤,٤٧
لبنان	١٤,٨٠	١٧,٦٣	٢٥,٢٦	٣١,٩٥	٣٤,٨٥	٤٨,٠٧
ليبيا	١٤٠,٥٨	٢٤٨,٧٥	٢٤٧,٤٧	٣٢٠,٥٦	٤٢٧,٠٧	٢٣٣,٤٢
المغرب	٨٦,٨٧	٩٦,٦٢	٨٢,٠١	٨٦,٦٠	٧١,٣٤	٨٩,٦٢
السودان	٧٩,٢٩	٩٣,٧٥	١٠٠,٤٦	٩٣,٣٣	٩٤,٢١	٥٤,٥١
سوريا	٨٠,٤٢	٧٩,٢٤	٥٧,٥٧	٥٦,٢٥	٥٦,٨٦	٢٢,٤٥
تونس	٥٦,٥٠	٤٨,٩٧	٥٧,٣٠	٦٢,٦٤	٦٠,٠٠	٨١,٦٠
اليمن الديمقراطية	٧٢,٩٩	٦٣,١٢	٦٨,١٨	٦٦٠,٥	٦٢,٦٣	٦٤,٣٦

المصدر: ارقام حسبت استناداً الى احصاءات نشرتها: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Annuaires statistiques,** divers numéros .

للاستيراد والتصدير لهذه البلدان وسيلة من بين وسائل اخرى تمكن من قياس التوجه نحو الخارج . ويبين الجدول رقم(٢٩)ان نصيب التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي مرتفع بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ في كل البلدان التي تمت دراستها . وباستثناء مصر، حيث تتراوح نسبة المستوردات والصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي بين ١٠ و٢١٪ خلال الفترة موضع البحث، فان كل البلدان العربية تقريباً شهدت نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٦٠٪ لتصل في عام ١٩٧٤ إلى ٨١,١٩٪ في الكويت و ٨٦,٦٢٪ في السعودية . واذا ما استبعدنا هذه الأمثلة التي تشكل حالات دنيا وقصوى فإن بالامكان أن نلاحظ أن نصيب المستوردات في الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ ٣٤,٨٤٪ في تونس و ٣٣,٠٢٪ في المغرب و ٥٦,٦٩٪ في الجزائر و ٥٩,٨٧٪ في لبنان و٢٦,٩٤٪ في سوريا و ١٩,٩٠٪ وذلك بالنسبة لعام ١٩٧٤ . اما نصيب الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي فقد وصل الى ٣٣,٤٧٪ في تونس و ٣٤,٥٩٪ في المغرب و ٤٧,٢٪ في العراق و ٤٥,٥١٪ في لبنان و٦٤,٥٧٪ في الجزائر و ٥٦,٥٤٪ في ليبيا . وقد سجل أضعف المعدلات في سوريا ٢٤,٩٣٪ ومصر ١٤,٤٩٪ .

وانطلاقاً مما تقدم وكما يشير الجدول رقم(٢٩)يمكن القول إن معدلات الميل للاستيراد والتصدير تبقى مرتفعة في المنطقة وتؤدي بالتالي الى تفاقم مواطن الضعف فيها . وهناك مجموعتان من العوامل يمكن التأكيد عليهما في تفسير هذه الظاهرة : تتعلق المجموعة الاولى بنسبة المستوردات . فارتفاع هذه النسبة يعود لاسباب عدة منها عدم مرونة بنية العرض المحلي سواء فيما يخص الحاجات الغذائية او السلع التحويلية ، ونمو الطلب على السلع الاستهلاكية التي يصعب تقليصها ، وتزايد الطلب على المعدات والسلع الوسيطة (حالة البلدان التي تصنع نفسها) . أما المجموعة الثانية من العوامل فتتعلق بنسبة الصادرات . فاهمية نسبة الصادرات الى الناتج المحلي تعود ، من جهة ، الى المكانة المميزة التي تحتلها الهيدرو كربونات في هذه الصادرات التي يتم تحديد الطلب عليها من قبل البلدان الصناعية (ان تحديد الكميات المصدرة من النفط يفلت من سيطرة البلدان المنتجة والمصدرة) ، ومن جهة اخرى الى الجهد الذي ينبغي ان تبذله هذه البلدان للتوصل الى تحسين معدلات تبادلها أو وضع موازينها التجارية بفضل زيادة عوائد التصدير (حالة البلدان غير النفطية) . وهكذا تُغلق حلقة التبعية التي تتواجد فيها البلدان العربية ازاء الخارج . فهذه البلدان تابعة للسوق الخارجية في تزودها بالسلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية متحملة بذلك الارتفاع المتواصل للاسعار . ومن اجل مواجهة احتياجاتها من العملات الاجنبية تحاول هذه البلدان زيادة عوائد صادراتها الأمر الذي يمكنها من المحافظة على قوتها الشرائية . إلا أنها غالبا ما تخفق في بلوغ هذا الهدف إلاّ فيما يتعلق

جدول رقم (٢٩)

نصيب التجارة الخارجية في الناتج المحلي - (١٩٦٣ - ١٩٧٤) (نسب مئوية)

البلد	١٩٦٣		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧٤	
	المستوردات الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات/ الناتج المحلي الاجمالي	المستوردات / الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات/ الناتج المحلي الاجمالي	المستوردات / الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات/ الناتج المحلي الاجمالي	المستوردات/ الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات/ الناتج المحلي الاجمالي	المستوردات/ الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات الناتج المحلي الاجمالي
الجزائر	٢٦,٤٥	٢٩,٣٩	٢٢,٢٣	٢٢,٦٤	٢٥,١٥	٢٣,٢٨	٢٧,٠٩	٢١,٧٤	*٥٦,٦٩	*٦٤,٥٧
السعودية	غير متوفر*	غير متوفر*	١٦,٠١	٥٦,٨١	غير متوفر	غير متوفر	١٣,٥٨	٤٧,٥٦	١٣,٠٦	٨٦,٦٢
مصر	٢١,١٠	١١,٩٨	١٠,٧٤	١٠,٠٣	٩,٣٣	١٠,٩٠	١٠,٨٨	١٠,٥٣	١٩,٩٠	١٤,٤٩
العراق	١٦,١١	٣٩,٤٦	١٣,٦٥	٣٥,١٩	١٤,٠٠	٣٣,١٧	١٤,١١	٣٠,٣٠	١٨,١	٤٧,٢
الكويت	١٧,٠٢	٥٨,٢٠	٢٢,٩٣	٥٢,٢١	٢٣,٣٨	٥٣,٣٨	٢٠,٥٨	٥٢,٠٧	*٢٢,٣٢	٨١,١٩
لبنان	٣٩,٥١	٥,٨٥	٣٨,٥٣	١٠,٧٩	٣٨,٠٠	١٢,١٤	٣٨,١٧	١٣,٣٠	٥٩,٨٧	٤٥,٥١
ليبيا	٣٣,٦٦	٤٧,٣٢	٢٠,٧٣	٦٠,٣٠	١٩,٠٤	٦١,٠٤	١٤,٨٨	٦٣,٥٥	*٣٧,٦٦	*٥٦,٥٤
المغرب	١٨,٨٦	١٦,٣٨	١٨,١٤	١٤,٨٧	١٧,٨٠	١٥,٤١	٢٠,٤٠	١٤,٥٥	٣٣,٠٢	٣٤,٥٩
السودان	٢١,٣٠	١٦,٩٤	١٥,٣٩	١٣,٩٠	١٥,٨٢	١٤,٧٥	١٦,٩٧	١٥,٩٩	غير متوفر	غير متوفر
سوريا	٢٢,٥٦	١٨,١٣	٢٠,٩٩	١١,٩١	٢٣,٤٣	١٣,١٨	٢١,١٩	١٢,٠٥	*٢٦,٩٤	*٢٤,٩٣
تونس	٢٣,٣١	١٣,١٧	١٩,٥٤	١٤,٢٣	٢٢,١٧	١٣,٨٩	٢١,١٤	١٢,٨٦	٣٤,٨٤	٣٣,٤٧

تستند هذه البيانات الاحصائية الى ارقام نشرتها الامم المتحدة .Ibid وما نشره صندوق النقد الدولي في هذا الصدد.
International Monetry Fund, **International Financial Statistics.**

* تعود الارقام المعلمة بعلامة نجمية الى عام ١٩٧٣ .

بالنفط . والواقع انها لا تملك خياراً آخر غير ذلك الذي يرمي الى زيادة الصادرات التي تنصب أساساً على المواد الاولية . ان استمرار تواجدها على هذا المستوى من التبعية ازاء الخارج يعود الى ان آليات الطلب على منتجاتها وآليات تحديد اسعار هذه المنتجات تفلت كلية من سيطرتها .

وعليه فان تبعية البلدان العربية للدول الصناعية هي شبه كاملة .

وفي ختام هذا الفصل المخصص لتحليل البنيات الاقتصادية للمجموعة العربية يبدو أن الوطن العربي يمر بمرحلة تغير واسعة النطاق ويملك امكانيات تكامل بعيدة الحدود . فخلف اختلاف وتغاير البنيات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية يكمن الكثير من نقاط الالتقاء حول القضايا الاساسية .

والواقع ان بنيات الانتاج الزراعي والصناعي والمبادلات التجارية وكذلك البنيات المالية للوطن العربي تعاني من اختلال كبير . فالاقتصاديات العربية متفككة ومتجهة نحو الخارج وتابعة للدول الغربية . والتبعية للخارج تتواجد على صُعُد عدة : منها ما يتعلق بالغذاء والمال ومنها ما يتعلق بالتكنولوجيا والثقافة . غير ان تصحيح هذه الاختلالات وهذه التبعية المتعددةالأشكال في المنطقة ليس مستحيلاً . فأهمية المجُال الاقتصادي العربي (الذي يتجاوز فكرة المجال السياسي أو الجغرافي الواقع ضمن حدود رسمتها الدول المستعمرة لتحديد مناطق نفوذها) واهمية السوق العربية والشعبالعربيوالموارد الطبيعية المتنوعة والطاقةووفرة رؤ وسالأموال،تشكل كلها عوامل تمكن من اعادة تنظيم عميق لاقتصاد المنطقة عن طريق خلق تكامل حقيقي في العديد من المجالات . ان حل المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها الوطن العربي يمر عبر تنمية اقتصادية واجتماعية تتطلب تجمع البلدان المعنية حول اهداف اساسية مشتركة . وليس هناك غير التجمع الاقليمي والتعاون والاندماج الاقتصادي الاقليمي كي تتحقق مثل هذه الغاية . ذلك ان تعددالاقطارالعربيةوتواجد أقطار صغيرةوحتى فيغايةالصغر يقلص الى حد بعيد امكانيات تطور المنطقة نظراً لضيق الاسواق المحلية لمعظم البلدان العربية وانعزال هذه البلدان عن بعضها البعض وانقساماتها فيما بينها . وقد كان للجهات الاجنبية دور بارز في تغذية ذلك الانعزال وتلك الانقسامات واقامة روابط تشد كل دولة عربية على انفراد بالدول الغربية والشركات متعددة الجنسية . وهذه الأخيرة تتضافر وتتعاون برغم ما لها من قدرة وسيطرة . ولدى البلدان العربية ، من جهة اخرى ، شعور بمواطن ضعفها ومصادر قوتها . وقد بدأ الكفاح المناهض للامبريالية في المشرق منذ الخمسينات وكان ذلك في مصر .

وهكذا طرحت مشاريع للتعاون العربي والاندماج الاقليمي على الجامعة العربية .

وفي عام ١٩٥٧ انطلقت المحاولة الاكثر جدية في هذا الشأن. وثمة ارادة مماثلة اعربت عن نفسها في المغرب ايضاً ولم تمض سنتان بعد على تحقيق استقلال الجزائر السياسي في عام ١٩٦٤. فكان ان عقدت اتفاقات بين بلدان المغرب العربي الاربعة.

ماذا تمثل هاتان المحاولتان في المشرق وفي المغرب؟ ما هي حصيلتهما؟ وما هي النتائج التي توصلت اليها المجموعتان بعد ١٨ و١١ سنة على التوالي من التعاون؟ هذا ما سنحاول ان نحلله في الفصل التالي الذي خصص لتقييم تجارب الاندماج الاقتصادي العربي.

الفصـل الثـاني

تقييم تجارب الاندماج الاقتصادي العربي

اتخذت تجارب الاندماج التي حاولها كل من المشرق والمغرب مسالك مختلفة . وعلى الرغم من ذلك فان لهذه التجارب عددا من النقاط المشتركة : وحدة اللغة والدين وتماثل مستوى التطور في مرحلة الانطلاق من جهة ، والبون الشاسع بين الأقوال والنوايا والانجازات الفعلية من جهة اخرى . وبتعبير آخر فانه برغم الفرص التي توفرت لهاتين التجربتين ، للتوصل الى اقامة كيان اقتصادي فريد من نوعه ، جاءت النتائج واهنة . فلا الأسلوب القطاعي البالغ الحذر الذي اتبعه المغرب ولا الاسلوب الشامل والجريء الذي اختاره المشرق اديا الى ان تحدد ، خلال اكثر من عشر سنوات ، المعالم التمهيدية لمجموعة اقتصادية .

ولماذا فشلت تجارب الاندماج هذه ؟ ان اسباب هذا الفشل متنوعة ومتعددة . فبعض هذه الأسباب ذو طابع منهجي وبعضها الآخر خاص بالهياكل والبعض الثالث مرتبط بمحاكاة الغرب . . . الخ . كما ان العوامل غير الاقتصادية من جانبها ليست غريبة عن المساهمة في تجميد محاولات الاندماج العربي . وسنحاول تحليل كل هذه الأسباب واسباب كثيرة اخرى في المبحث الرابع الذي خصص لأسباب الفشل . ولكننا سنتناول ، قبل ذلك ، التعاون الاقليمي في المشاريع القطاعية (المبحث الثالث) وبنية وتطور التجارة الاقليمية (المبحث الثاني) . والواقع ان تخصيص مبحث كامل (المبحث الثاني) للتجارة الاقليمية قد فرضته الاهمية المبالغ فيها التي علقتها البلدان المعنية على هذا الموضوع . ومن المناسب ان نلقي ، قبل كل شيء ، نظرة على بنية وتطور المؤسسات الجماعية (المبحث الاول) التي ستمكننا من التعرف على الاطار التنظيمي الذي تطورت في نطاقه الاجهزة الاقليمية ومختلف الطرق المتبعة ، ومن شأن هذه الدراسة تسهيل استيعاب المشكلات التي ستطرح بعد ذلك .

المبحث الأول
بنية وتطور الصناعات المشتركة

١ـ المشرق

ان الاتجاه نحو إقامة مجموعة اقتصادية عربية ليس وليد اليوم ، وما انبثاق المؤسسات الجماعية الا تعبير عن ارادة الدول في ايجاد محتوى اقتصادي للأمة العربية يتناسب والتطلعات الوحدوية للجماهير العربية .

غير ان البنيات التنظيمية شهدت بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٢ تطوراً مليئاً بالتناقضات والتراجع والفشل وبعضاً من النجاح . ومع ذلك فان نقطة الانطلاق في عام ١٩٥٣ كانت تبدو منطقية لأن البلدان العربية قد قررت تكثيف علاقاتها التجارية[١] .

أ) الاتفاقات التجارية للتعاون الاقليمي (١٩٥٣ ـ ١٩٦١)

لقد تمثلت الخطوة الاولى التي قامت بهاالبلدان العربية، في مسيرتها نحو التعاون والتجمع الاقليمي والاندماج، في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ابرمت في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣. وكان هدف هذه الاتفاقية ان يقوم نظام تجاري تفضيلي عن طريق تخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية. وقد وقعت الاتفاقية السالفة الذكر كل من السعودية ومصر والعراق والاردن ولبنان وسوريا وتلتها، بعد فترة وجيزة، الكويت. وفيما يلي اهم ما تضمنته هذه الاتفاقية التي عدلت عدة مرات :

ـ اعداد ثلاث قوائم: تتضمن القائمة (أ) منتجات زراعية وموارد طبيعية ينبغي ان تنتقل بدون اي قيد عبر البلدان العربية . وتضم القائمة (ب) منتجات صناعية وعددا من المنتجات الزراعية ينبغي ان تحرر بنسبة ٢٥٪ . اما القائمة (ج) فتضم منتجات تحويلية يجب تخفيض التعريفات المفروضة عليها بنسبة ٥٠٪ .

ـ تبني نظام تفضيلي لتراخيص الاستيراد .

ـ تسهيلات تمنح من اجل انتقال رؤوس الأموال الموجهة نحو تمويل مشاريع التنمية[٢].

ـ تنسيق الضرائب الداخلية التي تفرض على بعض المنتجات الزراعية والصناعية .

---

(١) سنقوم، فيما بعد، بتحليل المشكلات التي تمخضت عنها مختلف محاولات التعاون او الاندماج بين بلدان المشرق.
(٢) هذا البند لم يطبق أبداً.

ـ تبسيط الاجراءات الادارية من اجل تسهيل مرور البضائع عبر البلدان العربية .

غير ان اثر هذه الاتفاقية ظل محدوداً لأن تطبيقها كان كثيراً ما يخضع لتغيرات المزاج السياسي لبعض الأطراف . وفيما يتعلق بمرور البضائع فكان الأمر يخضع للتغيرات المفاجئة لفترات التوتر والهدوء التي تعم المنطقة . غير ان العقبة الرئيسية أمام تطبيق هذه الاتفاقية تكمن في تماثل البنيات الاقتصادية للبلدان العربية التي تتصف بغلبة القطاع الزراعي وضعف القطاع الصناعي التحويلي . ومن ثم كانت المنافسة بين الاقتصاديات المعنية تغلب على التكامل . كما ان هذه الاقتصاديات لم ترق الى المستوى اللازم من التصنيع والتنمية الى الحد الذي يمكنها من ان تتبادل منتجات متنوعة . فامكانيات التكامل هي ، في الواقع، امكانيات كامنة اساساً. واعداد هذا النظام للتعاون عن طريق الاتفاقات التجارية ينطوي ، من البداية ، على عيب أحدثه الخطأ المنهجي الذي ارتكبه صانعو هذا النظام . ولو ادرج هذا النوع من التعاون ضمن استراتيجية شاملة لاعادة تنظيم البنيات الوطنية والاقليمية ، لكان هذا النظام اكثر تماسكاً . وبرغم ذلك ، يبدو ان اتفاقية عام ١٩٥٣ حددت هدف التحرير التدريجي للتجارة الاقليمية دون ان تلتفت الى سلسلة الاجراءات التي ينبغي أن تتخذ مسبقاً في المجال الزراعي والصناعي والمالي والبشري[٣] .

ومهما تكن اهمية قطاع التجارة سواء من حيث الحجم أو القيمة فان اثره الاقتصادي في تحريك القطاعات الأخرى يبقى معدوماً . ان التجارة ، التي تقع في نهاية النشاطات المنتجة (بالنسبة للمنتجات التحويلية) لا تستطيع ان تلعب دوراً محركاً في اقتصاد أولي في غياب سياسة اقليمية لتنسيق الاستثمارات المنتجة . والأقطار العربية ، بمراهنتها على المنافسة من اجل تنمية التجارة الاقليمية وبالتالي تعزيز التعاون العربي ، كانت خاسرة سلفاً . وكما يؤكد هـ . بورغينا (H. Bourguinat) ، « ان قصور التصنيع ، لا يمكن ، هنا ، من الاعتماد على آليات قد يكون لها دور في بلدان اخرى ، فالمنافسة بالنسبة للبلدان المتخلفة عامل تحريك غير كاف ان لم يكن ، في اغلب الاحيان ، مثبطاً »[٤] .

وقد ابرم ، الى جانب اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ، عدد كبير من الاتفاقات الثنائية في المنطقة : اتفاقات إعتيادية أبرمت على اساس قاعدة البلد الأكثر رعاية ، من جهة ، واتفاقات خاصة قامت استناداً الى ترتيبات تفضيلية

---

(٣) فيما يتعلق بمجمل هذه المواضيع انظر: الباب الثاني المخصص لاعادة البناء الهيكلي.

(٤) Henri **Bourguinat, Les marchés communs des pays en voie de développement** (Genève: Droz, 1968), p. 96.

وخاصة بتوزيع الحصص . والاتفاق الذي يستحق الذكر هو ، بالتأكيد ، ذلك الذي ابرم بين العراق وسوريا في عام ١٩٦١ . فقد تضمن هذا الاتفاق إعفاء جمركياً كاملاً لعدد كبير من المنتجات الوطنية وإلغاءً كلياً لرسوم المرور وتضمن كذلك تسهيلات لانتقال الأشخاص والاموال .

ونظراً لتنوع وكبر عدد الاتفاقات الثنائية التي أبرمت في المنطقة فان خير وسيلة لتكوين فكرة عن اثرها على التجارة الاقليمية هي مقارنة تطور التجارة الكلية بالتجارة العربية لكل بلد .

يتضح من هذا الجدول ان التجارة العربية لم تحقق نتائج جيدة بالقياس الى التجارة الكلية باستثناء مصر . بل من الملاحظ ان هناك انخفاضاً في التجارة العربية في الأردن فيما

جدول رقم (٣٠)

تطور الارقام القياسية للصادارات والمستوردات الكلية والعربية من ١٩٥٣ الى ١٩٦٠
(١٩٥٣= ١٠٠)

الصادرات والمستوردات	الجمهورية العربية المتحدة	العراق	الاردن	لبنان	السعودية	سوريا
الصادرات الكلية	١٣٩	٤١,٨	١٨٣,٢	١٥٩,٣	٥١٥,٧	١٠٧,٧
الصادرات العربية	٤٧٨	٤٨,٥	٩٢,٠	١٧٥,١	٤٩٧,٦	١٠١,٥
المستوردات الكلية	١٢٩	٢٠٢,٢	٢٣٣,٤	٢١٢,٥	٢٠٢,١	١٨٣,٥
المستوردات العربية	٣٥٣	٢٤٣,٢	١٣٢,٦	٧١,٧	٢٣٢,٦	١٨٥,٩

المصدر: Mohammad Amine Diab, **Inter- Arab Economic Cooperation 1951- 1960** (Beirut: American University of Beirut, Economic Research Institute, 1963).
(حسبت الارقام القياسية بدون النفط).

يتعلق بالصادرات وفي لبنان فيما يتعلق بالمستوردات . يضاف الى ذلك ان تطور الارقام القياسية يخفي نصيب التجارة العربية في التجارة الكلية الذي يبقى ضعيفاً[٥] .

ان تجربة الاتفاقات المتعددة الاطراف أو الثنائية لم تؤد الى النتائج التي توقعها صانعوها ولم يكن لها سوى اثر ضئيل على التعاون الاقليمي . من هنا ظهر البحث عن طرق اخرى كطريق الوحدة الاقتصادية .

ب) الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٤)

لقد اعد مشروع الوحدة الاقتصادية في اطار الجامعة العربية . وقد صادق المجلس الاقتصادي للجامعة على المشروع في ٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٧[٦] . وكان القصد من وراء هذه الاتفاقية هو تحقيق (وحدة اقتصادية كاملة) بين البلدان الأعضاء في الجامعة العربية « بصورةتدريجية » ولكن بالسرعة التي تتطلبها مصلحة الشعب العربي .

تنص المادة الاولى من هذه الاتفاقية على :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .
- حرية الاقامةوالعمل والاستخدام وممارسة النشاطالاقتصادي .
- حرية النقل والترانزيت .

وللوصول الى تحقيق الوحدة الكاملة تقضي المادة الثانية بان تعمل الدول الاعضاء على :

- جعل بلادها منطقة جمركية واحدة .
- توحيد انظمة التجارة الخارجية والنقل والترانزيت .
- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة .
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية .

---

(٥) انظر: المبحث الثاني، فيما بعد، بنية وتطور التجارة الاقليمية.

(٦) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر: اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية.

ـ توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية (قوانين العمل والضمان الاجتماعي) .

ـ توحيد التشريعات الضريبيةوالمالية والنقدية .

وتبدو هذه الاتفاقية في غاية الطموح اذا ما قورنت باتفاق ١٩٥٣ .

وقد اصطدم اعتماد وتطبيق الاتفاقية الجديدة بصعوبات سياسية واقتصادية . فقد تمت مصادقة المجلس الاقتصادي للجامعة العربية على هذه الاتفاقية في عام ١٩٥٧ ولم توقعها الدول الأعضاء إلا في ٦ حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٢ . وكان عدد الموقعين ، من جهة اخرى ، محدوداً : الجمهورية العربية المتحدة ، سوريا ، العراق ، الاردن ، الكويت والمغرب ، ولم يصادق المغرب على توقيعه للاتفاقية . وقد انضم الى هذه البلدان كل من اليمن في عام ١٩٦٧ والسودان في عام ١٩٦٩ . غير ان هذه الاتفاقية قد غطت في سبات عميق لمدة خمس سنوات بسبب الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة خاصة في عام ١٩٥٨ : قلب النظام الملكي في العراق ، الوحدة بين سوريا ومصر ، الاضطرابات السياسية في لبنان ، النزاع بين الرئيس جمال عبد الناصر وملك السعودية . . . الخ .

والواقع انه لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعها . ذلك ان كثيراً من العراقيل كانت تقف في طريق الوحدة ، واهم هذه العراقيل ما يلي :

ـ تعارض الانظمة السياسية ؛

ـ تنوع الانظمة الاقتصادية (الاشتراكية المصرية ، الليبرالية اللبنانية والاردنية ، النظام المختلط في العراق وسوريا) ؛

ـ تفاوت الدخول (ففي مقابل البلدان النفطية الغنية ، كالسعودية والكويت والعراق ، تتواجد بلدان فقيرة كمصر والاردن وبلدان وسيطة كسوريا) ؛

ـ تنوّع البنيات الاقتصادية ؛

ـ اختلافات في البنيات النقدية . ذلك ان المنطقة كانت ترتبط بمناطق نقدية مختلفة . فبعض العملات ارتبطت بالدولار واخرى بالجنيه الاسترليني . ومن جهة اخرى ، كان بعض العملات قابلا للتحويل كالليرة اللبنانية والريال السعودي في حين ان عملات اخرى كانت تخضع لمراقبة الصرف . كما ان التباين في المجال الجغرافي والحجم السياسي وعدد السكان والموارد الطبيعية والمالية للبلدان العربية شكلت جميعاً عقبة امام تطبيق

اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي لم تتمكن من تبديد مخاوف البلدان الصغيرة والغنية (كالكويت والسعودية) من سيطرة بلدان تتمتع ، مع كثافة سكانها وافتقارها للموارد الطبيعية ، بثقل سياسي كبير نسبياً (كمصر على سبيل المثال) .

وهكذا ، وعلى الرغم من تماسك برنامج الاندماج الذي نصت عليه هذه الاتفاقية وبرغم اهدافها الحميدة ، فقد تخلت الدول الاعضاء عنها في عام ١٩٦٤ واتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة .

ج) السوق العربية المشتركة (١٩٦٤)

لقد تم توقيع القرار الذي تمخضت عنه السوق العربية المشتركة في الثالث عشر من آب/ أغسطس ١٩٦٤ في القاهرة . ويشكل هذا القرار طريقاً وسطاً بين الاتفاق العربي حول التجارة والمرور لعام ١٩٥٣ ، ويبدو انه يكمله ، وبين اتفاقية الوحدة الاقتصادية حيث يظهر وكأنه مرحلة من مراحلها . والحقيقة ان قيام السوق العربية المشتركة يعتبر خطوة الى الوراء بالقياس الى مشروع الوحدة الاقتصادية الطموح طالما انه يقتصر على انشاء منطقة تبادل حر ومحاولة تكوين منطقة جمركية . لذلك تبدو السوق العربية المشتركة مجرد مرحلة نحو الوحدة الاقتصادية . ولكنها تظل مجرد مرحلة ، ذلك ان السوق العربية المشتركة لا تنطوي على شيء من بنود اتفاقية ١٩٦٢ الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وتوحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية . صحيح انه توجد في مقدمة القرار رقم(١٧)للسوق العربية المشتركة بعض الاهداف المماثلة لتلك التي صيغت لاتفاقية الوحدة الاقتصادية كحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل المنتجات الوطنية والاجنبية وحرية الاقامة والاستخدام وحرية النقل والترانزيت . ولكن القرار لم يهدف، في الواقع، سوى الى تكوين منطقة تبادل حر والتوجه نحو اتحاد جمركي .

١ ـ منطقة التبادل الحر

تضمن القرار المرقم ١٧/ د ٢/ جـ ٦ والمؤرخ في ١٩٦٤[٧] برنامجاً للتحرير التجاري يهدف الى تخفيضات في التعريفات السنوية لمجموعتين كبيرتين من المنتجات (القائمتان أ و ب) وذلك في مادته الحادية عشرة .

يجب ان ترفع الرسوم كلية في عام ١٩٧٠ عن منتجات القائمة (ب)التي سبق وحررت بنسبة ٢٥٪ في عام ١٩٦٤ . وينبغي ان لا يفرض اي رسم اعتباراً من عام ١٩٦٩

---

(٧) اتفاقية السوق العربية المشتركة،ق ١٧/ د /ج ٦(القاهره: جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ١٩٦٤).

على منتجات القائمة (ج) التي جرى تحريرها بنسبة ٥٠٪ في عام ١٩٦٤ . وقد عرفت الصفة « العربية » للمنتجات في الفقرة ٥ من المادة الأولى بالتزام البلدان الاعضاء بادخال عناصر محلية في كلفة الانتاج بنسبة لا تقل عن ٤٠٪ .

ان تنظيم منطقة التبادل الحر يرتكز على المبادىء التالية :

* تحرير المبادلات عن طريق تخفيضات سنوية للتعريفات والغاء القيود الكمية (انظر الجدول رقم ٣١ فيما بعد) .

* تحريم الاجراءات الجديدة في مجال الرسوم الجمركية والتحديدات الكمية ومختلف الرسوم لكي لا يرتفع ما هو قائم منها بالنسبة للمنتجات « العربية » ،فتتضرر هذه الأخيرة بالقياس الى المنتجات المحلية (المادة ٣٥) .

* السيطرة الصارمة على عمليات اعادة التصدير . فمن جهة ، لا يستطيع البلد العضو ان يعيد تصدير منتج الى خارج السوق العربية المشتركة الا بعد الحصول على موافقة الدولة المنتجة باستثناء ما يتعلق بالمواد الأولية أو المدخلات المدرجة في منتج صناعي معين . ومن جهة اخرى ، لا يجوز اعادة تصدير منتج ما الى بلد عضو اذا كان هذا المنتج قد استفاد ، في الأصل ، من اعانة للتصدير أو اذا كان البلد المعاد التصدير اليه منتجاً لنفس السلعة (المادة ٧) .

* منع اي بلد عضو من منح اعانات للتصدير الى بلدان اعضاء اخرى تنتج سلعاً مماثلة (المادة ٨) .

والواقع ان برنامج التحرير هذا لم يحظ بأي تطبيق لا في الكويت ولا في اليمن ولا في السودان . ولأن السوق العربية المشتركة اقتصرت على مصر والعراق والأردن وسوريا فان اثرها على التجارة كان محدوداً ، وذلك لسببين : الأول يعود إلى غياب التنسيق بين اجراءات التحرير من التعريفات وانعدام اجراءات الغاء القيود الكمية وبتعبير آخر فان المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية في داخل السوق العربية المشتركة بقيت خاضعة لقيود الحصص ورقابة الصرف ، الأمر الذي يعيق حرية انتقال البضائع .

أما السبب الثاني فهو سبب بنياني . فالكثير من المنتجات المحلية تتأثر بمنافسة المنتجات المماثلة الآتية من بلدان السوق العربية المشتركة الأخرى . ولم تتخذ البلدان الأعضاء ، منذ عام ١٩٦٥ ، أي إجراء من شأنه تكييف إعادة ترتيب القطاع الصناعي واقامة عدد من الصناعات لجعل الاقتصاديات المعنية اكثر تكاملاً فيتخذ برنامج تحرير المبادلات الاقليمية كل معناه ويكون له محتوى ذو مغزى .

جدول رقم (٣١)

تقويم تحرير المبادلات

(نسب التخفيض)

	قبل ١٩٦٥	في اول كانون الثاني / يناير ١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
الاعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى								
منتجات من اصل نباتي أو حيواني ومواد اولية								
القائمة أ	١٠٠							
منتجات صناعية								
القائمة ب	٢٥	٣٥	٤٥	٥٥	٦٥	٨٥	١٠٠	-
القائمة جـ	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠	-	-
منتجات غير مصنفة	-	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٦٠	٨٠	١٠٠
التحرير من القيود الادارية								
منتجات من أصل نباتي أو حيواني ومواد اولية	-	٢٠	٤٠	٦٠	٨٠	١٠٠	-	-
منتجات صناعية	-	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٦٠	٨٠	١٠٠

وهكذا فان تحييد عملية التحرير من التعريفات لم يكن بسبب العوامل البنيانية فحسب وانما فعلت الاجراءات الادارية ايضاً ، كالقيود والرقابة المطبقة على المبادلات والمدفوعات ، فعلها في هذا المجال . . . . وهذا ما دفع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى تأكيد ان نظام الحصص والقيود النقدية من طبيعتها الحد من المبادلات التجارية بين الدول الموقعة على الاتفاقية . كما دعا المجلس البلدان الأعضاء منذ عام ١٩٦٦ الى تخصيص جزء من ميزانية كل منها بالنقد الحر لتسوية المدفوعات المتعلقة بالمنتجات المتبادلة بين دول السوق العربية المشتركة ، والغاء جميع القيود الادارية التي تعيق الواردات من أجل تنمية المبادلات التجارية بين دول المنطقة .

والواقع انه من المستحيل قياس آثار القرار رقم ١٧ على تطور التجارة العربية نظراً لأهمية الاتفاقات الثنائية من جهة ، وعدم الاستقرار البالغ للمبادلات الثنائية من جهة أخرى . واذا ما نظرنا الى مجمل التجارة الاقليمية فيمكن القول ان تطورها كان مرضياً طالما ان ارتفاع القيمة الكلية للصادرات داخل السوق العربية المشتركة كان أعلى من ذلك الذي طرأ على التجارة الكلية للبلدان الأربعة . وتشير الاحصاءات إلى أن القيمة الكلية لصادرات السوق العربية المشتركة ارتفعت من ٣١ مليوناً من الدولارات في عام ١٩٦٥ إلى ٨٢ مليوناً في عام ١٩٦٩ ، اي ان متوسط الزيادة السنوية تجاوز ٢٧٪[٨].

٢ ـ نحو الاتحاد الجمركي

لقد عزم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على اقامة اتحاد جمركي عند الانتهاء من مرحلة منطقة التبادل الحر . وقد استعد المجلس لذلك عن طريق اعتماد جدول موحد للتعرفات الجمركية ووضع أسس ادارة جمركية موحدة والبحث عن صيغة لاعداد تعرفة خارجية مشتركة . غير انه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في مجال البحث عن صيغة تمكن من دمج التعرفات الجمركية للأقطار العربية إزاء الخارج . فالتعرفات الحالية تختلف كثيراً عن بعضها البعض وقد كانت المعدلات غير المرجحة للرسوم الجمركية والرسوم الاخرى ، في بلدان السوق المشتركة في عام ١٩٦٩ كما يلي :٥٧,٣٪ في مصر و ٢١,١٪ في العراق و٣١,٥٪ في الأردن و ٣٢,٥٪ في سوريا[٩] . ان اختلاف مستوى التعرفات الاسمية وبنيتها وغياب سياسة تنسيق لهذه التعرفات وانعدام نظام توزيع للتكاليف والمزايا يرتبط بانشاء تعرفة خارجية مشتركة وبتنمية المبادلات الاقليمية تشكل جميعاً عقبات خطيرة امام

(٨) انظر: United Nations, **Etudes de certains problèmes que pose le développement dans certains pays du Moyen-Orient** (New York: United Nations, 1972), p. 2.

(٩) انظر: Ibid. , p. 3.

الاندماج الاقتصادي وقيام الاتحاد الجمركي المنشود . وهنا ايضاً يرتكب صانعو السوق العربية المشتركة خطأً منهجياً جسيماً . ذلك ان ما يصلح للدول الصناعية ، كالسوق الاوروبية المشتركة ، لا يصلح بالضرورة - ولا يمكن ان يكون - للبلدان النامية[10] . وهكذا فشلت محاولات مجلس الوحدة الاقتصادية في اقامة اتحاد جمركي لأن وسائل التحليل وطرق التنظيم التي استخدمت ليست ملائمة لوضع البلدان العربية الاقتصادي .

د) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : جهاز تنظيمي متعدد الجنسية .

ان العزم على انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، يعود ، في الحقيقة ، الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام ١٩٦٢ . والمجلس عبارة عن مؤسسة دائمة مشتركة بين الحكومات تضم ممثلين عن الدول السبع التي وقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية (انظر : ب فيما سبق) .

والمجلس جهاز مستقل له امانته وميزانيته الخاصة ويجتمع مرتين في السنة ويتخذ قراراته بأغلبية الثلثين . ويعاون الأمين العام للمجلس أمينان عامان مساعدان وثلاثة من رؤساء الادارات . كما أن هناك لجنة دائمة تتكون من ممثلي الدول الاعضاء مهمتها تنفيذ قرارات المجلس وادارة الشؤون الجارية . وتوجد أيضاً اربع لجان مكلفة بالتنمية الاقتصادية وتنسيق الخطط والقضايا النقدية والمالية والجمركية تليها لجان فرعية مهمتها دراسة مشكلات معينة ورفع توصيات الى المجلس . والواقع أن دور هذه الأجهزة الدائمة هو دور استشاري بحت .

وقد عقد المجلس بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٢ تسع عشرة دورة عادية وسبع دورات استثنائية اتخذ خلالها اكثر من ٦٠٠ قرار منها ٥٠ قراراً مهما تناولت مجالات متعددة من بينها تحرير المبادلات واقامة اتحاد عربي للمدفوعات وتوحيد وسائل النقل وحرية انتقال الأشخاص . . . الخ[11] .

إلا ان عدم التقيد بما يتخذ من اجراءات تمخض عن فجوة واسعة بين القرارات التي يتبناها المجلس والنتائج المتحققة في مجال التعاون . فبعض البلدان لم تطبق القرارات إلا بصورة جزئية متخذة اجراءات ادارية قطرية معارضة لتلك القرارات . وثمة بلدان اخرى لم تطبق اياً من القرارات مستندة بذلك الى شرط الحماية الذي يجيز لها ان توقف مؤقتاً

---

(١٠) انظر: Bourguinat, «Diagnostic en termes d'union Douanière,» in **Les marchés communs des pays en voie de développement,** pp. 75- 112.

(١١) جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ٥٩، (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٧٢).

تطبيق الاجراءات الواردة في الاتفاقية أو التي يتخذها المجلس .

ومن ناحية اخرى فان عدم إدراج عملية إقامة منطقة للتبادل الحر ضمن برنامج شامل ومتماسك للاندماج جعل مهمة المجلس أكثر صعوبة .

إن انعدام الرؤ يا الشاملة بشأن القضايا المطروحة في جداول الاعمال والتي غالباً ما تقتصر على المجال التجاري والمشكلات المرتبطة بهذا المجال لا تسمح للمجلس بالتوصل الى حلول مرضية لكل الاطراف التي تجابه هذا المجلس بما تتخذه أجهزتها القطرية من قرارات .

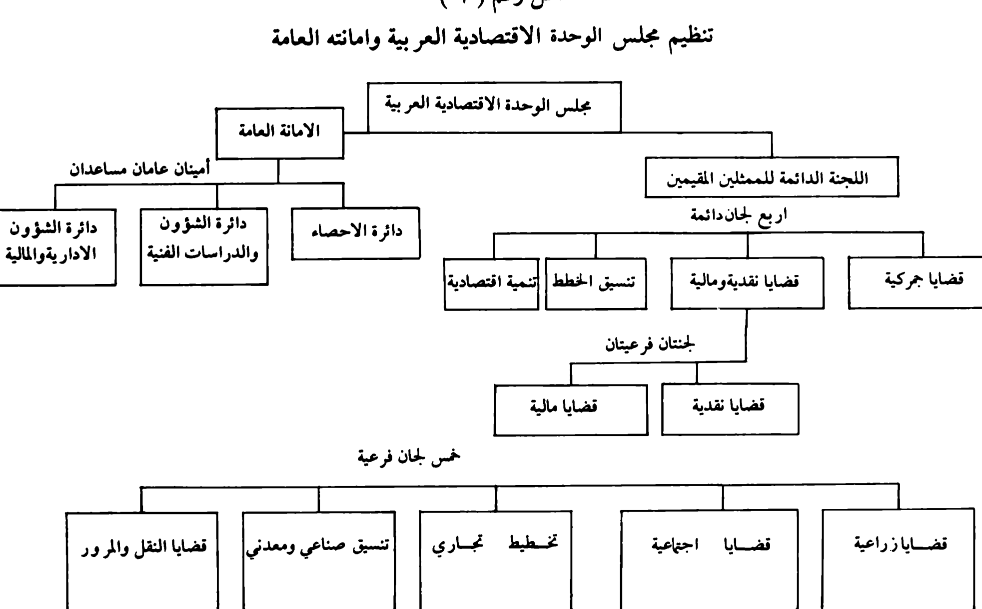
هـ) تحليل مقارن موجز للأجهزة القطرية صاحبة القرار فيما يتعلق بالتجارة الاقليمية .

● خصائص السياسة التجارية للدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة .
يمكننا الجدول التالي من تكوين فكرة عن الاطار التنظيمي للتجارة الاقليمية ، واماطة اللثام عن أوجه الاختلاف وأوجه التماثل في المبادىء والأجهزة والاجراءات التي تميز التجارة الخارجية لكل بلد . ويمكننا ان نلاحظ أن التجارة الخارجية تخضع كلية (مصر) أو جزئياً (العراق) لسيطرة الدولة في حين انها خاصة في الأردن . كما ان تخطيط التجارة الخارجية والمدفوعات قد قطع شوطاً كبيراً في مصر في حين أنه لا يزال في مهده في سوريا وأبعد من ذلك في العراق ومعدوم في الأردن .

وتختلف حماية الصناعات الوطنية من بلد الى آخر : فتعرفات الحماية مرتفعة جداً في مصر ٥٧,٣٪ اذ ليس من المستبعد أن تتعرض البضائع القادمة من السوق العربية المشتركة لمنع كامل ، وتبلغ ٣٢,٥٪ في سوريا و ٣١,١٥٪ في الأردن و ٢٣,١٪ في العراق ، ومن ناحية ثانية ، تقدم كل بلدان السوق العربية المشتركة اعانات ، بدرجات مختلفة ، للتصدير . إن غياب السلطة الاقليمية أو الاجهزة الوطنية المكلفة ، صراحة ، بالتجارة الاقليمية يضع المؤسسات الجماعية في مكانة ثانوية ويشجع على تكاثر الأجهزة الوطنية صاحبة القرار والتي تنحصر اهتماماتها في المصالح الوطنية . وهكذا تستطيع كل دولة ان تفسر قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالشكل الذي تريده وقد تذهب الى أبعد من ذلك فتتفادى اجراءات المجلس المذكور متسترة بالاجهزة الوطنية صاحبة القرار . ونظراً لما تقدم من ملاحظات فلا غرابة أن يكون تطور التجارة الاقليمية والتعاون بين البلدان الأعضاء فى السوق العربية المشتركة أبطأ مما توحي به اعلانات المبادىء الصادرة عن تلك البلدان.

الشكل رقم (١)

تنظيم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وامانته العامة



جدول رقم (٣٢)

الاطار التنظيمي للتجارة الاقليمية

	مصر	سوريا	العراق	الأردن
تجارة الدولة	×	×(أ)	×(أ)	-
تخطيط التجارة الخارجية	×	×(ب)	×(ب)	-
ميزانية الانفاق بالعملات الصعبة	×	×	×	-
مراقبة الصرف	×	×	×	(ج)
تراخيص الاستيراد	×	×	×	×
تراخيص التصدير (د)	×	×	×	×
حصص الاستيراد	×	×	×	-
تعريفة الحماية (ج)	×	×	×	×
	(٥٧,٣)	(٣٢,٥)	(٢٣,١)	(٣١,١٥
اتفاقات ثنائية للمدفوعات(و)	×	×	×	-
اعانات للتصدير	×	×	×	×(ز)

المصدر: United Nations, **Etudes de certains problèmes que pose le développement dans certains pays du Moyen-Orient** (1972), p. 6.

(أ) تعطي جزءاً اساسياً من التجارة الخارجية الكلية.

(ب) جنيني.

(جـ) نظام «تحويل مسبق» يمنح، بشكل عام، تلقائياً من قبل البنك المركزي.

(د) بعض المنتجات.

(هـ) المعدل الحسابي لعام ١٩٦٩.

(و) اتفاقات دفع ابرمت بين سوريا ومصر وبين العراق ومصر.

(ز) للفوسفات بصورة خاصة.

● السيطرة على التجارة الخارجية

تواجه البلدان الأربعة الأعضاء في السوق العربية المشتركة أوضاعاً متناقضة في مجال السيطرة على التجارة الخارجية . ففي مصر أممت التجارة الخارجية منذ عام ١٩٦١ . وعليه فان كل الصادرات وثلاثة ارباع المستوردات تؤمن من قبل أجهزة عامة في حين تطغى الليبرالية في الأردن تاركة للقطاع الخاص حرية المبادرة والمشروع . ويقع بين هذين الطرفين النقيضين العراق (حيث بلغت سيطرة الدولة على عمليات التجارة الخارجية ٧٥٪ من قيمتها الكلية) وسوريا (٨٠٪). ويمارس هذان البلدان سياسة تجارية تسمح بتعايش القطاع العام والقطاع الخاص .

وفيما يتعلق بالمستوردات أقامت مصر والعراق وسوريا نظاماً صارماً للتراخيص والحصص في حين ان التراخيص تمنح في الأردن بحرية مقابل رسم لا يتجاوز ٤٪ حسب القيمة (سيف) باستثناء المنتجات التي يمنع استيرادها لحماية الصناعات المحلية (الأسمنت ، السكائر ، بطاريات السيارات ، العجائن) .

أما إذا جئنا الى الصادرات فسنجد بان النفط طاغٍ ، في العراق ، حيث يشكل ٩٣٪ ويُصدر من قبل شركة وطنية عامة . وفي مصر تقوم سياسة التصدير التي تعدها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، على منح اعانات لتشجيع الصادرات من ناحية ، وإعطاء الأولوية لتصريف المنتجات القابلة للتصدير إلى الأسواق ذات العملات الصعبة ، من ناحية اخرى . الأمر الذي يؤدي في النهاية ، الى أن ينحرف جزء من الصادرات المصرية عن السوق العربية المشتركة . الصادرات في الأردن حرة ولكنها تخضع لرسم بحدود ٢٪ . كما ان التجارة الخارجية في الأردن لا تخضع الى أي نوع من أنواع التخطيط في الوقت الذي انتهت فيه محاولات التخطيط المختلفة لهذا القطاع ، في سوريا ، الى سلسلة من الاخفاقات . ويتم إعداد التخطيط في مجال الصادرات والواردات ، في مصر ، من قبل المكتب العام للتجارة وبمعاونة المشاريع التجارية العامة والبنوك التجارية وشركات النقل والتأمين ؛ ويقترن هذا التخطيط ، في مصر ، بتخطيط للمدفوعات حيث يخضع تخصيص العملات الأجنبية لنظام صارم حسب النشاط الاقتصادي وحسب المنتج . وتُعد ميزانية سنوية للعملات الأجنبية تظهر فيها تقديرات لعوائد الدولة ونفقاتها من هذه العملات . أما في الأردن حيث تسود الليبرالية فان البنك المركزي يحول جميع التسويات بالعملات الاجنبية مقابل رسم لا يتجاوز ١٪ . وقد أعدت ، في سوريا ، ولأول مرة ، ميزانية للعملات الأجنبية في عام ١٩٦٩ بسبب شحة هذه العملات التي ساهم في تفاقمها نقص في تصدير المنتجات الزراعية (ناتج عن تعاقب عدة مواسم رديئة) خاصة وان هذا

التصدير يشكل جزءاً مهما من الصادرات الكلية .

ويبدو ، في النهاية ، ان تباين السياسات التجارية للبلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة ، الناتج عن اختلاف النظام السياسي والاقتصادي والأهداف الاقتصادية ، شكل عقبة امام زيادة المبادلات الاقليمية وتوسع التعاون .

٢- المغرب[١٢]

لم ينضم أي بلد من المغرب العربي الى السوق العربية المشتركة على الرغم من أن كل بلدان المغرب العربي اعضاء في الجامعة العربية . ويذكر ان المغرب فقط كان قد وقع اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٢ ، الا انه لم يصادق قط على هذا التوقيع .

والواقع أن فكرة اقامة سوق عربية مشتركة تشكل جزءاً من الاتجاه نحو الوحدة المغربية الذي تعتز به جماهير وقيادات الأحزاب السياسية في شمال افريقيا منذ العهد الاستعماري . ولم تكن مجرد صدفة أن يتخذ أول حزب سياسي وطني ، أسسه في الجزائر مصالي الحاج ، من نجمة شمال أفريقيا اسماً له . وكانت الاحداث السياسية التي حلت في تونس والمغرب خلال الخمسينات وحرب التحرير الوطني الجزائرية مناسبات اضافية ليؤكد قادة البلدان الثلاثة السياسيون ارادتهم في إقامة مغرب موحد . ان الخطوات المترددة التي قامت بها دول شمال افريقيا ، بعد حصولها على الاستقلال السياسي على طريق الوحدة جاءت مغايرة للتصريحات والتأكيدات التي كان يطلقها الزعماء السياسيون قبل الاستقلال ، من جهة ، وللتطلعات العميقة لشعوب المنطقة من جهة اخرى . ومن قبيل المفارقة أن الأمم المتحدة ، بوساطةاللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، هي التي أعطت ، في الأصل ، قوة دافعة للتعاون المغربي . وقد أدى انعقاد خمسة مؤتمرات عامة في تونس وطنجةوطرابلس والجزائر والدار البيضاء، إلى ابرام خمسة بروتوكولات - اتفاقات - تمخضت عن عدد من اللجان إعتباراً من عام ١٩٦٤ . وفي البداية كان المغرب العربي يضم المغرب والجزائر وتونس وليبيا . الا أن هذه الاخيرة لم تعد ، منذ عام ١٩٧٠ ، تشكل جزءاً من هذه المجموعة .

ويتكون الهيكل التنظيمي للتعاون المغربي ،كما يشير الشكل رقم (٢) ، من مؤتمر

---

(١٢) من اجل المزيد من التفصيل حول البنية التنظيمية للمغرب انظر: Robana. **The Prospects for an Economic Community in North Africa: Managing Economic Integration in the Maghreb States**, pp. 8-26.

وزراء الاقتصاد ولجنة استشارية مغربية دائمة ، ومركز مغربي للدراسات الصناعية ولجان متخصصة . والحقيقة أنه ليس لمؤتمر الوزراء وضع محدد واجتماعاته غير منتظمة . فبين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٧ كان وزراء الاقتصاد يجتمعون سنوياً . غير أنه منذ عام ١٩٦٧ لم يلتق هؤلاء الوزراء إلا في عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٧٥ . وكان مؤتمر عام ١٩٧٥ هو الأخير . وقد قام وزراء الاقتصاد المغاربة ، نتيجة شعورهم باهمية الأعباء التي كلفوا بها والمشكلات التي واجهوها ، بانشاء مؤسسات على نحو تدريجي كان ينبغي ان تضع بلدانهم على طريق التعاون وتقودهم نحو الاندماج الاقتصادي .

أ) **اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة**

انشئت هذه اللجنة في عام ١٩٦٤ . وقد تمثلت البلدان الأربعة (حتى انسحاب ليبيا في عام ١٩٧٠) بأربعة مندوبين دائمين في هذه اللجنة التي اتخذت من تونس مقراً لها . كما زودت اللجنة بأمانة دائمة . والمهمة الرئيسية للجنة هي مساعدة الحكومات في اعداد دراسات للتوصل الى قرارات عملية في مجالات مختلفة : زراعة ، صناعة ، تجارة ، سياحة ، نقل ، محاسبة قومية . . . الخ .

كما كلفت اللجنة كذلك بتأمين ارتباط دائم بالمنظمات الاقتصادية الدولية . والواقع أن دور اللجنة الاستشاري البحت يقتصر على اقتراح توصيات لمؤتمر الوزراء . إن افتقار هذه اللجنة لامكانية سلطة البت يعكس في الواقع حذر ممثلي الدول الأعضاء وعدم اتفاقهم في الرأي حول القضايا الاقتصادية الاساسية . فلم يتم تحرير التجارة المغربية ، ونشطت المنافسة بين مختلف بلدان المنطقة في مجال المنتجات التي تصدر الى خارج المجموعة . صحيح ان اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة ، قد انتدبت من قبل مؤتمر الوزراء لدراسة أوضاع كل بلد مغربي إزاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية وصياغة مقترحات موضوعية لتنسيق السياسة التجارية للبلدان الأربعة . ولكن ملاحظة الواقع تؤكد أن جهوداً بذلت من جانب كل بلد على انفراد للارتباط بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية . إن غياب تنسيق السياسات التجارية للبلدان الأعضاء شكل عقبة أمام تنفيذ المهام التي انيطت باللجنة .

وفي عام ١٩٦٧ كلفت اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة من قبل مؤتمر الوزراء باعداد برنامج تنسيق اقتصادي اقليمي لخمس سنوات يسمح بالتوجه تدريجياً نحو الاندماج الاقتصادي المغربي وذلك وفقاً للأسس التالية :

* تحرير التجارة الاقليمية بمعدل ثابت وتقليص القيود الكمية بالنسبة للمنتجات

القادمة من بلدان المغرب الأخرى ؛

* تنسيق إجراءات الحماية إزاء البلدان الأخرى (خارج المجموعة) ؛

* زيادة التجارة المغربية للمنتجات الزراعية ؛

* إقامة جهاز متعدد الأطراف للمدفوعات من اجل تشجيع التجارة الاقليمية ؛

* اعداد قائمة بالصناعات التي ينبغي ان يمتنع كل بلد عن انشائها فوق اراضيه بدون التشاور مسبقاً مع الأعضاء الآخرين . وعند الانتهاء من انشاء هذه الصناعات يتحتم على البلدان المغربية الأخرى اتخاذ الاجراءات الضرورية لحمايتها من المنافسة الأجنبية .

والواقع أن البرنامج الذي اعدته اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة ، وفقاً لتلك الأسس لم يحظ بموافقة مؤتمر الوزراء الذي انعقد في عام ١٩٧٠ . ومن بين المهام التي انيطت باللجنة الاستشارية المغربية الدائمة ، يحتل الإشراف على المركز المغربي للدراسات الصناعية مكاناً مرموقاً .

(ب) **المركز المغربي للدراسات الصناعية**

إن احدى مهام المركز المغربي للدراسات الصناعية هي اعداد دراسات حول التنمية الصناعية (على أساس المنطقة أو القطاع) للدول الأعضاء مع الأخذ بعين الاعتبار خطط التنمية لهذه الدول (دراسات عامة) أو حول مشاريع صناعية محددة تقوم بها اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة بمفردها او بالاشتراك مع اثنين أو أكثر من الدول الأعضاء .

وقد شرع المركز منذ انشائه في اجراء عدد من الدراسات التي تهدف الى تقدير تكاليف التمويل ومدى جدوى بعض الدراسات العامة أو المحددة التي سبق اعدادها ، سواء على الصعيد الوطني ، من قبل كل دولة أو من قبل المنظمات الدولية كاللجنة الاقتصادية لافريقيا (ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أو برنامج الامم المتحدة للتنمية) .

وعندما تنتهي دراسات ما الى نتائج تعتبر إيجابية تتكون لجنة يتمثل فيها كل بلدان المغرب مهمتها تحقيق غايات هذه الدراسات .

وفيما يلي أهم الدراسات التي حققها المركز المغربي للدراسات الصناعية :

- جدوى صناعة مغربية لآلات المكائن ؛

الشكل رقم (٢) الهيكل التنظيمي للمغرب

المصدر : Ibid.

● امكانيات انشاء صناعة مغربية للحديد الأبيض ؛

● قدرات التعامل بالمقاولات الثانوية في الأجلين القصير والمتوسط في بلدان المغرب وفيما بينها ، وذلك في فروع الصناعات الميكانيكية والكهربائية ؛

● امكانيات اقامة صناعة مترابطة للقطع والمجاميع في قطاع الادوات الكهربائية المنزلية ؛

● تنسيق مصادر الطاقة في بلدان المغرب ؛

● امكانية إنشاء صناعة واصلاح المكائن والمعدات الزراعية لكل المنطقة .

وقد كانت هناك ، بطبيعة الحال ، دراسات أخرى خاصة بصناعة المنتجات الصيدلانية وتحلية مياه البحر والتدريب المهني وتوحيد المقاييس . . الخ ، الا أنه لم يتحقق شيء من هذه الدراسات . ومع ذلك فقد كان على بلدان المغرب أن تشترك في اعداد استراتيجية للتعاون والتنسيق في مجال الصناعة والزراعة خاصة وأن باستطاعتها ان تتوصل الى مثل هذه الاستراتيجية .

ونظراً لضعف الصناعات التحويلية في بلدان المغرب غداة الاستقلال السياسي لهذه البلدان فقد كان من المستحسن ومن الممكن أيضاً أن يتم تنسيق للاستثمارات الصناعية ، بعد حصر الصناعات القائمة وتحديد الصناعات المزمع انشاؤها ، لا على أساس الحاجات الوطنية فقط أو التصدير إلى البلدان الأخرى ، وإنما طبقاً لحاجات ومصالح كل بلدان المنطقة . وكان بمقدور بلدان المغرب ان تضع حجر الاساس لتخصص صناعي اقليمي . أما ما يمكن أن يتمخض عنه مثل هذا التنسيق الاقليمي من مشكلات فيمكن أن يجد حلاً له في صياغة قواعد ومبادىء في مجال تمركز الاستثمارات والتمويل وتسويق المنتجات . . . الخ[١٣] والواقع أنه لا يمكن إيجاد حل لمشكلات التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي إلاّ على المستوى الاقليمي . فأية دولة مغربية ، اذا أخذت على انفراد ، لا تملك الحجم اللازم ولا المجال الاقتصادي اللازم لتوفير أسباب النجاح لسياسة اقتصادية رشيدة ومثلى .

ومن جهة أخرى ، فان ضيق الاسواق الوطنية قد أدى الى تبني حلول سهلة ومكلفة كالبحث عن مزايا مزعومة في فتح الحدود أمام الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة وفي مجال السياحة (كما هو الشأن بالنسبة لتونس[١٤] والمغرب) ، أو الهدر الناتج

---

(١٣) سنرى، بتحديد اكبر، مجمل هذه المواضيع في الباب الثاني. انظر الباب الثاني، فيما بعد، الفصل الاول، المبحث الاول، اعادة ترتيب هياكل الانتاج الصناعي.

(١٤) انظر: M'rabet et Maschino. «La Tunisie vingt ans après.»

عن الاستخدام الناقص للطاقة الانتاجية للوحدات الصناعية (حالةالجزائر[١٥] والمغرب) . وفي كلتا الحالتين يؤدي انعدام التنسيق الى تفاقم التبعية الاقتصادية إزاء الخارج وقيام عقبات إضافية على طريق التعاون الاقليمي والاندماج الاقتصادي .

ومهما يكن من أمر ، فقد قام المركز المغربي للدراسات الصناعية بالعديد من الدراسات حول وضع أسس تنسيق للسياسات الاقتصادية ومنطلق لتقسيم اقليمي للعمل . وقد تمخضت هذه الدراسات عن قيام عدد من اللجان المتخصصة .

ج) **الأجهزة المتخصصة**

فيما يلي عرض للجان المتخصصة التي أنشأتها اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة وتخضع لاشرافها :

ـ اللجنة المغربية للنقل التي تنظم أربع لجان للنقل الجوي والسكك الحديدية والنقل البحري والنقل البري . والغرض من إنشاء هذه اللجنة التي اتخذت من تونس مقراً لها : (أ) تحسين وتطوير أنظمة النقل في بلدان المغرب . (ب) تشجيع وتعزيز تنسيق النقل بين بلدان المغرب . (ج) التوفيق بين القواعد والاجراءات الوطنية المتبعة في مجال النقل .

ـ اللجنة المغربية لتنسيق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التي انشئت في عام ١٩٦٦ . ويتمثل دور هذه اللجنة في ايجاد الوسائل لتوحيد اجراءات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية على الصعيد الاقليمي ، والعمل على خلق انسجام بين الروابط الهيكلية للمواصلات ، وتنسيق كل المشاريع في هذا المجال من اجل توسيع وتطوير خدمات البريد والمواصلات . إن أهم انجاز لهذه اللجنة هو انشاء خط تلفوني مباشر بين العواصم الأربع ، بالاضافة الى تبني وتطبيق نظام تعرفات تفضيلي للبريد .

ـ اللجنة المغربية للسياحة . شكلت هذه اللجنة في عام ١٩٦٥ من اجل تنسيق السياسة السياحية لبلدان المغرب ، وقد اعدت دراسات مهمة في هذا الشأن هدفها اعتماد وسائل مشتركة من اجل :

أ) تطوير الدعاية السياحية للمنظمة ؛

ب) تكوين الجهاز الوظيفي المؤهل ؛

---

(١٥) انظر: **A. Brahimi, Surplus économique et croissance dans les pays en voie de développement: l'exemple de l'Algérie 1950-1970** (Thèse: Paris, 1, Sorbonne. Paris, 1972).

ج) توحيد الأسعار والتعرفات السياحية في كل المنطقة ؛

د) تنظيم رحلات سياحية في بلدان المغرب ؛

هـ) انشاء وكالة مشتركة للسفر واتحاد اقليمي للمؤسسات السياحية والفندقية .

- اللجنة المغربية للصناعة ؛

- اللجنة المغربية للعلاقات التجارية ؛

والواقع ان هاتين اللجنتين بعد ان نشطتا في مجال الدراسات بين عامي ١٩٦٥ و و١٩٦٦ قد غطّتا منذ ذلك التاريخ في سبات عميق ؛

- اللجنة المغربية للتأمين واعادة التأمين . شكلت هذه اللجنة في عام ١٩٦٨ واتخذت من الرباط مقراً لها وقد كلفت باقامة مركز للأخطار حسب الفئة وأنيطت بها مهمة تنسيق التشريعات الوطنية في هذا المجال ؛

- اللجنة المغربية للتنسيق الاحصائي والمحاسبة القومية . تضم هذه اللجنة اربع لجان فرعية قطاعية : اللجنة الفرعية للاحصاءات السكانية والاجتماعية ، اللجنة الفرعية للحسابات القومية ، اللجنة الفرعية للاحصاءات الصناعية واللجنة الفرعية للمبادلات والخدمات والاسعار ، وقد انتهت الاجتماعات التي عقدتها هذه اللجان الاربع حتى عام ١٩٧٤ الى النتائج التالية : أ) اجراء اتصالات بين الاحصائيين المغاربة وقد تم التعارف بين معظم هؤلاء الإحصائيين لأول مرة . ب) تبادل التجارب والاستنتاجات التي توصلت اليها الوفود حول المفاهيم والطرق المستخدمة . ج) تحديد برامج العمل المستقبلية من اجل ضمان استمرارية اللقاءات وتعزيز ما تم انجازه [١٦] ؛

- اللجنة المغربية لتوحيد المقاييس ؛

- اللجنة المغربية للاستخدام واليد العاملة .

ان تفحص البنية التنظيمية للمغرب يبرز حذر الطرق والخطى نحو اندماج الدول الأعضاء . وعلى عكس ما تم في المشرق فان بلدان المغرب لم تبحث عن إقامة اتحاد جمركي ، أو سوق مشتركة بل اقتصر همها على انشاء أجهزة مغربية متخصصة تكلف بدراسة قضايا فنية محددة بهدف التنسيق بين ما يتخذ من تدابير على صعيد القطاعات المتماثلة . ومن جهة أخرى ، فان هذه اللجان لا تعدو كونها لجاناً استشارية أو مكلفة

---

(١٦) انظر: خلاصة اعمال اللجان الاربع التي قدمها طيب بنزيد الى اللجنة المغربية للتنسيق الاحصائي والمحاسبة القومية، ١٩٧٤ (وثيقة مطبوعة على الآلة الكاتبة).

بدراسات معينة وبعيدة كل البعد عن التأثير في ممارسات البلدان الأعضاء .

ومجمل القول ان دراسة بنية المؤسسات الجماعية ، في البلدان العربية ، تبين اختلاف المفهوم والتوجيه بين بلدان المشرق وبلدان المغرب في مجال التعاون والاندماج الاقليمي . فمقابل الالتزام الصريح للاولى ، حيث جاءت النتائج على عكس ما حددته الأهداف الشاملة والطموحة ، نجد حذر الثانية الذي يعكسه النهج القطاعي والفني المتبع . وفي كلتا الحالتين تبقى النتائج هزيلة ودون مستوى آمال شعوب المنطقة . ان متابعة تقييم تجربة الاندماج ، في المباحث التالية ، ستمكننا من أن ندرك بدرجة أكبر مدى ضآلة النتائج خاصة في مجال المبادلات التجارية .

المبحث الثاني
بنية التجارة الاقليمية وتطورها

لقد سبق وأعطينا بعض المؤشرات(١٧) عن بنية التجارة الخارجية للبلدان العربية واستخلصنا منها الخصائص الرئيسية . وينبغي ان نتناول ، الآن ، أثر التجارة الاقليمية في اطار التعاون ومشروع الاندماج الاقليمي . وبتعبير آخر علينا ان نقيم ما حققته المبادلات الاقليمية لمشروع انشاء مجال اقليمي ، أي حصيلة تجربة المغرب والسوق العربية المشتركة في المشرق .

١ـ اهمية المبادلات الاقليمية

أـ المشرق

*** نبذة عن التطور الحديث للمبادلات بين البلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة :**

تبين دراسة تطور مبادلات الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة أن عوائد صادرات هذه الدول قد ارتفعت بنسبة ١٦٠٪ في عام ١٩٧٤(١٨) وان المستوردات الكلية شهدت ، هي الأخرى ، تزايداً لم يسبق له مثيل . ويعطينا الجدول الذي سيلي فكرة دقيقة في هذا الشأن .

وفي مصر ارتفعت عوائد التصدير بنسبة ٣٥٪ في عام ١٩٧٤ ، مثلما حدث بالضبط

---

(١٧) انظر الفصل الاول، المبحث الرابع، فيما سبق، بنية التجارة الخارجية.

(١٨) نشرت الارقام التي نقدمها في هذه الفقرة من قبل: **G.A.T.T. Le Commerce international en 1974- 75** (Genève: G.A.T. T., 1975), p. 198.

في عام ١٩٧٣ . ويعود الفضل في ذلك ، أساساً ، الى ارتفاع اسعار القطن والرز اللذين يشكلان الصادرات الرئيسية . أما المستوردات فقد ارتفعت ، بدورها ، بنسبة ١٦٠٪ في عام ١٩٧٤ .

ويختلف الوضع في العراق بسبب تعديل سعر النفط في عام ١٩٧٣ الأمر الذي مكن العراق من زيادة عوائد صادراته ثلاث مرات في عام ١٩٧٤ ، ورفع حجم مستورداته بنسبة ٢٥٪ تقريباً ، ومضاعفة احتياطياته من حصيلة المدفوعات الخارجية التي بلغت ٣,٣ مليار من الدولارات .

لقد شهد الأردن زيادة لم يسبق لها مثيل في عوائد الصادرات بلغت نسبتها ١٦٧٪ في عام ١٩٧٤ . ويرجع السبب في ذلك الى تحسن معدلات التبادل الناتج عن ارتفاع سعر الفوسفات وزيادة حجم الفوسفات المصدر ، من جهة ، والى تحسن محصول المنتجات الزراعية التي يصدرها هذا البلد ، من جهة اخرى . وارتفعت مستوردات الأردن بنسبة ٤٥٪ بسبب ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية (الرز والسكر) والمنتجات المصنعة التي يحتاجها البلد .

وفي الكويت كانت الدولة قد قررت تخفيض مستوى انتاج وتصدير النفط في عام ١٩٧٣ وقد تأكد هذا الانخفاض في علم ١٩٧٤ ١٦٪ في حين ارتفعت المستوردات بنسبة ٤٥٪ من حيث القيمة ومن ١٠ إلى ١٥٪ فقط من حيث الحجم . وانخفضت قيمة الصادرات ، في السودان ، بنسبة ١٩٪ في عام ١٩٧٤ على أثر انخفاض انتاج القطن الذي يشكل سلعة التصدير الرئيسية في الوقت الذي ارتفعت فيه المستوردات بنسبة ٤٥٪ .

أما في سوريا فقد ازدادت الصادرات بنسبة ١٢٥٪ في عام ١٩٧٤ . ومرد ذلك هو ارتفاع اسعار النفط المصدر وحجمه وكذلك الصادرات من القطن ، في حين لم يتجاوز ارتفاع المستوردات ٢٥٪ .

لنلق ، قبل التعرض لنصيب المبادلات الاقليمية في التجارة الخارجية للسوق العربية المشتركة ، نظرة على تطبيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربيةوأهم ما جاءت به السوق العربية المشتركة من أحكام (القرار رقم ١٧) .

*** تطبيق السوق العربية المشتركة في مجال المبادلات**

- لقد تم تحرير المنتجات ذات الأصل الحيواني والنباتي والموارد الطبيعية من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود الادارية الاخرى وفقاً للشروط المعلنة في (القرار رقم ١٧) وقد قدمت كل دولة عضو الى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قائمة بالمنتجات المزمع

جدول رقم (٣٣)

التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة (بملايين الدولارات و بالنسب المئوية)(١٩٥٨ ـ ١٩٧٤)

القطر او المجموعة	١٩٧٤ (بملايين الدولارات (سيف)	المستوردات				١٩٧٤ (بملايين الدولارات) (فوب)	الصادرات			
		التغير السنوي ٪					التغير السنوي ٪			
		١٩٥٨ ـ ١٩٦٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤		١٩٥٨ ـ ١٩٦٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
السوق العربية المشتركة	٧٩٣٨	٤,٧	٧,٠	٢٠,٢	(٨٧)	٢١٦٧٧	٥,٩	(٨,٥)	٤١,٠	١٦٠
مصر	٢٣٤٩	١,٦	٣,٠	٣,٣	١٥٩	١٥١٦	٣,٩	٤,٥	٣٥,٣	٣٥
العراق	١٧٠٠	٤,٤	٢,٥	٢٧,٠	(٨٨)	٧٦٢٤	٦,٦	١٢,١	٨٥,٤	٢٠٤
الاردن	٤٨٨	٥,٥	٢٧,٥	٢٠,٨	٤٧	١٥٥	١١,٩	٤٨,٦	٢٠,٨	١٦٧
الكويت	١٥٢٩	٩,٦	٢٢,٥	٣٢,٠	٤٥	١١٢٤٧	٦,٦	١٩,٢	٢٨,٢	١٩٤
السودان	٦٤٢	٥,٥	٣.٤	٣٦,٣	٤٧	٣٥٠	٥,٢	٨,٧	٢١,٦	١٩
سوريا	١٢٣٠	٥,٧	٢٢,٢	١٢,٥	١٠٠	٧٨٤	٥,٢	٣٨,٦	٢٢,٣	١٢٣

المصدر: Ibid. , p. 192.

تحريرها بنسبة ٢٥٪ عشية كل من المراحل الخمس المحددة. والمنتجات المقصودة هنا ، هي ، بطبيعة الحال ، تلك التي لم تدرج في القائمة . أ ـ ذلك ان المنتجات المصنعة في القائمة(أ)، الملحقة باتفاقية تأسيس السوق العربية المشتركة ، قد حررت كلية من الرسوم الجمركية والضرائب منذ بداية تطبيق ذلك الاتفاق (الذي شمل حوالي ١٤٠ تعريفة) . ويعطينا الجدول رقم(٧)في الملحق فكرة عن المراحل التي ادت الى تحرير كامل للمنتجات ذات الأصل الحيواني والنباتي والموارد الطبيعية.

ـ ان تحرير المنتجات الصناعية قد تم ايضاً وفق الشروط المدرجة في اتفاقية السوق العربية المشتركة التي كانت موضع تعديل من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من أجل تعجيل خطى تحرير التبادل التجاري فارتفع المعدل من ١٠٪ الى ٢٠٪ في السنة كما يبين الجدول التالي :

وتعتبر المنتجات الصناعية ، منذ عام ١٩٧٠ ، محررة ، نظرياً ، بالكامل ، من الرسوم الجمركية ، ومختلف الرسوم الأخرى . ويبين لنا جدول الملحق ب ، عدد

جدول رقم (٣٤)

مراحل تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية

المرحلة	القائمة(ب)	القائمة(ج)	منتجات أخرى
١/١/٦٥	٣٥ ٪	٦٠ ٪	١٠ ٪
١/١/٦٦	٤٥ ٪	٧٠ ٪	٢٠ ٪
١/١/٦٧	٥٥ ٪	٨٠ ٪	٣٠ ٪
١/١/٦٨	٦٥ ٪	٩٠ ٪	٤٠ ٪
١/١/٦٩	٨٥ ٪	١٠٠٪	٦٠ ٪
١/١/٧٠	١٠٠٪	١٠٠٪	٨٠ ٪
١/١/٧١	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر: Office arabe de presse et de documentation, **Commerce arabe et développement** (Damas: O.A. P.D. , 1972), p. 104. .

التعريفات المحررة حسب البلد وحسب القائمة خلال كل مرحلة ويمكننا من أن نلاحظ بان تحرير المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى لم يقترن بحرية انتقال للبضائع ويعود السبب في ذلك أساساً الى العقبات الادارية .

ـ لقد تمثلت القيود الادارية الناتجة عن اجراءات تحديد الحصص من العملات الأجنبيةوالبضائع في تباطؤ وحتى ، في بعض الحالات ، في منع كامل للاستيراد والتصدير من والى بلدان السوق العربية المشتركة الأخرى . وينبغي أن يضاف الى ما تقدم الاعفاءات التي ورد ذكرها في الاتفاقية وحصلت عليها بلدان كالسودان واليمن وعلى نطاق أضيق الأردن الأمر الذي يؤدي الى عرقلة المبادلات التجارية والسير الطبيعي للسوق العربية المشتركة .

وثمة عوامل تنظيمية (سبقت الاشارة اليها في المبحث الرابع من الفصل الأول) تتعلق بطبيعة الأنظمة الاقتصادية (سيطرة الدولة على التجارة الخارجية في بعض البلدان وهيمنة القطاع الخاص في البعض الآخر ، تخطيط هنا وليبرالية هناك . . . الخ) كانت ، بدون شك ، عائقاً امام تطور المبادلات الاقليمية .

*** تطور التجارة الاقليمية**

ارتفعت قيمة الصادرات في داخل السوق العربية المشتركة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٩ بمتوسط سنوي مقداره حوالي ٢٨٪ اي ما يوازي ستة اضعاف معدل نمو الصادرات الكلية للبلدان الأعضاء (٤,٧٥٪) وقد ازداد نصيب التجارة الداخلية للسوق العربية المشتركة باكثر من الضعف خلال تلك الفترة . ومع ذلك يجب ألا يخفي هذا الارتفاع انخفاض مستوى التجارة العربية بالقياس الى التجارة الخارجية ، وكذلك عدم انتظام وعدم استقرار التجارة الداخلية للسوق العربية المشتركة كما يشير الى ذلك الشكل رقم (٣) .

ـ نمو الصادرات . على الرغم من زيادة الصادرات من والى البلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة بما يزيد على الضعف بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٢ ، فقد بلغت هذه الصادرات ما قيمته ٢٣,٤ مليون من الوحدات الحسابية العربية[١٩] . ولا يشكل هذا المبلغ سوى ٥٪ تقريباً من الصادرات الكلية . وقد كان تطور الصادرات على النحو التالي :

---

(١٩) تسمى الوحدة الحسابية العربية ديناراً عربياً وتساوي ديناراً عراقياً او كويتياً اي ما يوازي ٣,٣٨ دولاراً امريكياً في عام ١٩٧٥ .

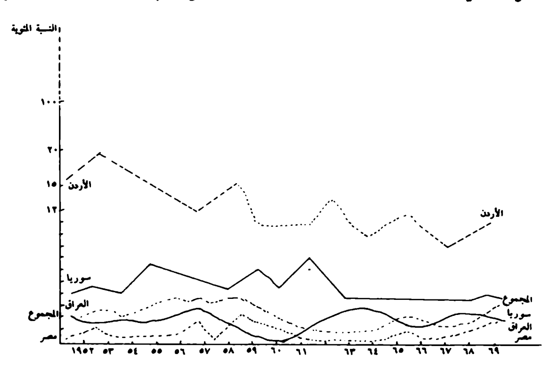
جدول رقم (٣٥)

تطور الصادرات من والى البلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة (ماعدا النفط) (١٩٦٥ - ١٩٧٢)

السنة	القيمة (بملايين الدنانير العربية)	الرقم القياسي (١٩٦٥=١٠٠)
١٩٦٥	١٠,٥	١٠٠
١٩٦٦	١٣,٨	١٣١
١٩٦٧	١٢,٢	١١٦
١٩٦٨	١٨,٦	١٧٧
١٩٦٩	٢٢,٦	٢١٥
١٩٧٠	٢٣,٦	٢٢٤
١٩٧١	٢٥,٤	٢٤٣
١٩٧٢	٢٣,٤	٢٢٢

المصدر : جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، التجارة الخارجية للدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة (القاهرة: الجامعة، ١٩٧٢). (تقرير مطبوع على الالة الكاتبة).

الشكل رقم (٣) نصيب مستوردات البلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة في مستورداتها الكلية - بالنسبة المئوية (١٩٥٢ - ١٩٦٩)



المصدر : United Nations, **Etudes de certains problèmes que pose le développement dans certains pays du Moyen - Orient** (1972), p. 10.

يبين هذا الجدول ان الصادرات داخل السوق العربية المشتركة شهدت ، خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ ، نمواً منتظماً ومتواصلاً باستثناء عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٢ حيث طرأ بعض التباطؤ على هذا الاتجاه التصاعدي . والواقع ان معدل نمو الصادرات بلغ في عام ١٩٧١ ١٤٣٪ بالقياس الى عام ١٩٦٥ . واذا ما استثنينا النفط فسنجد ان نصيب الصادرات الاقليمية في الصادرات الكلية قد وصل الى ٨٪ (بدلاً من ٥٪) اي ما قيمته ٣٤ مليوناً من الدنانير العربية لعام ١٩٧٢ .

ـ نمو المستوردات : ارتفعت مستوردات البلدان الأعضاء القادمة من السوق العربية المشتركة بنسبة ١٣٩٪ بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٢ . وهكذا تجاوز معدل النمو السنوي ١٧٪ كما يؤكد ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (٣٦)

نمو الصادرات الاقليمية (١٩٦٥ ـ ١٩٧٢)

السنة	القيمة (بملايين الدنانير العربية)	الرقم القياسي (١٩٦٥= ١٠٠)
١٩٦٥	١٢,٥	١٠٠
١٩٦٦	١٦,٣	١٣٩
١٩٦٧	١٣,٠	١٠٤
١٩٦٨	١٧,٢	١٣٧
١٩٦٩	٢٢,٨	١٨٢
١٩٧٠	٢٤,٤	١٩٥
١٩٧١	٢٨,٤	٢٢٧
١٩٧٢	٢٨,٨	٢٣٩

المصدر : جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

لقد كانت زيادة المستوردات متواصلة خلال الفترة المعنية باستثناء سنة ١٩٦٧ . ولكن هنا أيضاً يلحظ انخفاض مستوى المستوردات الاقليمية بالقياس الى المستوردات الكلية . ويعود السبب في ذلك الى عدة عوامل وفيما يلي أهمها : أ) استمرار القيود الادارية التي تحدد الحصص الخاصة بالعملات الاجنبية وحجم المستوردات . ب) انخفاض مستوى تطور القوى المنتجة في مختلف البلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة والذي يتمثل ، على صعيد كل بلد عضو ، في انتاج ضئيل للسلع المصنعة وكلفة

مرتفعة وانعدام تكامل البنيات الانتـاجية الاقليمية أو ، بتعبـير أدق ، في إنتـاج متشابـه ومتنافس ومحدود التنوع ، الأمر الذي يزيد من حدة تضارب المصالح الوطنية .

* **بنية التجارة الخارجية للسوق العربية المشتركة**

يتضح من الجدول التالي أن البنية حسب مجموعات المنتجات تغلب عليها المنتجات الزراعية والمواد المصنعة .

جدول رقم (٣٧)

بنية الصادرات داخل السوق العربية المشتركة (١٩٦٥ - ١٩٧٠)

(بآلاف الدولارات لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٩ وبآلاف الدنانير العربية لعام ١٩٧٠ وبالنسب المئوية)

	١٩٦٥		١٩٦٩		١٩٧٠	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
المنتجات الزراعية الموجهة الى الاستهلاك العائلي	١١٦٥٧	٣٨,٠٪	٢٤٧٤٩	٣٠,٣٪	١٦٨١٩	٣٩,٢٢٪
المواد الاولية الصناعية	٣٦٥٩	١١,٩٪	٥٢٩٢	٦,٥٪	٢٣	٠,٥٪
محروقات :						
خام	١٧٦٤	٥,٨٪	١٨٣٩٩	٢٢,٥٪		
					٧٧٦٠	١٨,١٠٪
معالجة	١٣٤٤	٤,٣٪	١٤٠٩	١,٧٪		
المواد المصنعة	١٢٢٤٢	٣٩,٩٪	٣١٨٩٣	٣٩,٠٪	١٨٢٧٨	٤٢,٦٣٪
المجموع	٣٠٦٦٧	١٠٠٪	٨١٧٣٤	١٠٠٪	٤٢٨٨٠	١٠٠٪

المصدر : United Nations, **Etudes de certains problèmes que pose le développement dans certains pays du Moyen- Orient** (1972), p. 11.

جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

يلاحظ أن الأنصبة النسبية للمنتجات الزراعية والمواد المصنعة بقيت ثابتة ، وهي تشكل ، من جهة أخرى ، بمفردها بين ٧٠ و ٨٠٪ من الصادرات الاقليمية وذلك للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ . ويعكس هذا الوضع بجلاء ذلك الذي أشرنا اليه عند دراسة التجارة الخارجية للمنطقة (انظر الفصل الأول ـ المبحث الرابع فيما سبق) . وهذا يعني تبعية شديدة إزاء البلدان الأخرى وقليلاً من التقدم في مجال اعادة تنظيم الاقتصاد الاقليمي . والمنتجات الرئيسية التي دخلت في التجارة الاقليمية في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ هي : النفط الخام والمنسوجات وخيوط القطن ، والحيوانات الحية وبعض الخضر .

ان انعدام ، تنوع وثبات بنيةالتجارة الداخلية للسوق العربية المشتركة ينتجان عن انعدام التنسيق الصناعي والزراعي الاقليمي ووجود عقبات مؤسسية بسبب اختلافات النظام الاقتصادي وتوجه اقتصادات البلدان الاعضاء نحو الخارج .

ب- المغرب

أ) تطور التجارة الخارجية لبلدان المغرب

تستخدم الدراسة السريعة التالية لتطور التجارة الخارجية لبلدان المغرب (انظر الجدول رقم ٣٩) كإطار لتحليل التجارة المغربية . وفيما يلي بعض المؤشرات عن وضع التجارة الخارجية الاقليمية كما يظهر في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . ويمكن أن نلاحظ في المغرب أنه على الرغم من انخفاض حجم الصادرات بحوالي ١٠٪ في عام ١٩٧٤ بالقياس الى السنة السابقة ، ارتفعت عوائد التصدير بنسبة ٨٨٪ . إن انخفاض حجم الصادرات الكلي الناتج عن تقلص الصادرات من المنتجات الزراعية الخام أو المصنعة لم يعوض إلا بحدود ٢٥٪ تقريباً بواسطة زيادة تصدير المنتجات المعدنية . وقد جاء تحسن معدلات التبادل كنتيجة لارتفاع سعر الفوسفات الذي بلغ اربعة أضعاف . وهكذا تم تعويض انخفاض اسعار المنتجات الزراعية المصدرة .

وقد استفادت تونس من ارتفاع الأسعار العالمية لأهم المنتجات التي تصدرها (النفط ، الفوسفات ، زيت الزيتون) . وقد حققت معدلات التبادل ، التي سبق وتحسنت في عام ١٩٧٣ ، تقدماً بنسبة ٦٦٪ في عام ١٩٧٤ . وقد استغلت تونس هذا الوضع المواتي فرفعت حجم صادراتها الأمر الذي مكنها من زيادة مستورداتهابمقادير كبيرة دون تفاقم العجز في ميزانها التجاري الذي بقي على نفس مستوى عام ١٩٧٣ . كما ازدادت عوائد التصدير بنسبة ١٣٢٪ في عام ١٩٧٤ وذلك برغم انخفاض المبيعات من النبيذ من حيث الحجم والقيمة وركود حصيلةتصدير الحمضيات .وازدادت ايضاً نفقات الاستيراد بنسبة ٨٠٪ في عام ١٩٧٤ . ويعود السبب في هذه الزيادة الى ارتفاع اسعار

جدول رقم (٣٨)

المنتجات الرئيسية التي تدخل في التجارة الثنائية لبلدان السوق العربية المشتركة ١٩٦٩

البلدان التي تأتي منها المنتجات	البلدان التي تتجه نحوها المنتجات				
	العراق	الاردن	سوريا	مصر	التجارة الداخلية الكلية للسوق العربية المشتركة
العراق		شعير ، قمح ، تمور	نفط خام ، غاز سائل ، تمور	اصواف مغسولة ، اسفلت ، دهن نباتي (مارغارين)	نفط خام ، اصواف مغسولة ، غاز سائل
الأردن	طماطم ، سجائر ، موز		طماطم ، حمضيات ، باذنجان	اقمشة ،بطاريات ،صابون عادي	طماطم ، حمضيات ، موز
سوريا	أقمشة صناعية ، طماطم اقمشة قطنية	خراف ، ماعز ، أقمشة قطنية ، اقمشة صناعية		عدس ، حمص ، اصواف مغسولة ، خيوط قطنية	خراف ، ماعز ، عدس حمص ،ألياف صناعية
مصر	أقمشة قطنية ، خيوط قطنية منتجات صيدلانية	رز ، أقمشة قطنية ، بطاطس	رز ، خيوط قطنية ، اسمنت		أقمشة قطنية ، رز ، خيوط قطنية
السوق العربية المشتركة	خيوط قطنية ، خضروات اقمشة صناعية	خراف ، ماعز ، أقمشة قطنية ، أقمشة صناعية	نفط خام ، خضروات رز	اصواف مغسولة ، عدس اسفلت	نفط خام ، أقمشة قطنية ،خراف وماعز

المصدر: United Nations, **Etude de certains problèmes que pose le développement dans certains pays du Moyen- Orient** (1972), p. 12.

المنتجات المستوردة من جهة (مواد أولية ،منتجات شبه مصنعة، سلع استهلاكية . .) ، وتوسع حجم المستوردات من الحبوب ومنتجات الألبان والأسمدة ومواد البناء (الأسمنت والخشب) من جهة اخرى .

وفي الجزائر ، ازدادت عوائد التصدير اعتباراً من عام ١٩٧٣ بسبب ارتفاع سعر النفط الذي ساهم كثيراً في تحسين معدلات التبادل . وقد بلغت الزيادة في المبيعات ، من حيث القيمة ، ٤٤,٦٪ في عام ١٩٧٣ و ١٧٤٪ في عام ١٩٧٤ . ويرجع هذا الاختلاف بين الفترتين الى أن تعديل سعر النفط لم يتم إلا خلال الربع الأخير من عام ١٩٧٣ . وقد تمكنت الجزائر ، بذلك ، من أن تزيد مستورداتها التي ارتفعت باكثر من ٥٠٪ في عام ١٩٧٣ و ٦٦٪ في عام ١٩٧٤. ومرد هذه الزيادة ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات المستوردة من جهة ، وتوسع حجم المستوردات من السلع الاستهلاكية والمعدات من جهة ثانية . والواقع أن زيادة المطلب على المعدات يأتي كنتيجة لتوسع الاستثمارات التي قررتها الخطة الرباعية الثانية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ .

أما في ليبيا فيلاحظ أن تطوراً متواصلاً قد طرأ على الصادرات والمستوردات معاً منذ عام ١٩٧٢ (باستثناء صادرات النفط التي انخفضت بنسبة ١٤,١٪ في عام ١٩٧٢) . إن ضيق السوق المحلية الليبية وضآلة الطلب المحلي ، اللذين يتعارضان وأهمية حجم الصادرات من النفط ، يؤديان الى ظهور فائض كبير في الميزان التجاري وذلك على الرغم من الجهود الحثيثة والمتواصلة التي تبذلها الدولة لتعجيل النمو الاقتصادي .

ب) وضع المبادلات المغربية

تثير دراسة المبادلات المغربية ، التي تنجم في الواقع عن اتفاقات ثنائية ، دهشة المراقب بانخفاض مستواها كما يتبين من الجدول رقم (٣٩). كما ان التغيرات التي تطرأ على التجارة المغربية ليست منتظمة وغير مستقرة وتتوقف على « المزاج » السياسي السائد في ذلك الوقت . وتكشف مصفوفة المبادلات المغربية عن ان الجزائر وتونس قد شهدتا ، لفترات طويلة ، ميزاناً تجارياً فائضاً . غير ان هذه الفوائض اتبعت اتجاهاً تنازلياً خاصة بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي ، ويفسر اتجاه المبادلات نحو الانخفاض بسلسلة من الاسباب من بينها رفض كل دولة عضو القبول بعجز ازاء شركائه من جهة ، ورغبة الجزائر في ان تعم فائدة الاندماج أولاً على الاقتصاد المغربي ، من جهة اخرى . فقد اشترط الجزائريون أن تتخذ المنتجات القابلة للتبادل الصفة الوطنية ، وبتعبير آخر يجب ان تنتج السلع ، التي ينبغي ان تنتقل بحرية في بلدان المغرب ، من قبل مشاريع وطنية وليست اجنبية نشأت في احد البلدان الاعضاء ، وان يرتفع كذلك معدل اندماج المصانع

جدول رقم (٣٩)

تطور التجارة الخارجية لبلدان المغرب (بملايين الدولارات وبالنسب المئوية)

١٩٥٨ - ١٩٧٤

	المستوردات					الصادرات				
	١٩٧٤ ملايين الدولارات (سيف)	التغير السنوي ٪				١٩٧٤ ملايين الدولارات (فوب)	التغير السنوي ٪			
		١٩٥٨ -١٩٦٠ ١٩٦٩ - ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤		١٩٥٨ -١٩٦٠ ١٩٦٩ - ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجزائر	٣٧١٤	٠,١	٢٢,٣	٥٠,٢	٦٦	٥١٧١	٦,٦	٥٣,٣	٤٤,٦	١٧٤
ليبيا	٣١٣٨	١٧,٤	٤٥,٨	٦٧,٠	٨١	٧٦٦٤	٦٣,٠	١٤,١-	٧٤,٥	٩١
المغرب	١٩٠٧	٥,٢	١١,٤	٤٦.٧	٦٧	١٧١١	٣,٣	٢٨,٩	٤٠,٩	٨٩
تونس	١١٢٨	٥,٧	٣٥,٩	٣٦,٣	٧٨	٩٢١	٢,٩	٤٥,٨	٢٦,٠	١٣٢

المصدر: G.A.T.T. **Le Commerce international en 1974- 75,** p. 192.

جدول رقم (٤٠)

التجارة المغربية ١٩٥٨- ١٩٧٠ (بآلاف الدولارات وبالاسعار الجارية)

متجه الى : / قادم من :	السنة	الجزائر	المغرب	تونس	مجموع المستوردات المغربية	الميزان التجاري
الجزائر	١٩٥٨		٢٣٣٠٠	٥٤٠٠	٢٨٧٠٠	١٨٨٠٠
	١٩٦٤		٧٥٠٠	٥١٠٠	١٢٦٠٠	٧٠٠
	١٩٦٥		١١٥٠٠	٤٧٠٠	١٦٢٠٠	٨٨٠٠
	١٩٦٦		٣٧٠٠	٣٠٠٠	٦٧٠٠	٨٠٠
	١٩٦٧		٤٨٦٠	١٣٠٠	٩٠٢٣	٨٩٠
	١٩٦٨		٥٨٣١	٣١٩٢	٤٠٣٥٠	٤٧٤
	١٩٧٠		٣١٩٥٠	٨٤٠٠	٧٨٠٠	٢٤٠٠
المغرب	١٩٥٨	٥٥٠٠		٢٣٠٠	٩٣٠٠	١٦٨٠٠
	١٩٦٤	٩٣٠٠		-	٦٠٠٠	١٨٠٠
	١٩٦٥	٦٠٠٠		-	٥٩٠٠	٥٥٠٠
	١٩٦٦	٥٧٠٠		٢٠٠	٦٨٥٠	١٤٠٠
	١٩٦٧	٦٤٥٠		٤٠٠	٩٥٨٦	٩٩٠
	١٩٦٨	٩٢٩٥		٢٩١	٣٣٥٠٠	٣١٧٣
	١٩٧٠	٣٢٠٥٠		١٤٥٠	-	٦٩٠
تونس	١٩٥٨	٤٤٠٠	١٣٠٠			
	١٩٦٤	٤٠٠٠	-			
	١٩٦٥	٢٤٠٠	-			
	١٩٦٦	١٧٠٠	٨٠٠			
	١٩٦٧	٩٠٠	١٠٠٠			
	١٩٦٨	٥٠٢	٦١٣			
	١٩٧٠	٥٩٠٠	٨٦٠			
مجموع المستوردات المغربية	١٩٥٨	٩٩٠٠	٢٤٦٠٠	٩٣٠٠		
	١٩٦٤	١٣٤٠٠	٧٥٠٠	٥١٠٠		
	١٩٦٥	٧٤٠٠	١١٥٠٠	٤٧٠٠		
	١٩٦٦	٧٤٠٠	٤٥٠٠	١٠٠		
	١٩٦٧	٧٣٣٠	٥٨٦٠	١٧٠٠		
	١٩٦٨	٩٧٢٠	٦٤١٣	٣٤٨٢		
	١٩٧٠	٣٧٩٥٠	٣٢٨١٠	٩٨٥٠		

المصدر : Robana. **The Prospects for an Economic Community in North Africa: Managing Economic Integration in the Maghreb States,** p. 92.

المنتجة لتلك السلع . وهكذا تثير الجزائر مشكلة انحراف مزايا الاندماج نحو مشاريع اجنبية (خارج المنطقة) وتتساءل مع « بيرو » قائلة : « من هي الأطراف التي تقوم بالاندماج وفي صالح من يتم هذا الاندماج ؟ »[٢٠] .

وتبين مصفوفة التجارة المغربية ان عجز الجزائر الذي كان بحدود ١٨,٨ مليون من الدولارات في عام ١٩٥٨ قد اختفى وحل محله فائض مقداره نصف مليون اعتباراً من عام ١٩٦٤ . ثم ارتفع هذا الفائض الى ٨,٨ مليون من الدولارات في عام ١٩٦٥ . غير ان هذا الفائض اخذ بالتناقص ليحل محله عجز جديد بلغ ٢,٤ مليون من الدولارات في عام ١٩٧٠[٢١].

وقد شهدت أيضاً عوائد التصدير في المملكة المغربية نحو المغرب العربي تقلبات ، فهبطت من ٢٤,٦ مليون من الدولارات في عام ١٩٥٨ الى ٧,٥ مليون في عام ١٩٦٤ ثم ارتفعت الى ١١,٥ مليون في عام ١٩٦٥ لتنخفض من جديد الى ٤,٥ مليون في عام ١٩٦٦ وبقيت على هذا المستوى حتى عام ١٩٧٠ حيث حققت ارتفاعاً لم يسبق له مثيل وبلغ ٣٢,٨ مليون من الدولارات . غير أن هذا المستوى يبقى منخفضاً بالقياس الى الصادرات المغربية الى خارج المنطقة . وفي تونس بلغت الصادرات الى المغرب العربي ٩,٣ مليون من الدولارات في عام ١٩٥٨ و ٩,٨ مليون في عام ١٩٧٠ . ومرت فترات كانت فيها تقلبات الصادرات التونسية شبيه بأسنان المنشار كما في عام ١٩٦٦ حيث لم تتجاوز هذه الصادرات ٠,١ مليون وفي عام ١٩٦٨ حيث ارتفعت الى ٣,٤ مليون من الدولارات .

ويعطينا الجدول رقم (٤١) فكرة عن تطور الصادرات المغربية ويلخص ما جئنا على ذكره فيما سبق.

وهكذايعود المغرب الى نقطة البداية بعد سبع سنوات من التعاون التجاري ، وبعد ان شهدت المنطقة مستويات متقلبة من التعاون وبقيت التجارة المغربية ، ضعيفة اذ انها تمثل ١,٦٧٪ من مجموع المستوردات و ١,٢٥٪ من مجموع الصادرات للمغرب بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٨[٢٢] .

---

(٢٠) انظر: Perroux, «Intégration économique.Qui intègre? Au bénéfice de qui s'opère l'intégration? ».

(٢١) فيما يتعلق بمجمل هذه الارقام انظر: Ibid., pp. 91- 94.

(٢٢) انظر: Benyoussef, «Recherche des fondements économiques de l'intégration au Maghreb.» in **L'unité Maghrébine; dimensions et perspectives,** p. 66.

جدول رقم (٤١)

تطور الصادرات المغربية - ١٩٦٤ - ١٩٧٠ (بملايين الدولارات)

السنة	القيمة	الرقم القياسي
١٩٦٤	٣٧,٠	١٠٠,٠
١٩٦٥	٣٤,١	٩٢,٠
١٩٦٦	٢٦,٤	٧١,٠
١٩٦٧	٢٦,٨	٧٢,٠
١٩٦٨	٣٥,٢	٩٥,٠
١٩٦٩	٣٦,٩	٩٩,٢
١٩٧٠	٣٨,٠	١٠٠,٢

المصدر: Ibid., p. 94.

ج) مضمون المبادلات المغربية

لقد اعدت اللجنة المغربية للعلاقات التجارية ، ابتداء من عام ١٩٦٦ ، قائمتين من المنتجات ضمت الأولى سلعاً كان ينبغي ان تحرر كلية من الرسوم الجمركية ، أما الثانية فشملت منتجات كان يفترض ان تستفيد من اعفاء مماثل للأولى ولكن في حدود توزيع معين للحصص. وعلى الرغم من ان اتفاقات ثنائية قد عقدت منذ ذلك التاريخ ، فان تكوين المنتجات التي أدرجت لم يكن من بين الأكثر أهمية . ويعود السبب في ذلك الى غياب التكامل الحقيقي للاقتصاديات المعنية . صحيح أن هناك امكانات واسعة للتكامل ولكن الاستفادة من هذه الامكانيات تتطلب ترتيباً جديداً للمجال المغربي واعادة تنظيم للبنيات الاقتصادية قبل الشروع بتكثيف المبادلات الاقليمية . ويبدو أن هذا لم يكن الطريق الذي تم اختياره . من هنا جاء الخلط الذي وقع فيه الشركاء بين « الاندماج » و«التعاون التجاري» والواقع انه بسبب مضمون التجارة الاقليمية بالذات ، لا يمكن الحديث حتى عن التعاون .

ويتضمن الجزء الأكبر من هذه التجارة منتجات غذائية ومواد أولية[٢٣] . ان ٥٠٪ من مستوردات ليبيا القادمة من تونس تتكون من منتجات حيوانية (٣٥٪) وزيت الزيتون (١٥٪) كما ان ٤٢٪ من مستوردات ليبيا القادمة من المغرب تتكون من

(٢٣) انظر: Ibid. , pp. 70- 73.

جدول رقم (٤٢)

المنتجات الرئيسية التي تدخل في التجارة المغربية

متجهة الى : / قادمة من :	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس
الجزائر		اطارات	نفط سخانات مكائن ورق ورق مقوى	ورق وورق مقوى محروقات معادن مركبات تبغ منسوجات سخانات مواد بناء منتجات حديدية
ليبيا	لا شي		لا شيء	نفط
المغرب	خضروات فحم منسوجات سبائك وصلب	خضروات طازجة خضروات جافة نباتات، ملبوسات		حجر ارجيلي اسمدة فوسفاتية جلود مواد بناء
تونس	سكر ومواد سكرية اسمدة ملبوسات	حيوانات حية لحوم قرميد زيت الزيتون فحم خشبي	قضبان حديدية صلب معدات ميكانيكية للمناولة	

المصدر : Ibid., p. 72.

خضروات جافة (١٩٦٩) . وفيما يتعلق بالمواد الأولية يلاحظ ان النفط يمثل ٩٠٪ من واردات المغرب القادمة من الجزائر في عام ١٩٦٧ . وخلال العام نفسه شكل الفوسفات ٢١٪ من المستوردات الجزائرية القادمة من تونس . وقد مثلت الأسمدة الفوسفاتية ٣٢٪ من الصادرات المغربية المتجهة الى تونس .

والجزائر ، التي تتجه نحو التصنيع ، هي البلد الوحيد الذي حاول توسيع صادراته « المنتجات التحويلية بصورة خاصة» نحو بلدان المغرب . وقد تضمنت صادرات الجزائر ، الى تونس ورقاً وورقاً مقوى بنسبة ١٧٪ وزيتاً ومحروقات بنسبة ١٧٪ وسيارات وجرارات ودراجات ومركبات برية اخرى بنسبة ١٠٪ وسخانات وآلات واجهزة وآلات ميكانيكية بنسبة ٧٪ وحبال وانسجة خاصة بنسبة ٧٪ . . . الخ .

ومن جهة اخرى ، تشكل المنسوجات ٣٧٪ من المستوردات الجزائرية القادمة من المغرب . وتصدر المغرب الى تونس خشباً مضغوطاً (١٤٪ من الصادرات الى تونس) ومواد بلاستيكية ومنتجات البلمرة (Polymérisation ؟) . وتتكون المستوردات المغربية القادمة من تونس من منتجات حديدية (٥٧٪ من المستوردات القادمة من تونس) ومعدات ميكانيكية للمناولة (٢٨٪) أما ليبيا فلا تصدر ، عملياً ، أي شيء الى بلدان المغرب الأخرى .

ان ضعف مستوى المبادلات بين بلدان المغرب وبنيتها المحدودة التنوع ما هي الا مؤشرات إضافية تدل على الافتقار الى التماسك الاقليمي وعلى تبعية كل بلد من بلدان المغرب إزاء الخارج خاصة البلدان الصناعية .

٢ـ التبعية الخارجية

من اجل ان يكون لمقياس تبعية البلدان العربية ازاء الخارج دلالة ومعنى ينبغي ، من دون شك ،ان ينصب هذا المقياس على التدفقات الأكثر تنوعاً : تدفقات فعلية تقاس بالموازين التجارية ، وتدفقات نقدية تقاس بموازين حركات الهجرة ، وتدفقات تكنولوجية وفي غياب البيانات الاحصائية المناسبة للمنطقة ككل سنقتصر على بيان اربعة مظاهر فقط لهذه التبعية وهي : تطور الميزان التجاري ؛ مقياس معاملات التبعية ؛ التبعية الغذائية ؛ المديونية .

أـ الميزان التجاري

يعطينا الجدول التالي فكرة عن الاختلال الهيكلي الكبير للميزان التجاري لبلدان السوق العربية المشتركة باستثناء العراق والمغرب (ما عدا الجزائر حيث كان الميزان

التجاري يعاني من عجز في بعض الأحيان ويتمتع بفائض في أحيان أخرى وذلك بين عامي(١٩٦٣ و ١٩٧٤ . والواقع ان البلدان التي تبدو في منأى عن العجز التجاري هي البلدان النفطية .

جدول رقم (٤٣)

الميزان التجاري (سلع وخدمات) ١٩٦٣ - ١٩٧٤

البلد / السنة	السوق العربية المشتركة				المغرب		
	مصر	العراق	الأردن	سوريا	الجزائر	المغرب	تونس
١٩٦٣ (١)	٣٩٦-	٢٤٧	١٢٥-	٤٦-	٧٦ -	٥٨-	٩٧-
١٩٧٠ (٢)	٤٦٢-	٩٩	١٣٠-	٨٠-	٣٨١ -	١٩٧-	١١١-
١٩٧٣ (٢)	٤٧٢-	٦٧٨	١٥٧-	٥١-	٦٥١-	١٠٣-	١٧٢-
١٩٧٤ (١)	٨٣٢-	٥٢٩٤	١٣٧٦-	٢٦٨٧ -	١٤٥٣	٢٠٢-	٢٠٢-

(١) بملايين الدولارات الامريكية .

(٢) بملايين وحدات السحب الخاصة .

المصدر: حسبت هذه الارقام استناداً الى البيانات التي نشرها: International Monetary Fund, **Balance of Payments Yearbook.**

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Annuaire statistique 1972** (New York: United Nations,1973).

Idem, **Annuaire statistique 1975** (New York: United Nations, 1976).

وهكذا يلاحظ ان عجز الميزان التجاري في مصر ارتفع بنسبة ١١٠٪ بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ ، اي بمعدل سنوي مقداره ١٠٪ . والوضع الأكثر خطورة في هذا المجال ظهر في سوريا حيث ازداد هذا العجز من ٤٦ مليوناً من الدولارات في عام ١٩٦٣ إلى ٢٦٨٧ مليون في عام ١٩٧٤ ، اي ان العجز تضاعف بمقدار ٥٧,٤ مرة خلال هذه الفترة . وقد بلغ عجز ميزان السلع والخدمات في الأردن ١٢٥ مليوناً من الدولارات في عام ١٩٦٣ ثم ارتفع الى ١٣٧٦ مليوناً في عام ١٩٧٤ ، وهكذا تجاوز معدل الزيادة السنوية ٩٠٪ . وفي داخل السوق العربية المشتركة يعتبر العراق البلد الوحيد الذي يتمتع بفائض متزايد في ميزانه التجاري خاصة في عام ١٩٧٤ حيث بلغ هذا الفائض رقماً عالياً مقداره ٥٢٩٤ مليون من الدولارات . وينتج هذا الانجاز عن غلبة النفط في الصادرات العراقية ، حيث يشكل اكثر من ٩٠٪ ، والتعديل الذي طرأ على سعر النفط . والواقع ان العامل الاخير هو الذي مكن الجزائر ايضاً من تحقيق فائض لم يسبق له مثيل في ميزانها

التجاري بلغ ١٤٥٣ مليوناً من الدولارات في عام ١٩٧٤ ، في حين ان الجزائر عانت ، خلال السنوات الأخرى (باستثناء عام ١٩٦٣) من عجز تجاري متواصل نتج عن زيادة المستوردات من المعدات ، التي اضحت ضرورية لحركة التصنيع الواسعة ، وارتفاع المستوردات من السلع الاستهلاكية اثر تدهور الوضع الزراعي ، وقصور الصناعات الصغيرة ، فضلا عن زيادة حجم الطلب نتيجة لزيادة حجم الأجور . ويلاحظ ، من جهةأخرى ،وجود تقارب في العجز في الميزان التجاري لكل من المغرب وتونس من حيث القيمة المطلقة ، ولكن اذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان في كلا البلدين فان الوضع يصبح في غير صالح تونس بدرجة اكبر حيث تزداد وطأة الثقل النسبي لهذا العجز (سوف تجد هذا الوضع ، فيما بعد ، بشأن المديونية) .

وعليه يمكن القول انه باستثناء العراق والجزائر (ولكن لعام ١٩٧٤ فقط) تعتمد البلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة وبلدان المغرب ، الى حد بعيد ، على الخارج ، طالما ان موازينها التجارية للسلع والخدمات تعاني من اختلال بنيوي يتفاقم باستمرار .

ب- معاملات التبعية

لقد مكننا ما سبق من تحليل لخصائص التجارة الخارجية الاساسية من تكوين فكرة عن تبعية البلدان العربية ازاء بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . ان النسبة التي يحتلها بلد ما في صادرات ومستوردات بلد آخر ،كما يظهر في الجدول رقم (٢٧)، لا تعطينا سوى فكرة تقريبية عن كثافة الروابط موضع البحث . من هنا برزت ضرورة القيام ببحث أعمق في هذا الشأن . والمطلوب هو قياس معامل التبعية الذي يستخرج من نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي مع علمنا بأنه اذا ما أخذ هذا المعامل بشكل منعزل فستكون دلالته محدودة .

وهكذا يمكن ان نلاحظ أن نسبة الاستيراد الى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة في البلدان المتقدمة كاليابان او انكلترا . ولكن يجب أن نحترس من التسرع في استخلاص النتائج ، ذلك أن هذه البلدان قطعت شوطاً بعيداً في مجال التصنيع منذ زمن طويل ، وتتكون مستورداتها من منتجات زراعية ومواد أولية على وجه الخصوص تقوم بتحويلها ، في مصانعها هي ، الى منتجات صناعية . أما حالة البلدان العربية فهي ، على العكس ، من ذلك ، ذات اقتصاديات أولية ومتفككة ومحدودة التصنيع ، وتتكون مستوردات البلدان العربية ، بصورة خاصة ، من منتجات تحويلية تليها منتجات غذائية .

ويبين الجدول رقم(٤٤)أن نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة جداً في بلدان السوق العربية المشتركة وبلدان المغرب . وتتباين هذه النسبة بين حوالي ١٤٪ في سوريا حيث تبلغ أدنى مستوى لها و ٤٥٪ تقريباً في الأردن . وفيما يتعلق بالبلدان العربية الأخرى تقع هذه النسبة في حدود : ١٨٪ في العراق و ٢٥,٣٨٪ في الجزائر و ٢٨,٦٥٪ في مصر و ٣٢,٠٥٪ في المغرب و ٣٣,٠١٪ في تونس .

ويبدو ان ارتفاع هذه النسبة يتماشى وضعف المبادلات الاقليمية طالما أن مستوردات بلدان المغرب والسوق العربية المشتركة القادمة من مجموع البلدان الأعضاء في الجامعة العربية لا تتجاوز ٣٪ من ناتجها المحلي الاجمالي باستثناء الأردن حيث تبلغ النسبة ٩,١٣٪ . ان محاولات الاندماج هذه لم تتمخض عن قيام روابط متبادلة بين بلدان المنطقة بل تركت ، روابط التبعية ازاء البلدان الصناعية على ما هي عليه ان لم تكن قد عملت على تفاقم هذه الروابط. فالمستوردات القادمة من المجموعة الاقتصادية الاوروبية تجاوزت ١٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي في تونس و١٧٪ في الجزائر و١٦٪ في المغرب و١١٪في مصر و ١٣٪ في الاردن . وهناك ، في الحقيقة ، ما يتجاوز هذه الحدود . فالمستوردات القادمة من بلد صناعي واحد تحتل مكانة مرموقة . وهكذا تمثل المستوردات القادمة من فرنسا ١٠,٣٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي في تونس و ٨,١٣٪ في الجزائر و٦,٥١٪ في المغرب، في حين ان المستوردات القادمة من الولايات المتحدة تشكل ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي في مصر والأردن .

ج- التبعية الغذائية

يمكن التعرف على التبعية الغذائية سواء مباشرة عن طريق اجراء مقارنة بين مستوردات وصادرات المنتجات الزراعية واعداد ميزان لهذه الاخيرة او بتحليل الطلب الفائض على المواد الغذائية (فيقتصر بذلك البحث على القطاع الغذائي) .

أ)ميزان المنتجات الزراعية

لقد سبق وقمنا بتحليل عناصر العرض الزراعي في المبحث الاول من الفصل الأول . وتناولنا كذلك النمو الزراعي والمشكلات المرتبطة بتنمية الزراعة في البلدان العربية . والواقع ان العرض الزراعي ونمو الزراعة يخضعان لقيدين محكمين يتمثل احدهما بمعدل زيادة سكانية يعتبر من بين المعدلات الاعلى في العالم ومعدل نمو زراعي هزيل « ان لم يكن في بعض الأحيان سلبياً » . وينتج عن ذلك اختلال متزايد بين الطلب والعرض في مجال الاستهلاكية عموماً والمنتجات الزراعية على وجه الخصوص .

جدول رقم (٤٤)

معاملات تبعية البلدان العربية لبلدان أو مناطق اخرى (مستوردات) ١٩٧٤[١]

(الناتج المحلي الاجمالي) (نسب مئوية)

البلدان التي تتجه اليها المنتجات	نسبة المستوردات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي	البلدان التي تأتي منها المنتجات		نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي		
		البلدان العربية[٢]	المجموعة الاقتصادية الاوروبية	الولايات المتحدة الاميركية و كندا	اوروبا الشرقية	خواص[٣]
السوق العربية المشتركة						
مصر	٢٨,٦٥	٢,٢١	١١,٤٦	٥,٥٣	٢,١٠	٥,٣٦ (ام)
العراق*	١٨,٠٠	٠,٧٥	٥,٥٤	١,٠٤	٤,٥	١,٥٧ (س)
الاردن	٤٤,٧٧	٩,١٣	١٣,٠٥	٥,٣٥	٣,١٤	٥,٠٦ (ام)
سوريا*	١٣,٨٧	٣,٠٠	٣,٥٠	٠,١	٤,١	٢,١ (س)
المغرب العربي						
الجزائر*	٢٥,٣٨	٠,٦	١٧,٠	٢,٤	١,٦	٨,١٣ (ف)
المغرب	٣٢,٠٥	٢,٧٤	١٦,٠٥	١,١٨	-	٦,٥١ (ف)
تونس	٣٣,٥١	٢,٩٨	١٩,٦٩	٣,٢٠	١,٢٤	١٠,٣٤ (ف)

(١) حسبت هذه الارقام استنادا لاحصاءات البنك الدولي للانشاء والتعمير- مديرية التجارة.
(٢) يتضمن عمود البلدان العربية، كل البلدان الاعضاء في الجامعة العربية.
(٣) نعني بكلمة خواص المكانة الراجحة التي يحتلها بلد متقدم واحد في مستوردات بلد عربي آخر. أم = الولايات المتحدة الامريكية، س = الاتحاد السوفياتي، ف= فرنسا.
(*) بالنسبة للعراق وسوريا والجزائر سنة الاساس هي ١٩٧٣ . كما اننا استخدمنا، في حساب معدلات التبعية، الناتج القومي الاجمالي وليس الناتج المحلي الاجمالي بسبب عدم توفر الاحصاءات.

ويبين الجدول رقم (٤٥) للسنتين ١٩٧٣ و١٩٧٤ حدود النسب التي يتفاقم في داخلها هذا الاختلال. فيلاحظ في عام ١٩٧٤ ان كل البلدان الاعضاء في السوق العربية المشتركة وبلدان المغرب عانت من عجز في ميزان المنتجات الزراعية. وقد تفاقم هذا العجز في كل البلدان بالقياس إلى عام ١٩٧٣، حيث تحقق فائض في ثلاثة بلدان هي: مصر ٤٠,٥٧٨ مليون من الدولارات، وسوريا ٤,٢٣ مليون والمغرب ٥,٥٧٤ مليون.

وقد ارتفع عجز ميزان المنتجات الزراعية في العراق من ١٤,٨٤٧ مليون من الدولارات الى ٤٢,٣٣٠ مليون، اي بمعدل بلغ ١٨٥٪. وفي الأردن ازداد هذا العجز من ٨,٠١٧ مليون من الدولارات الى ٣٠,٣٣١ مليون، أي أن نسبة النمو وصلت الى ٢٨,٦٪. ويلاحظ في دول المغرب ايضاً اتجاه سلبي مماثل. ففي الجزائر بلغ مقدار الطلب على المنتجات الزراعية المستوردة ١٩,٣٨٨ مليون من الدولارات في عام ١٩٧٣ و٥٥,٨٣٢ مليون في عام ١٩٧٤، أي أن نسبة الزيادة وصلت الى ١٨٨٪ في سنة واحدة. والوضع أقل خطورة في تونس حيث ارتفع عجز الميزان الزراعي من ١,٤٨٨ مليون من الدولارات إلى ٢,٠٣٦ مليون أي أن الارتفاع كان بنسبة ٣٦,٨٪.

ب) الطلب الفائض على المواد الغذائية[٢٤]

إن تقدير الأرقام القياسية للطلب الفائض للفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٨ (كما يظهر في الجدول رقم (٤٦) يستكمل التحليل الذي اجريناه حول عجز ميزان المنتجات الزراعية. والواقع ان هذا التقدير يظهر الاختلال القائم بين قصور الانتاج الزراعي وحاجات السكان المتزايدة. ويعيق هذا الوضع، الى حد بعيد، عملية التنمية التي شرع بها كل بلد ويؤدي الى تفاقم تبعية البلدان العربية ازاء الخارج، هذه التبعية التي تتمثل بزيادة مستورداتها من المنتجات الغذائية. وبما أن طاقة استيراد هذه البلدان تحدد، اساساً، بقوتها الشرائية التي تتدهور باستثناء العراق وعلى نطاق أضيق الجزائر، فان نمو المستوردات الغذائية الذي يستنفد، بما يوازي نفس الحجم المستورد، جزءاً متزايداً من

---

(٢٤) يقاس الطلب الفائض على الأغذية بواسطة الرقم القياسي التالي:

$$\text{ر} = \frac{\text{ʼع - ʼط}}{\text{ʼط}}$$

حيث: ʼع يمثل معدل نمو انتاج المواد الغذائية، ʼط: معدل نمو الطلب على المواد الغذائية. يمكن التوصل الى هذا الأخير عن طريق ضرب المرونة الدخلية للطلب الغذائي (م د) في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد (ʼد). وباضافة معدل نمو السكان (ʼن) إلى النتيجة نحصل على:

ʼط = م د. ʼد + ʼن.

انظر: Sid Ahmed, «L'économie arabe à l'heure des surplus pétroliers,» p. 322.

جدول رقم (٤٥)

ميزان المنتجات الزراعية لعامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ (بآلاف الدولارات)

الميزان التجاري	السوق العربية المشتركة				المغـــرب		
	مصر	العراق	الاردن	سوريا	الجزائر	المغرب	تونس
١٩٧٣							
مستوردات المنتجات الزراعية	٣١١١٧	٢٢٢٩٨	٩٩٩٤	١٦٣٤٥	٤٠٨٨٤	٣٣٠٠٤	١٣٢٦٤
صادرات المنتجات الزراعية	٧١٦٩٥	٧٤٥١	١٩٧٧	٢٠٥٧٥	٢١٤٩٦	٣٨٥٧٨	١١٧٧٦
فائض أو عجز	٤٠٥٧٨	١٤٨٤٧-	٨٠١٧	٤٢٣٠-	١٩٣٨٨-	٥٥٧٤	١٤٨٨-
١٩٧٤							
مستوردات المنتجات الزراعية	٩٨٣٩٢	٤٨٩٨٧	١٣١٨٩-	٣٣٩٣٥	٧٣١٥٤	٥٧١٣١	٢١٥٨٥
صادرات المنتجات الزراعية	٩٧٤١١	٦٦٥٧	٢٨٧٨	٢٥٨١١	١٧٣٢٢	٣٥٨٤٧	١٩٥٤٩
فائض أو عجز	٩٨١-	٤٢٣٣٠-	١٠٣١١-	٨١٢٤-	٥٥٨٣٢-	٢١٢٨٤-	٢٠٣٦-

المصدر: حسبت هذه الارقام استنادا الى احصاءات نشرتها الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Annuaire statistique** (1974).

Food and Agricultural Organization of the United Nations, **Annuaire de commerce** (Rome: F. A. O. , 1974).

عوائد الصادرات ، لا يمكن أن يتم إلا على حساب قطاعات النشاط الاقتصادي الاخرى .

وفي داخل السوق العربية المشتركة ومنطقة المغرب يعتبر وضع مصر هو الأقل سوءاً حيث يبلغ الرقم القياسي للطلب الفائض على المواد الغذائية(-١٤)،تليها المغرب (-١٧) . أما الجزائر (-١٦٥) فتأتي - لا في مؤخرة البلدان العربية فحسب وانما بالقياس ايضاً الى ٣٤ دولة نامية كانت موضع دراسة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

إن غياب البيانات الاحصائية ، في البلدان المعنية ، يحول دون مقارنة معدل نمو المستوردات الغذائية بمعدل الصادرات الكلية من أجل قياس درجة تفاقم التبعية الغذائية ازاء الخارج . إلا أننا نستطيع تقدير وضع المنطقة عن طريق مقارنتها بوضع مصر ، البلد العربي الوحيد الذي تتوفر فيه احصاءات بهذا الخصوص . وطبقاً للدراسة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأوردها سيد أحمد ، ازدادت المستوردات الغذائية بنسبة ٥,٦٪ بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٨ في حين ان نسبة زيادة الصادرات الكلية لم تبلغ اكثر من ١,٨٪ . وكان الرقم القياسي للطلب الفائض بحدود (٦) . واذا كانت مصر ، البلد العربي الأفضل وضعاً (انظر الجدول رقم (٤٦) فيما بعد) تعاني من نقص غذائي شديد ، فماذا نقول اذن عن البلدان العربية الأخرى حيث الأوضاع أكثر سوءاً؟

وهكذا يشكل عجز العرض الغذائي المحلي والاعتماد المتزايد على المستوردات الغذائية ، عاملا اضافياً للتبعية .

د - المديونية

اذا ما أخذنا الدين العام الخارجي ونسبة فوائد الدين فانهما يشكلان مؤشرات غير كافية عن خطورة التبعية . فالمديونية تمثل ، بالنسبة لنا ، عاملاً اضافياً مساعداً من اجل تحليل التبعية الخارجية وليست عاملاً قائماً بذاته . والحقيقة ان هذه الظاهرة لا تقتصر على البلدان العربية . فبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، يلاحظ أن مجموع الدين العام الخارجي لأربعة وثمانين بلداً نامياً قد ارتفع بمتوسط سنوي مقداره ١٤٪[٢٥] . وقدر دين هذه البلدان في عام ١٩٧٠ بمبلغ ٥٩ مليارا من الدولارات،ولم يتحسن هذا الوضع منذ ذلك التاريخ .

ويلاحظ انه في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، ارتفع المقدار الكلي للدين العام الخارجي ، الذي لم يستهلك ، إلى ٣٨٢٠,٧ مليون من الدولارات للبلدان الأعضاء في

(٢٥) انظر: A. Sid Ahmed, «Théorie et pratique de l'endettement extérieur: le cas des pays en voie de développement,» **Cahiers de l'I. S. E. A.**, serie P (1973), no. 21.

جدول رقم (٤١)

الارقام القياسية للطلب الفائض على المواد الغذائية (١٩٥٣ - ١٩٦٨) (نسب مئوية)

البلد	معدل نمو الانتاج الغذائي	المرونة الدخلية للطلب	المعدل المحلي لنمو الطلب على المواد الغذائية	الرقم القياسي للطلب الفائض (١)	المركز في قائمة من ٣٤ بلداً نامياً تناولها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
السوق العربية المشتركة					
مصر	٣,١	٠,٥٠	٣,٦	١٤-	١٤
العراق	٢,٦	٠,٥٨	٤,٨	٤٦-	٢٧
سوريا	١,٨	٠,٤٩	٤,٠	٥٥-	٣١
المغرب العربي					
الجزائر	١,٥	٠,٤٦	٢,٣	١٦٥-	٣٤
المغرب	٢,٤	٠,٥٥	٢,٩	١٧-	١٧
تونس	٠,٥	٠,٥٧	٢,٩	٩٣-	٣٢

(١) يحمل الطلب الفائض علامة سلبية.

المصدر: U.N.C.T.A.D., cited by Sid Ahmed, «Théorie et pratique de l'endettement extérieur: le cas des pays en voie de développement,» p. 324.

جدول رقم (٤٧)

الدين العام الخارجي غير المستهلك لعام ١٩٧٣ (بملايين الدولارات)

	المجموع	قروض وائتمانات ثنائية ذات اصل عام	قروض وائتمانات متعددة الاطراف	مقرضون	بنوك	جهات مختلفة
السوق العربية المشتركة:						
المجموع[١]	٣٨٢٠,٧	٣٠٢٣,٧	٣٥٣,٣	٢٣٦,٢	٥٢,٨	١٥٤,٧
مصر	٢٣٢٥,٤	١٩٠٩,٩	١٣٦,٦	٧٩,٥	٤٤,٧	١٥٤,٧
العراق	٧٣٦,٨	٥٧٣,٩	١٣٦,٨	٢٦,١	-	-
الأردن	٣٢٣,٠	٢٧٣,٧	٤١,٢	-	٨,١	-
سوريا	٤٣٥,٥	٢٦٦,٢	٣٨,٧	١٣٠,٦	-	-
المغرب العربي:						
المجموع[٢]	٧٢٩٩,٦	٢٩٧٥,٦	٥٩٤,٠	١٥٢٥,٠	١٩٨٤,٨	٢٢٠,٢
الجزائر	٤٧٨٨,٩	١٤٤٠,٦	٣٩,٢	١٣٤٦,٨	١٧٨٨,٦	١٧٣,٧
المغرب	١٢٤٤,٩	٧٤١,٢	٣٢٢,٩	٨٩,٦	٥٧,٢	٣٤,٠
تونس	١٢٦٥,٨	٧٩٣,٨	٢٣١,٩	٨٨,٦	١٣٩,٠	١٢,٥
المجموع(١)+ (٢)	١١١٢٠,٣	٥٩٩٩,٣	٩٤٧,٣	١٧٦١,٢	٢٠٣٧,٦	٣٧٤,٩

المصدر: International Bank for Reconstruction and Development, **Rapport annuel 1975** (Washington, D.C.: I. B. R. D., [n. d.]), p 118.

السوق العربية المشتركة والى ٧٢٩٩,٧ مليون في بلدان المغرب . وهكذا يبلغ اجمالي ديون المجموعتين ١١١٢٠,٣ مليون من الدولارات كما يتبين من الجدول (رقم ٤٧).

ان ضخامة الحجم المتزايد لديون المنطقة تثير القلق من جهتين : فأعباء الديون تشكل ، من جهة ، عقبة حقيقية امام تنمية هذه البلدان ابتداء من مرحلة معينة . واذا بلغ الوضع اقصاه فان هذه البلدان ، باستثناء العراق والأردن ، قد تجد نفسها ذات يوم في وضع خطير (كما هو الحال في مصر) ، يضعها أمام خيار صعب بين متابعة جهودها الخاصة بالنمو محاولة بلوغ الأهداف الانمائية التي سبق وحددتها أو الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن تراكم فوائد ديونها . ومن جهة اخرى فان البلدان العربية التي ترزح أكثر من غيرها تحت وطأة الديون هي تلك التي تعاني من تزايد رهيب في عدد سكانها وهي ، فوق ذلك ، غالباً ما تكون الأكثر افتقاراً الى الموارد الطبيعية (باستثناء الجزائر) . فمن المقلق حقاً ان تشكل البلدان المدينة من بين اعضاء الجامعة العربية المجموعة الاكثر فقراً والاكثر اكتظاظاً بالسكان ، طالما أن البلدان السبعة للسوق العربية المشتركة ومنطقة المغرب تمثل وحدها اكثر من ٧٥٪ من سكان المنطقة باكملها . وبما ان التضامن العربي لا يتحقق تلقائياً في المجال المالي والنقدي فان تبعية البلدان المثقلة بالديون سوف تتزايد[٢٦] .

ويزداد الوضع خطورة في البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان والأقل موارداً والتي تشكل فيها فوائد الديون جزءاً كبيراً ومتزايداً يقتطع من عوائد التصدير كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٤٨) .

وتشكل فائدة الدين عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية عندما يضاف اليها التضخم العالمي وتعويم العملات الصعبة وانخفاض قيمة النقود وتدهور معدلات التبادل (باستثناء العراق وعلى نطاق أضيق الجزائر حيث تحسنت قوتها الشرائية بفضل النفط وكذلك المغرب بفضل الفوسفات) . يضاف الى ذلك أن تزايد عوائد التصدير ما زال أقل من مقدار الأعباء المترتبة على سداد الدين العام الخارجي . والواقع أن الوضع الأكثر خطورة هو وضع مصر حيث لم تنقطع نسبة الدين عن التزايد منذ عام ١٩٦٧ (ما عدا عام ١٩٧١) وبلغت ٣٤,٦٪ في عام ١٩٧٣ الأمر الذي يشكل عبئاً ضخماً .

ولم تتوقف تونس ، التي شهدت معدل دين مرتفع (٢٤٪ في عام ١٩٦٨) ، عن

---

(٢٦) صحيح ان ثمة تضامنا عربياً قد برز خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ اثر حربين خاضتهما مصر وسوريا والاردن مع اسرائيل، الا ان هذا التضامن كان نتيجة لاسباب سياسية بحتة تتعلق، بصورة خاصة، بتعزيز انظمة البلدان التي تقدم المساعدات (السعودية، الكويت والامارات العربية المتحدة).

جدول رقم (٤٨)

نسبة ما يدفع لسداد الدين العام الخارجي من صادرات السلع والخدمات (١٩٦٧ - ١٩٧٣)

السنة / البلد	السوق العربية المشتركة				المغرب		
	مصر	العراق	الأردن	سوريا	الجزائر	المغرب	تونس
١٩٦٧	١٩,٥	٠,٩	١,٨	١١,٦	٦,٠	٧,٣	٢٠,٨
١٩٦٨	١٩,٤	١,٤	١,٧	٦,٩	٥,٨	٧,٩	٢٤,٠
١٩٦٩	٢٤,٥	٢,٢	١,٧	٧,٧	٦,٢	٨,٥	٢١,٢
١٩٧٠	٢٦,٢	٢,١	٣,٦	٩,٢	٧,٤	٨,٣	١٩,٥
١٩٧١	١٩,٤	١,٩	٣,٨	٨,٩	٩,٧	١١,٦	١٦,٩
١٩٧٢	٣١,٥	٢,٧	٤,٧	٨,١	١٠,٩	١٠,٧	١٦,٣
١٩٧٣	٣٤,٦	٣,٠	٣,٧	٧,٣	١١,٣	٩,٧	١٣,٨

المصدر: International Bank for Reconstruction and Development, **Rapport annuel 1975,** p. 120.

تحسين وضعها طالما ان فوائد الدين آخذة في الانخفاض حتى أنها قد هبطت الى ١٣,٨٪ في عام ١٩٧٣ ، أي على حافة المرحلة الحرجة . وقد شهدت الجزائر تزايداً سريعاً في مديونتها منذ عام ١٩٧٠ ، وقد بلغ ارتفاع هذه المديونية ٩٥٪ بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٣ ، اي متوسط الزيادة السنوية وصل الى ١٩٪ . ويفوق هذا المعدل ذلك الذي سجل في ٨٤ دولة نامية والذي لم يتجاوز ١٤٪ للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ .

امانسبة الدين في البلدان العربية الأخرى فقدبقيت على مستوى يقل كثيراً ، عن الحدود المحتملة .

ومجمل القول ان دراسة التعاون التجاري وتطور المبادلات الاقليمية تبرز ضعف وتفكك التجارة الاقليمية . اما التدابير التي اتخذت من اجل تحرير انتقال البضائع، فقد اصطدمت بتدابير ادارية مقابلة أو بقرارات المؤسسات الوطنية ان لم تكن قد اهملت كلية من قبل الاطراف المعنية (حالة المغرب) . ولم تتوصل بلدان المجموعتين الاقليميتين الى تجاوز الاطار التجاري البحت لتتجه نحو مهام أخرى أكثر اهمية من زاوية الاندماج الاقتصادي، وهي التي تحكم، من جهة اخرى، تنمية التجارة الاقليمية . ويكمن الخطأ

الذي وقعت فيه الأطراف المعنية في تقليد أو محاولة تقليد تجربة السوق الاوروبية المشتركة دون الالتفات الى اختلافات البنيات ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي القائمة بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية والوطن العربي. ولذلك فان السوق العربية المشتركة والمغرب لم تخفقا في تقرير التعاون بين البلدان الأعضاء فحسب وانما استمرتا، ايضاً، في اعتمادهما على الخارج وقوتا روابط تبعيتهما ازاء البلدان الغربية.

لنر الآن ما حل بالتعاون الاقليمي غير التجاري .

المبحث الثالث
التعاون الاقليمي ذو المشاريع القطاعية

ان التعاون الاقتصادي العربي ،على ضعفه ، قديم ومتعدد الاشكال ،ويتواجد هذا التعاون على اربعة مستويات :

ـ لقد تخلل تاريخ البلدان العربية الحديث خاصة منذ الخمسينات ، عدد من الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الاطراف من اجل تحقيق تكامل اقتصادي أو سياسي . ومن أهم هذه الاتفاقيات : التكامل الاقتصادي بين سوريا ولبنان (١٩٥٠)، سوريا والأردن (١٩٥٦) ، الوحدة بين سوريا ومصر (١٩٥٨) ، الاتحاد العربي الهاشمي (١٩٥٨) . ، التكامل الاقتصادي بين سوريا والعراق ومصر (١٩٧٠) المتعلق ، اساساً ، بتنسيق خطط التنمية الاقتصادية الوطنية ، تكامل المغرب (١٩٦٤) ، التكامل بين مصر والسودان وليبيا (١٩٧١) . . . . الخ [٢٧] .

ـ ويمكن ان نذكر كذلك محاولات التعاون التي جرت برعاية الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية التابع لها .

ـ وهناك العديد من القرارات التي اتخذت والدراسات التي اجريت في مجال التكامل من قبل أجهزة المؤسسات الاقليمية كالسوق العربية المشتركة واللجان المتخصصة في المغرب .

ـ تم انشاء مؤسسات أو اجهزة اقليمية مستقلة عن الجامعة العربية والمؤسسات الجماعية القائمة . ومن اهم الأمثلة على ذلك : منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والاتحاد العربي للحديد والصلب.

---

(٢٧) من اجل المزيد من التفصيل حول هذه المواضيع انظر:

عبد المنعم عفر، «تقييم الخطوات التي اتخذت حتى الآن لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية،» في ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤ـ ١٨/ ١٢/ ١٩٧٤ .

ـ ويمكن أن نلاحظ ، أخيراً ، أن السوق العربية المشتركة قد قامت بخطوات من اجل تعزيز التعاون بين هذه السوق والمنظمات الاقليمية أو الدولية الأخرى .

ونظراً لتنوع الأطر التي تمت ، في داخلها صياغة التعاون الاقتصادي وتحقيقه بين البلدان العربية ولتشابك هذه الأطر ، فقد فضلنا زيادة في التوضيح تحليل هذا التعاون حسب القطاع الذي تم فيه . فالطريقة القطاعية تتيح ادراك مدى هذا التعاون بشكل أوضح . وسوف نوضح ، بالطبع ، في كل منها طبيعة هذا التعاون واطاره المؤسسي .

١ـ الزراعة

أ) يلاحظ ، في المشرق ، أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذي يضم لجنة مكلفة بالقضايا الزراعية ، لم يتخذ الى يومنا هذا اي قرار عملي في مجال التعاون الزراعي العربي[٢٨] .

لقد التفت المؤتمر الثالث للاقتصاديين العرب ، من جهته ، الى هذا النقص وكرر التأكيد على « ضرورة تنمية الزراعة العربية إنما تقوم على تعاون في مجال اختيار أنواع المزروعات والطرق الزراعية ومتطلبات التربية الحيوانية وتسويق منتجاتها » . واقترح هذا المؤتمر « ان يجُعل من مجموعة البلدان العربية وحدة زراعية »[٢٩] . وذلك عن طريق تعاون اوسع وتنسيق اكبر فيما بين الاقطار العربية في هذا المجال .

وهكذا نلاحظ أنه ، بعد ١٢ سنة ، من توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، ما زالت البلدان العربية في مرحلة الرغبات والأمنيات من أجل اقامة مجال زراعي اقليمي .

ب) أما المغرب فوضعه ليس مشرقاً . ولم يتحقق في هذه المنطقة سوى بعض المشاريع المشتركة المتواضعة التي تتعلق بثلاثة منتجات هي : الحلفا والحمضيات والتبغ .

ـ لقد انشئت الوكالة المغربية للحلفا في عام ١٩٦٣ من اجل تطوير التصنيع والتسويق المشترك لهذه السلعة . وقد تكرس فشل هذه الوكالة فيما يتعلق بالتصنيع بنقل جزء من صلاحياتها في هذا المجال الى المركز المغربي للدراسات الصناعية . وبعد أن اقتصر دور هذه الوكالة على المجال التجاري ، اخذت تعمل بشكل سليم كمؤسسة اقليمية منذ ١٢ سنة .

---

(٢٨) انظر : الدورة العادية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الثانية ، القاهرة ، تقرير الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٧٤)، ص ١٦.

(٢٩) Office arabe de presse et de documentation, **Commerce arabe et développement**, pp. 3-8, 111-112.

ـ تشكلت اللجنة المغربية للحمضيات والفواكه والخضر في عام ١٩٧٢ ، بهدف تنسيق نقل هذه المنتجات وتسويقها في اوروبا وافريقيا ـ جنوبي الصحراء ـ من اجل وضع حدٍ لتنافس بلدان المغرب فيما بينها في مجال التصدير.

ـ واعتباراً من عام ١٩٦٩ شرعت المؤسسات الوطنية للتبغ في البلدان الثلاثة بدراسة الوسائل التي يمكن ان تعتمد لتنسيق برامجها في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية .

وهكذا اقتصر التعاون الزراعي العربي على تحقيق نتائج هزيلة ، ان كانت هناك اية نتائج ، على الرغم من ان الزراعة تشكل مجالاً ملائماً للتعاون الاقليمي نظراً لتكامل البلدان العربية والامكانيات الزراعية المتوفرة في البعض منها والقادرة ليس فقط على وضع حدٍ لتبعية المنطقة الغذائية ازاء الخارج ، وإنما ايضاً على زيادة صادراتها الزراعية ومن ثم عائداتها وطاقتها التنموية .

٢ ـ الهدير وكربونات

انه المجال الذي أظهرت فيه البلدان العربية تماسكاً شديداً وتضامناً وثيقاً وحققت فيه أكبر نجاحاتها فيما يتعلق بالتعاون . إن مثال منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التي تأسست في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ ، يستحق ان ينسحب على قطاعات النشاط الأخرى .

وعلى الرغم مما انجز من تقدم في مجال النفط ، فمن المناسب أن نشير إلى أننا ما زلنا في البداية وأن الكثير ينتظر التحقيق . لنبدأ ، أولاً ، بدراسة ما تم انجازه في هذا المجال . لنذكر ان منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تضم عشرة اعضاء (ابو ظبي ، الجزائر ، السعودية ، البحرين ، مصر ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، قطر وسوريا) . وتمتلك ٥٦٪ من الاحتياطيات المؤكدة في العالم (انظر الجدول رقم (١٧) فيما سبق) وتؤمن ٣٢,٥٪ من الانتاج العالمي (١٩٧٣) (انظر الجدول رقم (١٨) فيما سبق) .

ان الهدف الرئيسي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول هو تنمية التعاون بين البلدان الأعضاء في مختلف نشاطات الصناعة النفطية والقيام بمشاريع مشتركة في هذا المجال .

وقد دعيت البلدان الأعضاء الى تكييف تشريعاتها ولوائحها لهذا الوضع الجديد من أجل تحقيق هدف المنظمة وتسهيل تبادل التجارب والطرق المستخدمة والخبراء والمعلومات المختلفة .

ويشكل مجلس وزراء البترول العرب السلطة العليا في المنظمة ويعاون هذا المجلس مكتب تنفيذي لاعداد التوصيات وتنفيذ المقررات . وعلى الصعيد الاداري تقوم الأمانة العامة للمنظمة بدراسة مختلف مظاهر التعاون بين الأعضاء ويعاونها في ذلك عدة ادارات قانونية ، واقتصادية وفنية وادارية ومالية وادارة للعلاقات العامة . والواقع ان المنظمة لا تمثل مجرد شكل من اشكال التعاون وانما محاولة للتكامل والاندماج . فهي المرة الاولى في الوطن العربي التي تتخذ فيها اجراءات عملية تهدف الى تحقيق اندماج رأسي لنشاطات الصناعة النفطية (اندماج رأسي) وذلك في مجال جغرافي بالغ الاتساع ، يضم بلدان المغرب والمشرق (اندماج افقي) .

أ) البحوث النفطية واستغلال الحقول

ينحصر جزء كبير من أعمال التنقيب واستغلال الحقول النفطية ، في الوقت الحاضر ، بأيدي الشركات الاجنبية ، باستثناء العراق ، ومصر والجزائر وسوريا . لذلك عقد العزم على اقامة شركة عربية للخدمات النفطية تكلف بأعمال الحفر والاستكشاف والرسوم التخطيطية الكهربائية واجراء الدراسات الخاصة بشكل الأرض وقياس أبعادها والدراسات المتعلقة ببنية الأرض والحركات المؤثرة فيها .

وقد تبين ، عشية انشاء شركة الخدمات هذه ، ان دور الشركات الوطنية كان محدوداً : ٤٠٪ في مجال الحفر ، ٢٠٪ في دراسات شكل الأرض وبنيتها ، ١٥٪ في عمليات تقويم أحجام الآبار بالوحدات المكعبة ، ١٠٪ في اختبار الآبار . أما في مجال الرسوم التخطيطية الكهربائية فدور الشركات الوطنية يكاد يكون معدوماً [٣٠] .

وسيكون للشركة العربية متعددة الجنسية فروع متخصصة في مجالات عدة من اجل ممارسة اشراف حقيقي وفعال على اعمال التنقيب والاستغلال . ان تحقيق هذا المشروع المشترك يمكن من تفادي الكثير من مخاطر التنقيب النفطي الباهظ الكلفة . وهناك اربعة عوامل جاءت في صالح هذا المشروع :

- تعديل سعر النفط الذي ادى الى زيادة الامكانيات النقدية للبلدان الأعضاء ؛
- انخفاض قيمة النقود وتآكل ودائع البلدان الغنية بسبب التضخم يمكن ان يحمل البلدان المعنية على نقل التدفقات النقدية باتجاه مشاريع عربية مربحة ؛
- يتيح ضعف مستوى تكاليف الاستغلال ، في الحقول العربية ، الحصول على

---

(٣٠) انظر: Chambre de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco-arabe**, p. 343.

معدل مرتفع جداً من الربح ؛

ـ أما العامل الحاسم فهو أخذ البلدان المنتجة لزمام السيطرة على الثروات النفطية سواء بالتأميم (الجزائر ، العراق ، ليبيا) أو تحقيق مشاركة غالبة (٦٠٪ في الكويت وابو ظبي وقطر) أو ممارسة سيطرة كاملة (١٠٠٪) كما هو الحال في السعودية[٣١] .

ان انتقال السيطرة من الشركات الاجنبية الى الشركات الوطنية يشكل ، من دون شك ، خطوة الى الامام باتجاه الاندماج الاقتصادي بين البلدان العربية وذلك على الرغم من التقلبات التي تعتريها .

ب) النقل

تمتلك الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، حالياً ، ٣٤ ناقلة نفط تبلغ حمولتها الكلية اكثر من ١,٦ مليون طن ساكن . وقد تعاقدت هذه البلدان على شراء ٣٤ وحدة اخرى لرفع حمولة الاسطول النفطي العربي الى ٤,٢ مليون طن ساكن في عام ١٩٧٨ ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٤٩)

الاسطول النفطي العربي[٣٢]

البلد	١٩٧٣ الوحدات	الحمولة بالطن الساكن	١٩٧٨ الوحدات	الحمولة بالطن الساكن
الجزائر	٥	١٥٩٧٩٩	١٠	٩٤٥٧٦٠
السعودية	١	٢٧٣٧٠	٢	٨٠٠٠٠
مصر	٥	٩٤١٤٣	-	-
العراق	١٠	٢٦٩١٤٧	٩	١٢٦٣٠٠٠
الكويت	٦	٧٩٦٣٤٧	٦	١١٩٥٠٠٠
ليبيا	٥	٢٧٦٣٠٠	٧	٧٥٨٠٠٠
تونس	١	٢٧٩٦٠٠	-	-
ابو ظبي	١	١٨٩٠٦	-	-
المجموع	٣٤	١٦٥١٦١٢	٣٤	٤٢٤١٧٦٠

(٣١) تقوم السعودية بدفع ١,٥ مليار من الدولارات الى الشركات الامريكية الاربع (ايكسون، تكساكو، موبيل، ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا) في مقابل ٤٠٪ من اسهم الارامكو وذلك طبقاً لبنود الاتفاق الذي وقع بين وزير النفط السعودي وممثلي هذه الشركات في بناما سيتي في ١٢ اذار/ مارس ١٩٧٦. وينص هذا الاتفاق، بالاضافة الى ما تقدم، على ان تدفع السعودية رسماً مقداره ٢٢ سنتاً لكل برميل تصدره الشركات الاربع. وهذا يمثل بالنسبة لهذه الشركات ١,٦ مليون من الدولارات يومياً، اي ٥٨٤ مليوناً في السنة. وكما نرى، فان ممارسة السيطرة وان كانت بنسبة ١٠٠٪، لا تعني نهاية امتيازات الشركات متعددة الجنسية. انظر في هذا الصدد: **Le Monde**, 26 Mars 1976.

(٣٢) المصدر: محمود سيد امين، «دور الشركات العربية متعددة الجنسية في التعاون البترولي»، في ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤ـ ١٨/١٢/١٩٧٤.

لقد قررت الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، إقامة عدد من المشاريع المشتركة . ومن بين ما أنجز من هذه المشاريع :

ـ الشركة العربية البحرية لنقل البترول التي انشئت في أيار / مايو ١٩٧٢ وعقدت اول اجتماع لها في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ [٣٣] . يبلغ رأس مال هذه الشركة ٥٠٠ مليون من الدولارات يوزع بين البلدان الأعضاء . وتجري ، حالياً ، دراسة زيادة رأس المال الى ١٥٠٠ مليون من الدولارات ويمكن ان يتحقق ذلك في المستقبل القريب .

ونظراً للافتقار الى الكوادر الذي يتعارض وطموحات الشركة وحاجاتها الى أجهزة وظيفية متنوعة ومتخصصة فقد اجرت هذه الشركة دراسة لانشاء مدرسة عليا للبحرية من اجل تكوين الجهاز الوظيفي الملائم ليس فقط لمواجهة احتياجاتها الذاتية وانما لتلبية طلب البلدان العربية ايضاً في مجال النقل البحري بشكل عام وذلك بالتعاون الوثيق مع الاكاديمية البحرية التي تتواجد، حالياً في الاسكندرية.

ـ الشركة العربية لبناء واصلاح السفن . انشئت هذه الشركة في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٣ بموجب اتفاق وقعته ثماني دول من اعضاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (ولم تشارك سوريا والجزائر في هذا المشروع) . لقد أوكلت الى هذه الشركة مهمة بناء حوض جاف في البحرين ، من اجل النهوض بالنشاطات المرتبطة ببناء السفن واصلاحها .

حدد رأس مال هذه الشركة بمائة مليون من الدولارات . أما رأس المال المكتتب فقد بلغ ٣٠ مليوناً . مقسمة الى ٣٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية مقدارها ١٠٠٠ دولار لكل سهم . ويمكن للحوض الجاف ، بعد الانتهاء من بنائه ، ان يستقبل ويقوم بصيانة ناقلات نفطية حمولتها ٢٥٠٠٠٠ طن في المرحلة الاولى و ٥٠٠٠٠٠ طن في المرحلة الثانية .

ـ الشركة العربية للاستثمارات البترولية . انشئت هذه الشركة في تموز/ يوليو ١٩٧٤ . وكانت الفكرة الاصلية لهذا المشروع أن يُنشأ صندوق لتمويل المشاريع المشتركة الكبرى للبلدان الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . ولكن جرى فيما بعد تعميق وتوسيع الفكرة لتؤدي إلى قيام مؤسسة مالية لا يقتصر دورها على تمويل

---

(٣٣) من اجل المزيد من الايضاحات حول الشركة العربية البحرية لنقل البترول انظر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير موجز عن نشاطات وانجازات المنظمة، ١٩٦٨ـ١٩٧٣** (الكويت: المنظمة، ١٩٧٤).

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، «اهمية المشروعات المشتركة ودورها في تنمية صناعة النفط العربية في مجال البترول،» في **ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤ـ١٨/١٢/١٩٧٤.**

المشاريع النفطية النابعة من البلدان الاعضاء فحسب وانما للمساهمة أيضاً في تمويل مشاريع اقتصادية مرتبطة بالنفط(تكرير ، بتروكيماويات ، اسمدة . . . الخ) سواء في البلدان الاعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أو في البلدان العربية الاخرى وبعض بلدان العالم الثالث .

ويمكن ان يتخذ تمويل مشاريع كهذه اشكالاً متعددة : فالشركة العربية للاستثمارات البترولية يمكن ان تمنح قروضاً من أموالها الخاصة ، أو تساهم في رأس مال المشروع المزمع انجازه . ويمكن للشركة ايضاً أن تطرح قرضاً في الأسواق المالية العربية أو الأجنبية لتعبئة الموارد المالية الضرورية لانشاء المشروع .

يبلغ رأس مال الشركة ٣٠٠ مليون من الدنانير الكويتية[٣٤] . أما رأس المال المكتتب فقد حدد بمائة مليون دينار كويتي . ويمكن ان تتراوح مساهمة البلدان الأعضاء بين ٣٪ كحد ادنى و ٢٠٪ كحد اقصى .

ج) التكرير

ارتفعت الطاقات القصوى لمصافي النفط الخام القائمة في البلدان العربية ، طبقاً للبيانات الاحصائية التي نشرتها الأمم المتحدة[٣٥]، من ١,٢٨ مليون الى ١,٩١ مليون برميل يومياً وذلك بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٢ ، في حين ان طاقات التكرير في العالم ارتفعت من ٢٨,٨٥ مليون برميل الى ٥١,١٨ مليون خلال الفترة نفسها . واذا كانت طاقات التكرير للبلدان العربية قد ارتفعت بنسبة ٤٩٪ خلال الفترة المستعرضة فان نسبة زيادة تلك الطاقات ، في العالم ، قد وصلت الى ٧٧,٤٪ . ومن المناسب ان يضاف الى ما تقدم ان الطاقة الكلية للتكرير في البلدان العربية لا تمثل سوى ٣,٧٪ من طاقة التكرير العالمية بينما يشكل الانتاج العربي للنفط ٣٢,٥٪ من الانتاج العالمي . كما ان القسم الاساسي من تسعير النفط الخام للبلدان العربية يتم في خارج حدود هذه الأخيرة .

ويلاحظ ، منذ عام ١٩٧٣ ، رغبة لدى الاقطار العربية الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في اعادة تقييم داخلي لجزء متزايدٍ من النفط الذي تنتجه بحيث يمكن ان تزداد ، بشكل فعال ، درجة الاندماج الرأسي للصناعات النفطية . ولأسباب تتعلق بالمحافظة على البيئة ، لم تعد الشركات متعددة الجنسية والدول الغربية تعارض الاتجاه الى نقل هذه المجموعة من النشاطات الصناعية الملوثة الى البلدان العربية .

---

(٣٤) يعادل الدينار الكويتي الواحد ٢,٢٦ دولار امريكي في عام ١٩٧٤ .

(٣٥) انظر: Chambre de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco-arabe**, p. 359.

لقد قدرت طاقة التكرير القائمة في البلدان العربية ، في عام ١٩٧٥ ، باكثر من ٢,٣٨ مليون برميل يومياً ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٥٠) . وارتفعت طاقة تكرير البلدان العربية بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٥ من ١,٩١ مليون برميل يومياً الى ٢,٣٨ مليون اي ان نسبة الزيادة قد بلغت ٢٤٪ . ان هدف البلدان العربية المنتجة للنفط هو ان يزداد عدد مصافي النفط الخام على اراضيها أو في بلدان عربية اخرى عن طريق اقامة شركات عربية متعددة الجنسية عندما تتجاوز المشاريع حداً معيناً .

جدول رقم (٥٠)

طاقة تكرير النفط في عام ١٩٧٥ (بآلاف البراميل يومياً)

الجزائر	١٠٨,٠	لبنان	٤٧,٥
السعودية	٤٤٢,٠	المغرب	٧٨,٠
البحرين	٢٥٠,٠	السودان	٢٢,٠
مصر	٣٢١,٠	سوريا	٥٤,٠
العراق	١٨٨,٠	تونس	٢٥,٠
الأردن	١٥,٠	قطر	٦,٨
الكويت	٥٨٠,٠	اليمن الجنوبي	١٧٨,٠
ليبيا	٦٩,٠		

المصدر: Ibid.

د) التكوين المهني

ان انجاز المشاريع الصناعية المطروحة وتعزيز التعاون العربي يتطلبان حل واحدة من أعقد المشكلات التي تصطدم بها بلدان المنطقة الا وهي مشكلة التكوين المهني . وسنعود ، في الباب الثاني ، الى هذا الموضوع العام ولكن المقصود هنا هو تكوين كوادر لعدد معين من الاختصاصات في مجال النفط . وكما تقرر انشاء مدرسة عليا للبحرية التجارية (كما سبق وأشرنا اعلاه) فقد عزمت الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول على اقامة معهد عربي للطاقة بهدف تكوين أجهزة وظيفية من مختلف الفئات في سبيل مجابهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للبلدان العربية في هذا المجال .

واذا ما نظرنا إلى التعاون العربي في مجمله ، فان التعاون في مجال النفط يشكل ، دون شك ، الحصيلة الاكثر ايجابية . وعلى الرغم من ذلك فانه ، نظراً لأهمية هذا القطاع الشديدة سواء فيما يتعلق بثقله النسبي في الاقتصاد الوطني للدول الأعضاء أو قدرته

(التصنيعية) وطابعه الاستراتيجي، ينبغي أن يتوسع التعاون في داخل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وينتهي الى تنسيق اكبر للقرارات والاستثمارات من اجل الحد من سيطرة المشاريع متعددة الجنسية الاجنبية ثم انهاء هذه السيطرة .

صحيح ان تقدماً قد احرز من قبل بعض البلدان ، مثل الجزائر والعراق وليبيا ، التي أممت الشركات الاجنبية ، الا ان ما ينبغي القيام به في هذا المجال ما زال كثيراً .

٣- الحديد والصلب [٣٦]

ان اهمية دور صناعة الحديد والصلب في التنمية الاقتصادية التي اكد عليها العديد من الاقتصاديين يغري زعماء وخبراء البلدان النامية[٣٧]. ولم تشذ البلدان العربية عن هذا الاتجاه ومن هنا ظهرت الاهمية الكبرى التي اعطيت ، منذ بضع سنوات ، لقطاع صناعات الحديد والصلب من قبل الكثير من المؤسسات العربية . وقد أجمعت كل هذه المؤسسات على ضرورة التعاون العربي في هذا المجال .

أ) ضرورة التعاون العربي في مجال صناعة الحديد والصلب

أقيم الاتحاد العربي للحديد والصلب في عام ١٩٧١ من أجل الارتقاء بالصناعات التعدينية عن طريق تعزيز العلاقات التجارية بين الشركات العربية الاعضاء . وقد زود هذا الاتحاد بمجلس ادارة مقره الدائم في الجزائر . غير أن قضايا صناعة الحديد والصلب

---

(٣٦) من اجل المزيد من الايضاح حول التعاون العربي في هذا القطاع، انظر: امين حلمي كامل وكامل مقصود، امكانيات انشاء مشاريع عربية مشتركة لصناعات الحديد والصلب.

(٣٧) لنذكر هنا بعضاً من الدراسات المتعددة التي مكنت من ابراز الدور الرائد لصناعات الحديد والصلب:

A. O. Hirschmann. **Stratégie du développement économique** (Paris: Editions Ouvrières,1964).

François Perroux. «Note sur la notion de pôle de croissance.» **Economie appliqueé,** v. 8 (Janvier-Juin 1955). no. 1.

Idem. **L'économie du XXè siècle.**

G. Destanne de Bernis. «Industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale.» **Economie appliqueé,** v. 19 (Juillet-Décembre 1966) no. 3-4.

J. R. Boudeville.«Contribution à l'étude des pôles de croissance brésiliens. Une industrie motrice: la sidérurgie de Minas-Gerais.» **Cahiers de L' I.S.E.A.**, serie F, no. 10.

وحول نقد وحدود التطبيق المنتظم لمفهوم مركز النمو من قبل البلدان النامية انظر: B. Higgins.«Pôles de croissance et pôles de développement comme concepts opérationnels,» **Cahiers V. Pareto,** no. 24. 1977.

لم تكن حكراً على الاتحاد العربي للحديد والصلب الذي ، برغم ذلك ، أقام أجهزة للتعاون بفضل دراساته وبحوثه .

ومن بين الاجهزة والمؤتمرات التي كرست جهودها لهذا القطاع ، يمكن ان نذكر :

ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . لقد قرر مجلس الوحدة ، في دورته العادية الثالثة والعشرين التي عقدت في تموز/ يوليو ١٩٧٤ ، انشاء شركة عربية للتعدين برأس مال أولي مقداره ١٠٠ مليون دينار كويتي . ولا تقتصر امكانية الانتساب الى هذه الشركة على البلدان العربية الاعضاء في السوق العربية المشتركة التي ينطبق عليها هذا القرار ، وانما تشمل ايضاً كل بلد عربي يرغب في المساهمة في تحقيق هذا المشروع . وتنصب مهمة هذه الشركة التي أوصي بانشائها على انتاج الحديد والصلب والالمنيوم والنحاس. وستمتد نشاطات هذه الشركة من التنقيب والابحاث التعدينية الى صنع المنتجات الجاهزة وشبه الجاهزة مروراً بالتكوين المهني والبحث العلمي والتقني المرتبط بهدفها .

ـ المؤتمر الثالث للتنمية الصناعية في البلدان العربية . التفت هذا المؤتمر ، الذي عقد في طرابلس (ليبيا) من ٧ الى ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٧٤ ، الى الدور الرائد لصناعة الحديد والصلب وذلك بدراسة استراتيجية التنمية الصناعية للبلدان العربية . وقد اوصى هذا المؤتمر ، من بين ما أوصى به ، بتعزيز التعاون العربي عن طريق اقامة مشاريع مشتركة بين اثنين أو اكثر من البلدان العربية . ان التعاون بين بلدان متعددة يمكن ان يسمح بتعبئة اوسع للوسائل البشرية والمادية والمالية الكبرى التي قد يتطلبها انشاء مثل هذه المشاريع ويمكن ان يرسي الاسس الموضوعية لتصنيع مترابط وديناميكي يخلق بدوره اشكالاً اخرى من التعاون الاقليمي في مقدمة هذا القطاع وفي خلفه .

ـ المؤتمر العربي الثاني للثروات المعدنية . انعقد هذا المؤتمر في السعودية بين ٢ و ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، وقد أوصى ، من جهته ، باقامة مشاريع مشتركة ثنائية أو متعددة الأطراف وانشاء شركة عربية للتعدين .

ـ أكد المؤتمر ، الذي كرس أعماله لدور الفوائض النفطية في التنمية الاقتصادية للبلدان العربية (الكويت ٣٠ نيسان/ ابريل ـ ٢ أيار/ مايو ١٩٧٤) واستراتيجية التنمية الصناعية التي اعتمدتها الكويت ، ضرورة تعزيز التعاون العربي في المجال الصناعي عموماً وصناعة الحديد والصلب بشكل خاص . وينبغي ان ينتهي هذا التعاون الى نوع من التخصص الاقليمي والى تكامل من شأنه تعزيز التضامن الاقليمي .

ومما تجدر اضافته الى كل هذه التوصيات ، تلك التي انبثقت عن مركز التنمية

الصناعية التابع للجامعة العربية واتحاد الحديدالصلب . إن كل هذه التوصيات تلتقي عند هدف واحد ألا وهو تعزيز التعاون العربي في مجال صناعة الحديد والصلب . لنتناول ، الآن ، بعض المشاريع العربية المشتركة في هذا المجال :

ب) مشروع انتاج الحديد والصلب

لقد حدد هدف هذا المشروع بانتاج ٢٠ مليون طن من الصلب في عام ١٩٨٥ . وتقوم الطريقة التي ستتبع على الاختزال المباشر باستخدام الغاز . ومرد ذلك الى توافر الغاز في البلدان العربية . اما المعادن المستخدمة فيحصل عليها أساساً من بلدان المنطقة . ذلك ان تقدير احتياطيات البلدان العربية من معادن الحديد يبلغ ٤٥٣٥ مليون طن ، منها ١١٤٥ مليون طن من الاحتياطيات المؤكدة و ٣٣٩٠ مليوناً من الاحتياطيات المحتملة موزعة على النحو التالي :

جدول رقم (٥١)

خامات الحديد

البلد	الاحتياطيات بملايين الاطنان			الانتاج بآلاف الاطنان	ملاحظات
	الاحتياطيات المؤكدة	الاحتياطيات المحتملة	الاحتياطيات الكلية		
الجزائر	١٥٠	٩٩٥	١١٤٥	٣٧٦٥	١٩٦٩
السعودية	٤٠	٣٥٠	٣٩٠	-	١٩٦٦
مصر	٢٨٠	٢٠٤	٤٨٤	٤٦٠	١٩٦٩
ليبيا	٣٩٠	١٤٠٠	١٧٩٠	-	-
المغرب	٧٠	١٠٥	١٧٥	٦٢٣	١٩٧١
موريتانيا	١٥٠	٣٠٠	٤٥٠	١٢٠٠٠	١٩٧١
السودان	١٥	٣٦	٥١	١٠٠	١٩٦٦
تونس	٥٠	-	٥٠	٩٤٥	١٩٦٩
المجموع	١١٤٥	٣٣٩٠	٤٥٣٥	١٧٨٩٣	

المصدر: الاتحاد العربي العام للحديد والصلب، السكرتاريا العامة، صناعة الحديد والصلب العربية (بيروت: الاتحاد، ١٩٧٤)، ص ٤٣.

وعلى الرغم من اهمية الانتاج والاحتياطيات المؤكدة لمعادن البلدان العربية (ما يوازي ٥٠ إلى ٦٠ سنة من الاستغلال) ، فإن المشروع يعتزم اللجوء إلى الاستيراد . ويتوقع ، بالاضافة الى ذلك ، تشييد ٦ وحدات لصنع الكرات الحديدية يقدر انتاجها بخمسة ملايين من الأطنان سنوياً . وسوف تقام أربع من هذه الوحدات في البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط(المغرب ، الجزائر ، ليبيا ، مصر) واثنتان في بلدان الخليج العربي (السعودية والعراق) . وقد قدرت الاستثمارات اللازمة لاقامة الوحدة بما لا يقل عن ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٥ ، وهكذا تبلغ كلفة إنشاء الوحدات الست ٩٠٠ مليون دولار . وتقدر كلفة إنتاج الطن الواحد ، في عام ١٩٧٨ ، بحدود ٣٧ دولاراً ، وسعر بيعه المتوقع بحدود ٤٢ دولاراً . وستستغرق عملية انشاء الوحدة ذات الخمسة ملايين طن ثلاث سنوات .

وقد يكون انتاج الصلب في عام ١٩٨٥ (٢٠ مليوناً من الاطنان سنوياً) مقارباً لطلب البلدان العربية على الصلب في أحسن الحالات ، وفائضاً ، إلى حد كبير ، في أسوإها كما يشير الى ذلك الجدول التالي الذي يضع فرضيتين :

جدول رقم (٥٢)

توقعات الطلب على الصلب (بآلاف الاطنان)

البلد	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥	
	الفرضية الأولى	الفرضية الثانية	الفرضية الاولى	الفرضية الثانية	الفرضية الاولى	الفرضية الثانية
الجزائر	٩٥٠	١٢٦٠	١١٨٠	١٨٢٠	١٥٧٠	٢٣٨٠
السعودية	٤٤٥	٤٨٥	٧٥٠	٩٠٠	١١٣٠	١٤٥٠
مصر	٣٠٠	١٥٠٠	١٦٥٠	٢٢٠٠	٢٠٣٠	٣٢٥٠
العراق	٦٧٢	٧٤٠	٩٩٨	١٣٠٠	١٣٣٠	١٧٢٠
الكويت	٤٢	٣٨٠	٥٦٠	٦٨٠	٨٠٠	١٠٠٠
لبنان	٤٩٠	٥٠٥	٧٢٥	٨٧٠	١٠٥٠	١٣٩٠
ليبيا	٦٢٥	٧١	١٠٥٠	١٣٢٠	١٦٠٠	٢١٢٠
المغرب	٥٩٠	٦٧٥	١٠٨٠	١٤٥٠	٢٠٤٠	٢٦٢٠
السودان	١٤٤	١٥٢	٢٠٦	٢٤٠	٣٠٠	٤٠٠
سوريا	٤٧٠	٤٩٠	٧٥٠	٨٧٠	١٢٢٠	١٤٦٠
تونس	٢٦٢	٣٠٢	٤١٨	٥٥٢	٧٦٥	١٠٠٠
المجموع	٦٢٩٠	٧٢٠١	٩٣٦٧	١٢٢٠٢	١٣٨٣٥	١٨٧٩٠

المصدر : المصدر نفسه، ص ١٨١ .

ان عدم توافق عرض الصلب والطلب عليه لعام ١٩٨٥ ، في البلدان العربية ، وانحراف كل منهما عن الآخر (الذي يمكن ان يكون بعيداً) يظهران فائدة التعاون العربي وقيوده ايضاً . أما الفائدة فهي جلية : تنسيق الاستثمارات ، اقامة شركات عربية متعددة الجنسية ، انتاج مشترك . . . . الخ . والقيود واضحة هي الأخرى لأنها تنتج عن ممارسة السيادة الوطنية داخل كل دولة . ويمكن ان يتمثل التباين ، في المستقبل ، بين انتاج البلدان العربية واستهلاكها بهدر كبير للثروات نظراً لأن الوحدات قد تعمل ، في ذلك الوقت ، على مستوى يقل كثيراً عن طاقتها الانتاجية . والواقع ان هذه الملاحظة ليست نتيجة لتصور متشائم ، وانما كانت هذه حصيلة ما حدث في بلدان المغرب حيث اقامت كل بلدان هذه المنطقة صناعات تعدينية فأخذت تتنافس فيما بينها بدلاً من أن تعمل على تنسيق استثماراتها .

ج) مشروع انتاج الالمنيوم

يهدف هذا المشروع الى اقامة وحدة انتاج للالمنيوم بطاقة انتاجية قدرها مليون طن سنوياً عن طريق استخدام البوكسايت المستورد من غينيا . ومن اجل توفير أسباب النجاح لهذا المشروع أقترح اقامة تعاون بين بعض البلدان العربية والافريقية كأن تُنشأ ، على سبيل المثال ، شركة عربية - غينية .ويمكن تشييد وحدة لانتاج الاليومين (Alumine) ، في غينيا ، بطاقة انتاجية قدرها مليونا طن سنوياً . وقدرت الكلفة الكلية لهذا المشروع بحدود ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٥ . اما مدة التنفيذ فتمتد الى خمس سنوات . ويمكن ان تثير هذه الصيغة من التعاون ، الذي يتخذ شكل انتاج عربي - غيني مشترك ، اهتمام عدة بلدان عربية ، خاصة وان وحدات انتاج الالمنيوم ، التي بدأت عمليات بنائها ، تعتمد على مادة الاليومين التي لا ينتجها اي بلد عربي . وفيما يلي جدول بما انجز

جدول رقم (٥٣)

مشاريع انتاج الالمنيوم في بعض البلدان العربية (بآلاف الاطنان)

البلد	طاقة انتاج الالمنيوم في السنة	كمية الاليومين الضرورية في السنة	سنة العمل
الجزائر	٥٠	١٠٠	١٩٧٧
البحرين	١٢٠	٢٤٠	١٩٧٢
مصر	١٦٠	٣٢٠	١٩٧٥
الكويت	١٢٠	٢٤٠	١٩٧٨
ليبيا	٥٠	١٠٠	١٩٧٨
المجموع	٥٠٠	١٠٠٠	

في هذا المجال وحاجة البلدان العربية للاليومين .

وكما نرى في هذا الجدول، ستكون طاقة انتاج الالمنيوم التي بدأت في عام ١٩٧٨ بحدود ٥٠٠٠٠٠ طن سنوياً. وستبلغ حاجة الوحدات التي يجري انجازها مليون طن من الاليومين سنوياً.

ويتطلب مشروع انتاج الالمنيوم هذا تنسيقاً للاستثمارات بين البلدان العربية الرئيسية الخمسة المعنية وان يقوم تعاون فيما بينها ومع دول افريقية اخرى، مثل غينيا، من أجل ان يبلغ الانتاج مليون طن من الالمنيوم سنوياً اعتباراً من عام ١٩٨٥ . والواقع ان انجاز مثل هذا المشروع يمكن ان يعهد الى الشركة العربية للتعدين التي سيكون رأس مالها، في البداية، ١٠٠ مليون دينار كويتي، اي حوالي ٣٤٠ مليون دولار[٣٨]. يضاف الى ذلك، ان الشركة العربية للملاحة البحرية، التي تقرر انشاؤ ها من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برأس مال قدره ١٠٠ مليون دينار كويتي، يمكن ان تؤمن نقل الاليومين الذي تنتجه غينيا الى مختلف البلدان العربية المنتجة للألمنيوم.

د) مشروع انتاج انواع خاصة من الصلب

يهدف هذا المشروع الى انتاج عشرة اصناف خاصة من الصلب. وستكون الطاقة الانتاجية للوحدة المزمع انشاؤ ها ٣٥٠٠٠٠ طن سنوياً. وستوجه هذه الاصناف الخاصة من الصلب الى الصناعات الميكانيكية والكهربائية والحربية. وقد قدر اجمالي الاستثمارات في هذا المشروع، بحدود ٣٠٠ مليون دولار. اما مدة التنفيذ فتقدر بخمس سنوات.

هـ) مشروع الصناعات الحربية العربية

ليس لدينا مؤشرات دالة حول هذا المشروع. ولقد قرر مجلس الدفاع التابع للجامعة العربية اقامة مجمع صناعي عربي لانتاج المعدات الحربية في القاهرة. وسيؤمن تمويل هذا المشروع من قبل بلدان الخليج العربي والسعودية. وستكون التكنولوجية المستخدمة اوروبية[٣٩].

ان دراسة التعاون العربي في مجال التعدين تؤكد رغبة البلدان العربية في التعاون حول مشاريع محددة. وان دل هذا على شيء فانما يدل على زوال مرحلة بيانات النوايا

---

(٣٨) كان الدينار الكويتي، في عام ١٩٧٥، معادلاً لـ٣,٤٠ دولار امريكي في المتوسط. انظر:
International Monetary Fund, **International Financial Statistics.**

(٣٩) انظر: **Le Monde,** 23 Mars 1976.

وكذلك تصريح الفريق الجمسي نائب رئيس الوزراء المصري الى **Le Monde** لدى زيارته الرسمية الى فرنسا في آذار (مارس) ١٩٧٦.

والمخططات الطموحة وبزوغ عهد التوجه العلمي واقامة المجال الاقتصادي الاقليمي على مراحل. ويمكن ان نلاحظ، على الرغم من ذلك، بانه حتى في هذه الحالة الاخيرة تبدو محاولات التعاون التي تمت في قطاع صناعة الحديد والصلب هزيلة. وفيما عدا مشروع صناعة الأسلحة الذي يبدو انه يدخل في مرحلة نشطـة وجادة، بقيت المشاريع الأخرى على هيئة مجرد مشاريع تصطدم بالاجهزة الوطنية صاحبة القرار. والواقع ان صناعة الحديد والصلب قد اصبحت بالنسبة للبلدان النامية رمز الاستقلال الاقتصادي والتصنيع. غير ان واقع النعرات القطرية يحمل البلدان العربية على ان يكون لكل منها صناعته للحديد والصلب. واذا ما اخذنا بعين الاعتبار درجة الكثافة الرأسمالية لهذه الاستثمارات وعدم قابليتها للتجزئة وضخامة انتاجها والجهود المطلوبة لتنظيم التدفقات الحقيقية لبلوغ الحد الاقصى من الوفورات الخارجية واقتصاديات الحجم للصناعة التعدينية، يمكن ان ندرك، حينئذ، مدى التبذير والصعوبات التي تنتج عن برامج البلدان العربية في هذا المجال. فعلى الرغم من العزم على تنظيم التعاون الاقليمي بين بعض الاجهزة العربية، من أجل تمتين شبكة العلاقات المتبادلة بين الاقتصاديات العربية، فان دول المنطقة تتناول قطاع صناعة الحديد والصلب بشكل مبعثر. ويكفي مثال واحد لابراز هذه الصعوبة الكبرى: اذ أن الاتحاد العربي للحديد والصلب، طبقاً لأحسن الافتراضات، يقدر انتاج الصناعة العربية للحديد والصلب بعشرة ملايين من الاطنان سنوياً في سنة ١٩٨٠[٤٠]. أما مركز التنمية الصناعية التابع للجامعة العربية فيتوقع، في مشروعه الذي اشرنا اليه فيما سبق، ان يبلغ هذا الانتاج ٢٠ مليوناً من الأطنان سنوياً في عام ١٩٨٥. الا أن كلا التقديرين يختلفان عن مشاريع الدول العربية وآمالها طالما ان الطاقة السنوية للانتاج المزمع تحقيقه قبل عام ١٩٨٠ (قبل عام ١٩٨٥ على اية حال) قد تتجاوز ٤٠ مليوناً من الاطنان[٤١]. وستكون لنا عودة، في المبحث التالي الى هذا النوع من الصعوبات الناتجة عن غياب التنسيق.

٤ـ قطاعات النشاط الأخرى

ان التعاون العربي في فروع وقطاعات النشاط الاخرى متفاوت وضعيف سواء في المشرق او المغرب.

أ- المشرق

على الرغم من بنود اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (المقدمة والمادتان الثانية

---

(٤٠) انظر: الاتحاد العربي العام للحديد والصلب، صناعة الحديد والصلب العربية، ص ٢٠ـ ٢١.
(٤١) انظر الملحق.

والتاسعة على وجه الخصوص) والتوصيات المنبثقة عن مختلف لقاءات الخبراء العرب (مؤتمرات الاقتصاديين العرب، مؤتمرات اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية للدول العربية، مؤتمرات متفرقة وحلقات دراسية. . . الخ). وقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، فان تقدم التعاون العربي كان محدوداً في القطاع الصناعي (غير الهيدروكربونات وصناعة الحديد والصلب) والنقل والسياحة مع ان هذه القطاعات ما انفكت تثير اهتمام كل المهتمين بالأمر.

ومن أجل تعزيز تنسيق الاستثمارات الصناعية في داخل السوق العربية المشتركة انشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لجنة متخصصة لكل من الفروع الصناعية التالية: البتروكيماويات، الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية، الانشاءات الميكانيكية، النسيج، عجين الورق، الحرير الاصطناعي.

وقد اجريت دراسات في هذا المجال من اجل اقامة اسس موضوعية للتنسيق الصناعي بين البلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة. كأن يقام على سبيل المثال، في كل فرع، مشروعات عربية متعددة الجنسية.

واتخذ المجلس قرارات في ضوء هذه الدراسات لكي يكون التعاون الصناعي العربي فعالاً. ويلاحظ، هنا ايضاً، ان هذه القرارات بقيت حبراً على ورق. فبعد عشر سنوات من اقامة السوق العربية المشتركة ما زالت المنطقة في المرحلة الأولية اي مرحلة صياغة الأهداف والرغبات. وفي مجال النقل طرحت في عام ١٩٧٤، مسألة اعطاء محتوى موضوعي لقرار مجلس الوحدة رقم (٥٦٥) الخاص بانشاء اتحاد يضم مختلف شركات الطيران في البلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة. وفي عام ١٩٧٣ أكدت الأجهزة المتخصصة للجامعة العربية والسوق العربية المشتركة من جديد رغبتها في ان يطبق قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم (٣٥٤) وقرارات الدورتين الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين للجامعة بشأن النقل البري وانجاز طريق بغداد- عمان- معان- العقبة- المعدية- طابا- نخل- السويس- القاهرة. غير ان انجاز هذا المشروع القديم قد تأخر بسبب الحرب العربية الاسرائيلية في عام ١٩٦٧ واحتلال سيناء من قبل اسرائيل. وقد تقرر استئناف هذا المشروع منذ حرب ١٩٧٣ والتي اعطت لبعض الزعماء العرب أملاً في تسوية سريعة لقضية الشرق الاوسط التي يمكن ان تترجم بانسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء.

بالاضافة الى هاتين الحالتين المحددتين في مجال النقل كلف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، اعتباراً من عام ١٩٧١ لجنة فرعية بدراسة مشكلة حرية النقل

والمواصلات والترانزيت وقضية استخدام الموانىء والمطارات المدنية من اجل زيادة المبادلات التجارية وتنمية التجارة الخارجية. وقد قدمت دراسات وتوصيات، في هذا الشأن، الى المجلس الاقتصادي.

ان الدراسات وحتى القرارات المتعددة التي اتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية العربيةوالجامعة العربية في مجالي النقل والصناعة لم تؤد، على صعيد التنفيذ، الى اية نتيجة ايجابية. واستمر كل بلد عضو في اعداد خططه الخاصة للتنمية (في حالة وجودها) وبرنامجه الصناعي الخاص وتحقيق مشاريعه الخاصة متجاهلاً ما يفعله شركاؤه الآخرون. وغالباً ما يلاحظ فوق ذلك، انه حتى في البلدان التي تمارس التخطيط، تفتقر المشاريع الصناعية الى التماسك بسبب غياب التنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة وبين مختلف الادارات الوزارية أو أجهزة الخدمات العامة من جهة أخرى(٤٢).

ب- المغرب

ان النتائج في المغرب ليست اكثر اشراقاً مما حدث في المشرق. وعلى صعيد التعاون الصناعي،عقدت البلدان المغربية الثلاثة العزم على اقامة صناعات مندمجة مشتركة. كما ان الدراسات العديدة التي اجرتها اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة أو المركز المغربي للدراسات الصناعية أو التي اجريت تحت اشرافهما من قبل منظمات دولية كاللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية شددت على ضرورة اقامة تعاون بين دول المغرب في المجال الصناعي. غير انه لم يتخذ، على الصعيد المغربي، اي اجراء عملي في هذا الاتجاه برغم امكانيات التكامل لدى بلدان المنطقة. وفي بلدان لم يكن فيها، غداة الاستقلال السياسي، وجود للقطاع الصناعي تقريبا وحيث كل شيء في بدايته، كان يمكن تنسيق سياسات الاستثمارات الصناعية بيسر. ولكن ما حدث هو العكس. فقد انصرفت البلدان الثلاثة، في الوقت نفسه، الى اقامة صناعاتها للحديد والصلب والصناعات الميكانيكية وصناعات للنسيج والتركيب والأسمدة... الخ. وبدلاً من ان تكون الصناعات المغربية متكاملة (وما زال التكامل ممكناً) تتجه هذه الصناعات، منذ بضع سنوات، نحو التنافس في عدد من الفروع. وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة فقد تحقق انجازان: أما الأول فهو الشركة المختلطة التي اسستها الجزائر والمغرب بمشاركة متساوية لتنفيذ مصنع مشترك للأسمنت في وحدة تبلغ طاقته الانتاجية مليون طن، وكان هذان البلدان قد قررا اقامة شركة مختلطة لاستغلال

---

(٤٢) انظر: Chatelus, «Les politiques industrielles des Etats arabes du Moyen-Orient.»

وتحويل وتسويق معادن الحديد في جبله، غير ان هذه الشركة لم تر النور قط. واما الانجاز الثاني فهو مصنع للأسمنت اشتركت تونس والجزائر في انشائه في طاله. والواقع ان هناك امكانيات اخرى لارساء اسس التعاون الصناعي المغربي ولكن التفكير في تعزيزه يتطلب، بطبيعة الحال، ان يكون هذا التعاون، اولاً، موجوداً.

غير ان الجهود التي بذلت في مجال النقل قد أدت، بالمقابل، الى بعض النتائج الايجابية. فيلاحظ، على صعيد النقل الجوي، ان شركات الطيران الوطنية مارست سياسة موحدة ومنتظمة اعتباراً من عام ١٩٦٨ من اجل استثمار مشترك لخط تونس- الجزائر- الدار البيضاء. وقد تقرر ان تتركز معظم اعمال الصيانة في الجزائر وان تتجمع عمليات التمثيل التجاري. وتجري، منذ عام١٩٦٨، دراسة امكانية اقامة شركة طيران مشتركة (الخطوط الجوية المغربية) (Air Maghreb).

وفيما يتعلق بالنقل البحري، قررت البلدان الثلاثة، بناء على اقتراح اللجنة المغربية الدائمة للنقل، انشاء (خط مغربي) يكون مركز امانته الدائمة في الجزائر- كما شكلت لجنة بحوث لدراسة مشكلات احتكار الملاحة الداخلية وكان هناك اتجاه نحو التعاون في مجال السكك الحديدية ايضاً. وهكذا عقدت، بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩، عدة اتفاقات خاصة باجور النقل وبانشاء مكتب تجاري مشترك في باريس ومكتب لتوزيع الايرادات في الجزائر. وثمة اجراءات مشتركة ومنتظمة اتخذت بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٢ وادت الى تنسيق النقل بسعر منخفض وتوحيد نماذج العربات الأمر الذي يشكل معالم خط سريع عبر المغرب.

وكانت النتائج في مجال السياحة متواضعة وذلك على الرغم من الدراسات المتعددة التي اجريت من قبل او تحت اشراف اللجنة المغربية للسياحة التي انشئت في عام ١٩٦٦. وقد تم توقيع بعض الاتفاقات الخاصة بالاعداد المهني والدعاية المشتركة. يضاف الى ذلك ان اتحاداً مغربياً للعاملين في السياحة قد شكل في عام ١٩٧٢، غير ان دوره لا يزال محدوداً فـي الوقت الحاضر.

٥- القطاع المالي

لقد اعد، منذ اوائل الخمسينات، العديد من المشاريع في مجال التعاون المالي العربي ولكن لم ير أحد منها النور. وبرغم ذلك اتخذت البلدان العربية قرارات خاصة بانتقال رؤوس الأموال وتسوية المدفوعات في اطار السوق العربية المشتركة من جهة واقامة صندوق عربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في اطار الجامعة العربية من جهة اخرى. وقبل

جدول رقم (٥٤)

تطور ميزان المدفوعات الموحد لأربعة عشر بلداً عربياً، ١٩٦٥ - ١٩٧٣

(بملايين الوحدات من حقوق السحب الخاصة)

	١٩٦٩			١٩٧٠			١٩٧٣		
	دائن	مدين	الموازنة	دائن	مدين	الموازنة	دائن	مدين	الموازنة
الجزائر	١٣١١	١٥١٧	- ٢٠٦	١٤١٥	١٥٤١	- ١٢٦	١٩٦٤	٢٣٢٠	- ٣٥٦
السعودية	٢٠٧٤	٢١٦٠	- ٨٦	٢٤٣٨	٢٣٦٧	٧١	٩٦٥١	٦٠٩٣	٣٥٥٨
مصر	١١٨٦	١١٩٤	- ٨	١٢٩٩	١٦٠٧	- ٣٠٨	١٧٩٥	١٦٦٥	١٣٠
العراق	١٢١١	١٠٣١	١٨٠	١٣٥٤	١١٥٢	٢٠٢	٢٧٢٤	١٤٠٤	١٣٢٠
الأردن	٢٦٥,١	٣٠٩,١	- ٤٤	٢٣٧,٣	٢٧٠,٥	-٣٣,٢	٣٧٤,٤	٣٥٥	١٩,٤
الكويت[1]	غير متوفر	غير متوفر	-	١٩٩٧	٦٥٦	١٣٤١	٣٨١٨	٩١٣	٢٩٠٥
ليبيا	٢٢٧٤	١٩٤٦	٣٢٨	٣١٨٣	١٨٩٣	١٢٩٠	٣٥٤١	٣٧٢٩	- ١٨٨
المغرب	٨١٤	٨٢٧	١٣	٨٤٥	١٠٩٣	- ٢٤٨	١٤٧١	١٢٩٧	١٧٥
موريتانيا	غير متوفر	غير متوفر	-	غير متوفر	غير متوفر	-	٢٠٣	١٢٤,٨	٧٨,٢
الصومال	٦١,١	٧٤,٣	-١٣,٢	٦٠	٧١,٤	-١١,٤	٨٩,٥	١٥٤,٣	-٦٤,٨
السودان	٢٩٤	٣٢٣,٦	-٢٩,٦	٣٣١,٤	٤١٥,٢	-٨٣,٨	٤٣٢,٨	٣٩٠,٤	٤٢,٤
سوريا	٣٥٠	٤٠٣	- ٥٣	٣٣٦	٤٧٦	- ١٤٠	٨٣١	٥٧٧	٢٥٤
تونس	٣٦٠	٤٠٨	- ٤٨	٤٠٤	٥١٠	- ١٠٦	٧٤٤	٨٤٤	١٠٠
اليمن الديمقراطية	٢٤٨,٧	٢٥٦,٧	٨	٢٤١,٦	٢٥٩,٤	-١٧,٨	١٤٤,٢	٢٢٧,٦	-٨٣,٤
المجموع الموحد	١٠٤٤٨,٩	١٠٤٤٩,٧	٠,٨	١٤١٤٣,٣	١٢٣١١,٥	١٨٣١,٨	٢٧٧٨٢,٩	٢٠٠٩٤,١	٧٦٨٨,٨

المصدر: International Monetary Fund, **Balance of Payments Yearbook.**

(١) بالنسبة للكويت: الارقام مقدرة بملايين الدولارات وتتعلق بالميزان التجاري فقط

التعرض لنتائج التعاون المالي العربي لنلقي اولاً، نظرة على امكانيات هذا التعاون.

أ) امكانيات التعاون المالي العربي

١ـ تمويل الاستثمارات

يلاحظ ان معدل النمو الاقتصادي للمجموعة العربية خلال الستينات وبداية السبعينات كان أكثر ميلاً الى الضعف. الا أنه لم يكن هناك شحة في رأس المال داخل المنطقة في مجملها. وتبين دراسة ١٤ بلداً عربياً ان هناك مجموعتين من البلدان: البلدان النفطية التي تتمتع بفوائض ضخمة كالسعودية والكويت والعراق وليبيا (باستثناء عام ١٩٧٣) والبقية الباقية التي تشهد عجزاً تتباين اهميته على نحو ما يتبين من الجدول رقم (٥٤). وبدلاً من ان يتجه فائض الأولى نحو البلدان العربية التي تبحث عن رؤوس الأموال لتطوير الأسس المادية لاقتصادياتها فانه يوضع في الأسواق المالية الغربية متعرضاً بذلك الى التآكل المؤكد بسبب تدهور قيمة النقود والتضخم العالمي.

ويظهر الرصيد الموحد لموازين المدفوعات في ١٤ دولة عربية ان الفائض الاجمالي يبلغ ١٨٣١,٨ مليون من وحدات السحب الخاصة في عام ١٩٧٠ و ٧٦٨٨,٨ مليون في عام ١٩٧٣ ، أي ان نسبة زيادة الفائض وصلت الى ٣١٩٪ في ثلاث سنوات . وتتضح امكانيات التمويل الاقليمي لدى مقارنة فوائض بعض البلدان العربية بعجز البعض الآخر . ففي عام ١٩٧٣ بلغ فائض السعودية والكويت والعراق فقط ٧٧٨٣ مليوناً من حقوق السحب الخاصة ، في حين قدر عجز ميزان المدفوعات في الجزائر وتونس واليمن الجنوبي وليبيا بحدود ٧٩٢,٢ مليون من حقوق السحب الخاصة . وبتعبير آخر يقدر رصيد العجز الموحد للدول المدينة الأربع بحدود ١٠٪ فقط من رصيد الفائض الموحد للدول الدائنة الثلاث . غير اننا لم ندخل في حساباتنا هذه الفوائض التي تتحقق قطعاً في بلدان الخليج العربي الأخرى . ومما يؤسف له حقاً ان ينعدم التضامن الاقليمي في الوقت الذي تكون فيه الاستثمارات الجارية في البلدان التي تفتقر الى رؤوس الأموال ، والتي تتيح امكانيات للتنمية منقطعة النظير (اقطار المغرب ، السودان ، سوريا) حد تفاوت المستوى (باستثناء الجزائر وسوريا) وان « المساعدة » الاجنبية تؤمن جزءاً كبيراً مما يتم فيها من استثمارات.وتمثل « المساعدة » الأجنبية أكثر من ٢٢٪ في تونس والسودان واكثر من ٢٦٪ في سوريا وما يتجاوز ٣١٪ في مصر وأكثر من ٥١٪ في الأردن و ٨٦٪ في موريتانيا . . . الخ .

وتشكل المساعدة الخارجية العامة (متوسط سنوي للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣) ، كما

يشير الى ذلك الجدول رقم (٥٥) لتسعة بلدان عربية ١٩ , ٣٢٪ من مجمل استثماراتها[٤٣].
أما ما تبقى فتؤمنه الموارد الداخلية و « المساعدة » الخارجية الخاصة (التي لا تتوفر عنها بيانات احصائية بالنسبة لجميع الدول) . في حين ان ما يتوفر من موارد مالية في البلدان العربية الاخرى بالغة الضخامة .

٢ ـ الموارد المالية[٤٤]

لقد حققت ايرادات البلدان المصدرة للنفط طفرة هائلة اثر تعديل سعر النفط في عام ١٩٧٣ كما يتبين من الجدول رقم (٥٦) والشكل رقم (٥).

جدول رقم (٥٥)

تدفق رؤوس الأموال العامة نحو المجموعة العربية (متوسطات سنوية ١٩٧١ ـ ١٩٧٣)

البلدان المستفيدة / المنشأ	البلدان ذات الاقتصاد المخطط	بلدان اقتصاد السوق والمنظمات الدولية	المجموع
	متوسط سنوي (٧٢ ـ ٧٣) (١)	متوسط سنوي (٧١ ـ ٧٣) (٢)	(١ +٢)
الجزائر	١٧٣	١١٢,٨٠	٢٨٥,٨٠
السعودية	-	٣,١٠	٣,١٠
مصر	٣٢٠,٥٠	٤٨,٩٠	٣٦٩,٤٠
العراق	٢٢٦	١١,٧٠	٢٣٧,٧٠

(٤٣) لقد حسب هذا المعدل استناداً الى البيانات الاحصائية التي تضمنها الجدول رقم ٤ فيما يتعلق بالتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت للبلدان التالية : مصر، العراق، الاردن، لبنان، المغرب، موريتانيا، السودان، سوريا، تونس. وهذه النسبة (١٩و ٣٢٪)التي تمثل نصيب (المساعدة) الخارجية في مجمل الاستثمار للسنوات ١٩٧١ الى ١٩٧٣ تقترب من المعدل البالغ ٣٣٪ للبلدان التالية : الجزائر، مصر، اليمن الجنوبي، العراق، الاردن، ليبيا، المغرب، السودان، سوريا وتونس لعام ١٩٦٥ . انظر:

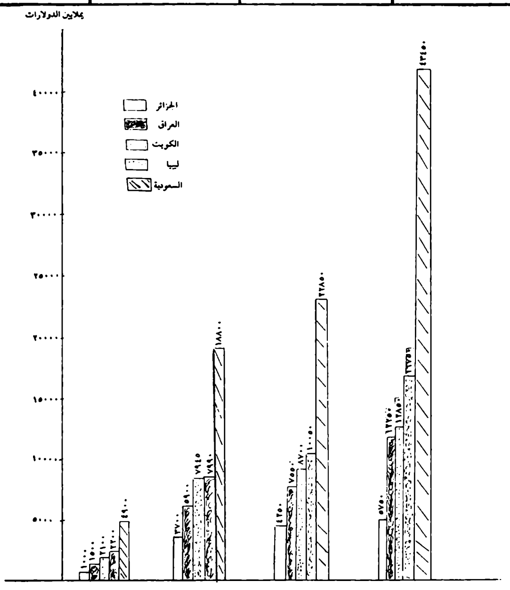
«Les chances de succès d'un Fonds Commun pour le développement économique arabe,» **L'Economie et les Finances des Pays Arabes,** v. XI(Avril 1968), no 124.

وهذا يوضح انه لم يكن هناك تطور ايجابي خلال الفترة ١٩٦٥ـ ١٩٧٣ في مجال التعاون المالي بين البلدان العربية .

(٤٤) انظر: خير الدين حسيب، «اهمية الاعتبارات المالية في اقامة المشروعات العربية المشتركة في الوطن العربي،» في **ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة ،** ١٤ـ ١٨/ ١٢/ ١٩٧٤ .

تابع الجدول رقم (٥٥)

الأردن	-	٨٣,١٠	٨٣,١٠
لبنان	-	١٠,١٠	١٠,١٠
المغرب		١٠٦,٨٠	١٠٦,٨٠
موريتانيا	-	١٤.٦٠	١٤.٦٠
الصومال	-	٢٩.٨٠	٢٩,٨٠
السودان	١٧	٣١.١٠	٤٨,١٠
سوريا	١٢٠	١٠.٦٠	١٣٠,٦٠
تونس	٢٠	١١٧.٥٠	١٣٧,٥٠
اليمن	١٢	١٦.٨٠	٢٨,٨٠
اليمن الديمقراطي	٣,٥٠	٥,٦٠	٩,١٠
المجموع	٨٩٢,٠٠	٦٠٢,٥٠	١٤٩٤.٥٠



الرسم البياني رقم ٥ . تطور العوائد النفطية لأهم البلدان العربية المنتجة للنفط

ويلاحظ ان الايرادات الفعلية للجزائر والسعودية وابو ظبي والكويت والعراق وليبيا وقطر تقدر بمبلغ ١٣,٢٦ مليار دولار في عام ١٩٧٣ . ويتوقع ان تبلغ هذه الايرادات ٦٢,٦ مليار دولار في عام ١٩٧٥ و ١٠٨,٧ مليار في عام ١٩٨٠ .

جدول رقم (٥٦)

ايرادات البلدان العربية المنتجة للنفط (بملايين الدولارات)

البلد	١٩٧٣	التوقعات		
		١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٨٠
ابو ظبي	١١٦٠	٤٨٠٠	٦٥٥٠	١٤٧٥٠
الجزائر	١٠٠٠	٣٧٠٠	٤٢٥٠	٥٧٥٠
السعودية	٤٩٠٠	١٩٤٠٠	٢٢٨٥٠	٤٣٤٥٠
العراق	١٥٠٠	٥٩٠٠	٧٥٥٠	١٦٧٥٠
الكويت	٢١٠٠	٧٩٤٥	٨٧٠٠	١٢٢٥٠
ليبيا	٢٢٠٠	٧٩٩٠	١٠٠٥٠	١٢٨٥٠
قطر	٤٠٠	١٤٢٥	١٦٥٠	٢٩٠٠
المجموع	١٣٢٦٠	٥١١٦٠	٦٢٦٠٠	١٠٨٧٠٠

المصدر : توقعات للبنك الدولي، اوردها حسيب في «اهمية الاعتبارات المالية في اقامة المشروعات العربية المشتركة في الوطن العربي،» في ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤- ١٨/ ١٢/ ١٩٧٤.

وينبغي أن تسهل ضخامة ايرادات البلدان المصدرة للنفط ، حيث طاقة الاستيعاب المحلية الحالية والمستقبلية ضئيلة ، التعاون المالي العربي عن طريق اقامة المؤسسات المناسبة . ومما يجعل انجاز هذا التعاون اكثر يسراً هو ان الايرادات النفطية بيد الدولة ، الأمر الذي يتيح اقامة أجهزة تعاون فيما بين الدول . فمن السهل ، والحالة هذه ، ان تتخذ الحكومات العربية قرارات للاستثمار في بلدان عربية أخرى .

ومن ناحية أخرى ، أتاح تعديل سعر النفط في عام ١٩٧٣ للبلدان النفطية زيادة احتياطياتها من العملات الاجنبية.ويعطينا الجدول رقم(٥٧)فكرة واضحة عن تطور احتياطيات ١٤ بلداً عربياً بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٤ . فقد تضاعفت الاحتياطيات ، خلال ١٤ سنة ، بمقدار ١١,٧ مرة وذلك لمجمل تلك البلدان . غير أن خمسة بلدان فقط تستأثر بنصيب الأسد في هذا المجال . ففي عام ١٩٧٤ بلغ مقدار الاحتياطيات من العملات الأجنبية للجزائر والسعودية والعراق والكويت وليبيا ٢٣٠٩١,٢ مليون دولار

من أصل ٢٦٤٥٤,١ مليون دولار هي مجموع احتياطيات البلدان الأربعة عشرة . اي بنسبة ٨٧,٢٨٪ من مجمل الاحتياطيات .

ويشكل كل ذلك عوامل ايجابية لاقامة تعاون مالي متين يرتكز على المشاركة في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة .

٣ـ امكانيات استخدام الفوائض النفطية لاغراض التنمية

سبق ولاحظنا أن مشاريع صناعية مشتركة قد أعدت في مجال الصناعات التعدينية ، والبتروكيماويات والنفط (تنقيب واستغلال ونقل وتكرير وتدريب مهني) . ويمكن تعميق وتوسيع وانجاز الكثير من هذه المشاريع وغيرها مما أعد ولم يتم تنفيذه مطلقاً (مصانع الاسمنت ، البتروكيماويات ، الأسمدة ، الانشاءات الميكانيكية والكهربائية . . . الخ) . ان اعداد وتحقيق مشاريع صناعية مشتركة يشكلان وسيلة مهمة لاستخدام الدخول النفطية الضخمة والمتزايدة باستمرار لأغراض الاستثمار . والواقع أن هناك ايضاً العديد من فرص الاستثمار في مجال التعدين وتصنيع المعادن وفي المجال الزراعي وتحسين أسعار المنتجات الزراعية وفي المرافق الأساسية (الاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية على وجه الخصوص) وفي مجال البحث العلمي والتقني . . . الخ . ان اهمية المجال الاقتصادي العربي وما يمتلكه الوطن العربي من موارد معدنية وبشرية ومادية تشكل ضمانات اكيدة لاستثمارات الفوائض النفطية . ومخاطر هذه الاستثمارات ، ان وجدت ، لا تقاس بتلك التي تتمخض عن توظيف الفوائض النفطية في الاسواق المالية الاوروبية والاميركية واليابانية نظراً لتعرضها المؤكد للتآكل في مثل هذه الدول . وستكون لنا عودة اكثر تفصيلاً ـ في الباب الثاني من هذه الدراسة ـ الى امكانيات استخدام هذه الفوائض لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار ديناميكي قائم على اعادة تنظيم هيكلي للاقتصاد الاقليمي . ولنر الآن النتائج التي توصلت اليها البلدان العربية في مجال التعاون المالي .

ب) نتائج التعاون المالي[٤٥]

١ـ تسوية المدفوعات: لقد صادق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، في عام

---

(٤٥) حول الارقام وبعض التفاصيل التي تتضمنها هذه الفقرة انظر : Office arabe de presse et de documentation. **Commerce arabe et développement;**
Chambre de Commerce franco-arabe. **Annuaire franco-arabe:**
Bulletin Mensuel de la Banque Nationale Algérienne, Janvier 1974;
Sid Ahmed.«L'économie arabe à l'heure des surplus pétroliers.»

جدول رقم (٥٧)

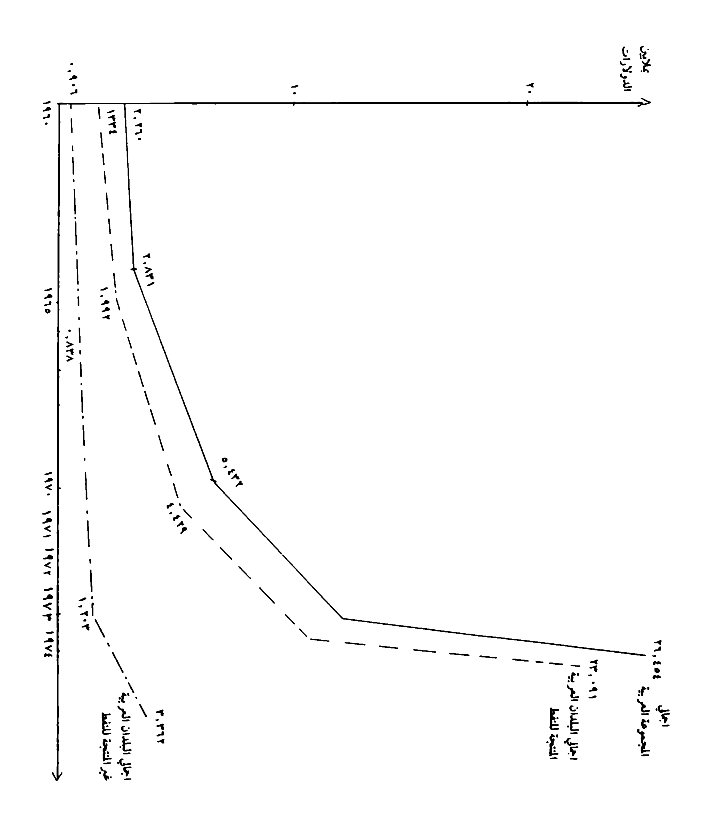
تطور احتياطيات الوطن العربي من العملات الاجنبية (بملايين الدولارات)

		١٩٦٠ نهاية كانون الأول/ ديسمبر	١٩٦٥ نهاية كانون الأول/ ديسمبر	١٩٧٠ نهاية كانون الأول/ ديسمبر	١٩٧١ نهاية كانون الأول/ ديسمبر	١٩٧٢ نهاية كانون الأول / ديسمبر	١٩٧٣ نهاية كانون الأول / ديسمبر	١٩٧٤ ايلول / سبتمبر
البلدان العربية المنتجة للنفط	الجزائر	-	-	٣٣٩	٥٠٦	٤٩٣	١١١٢	١٩٨٧
	السعودية	١٨٥	٧٢٦	٦٥٢	١٤٤٤	٢٥٠٠	٣٨٧٧	١١٥٤٩
	العراق	٢٥٧,٨	١٣٩,٤	٤٦٢,٢	٦٠٠,٤	٧٨١,٥	١٥٥٣,١	٢٩٨١
	الكويت	٨٢٩,١	٨٨١,٣	١٣٧٦,٥	١٧١٠,٩	٢٢٠٢,٤	٢٣٤٠,٢	٢٨٧٦,٣
	ليبيا	٨٢,٤	٢٤٥,٨	١٥٩٠	٢٦٦٦	٢٩٢٥	٢١٢٧	٣٦٩٨
	المجموع(١)	١٣٥٤,٣	١٩٩٢,٥	٤٤٢٩,٧	٦٩٢٧,٣	٨٩٠١,٩	١١٠٠٩,٣	٢٣٠٩١,٢
بلدان عربية اخرى	مصر	انظر : ج ع م(١)	انظر : ج ع م(١)	١٦٧	١٦٧	١٥٣	٤٤٢	٤٥٥*
	الأردن	٤٦,٦	١٣٩,٨	٢٥٥,٧	٢٥٣,٣	٢٧٠	٣١٢,٤	٣٢٩,٤*
	لبنان	١٣٨,١	٢٤١	٣٨٥,٥	٥٤٧	٦٧٤,٩	٨٦١,٦	١٠٥٨*
	المغرب	٢٠٦	٩٩	١٤٠	١٧٤	٢٣٧	٢٦٧	٢٢٩***
	السودان	١٦٦,٦	٥٩,٧	٢١,٧	٢٧,٩	٣٥,٦	٤٤,٩	٨٢*
	سوريا	انظر : ج ع م(١)	انظر : ج ع م(١)	٥٥	٨٨	١٣٥	٤٧٨	٥٩٩****
	تونس	٨٥,٤	٣٦	٥٥,٦	١٤٧,٩	٢٢٢,٧	٣٠٧,٣	٤٢٢*
	اليمن	-	-	٥٩,٣١	٦٤,٣	٦٧,١٨	٧٥,٩٧	٨٥,٠٥
	اليمن الجنوبي	-	٦٠,٠٨	٥٩,٣	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	الجمهورية العربية المتحدة	٩٠٦,٤	١٩٣	-	-	-	-	-
	المجموع(٢)		٨٣٨,٥٨	١٢٠٣,١١	١٤٦٩,٤٣	١٧٩٥,٣٨	٢٣٨٩,١٧	٣٣٦٢,٩
المجموع العام (١ + ٢)		٢٢٦٠,٨	٢٨٣١,٠٨	٥٦٣٢,٨١	٨٣٩٦,٧٣	١٠٩٦٧,٢٨	١٣٣٩٨,٤٧	٢٦٤٥٤,١

المصدر: حسيب، واهمية الاعتبارات المالية في اقامة المشروعات العربية المشتركة في الوطن العربي،، في ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤-١٨ /١٢/ ١٩٧٤.

(١) يضم الرقم احتياطيات مصر وسوريا معاً. * شهر آب / اغسطس ** شهر حزيران / يونيو *** شهر ايار / مايو **** شهر نيسان / ابريل

الشكل رقم (٤)
تطور احتياطيات البلدان العربية من العملات الاجنبية



١٩٧٠ ، على مشروع انشاء الاتحاد العربي للمدفوعات . وقد شكلت لجنة خاصة من محافظي البنوك المركزية العربية انيطت بها مهمة دراسة الاجراءات العملية لتطبيق المشروع . والواقع أن الاتحاد العربي للمدفوعات يهدف إلى تسهيل تسوية المعاملات داخل البلدان الاعضاء في السوق العربية المشتركة في اطار نظام للمقاصة . فيكون لكل بلد عضو حساب دائن وآخر مدين يحرران بوحدة حساب عربية تحدد بمقدار ٢,٤٨٨٢٨ غرام ـ ذهب . وتُغذى الميزانية ، التي حددت بمبلغ ١٥ مليوناً من وحدات الحساب العربية ، بمساهمة البلدان الأعضاء . ويقع مقر الاتحاد العربي للمدفوعات في عمان .

٢ـ **انتقال رؤوس الأموال**: لقد عجزت السوق العربية المشتركة وكذلك بلدان المغرب عن تحقيق حرية انتقال رؤوس الاموال على الصعيد الاقليمي . وفيها يتعلق بالسوق العربية المشتركة،بدأت المناقشات والدراسات الخاصة بها مبكراً (في الخمسينات) . وفي عام ١٩٦٧ كلف الخبراء العرب المجتمعون في الكويت لجنة لاعداد مشروع يتضمن عدداً من التسهيلات والمزايا التي تمنح لرؤوس الأموال واستثمارات البلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة ، وكان ان وقع في التاسع والعشرين من آب/أغسطس ١٩٧٠ اتفاق حول حركة رؤوس الأموال العربية . غير أن الاتفاق قد عدل بقرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المرقم ٦٤٨ والمؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ . ويهدف هذا الاتفاق ، الذي يتضمن بنوداً عامة ، الى تشجيع البلدان العربية المصدرة لرؤوس الأموال على الاستثمار في البلدان العربية الأخرى والى خلق مناخ ملائم لهذه الاستثمارات . وقد اعطيت ضمانات للمستثمرين تقوم على التزام البلدان المستقبلة بعدم تأميم الممتلكات ورؤوس الأموال التي تستثمر لديها بناء على طلب هذه البلدان . والواقع أنه من المبكر تقييم أثر هذا التعديل الحديث الذي يعود الى نهاية عام ١٩٧٣ . غير أنه يبدو ، عموماً ، ان هذا الاتفاق لم يسفر عن النتائج الايجابية المرجوة بدليل تزايد ديون البلدان الباحثة عن رؤوس الأموال واضطرار هذه الأخيرة الى تأجيل مشاريعها الصناعية أو الزراعية . ان بلداناً كمصر والسودان لا تستطيع الحصول على قروض من الكويت والسعودية إلا بناء على توصية من الولايات المتحدة الاميركية[٤٦] .

٣ـ **الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي**: انشىء هذا الصندوق إثر قرار من المجلس الاقتصادي للجامعة العربية اتخذ في اجتماع المجلس في أيار/مايو ١٩٦٨ . غير أن تشكيل الصندوق لم يتم إلا في شباط/فبراير ١٩٧٢ ولم يبدأ عمله إلا في كانون الثاني/

---

(٤٦) نشرت **Le Monde** معلومات حول هذا الموضوع في اعداد مختلفة صدرت خلال النصف الثاني من شهر آذار (مارس) ١٩٧٦ .

يناير١٩٧٣. وقد حدد رأس مال هذا الصندوق بمائة مليون دينار كويتي رفع الى ١٠٢ مليون في عام ١٩٧٤ مقسماً على ١٠٢٠٠ سهم وموزعاً على النحو التالي: الجزائر: ٤٠٠، السعودية: ١٨٨٠، البحرين: ٥٠، مصر: ١٠٥٠، اتحاد الامارات العربية: ٥٠٠، العراق، ٧٥٠، الأردن: ٢٠٠، الكويت: ٣٠٠٠، لبنان: ١٠٠، ليبيا: ١٢٠٠، المغرب: ٢٠٠، موريتانيا: ١٠٠، قطر: ١٠٠، الصومال: ٥، السودان: ١٥٠، سوريا: ٣٠٠، تونس: ٥٠، اليمن الشمالي: ٥٠، اليمن الجنوبي: ١.

لقد اتخذ الصندوق من الكويت مقراً لـه. وتتكون الجمعية العامة للصندوق من مجلس محافظين يفوض صلاحياته الى رئيس/مدير عام، ومجلس ادارة من اربعة اعضاء. ولا يمنح الصندوق قروضاً الا للبلدان العربية ويمكن ان يلجأ الى منظمات عربية أو دولية اخرى لتوفير القروض التي يحتاجها اي بلد عربي. وخلال الأربعة اشهر الأولى من عام ١٩٧٥ مول الصندوق أو ساهم في تمويل ١١ مشروعاً في مجال الهياكل الاساسية قدرت كلفتها الكلية بحدود ١٣٠ مليون دينار كويتي، و ٤ مشاريع صناعية وزراعية بكلفة كلية مقدارها ٨١ مليوناً. ومن بين اهداف الصندوق المساهمة في مشروع واحد على الأقل في السنة في كل بلد عربي. ان موارد الصندوق المحدودة تحمله على اتباع سياسة التوازن بين البلدان الأعضاء وتوزيع الاستثمارات على مجمل المنطقة. كما ان معايير الاستثمار التي يستخدمها الصندوق لا تختلف عن تلك التي يتبعها البنك الدولي للانشاء والتعمير. اما قواعد توزيع القروض فهي منسوخة عن قواعد المنظمات الدولية. وهكذا فان اثر الصندوق محدود وهو لا يشكل عنصر اندماج اقليمي بكل معنى الكلمة. وما زالت الممارسات الحاليةللتعاون العربي بعيدة عن الاندماج المالي والنقدي. ومع ذلك، توجد، هنا ايضاً بعض المشاريع.

٤ـ مشروع انشاء وحدة نقدية عربية: اقترح السيد عبد الملك تمام انشاء وحدة نقدية عربية يمكن ان تستخدم كعملة حقيقية في الوطن العربي وكوسيلة دولية في المبادلات الدولية[٤٧]. وذكر ان من مصلحة البلدان العربية ان توجد وحدة نقدية (تكون تعبيراً لقيمة النفط). فبرميل النفط يمكن ان يكون وحدة قياس للوطن العربي ترتبط بها الوحدة النقدية

---

(٤٧) القى عبد الملك تمام، عندما كان مديراً عاماً ورئيساً لمجلس ادارة البنك الوطني الجزائري، محاضرة في بيروت، نشرت فيما بعد في **النشرة الشهرية للبنك الوطني الجزائري**،كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، حول الموضوع التالي: البلدان العربية في مواجهة المشكلات النقدية الدولية. وقد اصبح السيد تمام وزيراً للمالية منذ شباط (فبراير) ١٩٧٦.

انظر كذلك: المقابلة التي اجرتها القبس، ١٨ آذار (مارس) ١٩٧٤ مع السيد بيار اده، وزير لبناني سابق للمالية، حيث اقترح اعتماد النفط كقاعدة للنظام النقدي الدولي مشيراً الى الدور المتزايد الذي ينبغي ان تلعبه البلدان المنتجة للنفط في اصلاح النظام النقدي الدولي.

العربية محددة على اساس متوسط قيمة برميل النفط. لقد ادخلت فكرة (متوسط البرميل) هذه لكي تؤخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية لنفط كل بلد وما تم انجازه في مجال السعر المعلن لتحديد القيم الثابتة والذي يتيح بتعبيره عن خواص نفط كل بلد، رسم الطريق الواجب اتباعه في هذا الشأن[٤٨]».

والواقع انه نظراً لضآلة المبادلات[٤٩] العربية فان الوظيفة الاساسية للوحدة النقدية العربية التي يقترحها السيد تمام تصبح هامشية ويمكن ان تفقد مبرر وجودها اذا ما اقتصرت على الوظائف التي يحددها كاتبنا في بحثه. ذلك انه حتى في حالة اعتبار هذه الوحدة النقدية وسيلة دولية في المبادلات الدولية فان المشكلات الاقتصادية العربية تبقى بدون حل. ان ما تقدم من اعتبارات تحملنا على الاعتقاد بان اقتراح انشاء وحدة نقدية عربية لا يمكن ان يكون ايجابياً وفعالاً الا اذا ادرج ضمن مجموعة من الاجراءات العملية لاعادة تنظيم هياكل الاقتصاديات الوطنية على أساس التوجه نحو الاندماج الاقتصادي الاقليمي[٥٠].

مشروع انشاء سوق مالية عربية. لقد أعلن السيد س. ماهرونك (S. Mahrong) فكرة اقامة سوق مالية عربية في عام ١٩٧٣ عندما كان وزيراً للمالية في الجزائر. ثم اثارها، من بعده، السيد عبد الملك تمام[٥١] كما تبنت هذه الفكرة بلدان عربية أخرى. والواقع انه لم يكن هناك مشروع بمعنى الكلمة. فقد طرحت للمناقشة أفكار عامة بغية تعميقها وانضاجها ودعيت البلدان العربية الى التفكير في امكانية اقامة منطقة نقدية عربية وسوق مالية ونقدية عربية. وقد يكون هدف هذه العملية هو سحب الموارد المالية العربية الضخمة من المحيط المالي الغربي وتجنبها المخاطر التي تتعرض لها «طالما أنه لم يعد هناك غطاء للدولار، وان هذا الاخير قد أصبح مجرد عملة ورقية خاضعة فقط لارادة الولايات المتحدة التي تتصرف بها كعملة وطنية عادية...»[٥٢]. وهكذا يمكن ان تعمل السوق النقدية والمالية العربية طبقاً لمعايير غير معايير الربح المالي وتفترض ان تنشأ، مسبقاً، اسواق مالية في عدة عواصم عربية مثل بيروت، القاهرة، الكويت، الجزائر، على سبيل المثال، تلعب دوراً اندماجياً نشطاً لكل الاسواق المالية العربية.

(٤٨) انظر: A. Temmam, «Les pays arabes en face des problemès monétaire internationaux,» **Bulletin Mensuel de la Banque Nationale Algérienne**, Janvier 1974.

(٤٩) انظر القسم الاول من المبحث الرابع، فيما سبق، قطاع التجارة الخارجية.

(٥٠) انظر الباب الثاني فيما يلي، الذي كرس للبحث عن صيغ لاعادة تنظيم البنية الاقتصادية في البلدان العربية: انه الطريق الوحيد الذي يصنع اطارا لتحليل شامل ومتماسك حيث يمكن ان تصبح النقود التي لا تشكل امراً ملحاً في الوقت الحاضر، عنصراً للاندماج.

(٥١) Temmam, «Les pays arabes en face des problèmes monétaires internationaux.»

(٥٢) Ibid.

وفي اعتقادنا ان انشاء سوق مالية ونقدية عربية، في الظروف الحالية وبدون ان تكون قد تمت، مسبقاً، اجراءات مشتركة ومتواصلة في مجالات الصناعة والزراعة والبحث العلمي والتقني. . . الخ، لا يمكن ان يحل اية مشكلة أساسية طالما أن هذه السوق سترتبط، بعد قيامها، بالأسواق المالية الدولية. وعليه فان فكرة انشاء سوق مالية عربية مهمة في حد ذاتها، ولكن لكي تكون هذه الفكرة فعالة وتمكن من تحقيق الاستقلال الاقتصادي للوطن العربي، ينبغي ان تدرج ضمن عملية صهر لهياكل المنطقة الاقتصادية التي تهدف الى اقامة المجال الاقتصادي المترابط. وإلا كان الأمر كمن يضع العربة أمام الحصان.

وفي ختام هذا المبحث الذي خصص للتعاون العربي، يمكن القول ان حصيلة هذا التعاون هزيلة. فعلى الصعيد الزراعي يكاد يكون التعاون معدوماً. وعلى صعيد الصناعة لم يتحقق سوى نزر يسير من المشاريع برغم توفر الموارد الطبيعية والمالية والبشرية للمنطقة. وقد اجري الكثير من الدراسات في فروع صناعية مختلفة، الا أن كل هذه الدراسات تقريباً بقيت حبراً على ورق. والواقع ان قطاعات النفط والصناعة التعدينية هي القطاعات الوحيدة التي تلاحظ فيها بداية جدية للتعاون على الرغم من انها مجرد بداية وان البلدان العربية ما زالت على أول الطريق. وأخيراً على الصعيد المالي تتمتع بلدان المنطقة بامكانيات غير عادية بالقياس الى مجمل البلدان النامية. واذا ما احسن استخدام هذه الموارد المالية فيمكن ان تشكل دعامة للتعاون الاقليمي وتتيح فرصة ارساء الأسس المتينة لتصنيع مطابق لحاجات المنطقة بأكملها واعادة تنظيم بنية الزراعة وتساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة. وعلى هذا الاساس فان العوامل الموضوعية المؤاتية للاندماج الاقتصادي للبلدان العربية قائمة على الرغم من كل شيء. صحيح ان هناك صعوبات ومشكلات من كل نوع تشكل عقبة امام انشاء مجال اقتصادي عربي مترابط، ولكن تجاوز هذه الصعوبات أمر ممكن. وقبل تناول احتمالات حل هذه المشكلات ينبغي اولاً تقصي أسباب فشل مختلف محاولات الاندماج والتعاون الاقتصادي بين البلدان العربية.

المبحث الرابع
أسباب الفشل

لقد باءت مختلف محاولات الاندماج الاقتصادي والسياسي بين البلدان العربية بالفشل لمجموعة من الأسباب البسيطة والمعقدة معاً.

ـاسباب بسيطة لأنه من السهل ان ندرك ان مركز القرار غالباً ما يكون من خارج

المنطقة العربية. فقد حلت محل السيطرة الاستعمارية وشبه الاستعمارية والاستعمار الجديد للبلدان العربية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، سيطرة اقتصادية ومالية وثقافية. وقد تمكنت هذه السيطرة من البلدان العربية الى الحد الذي أدى الى أن يجري تطور العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري والثقافي لهذه البلدان بعد استقلالها السياسي في صالح الدول الغربية التي بقيت سيدة الموقف.

ـوأسباب معقدة لأن تحليلاً سطحياً وسريعاً لا يمكن أن يسلط الضوء على الصعوبات الكبرى التي تجابه البلدان العربية. ذلك أن العقبات ليست دائمًا مرئية وأسباب الفشل التي تثار هنا وهناك ليست سوى الجزء الذي يمكن مشاهدته من (جبل الثلج).

لقد حاولنا تجميع أسباب فشل تجارب الاندماج داخل الوطن العربي في ست مجموعات من العوامل: طرق الاندماج المتبعة، التبعية الاقتصادية والمالية، عدم مرونة الهياكل الاقتصادية، محاكاة الغرب، صعوبات تطبيق القرارات المشتركة للتعاون والاندماج، وأخيراً العوامل غير الاقتصادية.

١ ـ طرق الاندماج

ان الأمر اللافت للنظر لأول وهلة، عند دراسة المحاولات العربية للاندماج، هو التناقض القائم بين وحدة الهدف المنشود المتمثل بالاندماج وتنوع الطرق والوسائل المستخدمة لبلوغ هذا الهدف المشترك والمقترنة بتعدد المراكز الجماعية صاحبة القرار. كما ان غياب التلاحم بين البلدان الاعضاء وعدم ترابط القرارات الجماعية يتفاقمان بسبب بعثرة الجهود التي تبذل هنا وهناك.

أ) غلبة العامل السياسي

إن أول خطأ منهجي وقعت فيه البلدان العربية هو منحها الغلبة للعامل السياسي على العامل الاقتصادي وتشكل هذه المعطاة سمة بارزة وثابتة لمختلف محاولات الاندماج. فالوحدة بين سوريا ومصر، والاتحاد العربي الهاشمي لعام ١٩٥٨، والاتحاد بين مصر والسودان وليبيا عام ١٩٧١ ومحاولة دمج تونس بليبيا في كانون الثاني / يناير ١٩٧٤، تشكل أبرز الأمثلة في هذا المجال*. لقد اخفقت كل هذه المحاولات لأن الحل السياسي البحت الذي لا يمر عبر تحقيق عدد من الشروط الاقتصادية الهادفة الى تعزيز التضامن الاقتصادي

* يضاف الى هذه المحاولات الوحدوية اتحاد الجمهوريات العربية بين سوريا ومصر وليبيا. (المحرر).

الاقليمي تنتهي الى طريق مسدود. لماذا؟ لقد اثبت الواقع أن العدول عن كل السيادة الوطنية أو جزء منها لصالح سلطة اقليمية من قبل بلدان فتية لم تحصل على استقلالها الا منذ ١٣ سنة (سوريا) أو ١٨ سنة (تونس) يرتطم بتحفظات او معارضة شديدة عندما تتجاوز التضحيات المقبولة (او التي يتعين قبولها من جانب اي بلد من هذه البلدان) حداً معيناً. ان مقاومة انشاء سلطة اقليمية من قبل بعض البلدان وانهيار الاتحادات التي تحققت يبينان بجلاء حدود وعدم فاعلية ونتائج اتحاد سياسي بدون فترة انتقال. وعليه فإننا نعتبر أن مبدأ غلبة العامل السياسي على العامل الاقتصادي أو غلبة العامل الاقتصادي على السياسي ما هي إلا «مشكلات وهمية»، ذلك ان العوامل الاقتصادية والسياسية شديدة التشابك[٥٣].

ب) غلبة الوحدة الاقتصادية للشعوب على وحدة القطاعات

لقد سار اعداد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٥٧ في هذا الاتجاه. فكان ينبغي أن يؤدي تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء الى إقامة مجموعة تضم هذه الدول عن طريق تجاوزها. كما ينبغي ان تتوفر، في داخل هذه المجموعة، حرية انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال. غير أن جهود الحكومات الموقعة على هذه الاتفاقية كانت عقيمة وقراراتها مشلولة. والواقع أن هذه الوحدة الاقتصادية لا يمكن ان تكون الا ناقصة. ويمكن أن تثير ثلاثة اسباب في هذا الصدد:

-أثر السيطرة، يمكننا القول انه سواء كانت هذه الوحدة عامة تضم البلدان العربية أو جزئية تقوم فكرتها على اساس خلق مركز تبلور للبلدان الأخرى التي قد تشجعها النتائج المتحققة على الانخراط في هذا الكيان، فانه من الصعب جداً، ان لم يكن من المستحيل، تفادي أثر السيطرة الذي يكون في صالح الطرف الأقوى الا وهو مصر. هذا ما حدث في عهد الوحدة بين سوريا ومصر حيث ذابت المشكلات الخاصة لسوريا وهي الطرف الأضعف في المجموع ولم تكن هناك ثمة تعويضات لأن مصر وهي الطرف الأقوى كانت تربح دائماً ما كان يخسره الطرف الثاني. ويبدو أن الوحدة العامة لعدة بلدان عربية أجدى طالما أنها تمكن من التعويض على نطاق واسع. ولكن جدوى هذه الوحدة مرهونة بتكيفات هيكلية معينة للاقتصاديات المعنية.

-غياب الاجراءات الخاصة باعادة التنظيم الهيكلي. ان اعادة تنظيم هياكل الانتاج الزراعي والصناعي للبلدان الأعضاء في الوحدة واعادة ترتيب مجالها المالي لم تحظ أبداً باهتمام جدي من جانب الزعماء الأكثر تحمساً لقيام الوحدة العربية. وقد اقتصر تفكير

(٥٣) انظر: Marchal, **L'Europe solidaire,** table 1, pp. 238 et ss.

هؤلاء الزعماء على قوة الأمة العربية دون الالتفات الى ما تتطلبه من مقومات. غير ان تنظيم المجال الاقليمي يفترض سلسلة من عمليات تفكيك للهياكل واعادة تركيبها الأمر الذي يربك السير الاعتيادي للاقتصاديات المعنية ويؤدي الى تغيرات اجتماعية جذرية للبلدان الأعضاء. ومن هنا تنشأ ضرورة قيام سلطة اقليمية تضع نصب عينيها المصلحة العامة الاقليمية.

ـالعودة الى مبدأ السلطة الاقليمية. من أجل تفادي اثر السيطرة واتخاذ اجراءات جذرية لاعادة تنظيم المجال الاقليمي، يبدو ضرورياً أن تقوم سلطة اقليمية مزودة بصلاحيات ذاتية لتأمين التنسيق اللازم بين الدول الاعضاء. وهكذا نعود الى مشكلة السلطة الاقليمية التي اثيرت فيما سبق بما يحيط بها من حدود.

ويبدو ان البلدان العربية اخذت تشعر باخطائها المنهجية منذ بضع سنوات بدليل انها تتجه نحو الطريقة القطاعية اعتباراً من بداية السبعينات على وجه الخصوص، حيث اقيمت كما سبق واشرنا[٥٤]، مشاريع صناعية مشتركة في مجالات النفط والصناعات التعدينية والمال والنقل... الخ.

ج) تفصيل الاندماج عن طريق جهاز السوق على الاندماج بواسطة التنظيم الهيكلي

لقد اشرنا، منذ قليل، الى غياب الاجراءات الموضوعية الخاصة بتكييف الهياكل الضرورية لتحقيق الاندماج. وسنعود في الفقرة التالية، الى تناول لجوء واضعي اتفاقات الاندماج الاقتصادي الى النظرية التقليدية. ويمكن القول، على هذا المستوى من التحليل، بأن اعتماد الاطراف المعنية مبدأ جهاز السوق كعامل اندماجي وحيد قد اوصد الابواب امام البحث عن مسالك اخرى للاندماج وشكل عقبة نظرية اساسية على طريق التقدم في هذا المجال. فمجرد نقل مبادىء الاندماج للنظرية التقليدية، التي اصبحت موضع شك في البلدان الرأسمالية نفسها، لا يؤدي إلا الى عواقب وخيمة وان اللجوء الى المنافسة كحافز محرك للخوض في اقتصاديات أولية، خاضعة ومتفككة ومتجهة نحو الخارج يضر بالتعاون الاقليمي وبتنمية هذه البلدان تنمية صحيحة. ويحق لكل مراقب أن يدهش لطغيان المكانة التي تمنح لحرية حركة الاشخاص والبضائع في داخل السوق العربية المشتركة[٥٥]، في الوقت الذي يعتمد فيه كل بلد عضو على الدول الغربية سواء فيما يتعلق بمستورداته (التي تتكون أساساً من منتجات استهلاكية) أو في الوقت الذي تشكل فيه التجارة الاقليمية ٨٪ من

---

(٥٤) انظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني فيما سبق.

(٥٥) انظر: اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية. وكذلك تقارير الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

اتفاقية السوق العربية المشتركة.

التجارة الكلية للمشرق وأقل من ٢٪ في المغرب. ان توجهاً من هذا النوع لا يؤدي إلا الى طريق مسدود.

د) تكاثر مراكز القرارات الجماعية

على الرغم من ان البلدان العربية ترمي الى هدف واحد وهو الاندماج فانها عمدت الى إقامة عدد كبير من المراكز الاقليمية لاتخاذ القرارات:

-فتضم الجامعة العربية مجلساً اقتصادياً مكلفاً بدراسة وتنظيم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. ويعاون هذا المجلس عدد من اللجان. غير أنه يلاحظ أن دور الجامعة العربية في مجال الاندماج الاقتصادي كان محدوداً. فقد علت على سلطتها سلطات الأجهزة الاقليمية الأخرى فكان ان اشتبكت واختلطت الصلاحيات. والأمر المؤسف حقاً أن الجامعة العربية الخاضعة لسيطرة المصريين [٥٦] قاومت كل محاولة للاصلاح أو أعادة التنظيم التي تقدمت بها سوريا (١٩٥١) والعراق (١٩٥٤) والمغرب (١٩٥٩) وهي المحاولات الأكثر اهمية من بين العديد من محاولات الاصلاح [٥٧].

-تضم السوق العربية المشتركة مجلساً للوحدة الاقتصادية تعاونه عدة لجان متخصصة [٥٨] مكلفة بدراسة واقتراح الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف المحددة في الاتفاقات المتعددة الاطراف. ويحدث في اغلب الاحيان ان تتناول السوق العربية المشتركة والجامعة العربية نفس المشكلات وذلك على الرغم من افتقارها للكوادر والاقتصاديين.

-وفي المغرب مؤسسات دائمة ولجان قطاعية [٥٩]. وبلدان المغرب اعضاء في الجامعة العربية ايضاً فيتجاذبها شركاؤ ها المغاربة من جهة وبلدان المشرق الأخرى من جهة ثانية.

-وتأتي الوحدة القطاعية لتزيد الأمر ارتباكاً امام المراقب غير الواعي. والواقع ان منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط لا تخضع للجامعة العربية ولا للسوق العربية المشتركة ولا للمغرب. فلهذه المنظمة أجهزتها الخاصة التي قررت انشاء الشركة العربية البحرية لنقل النفط، والشركة العربية لبناء واصلاح السفن، والشركة العربية للخدمات

---

(٥٦) من المناسب ان نشير الى انه لم يشغل مركز الامين العام للجامعة العربية سوى ثلاثة خلال اكثر من ثلاثين عاماً، وثلاثتهم مصريون (الكتاب مكتوب قبل انتقال الجامعة العربية الى تونس وتعيين الامين العام الجديد وهو تونسي). (المحرر).

(٥٧) لمزيدمن التفصيل انظر: Boutros Boutros Ghali, «La réforme de la Ligue Arabe,» in: **Renaissance du monde arabe; colloque interarabe de Louvain.**

(٥٨) انظر الفقرة الاولى من المبحث الاول في الفصل الثاني فيما سبق.

(٥٩) انظر الفقرة الثانية من المبحث الاول في الفصل الثاني فيما سبق.

النفطية والمعهد العربي للطاقة[٦٠]

وفي قطاع الحديد والصلب، انيطت بالاتحاد العربي للحديد والصلب مهمة التنسيق بين شركات صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية العربية. وفي القطاع المالي انشىء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بقرار من رؤوساء الدول المجتمعين في قمة الخرطوم في ايلول/سبتمبر ١٩٦٧. ولكن هذا الصندوق لم ير النور الا في عام ١٩٧٢.

وكما سبق واشرنا في المبحث الثالث، هناك العديد من المشاريع التي تهدف إلى انشاء اتحادات عربية قطاعية.

صحيح أن انشاء اتحادات قطاعية يعتبر عملاً ايجابياً ويشكل الطريق الذي ينبغي اتباعه من أجل تعاون عربي حسب الفرع أو القطاع، ولكن ذلك يتطلب إصلاح الجامعة العربية والأجهزة المشتركة الأخرى لكي يكون هناك مشروع متماسك واحد للتعاون في الوطن العربي. إن غياب الطريقة المتماسكة أو اللجوء إلى طرق متناقضة في آن واحد، في محاولات الاندماج ساهم، الى حد بعيد، في سد الطريق أمام هذه المحاولات.

٢ ـ التبعية الاقتصادية والمالية

إن التبعية الاقتصادية والمالية للبلدان العربية إزاء البلدان المتقدمة تشكل مجموعة أخرى من العوامل التي كانت وراء فشل الاندماج.

أ) التبعية الاقتصادية

لقد سبق وتطرقنا إلى دلالات التبعية الاقتصادية للبلدان العربية لدى دراستنا للهياكل الاقتصادية لهذهالبلدان[٦١]. وفي الفقرة المكرسة للتبعية الخارجية على وجه الخصوص[٦٢]. نكتفي هنا باعادة ذكر الروابط الاقتصادية التي نشأت بين المركز ومحيطه العربي خلال فترة التبعية السياسية، والتي تعززت في المرحلة اللاحقة للاستقلال السياسي أثر تزايد احتياجات البلدان العربية من السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية الصناعية والغذائية، وبسبب اندماج المجال الدولي من قبل الشركات المتعددة الجنسية الاميركية أو

---

(٦٠) انظر الفقرة ب من المبحث الثالث في الفصل الثاني فيما سبق.

(٦١) انظر المبحثين الاول والثاني من الفصل الاول فيما سبق.

(٦٢) انظر: الابراهيمي، «تركيز وتزايد الشركات متعددة الجنسية»، في ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤ـ ١٨/ ١٢/ ١٩٧٤.

الأوروبية أو اليابانية، على وجه الخصوص[٦٣]. ويجعل وضع التبعية هذا، من المصالح الخاصة لكل دولة عربية اكثر حدة ويزيد من تجزئة المنطقة. ويتم كل ذلك في صالح البلدان المتقدمة التي لا تجد أية مصلحة في قيام كتلة عربية متجانسة وقوية فتعمل جاهدة على اعاقة كل محاولة جدية للاندماج بين البلدان العربية.

ب) التبعية المالية

لقد ارتبط النظام النقدي والمالي للبلدان العربية منذ بداية تأسيسه بالنظام الرأسمالي للدولة المسيطرة. وهكذا بقيت عملات هذه البلدان، حتى بعد حصولها على استقلالها، مرتبطة بشكل غير مباشر بمنطقة الاسترليني او منطقة الفرنك أو الدولار وذلك طبقاً لنظام السيطرة السياسية السابقة. والغريب في الأمر أن هذه الروابط غير المباشرة قد تعززت مع تزايد الامكانيات النقدية للبلدان النفطية. والواقع أن التبعية المالية للبلدان العربية ازاء البلدان الرأسمالية المتقدمة قوية ويستوي في ذلك النفطية منها وغير النفطية.

ـ ان البلدان النفطية التي تمتلك دخولاً عالية واحتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية ترتبط كلية بالعملة المسيطرة وبالأسواق المالية الغربية. وبما أن السيولة النقدية الدولية تؤمن بواسطة عجز ميزان المدفوعات الاميركي فإن النقود التي تدفع بها عوائد الدول النفطية تعتبر (كقصاصات ورق)[٦٤] فهناك فرق كبير بين القيمة الحقيقية للعملات الأجنبية وخاصة الدولار وقيمتها الاسمية في السوق النقدية. إن التخفيض العملي للدولار بنسبة ٣٥٪ في عام ١٩٧٥ ومعدل التضخم المرتفع السائد في البلدان الرأسمالية المتقدمة (بين ١٠ و ٢٥٪ حسب البلد) تقتطع قدراً مماثلاً من القوة الشرائية للبلدان النفطية. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب عوامل أخرى أكثر أهمية تكمن في ضم النظام المالي العربي (خاصة السعودية والكويت واتحاد الامارات العربية) إلى النظام المالي الرأسمالي الخاضع للشركات المتعددة الجنسية وإقامة مؤسسات مصرفية مختلطة عربية وغربية تتجه أساساً نحو تمويل عمليات تجارية أو صناعية أو زراعية للبلدان الرأسمالية (صناعية أو غير صناعية ولكنها تابعة للأولى) وهكذا نصل إلى وضع يبدو متناقضاً وهو أن البلدان العربية التي تحتاج الى تمويل لا تستطيع الحصول على القروض من البلدان العربية ذات الدخول العالية إلا عن طريق نيويورك أو لندن وبواسطة الشركات المتعددة الجنسية[٦٥]. وقد سبق وأشرنا الى

---

(٦٣) انظر التبعية الخارجية، الفقرة الثانية في المبحث الثاني للفصل الثاني فيما سبق.

(٦٤) انظر: Ph. Simonot, «Pétrole, monnaie et... chiffons de papier,» **Le Monde,** 7-8 Octobre 1973.

(٦٥) انظر: Idem, «Le chemin de Ryad passe-t-il par Washington,» **Le Monde,** 31 Janvier 1974.

هذا الشكل من التبعية الذي يشكل عقبة خطيرة أمام الجهود التي تبذلها البلدان العربية في مجال الاندماج الاقتصادي (٦٦).

-إن ابراز التبعية المالية للبلدان غير النفطية ازاء الدول الغربية أيسر. وقد سبق وتوقفنا طويلاً عند الاعتبارات الخاصة بعجز الموازين التجارية وموازين المدفوعات في تلك الدول ومديونيتها وهياكلها المالية(٦٧).

غير أنه، كما سبق وأشرنا، من الممكن تقليص أو وضع حد لهذه التبعية المالية للمنطقة العربية ازاء البلدان الصناعية. إن طاقة التمويل لدى البعض تفوق، إلى حد بعيد، الحاجة الى التمويل للبعض الآخر. وإعداد سياسة شاملة للتعاون تمكن، قطعاً، من تحقيق الكثير من التقدم في الوطن العربي. وسيتاح لنا فرصة أخرى للعودة إلى هذا الموضوع في الباب الثاني من هذه الدراسة.

٣ ـ الاختلالات الاقتصادية الهيكلية

اصطدمت الاجراءات المتواضعة التي اتخذت في مجال الاندماج بالاختلالات الهيكلية للاقتصاديات العربية. والواقع أن هياكل الانتاج الزراعي والصناعي والمبادلات التجارية وكذلك الهياكل المالية للمنطقة التي ينتابها إختلال شديد تعرّض، وستعرّض في المستقبل، امكانيات التنمية الاقليمية لمزالق خطيرة إذا ما طال امر الوضع الاقتصادي الحالي (٦٨).

أ) إن الغاء الحواجز التجارية أمام المبادلات أو جزء كبير منها، في بلدان تتصف اقتصادياتها أساساً بالاولوية والتفكك والتنافس لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج ايجابية دائمة. ذلك أنه قبل محاولة تشكيل سوق موحدة يجب تحقيق عدد من الشروط: وإن حداً أدنى من التجانس وتنسيق السياسات الاقتصادية، وتنمية القطاع الزراعي، والتصنيع المشترك، وتوفر حد أدنى من الثقة المتبادلة بين البلدان الاعضاء، وتعيين حد أدنى من الاهداف الدائمة، (لتجنيب التعاون العربي الاعتبارات السياسية الطارئة)، والتوزيع العادل لمزايا الاندماج وتكاليفه، واقامة هيكل أساسي مناسب، بالمعنى العام، ووجود حد أدنى من الارتباط الوظيفي وتبادل المعلومات(٦٩) تشكل جميعاً شروطاً مسبقة لانشاء سوق مشتركة

---

(٦٦) انظر: القطاع المالي. الفقرة هـ -من المبحث الثالث للفصل الثاني فيما سبق.

(٦٧) انظر: الخدمات المالية. الفقرة هـ -من المبحث الثالث في الفصل الاول فيما سبق. والمديونية، الفقرة د من المبحث الثاني للفصل الثاني فيما سبق؛ والقطاع المالي، الفقرة هـ - من المبحث الثاني في الفصل الثاني.

(٦٨) انظر الفقرة الثانية من المبحث التمهيدي للفصل الاول فيما سبق.

(٦٩) Erbès. **L'intégration économique internationale,** pp. 107 et ss.

وضمانات جدية لتقليص الاختلالات الهيكلية للمنطقة وقواعد صلبة لارساء قواعد المؤسسات المشتركة. وبدلاً من أن تحاول البلدان العربية خاصة في المشرق تحجيم الاختلالات وازالة العقبات الهيكلية لبلوغ مستوى عالٍ من الاندماج صبت جهودها على مجال المبادلات التجارية الاقليمية. وقد لاحظنا النتائج الهزيلة التي توصلت اليها هذه البلدان. ومن بين مواطن الضعف الهيكلية التي تعرقل كثيراً خطى البلدان العربية نحو الاندماج سنكتفي بذكر اثنين فقط: ضيق الأسواق المحلية وقصور استخدام الطاقة الانتاجية القائمة من جهة وغياب التماسك بين خطط التنمية الوطنية من جهة أخرى.

ب) قصور استخدام الطاقة الانتاجية[٧٠]. إن ضيق الأسواق الوطنية وأثر المحاكاة الصناعية غالباً ما أديا إلى عدم استخدام كامل الطاقة الانتاجية للصناعات الجديدة.

وبما أن هناك ارتباطا عكسياً بين حجم انتاج الوحدة الصناعية وسعر عائد المنتجات التي تصنعها هذه الوحدة فان كلفة الانتاج سترتفع نتيجة للأعباء الثابتة التي لا يمكن تخفيضها أو الغاؤها. ومن الواضح أن قصور استخدام الطاقة الانتاجية يتمثل في ارتفاع تكاليف الانتاج مما يؤثر في حجم الفائض الاقتصادي ويعمل على تخفيضه. ويلاحظ، من جهة أخرى، أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين معدل استخدام عوامل الانتاج ومعدل الربح كما أكد ذلك كل من باران وسويزي (P.A.Baran, Sweezy)[٧١]. والواقع ان تناقض الربح يتناسب تناسباً طردياً مع انخفاض الانتاج الذي ينتج عن عدم استخدام كل الطاقة الانتاجية. وقد سبق وحسبنا الانتاج الضائع، في الجزائر لعام ١٩٧٠، بسبب قصور استخدام الطاقة الانتاجية[٧٢]. ويمثل هذا الانتاج الضائع ١٠٪ من القيمة المضافة من قبل القطاع الصناعي، أي ما يشكل ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام. وفي اعتقادنا أن نفس هذه المشكلات توجد في البلدان العربية الأخرى نظراً لتشابه هياكلها الاقتصادية.

---

(٧٠) يمكن تعريف طاقة الانتاج بـ «الكمية القصوى للانتاج المتحقق في فترة معينة بواسطة الجمع، ضمن نسب مثلى ثابتة، بين كمية من رأس المال والعمل والمواد الأولية. وهذا يفترض ان يتحقق الاستخدام الكامل لكل عوامل الانتاج بما في ذلك تلك التي لم يرد ذكرها.»
Raymond Saint-Paul, «Quelques problèmes de définition et de mesure de la capacité excédentaire,» **Revue économique,** v. 17 (Septembre 1965), no. 5.

(٧١) Paul A. Baran et Paul M. Sweezy, **Le capitalisme monopoliste, un essai sur la société industrielle américaine,** trad. de l'anglais par Christos Passadéos (Paris: Maspero, 1968), p.88.

(٧٢) Brahimi, **Surplus économique et croissance dans les pays en voie de développement: l'exemple de l'Algérie 1950-1970,** pp. 152 et ss., et notamment les tableaux 43 et 44.

ومما يؤسف له أننا لا نملك البيانات اللازمة حول هذا الموضوع باستثناء ما يتعلق بالمغرب كما هو مبين في الجدول رقم (٥٨). واذا ما سحبنا هذا التحليل على الوطن العربي كله وخاصة البلدان النفطية التي ترغب في اقامة صناعات تعدينية وبتروكيماويات (وعندما نعرف ضعف الطلب المحلي على هذه المنتجات) فيمكن ملاحظة أن الانتاج يتم بناء على افتراض وجود سوق أجنبية، الأمر الذي يؤدي الى تفاقم تبعيتها، أو يؤدي الى عمل الوحدات القائمة أو المزمع اقامتها بطاقة انتاج ضعيفة. وبدلاً من أن تتجه البلدان العربية نحو صناعات متكاملة في اطار عمل مشترك يمتد على مجال اقليمي شاسع، فضلت اللجوء الى سياسة صناعية مكلفة ليس فقط فيما يتعلق بالاستثمارات الابتدائية وانما ايضاً، وعلى وجه الخصوص، خلال سير عمل الوحدات الصناعية وهو الأمر الذي يؤدي الى هدر هائل فيتعرض التعاون الاقليمي للانتكاس بسبب ما ينتج عن ذلك من مشكلات حادة ومنافسة متزايدة.

ج) إن افتقار البلدان العربية لسياسات صناعية متماسكة وغياب التنسيق بين خططها الوطنية تشكل حواجز إضافية على طريق الاندماج الذي اختاره المشرق والمغرب. فانعدام تنسيق الاستثمارات بين البلدان الأعضاء في مجموعة واحدة يعرقل الى حد بعيد، جهودها التصنيعية ويقترن باستخدام مزدوج وفائض في الطاقة الانتاجية وهدر للموارد ومنافسة تزداد حدتها باستمرار.

إلا أن الأمر الأكثر خطورة هو انعدام تماسك السياسات الصناعية لهذه البلدان (٧٣). ففي البلدان التي تمارس التخطيط يلاحظ أن إعداد الخطط لا يقوم على أسس علمية وأنه لا يجري اختيار تماسك الأهداف التي تتخذ، بالدرجة الاولى، طابعاً كمياً. والواقع انها ليست خططاً بقدر ما هي مشاريع متجاورة لا يربطها ببعضها رابط. وغالباً ما يكون تحديد الأهداف الاقتصادية وتبني المشاريع نتيجةً لمساومات بين مختلف الادارات الوزارية والأجهزة المكلفة «بالتخطيط». ومن بين المعايير التي تُعتمد في تقدير المشاريع (والتي غالباً ما تكون نفس المعايير التي تتبعها المنظمات الدولية)، يتم إغفال تلك التي تأخذ بعين الاعتبار آثار الارتباط الخلفي والامامي سواء في القطاع الصناعي أو بين القطاع الصناعي والموارد المعدنية المحلية أو بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي. وهذا يعبر عن انعدام اهتمامات (المخططين) باندماج الاقتصاد الوطني وباندماج مختلف الفروع الصناعية. ويؤدي هذا الوضع الى اختناقات تعوق تحقيق المشاريع وإضافة أعباء اضافية الى التكاليف. وهكذا تشتد التوترات الاقتصادية في كل دولة وتزداد حدة المصالح القطرية

---

(٧٣) Chatelus, «les politiques industrielles des Etats arabes du Moyen-Orient.»

جدول رقم (٥٨)

طاقة الاستخدام (بالاطنان) ومعدل الاستخدام (بالنسب المئوية) لبعض المنتجات المصنعة في بلدان المغرب (١٩٦٤)

المنتجات	المغرب		الجزائر		تونس	
	الطاقة	المعدل	الطاقة	المعدل	الطاقة	المعدل
حنفيات	١١٠	٦٣	٣٠٠	٢١	-	-
ادوات منزلية مغلونة	٢٠٠٠	٥٠	٢٠٠	٧٥	٣٤٠	٧٥
مواد مطلية بالكروم	١٥٠٠	٥٦	-	-	-	-
مواد من الالمنيوم	١٠٠٠	٢٩	٦٥٠	٥٠	-	-
صفائح معدنية	١٢٠٠	٧٢	٢٠٠٠	٣٤	١٠٠٠	٨
اسمنت	١١٥٠٠٠٠	٧٠	٩٩٠٠٠٠	٧٩	٧٢٠٠٠٠	٥٥
مواد مصنوعة من الاسمنت	٣٥٠٠٠	٦٠	١٨٥٠٠٠	٢٦	١٠٧٠٠٠	٥٢
صفائح من الأسمنت	-	-	١٢٠٠٠٠٠	٤٢	١٣٤٥٠٠٠	٢٦
طوب أحمر	١٠٠٠٠٠	٨٥	٧٣٤٩١٠	٥١	١٦٧٠٠٠	٥٥
تكرير النفط	١٥١٠٠٠٠	٧٠	٢٧٠٠٠٠٠	٦٠	١٠٠٠٠٠٠	٦٧
موادمن معاجين الورق	٣٥٠٠٠	١٠٠	٢٠٠٠٠	٧٠	٢٨٠٠٠	٥٢
كلور مخلوط بمواد اخرى	٥٠٠٠	٧٩	٢٥٥٠	٥٥	-	-
كلور	٤٠٠٠	٨٦	٤٠٠٠	٤٩	١٥٠٠	٤٨
اسمدة مركبة	١٣٠٠٠٠	٧٧	٢٧٠٠٠٠	٤٤	٥٠٠٠٠	٥٢
متفجرات	٤٩٠٠	٥٢	٢٤٣٠٠	٢٤	٤٥٠٠	٢٨
موادبلاستيكية	١٥٤٠٠	٥٩	٧١٠٠	٤٨	٣٢٠٠	٦٩
مطاط	٤٠٠٠	٦٠	١٤٠٠	٥٠	-	-

المصدر : United Nations, Economic Commission for Africa, **Rapport de la mission industrielle,** cited by United Nations, Economic and Social Council. **Etude sur** =

البحتة لمختلف الشركاء فتبتعد بذلك إحتمالات الاندماج الاقليمي.

لقد ساهمت كل هذه الأسباب وأسباب اخرى أيضاً في ابقاء أو تعميق -حسب الحالة- الاختلالات الهيكلية للاقتصادات العربية. وفي اعتقادنا أن تقليد البلدان الغربية قد لعب دوراً لا يستهان به في هذا المجال. فلجوء البلدان العربية الى عدد من وسائل التحليل وبعض النظريات والممارسات الصناعية الغربية أعاق تقاربها الى حد بعيد.

٤ - محاكاة الغرب

تبرز هذه المحاكاة على صعيدين: على الصعيد النظري حيث تلجأ البلدان العربية الى استعارة نظريات ومذاهب ليست ملائمة لأوضاعها، وعلى الصعيد العملي متمثلة في المحاكاة الصناعية.

أ) محاكاة المعارف والآليات الاقتصادية الغربية

لقد تأثرت البلدان العربية بشكل أو بآخر، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بتيار التبادل الحر. فاعتبر إنشاء اتحاد جمركي هدفاً في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧) واتفاق السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) في المشرق كما لم يكن غائباً عن اهتمامات عدد من الزعماء والتكنوقراط في المغرب. إن اللجوء الى نظرية التبادل الحر وفكرة الاتحاد الجمركي في بلدان نامية يخط، من البداية، حدود كل محاولة للاندماج الاقتصادي الاقليمي. ومن المناسب، في هذا المجال، أن نعود قليلاً إلى الوراء لاستعراض بعض العناصر الخاصة بعدم ملاءمة هذه النظرية لبلدان العالم الثالث عموماً.

ان الاندماج الاقتصادي، طبقاً لما ارتآه التقليديون، يرتبط ارتباطا وثيقاً بالاندماج الدولي. وهذا الاندماج ليس أكثر من ترتيب للاقتصاديات المعنية من قبل قوى السوق. وقد ساد الاعتقاد بأن هذا الاندماج الذي يرتكز على تكامل الاقتصاديات يمكن من بلوغ الحد الاقتصادي الأمثل بفضل الاستخدام الرشيد للموارد ولعوامل الانتاج. فالتبادل الحر، بتمكينه من تنمية التجارة الدولية، يساهم- طبقاً لما يعتقده التقليديون- في التنمية الاقتصادية للبلدان الفقيرة طالما أن المزايا الناجمة عن التبادل الدولي تتزايد كلما كانت اكثر فقراً. غير أن هذه النظرية قد صيغت، حينئذ، لتبرير النظام الاقتصادي الدولي الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر حيث بسطت انكلترا سيطرتها على الاقتصاد العالمي. واثر

---

l'harmonisation de développement industriel en Afrique du Nord (New York: = United Nations, 1972).

التحسينات النظرية التي طرأت على هذه الاطروحة(هابرلر، اوهلن) (Haberler, Ohlin) اغدق العديد من الاقتصاديين الانكلو- ساكسون النصائح على البلدان النامية لاقناعها بمزايا العدول عن أية حماية لاقتصادياتها وتقييم محلي لمواردها الطبيعية. فاصبح الاندماج يعني مجرد إلغاء قيود الحماية. وهناك أصرار، منذ الخمسينات، على أن الاتحاد الجمركي يقترن دائمًا بمزايا وان توسيع الاتحاد يمكن من توزيع أمثل للموارد، وزيادة في المبادلات وبالتالي زيادة في الانتاج الكلي فيتحقق بذلك رخاء عالمي.

ان الاندماج الاقتصادي كما ورد في تفسيرات جي. فينر وجي، ميد ور. ليبسي وبي بالاسا... الخ (J. Viner , J Meade , R. Lipsey , B. Balassa) يتمثل في إلغاء «القيود» (اي الرسوم الجمركية وتمديد المبادلات واسعار الصرف) القائمة بين الفعاليات الاقتصادية لمختلف البلدان(٧٤). ولكن الاتحاد الجمركي، سواء حلل من زاوية الانتاج (جي. فينر) (٧٥) أو من زاوية الاستهلاك (جي ميد) (٧٦) ليس ملائما للبلدان النامية طالما ان خلاص هذه البلدان يمكن اساساً، في تغيير هياكل الانتاج والمبادلات وليس في مجرد ما يفترض من حد أمثل زُعم أنه يتحقق بالتبادل الحر (٧٧).

ويشوب التحليل الذي يتم وفقاً للاتحاد الجمركي عيب أساسي يتمثل بتأكيد أن حرية التبادل الدولي فقط هي التي تمكن من تحقيق الانسجام الشامل (٧٨). وهكذا يكرس هذا التحليل هيمنة الكيانات الاقتصادية الغربية الكبرى ويبرر النظام الاقتصادي الدولي القائم.

«يتجه الاتحاد الجمركي في كل مكان- وفي البلدان النامية على وجه الخصوص- نحو

---

(٧٤) Bela A. Balassa, «Towards a Theory of Economic Integration,» **Kyklos,** v. XIV (1961).

«يمكن تعريف الاندماج الاقتصادي بانه عملية وحالة. فاذا نظر اليه على انه عملية، فهو يشمل تدابير مختلفة لالغاء الاجراءات التمييزية بين الوحدات الاقتصادية التابعة لمختلف الدول. واذا نظر اليه على انه حالة، فمن الممكن ان ينعكس في انعدام مختلف اشكال التمييز بين الاقتصاديات الوطنية.»

(٧٥) J. Viner, «The Economics of Customs Unions,» in **International Economic Integration,** ed. P. Robson (Harmondsworth: Penguin, 1972).

(٧٦) انظر: James Edward Meade, **The Theory of Customs Unions** (Amsterdam: North- Holland Publishing Co., 1955).

(٧٧) انظر: Ibid. , pp. 98 et ss.

(٧٨) انظر: Perroux, **L'Europe sans rivages,** p. 450.

«... ان التغيرات العميقة التي طرأت على علاقة القوى بين القارات وبين اقتصاديات هذه القارات تستبعد العودة الى آليات السوق وهي تستدعي علاجاً يختلف عن ذلك الذي كانت تصفه الليبرالية التقليدية. فلم يعد ممكناً ان تشكل هذه الأخيرة ذاك الحل الذي يحظى بقبول عام.»

الانفتاح على العالم الخارجي»[٧٩] ومن المؤكدان هذاالانفتاح يجلب (خيبات أمل) ويفرض انحرافاً لصالح الاقتصاد المسيطر. والواقع ان «طبيعة هذه الصادرات وحجمها، (اي المنتجات الاولية والزراعية والمعدنية)، لا يعتمدان على قرار من جانب البلدان النامية وانما على موقف الاحتكارات الكبرى»[٨٠] ويضيف فرانسوا بيروس (F. Perroux) بعد ذلك: «تتضح رؤية كيفية خضوع البلدان النامية عند متابعة تقلبات اسعار المنتجات الاولية فيما يخص آثارها الثلاثة: أثر الميزان التجاري، أثر الميزانية، وأثر التنمية. . . وينبثق عن هذه الآثار الكثير من العوائق التي تقف امام التنمية»[٨١].

وعلى الرغم من التحذيرات الجدية التي أطلقها عدد من كبار الاقتصاديين والتجربة المريرة التي خاضتها البلدان النامية فإن الكثير من البلدان العربية ما زال يصر على الاعتقاد بفضائل التبادل الحر والاتحاد الجمركي والمنافسة كما يدل على ذلك العديد من تقارير الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى عام ١٩٧٥.

ب) المحاكاة الصناعية

لقد عمدت البلدان العربية، عوضاً عن الاستفادة من تجربة البلدان المتقدمة وتجنب أخطاء التصنيع الفوضوي، الى استعارة الممارسات الصناعية لهذه الاخيرة وبعضاً من عناصر سياساتها الصناعية. وهكذا يعرب كل بلد عربي حتى الاصغر من بين البلدان العربية كالكويت والبحرين وابو ظبي عن رغبته في اقامة صناعات للحديد والصلب، ذلك أن هذه الأخيرة قد اصبحت رمزاً للاستقلال الاقتصادي نظراً للدور التاريخي الذي لعبته في اوروبا. ومن بين الامثلة الكثيرة، في هذا المجال الصناعة النووية والبتروكيماوت. ان التصنيع الفوضوي للبلدان العربية في مجال الصناعات الثقيلة والمتقدمة حيث الاستثمارات كثيفة الاستخدام لرأس المال وبالغة الكلفة لم يؤد سوى الى هدر موارد الوطن العربي واضعافه وإعاقة اندماجه. فالاعتقاد بآلية الآثار الرائدة لمثل هذه الصناعات وفضائلها (التصنيعية)، دون ترتيب المجال الوطني والاقليمي وتوفر مشروع شامل لاعادة تنظيم هياكل الاقتصاد الوطني، وبدون البحث عن حلول محددة، يشكل عقبة امام تنمية الاقتصاديات المعنية والاندماج الاقليمي معاً.

وفي الوقت الذي تصبح فيه بعض جوانب نموذج التصنيع في البلدان الرأسمالية

---

(٧٩) انظر: François Perroux, **L'économie des jeunes nations: industrialisation et groupements de nations** (Paris: Presses Universitaires de France, 1962), p. 118.

(٨٠) انظر: Ibid., p. 77.

(٨١) انظر: Ibid., p. 80.

المتقدمة موضع شك لاسباب تتعلق بالبيئة مثل التلوث، واستنزاف بعض الموارد القابلة للنضوب، وأسباب إجتماعية (مثل تبعية الانسان، وسوء العلاقات البشرية، ونموذج الاستهلاك،)، واقتصادية (مثل تزايد التكاليف، الهدر، سيطرة الاحتكارات التي تفسد دور السوق) وفي الوقت الذي تدرك فيه البلدان الغربية أزمة حضارتها، نجد ان بلداناً عربية، ما زالت نامية تتبنى هذا النموذج من التصنيع بدلاً من البحث عن نموذج آخر للحضارة والتنمية الاقتصادية السليمة[٨٢].

ويلاحظ، من ناحية أخرى، ان هناك الكثير من مواطن الضعف في البلدان العربية على صعيد السياسات الصناعية. نذكر منها فيما يلي أهم مواطن الضعف[٨٣] :

أ) تتباين الدوافع التي يثيرها كل بلد عربي في مجال سياسة التصنيع وتبتعد في بعض الاحيان عن المنطق السليم (احتمالات السوق المحلية والدولية، امكانيات الاقتصاد الوطني، الحاجات المحلية... ب) عدم ملاءمة الوسائل التي تستخدمها السياسة الصناعية (الوسائل المستخدمة هي اساساً وسائل ترافق الاستثمارات وتعمل على تنشيطها كالرسوم الجمركية والسياسة الغربية وسياسة الحماية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية). جـ) الغموض الذي يشوب الحدود الفاصلة بين القطاع العام والقطاع الخاص وغياب التنسيق بين نشاطات هذين القطاعين وتجاهل القطاع الخاص من قبل المخطط. د) رجحان كفة الأعمال الكبرى (السدود، الطرق، الموانىء، الكهربة) حيث يمتد الوقت اللازم لتنفيذها على فترات طويلة، كما ان مفهوم هذه الاعمال ليس مرتبطاً بالتصنيع الجاري.

إن تقليد النظرية الغربية وممارساتها قد تمخض عن الكثير من الهدر، كما أنه يشكل عقبة أمام محاولات الاندماج الاقليمي طالما أن ما ينتج عنه ما هو إلا تعزيز للروابط القائمة بين كل بلد عربي على انفراد والبلدان الغربية واضعاف التعاون الاقليمي. كما كانت تفعل البلدان العربية في الماضي (وما زالت تفعل إلى اليوم) فالمنافسة على أشدها بين هذه البلدان لتعريف منتجاتها الزراعية أو المعدنية في الخارج، وهي تتهافت في نفس الوقت على البلدان الغربية من اجل الحصول على احتياجاتها من المعدات والتكنولوجيا بل والسلع الاستهلاكية.

---

(٨٢) انظر، حول هذا المفهوم: Ignacy Sachs. «Eco-développement.» CERES, Novembre- Décembre 1974.

(٨٣) انظر المبحث الثاني من الفصل الاول فيما سبق.

ان كل هذه الأسباب تجعل العلاقات بين البلدان العربية أكثر تعقيداً وتزيد من صعوبة تطبيق الاجراءات المشتركة للتعاون والاندماج.

٥ ـ صعوبات تطبيق الاجراءات المشتركة

أ ـ المشرق[٨٤]

سنكتفي هنا بذكر أهم أسباب عدم تطبيق القرارات التي اتخذتها المؤسسات المشتركة:

• غياب تنسيق الاستثمارات على الصعيد الاقليمي. فأول اجتماع لوزراء التخطيط قد عقد في عام ١٩٧٠ ولم تتمخض القرارات التي اتخذت منذ ذلك التاريخ في مختلف المؤتمرات الوزارية المماثلة عن أي أثر وكان نصيبها التأجيل.

• ان عدم تطبيق القرارات الخاصة بتوحيد التشريعات المالية والنقدية والتجارية للبلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة قد أخر اقامة الاتحاد الجمركي والاتحاد العربي للمدفوعات في بعض البلدان.

• لقد ادى التناقض القائم بين أجهزة التخطيط المركزي وأجهزة التبادل الحر الى أن تتبنى بعض البلدان اجراءات تقييدية تحدد حجم المبادلات الاقليمية وبنيتها وتوجهها.

• إن تجانس بنية التجارة الخارجية للبلدان العربية وجهودها التنموية توجه تيارات مبادلات هذه البلدان على نحو يحمل بعض البلدان على تفضيل التصدير الى خارج المنطقة من أجل الحصول على العملات الاجنبية حتى عندما تتوفر فرص للتصدير الى البلدان الاخرى في السوق العربية المشتركة.

• لقد حث تباين تكاليف الانتاج وارتفاع مستواها، الدول الأعضاء على حماية صناعاتها الوليدة عن طريق اللجوء الى اجراءات ادارية تقييدية. اذ ان اختلاف تركيب تكاليف الانتاج من بلد عضو الى آخر ينتج عن التباين في مستويات أعباء الأجور والضرائب المحلية والتعريفات الجمركية لمختلف البضائع المستوردة من بقية أنحاء العالم.

• في البلدان التي تمارس التخطيط المركزي حيث الغلبة للقطاع العام، يوجد سعران لسلعة واحدة: سعر داخلي مرتفع وسعر منخفض للتصدير الأمر الذي يفسد السير الطبيعي لآليات التبادل الحر ويؤدي الى الحصول على نفس البضاعة في بلد عضو آخر

---

(٨٤) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر: «تقرير اللجنة المكلفة بتقييم تجربة اندماج السوق العربية المشتركة»، المرقم ٥٩٠ (١٩٧٢).

بسعر يقل كثيراً عن السعر السائد في موطن انتاج هذه البضاعة.

*ان تحديد- واحياناً منع- استيراد المنتجات الكمالية الذي فرضته بعض بلدان السوق العربية المشتركة قد عرقل سير تجارة المنطقة.

*ان تخطيط الاستيراد يقترن بتخصيص مالي من العملات الاجنبية للمنتجات التي ينبغي استيرادها طبقاً لأفضليات معينة. وقد أدى هذا الأمر الى تقليص المبادلات الاقليمية.

*أجلت بعض البلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة تطبيق ١٦ مادة من قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي تهدف الى تخفيض والغاء التعريفات الجمركية وتحرير المبادلات. وقد اتخذ هذا الاجراء من اجل حماية الموارد من العملات الاجنبية التي تحصل عليها تلك البلـدان من عوائد الرسوم الجمركية. كما ان غياب سياسة واضحة لتوزيع مزايا الاندماج وتكاليفه يحمل البلدان الأقل حظوة على الاحتفاظ ببعض مزايا التجارة الخارجية (خارج المنطقة) ويتم ذلك على حساب التجارة الاقليمية. والواقع أن غياب التضامن المنظم يؤدي الى رفض تطبيق القرارات المشتركة اعتباراً من اللحظة التي لم تعد فيها هذه القرارات مفيدة على الصعيد المحلي.

*ان عدم المصادقة على اتفاقية السوق العربية المشتركة من قبل ثلاثة بلدان أعضاء يعبر تماماً عن شكوك هذه الاخيرة وتحفظاتها ومخاوفها من إقامة اتحاد جمركي كما يحد من فعالية هذا الاتحاد.

*ان غياب العقوبات التي يمكن أن تطبق على البلدان الأعضاء التي تعرقل القرارات المشتركة والتي لا تفي بالتزاماتها الناجمة عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاق السوق العربية المشتركة، يزيد من العقبات التي تقف في طريق الاندماج أو التعاون الاقليمي.

*ان تصور السلطات المشتركة للاندماج محدود بدليل انها تركز جهودها، اساساً على الجوانب التجارية.

• تؤدي غلبة الاتفاقات الثنائية وضعف الاتفاقات متعددة الاطراف الى استمرار الصعوبات التي تصطدم بها المنطقة.

• ان تكاثر المؤسسات المالية والنقدية العربية الذي يقترن بانعدام التنسيق بين البلدان العربية يحد من فعالية هذه المؤسسات ودورها الاندماجي ويعمق التناقض القائم بين انشاء بنوك أو صناديق توظيف عربية او بمشاركة عربية في البلدان الغربية وحاجة التمويل

المتزايدة لدى البلدان العربية الأخرى. ويؤدي هذا الأمر الى دمج البلدان العربية الغنية بالنظام الرأسمالي ودفع البلدان الغربية الفقيرة نحو صراع مرير من أجل البقاء[85].

• ان زيادة احتياطيات بعض البلدان العربية من العملات الاجنبية والمديونية المتزايدة لبقية البلدان الأعضاء أبعدت احتمالات الاندماج الاقتصادي الاقليمي وتوحيد نظام هذه البلدان المالي والنقدي.

• لقد اصبحت المشكلات المهمة التي تعوق، الى حد بعيد، الاندماج، اكثر تعقيداً بسبب الصعوبات السالفة الذكر. وتتمثل هذه المشكلات في اختلاف السياسات والانظمة النقدية للبلدان العربية وكون هذه البلدان غير تابعة لمنطقة نقدية واحدة. إن كل هذه العوامل تساهم في اقامة عقبات أمام إنشاء تعاون مالي ونقدي أكثر عمقاً وتكوين عملة عربية.

ب- المغرب

تكمن اهم اسباب فشل محاولة الاندماج المغربي في العقبات التالية:

-غياب المؤسسة المشتركة المزودة بسلطة فعالة وذات وجود قانوني. فمؤتمر الوزراء يضم (عددا) من الوزراء (دون تحديد آخر) لمناقشة المشكلات المغربية. ولكن الوزراء الحاضرين لا يلتزمون الا فيما يخص اداراتهم الوزارية فقط وتتوقف مسؤوليتهم عند هذا الحد. كما انهم لا يملكون تفويضاً من قبل زملائهم. وبما ان المشكلات الاقتصادية معقدة ومتشابكة ومن الصعب فصلها عن بعضها البعض فإن دور الوزراء المغاربة المكلفين بادارة وزارية واحدة سينحصر بحدود ضيقة. ومن جهة أخرى فان اجتماعات الوزراء المغاربة ليست منتظمة وغير رسمية ويقتصر عمل الوزراء على استبعاد او الغاء المشاريع موضع

---

(٨٥) من المناسب ان نشير هنا الى انه يوجد، الى جانب البنوك العربية التي تهدف الى تمويل التنمية في بلدان عربية اخرى كالصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية العربية وصندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية والبنك العربي الافريقي، بجموعة من البنوك العربية او بمشاركة عربية في البلدان الرأسمالية المتقدمة كالبنك العربي الفرنسي والبنك الدولي الذي انشىء في عام ١٩٦٩، والشركة العربية والدولية للاستثمار التي انشئت في عام ١٩٧٣ وفرعها (البنك العربي الدولي للاستثمار)، واتحاد البنوك العربية الفرنسية، واتحاد البنوك العربية اليابانية، La triad Natural Holding Corporation S.A., L'Arab and Nogan Grenfell Finance Company التي انشئت في عام ١٩٧٤، الشركة العربية اليابانية لادارة النقد والبنك الجزائري الليبي الذي انشىء في باريس عام ١٩٧٤.. الخ. وينتج عن هذا التكاثر للبنوك العربية او بمشاركة عربية تحويل للموارد المالية للمنطقة العربية في صالح الاتحادات الصناعية والمالية الدولية. ومن اجل المزيد من التفاصيل انظر: Georges Corm, «Pétrole et finances arabes. Les trusts anglo-saxons mènent le jeu,» **Le Monde Diplomatique**, Août 1974.

Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien**, pp. 131, 156.

الاتفاق. «ان مؤتمر الوزراء لا يمثل سوى سلطة سلبية»[٨٦].

-ان الجهازين الوحيدين اللذين زودا بشخصية معنوية واستقلال مالي هما اللجنة الدائمة للتعاون المغربي والمركز المغربي للدراسات الصناعية. ولكن فعالية هذين الجهازين هامشية برغم نوعية اعمالها، وذلك لأن مقترحاتها تخضع مباشرة للادارات الوطنية المختصة. ومن جهة أخرى، فان موظفي هذين الجهازين لا يتمتعون بوضع قانوني خاص وانما يتبعون السلطات المختصة في بلدانهم. ومن الصعب تصور ان هؤلاء الموظفين يستطيعون التصرف طبقاً للمصلحة العامة المغربية عن طريق البحث عن حلول للتوازن الاقليمي الذي يتطلب اجراءات تعويضية.

-يلاحظ ان قليلاً من التقدم قد تحقق في مجال تحرير المبادلات. وكان ينبغي، في البداية، أن يطبق هذا التحرير على المنتجات (المغربية) فقط من أجل تجنب (انحراف التجارة) لصالح الشركات الأجنبية القائمة في المغرب وتونس أو في البلدان الصناعية. ولذلك كانت هناك محاولة لتعريف الصفة (الوطنية) للمنتجات بمعدل معين لاندماج وحدات الانتاج المحلية وبدرجة معينة (للاستغلال المحلي). وقد ادركت هذه البلدان فيما بعد ان الشركة الاجنبية القائمة في بلد من بلدان المغرب تستطيع، بسهولة، استخدام اليد العاملة والمواد الأولية المحلية. وهكذا تم العدول عن تعريف الصفة (الوطنية) و(المغربية) للمنتجات من اجل العودة، في النهاية، الى الاتفاقات الثنائية التي ينصب كل منها على منتج معين.

-تكمن الصعوبات الحقيقية التي تعرقل التجارة المغربية في تماثل هياكل انتاج بلدان المغرب الصناعي والزراعي والتجاري. وبدلاً من التخصص في فروع انتاجية مختلفة وتوسيع الأسواق استمرت بلدان المغرب في التنافس على السوق المغربية والأسواق الخارجية.

-لقد حمل ضيق الأسواق المحلية وندرة رأس المال تونس والمغرب على اللجوء الى رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط في المجال الصناعي وانما في مجالات المعادن والسياحة والصناعة التحويلية الصغيرة ايضا[٨٧]. وقد أدى ذلك إلى تقليص التعاون المغربي وزيادة تبعية هذين البلدين إزاء الخارج.

---

(٨٦) انظر: Algérie, Ministère de l'industrie et de l'énergie, **L'intégration economique maghrébine,** (Alger: Le Ministère, 1974), v. 2, p. 87.

(٨٧) انظر: M'rabet et Maschino, «La Tunisie vingt ans après.»

ـعلى الرغم من امكانيات إقامة صناعات متعددة الجنسية ومترابطة لاستغلال الموارد الطبيعية للبلدان الأعضاء محلياً من أجل مواجهة احتياجاتها الصناعية المتزايدة وبرغم التزامها باتباع هذا الطريق (مصنع الأسمنت الجزائري- المغربي، استغلال مناجم الحديد في جبله) فانه لم ينجز أي مشروع في هذه المجالات حتى يومنا هذا.

ـيطرح التنظيم الاقتصادي والتجاري النابع من أنظمة سياسية مختلفة العديد من المشكلات. فالطابع الخاص البارز للقطاع الصناعي في تونس والمغرب والطابع العام للقسم الأعظم من الصناعة الجزائرية أبعد احتمالات التعاون في هذا المجال. وعلى الصعيد التجاري البحت «يرى بعض المسؤولين المغاربة أن صعوبة المبادلات مع الجزائر تتأتى عن البيروقراطية التي تهيمن على التجارة الجزائرية والتعقيدات الادارية للشركات الوطنية وانعدام الحس التجاري لدى هذه الشركات وعدم قدرتها على تأمين تحسين وضع منتجاتها في الخارج وبطء وتعقيد اجراءاتها»(٨٨).

وتوضح هذه الملاحظة أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل غير الاقتصادية في عرقلة الاندماج.

٦ ـ العوامل غير الاقتصادية

ان اخفاق تجارب الاندماج الاقتصادي في المشرق والمغرب لا يعود الى أسباب اقتصادية فحسب وانما كانت هناك ايضاً عوامل اجتماعية- ثقافية وسياسية- ساهمت، بدورها، في هذا الفشل. فالارادة السياسية ما زالت هي الحاسمة في اقامة مجال اقليمي متعدد الجنسية. ويبدو أن غياب الارادة السياسية، في حالة البلدان العربية، قد لعب دوراً في فشل عملية الاندماج. ان محاولة تحليل مجمل العوامل التي جعلت من الوطن العربي عرضة لتقلبات التاريخ وتفسير تبعيته وانقساماته يمكن ان تبعدنا عن الاطار المرسوم لهذه الدراسة. غير انه من اجل تفهم أوسع لما تتعرض له البلدان العربية في الوقت الحاضر، يبدو مناسباً أن نعود قليلاً الى الوراء مستذكرين مجمل الظروف التاريخية التي أحاطت بتطور هذه البلدان(٨٩).

---

(٨٨) انظر: Algérie, Ministère de l'industrie et de l'énergie, **L'intégration économique maghrébine**, v. 2, p. 86.

(٨٩) يتوفر حول هذا الموضوع كتابات غزيرة. ولمزيد من التفصيل حول المواضيع المشارة هنا انظر:
Halliday. **Arabia Without Sultans.**
Chatelus, **Stratégies pour le Moyen- Orient.**
يتضمن هذان الكتابان مجموعة من المصادر حول الموضوع. انظر أيضاً: Abdel- Aziz Belal, «Quelques aspects fondamentaux de l'unité du monde arabe,» in **Renaissance du monde arabe; colloque interarabe de Louvain.**

أ) لقد عاش الوطن العربي، بين القرنين العاشر والتاسع عشر بشكل هامشي بالقياس الى بقية أنحاء العالم.

وقد اتصف في هذه الفترة بجمود هياكله الاقتصادية والاجتماعية التي كان يسودها تركيب اجتماعي ذو طابع (مناهض للرأسمالية). إن وجود هياكل قبلية (في شبه الجزيرة العربية والجزائر. . .) واقطاعية (في مصر والمغرب) قد شكل عائقاً امام تفتح مجتمع قادرٍ على تعبئة الفائض الاقتصادي واستخدامه لأغراض منتجه. وقد كان لوجود قطاع زراعي مهم وآخر حرفي تأثير على الوضع الاجتماعي العام بفضل اقتصاد التجارة. ولكن بلداناً عدة لم تعرف، خلال فترات طويلة، سوى اقتصاد الكفاف (خاصة في شبه الجزيرة العربية). والواقع ان الوطن العربي قد عاش في عزلة وانقسام حتى بداية القرن التاسع عشر وذلك على الرغم من وجود عوامل الوحدة.

ب) أثر الاستعمار والامبريالية

لقد قامت الأنظمة السياسية المختلفة، التي تعاقبت قبل تغلغل الاستعمار والامبريالية، على أشكال انتاج ما قبل الرأسمالية. فكانت تستحوذ على الفائض الاقتصادي- الاجتماعي دون استخدامه لتغيير النظام الاجتماعي- الاقتصادي القائم. ويمكن ان نميز بين اربع مراحل: تمتد المرحلة الاولى من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠ وقد اقتصر اثر الرأسمالية الاوروبية من الناحية الاقتصادية، على التجارة ومن الناحية الجغرافية على موانىء البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، تونس، مصر) والخليج العربي والبحر الأحمر. وتقع المرحلة الثانية بين عام ١٨٠٠ وثلاثينات القرن العشرين. وقد طرح موضوع (الشرق)، خلال هذه الفترة، بصيغ جديدة. فبعد غزو بلدان المغرب من قبل فرنسا في القرن التاسع عشر اشتد الصراع بين الدول الأوروبية (انكلترا، فرنسا، النمسا، روسيا، المانيا، ايطاليا) حول اقتسام الامبراطورية العثمانية واستمر هذا التنازع حتى الحرب العالمية الأولى التي وضحت العلاقات فيما بين الدول الامبريالية. ان اقتسام البلدان العربية وتوزيعها كمناطق نفوذ بين فرنسا وانكلترا وبداية الصراعات من أجل الامتيازات النفطية ما هي إلا تعبير حقيقي عن السيطرة السياسية والاقتصادية على هذه البلدان وتجريدها من امكانية تحديد مصيرها .وقد تركت السيطرة الأجنبية هذه الهياكل الاجتماعية كما هي عليه ولكنها تمثلت، منذ البداية، بالسيطرة على ما هو أساسي من النشاطات الزراعية والصناعية والتعدينية والتجارية والمصرفية. ان أثر الاستعمار والامبريالية قد ترجم بانبثاق قطاع رأسمالي حديث متجه نحو الخارج ومندمج في السوق الرأسمالية العالمية. وتمتد المرحلة الثالثة عموماً من ثلاثينات هذا القرن حتى الخمسينات حيث اخذت

تطرأ تعديلات على الهياكل السياسية للمنطقة. وقد شهدت المنطقة، بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٢، إستقلال مصر وسوريا والاردن ولبنان والعراق وليبيا والمغرب وتونس والكويت والجزائر. وهكذا اصبح ظهور بلدان عربية مميزة صفة بارزة لتلك الفترة. والواقع ان تنوع الأشكال التي اتخذتها الامبريالية والانقسامات بين البريطانيين والفرنسيين والايطاليين قد عمقت الانقسامات الاقتصادية والسياسية التي امتدت جذورها في المنطقة.

وقد ادت التبعية الاقتصادية والتقنية والثقافية للبلدان العربية الجديدة ازاء الدول المستعمرة السابقة، الى فصل هياكل البلدان العربية عن بعضها وتجزئتها، كما ادت الى نعزيز روابط كل بلد منها بالدول الغربية. أما المرحلة الرابعة فتبدأ، اجمالاً، من الستينات. وبعد الانحسار الأوروبي وظهور القوتين الاعظم في العالم: الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي بقي الوطن العربي موضع تجاذب من قبل أطراف عدة.

نمو الصناعة النفطية قد أحدث تغييراً عميقاً في الهياكل السياسية والاقتصادية لعدد من بلدان المشرق والجزائر وليبيا في المغرب. واخذت هذه البلدان تندمج اكثر فاكثر وباسلوب جديد في السوق الرأسمالية العالمية. وعليه فالتناقض هو انه في الوقت الذي تستعيد المنطقة فيه الوسائل السياسية والاقتصادية للامساك بزمام مستقبلها تتزايد تبعية هذه المنطقة للنفوذ الخارجي. وهكذا تصبح الثروة النفطية وسيلة تحرير ووسيلة تبعية في آن واحد.

ج) قومية عربية ام قوميات عربية؟

تنمو القومية السياسية، في المغرب، في أوساط شريحة من البورجوازية المتوسطة والصغيرة. وقد انبثقت من بينها قيادات الحركات الوطنية من أجل الاستقلال السياسي خلال فترة مناهضة السيطرة الاستعمارية المباشرة. كما اقترن الصراع من أجل تأكيد الهوية الوطنية بالدفاع عن اللغة العربية والأهمية المتزايدة التي علقت على النهضة الثقافية العربية والاسلام (ليس فقط لاعتبارات دينية وانما لأن الاسلام يشكل أيضاً حضارة قائمة بذاتها وعاملاً لتأكيد الشخصية الوطنية). وقد اتخذ الكفاح من أجل الاستقلال اشكالاً متنوعة في بلدان المغرب الأمر الذي عزز تحديد الشخصية الوطنية لكل بلد. ولكن الصفة الوحدوية للمغرب لم تغب عن الانظار بدليل أن أول حزب سياسي كونه مصالي الحاج في الجزائر إتخذ من نجمة شمال افريقيا شعاراً له وذلك على الرغم من الانقسامات التي كان يغذيها الاستعمار.

أما في المشرق فقد تمثل الاتجاه المناهض للامبريالية المسيطرة، بعد الحرب العالمية الثانية، بالقومية العربية التي جسدتها الناصرية والتي وجدت ايضاً تعبيراً لها في حزب

البعث. وفي كلتا الحالتين كانت القومية العربية تمثل، في آن واحد، معارضة السيطرة الامبريالية على الاقتصاديات الوطنية ومناهضة ملاك الأراضي الزراعية والبورجوازية العربية. وقد وجدت هذه القوة تعبيراً لها في توسع القطاع العام «الصناعات المؤممة، توسع الخدمات الادارية والبيروقراطية وتحقيق الاصلاح الزراعي واتخاذ بعض الاجراءات المناهضة للامبريالية. وقد تولدت عن كل ذلك طبقة حاكمة جديدة مزودة بوسائل قوية لتعزيز سلطتها.

وعلى الرغم من بعض الانجازات الاجتماعية والسياسية التي تحققت من اجل المصلحة العامة فلا الناصرية ولا البعثية كانت قادرة على الوفاء بوعودها لتوحيد الوطن العربي وحل المشكلة الفلسطينية. والحقيقة أن الوحدة العربية والقضية الفلسطينية اصبحتا شعارات يرددها مختلف الزعماء العرب في محاولة لاكتساب الشعبية والمحافظة على انظمة حكمهم. الأمر الذي ادى الى مزايدات واجراءات «ديماغوجية» كالمساعدة المالية التي تمنحها بعض البلدان العربية لسوريا والأردن. غير أن البلدان العربية الفاحشة الثراء والتي توزع هبات مقترنة بحملة دعائية واسعة، تصبح متحفظة عندما يتطلب الأمر تنظيماً مشتركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. وبعد عشرات السنين، وحتى أكثر من قرن في بعض الحالات، من السيطرة السياسية والاقتصادية على المنطقة، ما زالت البلدان الغربية تواصل تغذية الانقسامات واستغلالها وتثير بؤراً للتوتر بين البلدان العربية برغم حصول هذه الاخيرة على استقلالها السياسي وذلك من اجل الهيمنة على اكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية والمالية للمنطقة. والواقع ان كل البلدان العربية تخضع لسيطرة الامبريالية ويستوي في ذلك الغنية منها والفقيرة وصاحبة الامكانيات المالية أو البشرية الضخمة. ويمكن أن توضع نهاية لهذه التبعية (الفردية) التي نظمت لكل بلد عربي على حدة، اذا ما قررت البلدان العربية مجتمعة تنظيم مجالها الاقليمي وفقا لمصالحها وذلك بايجاد تكامل حقيقي من شأنه أن يعزز التضامن الاقليمي. إلا أنه من أجل أن يستتب الأمر على هذا النحو ينبغي ان تتوفر ارادة سياسية أقوى وتطرأ تغيرات واسعة.

وفي نهاية هذا الفصل، يبدو جلياً ان تجربة الاندماج الاقتصادي التي جرت في المشرق أو المغرب قد باءت بالفشل وأن القوى التي تشد المنطقة نحو الخارج قد فاقت عوامل الجذب الى الداخل. ويلاحظ، على صعيد المؤسسات المشتركة، أن التطور كان سلبياً. فقد اتجهت البلدان العربية في المشرق، بادىء ذي بدء، نحو إقامة وحدة اقتصادية عربية لترتمي بعد ذلك في الاتحاد الجمركي اثر ما اصطدمت به من صعوبات شتى، وخاصة تلك التي نجمت عن اختلاف طبيعة السياسات المتبعة وتباين الأوضاع السكانية

والاقتصادية للدول الاعضاء. ثم عادت البلدان العربية، بعد ذلك، الى انشاء سوق مشتركة لتقنع أخيراً بمنطقة تبادل حر. ولكن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع بقيت محدودة جداً برغم كل شيء. أما في المغرب، فعلى الرغم من الحذر الذي رافق خطوات بلدان المنطقة فقد وضعت هذه الاخيرة أسس تعاون قطاعي مع الشروع في تحرير المبادلات ابتداء من مرحلة الانطلاق. ولكن يبدو أن بلدان المغرب قد عدلت، في بداية السبعينات، عن هذه الطريقة لتتجه نحو طريقة شاملة تقوم على انسجام السياسات الصناعية. غير أن النتائج كانت، هنا أيضاً، هزيلة.

ويلاحظ، على الصعيد التجاري البحت حيث تركزت جل جهود المؤسسات المشتركة في المشرق، ان الأهداف التي حددت في البداية ما زالت بعيدة المنال. فاجراءات التحرير التي تقررت بصورة مشتركة اصطدمت بالاجراءات الادارية للأجهزة الوطنية. وعلى الرغم من ان التجارة الأقليمية قد ازدادت بنسبة ١٠٠٪ في عشر سنوات، فان مستواها ما زال منخفضاً بدليل انها لا تمثل اكثر من ٨٪ من التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة. اما التجارة المغربية فلا تتجاوز قط ٢٪ من التجارة الخارجية لبلدان هذه المنطقة. والواقع انه ليس هناك من أمثلة اكثر تعبيراً عن فشل التعاون التجاري بين بلدان المنطقة مما ذكرناه. ويتأتى الخطأ الرئيسي من ان بلدان المنطقة قد حددت هدفاً أولياً ولمدة قصيرة (٥ سنوات) وهو تنمية المبادلات الاقليمية بدون ان تكون قد اتخذت، في الوقت نفسه، اجراءات تمكن من بعض التنسيق بين السياسات الاقتصادية وبعض التخصص الاقليمي.

وفي المجالات الأخرى للتعاون أو الأندماج الاقليمي لم تكن النتائج أكثر اشراقاً. بل على العكس من ذلك، فالتعاون الزراعي العربي يكاد يكون معدوماً ولم يشهد التعاون الصناعي سوى بعض النجاح المحدود رغم امكانيات المنطقة من الموارد الطبيعية والمالية والبشرية. وليس هناك سوى القطاع النفطي الذي كان موضع بداية تعاون جدي على الرغم من بقاء القضايا الأساسية على ما كانت عليه ايضا. كما يلاحظ على الصعيد المالي ان التناقضات القائمة بين الامكانيات البشرية والاقتصادية والافتقار لرؤوس الأموال في بعض البلدان العربية من ناحية، وسعة قدرة التمويل المقترنة بضعف طاقة استيعاب رأس المال في البلدان العربية الأخرى من ناحية ثانية، يمكن ان تجد لها حلاً عن طريق تعاون مالي اعمق يقوم على خلق مجالات تكامل اقتصادي وعلى تعزيز الروابط الاقليمية المتبادلة.

ويمكننا التأكيد، في ختام هذا الباب على وجود امكانيات حقيقية لاقامة مجموعة اقتصادية عربية تستند الى التضامن الاقليمي والى سياسة موضوعية لتوزيع مزايا وتكاليف الاندماج من أجل تجنب سيطرة الدول الكبيرة على الصغيرة. فتحليل الهياكل الاقتصادية للبلدان العربية اتاح لنا ان نلمس نقاط الضعف ومواطن القوة في اقتصاديات هذه البلدان. ولكن من المناسب ان نذكر انه اذا كانت مواطن القوة كامنة فان نقاط الضعف حقيقية ومن شأنها أن تعمق الاختلالات الهيكلية لهذه البلدان وتعزز روابط تبعيتها المتزايدة ازاء البلدان الغربية. وهكذا تنشأ عقبة لا يقتصر دورها على عرقلة التعاون واندماج فحسب وانما يمتد كذلك الى اعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة بما في ذلك تلك التي تتمتع بموارد مالية ضخمة وان كانت لا تمسك بزمام التحكم الكامل في هذه الثروة.

ونظراً لأهمية حجم سكان المنطقة (يتجاوز عدد السكان ١٣٣ مليون نسمة في عام ١٩٧٤) وسعة اراضيها الصالحة للزراعة (حيث لا يزال جزء واسع منها غير مستغل بسبب الافتقار الى التنظيم ورؤوس الأموال) وتنوع مواردها الطبيعية (الهيدروكربونات- الفوسفات- الموارد المعدنية المتنوعة- اليورانيوم- الذهب. . الخ)، والطاقة (الطاقة الشمسية والطاقة الحرارية المنبثقة عن الأرض فضلا عن الهيدروكربونات) وضخامة مواردها المالية، فان الوطن العربي يمتلك، حقيقة، كل العناصر التي تتيح له بلوغ مستوى من التنمية أعلى بكثير مما هو عليه في الوقت الحاضر. ويبدو، على الرغم مما تقدم، ان الاجراءات الرشيدة التي يمكن ان تتخذ في صالح بناء مقومات التعاون والاندماج الاقليمي (بدون مواربة) ويمكن القول، بتعبير آخر، ان تنمية اقتصاديةواجتماعية لمختلف البلدان العربية بدون هدر وبدون تبعية خارجية ليست ممكنة إلا اذا تمت في اطار جماعي مشترك. فالحقيقة ان الاجراءات الهادفة الى تحقيق الاندماج الاقتصادي الاقليمي تشكل السبيل الوحيد الذي يمكن ان يضمن قيام تكامل اقتصادي وروابط متبادلة داخل المجال الاقليمي وتنمية مستقلة للقوى المنتجة.

وعلى العكس من ذلك، فان الاستثمارات الضخمة، التي تمت هنا وهناك دون اختبار لمدى تماسك المشاريع، المختلفة، حتى على المستوى الوطني، لا يمكن أن تؤدي إلا الى عرقلة محاولات الاندماج الاقليمي واعاقة الجهود التنموية الداخلية ناهيك عن الهدر والاختناقات وتزايد التكاليف داخل الاقتصاديات الوطنية المعنية. وهذا ما حدث فعلاً في كل البلدان العربية تقريباً حيث كانت السياسات الصناعية مفككة ومكلفة. إن التصنيع الذي يقوم، في بلد ما، بشكل فوضوي وتدفعه محاكاة الغرب مع تجاهل الحاجات الحقيقية

المتزايدة لغالبية الجماهير لا يمكن ان يلعب إلا دوراً محدوداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك حتى عندما يبدو هذا التصنيع مهما. ان حل مشكلات التخلف والفقر في الوطن العربي تمر عبر الاندماج الاقتصادي الاقليمي. ولكن ليس اي اندماج. فالاندماج المنشود ينبغي أن يتحقق في إطار الظروف العربية العامة ويقوم على مشروع حضارة مشترك بين اجزاء الوطن العربي باعتباره هدفاً مستقبلياً. كما أنه يمكن تحديد سلسلة من الأهداف الوسيطة بمقتضى اتفاق مشترك وتحديد الوسائل التي ينبغي ان تستخدم لبلوغ هذه الأهداف. ان الدروس المستفادة من مختلف تجارب الاندماج في الوطن العربي واميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا من جهة واندماج المجال الدولي بواسطة الشركات غير الوطنية من جهة أخرى، تتيح إعداد استراتيجية اندماج اقتصادي بين البلدان العربية قادرة على الأخذ بيد هذه البلدان نحو مستوى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية اكثر ارتفاعاً. لقد حاولنا ان نقترح بعض عناصر التفكير حول هذه الاستراتيجة الجديدة للاندماج والتنمية واضعين نصب اعيننا هدفين أساسيين بعيدي المدى ولكنهما يقعان خارج اطار دراستنا هذه (ويمكن ان يكونا موضع بحوث جديدة): أما الهدف الأول فهو اعداد مشروع حضارة جديد يعبر عن واقع الجماهير العربية وتطلعاتها. واما الثاني فيكمن في البحث عن نظام اقتصادي عالمي جديد حيث يمكن ان يمثل الوطن العربي الموحد اقتصادياً كياناً اقتصادياً فريداً. ان تحقيق هذين الهدفين يجعل من التعاون العربي ضرورة يستحيل التخلي عنها. وينبغي ألا يقتصر هذا التعاون، كما كانت الحال حتى يومنا هذا، على مجال المبادلات التجارية فقط. بل ينبغي ان يهدفَ الاندماج الاقتصادي الاقليمي الى اعادة ترتيب هياكل الانتاج في مجالي الزراعة والصناعة في اطار منظور ديناميكي للتخصص الاقليمي يتم بحرية وتوفر له الحماية الجدية من سيطرة محتملة يمكن أن يمارسها بلد أو أكثر، من البلدان العربية الكبرى على المنطقة. وثمة ضمانات يمكن توفيرها، في هذا الشأن، كتوزيع مزايا الاندماج وتكاليفه واقامة نظام لمعادلة الاعباء... الخ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة المبادلات الاقليمية. والواقع انه في هذه المرحلة بالذات وليس قبلها ـ وبعد اعادة تنظيم هياكل قطاعي الزراعة والصناعة ـ يمكن ان يكون لمسألة الترتيب الاقليمي لهياكل التبادل دلالتها الكاملة فتصبح عندئذ مشروعاً ايجابياً. ولكن ينبغي ان تقترن كل هذه الاجراءات بتعبئة رشيدة للموارد البشرية والمالية على الصعيد الاقليمي بغية توفير مسببات النجاح لهذا المشروع الجماعي الجريء. وسيشكل مجمل هذه الاجراءات التي تهدف الى اعادة تنظيم هياكل الاقتصادات العربية الموضوع الذي سنتناوله في الباب الثاني من هذه الدراسة.

الباب الثاني

احتمالات الاندماج الاقتصادي بين البلدان العربية

يتطلب الاندماج الاقتصادي بين البلدان الاعضاء في الجامعة العربية استيفاء عدد من الشروط التي يصعب جمعها، على ما يبدو، في الحالة الراهنة. ولكن ينبغي أن لا تحجب الصعوبات المتنوعة، التي يشهدها الوطن العربي في الوقت الحاضر، الأمر الأساسي الواضح في ان المصلحة الاساسية للبلدان العربية تكمن في تكتل اقتصادي يمكنها من أن تبلغ ، على المدى الطويل، هدفاً مزدوجاً في غاية الاهمية:

● تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ستشد البلدان العربية الى خارج حلقة التبعية الاقتصادية ازاء الدول الاجنبية لان هذه التنمية ستقوم على استخدام مختلف الموارد البشرية والمادية والمالية للوطن العربي على الصعيد الاقليمي.

● المساهمة في تغيير النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي هو في غير صالح البلدان النامية(١)، وذلك بالتعاون مع بلدان العالم الثالث الأخرى. ولكن هذه المسألة تخرج عن التحليل المرسوم لهذه الدراسة ولا مجال لمعالجتها هنا.

وبما ان الاندماج الاقتصادي مشروع معقد ويلقى تحقيقه صعوبة على صعيد مجموع البلدان الأعضاء في الجامعة العربية في آن واحد، فيبدو أكثر واقعية أن يجري هذا المشروع على مراحل وعلى شكل مجموعات من البلدان . فامكانيات الاندماج الاقتصادي العربي تصبح حقيقة اذا ما جرى تنفيذه في اربع مناطق فرعية مشكلة على النحو التالي:

---

(١) وفي اعتقادنا ان مؤتمر الشمال والجنوب الذي انعقد في باريس لم يأت باي عنصر حاسم جديد حول المشكلات العالمية الاساسية التي تقف عقبة كأداء امام تنمية بلدان العالم الثالث. والامر الذي لا يحتمل الجدل هو ان الاجهزة الاقتصادية الدولية والمنظمات الدولية تخدم وتطيل امد سيطرة وقوة الدول العربية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الحوار غير المتوازن تلعب انقسامات العالم الثالث وتناقضاته دورا اسياسياً في تسهيل مهمة الاطراف الأقوى.

الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا. (ب) مصر، السودان، الصومال. (ج) العراق، لبنان، سوريا، الاردن. (د) السعودية، الكويت، اليمن، اليمن الديمقراطي، الامارات، قطر، البحرين، عمان. وينبغي ان يعتبر تشكيل هذه المناطق كمرحلة على طريق الاندماج الاقتصادي الاقليمي، الامر الذي يتطلب البحث عن اتفاقات متعددة الأطراف وحلول اقليمية، بقدر ما يمكن، من أجل تعزيز التضامن الاقليمي وبتعبير آخر، يجب أن يكون تكوين المناطق المتعددة مرناً ومنفتحاً على تعاون اقليمي أكثف ينبغي ان يقود، بالنهاية، الى الاندماج الاقتصادي الاقليمي.

غير ان هذا الامر لايتم بدون صعوبات نظراً للمشكلات السياسية القائمةفي المنطقة. حقاً ان المهمة ليست يسيرة خاصة وان الاندماج يتطلب، في حالة البلدان العربية، اعادة تنظيم للهياكل الاقتصادية. ونحن ندرك مدى مقاومة بعض الاجزاء التي تشكل الكل والعوائق المتنوعة في مجالات عدة. ولكن بما اننا نعالج الأمر من زاوية ديناميكية وعلى المدى البعيد(رغم أنه في المدى البعيد سوف لايكون أحد منا على قيد الحياة كما قال كينز(J.M.Keynes) فسوف نعتمد التغيرات التي تطرأ على المنطقة كاساس لطرح بعض الافتراضات. وقد يرد علينا بأن صياغة افتراضات في عالم معقد وفي خضم تغير واسع النطاق مسألة لا تؤمن عواقبها. وليكن. الا انه قبل الاجابة على هذه التحفظات نجد من المناسب ان نستعرض على عجل الافتراضات الاساسية للاحتمالات الاقتصادية (والسياسية) للوطن العربي[٢].

١) **الاحتمالات القائمة على استمرار الوضع الحالي.** يرتكز هذا الافتراض على اساس ان الاتجاهات التي تلاحظ في الوطن العربي حتى الآن ستمتد الى المستقبل. ويمكن ان نواجه، هنا، حالتين:

* تستمر كل دولة، في اغلب الحالات، بمواجهة المستقبل في اطار حدودها الحالية. وهكذا يظل التعاون الاقليمي بالضرورة محدوداً. فتستمر رؤوس اموال البلدان المنتجة للنفط بالتدفق نحو البلدان الغربية بحثاً عن توظيفات مربحة. غير انه من اجل تسهيل تحمل هذا الوضع الذي تسوده التبعية على الصعيد الخارجي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الداخلي، تعمل الانظمة السياسية لهذه البلدان في ثلاثة اتجاهات في آن واحد: (أ) انشاء اقتصاد رخاء حيث يستفيد المواطنون من مجانية عدد متزايد من الخدمات العامة (صحة، تعليم، مياه، طاقة، اسكان. . الخ) ومزايا مادية ومالية متفرقة؛

---

(٢) انظر: Chatelus, **Stratégies pour le Moyen-Orient,** pp. 161 et ss. Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien.**

(ب) اعادة توزيع جزء هامشي من الدخول النفطية لهذه البلدان على شكل هبات للبلدان العربية المجاورة لاسرائيل وعلى شكل مساعدة للبلدان العربية الأخرى غير النفطية؛ (ج) اقامة نشاطات صناعية متنوعة ترتبط بالنفط والغاز ولكنها تتجه اساساً نحو الخارج.

وهكذا يكون جهد الاندماج الاقتصادي ،طبقاً لهذه الفرضية، طفيفاً في الوقت الذي يستمر فيه التشدق بارادة الوحدةالامر الذي يشكل مجرد ذريعة تتستر وراءها هذه البلدان.

* أما الحالة الثانية فيمكن ان تتصف باعادة تنظيم سياسي واقتصادي للمنطقة تحت رعاية الولايات المتحدة. ان تظاهر هذه الاخيرة «بفك ارتباطها» باسرائيل يمكنها من تحقيق هدفين: جعل الانظمة العربية المحافظة تتمتع بثقة اكبر في الداخل و«استعادة» الانظمة التقدمية في المنطقة كمصر (منذ عام ١٩٧١) وسوريا (في طريقها)، وتعمل بذلك على تحييد الانظمة التي تعتبر «متشددة» كنظامي العراق والجزائر. وهدف العملية واضح ولا يتعدى كونه تنظيم افضل لاندماج البلدان العربية في السوق الرأسمالية العالمية. ان التجمع الاقليمي الذي يمكن ان يتحقق في المستقبل مدرج في هذا المخطط. فتصنيع وتحديث الزراعة في البلدان العربية غير النفطية، بفضل رؤوس الاموال الآتية من البلدان العربية النفطية عبر نيويورك أو لندن أو طوكيو أو باريس وبفضل تدخل الشركات المتعددة الجنسية « التي تظل المستفيدة الكبرى» ، يصاغان خارج المنطقة. ان الاندماج الاقتصادي لبعض البلدان العربية «الموثوق بها» كبلدان الخليج العربي والذي يدرج ضمن هذا الاحتمال، سيشبه، الى حد بعيد، ذلك الذي حاولته بلدان اميركا اللاتينية واميركا الوسطى فيما يتعلق بآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. وهنا تبرز الدلالة الكاملة لتساؤل ف. بيرو (F. Perroux) «في صالح من يتم الاندماج»؟

ومهما يكن من أمر، فان الحالتين اللتين يمكن ان تنبثقا عن امتداد الوضع الراهن الى المستقبل ستؤديان، بالنهاية، الى اندماج اوثق للمنطقة أو جزء كبير منها في السوق الرأسمالية العالمية وفي صالح الدول الغربية والشركات المتعددة الجنسية. وسوف يكون هناك نمو بدون تطور. ان هذا النموذج من النمو لا يعبر عن حاجات الجماهير ولا عن نمط استهلاكها ولا عن محتوى حضارتها. انه مخطط نمو مستورد ومفروض من قبل طبقات حاكمة ترتبط بالدول الاجنبية ولا تعير اي اهتمام لما ينبغي تحضيره، بفاعلية، لفترة ما بعد النفط. واذا ما استمر الانتاج على معدلاته الحالية فسوف تنضب ثروات البلدان النفطية من الآن حتى نهاية هذا القرن أو حوالي سنة ٢٠١٠ حسب حالة كل بلد.

ان التخلف والفقر وعدم الاستقرار يتربص بهذه البلدان من جديد خلال جيل او

جيلين الامر الذي يمكن ان يؤدي الى اوضاع جديدة ان لم تكن ثورية.

٢ـ **الاحتمالات الثورية**. ان تفاقم التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن العربي يمكن ان يقضي هنا وهناك على التوازن القلق، اصلاً، في المنطقة. فالتحول العنيف لاثنين أو ثلاثة من البلدان الرئيسية في المنطقة الى جانب الدول التقدمية يمكن ان يتمخض عن وضع جديد يتزايد قطعاً، ككرة الثلج ويقلب المعطيات الحالية رأساً على عقب. وفي هذا الافتراض الذي يمكن ان يعتبر «طوباوياً» قد يلعب النفط دوراً حاسمًا بتهيئته وسائل تراكم رأس المال لمجمل المنطقة، الامر الذي يتيح امكانية تنمية سريعة للقوى المنتجة. ان الاستعمال الرشيد للموارد المادية والمالية والاستخدام الكامل لقوى العمل (المقترن بتحسين نوعية الاعداد المهني) وتنمية القطاع الانتاجي واعتماد تخطيط جدي، يمكن ان تشكل العناصر اللازمة لاستراتيجية اندماج اقتصادي اقليمي يقوم على صياغة نموذج جديد لحضارة عربية انطلاقا من المعطيات الخاصة بالمنطقة. ان هذا المخطط الذي يصعب، في الواقع، تحقيقه نظراً للعوامل السياسية والاقتصادية والمالية التي تتجاذب الوطن العربي، يمكن ان يقود البلدان العربية الى مستوى اعلى من التنمية والى استقلال اقتصادي دائم. ولكن العقبات التي يمكن تحديدها في الداخل والخارج معاً عديدة ومتنوعة. وقد سبق واشرنا الى ذلك في الكثير من المناسبات.

وبما ان الافتراض الاول يؤدي الى استلاب الوطن العربي ويقوده نحو الاستكانة والخضوع. وان الافتراض الثاني يبدو، في الظروف الراهنة، مستحيل التحقيق فمن المناسب تحويل اتجاهنا نحو افتراض ثالث.

٣ـ**احتمالات التنمية الجماعية المستقلة**. انه الاتجاه الذي سنعكف على دراسته في هذا القسم من الكتاب. ولنورد مع ذلك، هنا بعض الملاحظات حول هذا الافتراض.
اننا ننطلق من بعض المعطيات الموضوعية الملائمة للاندماج الاقتصادي العربي: (أ) غلبة القطاع العام في الاقتصاد الوطني خاصة في البلدان النفطية. فانجاز الاتفاقات فيما بين الدول أقل صعوبة (شريطة توفر الارادة السياسية) في مجال تنسيق الاستثمارات العامة والتعاون في مشاريع مشتركة في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات. والواقع ان مزية الاندماج القطاعي المتفتح على مجمل البلدان العربية في انه مرن ويعالج المشكلات الصعبة على اساس كل حالة على انفراد، ويتيح تحليل آثار كل مشروع على كل بلد معني. ان التوزيع العادل لمزايا وتكاليف الاندماج القطاعي والتشكيل المتدرج للاتحادات أو المنظمات الاقليمية (كمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول والاتحاد

العربي للحديد والصلب. .الخ)[3] يمكنان من ان تحاك، شيئاً فشيئاً، أواصر لا رجعة فيها تربط الاقتصاديات المعنية ببعضها وتوثق التضامن الاقليمي؛ (ب) يشكل ضيق السوق المحلية عقبة كؤوداً أمام اي جهد للتنمية. والواقع ان هذه العقبة ليست نتيجة لاعتبارات جغرافية او اقتصادية أو بشرية أو ثقافية أو تاريخية وانما هي حصيلة السياسات المفروضة على المنطقة من قبل الدول الاستعمارية. ان اقامة سوق اقليمية تشكل، موضوعياً، سبيل النجاة الوحيد للمنطقة خاصة وان العوامل الايجابية تفوق كثيراً العقبات في هذه الحالة المحددة؛ (ج) ان كون البلدان العربية، عموماً، على نفس المستوى من التنمية أو بالأحرى من التخلف يتيح لهذه البلدان فرص الاستثمار المشترك أو امكانيات واسعة للتعاون في كل قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وكلما تنوعت مجالات التعاون ازداد عدد المشاريع وتعددت فرص النجاح؛ (د) ان وجود موارد ضخمة على الأصعدة البشرية والمادية والمالية في آن واحد يتيح للمنطقة فرصة تاريخية فريدة لكي تخرج من التخلف والتبعية بمختلف اشكالها. وهو الامر الذي يتطلب سبل عمل مشتركة وتبني استراتيجية للتنمية المستقلة على الصعيد الاقليمي. واذا ما أضاع الوطن العربي هذه الفرصة لانشاء مجال اقتصادي اقليمي فسيعود مجدداً، خلال عشرين او ثلاثين عاماً، الى الخضوع والفقر.

ان الوضع الذي ينجم عن الافتراض الثالث ليس مرغوباً فيه وحسب وانما ممكن ايضاً. صحيح انه لا يخلو من العقبات والصعوبات الا اننا سنشير اليها لدى صياغة عناصر الاجابة في الفصول التالية. وعليه سنعالج، تباعاً، إعادة تشكيل هياكل الانتاج والمبادلات (الفصل الاول) ثم تعبئة الموارد البشرية والمالية (الفصل الثاني).

---

(٣) انظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني فيما سبق.

الفصل الأول

إعادة تشكيل هياكل الإنتاج والمبادلات

لقد لاحظنا في الباب الاول من هذه الدراسة ان احد اسباب فشل محاولات الاندماج في المغرب والسوق العربية المشتركة ينجم عن غلبة المكانة التي منحت لتحرير المبادلات وغياب تنسيق السياسات الاقتصادية خاصة في القطاع المنتج. وفي اعتقادنا ان الاندماج الاقتصادي الاقليمي لا يقتصر على تحرير مزعوم للمبادلات. ومن أجل تحقيق الاندماج ينبغي اتخاذ اجراءات جذرية ومشتركة من قبل البلدان العربية في اطار اقليمي بهدف احداث تعديل كامل لهياكل الانتاج الصناعية والزراعية. كما يجب العمل، في نفس الوقت وربما قبل، على اعادة تنظيم بنية السوق الاقليمية اذا ما اريد الأخذ بعين الاعتبار فترة نصوج الاستثمارات المنتجة. لنستعرض اذن مختلف هذه النقاط:

-تغيير بنى الانتاج الصناعي (المبحث الاول)

-تغيير البنى الزراعية (المبحث الثاني)

-اعادة تنظيم بنية السوق الاقليمية (المبحث الثالث).

المبحث الاول

اعادة تشكيل هياكل الانتاج الصناعي

من الواضح انه قبل الانتقال الى مرحلة الاندماج الصناعي الاقليمي، يتوجب على البلدان العربية بسبب تخلفها ان تبذل، أولاً، جهوداً لدمج اقتصادها على الصعيد الوطني. فالبحث عن التصنيع ينبغي ان يتم داخل الاطار الوطني. الا انه بعد تجاوز المراحل الضرورية الاولى للتصنيع او خلال مرحلة التصنيع تصطدم البلدان النامية ، في

الغالب، بمشكلة ضيق السوق المحلية وبزيادة الانفاق والهدر بسبب قصور استخدام الطاقة الانتاجية للوحدات الصناعية التي تم انشاؤها. والواقع انه يتوجب البحث عن الاحجام المثلى لعدد من الصناعات في اطار اقليمي. لقد عولجت مزايا الاندماج الاقتصادي بين البلدان النامية ،باعتبارها وسيلة تقدم وتعجيل للنمو، بما فيه الكفاية وبذلك تنتفي الحاجة في العودة اليها من جديد. ولكن تحليل مختلف تجارب الاندماج في امريكا اللاتينية وافريقيا أو آسيا تقود المراقب الى ملاحظة غياب الاندماج الاقليمي الحقيقي والى ان الدور الذي لعبته قوى السوق، حيثما وجدت، قد عرقل التنمية الوطنية والاقليمية محققة مصالح الشركات غير الوطنية والبلدان المتقدمة[٤] .

لقد آن الأوان بالنسبة لبلدان العالم الثالث عموماً والبلدان العربية على الخصوص لان تعيد النظر في سياستها الداخلية والاقليمية المتعلقة بالتصنيع[٥]. فغالباً ما جرى تصميم التصنيع وتطبيقه، حتى الآن، بهدف الحد من المستورادت . وقد وقع الخيار على الانتاج الذي يحل محل المستوردات من سلع الاستهلاك ذات الاستعمال العام، وسلع الاستهلاك المعمرة والسيارات. وترجم ذلك بتزايد المستوردات من المعدات والمدخلات من كل نوع والخدمات التقنية وحتى سلع الاستهلاك الغذائية والصناعية الامر الذي يؤدي الى تفاقم عجز ميزان المدفوعات ووضع العمالة على المدى الطويل فتوصد بذلك الابواب امام اية امكانية للتنمية الحقيقية. ومرد ذلك ان «العالم الثالث يتشكل على صورة المجتمعات الصناعية»[٦]. ويبدو ان الوسيلة الوحيدة التي تتيح للبلدان العربية ازالة العقبات والخروج من التبعية الايديولوجية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية والتجارية والمالية ازاء البلدان المتقدمة، تكمن في صياغة استراتيجية للتحولات الهيكلية لاقتصاداتها الخاضعة. وينبغي ان تغطي استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذه نموذجاً جديداً للنمو المعجل مع الاخذ بعين الاعتبار أمرين أساسيين:

---

(٤) يبدو ان هذا ما حدث بالنسبة لاتحاد امريكا اللاتينية للتبادل الحر والسوق المشتركة لامريكا الوسطى والاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى ومجموعة شرق افريقيا.

(٥) انظر: A. Barrère, «Tiers-Monde et développement,» **Recherche Sociale,** no. 6 (Septembre-Octobre 1966).

(٦) Ignacy Sachs, **La découverte du Tiers-Monde** (Paris: Flammarion, 1971), p. 220.

«ان المزية الحقيقية الوحيدة بالنسبة لاواخر القادمين الى سباق التنمية هي انه ما زال بامكانهم رفض النماذج القائمة واتخاذ مواقف معارضة لهذه النماذج في تحديد اوضاعهم وبتعبير آخر خلق مشاريع حضارة اصيلة.»

● اعادة صياغة بنية الاستهلاك على أساس الحاجات الاجتماعية الحقيقية(٧)؛

● تصنيع يضم معاً تراكم وسائل الانتاج والصناعات الوسيطة وصناعات سلع الاستهلاك التي تلبي طلب الجماهير الحقيقي . ان عملية اعادة تشكيل هياكل الانتاج الصناعي التي من شأنها ان تقود الى الاندماج الصناعي العربي، ينبغي ان تقوم على المبادىء التالية:

- ضرورة تنسيق السياسات الاستثمارية؛

- اقامة اندماج صناعي قطاعي عن طريق اختيار صناعات مشتركة طبقاً لاولويات معينة؛

- توزيع عادل لمزايا وتكاليف الاندماج بين البلدان الاعضاء؛

- تأسيس اجهزة تنظيمية ملائمة لانجاح مهام اعادة بناء الهيكل الصناعي.

سنقوم بمعالجة مختلف هذه النقاط ونحاول التعرف على اهميتها.

١- تنسيق سياسات الاستثمار

يتوجب على البلدان العربية تنسيق سياسات استثماراتها الصناعية على اساس تخصص وترابط اقليميين.

أ) البحث عن سياسة اقليمية للاستثمار

ان اعداد وتطبيق سياسة مشتركة للاستثمارات صعبة التحقيق حقاً في الظروف المحيطة بالبلدان العربية حالياً . ولكن اذا ما تجاوزت البلدان العربية الظروف السياسية والأوضاع الطارئة فمن الممكن أن تجد صيغاً تطويرية لتجمع اقليمي . والواقع أن الامر من الأهمية بحيث ان على البلدان العربية ان تنكب على ما هو اساسي فقط. وفي اعتقادنا ان الوطن العربي يملك (قدرة خارقة للتجاوز).

وينبغي ان يقوم التصنيع المحلي والاقليمي على سياسة استثمار ترتكز بدورها على خيارات دقيقة:

- توزيع الاستثمارات بين القطاعات

- الاستثمارات داخل كل قطاع.

ومن المناسب ان نلاحظ، مسبقاً، ان النمو المعجل يعتمد على عاملين: الاستثمار

(٧) نترك هذا المبدأ جانباً لانه يخرج عن اطار تحليلنا.

والفائض الاقتصادي الذي يستخدم لتمويله. وعلى هذا الاساس يصبح ضرورياً ان توجد الوسيلة التي تمكن من رفع الفائض الاقتصادي المتاح الذي يمكن ان يوفره بلد او مجموعة من البلدان او مجمل المنطقة، الى الحد الاقصى(٨).

● توزيع الاستثمارات بين القطاعات

يجب ان يرتكز توزيع الاستثمارات المنتجة بين مختلف القطاعات على مبدأ تحقيق الحد الاقصى من الفائض الاقتصادي. ومن اجل الشروع بالتصنيع سواء على الصعيد الوطني أو الاقليمي، يتيح ازالة (العقبات الهيكلية) ينبغي مواجهة سلسلة من الاستثمارات المتزامنة في حدود ما يتاح من عوامل الانتاج(٩) بدلاً من التساؤل حول الاولوية التي يجب ان تمنح للصناعة الثقيلة أو الخفيفة. إن استثمارات متدرجة من حيث الزمن ومتناسقه ينبغي ان تتم في ثلاثة اتجاهات في آن واحد مع منح الأولوية للصناعات الرائدة:

- تساهم الصناعات الثقيلة في تكوين رأس المال. فهي ذات احجام كبيرة وعلى

---

(٨) حول مفهوم الفائض الاقتصادي انظر:

Baran, **L'économie politique de la croissance.** Charles Bettelheim, **Planification et croissance accélérée; recueil d'articles et d'études inédites** (Paris: Maspero, 1964), chap, VI.

Sachs, **La découverte du Tiers-Monde**.

Brahimi, **Surplus économique et croissance dans les pays en voie de développement: l'exemple de l'Algérie 1950-1970.**

ان اللجوء الى مفهوم الفائض الاقتصادي ومعيار حده الاقصى في الامد البعيد يتم من خلال نقد جذري للنظرية التقليدية التي تفترض ان «شحة رأس المال» أو قصور «تدفق رؤوس الاموال الجديدة» لا يتيح للبلدان المتخلفة تحقيق معدلات استثمار مرتفعة لكسر طوق الحلقة المفرغة للفقر، وعن طريق اعادة النظر في معايير الاستثمار التقليدية كمعيار ميزان المدفوعات ومعيار الاستخدام (بولاك وبوخمان) «Polak et N.S. Buchman» ومعيار كثافة رأس المال (خان) «Khan» او الانتاجية الحدية الاجتماعية (شينيري) «Chenery».

ان هؤلاء الاقتصاديين واتباعهم المتحمسين لفكرة الحد الاقصى للانتاج يجدون في الواقع ، تفسيرهم في الامد القصير وفي اطار اقتصاد السوق متجاهلين مسألة التخصيص القطاعي لمبالغ الاستثمار. فالبحث عن الحد الاقصى للعائد، الذي اصبح موضع جدل حتى في اقتصاد السوق المتقدم. انظر: H. Denis, «Productivité et rentabilité,» **Revue économique**, no. 1, (Janvier 1954). يؤدي الى اقامة «حاجز» امام تنمية انتاجية العمل والتعديلات الهيكلية. ومن جهة اخرى، يضع هؤلاء الاقتصاديون أنفسهم في زاوية تقسيم دولي معين للعمل. واخيراً فان خطأهم الاساسي هو تشبيه البلدان النامية حالياً بالبلدان المتقدمة في مرحلة ما قبل التنمية. حول عدم ملائمة معايير الاستثمار هذه للجزائر، انظر:

Brahimi, **Surplus économique et croissance dans les pays en voie de développement: l'exemple de l'Algérie 1950-1970,** 2ème partie, chap. 1, section 1.

(٩) انظر: A. Barrère, «La combinaison des facteurs productifs et l'intensité du capital,» in **Colloque sur la théorie du capital, 4-11 Septembre 1958.**

درجة عالية من كثافة استخدام رأس المال. ومن اجل ان تنجز هذه الصناعات على النحو الامثل يجب ان تتم على المستوى الاقليمي المتعدد الأقطار نظراً لعدم قابلية هذه الاستثمارات للتجزئة. ان جمع الموارد البشرية والمادية والتقنية والمالية من قبل عدة بلدان يتيح انشاء مجمعـات كبرى في مجال الصناعات التعدينية والبتروكيماويات والصناعات الميكانيكية. . الخ. ، التي تلعب دوراً لا يستهان به في اشاعة التقدم (١٠). والواقع ان هذه الاستثمارات تخلق اقتصادات حجم ووفورات خارجية ولها دورها في تعزيز التضامن وتوثيق العلاقات المتبادلة داخل المجموعة الاقليمية.

- ويمكن كذلك مواجهة انشاء صناعات تنتج سلعا وسيطة (أسمنت، مواد بلاستيكية، اسمدة. . . الخ) . ان وجود المواد الاولية التي تستخدمها هذه الصناعات في الكثير من البلدان العربية، يشكل حافزاً للاستثمار في هذه الفروع خاصة وان حاجات الوطن العربي في هذا المجال كبيرة وان اسواق التصريف، عموماً، مؤمنة.

- ومن الضروي، اخيراً، توظيف الاستثمارت في مجال الصناعة الخفيفة. ومفهوم أنه يجب الاخذ بعين الاعتبار الصناعات القائمة في مختلف البلدان العربية (حيث يوجد، من جهة اخرى، قصور في استخدام الطاقة الانتاجية في بعض الفروع) وتزويدها بعوامل الانتاج ايضاً. ويمكن ان ينشأ تخصص اقليمي، في هذا المجال، على النحو التالي:

تقيم البلدان ذات الاتجاه الزراعي وحدات صناعية تستخدم كمدخلات مواد اولية من اصل زراعي وتنتج سلع استهلاك غذائية. وتستطيع بلدان اخرى تأسيس مصانع تنتج سلعاً صناعية للاستهلاك (على اساس من مدخلات وطنية أو اقليمية) تولي الافضلية، فيما تنتجه، لحاجات الجماهير الاجتماعية. . ومما يسهل من هذا الأمر هو تجانس بنية الاستهلاك في البلدان النامية عموماً وذلك قبل مرحلة التصنيع الكثيف.

ان مجمل ما تم تنفيذه وتوزيعه أو تخصيصه من استثمارت في المجال الاقليمي المتعدد الأقطار وفقاً لمعدل تناسبي في الاتجاهات الثلاثة المشار اليها فيما سبق، يتيح زيادة رأس المال والانتاج والفائض المتاح وتوثيق شبكة العلاقات المتبادلة وتنشيط الاندماج الاقليمي.

● الاستثمارات داخل كل قطاع

تتعلق المشكلة المطروحة هنا باختيار التقنيات و(معامل الكثافة الرأسمالية). ان

---

(١٠) لنلاحظ، مع ذلك، ان الاثار الجارفة لمثل هذه المجمعات ليست تلقائية وانما مجرد تمكينية. من هنا تجيء ضرورة اعادة التنظيم الارادية للمجال الاقليمي المتعدد الأقطار.

الاختيار بين تقنيات مختلفة ينبغي ان يستجيب لضرورة الاقتصاد برأس المال والعملات الاجنبية والانتاج بتكاليف أقل ولضرورة تحقيق الاستخدام الكامل ايضاً، الامر الذي يتطلب ان يؤخذ بعين الاعتبار ليس فقط الاتفاقات الرأسمالية الخاصة بتحقيق الاستثمار ولكن ايضاً نفقات تسيير الوحدة المنشأة، والتي تنجم عن تطبيق هذه التقنية أو تلك واثر التقنية المتبعة على مستوى الاستخدام. وينبغي ان تبذل البلدان العربية جهوداً في هذا المجال على وجه الخصوص من اجل البحث عن التقنيات المصممة والمطبقة في بلدان اخرى من العالم الثالث وتفضيلها على غيرها. فمن الضروري ان يتطور التبادل التقني بين البلدان النامية. وفيما يتعلق بالصناعات التي تنتج سلع استهلاك صناعية أو غذائية او بعض مستلزمات الهياكل الاساسية يتضح ان للبلدان العربية مصلحة في استخدام التقنية الكثيفة الاستخدام للعمل كلما تبين ان الفائض الناجم عن هذه الاخيرة (ومن المحتمل ان يكون كذلك في اغلب الاحيان) اعلى من ذلك الذي يمكن الحصول عليه بمساعدة التقنية الكثيفة الاستخدام لرأس المال. وهناك الكثير الذي يجب ان يتم في مجال قيام بلدان المنطقة بالتنسيق بين خياراتها على هذا الصعيد. وفي القطاع المنتج لسلع الانتاج يوجد ايضاً خيار يجب تقريره برغم القيود التقنية لهذا الانتاج. ومفهوم ان المشكلة المطروحة لا تكمن في الخيار بين تقنية كثيفة الاستخدام للعمل واخرى كثيفة الاستخدام لرأس المال وانما في ان تعتمد، من بين مختلف التقنيات التي تكون، في هذه الحالة ، بالضرورة ، على درجة عالية من كثافة الاستخدام لرأس المال،[١١] تلك التي تتيح الحصول على الحد الاقصى من الفائض.

ان اللجوء الى التقنيات المتقدمة ، التي ينبغي ان تتكيف بما يجعلها ملائمة لاوضاع البلدان العربية بقدر ما يمكن ، يتيح زيادة انتاجية العمل التي تؤدي بدورها الى زيادة الفائض الذي يمكن تعبئته واستثماره بدون تخفيض الاستهلاك. ويتطلب الحل الناجع للمشكلات الخاصة برفع معدل تكوين الفائض الاقتصادي المنبثق عن اختيار الاستثمارات والتقنيات، ان ترسم سياسة اقليمية للاستثمارات وان يعتمد تركيز شديد بل وتخطيط ، حتى لو كان محدوداً، مما يشكل وسيلة تنقيح وتنسيق وتوازن لجملة اجراءات اقتصادية تهدف الى تحقيق تقدم المنطقة وتعزيز التضامن الاقليمي.

ب) تنسيق الاستثمارات والتخصص الاقليمي

اننا ندرك العقبات القائمة امام تنسيق سياسات الاستثمار في الوطن العربي حالياً.

---

(١١) انظر:
Barrère, «La combinaison des facteurs productifs et l'intensité du capital.»

انها ، اساساً، صعوبات سياسية وتتجاوز بسبب ذلك موضوعنا هنا. وفي اعتقادنا ، مع ذلك، انه حتى لو ادمج العنصر السياسي في تحليلنا هذا، فمن الممكن التوصل الى حد ادنى من التنسيق في مجال الاستثمارات الصناعية ومن التخصص الاقليمي. فالحقيقة انه يمكن ايجاد صيغ لتوزيع وتوطين صناعات في المجال الاقليمي المتعدد الاقطار عن طريق ابرام اتفاقات تكامل بين عدد محدد من البلدان الاعضاء تكون مفتوحة على كل البلدان المعنية في المنطقة. ان تبني حلول مرنة تفسح المجال امام البلدان الاعضاء للانضمام الى هذا الاتفاق أو ذاك يمكن ان يؤدي بالنتيجة الى تشجيع التعاون الاقليمي. ومما يجعل تحقيق هذا التعاون اكثر يسراً هو هيمنة القطاع العام على الصناعة في معظم البلدان العربية.

ويمكن لتنسيق الاستثمارات على الصعيد الاقليمي ان يتخذ شكل تنسيق بين الخطط الاقتصادية الوطنية أو بين البرامج الاقتصاديةفي حالة غياب الاولى. ويمكن ان تكون المناقشات ثنائية أو متعددة الاطراف. والهدف الذي يُبحث عنه هو مقارنة الاهداف الصناعية الاساسية لمختلف البلدان. كما ان الاطار الاقليمي يتيح امكانات اكبر للبحث عن وسائل ملائمة ومثلى من اجل بلوغ هذه الاهداف. ومن المفروض ان تؤدي المشاورات الحكومية والمناقشات بين خبراء مختلف البلدان الى تحديد الصناعات التي يمكن ان تكون موضع تعاون. ويمكن ان تجد طرقا مختلفة في هذا الشأن. فهناك، اولاً، امكانية مقابلة المشاريع الوطنية من اجل تفادي الازدواجية او ، على العكس من ذلك ، إقامة مجالات انتاج مشترك حقيقي[١٢]. وبين هذين الحلين المتطرفين توجد مجموعة من طرق التعاون. ومهما كان الطريق المتبع فالمهم انه يؤدي الى تنسيق قومي عربي للاستثمارات الصناعية غايته التخصص الاقليمي. وبما أنه لا يوجد تصنيع حقيقي في أي من البلدان العربية فان الاتفاق حول التخصص يبدو اكثر يسراً ، خاصة عندما يتعلق هذاالتخصص، فـي البداية ، بانتاج سلع شبه مصنوعة أو منتجات وسيطة يشكل توفر الموارد الطبيعية المحلية قاعدة لها. ولكن التخصص يمكن ان ينسحب على الكثير من الفروع الصناعية. صحيح ان هذا التوسع في التخصص يفرز عدداً من المشكلات على الامد الطويل. ذلك انه كلما ارتفع مستوى التصنيع يصبح ضرورياً ان يتوثق التنسيق اكثر فاكثر وان تؤخذ بعض المعايير بنظر الاعتبار، كمعامل رأس المال والقيمة المضافة ومدة استهلاك

---

(١٢) ان الانتاج المشترك الذي نعنيه هنا أضيق من ذلك الذي يعرفه م. بيي (M. Byé) الذي اورده
Bourguinat, **Les marchés communs des pays en voie de développement**, pp. 164 et ss.
فعندما نتحدث عن الانتاج المشترك فانما نعني ضم «في مشروع واحد» مراكز القرارات العامة التابعة لعدة بلدان. فالمقصود اذن مشروع مشترك بين وحدات عامة لمختلف البلدان العربية.

الاستثمارات الى جانب مشكلات الاستخدام وميزان المدفوعات. ومن اجل ان يسهل، فيما بعد، حل هذه المشكلات بالذات يتعين، بدون ادنى تأخير، اضفاء طابع مؤسسي على التنسيق، فبعثرة الجهود وضيق الاسواق المحلية تولدان تكاليف زائدة غالباً ما تكون مرتفعة. وتشكل هذه التكاليف الزائدة عقبة اضافية امام الاندماج الصناعي في المستقبل. ولذلك يبدو ان السنوات القادمة (١٩٨٠ -١٩٨٥) ستكون حاسمة بالنسبة لانطلاق الاندماج العربي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجمل المنطقة.

ولكن المفروض ان لا تثير مسألة توزيع الصناعات مشكلات اقتصادية كبرى. فتوفر الموارد البشرية والمادية والمالية من جهة، وغياب قطاع صناعي مهم من جهة اخرى، ينبغي ان يدفعا البلدان العربية الى تنسيق سياساتها الاستثمارية. وبما أن كل شيء، في مجال صناعة المنطقة، ما زال في بدايته، فمن الممكن ان تتجنب البلدان العربية، فيما يخص توزيع الصناعات، صياغة قواعد جامدة، في مرحلة الانطلاق، أو معايير فنية بالغة التعقيد تقوم على الاقتصاد القياسي، وذلك من اجل تقليص مخاطر الفشل وتكثير فرص الوفاق. وقد اثبتت تجربة مجموعة شرق افريقيا والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ان تبني قواعد محددة للفعالية والمحافظة على مصالح كل طرف من الاطراف والطرق الجامدة في توزيع الصناعات أدت، بالنتيجة، الى طريق مسدود[١٣] ان العبر التي يمكن ان تؤخذ من تجارب الاندماج بين البلدان النامية تتيح للبلدان العربية اعداد طريقة واقعية للتعاون الصناعي.

والواقع ان التعاون الذي يتم على مستوى القطاع أو المشروع يتيح فرصاً اكبر للتوصل الى اتفاق بين الاطراف المعنية. وتنطوي هذه الطريقة على الكثير من المزايا: فهي تمكن البلدان الاعضاء من ان تقيم بدقة اثر كل مشروع على الاقتصادات الوطنية والاقتصاد الاقليمي الامر الذي سيعين البلدان المعنية في تقرير طبيعة ودرجة مشاركتها.

ان قضية توطين الصناعات، والرائدة منها على وجه الخصوص، يمكن ان تحسم بفضل تطبيق المعايير النقدية للتوطين كالعوامل المادية والجغرافية والتقنية والبشرية وعوامل السوق. وغالباً ما ترتبط العوامل المادية والجغرافية بوجود مصادر قريبة للمواد الأولية وهياكل أساسية (طرق النقل، وسائل اتصال، شبكات مواصلات سلكية ولاسلكية، طاقة... الخ). وتتصل العوامل البشرية للتوطين الصناعي بالوضع السكاني للبلد وما يتوفر في هذا الاخير من يد عاملة سواء على الصعيد الكمي أو النوعي. أما عوامل السوق

(١٣) انظر: M. H. Brewster, «Les systèmes d'intégration industrielle,» in **Problèmes actuels d'intégration économique, coopération agricole et industrielle entre pays en voie de développement,** TD /B/374 (New York: United Nations, 1971).

فتقوم على أساس ان كل انتاج صناعي ينبغي ان يبرر بوجود طلب فعلي أو كامن، ذلك انه يجب ان يتوفر للصناعات المزمع انشاؤها مجال تصريف واسع من الناحية الجغرافية. ويشكل الاطار الاقليمي الضالة المنشودة فيما يتعلق بتوفير متطلبات عوامل السوق. وبما ان بداية التصنيع اخذت تلوح في الافق، منذ بضع سنوات، في عدد من البلدان كالجزائر أو مصر أو العراق أو سوريا وعلى نطاق أضيق في بلدان اخرى فيمكن ان يُرد علينا بان انطلاقة الاندماج الصناعي ستكون عسيرة. ومن المناسب ان نذكر، اولاً، ان الاتجاه نحو التصنيع هو ظاهرة حديثة في المنطقة. فالقطاع الصناعي لم يكن، عملياً، موجوداً في الوطن العربي قبل ١٥ عاماً على الاكثر أو انه كان يقتصر على بعض المؤسسات الصغيرة. والحقيقة ان قيام الصناعات الجديدة في عدد من البلدان قد اقترن بزيادة هامة في التكاليف وهدر كبير كما سبق واشرنا الى ذلك(١٤).

ومن المؤكد انه يجب ان يأخذ التخصص الاقليمي المتناسق بعين الاعتبار الصناعات القائمة. ولذلك ينبغي ان يتم تنسيق الاستثمارات على مستويين: فعلى صعيد الصناعات القائمة ينصب التخصص الاقليمي على تكييف الطاقات الحالية والاوضاع الجديدة للسوق الاقليمية. والهدف من ذلك هو تسيير عمل الوحدات التي سبق وانشئت بطريقة رشيدة واستخدام كامل الطاقة الانتاجية وازالة كل شكل من اشكال الهدر وتجنب اقامة صناعات مماثلة اخرى ان لم تبررها السوق الاقليمية. اما على مستوى الصناعات المزمع انشاؤها فان التنسيق والاندماج الصناعي يتمثلان بقرارت حول التوجيه المستقبلي للاستثمارات في عدد معين من الفروع بغية اقامة الهيكل المترابط للانتاج لمختلف البلدان العربية ثم تعزيز هذا الهيكل. ان التخصص الاقليمي يمر عبر اختيار الصناعات المشتركة وتوطينها.

٢ـ الاندماج الصناعي القطاعي واختيار الصناعات المشتركة

يتوجب ان يتجه التخصص الاقليمي والاندماج الصناعي بين البلدان العربية نحو هدف مزدوج: رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ورفض تقسيم دولي للعمل مفروض من الخارج. والواقع ان الهدف الاول يحكم الثاني. فيجب ان تنظر البلدان العربية الى الاندماج الصناعي باعتباره وسيلة لتركيز جهودها على انشاء مجال اقليمي مختلف عن وضعه السابق وقائم على التنمية المستقلة ومنفذاً للتملص تدريجياً من السوق الرأسمالية العالمية.

---

(١٤) انظر: الفقرة ج من المبحث الرابع، والفصل الثاني من الباب الاول فيما سبق.

وفي اعتقادنا انه بالنسبة لمجال ،بسعة مجال الوطن العربي، تنطوي الطريقة القطاعية على مزايا هامة في السير نحو الاندماج الصناعي . ان اختيار الصناعات الجماعية والمشاريع المشتركة وايجاد تنسيق دائم بين البلدان العربية يشكلان وسيلة فعالة للتصنيع واعادة التنظيم الهيكلي على الصعيد الاقليمي . وينبغي ان يتناول تنسيق الاستثمارات مجالات نشاط (موحدة) واسعة التنوع كمجالات الطاقة والبتروكيماويات والصناعات التعدينية والانشاءات الميكانيكية والصناعات الوسيطة والخفيفة.

لقد جاء ذكر هذه الصناعات على سبيل المثال لا الحصر. فمفهوم ان القائمة طويلة في هذا الصدد. وقد ميزنا من بين ما تضمه هذه القائمة ثلاثة اشكال:

- يبرر التخصص والتعاون في مجال انتاج الطاقة والبتروكيماويات بوفرة المواد الاولية وانخفاض مستوى تكاليف الانتاج والاستغلال وشدة المنافسة بين البلدان العربية على تصريف هذه المنتجات في السوق الدولية.

- أما التخصص والتعاون في مجال الصناعات التعدينية وصناعة السيارات فيمليهما البحث عن آثار السعة واقتصاديات الحجم.

- واخيراً فان حافز التوزيع المشترك للصناعات الوسيطة والخفيفة ينبثق عن امكانيات التكامل والروابط المتبادلة التي تحاك بين مختلف الشركاء وعن عدد كبير من العوامل الاقتصادية الاخرى(استعمال معايير معامل رأس المال والقيمة المضافة وفترة استهلاك الاستثمارات. . . ، والبحث عن الترشيد والفعالية عن طريق وضع حد للاستخدامات المزدوجة والهدر الناجم عن قصور استخدام الطاقة الانتاجية. . . ، واثر الاستخدام، واثر ميزان المدفوعات. . .).

أ) الطاقة والبتروكيماويات

يبدو، لأول وهلة، انه من السهل قيام التخصص المتعلق بانتاج مختلف اشكال الطاقة والبتروكيماويات. فنظراً لارتكازه على توفر الموارد الطبيعية يمكن ان ينشأ هذا التخصص بحد ادنى من التنسيق . ولكن الصعوبة تبدأ مع البحث عن الوسائل المشتركة التي تتيح تحويل وجهة صناعات الطاقة نحو الداخل. ذلك ان الارادة السياسية في هذا المجال حاسمة. ان تأسيس الصناعة الكبرى وتنمية النشاطات المرتبطة بالهيدرو كربونات والطاقة النووية لا يمكن اعداده وانجازه في الاطار الضيق للبلد الصغير[١٥] وقد يكون مناسباً

---

(١٥) انظر:
Perroux, **L'économie des jeunes nations: industrialisation et groupements des nations,** notamment pp. 170-174.

ان تعد وسائل مشتركة من اجل تنسيق سياسات الاستثمار في مختلف هذه المجالات وذلك على الصعيد الاقليمي .

- لقد سبق ولاحظنا بداية تعاون، على صعيد الهيدروكربونات بين البلدان المنتجة داخل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[١٦]. فتكوين شركات عربية متعددة الأقطار لنقل البترول وبناء واصلاح السفن وللاستثمارات النفطية وللخدمات النفطية والاعداد المهني، قد ساهم في تنمية التعاون فيما بين البلدان العربية . ان ممارسات مشتركة من هذا النوع ينبغي ان تتكثف ويمكن ان تمتد حتى الى بلدان عربية غير نفطية. فيمكن على سبيل المثال التفكير بتشييد انابيب لتزويد بعض البلدان غير النفطية بالنفط او الغاز الطبيعي أو كليهما. ومن الممكن، ايضاً، ان تقام مصانع تكرير ومشاريع بتروكيماوية في البلدان التي يتجه نحوها النفط والغاز الطبيعي وذلك في اطار تخصص قائم على التوازن الاقليمي.

- وعلى صعيد البتروكيماويات يمكن اعداد برنامج يهدف الى انشاء مشاريع مختلطة بين بلدين عربيين أو اكثر لانتاج المواد الكيماوية الرئيسية والوسيطة على اساس الغاز الطبيعي الذي تحصل عليه هذه البلدان باسعار متهاودة. وسيكون ذلك في صالح التصنيع المتعدد الأقطار من حيث ان البلدان النفطية وغير النفطية يمكن ان تشترك في مشروع واحد بفضل توفر الموارد المالية والطبيعية في المنطقة. ان اقامة المجمعات المختلفة التي تتمخض عن اثارٍ جارفةٍ وآثار (تصل الاماكن ببعضها)[١٧] ستوثق الروابط المتبادلة بين الاقتصادات العربية وتعزز تضامنها. كما يمكن ان تستكمل هذه المجمعات البتروكيماوية بمشاريع اخرى وطنية أو مختلطة لصنع سلع نهائية كالاسمدة والمواد البلاستيكية والالياف الصناعية والمطاط الصناعي وذلك باسعار تنافسية. ان هذه المؤسسات المشتركة، بالاضافة الى المزايا التي تقدمها للبلدان الاعضاء لتحويل شكل الصناعة وتغيير ظروف الاستغلال الزراعي بفضل الدور الرائد للصناعة البتروكيماوية، تمكن من زيادة ثقل العالم العربي ومكانته في تقسيم دولي للعمل كان دائمًا في غير صالحه.

- ومن جهة اخرى فان عزم عدد من البلدان العربية على الدخول في العصر النووي يشكل سلاحاً ذا حدين. فالواقع ان اعداد برامج نووية تقدم على شكل مبعثر في بعض

---

(١٦) انظر: الهيدروكربونات، الفقرة ب من المبحث الثالث، الفصل الثاني من الباب الاول فيما سبق.

(١٧) انظر: Perroux, **L'économie des jeunes nations: industrialisation et groupements des nations**, p. 172.

الشركات المتعددة الجنسية[١٨]، يمكن ان يسبب خيبة أمل لهذه البلدان ويعمق تبعيتها التكنولوجية والتجارية للدول الغربية. واذا ما تم، في المقابل، بعض التنسيق بين البلدان العربية المعنية انطلاقاً من برامج وطنية معدة مسبقاً أو في طور الدراسة، فيمكن التوصل الى نتائج ايجابية مذهلة. ان وجود مراكز للدراسات النووية، منذ عدة سنوات، وتوفر اليورانيوم في عدد من البلدان العربية يحفزان هذه الاخيرة على اقامة تنسيق في هذا القطاع البالغ الاهمية من الناحية الاستراتيجية ليس فقط بسبب الضرورات الأمنية وانما من حيث التنمية الاقتصادية بشكل خاص. ومن الممكن التفكير في انشاء مركز ذري اقليمي ذي ثلاث وظائف اساسية: وظيفة البحث (مركز مشترك للبحوث النووية- البحوث الاساسية - البحوث التطبيقية- البحوث التكنولوجية)[١٩]، ووظيفة صناعية (تنسيق الاستثمارات في كل نشاطات الصناعة النووية، بحوث مشتركة في مجال تطبيق التقنيات النووية في الصناعة)[٢٠] ووظيفة تنموية. ويمكن ان تلعب هذه الاخيرة دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. ذلك ان للصناعة النووية آثاراً جارفة. ولنتوقف هنا عند جانب واحد على سبيل المثال. ذلك ان انشاء مراكز نووية يمكن ان يغير شكل منطقة جافة وعديمة الموارد بكاملها بفضل تأسيس مجمعات زراعية- صناعية. لنذكر، من اجل توضيح هذه الفكرة، مثال الهند التي قامت بدراسة مشروعين من هذا النوع: احدهما في كروتش- سوراشترا في الغرب والآخر في اوتار براديش الغربية. وفيما يلي بعض معالم المجمع الزراعي- الصناعي المزمع تأسيسه في اوتار بارديش.

لقد ذكرنا هذه المعالم كمجرد مثال لتكوين فكرة عن سعة الوضع الاقتصادي للمجمعات الزراعية- الصناعية التي تعمل بالطاقة النووية. واذا لم يتم انجاز هذا المشروع

---

(١٨) للمزيد من التفصيل حول الاندماج الرأسي للنشاطات النووية للشركات المتعددة الجنسية انظر:
Chevalier, **Le nouvel enjeu pétrolier.**

براهيمــي، «تركيز وتزايد الشركات متعددة الجنسية،» في **ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤- ١٨/١٢/١٩٧٤.**

(١٩) لقد اكد لنا المهندس الجزائري عبد الوهاب بنيني الذي يهتم منذ عشر سنوات بالقضايا الذرية انه، على عكس الادعاءات الوهمية لبعض المختصين، اذا ما عمدت ثلاثة بلدان عربية او اكثر على تجميع طاقاتها العلمية ومواردها المالية فمن المحتمل انشاء تكنولوجية نووية جديدة ملائمة لظروف المنطقة الخاصة وذلك في حدود مدة معقولة. ويعمل السيد بنيني، منذ بضع سنوات مديراً عاماً مساعداً للجهاز الوطني للبحث العلمي في الجزائر.

(٢٠) توجد في الوقت الحاضر تطبيقات للنظائر المشعة في نحو اربعين صناعة. وتتعلق هذه التطبيقات بالتحكم في العمليات الصناعية. ان مزايا استخدام العناصر المشعة في المجال الصناعي هي انها تؤدي الى زيادة متواصلة للناتج الفعلي وتحسين نوعيته. فطرق القياس والتأشير والتتبع والتأيين والاشعاع قد اتاحت الكثير من التطبيقات العملية في البلدان المتقدمة في الشرق والغرب.

الذي صمم على مستوى مشكلات الهند الهائلة فان السبب يعود الى عدم توفر الموارد المالية. والوطن العربي، الذي يضم مناطق شاسعة قاحلة وعديمة الموارد ويمتلك في الوقت نفسه موارد بشرية ومالية كبيرة، يمكن ان يشرع بدراسة حول هذا المشروع. ذلك ان المجمعات الزراعية- الصناعية تشكل عاملاً مهمًا للاندماج الاقتصادي وطنياً واقليمياً وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن قوة الآثار الجارفة للصناعة النووية يجب ان لا تخفي اهمية الطاقة الشمسية بالنسبة

جدول رقم (٥٩)

المعالم الرئيسية للمجمع الزراعي- الصناعي (الهند- حوض الجانج في اوتار)

-المحطة الذرية: ١٢٠٠ ميغاوات	(٢×٦٠٠ ميغاوات)
انتاج الاسمدة الازوتية:	٣٧٢٠٠٠ طن سنوياً
انتاج الاسمدة الفوسفاتية:	٢٠٦٠٠٠ طن سنوياً
الالمنيوم:	٥٠٠٠٠ طن سنوياً
آبار تغذيها الطاقة:	
-عميقة	١٢٨٦٠
-متوسطة العمق	١٢٩٤٠
-مساحة الأراضي المروية:	١,٥ مليون هكتار
الانتاج الزراعي الاضافي:	
-حبوب:	٧,٨ مليون طن
-خضروات:	١,٧ مليون طن
فرص الاستخدام:	١,٤ مليون
الاشخاص الذين تتم تغذيتهم:	٣٠ مليوناً
-الانتاج القومي الاجمالي الاضافي:	١٣٠٠ مليون دولار
-الاستثمارات:	١٨٠٠ مليون دولار
-العائد السنوي للاستثمارات:	أكثر من ٥٠٪

المصدر: **Revue Française de l'énergie,** 1972.

للمنطقة. فالطاقة الشمسية تشكل مجالاً آخر يمكن ان يتحقق التعاون العربي فيه بدون صعوبة. ذلك ان مجموعة البلدان العربية تتواجد، جغرافياً، في منطقة كثيفة الاشعاع الشمسي. ان الطاقة الشمسية التي تشكل مورداً متجدداً ومرناً ونظيفاً ولكنه غير منتظم، تطرح مشكلات خزن يمكن التغلب عليها. وميزة الطاقة الشمسية انها لا تثير اية مشكلة من مشكلات التلوث المرتبطة بموارد الطاقة الاخرى. وكمصدر محلي للطاقة الحرارية حتى وان احتجزها غطاء خفيف من الغيوم، يمكن استخدامها بشكل مريح للاغراض السكنية وفي بعض الصناعات. وقد حققت الطاقة الشمسية، منذ بضع سنوات، تقدماً سريعاً. ومن الممكن بل ومن المنشود ان تنشىء البلدان العربية مركزاً مشتركاً للبحوث من اجل تبادل تجاربها وتكوين تكنولوجيتها الخاصة في هذا المجال[٢١].

ب) صناعة الحديد والصلب وصناعة السيارات

● صناعة الحديد والصلب

لقد سبق وأشرنا الى اهمية دور صناعة الحديد والصلب في التنمية الاقتصادية والى بداية التعاون العربي في هذا القطاع منذ تأسيس الاتحاد العربي للحديد والصلب في عام ١٩٧١[٢٢] ولكن هذا التعاون ينطوي على الكثير من مواطن الضعف ويجدر تعزيزه. وتتميز صناعة الحديد والصلب، من بين النشاطات الصناعية، بكونها تتطلب تعبئة لوسائل مالية ضخمة غالباً ما تتجاوز طاقة تمويل البلدان الصغيرة، وسوقاً واسعة تبرر الانتاج الكبير. ونظراً لعدم قابلية هذه الصناعة للتجزئة وارتفاع درجة كثافة استخدام رأس المال فيها، فمن المرغوب فيه والممكن ان توحد البلدان العربية جهودها لتحقيق الفائدة القصوى من اقتصاديات الحجم والوفورات الخارجية للمجمعات التعدينية الكبرى. ان انشاء المجمعات المختلطة ووصلها ببعضها يشكلان «شرطاً ضرورياً لتجاوز الكيان الوطني والاقتصاد المحلي» كما يؤكد ف. بيرو (F. Perrroux).

أن توفر معدن الحديد (اكثر من ٤,٥ مليار طن- انظر الجدول رقم (٥١) والغاز الطبيعي (الاختزال المباشر بالغاز) والطاقة لدى المجموعة العربية يهيئها لنوع من التخصص وللتنسيق الوثيق. لقد حان الوقت لأن تنسق البلدان العربية، في اطار الاتحاد

---

(٢١) لقد حدثنا السيد عبد الوهاب بنيني المدير العام المساعد للجهاز الوطني للبحث العلمي عن الامكانيات الضخمة للجزائر ولبلدان عربية اخرى في مجال البحث التكنولوجي المتعلق بالطاقة الشمسية. وهو يشرف، شخصيا، على عدد من الدراسات التي سوف تعلن نتائجها المذهلة على الملأ خلال فترة وجيزة.

(٢٢) انظر: الصناعات التعدينية الفقرة جـ من المبحث الثالث للفصل الثاني فيما سبق.

العربي للحديد والصلب، نشاطاتها في مجال الصناعات التعدينية ان ارادت تجنب المساهمة في خلق اسباب اضافية لفشل مشروع الاندماج. والواقع ان البرامج الوطنية لانتاج الحديد والصلب ليست متناسقة وتتجه كلها نحو تصدير منتجات الحديد والصلب. وهكذا كان المشروع الجزائري لانشاء مجمع في منطقة وهران الذي يهدف الى انتاج ١٥ مليوناً من الاطنان بواسطة مجمع الحجار في الوقت الذي سوف لا يتجاوز فيه الاستهلاك المحلي، طبقاً لافضل الاحتمالات، من ١٠ الى ١٥٪ من الانتاج في عام ١٩٨٥. وكذلك الحال بالنسبة للسعودية التي قررت انشاء وحدة، بطاقة انتاج سنوية مقدارها ٣ ملايين طن، تستخدم معدن حديد مستورد من بلدان غير عربية وتوجه منتجاتها نحو التصدير الى البرازيل. وهكذا يمكن ان تصل البلدان العربية الى النتيجة الغريبة التالية: في عام ١٩٨٥ سيكون انتاج البلدان العربية من الصلب (ما يوازي اكثر من ٢٠ مليوناً من الاطنان سنوياً) اعلى من طلبها (١٤ إلى ١٨,٧ مليون طن سنوياً على احسن تقدير) فتلجأ البلدان ذات الفائض الى تصدير فوائضها من مواد الحديد والصلب الى خارج المنطقة في حين ان البلدان العربية الاخرى تستورد ما تحتاجه من الصلب من خارج الوطن العربي. وبدلاً من ان تعمل البلدان العربية على ايجاد تخصص اقليمي في انتاج مختلف مواد الحديد والصلب يقوم على اساس الحاجات الاقليمية، انحرفت نحو طريق مختلف. وفي اعتقادنا انه اذا ما اتخذ عدد من الاجراءات فان فرصة النجاح في هذا المجال ما زالت سانحة. وسيكون من الضروري ان تعمل البلدان العربية على تعديل انتاج الحديد والصلب العربي وفقاً لحاجات المنطقة. وينبغي ان لا تخضع تنمية صناعة الحديد والصلب لحوافز اخرى غير تلك التي تتطلبها التنمية الاقتصادية للأمة العربية. من هنا تقوم ضرورة تنسيق خطط التنمية وتحديد حاجات الفروع الصناعية الأخرى من منتجات الحديد والصلب على الصعيد الاقليمي. وينبغي ان تعمل البلدان العربية على تشجيع وتنظيم تطور المبادلات الاقليمية لمنتجات الحديد والصلب.

- **صناعة السيارات**

يتيح التقدم الفني، في كل النشاطات الصناعية وصناعة السيارات على الأخص، الاستفادة من زيادة احجام الانتاج في تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة. وقد أدت زيادة الاحجام الحرجة، في البلدان المتقدمة، الى ان يشتد تركز الهياكل الصناعية[٢٣]. أما البلدان

---

(٢٣) حول مفهوم الحجم الحرج انظر:
C. Sicard. «L'élévation constante des masses critiques de production: conséquences sur l'évolution du commerce mondial et des structures industrielles.» **Industrialisation et productivité,** Bulletin no. 20. 1973.

العربية فبمقدورها الانتقال مباشرة من مرحلة التشتت البالغ الذي تتواجد فيه حالياً إلى مرحلة التركز المشترك والمدروس والمنظم على الصعيد الاقليمي. وتتباين المزايا الناجمة عن التركز من بلد إلى آخر وتعرف باسم عامل التدرج. أما القانون العام الذي يستخدم هنا فهو كما يلي [٢٤]:

$$\frac{ك_{هـ}}{ك_{و}} = \left(\frac{ط_{هـ}}{ط_{و}}\right)^{ت}$$

حيث $ك_{و}$ تمثل كلفة الانشاء الاساسي بطاقة $ط_{و}$، $ك_{هـ}$ تمثل كلفة الانشاء بطاقة $ط_{هـ}$. أما ت فيمثل عامل التدرج وهو دائمًا اقل من الواحد الصحيح. ففي صناعة السيارات، ولانتاج سنوي يتراوح بين ٢٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ مركبة، تأخذ عوامل التدرج القيم التالية:

	عوامل التدرج
صنع الاجهزة الميكانيكية . . .	٠,٤٠
ضغط قطع هيكل المركبة الخارجي . . .	٠,٢٧
صهر	٠,٦٠
معالجة المواد المصهورة (عمليات الحدادة)	٠,٥٨
التركيب النهائي	٠,٦٠

ان تكلفة الوحدة المنتجة تنخفض كلما ازداد الانتاج وكبر حجم الوحدات. والواقع ان العلاقة بين التكاليف والاحجام وثيقة في صناعة السيارات كما تدل على ذلك الارقام التالية:

---

(٢٤) انظر:
Idem, «Les projets industriels multinationaux: intérêt et justification économique,» **Industrialisation et productivité,** Bulletin no. 20, 1973.

انظر كذلك:
Simon Teitel, «Economies of Scale and Size of Plant: The Evidence and the Implications for Developing Countries.,» **Journal of Common Market Studies,** v. XIII (1975), no. 1-2.

الانتاج السنوي من السيارات	الرقم القياسي لتكلفة وحدة الانتاج
٣٠٠٠٠٠	١٠٠
١٠٠٠٠٠	١٢٠
٥٠٠٠٠	١٤٨
٢٥٠٠٠	١٨٨
١٢٥٠٠	٢٨٠

إن ضيق الاسواق المحلية في البلدان العربية ينبغي ان تحفز هذه الأخيرة على تحقيق مشاريع مشتركة في هذا القطاع. فالحصول على اكبر قيمة مضافة ممكنة للوحدة المستثمرة يساهم في زيادة النمو الاقتصادي[٢٥]. وابرز المزايا التي يحققها المشروع المتعدد الأقطار واقصرها طريقاً هي تلك التي تتواجد على مستوى الانتاج المرتفع الذي يمكن بلوغه بأقل كلفة. وعلى الرغم من ان برامج صناعة السيارات قد انطلقت في بعض البلدان العربية فما زال الوقت مناسباً لكي تنسق هذه البلدان جهودها من اجل تحقيق اقصى ما يمكن من مزايا الانتاج الكبير والتخصص.

لقد قدر عدد السيارات في المنطقة العربية لعام ١٩٧٠ بحدود ١١٧١٢٣٩ عربة خاصة و ٥٥٧٧١٧ مركبة صناعية و ١٤٦٠٩٨ جراراً زراعياً. كما قدرت الحاجات السنوية للمنطقة على النحو التالي: ١٣٥٩٥٨ عربة خاصة و ٥٢٥٠٧ مركبة صناعية و ٢٤١٥٥ جراراً صناعياً كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٦٠)[٢٦].

---

(٢٥) كأن يكون:

ع = علاقة الانتاج / رأس المال = ق ض / ت

م = ١ / ع = معامل رأس المال = ت / ق ض

حيث ق ض = القيمة المضافة السنوية، ت = الاستثمار الضروري للحصول على هذه القيمة المضافة. ففي غياب التنسيق الاقليمي سيكون الاستثمار مرتفعاً وكذلك معامل رأس المال (٦)، الامر الذي يؤدي الى هبوط نمو الاقتصاد كما يلي:

و = د (١ـ ر) / م

حيث: و = معدل نمو الاقتصاد، د = معدل الادخار، ر= معامل الاستيراد.

ومن اجل المزيد من التفصيل حول موضوع العلاقة بين رأس المال والانتاج، انظر:

A. Barrère, «Analyse des relations entre le capital et la production,» Rapport au **Congrés des économistes de langue française, Mai 1955.**

(٢٦) المصدر:

عادل جزارين، «امكانيات قيام المشروعات المشتركة في بعض الصناعات الهندسية،» في ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤ـ ١٨/١٢/١٩٧٤.

يتيح هذا الجدول تكوين فكرة حول سعة السوق الاقليمية. وعلى الرغم من ذلك، فلم تجر اية محاولة جدية للتعاون في مجال صناعة السيارات.

لقد عملت المغرب والجزائر وتونس ومصر والسودان والعراق وسوريا ولبنان، بدرجات متفاوتة، على اقامة وحدات تجميع للمركبات بدون ان تحاول الاستفادة من المزايا الكامنة للسوق الاقليمية او اسواق المناطق العربية المختلفة. وقد ذهب بعض البلدان، كالجزائر ومصر، الى ابعد من ذلك، إذ اخذت هذه البلدان بانتاج مركبات (جرارات زراعية ومركبات صناعية) حيث يبلغ معدل اندماج هذه الصناعة ٦٥٪.

ويمكن تصور عدة صيغ لقيام تعاون عربي في هذا المجال. لنذكر مثالين فقط على سبيل التوضيح:

-الانتاج المشترك. من الممكن ان تشترك البلدان العربية في اقامة مجمع كبير من اجل اشباع الطلب الاقليمي أو طلب منطقة من مناطق المجموعة العربية. وبما أنه يوجد ما يقرب من ٥١٠٠ قطعة مختلفة في كل عربة خاصة فيمكن ان تعمل البلدان العربية على انشاء نوع من التخصص حسب صنف العمليات. فيمكن ان يكلف بلد بصناعة الأجهزة الميكانيكية، وآخر بضغط قطع هياكل السيارات، وثالث بانتاج المواد البلاستيكية ورابع بالتركيب النهائي.... وهكذا تستطيع البلدان العربية المتشاركة الاستفادة من آثار اقتصاديات الحجم البارزة في هذا الفرع.

-التكامل. يمكن للبلدان العربية ان تستهدف اقامة مجمع حسب صنف المركبة لمواجهة احتياجات المنطقة باكملها. فيستطيع احد البلدان، على سبيل المثال، التخصص في انتاج العربات الخاصة وآخر في انتاج المركبات الصناعية وثالث في صناعة الجرارات الزراعية. ويكلف كل مجمع بمواجهة طلب مجمل المنطقة. والواقع ان بين هاتين الصيغتين توجد مجموعة من الامكانيات الاخرى ولكن المهم هو قيام تعاون بين البلدان العربية لانشاء صناعة سيارات على اساس الحاجات الاقليمية الحقيقية لتفادي التكاليف الزائدة والهدر والاستفادة من اقتصاديات الحجم وتعزيز التضامن الاقليمي عن طريق ايجاد مجالات تكامل حقيقي وخلق روابط متبادلة وثيقة.

جدول رقم (٦٠)

عدد السيارات والاحتياجات السنوية للبلدان العربية، ١٩٧٠

البلد		العربات الخاصة	المركبات الصناعية	الجرارات الزراعية
الجزائر	عدد السيارات	١٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-
	الحاجات السنوية	١٧٠٠٠	٨٠٠٠	-
السعودية	عدد السيارات	٩٥٤٠٠	٥١١٥٨	٣٦٠٠
	الحاجات السنوية	١٠٠٠٠	١٠٥٠٠	٣٠٠
مصر	عدد السيارات	١٥٨٦٤٤	٢٩١٩٢	١٩٠٠٠
	الحاجات السنوية	١٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠
العراق	عدد السيارات	٦٧٥٢٥	٤٣٣٢٥	١١٢٢٢
	الحاجات السنوية	٢٥٠٠	٣٢٥٠	٣٠٠٠
الاردن	عدد السيارات	٣٠٠٠٠	٩٠٠٠	٣٠٠٠
	الحاجات السنوية	١٦٨٥	٥٠٠	١٥٥
الكويت	عدد السيارات	١٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	-
	الحاجات السنوية	١٧٠٠٠	٦٠٠٠	-
لبنان:	عدد السيارات	١٣٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٥٠٠
	الحاجات السنوية	١٧٠٠٠	١٥٠٠	٥٠٠
المغرب	عدد السيارات	٢٢٠٠٠٠	٩٤٠٠٠	١٣٠٠٠
	الحاجات السنوية	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠	٣٢٥٠
ليبيا:	عدد السيارات	١٤٦٨٠٠	٩٤٠٠٠	١٤٩٢٨
	الحاجات السنوية	٢٥٣٠٠	٤٠٠٠	٢٨٠٠
السودان	عدد السيارات	٣٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	٣٥٠٠
	الحاجات السنوية	٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠
سوريا	عدد السيارات	٣٠٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٩٦٠
	الحاجات السنوية	٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠
تونس	عدد السيارات	٦٣٨٧٠	٣٥٠٤٢	١٩٣٨٨
	الحاجات السنوية	٢٤٧٣	٣٧٥٧	١٦٥٠
المجموع	عدد السيارات	١١٧١٢٣٩	٥٥٧٧١٧	١٤٦٠٩٨
	الحاجات السنوية	١٣٥٩٥٨	٥٢٥٠٧	٢٤١٥٥

وفي دراسة كرست للتعاون المغربي في هذا المجال يمكن ان نلاحظ بانه في عام ١٩٨٠ ستكون ملامح السوق المغربية كما يلي[٢٧]:

- عربات خاصة: ٨٤٢٤٠
- مركبات صناعية: ١٢٨٢٤٥
- جرارات زراعية: ١٦١٠٠

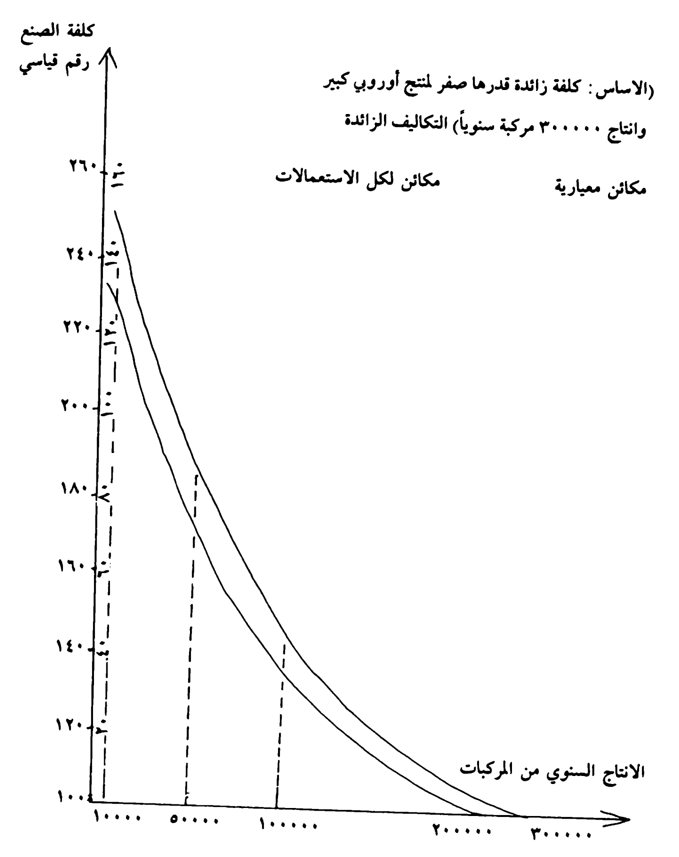
واذا ما اخذنا بعين الاعتبار علاقات التكاليف ـ الاحجام في صناعة السيارات ـ فسيكون لدينا الشكل رقم (٥) حيث تبين المنحنيات انه بالقياس الى تكاليف تتحقق بمعدلات بالغة الارتفاع يؤدي انتاج ١٠٠٠٠ مركبة في السنة الى زيادة في الكلفة بنسبة ١٤٠٪ في الوقت الذي يقتصر فيه انتاج ٢٠٠٠٠ على زيادة طفيفة تقل عن ٥٪. يضاف الى ذلك انه اذا ما اخذ بعين الاعتبار معدل الاندماج بالقياس الى انتاج بالغ الارتفاع ايضا فان صنع ١٠٠٠٠ مركبة يتحقق كلية (١٠٠٪) في بلد ما يسبب زيادة في الكلفة بنسبة ٢٠٠٪ في حين ان انتاجاً سنوياً مقداره ٥٠٠٠٠ مركبة لا يزيد الكلفة الا بحدود ٤٢٪.

وعلى الرغم من الانتقادات أو التحفظات التي يمكن ابداؤها ازاء الافتراضات التي يقترحها المؤلف فان ما ورد من ارقام يبين بجلاء اهمية التعاون بين عدة بلدان عربية في تشييد المجمعات الكبرى والانتاج الكبير مع الاخذ بعين الاعتبار معدل الاندماج. وهكذا تولد الحلول الخاصة بالاكتفاء الذاتي التي تمسكت بها البلدان العربية لغاية الآن الى زيادة بالغة في التكاليف. ولكنه ما زال ممكناً أن يعد برنامج اقليمي لتنسيق النشاطات في هذا القطاع بشكل أفضل مع الأخذ بعين الاعتبار الوحدات القائمة الأمر الذي يتيح للوطن العربي احتمالات صناعية تنطوي على الكثير من مسببات النجاح، ويزيد من قدرته على المساومة ازاء الشركات المتعددة الجنسية. ومن المناسب ان نذكر باننا تناولنا الصناعات التعدينية وصناعة السيارات على سبيل المثال فقط. واذا ما امتدت هذه الدراسة الى فروع اخرى فيمكن العثور على اقتصاديات حجم هامة تنجم عن توسيع المجال والانتاج الكبير. ويعطينا الجدول رقم (٦١) فكرة عن اقتصاديات الحجم في عدد من الصناعات.

---

(٢٧) انظر:
C. Sicard, «Examen des possibilités de coopération entre les pays maghrébins dans le domaine de l'industrie automobile,» **Industrialisation et productivité**, Bulletin no. 20, 1963.

الشكل رقم (٥)
التكاليف الزائدة لصنع الاجهزة الميكانيكية بالقياس الى حجم الانتاج



المصدر: Ibid.

الجدول رقم (٦١)

اقتصاديات الحجم في تكاليف الانتاج لبعض الصناعات التحويلية

الرقم	الناتج والطاقة والكلفة	الوحدة	التغير في الطاقة وكلفة الانتاج			الانخفاض الاقصى في تكاليف الانتاج		عامل التدرج
١-	الومين: الطاقة	بآلاف الاطنان/سنوياً	٦٠	١٠٠	١٦٥	٣٣٠		٠,٨٠٤
	كلفة الطن	بالدولارات الاميركية لعام ١٩٦٥	٨٢,٣٠	٧٣,٤٥	٦٧,٤٥	٥٩,٠٠	٢٨	٠,٨٠٤
٢-	استيلين: الطاقة	بآلاف الاطنان/سنوياً.	١٣,٦	٢٧,٢	٤٠,٥			
	كلفة الطن	بالدولارات الاميركية لعام ١٩٦٠	٤٦٥	٣٧٦	٣٢٠		٣١	٠.٦٨٨
٣-	نيترات الامونيا: الطاقة	بآلاف الاطنان سنوياً	٥٠	١٠٠	١٥٠	٣٠٠		
	كلفة الطن	بالدولارات لعام ١٩٦٧	١٩٠,٤	١٤٥,١	١٢٥,٦	١٠١,٥	٤٦	٠.٦٤٩
٤-	زجاجات البيرة (زجاج): الطاقة	عدد المكائن	١	٢	٦	١٢		
	كلفة الطن	بالدولارات لعام ١٩٥٧	٨,٥١	٧,٢٥	٦,١٣	٥,٦٩	٣٣	٠.٦٩٥
٥-	اسمنت: الطاقة	بآلاف الاطنان/سنويا.	١٠٠	٤٥٩	٩٠٠	١٨٠٠		
	كلفة الطن	بالدولارات لعام ١٩٥٩	٢٦	١٩,٨	١٦,٤	١٣,٩	٤٦	٠.٥١٧
٦-	اثيلين: الطاقة	بآلاف الاطنان/سنوياً	١٠	٢٠	٦٠			
	كلفة الطن	بالدولارات لعام ١٩٦٠	٥٧٠	٤١٣	٢٥٠		٥٦	٠.٥٤٠
٧-	بوليثيلين: الطاقة	بآلاف الاطنان/ سنوياً.	٨,١٣	١٢	٢٤			
	كلفة الطن	بالدولارات لعام ١٩٦٠	٤٩٢	٤١٧	٣٨٣		٢٢	٠.٧٧٠
٨-	كلورور البوليفينيل: الطاقة	بآلاف الاطنان/سنوياً.	-	٢٠	٤٠			
	كلفة الطن	بالدولارات لعام ١٩٦٠	٢٨٥	١٧٠	١٢٩		٥٥	٠.٥٢٩
٩-	الصلب (مجمل المنتجات): الطاقة	بآلاف الاطنان/سنوياً.	٥٠	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠		
	كلفة الطن	بالدولارات لعام ١٩٦٦	١٦٢,٦	١٣٠	١٠٣,٣	٩٧	٤٠	٠,٧١٠
١٠-	منسوجات قطنية (خيوط خشنة): الطاقة	عدد بكرات النسيج/ آلة الحياكة	٤٣/٢٠٠٠	١٣٠/٦٠٠٠	٢١٤/١٠٠٠٠	٣٩٦/١٨٥٠٠٠		
	كلفة الطن	الرقم القياسي	١٠٠	٨٣	٨١	٨٠	٢٠	٠,٨٩١
١١-	قطن (خيوط رفيعة): الطاقة	عدد بكرات النسيج/ آلة الحياكة	٤٣/٢٠٠٠	١٣٠/٦٠٠٠	٢١٤/١٠٠٠٠	٣٩٦/١٨٥٠٠		
	كلفة الطن	الرقم القياسي	١٠٠	٦٩	٦٤	٦٠	٤٠	٠,٧٥٩

المصدر: Teitel. «Economies of Scale and Size of Plant: The Evidence and the Implications for Developing Countries.» pp. 98-99.

ج) التخصص في مجال صنع المواد التحويلية

لقد كرسنا الفقرتين السابقتين لصناعة الطاقة والبتروكيماويات وصناعة الحديد والصلب وصناعة السيارات لأن هذه الفروع المنتجة لمواد اساسية وسلع شبه منتهية ووسائل انتاج تعتمد على الموارد الطبيعية. كما يبدو ان التخصص في هذه الفروع أقل صعوبة خاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار المزايا المتعددة التي يحققها الانتاج الكبير. والواقع ان شدة كثافة استخدام رأس المال في هذه الصناعات وطول الفترات الزمنية اللازمة لاستهلاك الاستثمارات وتأثرها البالغ باقتصاديات الحجم تحفز على التعاون الاقليمي والتخصص. ان ابراز اهمية التخصص في هذه الفروع «الثقيلة» يستجيب لمتطلبات اعادة التنظيم الهيكلي للقطاع الصناعي الذي يقوم على اقامة مجمعات كبرى ذات آثار جارفة.

ويختلف الوضع عند تناول صناعات الاستهلاك. فقد يكون الحديث عن الانسجام والتنسيق، في هذا المجال، اكثر ملاءمة من التخصص. ذلك ان انتاج سلع الاستهلاك يستجيب لحاجات سوق داخلية لبلد معين ولا يتطلب تعبئة وسائل فنية ومالية هامة. غير انه انطلاقاً من سعة الاسواق الوطنية والعزم على زيادة المبادلات الاقليمية وما يشوب التقسيم الدولي الحالي للعمل من عيوب فمن الممكن ان يقوم تعاون اقليمي في مجال انتاج عدد من المواد التحويلية. ومن المناسب على هذا المستوى من التحليل ان نرجع بشكل مقتضب الى نقطة نظرية وعملية تتعلق بهذا المجال الصناعي والمكانة التي يحتلها في الاقتصاد العالمي. ان التقسيم الدولي للعمل الذي يقوم على المبدأ العام للمزايا النسبية واستغلال البلدان المستعمرة أو الخاضعة قد ادى الى تركيز جهود البلد المسيطر على الانتاج التحويلي النهائي (الذي يتطلب درجة عالية من التكنولوجيا وعمليات انتاج متقنة، ويدا عاملة بالغة المهارة وادارة رشيدة وفعالة). وقد كانت نتيجة ذلك ان ابقيت بلدان العالم الثالث في هياكل اقتصادية أولية بصفة اساسية.

لقد ازداد الانتاج الصناعي للبلدان النامية بنسبة ٦,٦٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٦٥- ١٩٧٠ وبنسبة ٨,٨٪ في عام ١٩٧٢. غير ان نصيب الانتاج التحويلي لم يتغير قط، فقد كان ٦,٧٪ في عام ١٩٦٠ و ٦,٩٪ في عام ١٩٧٢. كما ان نصيب اميركا اللاتينية في الانتاج الصناعي لبلدان العالم الثالث قد بلغ ٣,٨٪ في حين ان نصيب كل من آسيا وافريقيا كان على التوالي ٢,٦٪ و ٠,٥٪[٢٨].

---

(٢٨) انظر:
U. N. I. D. O., «Industrialisation des pays en voie de développement: problèmes fondamentaux et action nécessaire,» in **General Conference of U. N. I. D. O., Second, Lima, Peru, 12-26 March 1975.**

بعد هذا العرض الموجز لمجمل الظروف العالمية يتوجب ان نتوجه نحو التعاون العربي في هذا المجال . ان دور الوطن العربي ينبغي ان يرتكز على اتباع سياسة صناعية تقوم على الهدف التالي : محاولة اشباع حاجات الاستهلاك الحقيقية للجماهير بانتاج اكبر كمية ممكنة من المواد التحويلية والعمل على جعل التكامل الكامن لمختلف الاقتصاديات العربية حقيقياً عن طريق سلسلة من الاجراءات التدريجية في الزمان وفي المكان بفضل تنسيق الخطط الوطنية .

ان كون بنية الاستهلاك متجانسة بما فيه الكفاية في البلدان العربية (ومن المحتمل ان تبقى كذلك لمدة طويلة طالما ان هذه البلدان لم تبلغ درجة عالية من التصنيع الشامل) سيتيح الشروع بتنسيق للاستثمارات في هذا المجال على الصعيد الاقليمي . وعلى البلدان ذات الاتجاه الزراعي ، خاصة اذا كان حجمها صغيراً ، ان تعطي الاولوية لاقامة وحدات صناعية يمكن ان تستخدم كمدخلات مواد اولية من اصل زراعي وتنتج سلع استهلاك غذائية وصناعية . فعلى هذه البلدان ان تحقق الفائدة القصوى من مواردها الزراعية وان تعمل على تنمية كافة فروع الصناعات الغذائية . ومن الممكن ان يتخصص بعض البلدان في انتاج وتصدير (الى خارج المنطقة) معلبات الفواكه والخضر وأن يتخصص البعض الآخر في انتاج وتصدير السكر والتبغ ، وان تتخصص بلدان اخرى في انتاج وتصدير المنسوجات الخ . وينبغي ان لا يحول هذا دون إقدام البلدان الأخرى على انتاج مثل هذه السلع اذا ما سمح بذلك وضعها الطبيعي ومناخها . وعلى اية حال فان حاجات المنطقة بالغة التعدد وآخذة بالتزايد كما سبق وأشرنا الى ذلك[٢٩] . من هنا تأتي الضرورة القصوى للعمل على ايجاد نوع من التنسيق للاستثمارات في هذه الفروع . وينبغي ان يمتد هذا التنسيق الى مجالات صناعة الاحذية ومعاجين الورق وصناعة الورق والمنتجات الكيماوية والادوية والملبوسات والاثاث . . . الخ وكذلك الى الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية .

وتلعب البنية الجغرافية التي يمليها توزيع مناجم المعادن دوراً اساسياً في تسهيل التخصص والتعاون في مجال صناعة المعادن غير الحديدية . إن وفورات هامة يمكن ان تتحقق بسبب التعاون الاقليمي في مجال الصناعة الكيماوية ، الذي يتيح إمكانية انتاج كبير واقتصاديات حجم . وهكذا يمكن التفاهم حول توزيع انتاج الاسمدة والمنظفات والاصباغ ومبيدات الحشرات والاعشاب الطفيلية والمنتجات الكيماوية الخاصة بصناعة النسيج والمنتجات الصيدلانية . . . الخ . ان التخصص والتعاون في انتاج مختلف المواد

---

(٢٩) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني فيما سبق.

التحويلية يقودان الى الاتجاه نحو اقامة صناعة ميكانيكية وكهربائية. ذلك ان هذه الاخيرة تنتج المكونات الفنية لرأس المال الثابت (المكائن والادوات) لكل الصناعات . من هنا تبرز الأهمية الخاصة لهذه الصناعة في عمليات تصنيع الوطن العربي . وعليه ينبغي ان تبرم اتفاقات تعاون من اجل تنمية وتنظيم الصناعة الميكانيكية والكهربائية آخذة بنظر الاعتبار المؤسسات القائمة في بعض البلدان كمصر والجزائر . ويجدر ان يسترعي الوضع الحالي والمستقبلي (كما يظهر من الخطط الوطنية أو البرامج الوطنية للاستثمار) اهتمام كل البلدان العربية نحو ضرورة توزيع الادوار بين مختلف الصناعات الميكانيكية القائمة أو المزمع انشاؤها في مختلف البلدان الاعضاء على اساس من التنسيق المشترك. ان الاحساس باهمية ما تقدم وما ينبغي ان يعقد من اتفاقات في مجال التخصص يمكن ان تساهم في اعادة تنظيم هيكلي للمجال الاقليمي العربي على اساس تقسيم دولي للعمل من شأنه ادماج الامكانيات الطبيعية والبشرية والتقنية والمالية ومجالات سوق كل بلد من البلدان العربية .

ويمكننا الجدول رقم (٦٢) ، المتعلق بالتكوين الجديد لرأس المال المتوقع استخدامه في الصناعات الاستخراجية والتحويلية للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، من أن ندرك بشكل اوضح وضع القطاع التحويلي . ولكن هذه الدراسة لا تنطلق من الاعتبارات المشار اليها اعلاه والتي يمكن ان يؤدي الالتفات اليها ، الى مبالغ تفوق الى حد بعيد ما تضمنه الجدول السابق الذكر . وقد اوردنا هذه الارقام من اجل تكوين فكرة عن اهمية الاستثمارات المستقبلية في هذه الصناعات . والطريقة المتبعة في هذه الدراسة تبدو ، في الواقع ، قاصرة لأنها تنطلق من افتراضات نمو صناعي لكل من البلدان العشرة المعنية دون الاخذ بنظر الاعتبار امكانيات التكامل لمختلف الاقتصادات الوطنية وضرورة اعادة تنظيم هياكل هذه الاقتصادات التي تتطلب تنمية صناعية مشتركة تقوم ، في آن واحد ، على الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقليمية المستقلة واشباع الحاجات الحقيقية لجماهير المنطقة .
وعلى الرغم من التحفظات التي يمكن ابداؤها بخصوص الارقام التي تتضمنها هذه الدراسة (انظر الجدول رقم (٦٢)) فمن الممكن ملاحظة المستوى المرتفع للاستثمارات في الصناعات الاستخراجية والتحويلية لستة بلدان عربية والتي تقدر بحوالي ثلاثة مليارات من الدولارات للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ . واذا ما تحتم ان نأخذ بنظر الاعتبار حاجات البلدان العربية الاخرى وامكانياتها المالية والاهداف الاقليمية لاعادة التنظيم الهيكلي فمن الممكن ، بكل بساطة ، تجاوز ضعف هذا المقدار .

غير انه من المناسب ان نلاحظ ان التخصص والتعاون ، في مجال الصناعات « الثقيلة » الرائدة أو صناعات سلع الاستهلاك ، يطرحان مشكلة بالغة الحرج ينبغي ان

تجد حلاً مسبقاً ، الا وهي مشكلة توزيع مزايا وتكاليف الاندماج الصناعي .

٣ـ توزيع المزايا والتكاليف

لقد كرست كتابات عديدة لقياس مزايا وتكاليف الاندماج في البلدان النامية(٣٠) . وقد انصبت هذه الدراسات على تجارب الاندماج في اميركا الوسطى وافريقيا واميركا اللاتينية معتمدة على معيار الدخل القومي أو معيار التجارة الاقليمية او التوزيع الجغرافي للنشاطات الصناعية او العوائد الضريبية أو الخدمات المشتركة .

أما موضوعنا هنا فهو يختلف من حيث ان اهتمامنا يتجه ، في هذه المرحلة ، الى الاندماج الصناعي الاقليمي من جهة وان دراسة مزايا وتكاليف الاندماج تنصب على اجراءات مستقبلية وليس على تقييم تجربة سابقة من جهة اخرى .

أ) اعتبارات عامة

لقد سبق واشرنا الى ان الهدف البعيد المدى للاندماج الاقتصادي الاقليمي بين البلدان العربية هو تعديل الهياكل الحالية للانتاج من اجل بلوغ مستوى اعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والواقع ان العامل الرئيسي الذي يمكن ان يحفز بلدا عربيا على الانضمام الى المجموعة هو احتمال تحقيق عدد من المزايا من جراء ذلك .

---

(٣٠) انظر من بين الدراسات التي اجريت حول هذا الموضوع: P. Robson, **La péréquation par la fiscalité et la répartition des avantages résultant de groupements économiques entre pays en voie de développement** (New York: UNCTAD, 1971).

J. Sakamoto, «Industrial Development and Integration of Under-developed Countries,» **Journal of Common Market Studies,** v. VII (June 1969), no. 4.

Eduardo Lizano, «Repartition des avantages et des coûts dans l'intégration entre pays en voie de développement,» in **Problèmes actuels d'intégration économique, coopération agricole et industrielle entre pays en voie de développement,** pp. 52-56.

هذه المؤلفات غنية بالمراجع.

W. T. Newlyn, «Gains and Losses in the East African Common Market,» in Robson. ed. **International Economic Integration.**

D. Segal, «On Making Customs Unions Fair: An East African Example,» **Yale Economic Essays,** v. 10 (1970), no. 2.

A. Y. Brown, Customs Union Versus Economic Separatism in Developing Countries,» **Yorkshire Bulletin of Economic and Social Research,** v. 13 (1961), no. 2.

D. C. Mead, «The Distribution of Gains in Customs Union Between Developing Countries » in Robson.ed. **International Economic Integration.**

جدول رقم (٦٢)

التكوين الجديد لرأس المال الثابت المتوقع للصناعات الاستخراجية والتحويلية للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ بالاسعار الثابتة للسوق لعام ١٩٦٤ (القيم بملايين الدولارات)

	الجزائر	السودان	ليبيا	المغرب	مصر	تونس
الصناعات الاستخراجية	١٦٧,٨	-	١٥٠,٠	٧١,٢	١٢٣,٥	٧٠,٢
الصناعات الغذائية	٢٠٧,٠	٧٨,٢	١٦,١	٧٤,٦	٣٢٠,٢	٦٦,٧
صنع المشروبات	٢,٠	-	١,٠	-	٧,٠	-
صناعة التبغ	١,٤	٠,١	٠,٦	١,٠	٢,٤	٠,٦
صناعة النسيج	٧٠,٠	٧٠,٠	١٥,٠	٥٥,٠	١٦٥,٠	٥٠,٠
صناعة الملبوسات	٧,٠	٥,٠	١,٥	١٢,٠	٢٥,٠	٦,٠
صناعة الاحذية	٢,٥	٠,٥	٠,٠	-	٢٠,٠	-
نشارة وعمليات ميكانيكية لمعالجة الخشب	٠,٦	١,١	٠,٠	١,٨	٨,٧	-
صناعة الاثاث	٠,٨	٠,٣	٠,٣	١,٠	١,٢	٠,٤
صناعة المعاجين والورق	٥٢,٥	١,٥	١,٧	٧٠,٠	٧٣,٠	١٠,٥
الدباغة ومعالجة الجلود	١,٢	-	-	-	-	٠,٣
صناعة المطاط	١٥,٠	٨,٢	٥,٠	١٦,٠	٢٠,٠	٨,٠
الصناعة الكيماوية	١٣٢,٤	٣٠,٧	٤٢,٥	١١١,١	٣١٩,٩	٤٤,٠
صناعة مشتقات النفط	٤٠,٠	-	٢٨,٠	١٥,٠	٤٥,٠	٣٠,٠
صناعة المنتجات المعدنية غير الفلزية	٢٣,٧	٢٠,٢	٣١,٤	٣٥,٦	١٣٣,٥	٢٦,٦
انتاج وتحويل اولي للمعادن غير الحديدية	-	-	-	-	٤,٥	-
صنع المواد المعدنية المشغولة	١٢,٣	٤,٠	١٠,٠	١١,٦	٣٠,٠	٧,٥
بناء المكائن	٣٨,١	٤,٩	٤,٠	١٢,٠	٦٠,٠	٩,٩
بناء مواد النقل	-	٢,٤	-	١١,٦	٢٠,٠	٠,٥
المجموع للصناعات التحويلية	٦٠٦,٤	٢٢٧,٠	١٦٠,٧	٤٤٣,٣	١٢٩٠,٤	٢٦١,١

المصدر: United Nations, Economic Commission for Africa, **Etudes sur l'harmonisation du développement industriel en Afrique du Nord** (Addis Ababa: United Nations, 1972).

ويمكن ان يشار الى ان اختلاف مصلحة الاقليم عن مصلحة البلد يحد من اندفاع البعض نحو الانضمام الى المجموعة الاقليمية . وقد تصح هذه الملاحظة في مناطق سبق واستقرت هياكلها الصناعية الأمر الذي يختلف عما نحن بصدده . فالاقتصادات العربية ، في الواقع ، مفككة واساساً أولية ، وما زالت البلدان العربية على اول الطريق في مجال التصنيع . من هنا يأتي التوافق ، في الموضوع الذي يهمنا ، بين المصلحة الاقليمية والمصلحة الوطنية شريطة اتخاذ حد ادنى من الاحتياطات .

ان اهم المزايا التي يمكن ان تحصل عليها البلدان الاعضاء في انضمامها الى التجمع الاقليمي هي التالية :

- تغيير الهياكل الصناعية .
- زيادة عوامل الانتاج .
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم .
- تعجيل النمو الصناعي .

١) **تغيير الهياكل الصناعية.** لاحظنا ، فيما سبق ، ان التخصص والتعاون بين البلدان العربية ، في اقامة وتنمية صناعة الطاقة والبتروكيماويات والحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والتحويلية ، سيساعدان في انشاء وحدات صناعية ديناميكية قادرة على تعجيل عمليات تطور وتغيير الهياكل في المنطقة . سوف تتيح عملية اعادة تنظيم الهياكل هذه امكانية معالجة تخلف المنطقة الذي يتصف بالاختلال الهيكلي والاقليمي .

وينبغي الا يتم التوزيع الجغرافي المشترك للنشاط الصناعي وتوطين الصناعات الرائدة على حساب البلدان الفقيرة . فالملاحظ ان هذه الاخيرة تفتقر لرؤوس الاموال ولكنها تمتلك موارد طبيعية أو بشرية أو كلتيهما على قدر كبير من الأهمية في حين ان البلدان النفطية الغنية مالياً تفتقر الى عوامل الانتاج الاخرى (العمل ، الأراضي الزراعية) . ويمكن تسهيل عملية توزيع الوحدات الصناعية عن طريق تخصيص اضافي في العوامل لمختلف اقتصادات المنطقة . ومن شأن اتخاذ اجراءات مختلفة للتسوية واقامة انتاج مشترك (حيث يشترك البلد الذي تقوم الصناعة على ارضه مع بلدان اعضاء اخرى) تصحيح آثار الاستقطاب للمجمعات الكبرى التي ستوزع ارباحها بين مختلف الشركاء .

٢) **زيادة عوامل الانتاج.** تكمن بعض المزايا التي يمكن ان تحققها البلدان الاعضاء ، من جراء الاندماج الاقليمي ، في التوزيع الامثل لعوامل الانتاج . ان تكتل

الاقتصادات العربية والتصنيع الداخلي سيمكنان من تحقيق زيادة ملحوظة في عوامل ووسائل الانتاج . فالوضع الحالي ، الذي يقسم الوطن العربي الى مجموعتين من البلدان : بلدان صغيرة وقليلة السكان ولكنها تتمتع بوسائل مالية ضخمة وبلدان كبيرة مكتظة بالسكان وغالباً ما تمتلك موارد طبيعية متنوعة غير انها تعاني من شحة رؤ وس الأموال ، يشل المنطقة ويجعلها تابعة اكثر فاكثر ازاء الخارج . وعلى العكس من ذلك ، فان اشتراك مختلف البلدان في تجربة اقتصادية واحدة سيساهم في زيادة عوامل الانتاج التي من شأن توزيعها واستخدامها الرشيدين رفع انتاجية العمل وفعالية الهياكل . وهكذا يمكن وضع حدٍ للشحة المزمنة في العملات الاجنبية التي تشكل عقبة امام تنمية بعض البلدان العربية التي يزيد عجزها التجاري الهيكلي من مواطن ضعفها . وسيوضع ، بالطريقة نفسها ، حد لنقص اليد العاملة الماهرة والاقل مهارة في البلدان القليلة السكان.

ومن اجل تفادي اختلالات جديدة قد تنجم عن حرية انتقال الاشخاص ورؤ وس الأموال وتثير مخاوف بعض البلدان الاعضاء ، سيكون ضرورياً ، أن تسوى هذه المسألة بدقة بحيث يمكن تحقيق اكبر قدر ممكن من مصالح الاقتصاد الاقليمي والاقتصادات الوطنية . ان الاستخدام الفعال لعوامل الانتاج التي اصبحت وفيرة في المنطقة سيساهم في تعجيل عملية الاندماج الاقليمي .

٣) **الاستفادة من اقتصاديات الحجم**. ان توفر وغزارة عوامل الانتاج تمكن البلدان العربية من اجتياز المراحل على طريق التصنيع . فانشاء المجال الاقليمي سيخلق سوقاً موسعة . وسيكون ممكناً تشييد مجمعات كبرى ووحدات صناعية كبرى تصبح تكاليف الانتاج فيها اقل بفضل التوجه نحو الانتاج بكميات كبيرة . والواقع ان سوقاً موسعة تتيح فرصاً اكثر للتخصص الاقليمي . وهكذا ستكون الفائدة اكبر اذا ما تمت في مصانع متفرقة العمليات التي تجرى عادة في نفس الوحدة . كما تجعل السوق الموسعة ، بالاضافة الى ذلك ، الاندماج الرأسي والافقي ممكنا فتتحقق بذلك وفورات . وتتيح إقامة صناعات جديدة (ثقيلة وخفيفة) تخفيض المستوردات المتأتية من بلدان ليست اعضاء في المجموعة الاقليمية ، وربما تكون سبباً في خلق تيارات للتبادل ضمن المنطقة .

٤) **تعجيل نمو الانتاج الصناعي**. نظرا لان الاندماج الاقتصادي الاقليمي يخلق مناخا صالحا لتحقيق الكثير من المشاريع الجديدة والمجدية للتنمية الاقتصادية فان كل العوامل تتوافق على زيادة معدل نمو الانتاج الصناعي على الصعيد الاقليمي. والمشكلة التي تطرح على هذا المستوى تكمن في تجنب توزيع متفاوت للصناعات الجديدة بين البلدان الاعضاء. كما يجب الاحتراس من

ان تكون عملية الاستقطاب المرتبطة بالوفورات الخارجية الناجمة عن وجود صناعات مساعدة وخدمات عامة متفرقة في بعض البلدان ، عائقاً امام التوزيع المتكافىء للصناعات بين البلدان الاعضاء . من هنا تبرز ضرورة الاتفاق على تدبير اقليمي حول توطين الصناعات لكي توزع مزايا النمو بين البلدان الأعضاء . فالتوزيع الجغرافي للصناعات في داخل المنطقة يشكل ، في الواقع ، عنصراً حاسماً في توزيع المزايا والتكاليف . وعلى الرغم من ذلك فان تقدير المزايا التي تقدمها كل صناعة وتحديد توزيع هذه المزايا بين البلدان ليس امراً هيناً . ان الدراسات التي اجريت حتى الآن حول هذه المواضيع قد ابرزت ، جميعاً ؛ صعوبات تحديد دقيق لمزايا وتكاليف أي مشروع في كل من البلدان الاعضاء قبل ان يتقرر اقامة الصناعات . والواقع ان غياب البيانات الاحصائية الدقيقة لحساب كلفة الوحدة المنتجة في كل بلد وتقييم الطلب المستقبلي على المنتجات المختلفة لكل بلد طوال فترة سير عمل المشروع وتقدير تكاليف الفرص لعوامل الانتاج ، يقيد ، الى حد بعيد ، امكانية توزيع متساو للمزايا والتكاليف بين كافة الدول الاعضاء . وعليه فان احد الاهداف المنشودة يجب ان لا يتجه نحو تحقيق المساواة في توزيع المكاسب والتكاليف بقدر ما ينبغي أن يركز على البحث عن الفعالية عن طريق المساهمة في بلوغ الحد الاقصى من النمو الصناعي للمنطقة[٣١] .

ب) طرق توزيع المزايا والتكاليف

يمكن تبويب الاجراءات التي تهدف الى تأمين توزيع افضل للمكاسب والخسائر في ثلاث فئات على الاقل وذلك طبقاً للهدف المنشود[٣٢] . وترمي الفئة الاولى الى ابقاء

---

(٣١) لقد اكدنا ، في الفقرة (١) «اعتبارات عامة» على ان الاندماج الصناعي يتمخض عن مزايا كثيرة وهامة وذلك بسبب اعتقادنا ان هذه المزايا تغلب على التكاليف في الحالة التي تشغلنا. ولكنه يتوجب ان نذكر ان ثمة خسائر يمكن ان تتعرض لها البلدان الاعضاء من جراء الاندماج الاقليمي. ويمكن تقدير هذه الخسائر في ثلاث حالات اساسية:

ـفقدان فرصة انشاء بعض الصناعات بسبب العوائق القائمة مسبقاً.

ـضياع العوائد الناجم عن غياب الرسوم على المستوردات القادمة من البلدان المشاركة.

ـثمة كلفة حقيقية يمكن ان تنجم عن تضييق وعاء الضريبة. والمقصود هنا هو الكلفة الناتجة عن تبني نظام ضريبة تفرض على المستهلكين أقل فعالية من الرسوم الجمركية التي يحل هذا النظام محلها.

وعلى الرغم من ذلك، فان اجراءات متنوعة يمكن ان تتخذ من اجل الحد من الخسائر التي يمكن ان تتولد عن الاندماج.

انظر حول هذه النقاط: Robson, **La péréquation par la fiscalité et la répartition des avantages résultant de groupements économiques entre pays en voie de développement,** chap. IV et V.

(٣٢) انظر: Ibid., chap. IV.

Lizano,« Repartition des avantages et des côuts dans l'intégration entre pays en voie de développement,» in **Problèmes actuels d'intégration économique, coopération agricole et industrielle entre pays en voie de développement,** pp. 52- 56.

البلدان الاعضاء في نظام اندماج والحيلولة دون الخروج منه . وتتجه الثانية نحو حل مشكلات الامد القصير وكذلك مشكلات الامد البعيد المرتبطة بالنمو الاقتصادي للمنطقة على سبيل المثال . واخيراً تؤكد الثالثة على اعادة تنظيم هيكلي للاقتصادات الوطنية بفضل اقامة مشاريع متعددة الاقطار في اطار تخصص اقليمي .

١) ويمكن ، من اجل ابقاء المشاركين في نظام الاندماج ، الاتفاق على اجراءات وقائية تهدف الى تفادي سوء التوزيع واخرى تصحيحية لاعادة النظر في التوزيع الذي يتبين انه ليس ملائماً ، كما يقترح ادواردو ليزانو (Eduardo Lizano)[٣٣] .

ـ الاجراءات الوقائية . تطبق هذه الاجراءات اعتباراً من بداية الاندماج . ويمكن ان تتخذ اشكالاً كثيرة التنوع . وتنصب اهم هذه الاجراءات على : أ) توزيع جغرافي للنشاطات الصناعية يقوم على تخصص معين ؛ ب) انشاء اجهزة اقليمية للتمويل (مصارف اقليمية) ؛ ج) الغاء تدريجي لعوائق تنمية التجارة التي تنشأ ضمن المنطقة فيما يتعلق بالمنتجات الوطنية والمنتجات الاقليمية . والواقع انه من الضروري ان تجُرى تنازلات ، منذ البداية ، في صالح البلدان الأكثر تضرراً والاشد ضنكاً .

ـ الاجراءات التصحيحية . تهدف هذه الاجراءات الى تعزيز الاجراءات الوقائية عن طريق تنظيم التدفقات المالية والضريبية لتصحيح بعض آثار الاندماج على البلدان المتضررة . ويمكن ان تتخذ هذه الاجراءات شكل اعتمادات متزايدة توضع تحت تصرف البلدان المتضررة او تنازلات (تعريفية) خاصة أو نقل عوائد ضريبية من البلدان المستفيدة الى البلدان الأقل استفادة لتعويض هذه الأخيرة نوعا ما[٣٤] .

٢) **توزيع المزايا والنمو** : من الممكن تصور ثلاث فئات من الاجراءات على الأقل :

ـ الاجراءات الرامية الى زيادة عوامل الانتاج حيثما يكون ضرورياً لتوسيع امكانيات الاستثمار . ويجب ان يتم انشاء المصارف وتخصيص الاعتمادات أو الهبات بشكل يمكن من زيادة الموارد المالية للبلدان التي تفتقر الى رؤوس الأموال بالدرجة الأولى .

ـ الاجراءات الرامية الى تحسين نوعية الموارد البشرية في بعض البلدان . ذلك ان الافتقار الى عرض ملائم لليد العاملة الماهرة يشكل احدى العقبات الاكثر شيوعاً التي ترتطم

---

(٣٣) انظر: Ibid. ، p. 54

(٣٤) انظر: Robson, **La péréquation par la fiscalité et la répartition des avantages résultant de groupements économiques entre pays en voie de développement.**

بها تنمية النشاطات الجديدة في الكثير من البلدان العربية . وهناك العديد من الامكانيات التكميلية التي يمكن اللجوء اليها في هذا الصدد كالاعانات ، مثلاً ، التي يجدر ان تقدمها كل البلدان العربية لمؤسسات التعليم والاعداد المهني للبلدان الأكثر تأثراً بهذا النقص في اليد العاملة الماهرة .

ـ الاجراءات الهادفة الى توسيع السوق من اجل تنمية المبادلات الاقليمية. وستتاح لنا الفرصة للعودة الى هذا الموضوع لدى تناول اعادة تنظيم بنية السوق الاقليمية (المبحث الثالث) .

٣) **اقامة مشاريع متعددة الأقطار** . ففي اعتقادنا ان إحدى اكثر الوسائل فعالية للاندماج الصناعي وتوزيع المزايا والتكاليف ما زالت تكمن في اقامة شركات متعددة الجنسية حسب فرع النشاط . وقد سبق واشرنا الى تأسيس شركات متعددة الجنسية في المجال النفطي على وجه الخصوص[٣٥] . ففي بداية الاندماج ، يتيح طرح عدد كبير من المشاريع للنقاش زيادة فرص الاتفاق حول التوزيع الجغرافي للصناعات .

والواقع ان معظم الفروع الصناعية التي يرغب الكثير من البلدان العربية في انشائها تحتاج الى اسواق عدة بلدان عربية . ان اشتراك البلدان العربية الاخرى في المشاريع الصناعية الى جانب البلد الذي ستقام الصناعة على ارضه يمكن من ان تعم الفائدة كل البلدان المعنية . فالتمويل المشترك والادارة المشتركة لهذه المشاريع الاقليمية يسهلان تراكم رأس المال وتعجيله مع ما يتيحانه للبلدان الاعضاء من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الناجمة عن الانتاج الكبير والادارة الموحدة معاً .

ان تكاليف التصنيع الاقليمي التي يجب ان تتحملها البلدان الأعضاء المعنية ستعوض بواسطة الربح الذي سيرتفع ما ارتفع حجم الانتاج ، واشتد التركز ، وتحقق الاندماج رأسياً أو أفقياً لمختلف النشاطات المنجزة ، وكانت الادارة رشيدة والسوق اوسع .

ان ما تأتي به الوسائل التكميلية والاستغلال المشترك للمشاريع العربية المتعددة الجنسية سيمكنان البلدان المعنية من اقتسام سلطة اتخاذ القرارات وسيسهلان الاجراءات المتعلقة بحرية انتقال البضائع المنتجة في هذه الظروف داخل السوق الاقليمية[٣٦] .

---

(٣٥) انظر الفقرتين د و ج في المبحث الثالث من الفصل الثاني فيما سبق.

(٣٦) ومع اعطاء الاولوية لاقامة مشاريع عربية متعددة الجنسية فمن الممكن استهداف اشكال اخرى للانتاج المشترك. لنذكر على سبيل المثال انشاء مشاريع مشتركة تضم البلدان العربية المجهزة لرؤوس الاموال والمواد الاولية واليد العاملة من ناحية والشركات الاجنبية المجهزة للمعدات وبراءات الاختراع والمتخصصين من ناحية اخرى. ان اتفاقات كتلك التي ابرمت =

ان التركز المتعدد الجنسية ، بفضل ما ينشأ من مشاريع عربية متعددة الجنسية ، وما يتشكل من مجمعات صناعية كبرى ، سيمكن من تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول الاعضاء ويسمح باعادة تنظيم هيكل اقتصاداتها بأقل التكاليف ومن الممكن ان تستلهم البلدان العربية في هذا المجال مثال « المنظمات الدولية للادارة » و « المشاريع المختلطة » التي انشئت داخل الكوميكون(٣٧) .

صحيح ان اعادة ترتيب هياكل الانتاج الصناعي أمر ضروري للاندماج الاقليمي ولكنه يبقى قاصراً وتجدر تكملته باعادة تنظيم للهياكل الزراعية .

المبحث الثاني
اعادة تشكيل الهياكل الزراعية

ان اعادة تشكيل الهياكل الزراعية ، منظوراً اليها من الزاوية الديناميكية لاحتمالات الاندماج ، تتطلب ان تتخذ ، في آن واحد ، اجراءات على الصعيدين الوطني والاقليمي . فترتيب المجال الريفي في الوطن العربي يحتم ان يتم حد ادنى من ا لتنسيق لبرامج التنمية الزراعية . ومن المناسب ، قبل الشروع بدراسة هاتين المسألتين الهامتين المتعلقتين بترتيب المجال وتنسيق البرامج الزراعية ، ان نحدد الاطار العام للتحليل .

١ ـ اعتبارات عامة

لم تحظ الزراعة ، في بلدان العالم الثالث عموما ، بجهود خاصة تتيح لها الاندماج في الاقتصاد الوطني أو الاقليمي المتعدد الجنسية . صحيح ان هناك محاولات فيما يخص هذه الحالة الاخيرة التي تهمنا ، جرت في افريقيا واميركا الوسطى ، ولكن جل ما ينبغي القيام به في هذا المجال لم ير النور بعد . ولا يقتصر النقص ، في هذا الصدد ، على تحرير تجارة المنتجات الزراعية بين البلدان النامية فحسب ، وانما ينصب بشكل خاص على ما يتوجب اتخاذه من اجراءات بهدف تحقيق اندماج افضل للزراعة في مجال اقليمي متعدد الجنسية تم تنظيمه . ان ضرورة زيادة الاستثمارات الزراعية بغية رفع انتاجية العمل والعوائد في القطاعين الحديث والتقليدي لعلى درجة قصوى من الاهمية . ومايمكن الاعتراض عليه هو ان توسع الاستثمارات الزراعية الذي يقترن بزيادة في الاستخدام والدخول قد يصطدم

= بين بولندا ومجموعة كروب واخرى كثيرة تحققت بين الشرق والمشاريع الغربية يمكن ان تتم في الوطن العربي . كما ان مخاطر عدم توازن القوى ستتقلص الى حد بعيد في هذه الحالة .

(٣٧) انظر: Marie Lavigne, **Le COMECON** (Paris: Cujas, 1973), pp. 225-245.

بعدم مرونة العرض المحلي او الاقليمي وبالتضخم فيتوجب ، والحالة هذه ، ان تتخذ اجراءات من اجل اعادة ترتيب المحيط الذي تتداول فيه التدفقات .

وبما ان معدل النمو السكاني مرتفع وان الميل الحدي للاستهلاك في البلدان العربية مقارب او مساوٍ للوحدة فان المطلوب هو على وجه التحديد ، التأثير في جهاز الانتاج الزراعي وبالتالي في العرض الذي بقي حتى الآن ، عديم المرونة ، وذلك من اجل ان يتم انتقال التدفقات بدون الكثير من الصعوبات . فطالما « ان الزراعة تشكل ، في معظم الحالات ، القطاع الذي يمكن التوصل فيه الى النتائج الاكثر اهمية بأقل النفقات »[٣٨] ونظراً لتوفر الوسائل المالية في المنطقة فان جهوداً حثيثة ينبغي ان تبذل لزيادة الاستثمارات الزراعية من اجل ان يزداد الانتاج والفائض الزراعيان بشكل ملموس ، فيمكن بذلك مواجهة الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية في هذه المنطقة . ومن شأن التعاون فيما بين البلدان العربية ، في هذا المجال ، ان ينتهي الى تخصص زراعي . واذا انبثق هذا الاخير عن اختلاف الظروف الجغرافية والمناخية فانه سيتيح امكانية تنمية تبادل المنتجات الزراعية داخل المنطقة ، الأمر الذي سيجعل المنطقة العربية أقل اعتماداً على الاستيراد من البلدان المتقدمة[٣٩] .

والواقع ان هناك امكانيات حقيقية لتغير تيارات مبادلات المنتجات الزراعية للكثير من البلدان العربية في صالح بلدان عربية اخرى دون اللجوء الى استثمارات زراعية اضافية .

ومن أجل الحصول على العملات الاجنبية ما زال عدد من البلدان العربية ، حتى الوقت الحاضر ، يفضل تصدير منتجاته الى البلدان المتطورة حاملاً بذلك بلدانا اخرى في المنطقة على استيراد المنتجات ذاتها من البلدان المتقدمة . ويبدو ان هذه هي حالة المغرب وتونس وسوريا ومصر .

ومن شأن اقامة منطقة مندمجة ازالة هذه الدوافع وهذه الاوضاع الشاذة وهذه الاختلالات نظراً لأن الاندماج الزراعي الاقليمي ما هو الا جزء من الاندماج الاقتصادي الاقليمي الذي يتخذ ايضاً اشكالاً مالية . والواقع ان امام التخصص الزراعي في الوطن العربي فرصاً عديدة للنجاح بسبب سعة مجال التعاون والفروقات البيئية وكبر احتمالات

---

(٣٨) انظر: R. Passet, **Politiques de développement,** 2ème ed. (Paris: Dalloz, 1969), p. 668.

(٣٩) ان هذه التبعية الغذائية ازاء البلدان المتقدمة لعلى قدر كبير من الخطورة وهي تقلص الى حد بعيد، امكانية المناورة لدى البلدان العربية على الحلبة الدولية وذلك في محاولة هذه البلدان للمساهمة في تعديل النظام الاقتصادي العالمي القائم.

السوق . كما ان اقامة أجهزة التعاون الزراعي تتيح تحقيق افضل النتائج بفضل العمل المشترك والوسائل المالية والتقنية والاعداد المهني والبحوث . والواقع ان لتنوع المناخ والتربة والظروف الطبيعية والوسائل الاقتصادية دوراً اساسياً في تسهيل عملية التخصص والتكامل في المنطقة .

وبما ان الكثير من البلدان العربية يستورد جزءاً اساسياً وفي بعض الاحيان جل ما يستهلكه من المنتجات الغذائية ونظراً لأن عدداً من البلدان العربية يصدر المنتجات الزراعية أو يتمتع بامكانيات زراعية هامة (السودان ، العراق ، سوريا) فان احد الاهداف ذات الأولوية ينبغي ان ينصب على زيادة انتاج السلع الغذائية في المنطقة من اجل وضع حدٍ لعجز المنطقة الغذائي ودفع عجلة تقدم البلدان ذات الامكانيات الزراعية . ذلك ان ضخامة كيان الوطن العربي تسمح بزيادة امكانيات التخصص بقدر ما يتوسع السوق ويزداد الطلب . وإذا ما ارتبط الاندماج الزراعي بالاندماج الصناعي فسيفرز مزايا اكيدة . حقاً ان قسماً كبيراً من سكان البلدان العربية يعيش ، في الوقت الحاضر ، على مستوى الكفاف ، إلا أنه نظراً لضخامة الوسائل المالية واحتمالات التصنيع والاصلاح الزراعي فان القوة الشرائية سوف تتحسن في هذه المنطقة . وسيكون لتوسيع السوق الذي سينجم عن تقارب الاقتصادات الوطنية دور حاسم في هذا المجال .

ومن شأن اقامة سوق زراعية اقليمية تنشيط التنمية الزراعية وتوسيع المبادلات التجارية كما يمكن ان تلعب هذه السوق ايضاً دوراً في قيام وحدات صناعية جديدة لتصنيع المنتجات الزراعية (تعليب الفواكه والخضر ، معالجة القطن ، تكرير السكر . . . الخ) . وبذلك تزداد امكانية الزراعة في توفير المدخلات للصناعة على المستوى الاقليمي وزيادة فرص تصنيع البلدان الاقل حظوة عن طريق تمكين هذه الاخيرة من التخصص في عدد من الصناعات الخفيفة . يضاف الى ذلك ان انشاء سوق اقليمية سيؤدي من ناحية اخرى الى تشجيع قيام وحدات صناعية جديدة (أو تعزيزها إن وجدت) تتولى تجهيز مدخلات للزراعة كالصناعات الكيماوية (اسمدة) والبتروكيماوية (مواد بلاستيكية) والحديد والصلب (قضبان وصفائح حديدية) والميكانيكية (جرارات) ومواد البناء (اسمنت وآجر . . .) . . . . الخ .

وقد بات ضرورياً ان تدخل تغيرات جذرية هامة في القطاع الزراعي من اجل انجاز عملية الاندماج . فتحسين الزراعة وعائدها يتطلب احداث تغيرات في ظروف الانتاج (اصلاح زراعي ، توسيع المساحات المروية ، مكننة الزراعة ، اعداد المرشدين والمشرفين الزراعيين ، تنظيم رشيد لأسواق التصريف . . . الخ) . ان مجمل هذه

الاجراءات يدخل ، بطبيعة الحال ، ضمن حدود السيادة الوطنية ويمكن ان يتقرر ، اولا ، على المستوى الوطني . والواقع ان الطبيعة الوطنية لهذه الاجراءات يمكن ان تشكل عائقاً أمام انشاء السوق الزراعية الاقليمية . ربما يكون ذلك صحيحاً ولكن من الممكن ايضاً بذل جهد من هذا النوع في اطار تعاون اقليمي . فالاطار الاقليمي المتعدد الجنسية جد ملائم لاقامة اجهزة اقليمية للبحث والاعداد المهني وتكييف التقنيات الحديثة لظروف الوسط المادي والبشري واعداد وتنفيذ مشاريع اقليمية للري . وسوف يتيح التخصص والتعاون ، في هذا المجال ، امكانية رفع مساهمة القطاع الزراعي في تراكم رأس المال بفضل زيادة الفائض الزراعي الاضافي الذي يمكن ان ينبثق عن القطاع الخاص أو القطاع العام ويستخدم لاغراض انتاجية سواء مباشرة أو بعد تعبئة عن طريق الضرائب والاسعار .

ومن شأن قيام البلدان الاعضاء بعمل اقليمي لاعادة تنظيم بنية القطاع الزراعي واعداد وتنفيذ برامج تنمية للزراعة ان يتيح لها بلوغ مستوى اعلى من التنمية وتخفيف حدة التوتر والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تنجم عن تطبيق سياسة اقليمية للتصنيع وذلك بفضل تكييف العرض الاقليمي للمنتجات الغذائية ومجمل الطلب الفعلي المتزايد .

٢- ترتيب المجال الريفي

يتعايش في كافة ارجاء المنطقة العربية شكلان للزراعة ، احدهما حديث والآخر تقليدي . والواقع ان هذه الظاهرة شائعة في كل بلدان العالم الثالث . وعليه فمن الضروري ان تتخذ اجراءات ، على مستوى كل بلد ، بهدف خلق هياكل ملائمة لتنمية الزراعة ودمجها ، في مجمل الاقتصاد الوطني . وينبغي ان ينظم استيعاب القطاع الحديث للقطاع التقليدي وان لا يترك لفعل عوامل السوق . ويجب ان يقترن هذا الاستيعاب برفع مستوى المزارعين . ان الافكار التي يطرحها آرثر لويس (Arthur Lewis)[٤٠] ووليام باربر (William Barber)[٤١] تحمل على الاعتقاد بان عملية استيعاب قطاع الاقتصاد الحديث

---

(٤٠) انظر: William Arthur Lewis, **La théorie de la croissanse économique** (Paris: Payot, 1964).

Idem, **Economic Development with Limited Supplies of Labour** (Manchester: The Manchester School, 1954).

(٤١) انظر: William J. Barber, **The Economy of British Central Africa; a Case Study of Economic Development in a Dualistic Society** (Stanford, Calif: Stanford University Press, [1961]).

للزراعة التقليدية ستكون تدريجية وذلك بانتقال الفائض في قوة العمل الى القطاع الحديث ، فلا حاجة اذن لتدخل من جانب الدولة . ويؤكد لويس (Lewis) على ان انخفاض مستوى الانتاجية الحدية لعدد كبير من الريفيين والفجوة القائمة بين دخول القطاع الحديث والقطاع التقليدي (٣٠ إلى ٥٠٪) يؤديان الى انتقال اليد العاملة باتجاه القطاع الحديث حيث سيكون اي استثمار جديد مربحاً . وبما ان معدل الاستثمار يحدد حركة النمو فسيكون ذلك في صالح التقدم الاقتصادي . فزيادة رأس المال المتاح ترفع من الانتاجية الحدية للعمل وتمكن من استيعاب العمال الجدد الذين استغنى عنهم القطاع التقليدي . وتستمر هذه العملية حتى تنفذ اليد العاملة من قطاع الكفاف .

وعلى الرغم من اننا لا نرفض كلية افكار (لويس) هذه ، فيبدو ان تدخل الدولة ، في حالة البلدان العربية ، امر لا مفر منه وذلك من اجل تعجيل عملية استيعاب الاقتصاد التقليدي بفضل توسيع السوق الاقليمية التي ستكمل الاسواق المحلية الضيقة وبفضل التغيرات الهيكلية الجذرية في المجال الريفي . وكما أوضح ر. بودان (R. Baudin) فان « دور الحوافز الاقتصادية في احداث التغيرات المنشودة» طبقاً لما جاء فيما كتبه ارثر لويس ووليام باربر ، « يصطدم تارة بأثر الضغوط السكانية وتارة اخرى بآثار الغلات المتناقصة »[٤٢]. فالحقيقة ان التغييرات الهيكلية في البلدان النامية تتطلب تعبئة لوسائل مالية وتقنية وبشرية هامة . وجهد التنمية يرتكز ، في الواقع ، على عمل واع ومدروس من قبل السلطات العامة وعلى تشغيل كل وسائل الانتاج المتاحة سواء غير المستغلة منها أو التي لم يحسن استغلالها .

وليس نادراً ان نجد ، في الوطن العربي ، بلداناً مكتظة بالسكان ، وفيرة الأراضي ولكنها تفتقر الى رؤوس الأموال واخرى قليلة السكان ، غزيرة رؤوس الأموال ولكن تعوزها الأراضي . وتتواجد بين هاتين الحالتين المتباعدتين ، اوضاع اخرى تتفاوت فيها وفرة واهمية عوامل الانتاج من بلد الى آخر . وهكذا ، ونظراً لوفرة عوامل الانتاج (العمل والأرض ورأس المال) على الصعيد الاقليمي ، يمكن من زيادة مساحات الأراضي المزروعة والمروية وتحديث الزراعة .

ان وفرة الأراضي الخصبة غير المستغلة في العراق والسودان وسوريا والسعودية وقلة السكان وقصور الكفاءات ووفرة رؤوس الأموال (السعودية ، الكويت ، العراق ،

---

(٤٢) انظر: R. Badouin, **Agriculture et accession au développement** (Paris: Pedone, 1967), pp. 146 et ss.

الامارات) ، تحث على اللجوء الى « الزراعة الفنية »[٤٣] التي تتطلب استخدام وسائل ميكانيكية وأسمدة . ويتولد مما تقدم قيام أو تنمية صناعات ميكانيكية وبتروكيماوية في المنطقة . كما ان توفر المواد الاولية والمنتجات شبه المنتهية وانخفاض مستوى الاجور واقتصاديات الحجم الناجمة عن الصنع بكميات اكبر تمكن من تخفيض ملحوظ في التكاليف وتحديد اسعار تنافسية . والواقع ان نسبة الاجر الزراعي الى كلفة المكننة ستتجه نحو الارتفاع الأمر الذي يشكل عاملاً مواتياً لأن يزداد الاعتماد على القوة المحركة وتتوسع عمليات تحديث الزراعة[٤٤].

ويساعد توفر عوامل الانتاج في البلدان العربية وحاجات هذه الاخيرة المتزايدة للسلع الغذائية على العمل من اجل التعاون ومن ثم الاندماج . كما ان تحويل التكامل الكامن الى تكامل فعلي يقود الى توثيق الروابط المتبادلة وتعزيز التضامن ، ويمكن ان يساهم عمل الدولة التخطيطي في زيادة فعالية السياسة الزراعية الاقليمية التي يجب ان تعتبر جزءاً مكوناً للسياسة الاقليمية للتنمية . والحقيقة انه لا يمكن رفع القيود المالية الناجمة عن تحديث الزراعة في عدد من البلدان الاعضاء إلا في الاطار الاقليمي . كما يمكن تلبية حاجات الاستيراد النابعة عن التحولات في هياكل الانتاج سواء عن طريق الانتاج الاقليمي أو اللجوء الى الاستيراد من خارج المنطقة استناداً الى المساعدة الاقليمية الضرورية . ومن جهة اخرى فان قسماً كبيراً من وسائل الانتاج الزراعي يمكن ان يصنع محلياً . وقد تحقق ذلك بالنسبة لصنف معين من المعدات . واذا كان هناك قصور في هذا المجال فيمكن القيام بالاستثمارات الضرورية لتلبية الطلب الاقليمي . ان السوق الاقليمي ، كما سبق واشرنا[٤٥]، من السعة بحيث ان اقامة وحدات لصناعة الجرارات أو توسيع القائم منها أكيدة الجدوى . كما ان انخفاض مستوى سعر الوقود يشكل عاملاً اضافياً مؤاتياً لاستخدام مثل هذه المكائن . ولا يختلف الحال بالنسبة لانتاج واستخدام الاسمدة في هذه المنطقة الغنية بالهيدروكربونات والفوسفات معاً . وعلى الرغم مما يبدو من التئام الظروف البيئية والتقنية والمالية لترتيب المجال الريفي فان هذا الاخير ، يرتطم بصعوبة كبيرة تتمثل في علاقات الانتاج . فلا يجوز ان تترك السياسة الزراعية جانباً مشكلة اعادة تنظيم بنية الملكية الزراعية .

ويشكل تطبيق الاصلاح الزراعي في الوطن العربي عنصراً حاسماً للتقدم

---

(٤٣) حول الزراعة «الفنية» والزراعة «الفلاحية» انظر: Ibid., pp. 157-182

(٤٤) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر: Ibid., pp. 169 et ss.

(٤٥) انظر: المبحث الاول من الفصل الاول للباب الثاني فيما سبق.

الاقتصادي والاجتماعي . ولكن تحفظ البعض والموقف العدائي للبعض الآخر يشكلان عقبة امام تنسيق السياسات الزراعية للبلدان العربية . وطالما ان السير نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي يكون القاسم المشترك بين البلدان العربية فمن الممكن ازالة هذه العقبة .

فالاصلاح الزراعي باعتباره « محاولة لخلق توافق بين هياكل الانتاج والمحيط الاجتماعي - الاقتصادي » يشكل ، في نظر المعنيين ، عاملاً لتحسين الظروف الفلاحية[٤٦]. ويستفاد من ملاحظة الواقع ان تطور العالم الحديث يقود الى انحطاط نسبي لوضع المزارعين في غياب تدخل السلطات العامة . ومن اجل تجنب تفاقم التبعية الشديدة للزراعة ، يتوجب على البلدان العربية اتخاذ اجراءات من شأنها احداث تغيير جذري في هذا القطاع .

وقد سبق ان لاحظنا في الباب الأول[٤٧] من هذه الدراسة ان البلدان الوحيدة التي عملت على اجراء اصلاحات زراعية هي مصر والجزائر والعراق وسوريا وعلى نطاق اضيق تونس . فالانقطاع عن الماضي لم يكن في الحقيقة ، متماثلاً . وقد حدث ان ظهر ما يمكن تسميته « بالاصلاح الزراعي المقلوب » (ر. دومون : R. Dumont بخصوص تونس بعد اعادة النظر في التجربة الاشتراكية التي تمت بمبادرة من احمد بن صالح) ، واتخذت كذلك اجراءات « مناهضة للاصلاح الزراعي » (حالة المغرب) - وبين المواقف الهادفة الى الغاء الملكية الخاصة ابتداء من مرحلة معينة (الجزائر ، العراق ، سوريا ، مصر ، حيث تختلف ، من جهة اخرى ، هذه المرحلة الى حد بعيد ، من بلد الى آخر) ، وتلك التي تتمسك بمبدأ سيادة الملكية الخاصة ، تبدو الفجوة جد واسعة وليس من السهل ردمها . وعلى الرغم من اختلاف المواقف السياسية والايديولوجية للبلدان العربية حول هذا الموضوع ففي اعتقادنا ان المشكلة ليست مستعصية الحل . ذلك ان الاصلاح الزراعي يشكل ضرورة اجتماعية واقتصادية وفنية ويمكن ان يتيسر تطبيقه في المنطقة بفضل ما اعتاده الفلاحون من حياة مشتركة يرثوها عن الماضي ومن شأنها ان تخلق لديهم استعداداً لتقبل تنظيم اشتراكي للزراعة . فالتضامن القبلي يشكل قاعدة صلبة لاقامة اشتراكية زراعية . كما ان « الروح الجماعية » متأصلة لدى العمال الزراعيين في البلدان العربية .

---

(٤٦) انظر : Le Coz, **Les réformes agraires,** p. 295.

(٤٧) انظر: الفقرة د من المبحث الاول للفصل الاول فيما سبق.

ومن ناحية اخرى ، فان البحث عن التجانس الاجتماعي ، وتحسين الوضع الفلاحي ، وادخال التقدم الفني ، وكذلك اعداد وتطوير مستوى المزارعين من أجل رفع انتاجية العمل وتحقيق وفورات الحجم[٤٨] واندماج القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني والاقتصاد الاقليمي ، تشكل جميعاً اوراقاً رابحة وعوامل اكيدة تعمل في صالح الاصلاحات الزراعية داخل المجموعة العربية .

ان النقص التكنولوجي الحالي في المنطقة لا يحول دون ان تعمد « اية سياسة زراعية الى المساهمة في خلق الظروف الملائمة للاندماج الهيكلي» كما يؤكد على ذلك ج . لوكوز(J. Le Coz) وبسبب شحة المعدات والفنيين من جهة ووفرة الموارد البشرية والمالية من جهة اخرى ، يجب ان يكون دور الدولة غالباً من اجل ان تكلل اجراءات تنظيم وتغيير الهياكل الزراعية بالنجاح .

ان تنظيم المجال الريفي وادخال التقدم الفني في القطاع الزراعي يُترجمان باتجاه الى الاندماج الافقي ، مع تقسيم داخلي للمهام . ففي الزراعة ، وعلى عكس ما يحدث في القطاع الصناعي ، يلقى (اي اندماج) نظيراً له يتمثل في شكل من اشكال اندماج الأرض ، ذلك ان « الزراعة مستهلكة للمجال »[٤٩].

ويجب ان يقترن ترتيب المجال الريفي باعادة توزيع رشيد للمكونات الثلاثة للوظيفة الزراعية : وظيفة العمل (نشاط الاستغلال) ووظيفة الادارة (تحديد مستوى انتاج الوحدة الذي تتقرر بموجبه خطة الاستغلال باستخدام مجموعة متنوعة من المكائن) ووظيفة التنظيم (على مستوى المشروع حيث يوجد مركز القرار) . « وهكذا نلاحظ ان نوعاً من الحتمية يتأكد في هذا المجال ويدفع الى ايجاد تنظيم ذي عناصر ثلاثة للمساحة المزروعة »[٥٠].

ويؤدي ادخال التقدم الفني والبحث عن وفورات الحجم الى توسع مجالي لوحدة الانتاج ، « الى اندماج افقي ينتهي الى بناء المشروع الكبير » ، وحتى الى اشكال اخرى من الاندماج الرأسي التي يمكن ان تلاحظ في المجمعات الزراعية ـ الصناعية على وجه الخصوص . « ان دورة انتاج واستهلاك السلع الزراعية تتضمن توفير وسائل الانتاج وتجهيز المنتجات الزراعية وتوزيعها بالجملة والتجزئة . فهناك اندماج رأسي عندما تكون واحدة او اكثر من تلك المراحل قد وضعت تحت ادارة موحدة عمليا إما بواسطة تشريع أو

---

(٤٨) Le Coz, **Les réformes agraires**, pp. 274-275.

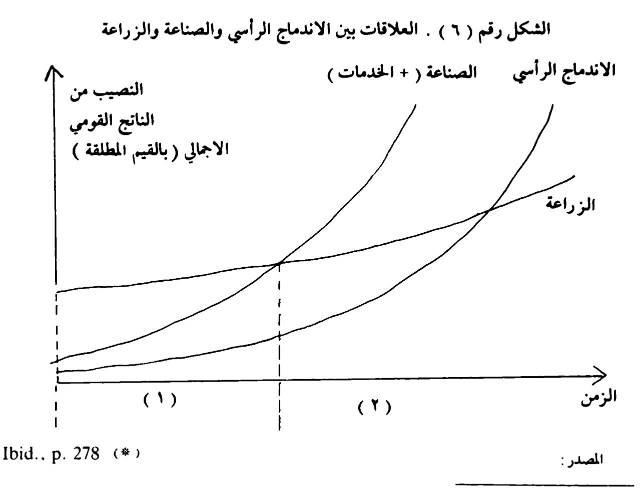
(٤٩) انظر: Ibid.

(٥٠) انظر: Ibid., p. 275.

ترتيبات تعاقدية أو عن طريق الشراء أو دمج أو توسيع المشاريع القائمة»[٥١] . ولكن الاندماج الرأسي يشكل خاصة من خواص البلدان الصناعية « نظراً لظروف المنافسة في حين ان الاسواق الزراعية للبلدان النامية تحول دون اي اندماج رأسي نتيجة لعدم تجانس المنتجات والعرض بسبب الدورة الموسمية والظروف الطبيعية الاخرى . وبما ان نمو نصيب الصناعة في الناتج القومي الاجمالي اسرع من نمو نصيب الزراعة، فمن الممكن اعتبار الاندماج الرأسي كحصيلة لعلاقة تناسبية بين نصيب الصناعة والزراعة في الناتج القومي الاجمالي على مستوى معين »[٥٢]ويوضح ر . فون ايرفا (R.Von Erfa) العلاقات بين هذه العناصر المختلفة في الشكل التالي :

ان تقاطع منحنيات النمو الزراعي والنمو الصناعي يشير الى « المرحلة التي لم يعد

الشكل رقم (٦) . العلاقات بين الاندماج الرأسي والصناعة والزراعة



المصدر: (*) Ibid., p. 278

---

(٥١) قدم هذا التعريف الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين: (Rome: F. A. O., 1963) cited by Le Coz, **Les réformes agraires**, p. 276.

(٥٢) R. Von Erfa, «L'intégration verticale: son importance et sa valeur en relations avec le développement et les problèmes structurels de l'agriculture,» **Réforme agraire**, no.2,(1975).cited by Le Coz, **Les réformes agraires**, p. 277.

(*) ١- الاسواق المالية في ظل المنافسة الكاملة (اقتصاد البلدان النامية).
٢- الاسواق الصناعية في اقطار القلة (اقتصاد البلدان المتقدمة).

فيها الاقتصاد زراعياً . . (وحيث) الطابع الصناعي للاقتصاد يساعد على تركز وحدات المشروع ويهيء الحافز الذي يدفع نحو الاندملج الرأسي».

ويصح تحليل ر. فون ايرفا (R. Von Erfa) لو اتبعت البلدان النامية طريق البلدان المتقدمة . الا انه ليس ممكناً مقارنة هذه الاخيرة في مرحلتها السابقة للتنمية بالبلدان النامية[٥٣] . ومن ناحية اخرى فان بحثنا ينصب هنا على الاندماج الاقليمي وبالتالي فاننا نتجاوز الاسواق الوطنية والوسائل المحلية المحدودة . وعليه يبدو ان الوطن العربي يمكن ان يدخل مباشرة في العصر الزراعي - الصناعي نظراً لموارده البشرية والمالية الضخمة ومجاله الشاسع . فالنمو السكاني السريع للوطن العربي والتطور التكنولوجي يعملان في صالح تأسيس مجمعات زراعية - صناعية[٥٤]. ويظهر المجمع الزراعي - الصناعي كأحد الحلول التي يفرزها التقدم الفني لثلاث مشكلات موضع اهتمام بالغ وهي : النمو السكاني الشديد (الذي يقلب التوازن التقليدي بين الانسان والطبيعة) والمحيط الصعب (المناطق القاحلة ، الصحارى ، شحة المياه) ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . والواقع ان المجمع الزراعي - الصناعي يتيح ، في مناطق قاحلة ، قيام نشاطات متنوعة ، صناعية وزراعية وفي مجال الطاقة . وتكمن مزايا هذا المجمع فيما يلي : أ) تجميع نشاطات متعددة ، كانت فيما سبق مشتتة جغرافياً بسبب طبيعتها ، في مكان واحد؛ ب) استغلال موارد طبيعية وفيرة لم يسبق لها ان استخدمت من قبل : مياه البحر ، اراضٍ قاحلة ، طاقة شمسية . . . الخ ؛ ج) الاستفادة من وفورات حجم هامة (ناتجة عن اقامة الوحدات الكبيرة) ووفورات التنظيم .

ان الفترات الطويلة التي يتطلبها نضوج الاستثمارات البشرية والمادية وعدم توافقها تحتم قيام تخطيط وتعاون اقليميين في هذا المجال لتحقيق اكبر قدر ممكن من المزايا . وفي انتظار ان يتم كل ذلك وخلال الاستعداد للعصر الزراعي - الصناعي ، يتوجب على البلدان العربية ان تعمل ما بوسعها لزيادة مساحات الأراضي الصالحة للزراعة والمروية ورفع عوائد الزراعة عن طريق ادخال التقدم الفني . ومما يزيد من امكانية تحقيق هذه الأهداف هو ان تأسيس المجمعات الزراعية - الصناعية في المستقبل سوف لا يقتطع شيئاً مما يتوفر من اراضٍ صالحة للزراعة ومن مياه عذبة متاحة في المنطقة . ان تنسيق الاستثمارات الزراعية على الصعيد الاقليمي يمكن ان يفيد في زيادة الانتاج الزراعي

---

(٥٣) انظر: S. Amin, **L'accumulation à l'échelle mondiale.**

(٥٤) من اجل تكوين فكرة عن معالم مجمع زراعي- صناعي انظر: الفقرة ٥ من البحث الأول للفصل الأول من الباب الثاني فيما سبق.

ومواجهة الحاجات المتزايدة من المنتجات الغذائية وتقليص ، أو حتى الغاء ، العجز الغذائي للمنطقة .

٣ـ تنسيق الاستثمارات الزراعية

تتجه الاستثمارات الزراعية نحو الارتفاع منذ بضع سنوات . ولكنه لم يحدث ان جرت اية محاولة للتنسيق ومن باب أولى للتخصص . فكل بلد يضاعف ، على حدة ، روابطه بالبلدان المتقدمة الأمر الذي يقود الى قصور استخدام أو سوء استخدام للموارد الطبيعية والمالية المتاحة والى الكثير من الهدر . ولكن تنسيق الاستثمارات الزراعية وانشاء نوع من التخصص سيتحيان امكانية استخدام رشيد وأمثل لمجمل موارد المنطقة وذلك عن طريق تكثيف الروابط المتبادلة بين البلدان العربية . ونظراً لأهمية هذا الأمر فان جهوداً حثيثة يجب ان تبذل في هذا الاتجاه .

ومن المناسب ، قبل تناول مشكلة تنسيق الاستثمارات ، ان نعيد الى الأذهان التوجهات الكبرى للبلدان العربية الاساسية وامكانيات التنمية الزراعية فيها . ومن اجل تقليص اثر التقلبات الجوية وقصور الري وهطول الامطار على حجم الانتاج شرع معظم البلدان العربية في توظيف استثمارات هامة .

ففي الجزائر تقدر مساحات الأراضي التي يمكن ريها بحدود ١٣٠٠٠٠٠ هكتار الأمر الذي قد يتيح زيادة المساحات المروية بمقدار خمس مرات . ويُتوقع بموجب خطة التنمية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ الانتهاء من الأعمال التي سبق وان بدأت لري ١١٠٠٠٠ هكتار وكذلك عمليات مشروع المياه الصغير لري ٢٠٠٠٠ هكتار . يضاف الى ذلك ان السلطات العامة تؤكد على ان اجراءات على وشك ان تتخذ لري ٨٠٠٠٠٠ هكتار واستغلال ١٥ الى ٢٠ مليوناً من الهكتارات شمال الاطلسي الصحراوي . ولكن الدولة لم تحدد مدد التنفيذ ولا كلفة العمليات في هذا المجال[٥٥] . وقد بلغ مجمل ما خصص في خطة ١٩٧٤ـ ١٩٧٧ للتنمية الزراعية ١٢ ملياراً من الدنانير.

وفي السعودية حيث امكانيات تنمية القطاع الزراعي جد واسعة ، يلاحظ انه ، خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ ، خصصت الميزانية ١٠٣٥ مليون ريال لتشييد السدود ومصانع تحلية المياه و٩٣ شبكة قنوات للري ، ويضاف الى ذلك ١٧٥ مليون ريال لانشاء صوامع الغلال والمطاحن[٥٦].

---

(٥٥) انظر: «Avant-projet de Charte nationale,» titre VII, **El-Moujahid**, Mai 1976

(٥٦) Chambre de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco- arabe**, pp. 68- 69.

ومن جهة اخرى ، بدأ منذ بضع سنوات ، تنفيذ مشاريع كبرى للتنمية الزراعية اهمها مشروع الحسا (٢٠٠٠٠ هكتار) ومشروع فيصل للاستيطان (٤٠٠٠ هكتار) ومشروع وادي جيزان (٦٠٠٠ هكتار) ومشروع ري واحة الهفوف حيث سيستطيع ٦٠٠٠٠٠ شخص العمل فور الانتهاء من التنفيذ . والواقع ان هاجس السلطات العامة هو تحسين العوائد . وقد قدرت النتائج المنتظرة من خطة التنمية الاقتصادية الاولى ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ بالنسبة لمختلف النواتج على النحو التالي : قمح ٧١٪ ، علف ٣٥٪ ، خضروات ٣٥٪ ، شعير ٥٥٪ ، منتجات البان ٢٠٪ ، منتجات صيد الأسماك ٢٠٪[٥٧].

وعلى اية حال فان الموارد لم تستنفد بعد نظراً لأن المساحة الصالحة للزراعة تفوق بمقدار ٦ إلى ٧ مرات تلك التي تستغل في الوقت الحاضر .

وخصصت مصر ٨٦ مليوناً من الجنيهات ، في عام ١٩٧٤ ، للزراعة وخاصة مشاريع الري . يضاف الى ذلك ان المصريين يتوقعون استغلال ٣٠٠٠٠٠ فدان من الأرض في سيناء ستروى بواسطة خمس قنوات ستمر من تحت قناة السويس[٥٨] .

وفي العراق اعد برنامج خماسي (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) قدر له ٢١٤٦ مليار دينار لتنمية الزراعة . أما ركائز هذا البرنامج فهي : الري وتربية الحيوان والصناعات المرتبطة بالزراعة والاعداد المهني . وقد تقرر تشييد خمسة سدود في حديثة والموصل وحمرين والفلوجة وأغرى بكلفة كلية تبلغ ٤٣١,٤ مليون دينار[٥٩]، وتنظيم منطقة مشروع ابو غريب ومشروع ١٧ تموز / يوليو (٤٠٠٠٠ هكتار) والصحراء الغربية (٤٠٠٠٠٠ هكتار)[٦٠]. ومن جهة اخرى شرع العراق بتنفيذ خطة تنمية في قطاع تربية الحيوان من شأنها اقامة سبع مزارع تغطي ٢٩٠٠٠ هكتار لمواجهة مجمل حاجاته في هذا المجال .

وقد حددت اهداف خطة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ في المغرب بتجهيز ١٠٠٠٠٠ هكتار من المناطق المروية ، وتكثيف الجهود في المناطق غير المروية والبحث عن الاكتفاء الذاتي في مجالات الحبوب والبذور الزيتية والالبان واللحوم . ومن اجل بلوغ هذه الاهداف خصصت الخطة للزراعة ٤ مليارات من الدراهم للفترة التي تشملها الخطة .

---

(٥٧) Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien,** p. 189.

(٥٨) Ibid., pp. 37, 39.

(٥٩) Chambre de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco- arabe** pp. 140- 141.

(٦٠) Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien,** pp. 49- 50.

وتتوقع سوريا ، في خطتها للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ ، القيام باستثمارات تبلغ ٧,٨٢ مليار من الليرات السورية في مجال الزراعة والسدود والري[٦١] . ان مشروع طابجة على الفرات (المشروع الأكثر اهمية) الذي يهدف الى ري ٦٤٠٠٠٠ هكتار ومشروع الغرب (٧٠٠٠٠ هكتار من المساحات المروية) ومشروع الخابور (٧٠٠٠٠ هكتار من الأراضي المروية ايضاً) وتنظيم مجرى نهر الخابور ستوصل مساحة الأرض المروية في سوريا الى حوالي مليوني هكتار . وسيشكل القطن المحصول الزراعي الأساسي (حوالي ٤٠٪ من الصادرات) وستنمى ، كذلك ، زراعة الرز[٦٢] . يضاف الى ذلك ان سوريا قد قررت إنشاء ١٦ محطة لتربية الابقار لانتاج ٣٢٠٠٠٠ طن من الحليب سنوياً و ١٢٠٠ طن من اللحوم و ٣٠٠٠ عجل . ويعتبر هذا المشروع أهم مشروع غذائي في الشرق الاوسط .

والهدف الذي ترمي اليه ليبيا هو التوصل الى الاكتفاء الذاتي في عدة منتجات كالقمح واللحوم والدواجن . وتذهب التوقعات الى حد يجعل ليبيا بلداً مصدراً في هذه المجالات . وتنوي الحكومة استثمار ٧٠٠,٩ مليون دينار ليبي في التنمية الزراعية حيث المشاريع الاكثر اهمية هي : استغلال ٣٥٠٠٠٠ هكتار في سهل الجفرة و ٧٧٠٠٠ هكتار في فزان واستغلال الأراضي المحيطة بكوفرة التي ستتيح ، بالاضافة ، الى المحاصيل الزراعية ، امكانية تربية الابقار وفقاً لطرق طليعية . يضاف الى ذلك انه تقرر اعتباراً ، من عام ١٩٧٣ ، انشاء ٥٠ مركزاً للري (بهدف تنمية زراعة الحبوب في منطقة سرير بكلفة مقدارها ٥,٥ مليون دولار) . واقامة شبكة ري في طرابلس وتطوير التربية الحيوانية في منطقة سرت[٦٣] .

أما في تونس فتزمع خطة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ إنفاق ١٦١,١٩ مليون دينار تونسي لتنمية القطاع الزراعي . ولما كانت خطط التنمية للبلدان العربية تتجه نحو آفاق مختلفة ، فقد بدا لنا مفيداً ان نلجأ الى التبسيط من اجل تقدير الاستثمارات الزراعية للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ بالدولار الثابت لعام ١٩٧٥ .

والهدف من هذا التقدير الذي يقوم على اساس المتوسطات السنوية للاستثمارات التي تتضمنها خطط ثمانية بلدان عربية رئيسية ، هو ببساطة التعريف باحجام الانفاقات الاستثمارية لهذه البلدان[٦٤] . وهكذا يمكن التوصل الى الجدول التالي :

---

(٦١) Chambre de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco- arabe,** p. 290.

(٦٢) Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien,** pp. 55-56.

(٦٣) Ibid., p. 64.

(٦٤) لقد تم تحويل العملات الوطنية الى الدولارات الامريكية على اساس المعدلات الرسمية التي ينشرها:
International Monetary Fund, **International Financial Statistics.**

جدول رقم (٦٣)

تقدير الاستثمارات الزراعية للبلدان العربية الرئيسية : ١٩٧٦ - ١٩٨٥
(بملايين الدولارات الاميركية لعام ١٩٧٥)

الجزائر	٧,١	ليبيا (١٩٧٣ - ١٩٨٣)	٢,٣٦
السعودية	٣,٤٥٧	المغرب	٢,٣٠
مصر	٢,٠	سوريا	١٢,٢٦
العراق	١٤,٤٦	تونس	١,٠١

وعليه فاذا ما بذلت جهود تنموية مماثلة لتلك التي شهدتها الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٦ فان الاستثمارات المتوقعة للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ ستكون بحدود ٤٤,٩٤٤ مليار دولار في البلدان الثمانية الرئيسية (تمثل هذه البلدان ١٠٤,١٦ مليون نسمة في عام ١٩٧٤ من مجموع سكان المنطقة البالغ ١٤٢ مليون نسمة ، أي ٧٣,٣٥٪ من مجمل سكان المنطقة العربية) . ان عقدة الجهد الوطني لتنمية القطاع الزراعي تكمن ، على وجه التحديد ، في الاكثار من تجهيز بعض البلدان وتطوير زراعاتها من اجل ان تصبح هذه البلدان مصدرة (وبالتالي تابعة للسوق الدولية) في الوقت الذي تترك فيه بلدان اخرى تتخبط في صعوباتها المالية والغذائية والتجارية الامر الذي يزيد من مواطن ضعفها وتبعيتها ازاء السوق الدولية .

والحقيقة ان تنسيق الاستثمارات الزراعية سيمكن من قيام تخصص مرتكز على الفروقات المناخية والبيئية ويتيح ، في ذات الوقت ، للبلدان الغنية مالياً والتي تفتقر الى الأراضي الصالحة للزراعة، الانضمام الى مشاريع التنمية الاقليمية للزراعة . وهكذا سيتيح هذا التخصص تفادي الاستخدامات المزدوجة والهدر ويساهم كذلك في البحث عن الاكتفاء الذاتي الغذائي على الصعيد الاقليمي . والواقع ان تقدير الاستثمارات الزراعية ، الذي ينجم عن التنسيق الاقليمي القائم على اساس الاكتفاء الذاتي ، يتطلب حسابات طويلة تخص كل منتج زراعي وتتجاوز اطار هذه الدراسة . الا انه من الممكن ، وعلى سبيل الدلالة العامة ، ان يُقدر حجم الاستثمارات الضرورية لوضع حدٍ نهائي للعجز الغذائي في المنطقة . ومن اجل القيام بهذا الحساب التقريبي الذي ينطوي بالضرورة على نواقص ، انطلقنا من مستوردات المنتجات الزراعية لخمسة عشر بلداً عربياً (انظر الملحق رقم ٢) لعام ١٩٧٣ والتي قدرت قيمتها بحدود ٢,١٤٥ مليار دولار . وبما ان الهدف المحدد ينصب على الاكتفاء الذاتي فيجب الغاء مستوردات المنتجات الزراعية القادمة من خارج المنطقة . فعلى اساس افتراضين لمعدل النمو السنوي

المرتفع للطلب على السلع الغذائية بنسبة ٤٪ و ٦٪ (ربما يكون هذان الافتراضان اعلى بكثير من معدلات النمو الحقيقية ، ولكن اعتمادهما جاء بهدف تجنب قصور التقدير) ، قد تصل مستوردات المنتجات الغذائية القادمة من خارج المنطقة ، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ، إلى ٣,٤٢٦ و ٤,٣٠٩ مليار دولار على التوالي في عام ١٩٨٥ وذلك بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٣ . ومن اجل ان ينتج محلياً ، اعتباراً من عام ١٩٨٥ ، ما يعادل هذه المستوردات وعلى اساس معامل حدي لرأس المال مقداره(٩)[٦٥] ، قد يكون ضرورياً استثمار إما ٣٠,٨٣٤ (على افتراض نمو نسبته ٤٪) أو ٣٨,٧٨١ مليار دولار (على افتراض نمو نسبته ٦٪) وذلك إبتداءً من عام ١٩٧٦ نظراً للمدد التي يتطلبها نضوج بعض الاستثمارات . وبما ان المجمع الزراعي - الصناعي الذي يتطلب استثماراً مقداره ١,٨ مليار دولار ، في عام ١٩٧٢ ، قادر على اطعام ٣٠ مليون شخص فيمكن ان يدرج في هذه الاستثمارات مشروعان او ثلاثة لمجمع زراعي - صناعي في كل المنطقة .

ان مقارنة هذه الأرقام بتلك التي تضمنها الجدول رقم (٦٢) تمكن من ادراك المزايا الضخمة التي يحققها التعاون الزراعي فيما بين البلدان العربية . فعلى صعيد الاستثمارات ، أولا ، يترجم هذا التعاون بوفر يتراوح بين ١٤,١١ مليار دولار (الافتراض الأول) و ٦,١٦٣ مليار دولار (الافتراض الثاني) وهو الافتراض الاكثر تشاؤماً : ثم يتيح ذلك امكانية مواجهة الطلب الغذائي الاقليمي في المستقبل بفضل تخصص وتعاون منظم . وهكذا يمكن وضع حدٍ للتبعية الغذائية الاقليمية ازاء الخارج ، وذلك على الرغم من النمو السكاني السريع .

ومن المؤكد ان هناك امكانيات أقل كلفة . وقد تعمدنا اختيار الافتراضات التي تتطلب تعبئة وسائل كبرى لتفادي قصور التقدير . فالاستثمار العشري (١٩٧٦ - ١٩٨٥) البالغ ٣٨,٧ مليار دولار قد يشكل الحد الاعلى الذي لا يمكن تجاوزه في حالة التعاون . والحقيقة ان اقامة ثلاثة او اربعة مجمعات زراعية - صناعية توزع عبر المنطقة في البلدان الأكثر سكانا قد تمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي الاقليمي بكلفة تقل كثيراً عن تلك التي اشرنا اليها فيما سبق . غير ان انشاء مجمعات ذات تكنولوجية لم يُمسك بزمامها كلية في البلدان المتقدمة وما زالت في طور التجربة في الولايات المتحدة قد يولد ارتباكات اضافية وعقبات جديدة لاستغلال المنطقة الاقتصادي والتكنولوجي[٦٦].

---

(٦٥) يبلغ المعامل الحدي لرأس المال (باستثناء التعليم والاعداد المهني) ٥ في مصر و٩ في العراق وسوريا . انظر:
Sid Ahmed, «L'économie arabe à l'heure des surplus pétroliers,» p. 475.

(٦٦) J.M. Martin, «L'avènement du complexe agro-industriel,» **CERES** v, 5 (Novembre - Décembre 1972), no. 6.

ويمكن ، بناءً على هذا الأساس ، مواجهة حلول اخرى كاستغلال الأراضي الصالحة للزراعة ، والتي لم يجر استغلالها بعد ، في السودان وسوريا والعراق والسعودية والجزائر . ومن جهة اخرى فان السودان يتمتع وحده بامكانيات منقطعة النظير على صعيد الزراعة والتربية الحيوانية وقد يستطيع بمفرده ان يسد الحاجة الغذائية الاقليمية في المستقبل ويتيح للوطن العربي ان يبلغ الاكتفاء الذاتي الغذائي . ويعمل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي على دراسة امكانية قيام شركة عربية برأس مال مقداره ٦ مليارات من الدولارات تقدمه البلدان النفطية ومصر لاستثمار الأراضي غير المستغلة في السودان .

ومهما يكن الحل المعتمد والطريق المتبع فالارادة السياسية للبلدان العربية ما زالت هي الاساس في انشاء مجال اقليمي مستديم ينبع من تعاون قائم على اهداف واضحة وعلى الوسائل التي ينبغي ان تستخدم من اجل بلوغ هذه الاهداف . والواقع ان الوصول الى التنمية الاقليمية المتعددة الجنسية يتطلب تحديداً لمكانة ودور القطاع الزراعي . وفي سبيل ان تمارس الزراعة دوراً رائداً ، من الضروري أن يتخذ من الاجراءات ما يمكن من اعادة تنظيم بنية القطاع الزراعي وترتيب المجال الريفي وتنسيق الاستثمارات الزراعية . ولكي تكون هذه الاجراءات فعالة ومستمرة ، ينبغي ان تكمل بسياسة زراعية اقليمية تقوم على رفع مستوى المزارعين وتأطير النشاطات الزراعية[٦٧]. وفي اعتقادنا انه من الممكن اقامة تعاون زراعي فيما بين البلدان العربية سواء على صعيد الزراعة « الفنية » او الزراعة « الفلاحية » . ان سعة الوحدات الزراعية الكبرى الحديثة ، القائمة منها أو المزمع اقامتها تتطلب سياسة متماسكة للاعداد المهني الملائم لاوضاع سير العمل في هذه الوحدات . فاللجوء الى الزراعة الفنية يحتم اذن استخدام عدد كبير من الوسائل من اجل الارتقاء بمستوى المزارعين . ولكن المشكلة التي تطرحها قضية تحسين مستوى المزارعين تزداد حدة في الزراعة الفلاحية . والواقع انه ليس من السهل تحويل « فرد مندمج في روابط الاقتصاد المحلي » الى عضو فعال للنمو وانسان حر ومدرك لتصرفاته ومسؤ ولياته . ويمكن استخدام ثلاث طرق في هذه الحالة : التعاون والتوعية والتربية[٦٨]. صحيح انه ، في الكثير من الحالات ، ترتدي الاجراءات التي يُراد اتخاذها طابعاً وطنياً ولكن التعاون وتبادل وجهات النظر والخبراء . . . يمكن من إيجاد تجانس اكبر بين السياسات الزراعية الوطنية .

---

(٦٧) حول المضمون المفصل لهاتين المسألتين انظر: Badouin, **Agriculture et accession au développement,** titre VI.

(٦٨) انظر: E. Dülfer,«Léfficacité opérationnelle des coopératives agricoles dans les pays en voie de développement,» **F. A. O.,** no. 96, 1975.

وفيما يتعلق بتأطير النشاطات الزراعية فان التعاون فيما بين البلدان العربية يتخذ ثلاثة جوانب : علمي وتقني واقتصادي . ومن المرغوب فيه ان تنشأ روابط بين مختلف الاجهزة القائمة على البحث العلمي والدراسات الزراعية . اذ أن تنظيم التعاون العلمي الزراعي يشكل وسيلة ثمينة لاندماج مستديم (اقامة معاهد بحوث اقليمية، مجموعات اقليمية للدراسات ، انشاء جهاز اقليمي للزراعة والتربية الحيوانية ، ادخال الطاقة الشمسية في الزراعة ، تنظيم العمل الجماعي ، حلقات دراسية) . وفيما يخص التأطير التقني ، يشكل تعميم طرق الزراعة على الصعيد الاقليمي المتعدد الجنسية ، حجر الزاوية لكل عمل تنموي في مجال الزراعة الفلاحية ، كما يؤكد على ذلك ر . بادوان (R. Badouin) .

ومن الضروري التوسع في تبادل الخبرات وطرق الارشاد بين البلدان العربية المختلفة لاستغلال ما يتوفر لدى المزارعين من قدرات فى قهر مقاومتهم للتقدم الفني والابتكار .

وفيما يتعلق بالتأطير الاقتصادي ، اخيراً ، يستحسن ايجاد انسجام في تنظيم الائتمان الزراعي وسياسة التسويق[٦٩]. ومن الضروري ، بالاضافة الى ما تقدم ، ان يقوم تخطيط مشترك للانتاج وتنظيم تسويق المنتجات الزراعية وتوحيد اجراءات الحماية ازاء البلدان الاخرى . ان اعداد تعرفة جمركية مشتركة وتبني قواعد مشتركة في استيراد المنتجات الزراعية من البلدان الأخرى يمكن البلدان العربية، في انتظار بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي الغذائي ، من ان تشكل جبهة موحدة أمام بقية العالم وتعمل على توسيع المبادلات ضمن المنطقة. ومن جهة اخرى، يشكل تنظيم التعاون الزراعي الاقليمي وسيلة ضرورية وثمينة لاندماج مستديم (انشاء معاهد اقليمية للبحوث، مجموعات اقليمية للدراسات، تأسيس معهد اقليمي للزراعة والتربية الحيوانية، تنظيم العمل المشترك، حلقات دراسية. . . الخ). يضاف الى ذلك ان ثمة اجراءات يجب ان تتخذ لبناء أو تحسين (ان وجدت) هياكل اساسية اقليمية (وسائل النقل والمواصلات والاتصالات)، دوماً بهدف تنمية المبادلات ضمن المنطقة.

---

(٦٩) سنعود الى موضوع تسويق المنتجات الزراعية المرتبط بالتجارة الاقليمية لدى معالجتنا لسياسة تنظيم الاسعار الزراعية في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثالث
اعادة تشكيل هيكل السوق الاقليمية

ان مشروع اعادة بناء هيكل السوق الاقليمية ، اذا ما ارتبط باعادة تنظيم هياكل الانتاج الزراعي والصناعي ، يمكن ان يحدث تغييرات اساسية في معطيات مشكلة التنمية الاقتصادية للبلدان العربية .

والواقع ان القاء نظرة سريعة على بنية مبادلات البلدان العربية مع بقية العالم تكفي للتعرف على تبعيتها التجارية الشديدة ازاء البلدان المتقدمة ، كما هو الحال بالنسبة لكل البلدان النامية ، سواء فيما يتعلق بمستوردات تلك البلدان من المعدات وسلع الاستهلاك الغذائية أو صادراتها التي غالباً ما تقتصر على عدد ضئيل من المنتجات الاولية . ولتقليص مواطن الضعف الخارجي وتعزيز التضامن الطبيعي للبلدان العربية يتحتم على هذه الاخيرة ان تنتظم في عمل يهدف الى اقامة سوق اقليمية كبرى .

ومن المناسب ، قبل التعرض لشروط وامكانيات تنمية التجارة الاقليمية ، ان نستعيد بشكل عاجل ، مزايا انشاء الاسواق الكبرى .

١ـ اعتبارات نظرية

ان انشاء السوق الاقليمية الكبرى يجب ان لا يقوم على البحث عما يمكن ان تحدثه تغيرات الاسعار من آثار إستاتيكية على الرخاء وإنما ينبغي ان تكون ركيزة هذه السوق البحث عن الآثار الديناميكية على الهياكل الاقتصادية[٧٠]. وغني عن البيان ان ضيق السوق المحلية أو قصور الطلب الفعلي يشكل عقبة كأداء امام تنمية البلدان النامية . صحيح ان قيام السوق الاقليمية لا يجر ، تلقائياً ، النمو والتقدم وانما يشكل مجرد ظرف ملائم للتنمية . وعندما تقترن اعادة تنظيم بنية السوق الاقليمية بسياسة اقليمية ديناميكية لاعادة بناء هياكل الصناعة والزراعة فان انشاء المجال الاقليمي يضفي ، بالتأكيد ، مزايا يمكن اكتشافها في اربعة مجالات على اقل تقدير : زيادة سعة السوق ، الاستفادة من وفورات الحجم ، الوفورات الخارجية ، تعزيز قدرة المنطقة على المساومة .

---

(٧٠) Bourguinat, **Les marchés communs des pays en voie de développement,** chap. VI.

أ) زيادة سعة السوق

لقد أصاب هـ . بوركينا (H. Bourguinat) فيما ذهب اليه من أن « الجمع ليس الدمج » وان زيادة سعة سوق اقليمية لا ينتج عن مجرد جمع الاسواق الوطنية . كما ان كون اقتصادات البلدان النامية مفككة ومتوجهة نحو الخارج يشكل عائقاً امام قيام سوق اقليمية متعددة الجنسية . وعلى عكس ما حدث في محاولات الاندماج في اميركا اللاتينية وافريقيا وفي المشرق العربي الى هذا التاريخ حيث بنيت السياسات الاقتصادية على ايجاد بدائل محلية للمستوردات وحيث كان تحرير المبادلات هدفاً بذاته فان المقصود ، على وجه التحديد ، في الحالة التي تشغلنا ، هو احداث تغيير جذري في هياكل الانتاج على المستوى الاقليمي والشروع بعملية تخصص اقليمي في مجالي الصناعة والزراعة يقوم على الانتاج فهنا تأخذ سعة السوق كل معناها لأنها تساهم في تغيير اساسي للظروف الاقتصادية .

ان اتساع السوق يمكن ، أولاً ، من زيادة الطلب الكلي في الزمان . والواقع ان اهمية السكان والناتج القومي الاجمالي ودخل الفرد في الوطن العربي تتيح لنا تكوين فكرة عامة عن سعة السوق الاقليمية . وعلى الرغم من ان السكان لا يشكلون عنصراً هاماً في السعة فان دورهم لا يستهان به في النمو الاقتصادي نظراً لكونه امكانية ديناميكية كامنة وتوفر موارد رأسمالية ضخمة في المنطقة . فزيادة الاستثمارات تخلق فرصاً متزايدة للاستخدام الأمر الذي يؤدي الى زيادة دخول الفئات الاجتماعية الاقل حظوة وبالتالي الى زيادة الاستهلاك . ومفهوم ان هذا يتطلب زمناً ، الأمر الذي سيمكن البلدان الأعضاء من تشكيل اجهزة ومؤسسات من اجل تحقيق اقصى ما يمكن من مزايا توسيع السوق . لنلاحظ ايضاً ان اهمية الناتج القومي الاجمالي ودخل الفرد وتجانس بنية الاستهلاك (الناتج بدوره عن تجانس الاذواق والعادات وانخفاض مستوى التنمية) وكذلك الفجوة القائمة بين الامكانيات الاقتصادية والبنية الاقتصادية الحالية ، تشكل جميعاً عوامل اضافية تلعب دوراً في زيادة سعة السوق . يضاف الى ذلك ان هذه الاخيرة ستمكن من زيادة العرض الكلي . فوفرة رأس المال واليد العاملة تتيح احتمالات جديدة لتراكم رأس المال والارباح . وهكذا تتضاعف فرص الاستثمار[٧١]. ان غلبة القطاع العام في الاقتصادات الوطنية واهمية الادخار العام (الناتج عن العوائد النفطية التي ينبغي ان تسارع البلدان العربية بالاستعاضة عنها بمصدر آخر للادخار لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عندما ينفد

---

(٧١) انظر:
A.Barrère,«Les déterminants réels de l'incitation à investir en longue période,» in **Essays in Honour of Marco Famo** (1966).

النفط خلال عشرين أو ثلاثين سنة) تشكلان عوامل ايجابية قادرة على المساهمة في زيادة التكوين الاجمالي لرأس المال في المنطقة . وهكذا ستجد البلدان العربية في الاندماج الاقتصادي وسيلة لتوسيع السوق . ويجب ان ينظر الى الاندماج الاقتصادي الذي يتجاوز بشوط طويل الاتحاد الجمركي وتحرير المبادلات ، كاطار يتيح اتخاذ سلسلة من الاجراءات المشتركة التي تهدف الى اعادة تنظيم بنية جهاز العرض من اجل بلوغ مستوى اعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ب) وفورات الحجم

ان دمج عدة مجالات اقتصادية ، كما سبق واشرنا في المبحث الأول من هذا الفصل ، في سوق كبرى يمكن اولاً البلدان العربية من تقليص وتجنب التبذير والهدر الناجمين عن قصور استخدام الطاقة الانتاجية القائمة . ومن جهة اخرى فان التغيير في السعة يتيح فرص استثمار ويمكن من اقامة وحدات كبيرة الأمر الذي لا يؤدي الى مجرد زيادة في الطاقة الانتاجية فحسب وانما يساهم ايضاً في تخفيض كلفة الوحدة في الانتاج . وقد شهدت المنطقة ، حتى الآن ، قيام وحدات صناعية في عدة بلدان عربية وفي قطاع الحديد والصلب وصناعة السيارات والانشاءات الميكانيكية وانتاج الأسمنت . . . الخ . وذلك على الرغم من ضيق الاسواق الوطنية . وتعمل هذه الوحدات ، في ظروف تقل عن المستوى الامثل . ان الاتجاه نحو الاقليمية والتعاون فيما بين البلدان العربية سيمكن من تحقيق مكاسب ويتيح الاستفادة من وفورات حجم هامة خاصة في الفروع الصناعية التي جئنا على ذكرها فيما سبق[٧٢]. ويمكن اتساع السوق من تحقيق [٧٣] :

- وفورات متعلقة بمدى الطاقة .
- وفورات متعلقة بحجم الكميات المنتجة .
- وفورات متعلقة بدرجة التخصص .

ان توسيع السوق يمكن ،أولا ،الوحدات القائمة من العمل في ظروف مثلى لمواجهة

---

(٧٢) Joe Staten Bain, **Barriers to New Competition, Their Character and Consequences in Manufacturing Industries** (Cambridge: Harvard University Press, 1956), pp. 156-165, cited by Bourguinat, **Les marchés communs des pays en voie de développement,** p. 120.

(٧٣) Bourguinat, **Les marchés communs des pays en voie de développement,** pp. 121 et ss.

الطلب الاقليمي . ففي خمسة او ستة بلدان عربية منتجة للصلب ، يتراوح الاستهلاك السنوي بين ١٠٠ و ٥٠٠٠٠٠ طن في حين أن الطاقة المثلى تبلغ ١٢٠٠٠٠٠ طن . وعلى نفس النمط يمكن ان نجد أنه في الوقت الذي يبلغ فيه الانتاج الامثل لوحدة تنتج الأسمنت ١٨٠٠٠٠٠ طن ، يقيم بعض البلدان العربية وحدات تنتج من ٢٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠ طن متحملة بذلك كلفة بالغة الارتفاع طالما ان عمل الوحدة بنسبة ٢٥٪ من طاقتها المثلى يقترن بارتفاع في الكلفة يصل الى ٤٠٪ . كما يشير الى ذلك بوركينا (H. Bourguinat) . ومن المعروف ان مضاعفة انتاج الامونيا ، في الصناعة الكيماوية ، تقترن بارتفاع في تكاليف العمل تصل نسبته الى ٤٠٪ ، كما يرتفع رأس المال بنسبة ٨١٪ . واذا ما ضاعفنا طاقة انتاج نترات الامونيا فان هذه التكاليف لا ترتفع باكثر من ٢٧٪ و ٦٨٪ على التوالي . ويمكننا ان نلاحظ ، في ضوء هذه الأمثلة ، ان باستطاعة البلدان العربية ان تكسب الكثير من توحيد جهودها لتشترك في تنظيم المجال الاقليمي وتوزع النشاطات الصناعية على اساس رشيد ومثمر ، وإلا فانها ستستمر في اقامة وحدات تنتج الصلب والمركبات والمنتجات الكيماوية والحرير الاصطناعي . . . الخ لاستهلاك وطني منخفض وبتكاليف بالغة الارتفاع . والواقع ان التوجه نحو الاقليمية يتيح للبلدان العربية امكانيات تنمية وحدات صناعية كبرى تنتج بتكاليف اقل بكثير . ان التخصص والتنسيق يوفران العديد من المزايا التي ترتبط بالانتاج الكبير كما سبق واشرنا (انظر المبحث الأول فيما سبق) .

ج) الوفورات الخارجية[٧٤]

إنها وفورات تتحقق لمشروع أو لمجموعة من المشاريع من جراء زيادة إنتاجها أو ارباحها بفضل ما ينتقل اليها من مزايا اقتصادية تفرزها مشاريع اخرى أو يولدها المحيط . فالمشاريع التي تستفيد من وفورات الحجم ، على سبيل المثال ، ستنقل الى وحدات انتاج اخرى مزايا مواتية للتقدم . ان انتشار الوفورات الخارجية عبر المجال الاقليمي يعزز

---

(٧٤) لمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع انظر: Perroux, **L'économie du xxè siècle**

Tibor Scitovsky, «Two Concepts of External Economies,» **Journal of Political Economy,** v. LXII (April 1954), no. 2.

Bourguinat, **Les marchés communs des pays en voie de développement.**

Idem, «Economies et déséconomies externes,» **Revue économique** ,v. 15 (Juillet 1964), no. 4.

P. Aydalot, «Note sur les économies externes et quelques notions connues,» **Revue économique,** v. 16 (Novembre 1965), no. 6.

التضامن الطبيعي للاقليم ، والواقع ان الوفورات الخارجية تتحقق عن الروابط المتبادلة التي يخلقها الدخل وعن تلك التي تتمخض عن علاقات المدخلات والمخرجات والتكامل[٧٥]. ففي البداية ، ستكون الوفورات الخارجية ، بالضرورة ، محدودة نظراً لانعدام العلاقات المتبادلة بين البلدان العربية . وعلى العكس من ذلك ، فبعد فترات معينة تعقب تقارب الاقتصادات العربية وكذلك الاستثمارات الناجمة عن هذا التقارب ، سيمكن توسع السوق بعض المشاريع من ان تزيد دخولها . وستترجم زيادة الدخول الاضافية بزيادة في الطلب على سلع اخرى في فروع مختلفة الأمر الذي سيؤدي الى زيادة الانتاج في دورة لاحقة . وستقترن هذه الزيادة في الانتاج بتوزيع لدخول اضافية وبالتالي بارتفاع لمستوى الطلب النهائي . وبما ان الميل الحدي للاستهلاك مرتفع في البلدان العربية فان زيادة الطلب ستشكل حافزاً للاستثمار في[٧٦] القطاع الزراعي والقطاع الصناعي المرتبط باستغلال المنتجات الزراعية وكذلك في صناعة النسيج وفي فروع اخرى تنتج سلعاً صناعية للاستهلاك . كما ان انخفاض التكاليف الناجم عن تنمية هذه النشاطات سيمكن من تحقيق ارباح اضافية وتشجيع الاستثمارات . وسوف ينتج عما تقدم توسع في طاقة المشاريع وزيادة في الانتاج وهكذا دواليك . ان الآثار التي جئنا على وصفها ليست تلقائية ولا فورية وانما تتطلب جهوداً حثيثة في مجالات التكتل والتنسيق والتخصص على الصعيد الاقليمي من جانب مختلف الحكومات . وسيعول على توسيع السوق الناجم عن اندماج منظم في المساعدة على زيادة عرض وطلب عوامل الانتاج وتسهيل انتقال هذه العوامل على الصعيد الاقليمي . ولكن هذا المخطط سيتعثر بسبب تسرب دخول بعض الفئات الاجتماعية ـ المهنية . اذ ان انتقال المزايا الاقتصادية قد يشهد في بيئة نامية بعض الانقطاعات التي تعرقل عملية الاندفاعات المتولدة في بعض الفروع . واننا لعلى إدراك بالعقبات التي ستنجم، مثلاً ، عن ضخامة الاكتناز[٧٧] والتي ستحرف عن القطاع الانتاجي مبالغ كبيرة . ولكن هذا لا يمنع من انه يتوجب على البلدان العربية ان تعمل على اقامة التخصص وتنويع الصناعات من اجل تعزيز العلاقات المتبادلة وزيادة الفوائد التي يمكن ان تنجم عن هذه العلاقات . ومن الواضح انه مهما كانت صعوبات وعقبات انتقال

---

(٧٥) انظر حول هذه النقطة الدراسات التى اجراها: Bourguinat

(٧٦) انظر: Barrère, «Les déterminants réels de l'incitation à investir en longue période.»

(٧٧) حول اهمية الاكتناز الذي يمكن ان يبلغ في بعض البلدان العربية ١٤٪ من الدخل القومي انظر: S. Amin, **L'utilisation des revenus susceptibles d'épargne en Egypte de 1939 à 1953** (Thèse, Paris: Institut de Statistiques, 1955).

Brahimi, **Surplus économique et croissance dans les pays en voie de développement: l'exemple de l'Algérie 1950- 1970,** 2ème partie, chap. 11.

الوفورات الخارجية فان تكوين مجال اقتصادي واسع على الصعيد الاقليمي ، يساهم ، في حالة الوطن العربي ، في تعميم التقدم في النمو الاقتصادي .

د) تعزيز القدرة على التفاوض

ان توسيع السوق يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الاعضاء في المساومات وتحسين معدلات تبادلها . فوجود الاقليم يمكن ، في الواقع ، من اقامة مؤسسات أو اجهزة اقليمية هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان المتقدمة (كمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، مثلاً) . ان كون البلدان العربية مصدرة لمنتجات اولية (هناك بالاضافة الى النفط ، معادن الحديد والفوسفات . . . والمنتجات الزراعية) ينبغي ان يحثها على تنظيم التكتل بشكل يمكن من تقليص وحتى من وضع حد للمنافسة فيما بينها في الأسواق الأجنبية . فتبني طرق منظمة كالتدخل في تثبيت السعر الاقصى وتحديد حصص الانتاج أو التصدير ، سيعزز من مركز البلدان العربية في المفاوضات الدولية . ومن الممكن تدعيم عمليات التنسيق هذه بضم جهود البلدان العربية الى تلك التي تبذلها دول عدم الانحياز . ذلك أن توسيع اشكال التفاهم هذه لتشمل مجمل بلدان العالم الثالث سيلعب دوراً ايجابياً في الكفاح من اجل تحقيق استقرار عوائد التصدير . ومن اجل إدراك اهمية ما تقدم ينبغي ان نتذكر الحوار بين الشمال والجنوب والمفاوضات الشاقة التي دارت في عام ١٩٧٦ داخل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيروبي والتي لعبت فيها مجموعة السبعة والسبعين دوراً بارزاً اقلق العالم الغربي [٧٨] . وعلى الرغم من الهدف الذي ترمي اليه اعادة تنظيم بنية السوق الاقليمية، هو تنمية المبادلات داخل المناطق ، فمن المناسب ان لا تهمل بعض الاجراءات التي يمكن ان تتخذ على صعيد العالم الثالث . وهكذا تستطيع مجموعات اقليمية ، على المستوى القاري أو فيما بين القارات ، ان تبرم اتفاقات ، حسب المنتجات أو مجموعات من المنتجات ، ليس فقط من اجل ان تكون في مأمن من تقلبات الاسعار التي تتلاعب بها البلدان المتقدمة وإنما لتحسين مستوى عوائدها ايضاً . ولكن توسيع المبادلات داخل الاقاليم يتطلب توفر شروط اخرى .

٢- الشروط الواجب توفرها لتنمية التجارة الاقليمية

سنقتصر على بحث الشروط الاساسية التي تحكم توسع المبادلات الاقليمية .

---

(٧٨) انظر:

El-Moujahid, Mai 1976.
Jeune Afrique, Mai 1976.
Le Monde, Mai 1976.

أ) انسجام السياسات الاقتصادية

ان احد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية . ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر . وبالمقابل ، فانه من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية اقليمية متوازنة حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الاقليمية . وبقدر ما تلجأ البلدان العربية الى التخطيط وبقدر ما تكون الاستثمارات العامة هي الغالبة ينتفي دور قوى السوق في تحديد العلاقات بين الاندماج وتوجيه الاستثمارات . وعليه يتحتم ان تقام اجهزة من شأنها توجيه الاستثمارات وتأمين توزيع عادل لها . وهذا يقودنا الى ضرورة اعداد سياسة اقليمية للاستثمار تؤمن تنمية متجانسة لمختلف اجزاء السوق المندمجة . وعلى هذا الاساس ، يجب ان تهدف السياسة الاقليمية للاستثمار الى تحقيق توزيع عادل لمزايا الاندماج . ونظراً لوفرة رؤوس الأموال لدى البعض وندرتها لدى البعض الآخر ، والتوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية ، والضرورة الملحة لتعجيل معدل النمو ، ينبغي ان يكون بمقدور البلدان العربية توجيه الموارد نحو اكبر عدد ممكن من القطاعات .

ويجب ان تضم هذه القطاعات ، من بين ما تضمه ، صناعات رئيسية كالبتروكيماويات والصناعات الكيماوية والحديد والصلب والتركيبات الميكانيكية وكذلك صناعة خفيفة موجهة لسد حاجات الاستهلاك النهائي . وبما ان الطلب على منتجات هذه القطاعات يرتفع بسرعة فستضطر البلدان العربية الى زيادة مستورداتها ان لم يكن بمقدورها انتاجها محلياً الأمر الذي سيؤدي الى تفاقم وضع ميزان مدفوعات البلدان الأكثر فقراً . ان قيام هذه الصناعات سيساهم ليس فقط في تحسين وضع ميزان المدفوعات للبلدان الأعضاء وانما ايضاً في خلق الظروف المواتية للتنمية . ومن الضروري ، بالرغم من ذلك ، ان تنظم هذه السوق الاقليمية الواسعة نظراً لضيق الاسواق الوطنية كما سبق وأشرنا . وينبغي ان يتيح العدد الكبير للمشاريع امكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة في توزيع النشاطات الصناعية بشكل متوازن عبر المنطقة . ان التخصص وتنسيق الاستثمارات سيمكنان من تجنب الاختلالات (التي يمكن ان تنجم عن قيام اقطاب حقيقية في بعض البلدان) وازدواجية الاستخدام التي يمكن ان تتسبب في هدر كبير .

ولكن من اجل ان يؤتي تكوين السوق الاقليمية المندمجة للمنتجات الصناعية الثمار المرتقبة في مجال النمو الاقتصادي ومن اجل تحقيق اقصى مزايا الاندماج ، يتحتم

العمل على تنمية الزراعة في الوقت ذاته . وكما ذكر فيما سبق ، يجب ان تقترن اعادة تنظيم بنية القطاع الزراعي بزيادة في الانتاج وبارتفاع في انتاجية العمل . ان تحسين وضع الزراعة وتنميتها سيمكنان من بلوغ الاكتفاء الذاتي الغذائي وتنشيط الانتاج الصناعي في آن واحد .

وينبغي ان تمر اعادة تنظيم بنية السوق الوطنية عبر تقدم متزامن في قطاعي الصناعة والزراعة نظراً لأهمية العلاقات المتبادلة بين هذين القطاعين في عملية التنمية ،[٧٩] سواء على الصعيد الوطني أو الاقليمي . ويتمثل احد الأهداف التي يرمي اليها تنسيق السياسات الاقتصادية لبلدان المنطقة في توزيع عادل لمكاسب الاندماج .

ب) توزيع مكاسب الاندماج

من الصعوبة بمكان ، ان لم يكن من المستحيل ، ان يُحدد بدقة ويتم توزيع عادل ، حقاً ، لكل المزايا التي يمكن ان تتولد عن اندماج السوق الاقليمية . ولكن من المرغوب فيه والممكن ايضاً أن تُعد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الاجراءات التصحيحية تفادياً لأن تعمل البلدان الاكثر تقدماً أو الأغنى على سحب عوامل الانتاج والكفاءات ملحقة بذلك ضرراً بالبلدان الأكثر احتياجاً لأموال الاستثمار . ولا مفر من اتخاذ اجراءات مشتركة حول هياكل الانتاج الصناعي والزراعي للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تربك عملية الاندماج . ويجب ان تقترن الاجراءات الهيكلية ايضاً باجراءات اخرى لحماية البلدان الاضعف في المنطقة ، فيمكن على سبيل المثال ، ان يواجه بلد ما خسارة في العوائد اثر الغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من بلدان المنطقة والتي كان يستوردها ، فيما مضى ، من بلدان اجنبية . فتحرير التبادل يمكن ان يسفر عن أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين باسعار اعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولية . وهكذا يمكن ان تنشأ اوضاع تقود الى تفاقم التفاوتات الاقليمية . ومن اجل تفادي ظهور مثل هذه الاختلالات ، يتوجب ايجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد في صالح البلدان الأضعف ، على سبيل المثال[٨٠]

ج) اجراءات ذات طبيعة تجارية

يمكن ان نحصي ، من بين شروط زيادة المبادلات الاقليمية ، عدداً من الاجراءات

---

(٧٩) United Nations, **Les rapports d'interdépendance entre l'industrie et l'agriculture dans le processus de développement** (New York: United Nations, 1975).

(٨٠) انظر: Robson, **La péréquation par la fiscalité et la répartition des avantages résultant de groupements économiques entre pays en voie de développement.**

التجارية . فالبلدان الاعضاء في منطقة واحدة تستطيع الحصول على معاملة تجارية تفضيلية خاصة عن طريق :

- التحرير التدريجي للمبادلات وتطبيق التعريفات الجمركية الخارجية المشتركة على مراحل ؛

- التحرير الكامل لتجارة بعض المنتجات المصنعة في البلدان الأعضاء باستخدام مواردها الطبيعية والمالية الذاتية أو بمعدل اندماج محلي مرتفع (يتجاوز ٧٥٪ على سبيل المثال)[٨١] وتحرير كامل لمنتجات صناعات الاندماج ؛

- اعطاء الأولوية لتحرير تبادل سلع الاستهلاك الغذائية والصناعية والمنتجات الصناعية للبلدان الاقل تطوراً في المنطقة ؛

- البحث عن توازن بين الامتيازات المتعلقة بالتعريفة الجمركية وانخفاض العوائد الضريبية الناجم عن حرية انتقال البضائع . ويمكن ان تعالج هذه المشكلة باتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف في الاطار الواسع لتوزيع مزايا وتكاليف الاندماج .

د) إقامة بنية اساسية ملائمة

يحتل وجود بنية اساسية ملائمة مكاناً مميزا بين الشروط الواجب توفرها لتنمية التجارة الاقليمية . فالمجال الاقليمي ، لا يتيح ، في الواقع ، امكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا اذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة . ان مثل هذه الشبكة يمكن ان تساهم في اعادة ترتيب الاسواق التجارية في صالح المنطقة . فملاحظة الواقع تؤكد على ان ما يربط البلدان العربية ببعضها من وسائل مواصلات واتصالات اقل بكثير مما يربطها جميعاً بالبلدان الصناعية . كما ان موانيء ومطارات البلدان العربية تتجه بالدرجة الاولى نحو البلدان المتقدمة . ومن المؤسف حقاً ان تكون المنطقة قد تباطأت الى هذا الحد في هذا المجال .

وعديدة هي البلدان التي غالباً ما تكون متجاورة (كسوريا والعراق مثلاً) ولكن نظام مواصلاتها اللاسلكية والسلكية يحملها على ان تتصل ببعضها عن طريق لندن أو باريس أو روما . ومن أجل زيادة تبادل المنتجات وعوامل الانتاج والمعلومات بين مختلف

(٨١) يمكن هذا الاجراء من تجنب وقوع الآثار المرتقبة للاندماج على اماكن اخرى غير المنطقة المندمجة . انظر في هذا الصدد: Perroux, «Intégration économique. Qui intègre? Au bénéfice de qui s'opère l'intégration?»

Idem, **L'économie des jeunes nations : industrialisation et groupements des nations.**

اجزاء الوطن العربي يتحتم تطوير شبكة النقل البري والجوي والبحري (حسب مناطق المجموعة العربية) والمواصلات التي تتيح للاشخاص وللبضائع امكانية التنقل عبر المجال الاقليمي . كما ينبغي ايضاً تطوير وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية التي تربط بين المنتجين والمستهلكين في السوق الاقليمية الأمر الذي سيساهم في ازالة الكثير من العقبات التي تعترض طريق التجارة الاقليمية . صحيح ان جهوداً كثيرة قد بذلت على المستوى الوطني في عدد من البلدان لتوسيع الموانىء وتطوير شبكة الطرق البرية أو الحديدية والجوية ولكن هذه الجهود لم تصب في قناة توسيع التبادل الاقليمي وانما عززت توجه الاقتصادات العربية نحو الخارج كل على انفراد . وهكذا يتحتم ان تبذل جهود حثيثة من اجل تطوير البنية الاساسية للدول الاعضاء .

هـ) شروط سياسية

ان حداثة عهد البلدان العربية بالاستقلال السياسي يشكل عقبة امام تحقيق الاندماج الاقتصادي الاقليمي . وهكذا ينظر الى الاندماج الاقليمي على انه يحد من حرية العمل الوطني أو السيادة الوطنية أو حتى مصدرٍ للسيطرة من قبل واحد او اكثر من البلدان الأقوى .

والواقع ان ما يمكن ان يغري بلداً عربياً على القبول ببعض القيود هو اقتناعه بان المزايا التي سيحققها من جراء الاندماج ستساهم في تعجيل تنميته الاقتصادية الوطنية . وعليه فان كل البلدان المشاركة تنتظر مزايا قيام السوق الاقليمية . ويبدو ، كما سبق واكدنا ، ان الاندماج في حالة البلدان العربية ، قادر على توفير هذه الشروط . ومن ثم سوف يتمكن كل بلد عربي من تحقيق مزايا اقتصادية ، نظراً لوفرة الموارد البشرية ، والطبيعية والمالية في المنطقة .

ولكن الصعوبة السياسية لا تكمن فقط هنا . ذلك ان تكوين سوق اقليمية متعددة الجنسية ، بمساهمتها في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتقنية المتبادلة بين البلدان الأعضاء وباتاحتها لحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع ، يعتبر من قبل الكثير من الأنظمة العربية كمصدر عدم استقرار سياسي واختلال في صالح قوى التقدم . فالمشكلة ، اذن ، ليست قضية توزيع للمزايا الناجمة عن الاندماج بقدر ما هي قضية ثقة متبادلة بين مختلف بلدان المنطقة . وعندما تقتنع الحكومات والرأي العام بضرورة احترام قواعد المشاركة القائمة (والمزمع اقامتها) والوفاء بالتزاماتها ، سيكون ، حينئذ ، ممكناً ان يتحقق الكثير من التقدم . ان اقامة مؤسسات اقليمية تكلف بالقضايا التقنية والاقتصادية يمكن ان تساعد على تذليل بعض من هذه الصعوبات بمرور الزمن .

و) اقامة المؤسسات المشتركة

تنصب وظيفة هذه المؤ سسات على استخلاص المصلحة المشتركة للمنطقة والمساهمة في اعداد برامج العمل والدراسات الاقليمية وتنسيق السياسات الاقتصادية وتعزيز التضامن الاقليمي .

والواقع ان هذه المؤ سسات تحتاج الى الكثير من الوقت والجهد لكي تجتاز العقبات ذات الطابع السياسي . ولكن اقامة هذه المؤ سسات يبقى امراً لا مفر منه لتقدم عملية الاندماج واعادة تنظيم بنية السوق الاقليمية .

٣- امكانيات تنمية المبادلات الاقليمية

يتوجب على البلدان العربية دراسة كل امكانيات زيادة التجارة الاقليمية . وينبغي ان تسهل اقامة المؤ سسات الاقليمية البحث عن الحلول الهادفة الى اعادة تنظيم السوق الاقليمية . اذ ان احلال استيراد المنتجات الاقليمية محل المستوردات الاجنبية يضفي على المنطقة مزايا عديدة . والواقع ان تفحص التجارة الخارجية للبلدان العربية يبين ان مستوى المبادلات الاقليمية منخفض[٨٢]، طالما ان نصيب هذه المبادلات في التجارة الخارجية للمنطقة لا يتجاوز قط ٨٪ بالنسبة للمشرق و ٣٪ بالنسبة للمغرب . ويظهر تحليل بنية مبادلات البلدان العربية ان جزءاً هاماً من مستوردات هذه البلدان من المنتجات الاولية يأتي من البلدان الصناعية ، بينما تشكل المنتجات الاولية اهم صادرات البلدان العربية بشكل عام . صحيح ان لهذه الظاهرة اسباباً تاريخية ومالية[٨٣] ولكن من الممكن تعديل التيارات التجارية في صالح البلدان العربية .

ويمكن من مقارنة حاجات الاستيراد بطاقات التصدير للبلدان العربية تبين اوجه التكامل الكامنة في البنية الحالية لانتاج هذه البلدان . واذا ما نظرنا الى الأمر من زاوية ديناميكية لوجدنا انه من الممكن تحديد التكاملات الكامنة نظراً لما سيقوم من تخصصات وما

(٨٢) انظر المبحث الرابع من الفصل الاول والمبحث الثاني من الفصل الثاني، الباب الاول، فيما سبق.

(٨٣) تكمن الاسباب التاريخية في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية غير المتوازية التي تنشأ بين المستعمرات السابقة والدول التي كانت تسيطر عليها. وفي البلدان العربية الخاضعة اعدت البنية الاساسية للخدمات والنقل، المصارف، التأمين، المنطقة النقدية، الاتفاقات التفضيلية، من اجل تسهيل التبادل مع البلدان الصناعية. لنذكر على سبيل المثال، الاتفاقات التي وقعت بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية وبلدان المغرب الثلاثة في نيسان/ ابريل ١٩٧٦ والتي اعتبرت انتصاراً لسياسة المجموعة الاوربية الشاملة الخاصة بالبحر الابيض المتوسط. انظر: **The Economist** cited by **Jeune Afrique** no. 802,(21 Mai 1976). أما الاسباب المالية فلها جانب مزدوج: فمن ناحية تجبر المساعدة المالية المشروطة البلدان المستفيدة على التزود باحتياجاتها من البلدان المتقدمة المانحة للمساعدة ، ومن جهة اخرى يقود الافتقار الى العملات الصعبة البلدان العربية الضعيفة الى الحصول على المنتجات الاولية بشروط تخدم مصلحة البلدان المتقدمة.

ستكون عليه بنية انتاج هذه البلدان في المستقبل نتيجة لتعاون زراعي وصناعي وثيق .

ان توسع التجارة الاقليمية يمكن ان يولد مزايا حقيقية ويؤدي إلى تخفيض في التكاليف لا يستهان به ، ولكن لا يمكن ، في هذه الحالة ، الاكتفاء بتحليل شامل مقارن للمستوردات والصادرات المتبادلة لبلدان المجال الاقليمي المعني وانما ينبغي ان تؤخذ عوامل اخرى بنظر الاعتبار :

(١) الوسائل التي تتيح تنمية التجارة الاقليمية

من بين الوسائل التي يمكن ان تستخدمها البلدان العربية من اجل تنمية التبادل فيما بينها ، نكتفي ، هنا ، بذكر اكثرها اهمية :

أ) تخفيض الحواجز التجارية

يمكن اللجوء الى تخفيض الحواجز التجارية في اطار الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الاطراف .

ـ جعل نظام الحصص اكثر مرونة . ان تخفيف القيود الكمية يمكن ان يتيح للبلدان العربية اقامة وتنمية تيارات للمبادلات . كما يمكن اعتماد وسائل خاصة لتفادي اتخاذ اجراءات تمييزية من قبل البلدان التي تعاني صعوبات في ميزان المدفوعات .

ـ التعريفة الجمركية التفضيلية . ان تبني امتيازات خاصة بالتعريفة الجمركية يمكن ان يتيح امكانيات جديدة للتبادل بين البلدان العربية . فالواقع ان هذه الوسيلة يمكن ان تنشط المستوردات من البلدان العربية . ومن الممكن عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف حول التعريفات الجمركية بانتظار تعزيز السوق الاقليمية .

ب) حرية انتقال بضائع الصناعات المندمجة

في مرحلة من الاندماج اكثر تقدماً ، الأمر الذي يتطلب فترة من الوقت ، سيصبح من الممكن لبضائع الصناعات المندمجة ، التي تكون قد اقيمت بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف للتعاون والتخصص ، أن تنتقل بحرية في المنطقة وأن تساهم في توسيع التجارة[٨٤].

ج) تحرير تجارة المنتجات الزراعية

ينبغي ان يساهم تحرير تجارة مجمل المنتجات الزراعية الذي يقترن بحماية مشتركة

---

(٨٤) حول التعاون الصناعي، انظر: المبحث الاول من الفصل الاول للباب الثاني فيما سبق.

من المنافسة الخارجية عن المنطقة ، في تنمية التجارة الاقليمية لتلك المنتجات . فحماية الزراعة العربية عن طريق اقامة تعريفات جمركية خارجية مشتركة سيؤدي الى زيادة المستوردات ضمن المنطقة بالقياس الى المستوردات من خارجها ويعمل على تنشيط الانتاج الزراعي الاقليمي . ومن الضروري ، اضافة الى ما تقدم ، ان يقوم تنسيق بين السياسات الزراعية للبلدان العربية من اجل ابراز مواطن قوة الزراعة العربية بشكل افضل وتوثيق أشد للعلاقات التجارية .

وفي سبيل تنمية تجارة المنتجات الزراعية ، يمكن اللجوء الى طرق اخرى[٨٥]:

- اعداد سياسة اقليمية لاسعار المنتجات الزراعية ؛

- ابرام اتفاقات لتسويق المنتجات الزراعية من قبل اجهزة رسمية وشبه رسمية تتدخل في التجارة الخارجية لتغطية ما يحدث من عجز في المستوى الوطني ؛

- استبدال مستوردات المنتجات الزراعية والحيوانية القادمة من البلدان الاجنبية بمستوردات من المنطقة في كل الحالات التي يكون فيها ذلك ممكناً ؛

- اعداد برامج تمويل وتعزيز للمستوردات بزيادة المبادلات بين البلدان العربية ؛

د) اجراءات مالية

ان إحدى أهم العقبات التي تعترض طريق تنمية المبادلات ضمن المنطقة ، وهي افتقار عدد من البلدان العربية الى العملات الصعبة ، يمكن التغلب عليها عن طريق اقامة اجهزة دفع للتجارة الاقليمية . ويمكن ان تلعب البلدان النفطية دوراً هاماً في هذا الشأن عن طريق تقديم رؤوس الأموال العاملة الضرورية .

ومن المناسب ان تحل ، بالاضافة الى ذلك ، مشكلة مرتبطة ببيع فوائض البلدان المتقدمة . فبعض البلدان العربية ، كما هو الحال بالنسبة للعديد من البلدان النامية ، يستورد منتجات غذائية من البلدان الصناعية باسعار متهاودة في الوقت نفسه الذي تصدر فيه بلدان عربية اخرى الى بلدان متقدمة اخرى عدداً من المنتجات الزراعية . ومن اجل معالجة هذا الوضع وزيادة المبادلات الاقليمية تبدو تعبئة الموارد المالية بهدف تمويل

(٨٥) من اجل دراسة مفصلة حول هذه النقاط انظر:
Marion Ponce, «L'expansion du commerce des produits agricoles dans les groupements de pays en voie de développement,» in **Problèmes actuels d'intégration économique, coopération agricole et industrielle entre pays en voie de développement.**

الصادرات من بلد عربي الى آخر أمراً مرغوباً فيه وممكناً ايضاً . ومن جهة اخرى فان إقامة نظام للائتمان والتأمين خاص بالمنطقة يمكن المستورد من اللجوء الى الأجهزة المصرفية لتمويل مستورداته ، سيساهم في توسيع التجارة الاقليمية . وبسبب امتداد فترة الائتمان اصبح سعر الفائدة ، الذي يتجاوز في بعض الاحيان سعر البضائع ، عنصراً هاماً في اختيار الممول .

ان اجراءً من هذا النوع يمكن ان يتيح امكانيات جديدة لتنمية المبادلات بين البلدان العربية .

(٢) امكانيات تنمية المبادلات فيما بين البلدان العربية(٨٦)

لو اتخذ بعض من الاجراءات التي جئنا على ذكرها على الصعيدين التجاري والمالي ، بصورة خاصة ، فمن الممكن ان تشهد التجارة فيما بين البلدان العربية تطوراً سريعاً . ذلك ان عدداً من البلدان العربية يصدر منتجات وبضائع الى بلدان اجنبية في الوقت نفسه الذي تستورد فيه بلدان عربية اخرى المنتجات ذاتها من خارج المنطقة . ان المستوى المنخفض الحالي للمبادلات فيما بين البلدان العربية يمكن ان يرفع بنسب ملحوظة . وفيما يلي بيان بنصيب الصادرات العربية باتجاه البلدان الاعضاء في السوق العربية المشتركة في الصادرات الكلية لهذه السوق :

ـ منتجات حيوانية	٣٠٪
ـ منتجات زراعية	١١٪
ـ مواد أولية	١ ٪
ـ منتجات تحويلية	١١٪
ـ منتجات اخرى	١ ٪

تظهر هذه الارقام ان هناك امكانيات ضخمة لتنمية التجارة الاقليمية (السوق العربية المشتركة) .

لقد بلغ الحجم الكلي للمبادلات التجارية بين البلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة ٢٥,٥٥٨ مليون دينار عربي في عام ١٩٧١ ، في حين ان الصادرات الكلية لهذه البلدان (بما في ذلك تلك التي تتجه الى السوق العربية المشتركة) كانت بحدود ٦٩٨,٧٧٤ مليون دينار عربي . غير ان الصادرات العربية الى البلدان الأعضاء في

(٨٦) ان الافتقار الى البيانات الاحصائية الدقيقة بالنسبة للبلدان العربية اضطرنا الى الاكتفاء بحالة السوق العربية المشتركة.

السوق العربية المشتركة لم تتجاوز قط ٣٪ من صادراتها الكلية . وهكذا كانت طاقة تصدير هذه البلدان الى السوق العربية المشتركة بحدود ٦٧٣,٦١٢ مليون دينار عربي (الفرق بين الصادرات الكلية والصادرات ضمن المنطقة) والواقع ان البلدان الاعضاء في السوق العربية المشتركة استوردت ، في الوقت نفسه ، من بقية انحاء العالم ما قيمته ٢٥١,٥٧٣ مليون دينار . ومعنى ذلك ان التجارة داخل السوق العربية المشتركة يمكن ان تزداد بنسبة ٩٨٤٪ . لنحاول الآن التعرف على امكانيات توسع التجارة الاقليمية حسب مجموعات المنتجات :

أ) المنتجات الحيوانية

لقد لاحظنا ان نصيب الصادرات العربية الى البلدان الاعضاء في السوق العربية المشتركة (٢,٨٢٨ مليون دينار) في الصادرات الكلية (٩,٣٧٢ مليون دينار) كان ٣٠٪ (انظر الجدول السابق) . ان الفرق بين هذين الرقمين وهو ٦,٥٤٤ مليون دينار كان يمثل الامكانية التجارية لذلك العدد من بلدان المنطقة . والواقع انه بالنسبة لهذه المجموعة من المنتجات كانت طاقة استيراد بلدان السوق العربية المشتركة اعلى بكثير من ذلك الرقم طالما ان هذه الطاقة قد بلغت ٢٣,٠١٤ مليون دينار . وعليه يمكن ان تستوعب تجارة السوق العربية المشتركة الصادرات المتجهة نحو البلدان الأجنبية التي تقدر بحدود ٦,٥٤٤ مليون دينار وان تزداد ، بسبب ذلك ، بنسبة ٢٣١٪ .

ب) المنتجات الزراعية

كانت نسبة الصادرات العربية الى بلدان السوق العربية المشتركة (٥,٩٨٤ مليون دينار) الى الصادرات الكلية لهذه البلدان (٥١,٨٧٠ مليون دينار) ١١٪ . ان الفرق بين هذين التدفقين ، وهو ٤٥,٨٨٦ مليون دينار ، يشكل فائضاً قابلاً للمتاجرة داخل السوق العربية المشتركة . وبما ان طاقة استيراد المنتجات الزراعية لهذه المجموعة من البلدان العربية قد بلغت ١١٩,٣٧٤ مليون دينار فمن الممكن ، تماماً ، تحويل التيار التجاري لهذه المنتجات نحو السوق العربية المشتركة . ان التجارة التي تقوم ضمن السوق العربية المشتركة يمكن ان تزداد بنسبة ٧٦٦٪ انطلاقاً من مجرد بنية الانتاج الحالية .

ج) المواد الاولية (بما في ذلك النفط)

لم تتجاوز نسبة الصادرات العربية من المواد الاولية إلى البلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة (٥,٩٢٧ مليون دينار) الى صادراتها الكلية (٥٣٩,٦٧٥ مليون دينار) ١٪ . وقد كانت مستوردات المواد الاولية لهذه البلدان من بقية العالم ١٣,٥٦٤

مليون دينار في عام ١٩٧١ في حين ان طاقة تصدير السوق العربية المشتركة كبيرة ، ويمكن ان تغطي مجموع هذه المستوردات الأجنبية . وفي هذه الحالة يمكن ان تزداد تجارة هذه المنتجات بنسبة ٢٢٨٪ ، منصبة أساساً على النفط الخام .

د) المنتجات التحويلية

ان نصيب صادرات المنتجات التحويلية من السوق العربية المشتركة واليها (١٠,٨١٩ مليون دينار) في صادراتها الكلية (٩٧,٨٥٧ مليون دينار) بلغت ١١٪ . ويمكن ان يشكل الفرق بين هذين الرقمين البالغ ٨٧,٠٣٨ مليون دينار مبادلات اضافية في داخل السوق العربية المشتركة. وطالما ان طاقة استيراد السوق العربية المشتركة من هذه المنتجات قد بلغت، في حينه، ٩٥,٦٢١ مليون دينار فان المبادلات التجارية ضمن السوق العربية المشتركة يمكن ان تزداد بنسبة ٨٠٤٪ في هذا المجال.

بعد هذا الاستعراض السريع لامكانيات توسع التجارة داخل السوق العربية المشتركة يمكننا التأكيد على ان امكانيات حقيقية وتكاملات تجارية كامنة بالغة الاهمية تتوفر ، فعلاً ، في الوطن العربي من اجل تطوير المبادلات الاقليمية انطلاقاً من البنية الحالية للانتاج الزراعي والصناعي . ويمكن ، من باب اولى ، ان تتطور هذه المبادلات ، اذا ما قام عمل مشترك لاعادة تنظيم بنية الجهاز الانتاجي .

وفي ختام هذا الفصل ، يبدو ان البلدان العربية ، كلا على حدة ، لا تستطيع تحقيق افضل معدل للنمو لأن اتساعها ، يشكل ، في هذا المجال ، العقبة الرئيسية . وعليه فان الاندماج الاقتصادي يشكل وسيلة جدية لزيادة فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة . وينبغي ان لا يقتصر الاندماج على تحرير المبادلات ولا على اقامة اتحاد جمركي كما حاولت ، عبثاً ، ان تفعل بعض البلدان العربية . ففشل مثل هذه المحاولات في وسط نامٍ امر اكيد . من هنا تبرز ضرورة البحث عن مسالك اخرى . ويبدو لنا ان الاندماج بين البلدان النامية ، عموماً ، وبين البلدان العربية على وجه الخصوص ، يمر ، بالضرورة، عبر اعادة ترتيب هياكل الانتاج الصناعي والزراعي .

ان غياب صناعات هامة وضعف مستوى التصنيع في الوطن العربي يتيح ، بفضل وجود موارد بشرية وطبيعية ومالية هامة ، احتمالات جدية للتعاون والتخصص . فتنسيق السياسات الاقتصادية يمكن المنطقة من تجنب ازدواجيات الاستخدام والمنافسات المدمرة من جهة ، والاستفادة من وفورات الحجم ووفورات خارجية هامة من جهة اخرى . كما ان تقارب الاقتصاديات العربية يعطي مجال المجموعة العربية بعداً أمثل ويدعم التضامن

الاقليمي . يضاف الى ذلك انه من الضروري ان يعاد ترتيب الهياكل الزراعية . وينبغي ان يكون الهدف هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي . فكل مراقب للاحداث لا بد وان يندهش لضعف مستوى مبادلات المنتجات الزراعية والحيوانية وشدة التبعية الخارجية الناجمة عن العجز الغذائي من جهة، والامكانات الزراعية غير الاعتيادية للمنطقة من جهة اخرى . وحين نجد ان استغلال اراضي بلد واحد كالسودان يمكن من مواجهة الطلب على المنتجات الزراعية في كل المنطقة ، يجوز لنا ان نأمل بأن قيام تعاون زراعي بين البلدان العربية سيساهم ليس فقط في بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي الغذائي وإنما أيضاً في امكانية جعل الوطن العربي كيانا ذا شأن كبير في مجال الزراعة . وهذا يتطلب اعداد اجهزة ووسائل إقليمية واقامة مؤسسات اقليمية من اجل اجتياز العقبات الهيكلية القائمة . وينبغي ان يقوم ، في الوقت نفسه ، عمل جماعي لاعادة تنظيم بنية السوق الاقليمية لتنمية المبادلات الاقليمية انطلاقاً من البنية الحالية للانتاج الاقليمي . ان دمج الهياكل الصناعية والزراعية للمنطقة سيتيح فيما بعد، توسعاً سلمياً للتجارة الاقليمية .

كذلك تتوفر امكانيات ضخمة في هذا المجال من اجل تعزيز التضامن الاقليمي . وعلى الرغم من ذلك فليس مستبعداً ان يذهب التضامن الاقليمي سدى اذا اقتصرت اجراءات اعادة الترتيب الهيكلي للانتاج والمبادلات على الاستثمارات المادية وتجاهلت العنصر البشري .

والواقع ان اية سياسة اندماج اقليمي ينبغي ان تمر عبر الانسان . يضاف الى ذلك ان تعبئة الموارد الماليةتشكل ، بالنسبة للانسان ، وسيلة ثمينة لانجاح مهمته في بناء مجال اقليمي .

الفصل الثاني

تعبئة الموارد البشرية والمالية

يتطلب انجاح مشروع الاندماج ان تقترن الاجراءات الخاصة باعادة تنظيم بنية المجال الاقليمي وترتيبه ، باجراءات لتعبئة الموارد البشرية والمالية على الصعيد الاقليمي . ان الاطار الاقليمي المتعدد الجنسية يوفر امكانيات افضل لتعبئة هذه الموارد واستغلالها الرشيد لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسنرى في المبحثين التاليين ما تتخذه الموارد البشرية والمالية من اهمية في استراتيجية الاندماج الاقتصادي الاقليمي .

المبحث الاول
تعبئة الموارد البشرية

صحيح ان تعبئة الموارد البشرية تتطلب جهوداً ذات طابع وطني بالدرجة الأولى ، ولكن من الممكن ايضاً ان نجد هنا طرقاً ووسائل لتوجيه طاقة السكان على الصعيد الاقليمي . وينبغي أن تتخذ إجراءات بشكل منسق ، في هذا المجال ، سواء على الصعيد الكمي أو النوعي . إن تفحصاً ، ولو سريعاً ، لهذا الموضوع على الصعيدين السالفي الذكر سيمكننا من أن ندرك بشكل أفضل أهمية تعبئة الموارد البشرية .

١ ـ مظاهر كمية

لقد اعتبرت مشكلة السكان والنمو الديموغرافي في البلدان النامية ، منذ مدة طويلة ، كعامل معوق للتنمية الاقتصادية . فتزايد السكان يزيد العمالة الناقصة والبطالة « المقنعة » تفاقماً ويحُدث زيادة هامة في الخدمات الاجتماعية (الاسكان ، التعليم ، الصحة . . الخ) . وقد كان معدل النمو السكاني في العالم الثالث ، ٢,٢٪ سنوياً ، في

المتوسط ، في حين انه تجاوز ٣٪ في بلد نامٍ من كل اربعة عشر[١] .

وامام هذه المشكلة الخطيرة ، تبنت بلدان من العالم الثالث موقفاً يتباين من بلد إلى آخر ، ولكنه يبدو ان تلك البلدان لم تلجأ الى وسيلة شاملة ومتماسكة تهدف الى دمج الانسان في سياستها الخاصة بالتنمية الاقتصادية[٢] . فالبعض تبنى سياسة تحديد النسل ، وتشير دراسة لماكسويل ستامبر (Maxwell Stamper)[٣] الى ان عدد هذه البلدان قد بلغ ١٨ من ٧٠ بلداً من بلدان العالم الثالث .

أما البعض الآخر فقد عمل ، بدرجات متفاوتة من النجاح ، على معالجة قصور الخدمات الاجتماعية مستنداً الى قواعد العرض والطلب ومهملاً دراسة المشكلة في شموليتها ورافضاً دمج مشكلة السكان في الخطط الوطنية . « فليس هناك من بلد نام تقريباً ، اعد خطة لتلافي نتائج الزيادة السكانية في الامد القصير »[٤] . وهذا يؤكد بدون شك غياب العنصر البشري من استراتيجية التنمية عن اهتمامات المخطط .

ان هذه الملاحظات السريعة تنطبق كذلك على البلدان العربية التي تشكل جزءاً من العالم الثالث .

وقبل دراسة احتمالات تطور السكان والاجراءات الواجب اتخاذها لتقليص العمالة الناقصة في الوطن العربي ، ينبغي استعراض الوضع الحالي للسكان النشطين ونتائجه وذلك من اجل استخلاص المشكلات الرئيسية المطروحة في المنطقة .

أ) لمحة خلفية

١ ـ السكان النشطون[٥]

يتبين من الجدول رقم (٦٤) ان هناك اختلافات كبيرة فيما يتعلق بحجم السكان

---

(١) انظر: United Nations, **Mise en œuvre de la stratégie internationale du développement,** (New York: United Nations, 1973), v. 1, p. 10.

(٢) باستثناء الصين التي تشكل حالة خاصة في العالم الثالث.

(٣) انظر: B. M. Stamper, « La politique démographique dans les plans de développement économique,» **Bulletin de démographie et de planning familial** reproduit dans **Problèmes Economiques**, no. 1356 (23 Janvier 1974).

(٤) انظر: Ibid.

ـ تظهر هذه الدراسة كذلك ان «معظم بلدان العالم الثالث لا يستخدم سوى القليل من البيانات السكانية وان قسماً كبيراً من هذه البلدان لا يقوم باي تقدير، في خططهم او اسقاطاتهم، حول عدد او معدل نمو السكان او معدلات الاخصاب والوفيات وتطورهما.

(٥) ينبغي استخدام مفهوم السكان النشطين في البلدان النامية بكثير من الاحتراز. فقد ظهر هذا المفهوم في البلدان المتقدمة التي تضم قطاعاً نقدياً واسعاً ويتوفر لديها سوق للاستخدام جيد التنظيم مع تفاعل مستمر بين العرض والطلب. اما في =

الكلي والسكان النشطين من بلد الى آخر . كما يختلف ايضاً تركيب السكان النشطين . ان نسبة السكان النشطين الى مجموع السكان تتباين وتتفاوت بين ٢٠٪ (السعودية) و ٣٢,٤٪ (الكويت) . والحقيقة ان حالة الكويت يمكن ان تعتبر استثنائية بسبب الهجرة المرتبطة باستغلال النفط الأمر الذي يترجم بتضخم في حجم السكان النشطين . أما البلدان الأخرى فبنية سكانها النشطين متقاربة . ويتراوح معدل السكان النشطين بين ٢٢٪ (لبنان ، الجزائر) و ٢٦٪ (مصر ، المغرب) . كما يمكن ان تسجل بين هاتين

جدول رقم (٦٤)

مجموع السكان والسكان النشطون

البلد	مجموع السكان	السكان العاملون	النسبة المئوية
الجزائر (١٩٦٦)	١١٨٢١٦٧٩	٢٥٦٤٦٦٣	٢١,٧
مصر (١٩٦٦)	٢٩٨٤٧١٣٧	٧٨٨١٢٦٢	٢٦,٤
ليبيا (١٩٦٤)	١٥١٥٥٠١	٣٨٧٦٩٩	٢٥,٦
المغرب (١٩٧١)	١٥١٥٣٨٠٦	٣٩٨٠٥١٨	٢٦,٣
تونس (١٩٦٦)	٤٥٣٣٥٣١	١٠٩٣٧٣٥	٢٤,١
الأردن (١٩٧١)	٢٣٤٧٠٠٠	٥٤١٠٠٠	٢٣,١
الكويت (١٩٧٠)	٧٣٨٦٦٢	٢٣٩٢٧١	٣٢,٤
سوريا (١٩٧١)	٦٤٩٩٩٩٢	١٦٤٥٧٢١	٢٥,٣
السعودية (١٩٦٣)(أ)		٨١٠٠٠٠	٢٠,٠
لبنان (١٩٦٤)(أ)		٤٨٦٠٠٠	٢٢
اليمن الجنوبي (١٩٦٣)(أ)		٧٨٠٠٠	٣١

المصدر: United Nations, Statistical Office, **Demographic Yearbook.**

(أ) United Nations, Economic and Social Office in Beirut, «La Croissance économique et le niveau de qualification de la population active dans divers pays du Moyen-Orient.» **Proche-Orient, Etudes économiques,** no.73, (Mai - Août 1972) .

= البلدان النامية فقد اضيف الى السكان النشطين الذين تم تعريفهم وفقاً «لمنطوق سلوكي» العاملون في النطاق العائلي دون اجر يتقاضونه . وبما ان قطاع الكفاف الزراعي كبير في اغلب الاحيان في هذه البلدان ، فان هذه الاخيرة تعاني عمالة ناقصة على نحو ضخم ويتباين من بلد الى آخر.

وحول حدود مفهوم السكان النشطين انظر: International Labour Office, «Comment déterminer si le niveau de l'emploi dans les pays en voie de développement est adéquat,» **Journal de la Planification et du Développement,** no 5, (1972).

الحالتين القصويين ؛ معدلات بحدود ٢٣٪ (الأردن) و ٢٤٪ (تونس) و ٢٥٪ (ليبيا ، سوريا) .

ان ضعف نسبة السكان النشطين الى مجموع السكان يرجع الى فتوة سكان هذه البلدان والى انخفاض كبير في مساهمة النساء في السكان النشطين[٦] .ولكنه يجب ان لا تعطى أهمية كبيرة لهذه الاحصاءات بسبب احتمال الاخطاء التي يمكن ان تشوب ارقامها وعدم دقة مفهوم السكان النشطين في الوسط النامي . والواقع ان للسكان الزراعيين اهمية كبيرة في هذه البلدان . ويدل الجدول رقم (٦٥) الخاص ببنية السكان النشطين على هيمنة السكان النشطين الزراعيين .

وتبلغ نسبة السكان النشطين في القطاع الزراعي الى مجموع السكان النشطين ٥٦,٤٪ في سوريا و ٥٠,٥٪ في المغرب و ٥٠,٤٪ في الجزائر و ٥٣,٣٪ في مصر و ٤١٪ في تونس و ٣٧,١٪ في ليبيا و ٣٥,٣٪ في الأردن . أما في الكويت ولبنان فإن هذه النسبة لا تتجاوز ١,٧ و ١٩٪ على التوالي . والواقع ان هذه الارقام تخفي ضخامة العمالة الناقصة في الزراعة التي تشكل « خسارة اجتماعية » هامة .

٢ ـ العمالة الناقصة

تشكل العمالة الناقصة في مجال الموارد البشرية احد الاسباب العميقة للفجوة بين الفائض الزراعي المتاح والفائض الكامن . واذا كان من الممكن تقدير البطالة المقنعة[٧] ، فان تحديد مقدار الخسارة الاجتماعية الناتجة عنها ما زال بالغ الصعوبة . وبما انه « ليس بمقدور احد ان يعين ، في الوضع الراهن ، مقدار الربح الذي قد يحققه المجتمع من جراء هذه الطاقة وهذه القدرة الخلاقة غير المستثمرة في جهد انتاجي صالح »[٨] ، فسنكتفي بتقدير تقريبي للعمالة الناقصة في الزراعة . والحقيقة ان النتائج التي توصلنا اليها بعيدة عن الكمال وتشكل مجرد درجة (أكبر) تمكننا من تحليل المشكلات التي تطرحها العمالة الناقصة في مجال الموارد البشرية في الوطن العربي . وغني عن البيان ان نذكر بان

---

(٦) United Nations, Economic and Social Office in Beirut, «La Croissance économique et le niveau de qualification de la population active dans divers pays du Moyen - Orient.»

(٧) P. N. Rosenstein-Rodan, «Chômage et sous-emploi déguisé de l'agriculture,» **Economie et Statistique agricoles,** v. vi (Juillet-Août 1957), no 7-8.

انظر كذلك: Olivier, **La population en Algérie.**

(٨) انظر: Baran, **L'économie politique de la croissance,** p. 90.

الجدول رقم (٦٥)
بنية السكان النشطين (في تاريخ الاحصاء)

مجال العمل	الجزائر (١٩٦٦)		مصر (١٩٦٦)		ليبيا (١٩٦٤)		المغرب (١٩٧١)		تونس (١٩٦٦)		الأردن (١٩٦١)		الكويت (١٩٧٠)		لبنان (١٩٧٠)		سوريا (١٩٧١)	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١ - الزراعة والتشجير والصيد	١٢٩٣٤١٣	٥٠,٤	٤٤٤٦٩١٣	٥٣,٣	١٤٣٥٥٣	٣٧,١	٢٠١٣٨١٤	٥٠,٥	٤٤٨٢٩٦	٤١,٠	١٣٧ ٧٥٧	٣٥,٣	٤٠٦٠	١,٧	١٠١٧٦٠	١٨,١	٩٢٦١٩٦	٥٦,٤
٢ - الصناعات الاستخراجية	٢١٨٧٠	٠,٩	١٧٧١٢	٠,٢	١١٦٢٧	٣,٠	٣٦٠٠٤	٠,٩	٢٣٥٥٥	٢,٢	٩١٨٦	٢,٤	٧١٧١	٣,٠	٩١٥	٠,٢	٢١٥٥	٠,١
٣ - ٤ الصناعات التحويلية	١٦٣٠٠٢	٦,٤	١٠٧١٢٨٨	١٢,٩	٢٦٥٤٧	٦,٨	٣٨٥٤٢٢	٩,٧	١٠٣٥٨٢	٩,٥	٣٢٧٤٦	٨,٤	٣٢٠٨٨	١٣,٤	٩٤٦٢٠	١٧,٦	١٨١٨٨٦	١١,١
٥ - البناء والتشييد	١٢٨٧٠٢	٥,٠	٢٠٥٦٠٠	٢,٥	٣٠٠٤٦	٧,٧	١٨٥٦٥٤	٤,٧	٥٩٣٦٣	٥,٤	٤٠١٥٩	١٠,٣	٧٢٥٢	٣,٠	٥٦١٠	١,٠	٧٢٤٤	٠,٤
٦ - الكهرباء والغاز والمياه والخدمات الصحية	١٠١٤٣	٠,٤	٥١٠٨١	٠,٦	٥٦٤٨	١,٥	٤٣٦٣٣	١,١	١٧١١٠	١,٦	١٥٧٢	٠,٤	٣٣٦٧٤	١٤,١	٣٥٠٥٥	٦,٥	٧٧٦٩٢	٤,٧
٧ - التجارة والمصارف والتأمين	١٥٢٢٧٥	٥,٩	٥٩٩٠٢٠	٧,١	٢٤٨١٤	٦,٤	٢٧٦٨٧٧	٧,٠	٧٣٥٠٥	٦,٧	٣١٣٥٦	٨,٠	٢٩٢٨٣	١٤,٢	٩١٦٢٠	١٧,٠	١٤٨٣٨٢	٩,٠
٨ - النقل والمواصلات	٨٧٨٩٦	٣,٥	٣٣٩٦٨٧	٤,١	٢١٥٦٧	٥,٦	١٥١٦٣	٢,٦	٣٨٧٠٣	٣,٥	١١٨٩٩	٣,١	١٢١٣٨	٥,١	٣٨٢٣٥	٧,١	٤٧٩٤٣	٢,٩
٩ - الخدمات	٣٣٧٩١٢	١٣,٢	١٢٤٦٣٣١	١٤,٩	٧٦٤٧	٢٠,٠	٥١٩٤٨٦	١٣,١	٢١٣١٧٢	١٩,٥	٥٣٥٢٥	١٣,٧	٣٧٤٨	١,٦	١٨٤٢٠	٣,٤	١٠٠٦٢	٠,٦
١٠ - نشاطات غير محددة	٨٥٧٥٩	٣,٣	٣٥٦١٠١	٤,٣	٤٦٢٥٠	١١,٩	٢٢٣٧٢٤	٥,٦	٧٥٦٠٥	٦,٩	٧١٧٧٨	١٨,٤	١٠٤١٣٦	٤٣,٦	١٤٩٧٩٠	٢٧,٩	١٩٠٠١٧	١١,٥
اشخاص يبحثون عن فرص عمل للمرة الأولى	٢٨٣٦٩١	١١,١	-		-		١٩٠٧٤١	٤,٨	٤٠٨٤٤	٣,٧	-		٥٧٢١	٢,٣	٢٣٨٥	٠,٤	٥٤١٣٣	٣,٣
المجموع	٢٥٦٤٦٦٣	١٠٠	٨٣٣٣٧٣٣	١٠٠	٣٨٧٦٩٩	١٠٠	٣٩٨٠٥١٨	١٠٠	١٠٩٣٧٣٥	١٠٠	٣٨٩٩٧٨	١٠٠	٢٣٩٢٧١	١٠٠	٥٣٨٤١٠	١٠٠	١٦٤٥٧٢١	١٠٠

المصدر: International Labour Office, **Annuaire des statistiques du travail.**

الاشخاص المشتغلين بالزراعة ، في البلدان النامية ، لا يعملون إلا جزئياً ، ولكن كيف يتم تقدير العمالة الناقصة في الزراعة ؟ من الممكن ان نعرض هنا ، باختصار ، الطريقة التي يقترحها ر . اوليفيه (R. Olivier)[9] التي تقوم على اساس ان عشرة هكتارات تتطلب عملاً كاملاً لشخص واحد في المتوسط(حالة فرنسا) .

صحيح ان تشبيه الزراعة العربية بالزراعة الفرنسية يشكل مصدر اخطاء كما هو الحال كذلك بالنسبة للنظر الى الزراعة في مختلف البلدان العربية وكأنها متجانسة . اننا ندرك حدود النتائج المتحققة ولكن الارقام التي توصلنا اليها والتي لا تشكل سوى مجرد درجة كبير(Ordre de grandeur) قد تؤدي الى بعض المبالغة في تقدير العمالة الناقصة طالما ان الفلاحة أشد كثافة والزراعة اكثر مكننة في فرنساماهي عليه في البلدان العربية. ويتضمن آخر عمودين من الجدول رقم (٦٦) ارقاماً قد يبدو انه مبالغ فيها ، فباستثناء ليبيا حيث تبلغ العمالة الناقصة بالنسبة لمجموع السكان العاملين ٩٪ وسوريا ١١,٤٩٪ والاردن ١٥,٦٪ والعراق ٢٥,٧٢٪ فان معدل العمالة الناقصة يتجاوز ، في كل مكان ، ٣٥٪ ، ليصل الى ٤٢٪ في لبنان و ٥٤٪ في المغرب و ٥٦٪ في السعودية و ٦٦٪ في اليمن والسودان و ٧٣٪ في الصومال .

ويمكننا الجدول رقم (٦٦) من ادراك ضخامة العمالة الناقصة المزمنة والعمالة الناقصة الموسمية في القطاع الزراعي . كما انه يمكن سحب عدد كبير من الاشخاص من الزراعة دون ان يحدث ذلك انخفاضاً في الانتاج الزراعي . ولذلك تعتبر الزراعة مستودعاً بشرياً لتغذية خاجات القطاعات غير الزراعية من اليد العاملة .

ويقدر أ . لويس (A. Lewis) ان اجراً يتجاوز ٣٠٪ من معدل الدخل في اقتصاد الكفاف ، يكفي لجر اليد العاملة من الزراعة نحو قطاعات اخرى[10] . ويوضح الكاتب أن « عرض العمل يصبح ذا مرونة لا نهائية مقابل معدل دخل يزيد بنسبة ٣٠٪ عن متوسط الاجر السائد في اقتصاد الكفاف . ويشير أ . لويس الى ان « عرض العمل يكون مطلقاً طالما ان العرض مقابل مثل هذا الأجر يفيض عن الطلب » . وفي مثل هذا الوضع يمكن ان تنشأ صناعات جديدة وتتوسع الصناعات القديمة بلا نهاية دون ان يؤدي ذلك الى تعديل في معدل الاجر ؛ وبشكل اكثر دقة فان الافتقار الى اليد العاملة سوف لا يشكل عقبة امام خلق مصادر جديدة للعمالة .

(٩) انظر: Olivier, **La population en Algérie**, p. 23.

(١٠) انظر: W. A. Lewis, **Economic Development With Limited Supplies of Labour.**

جدول رقم (٦٦)
السكان النشطون والعمالة الناقصة في القطاع الزراعي (١٩٧٠)

البلد	المساحة الزراعية(أ) الأراضي الصالحة للزراعة (بآلاف الهكتارات)	السكان النشطون(أ) (بالآلاف)	السكان النشطون في الزراعة(أ) (بالآلاف)	العمالة الناقصة (بالآلاف)	العمالة الناقصة/ السكان النشطون (٪)
الجزائر	٦٧٩٢	٣٣٦٩	١٨٧٥	١١٩٥	٣٥,٤٧
السعودية	٨١١	٢١٠٩	١٢٧٦	١١٩٥	٥٦,٦٦
مصر	٢٨٥٢	٧٣٧٩	٤٣١٣	٤٠٢٨	٥٤,٥٨
العراق	٤٩٩٩	٢٣٩٥	١١١٦	٦١٨	٢٥,٧٢
الأردن	١٣٠٠	٥٦٤	٢١٨	٨٨	١٥,٦٠
لبنان	٣٤٥	٧٣٢	٣٤٧	٣١٣	٤٢,٧٥
ليبيا	٢٥٢١	٤٨٨	٢٠٨	٤٤	٩,٠٢
المغرب	٧٥٣٧	٤١٦١	٢٥٢١	١٧٦٨	٤٢,٤٨
الصومال	٩٥٧	١٠٨٤	٨٩٢	٧٩٦	٧٣,٤٣
السودان	٧١٣٥	٥٠٦٥	٤٠٤٦	٣٣٣٣	٦٥,٨٠
سوريا	٥٨٧٤	١٥٧٤	٧٦٨	١٨١	١١,٤٩
تونس	٥٥	١٢٧٣	٥٩١	٥٨٥	٤٥,٩٥
اليمن	١٢٠٠	١٦٩٩	١٢٣٨	١١١٨	٦٦,١٩
اليمن الديمقراطي	٢٥٢	٣٤٧	٢١٦	١٩١	٥٥,٠٤
المجموع	٤٢٦٢٩	٣٢٢٢٩	١٩٦٢٥	١٥٤٥١	٤٧,٩٤

المصدر (أ) Food and Agricultural Organization of the United Nations, **Production Yearbook** (1974).

ونظراً لكون عرض العمل لا نهائي المرونة فان معدل الاجر يمكن ان يعتبر ثابتاً ويمكن ان يستمر التصنيع من دون خشية ظهور اختناقات وارتفاع في كلفة الاجور[١١] . ان انتقال السكان من القطاع الزراعي الى القطاعات الاخرى يبقى مؤمنا طالما بقي هامش الثلاثين في المائة .

والواقع ان البلدان العربية ، كما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية عموماً ، لم تنتظر مثل هذه الزيادة للدخول الزراعية لكي تشهد نزوح السكان الريفيين نحو المدن .

٣ ـ الهجرة

ان شدة النمو السكاني وضعف النمو الاقتصادي ينعكسان ، في البلدان العربية ، في حركة هجرة مزدوجة ، الهجرة الريفية والهجرة الى الخارج .

ا) الهجرة الريفية

تشكل الهجرة الريفية ظاهرة مشتركة لكل البلدان النامية وتساهم في تفاقم الاختلال بين المدن والارياف . ففي عام ١٩٢٠ كان حوالي ٧٠ مليون نسمة ، اي ٦٪ فقط من سكان البلدان النامية يعيشون في مدن تتكون الواحدة منها من ٢٠٠٠٠ نسمة فأكثر . وفي عام ١٩٦٠ ارتفع هذا الرقم إلى ٣٢٨ مليوناً وبلغت النسبة ١٦٪ . ومن المتوقع ان تكون هذه الارقام في عام ١٩٨٠ ، حوالي ٧٠٠ مليون و ٢٣٪ ، على التوالي « لتبلغ ملياراً ونصف المليار في عام ٢٠٠٠ »[١٢] . ومما يؤدي الى تفاقم خطورة ظاهرة الهجرة هذه انها تتكون من العناصر الاكثر شباباً والاكثر ديناميكية ، وفي معظم الاحيان ، الاكثر تعلماً ، في الأرياف .

وتشهد البلدان العربية نفس الظاهرة ولكن على درجات متفاوتة . ويظهر التوزيع بين سكان المدن وسكان الريف ، درجة تحضر مرتفعة الى حد ما بالنسبة لبلدان ما زالت نامية . ان مستوى التحضر العام يبلغ ٤٠٪ في المنطقة ، كما يدل على ذلك الجدول رقم ٦٧ [١٣] ، وهو جد مرتفع في الكويت ٨٠٪ ولبنان ٥٥٪ وكبير في العراق

---

(١١) Idem, **La théorie de la croissance économique,** cited By Badouin, **Agriculture et accession au développement,** p. 137.

(١٢) انظر: Organization for Economic Cooperation and Development, **Coopération pour le développement,** Novembre 1973, reproduit dans **Problèmes Economiques,** no. 1356, (23 Janvier 1974).

(١٣) يجب، مع ذلك ، ان تؤخذ هذه الارقام مع بعض التحفظ. فالتفاريق المطبقة على السكان الحضريين، في هذه البلدان، ليست دقيقة ولا متجانسة. والمنطقة الحضرية تحدد تارة بتجمع ذي ضخامة معينة وتارة اخرى بحدود ادارية. يعتبر السكان حضريين عندما يقطنون في مراكز من ٢٠٠٠٠ نسمة فأكثر.

جدول رقم (٦٧)

السكان الحضريون والسكان الريفيون

البلد	السكان الحضريون	السكان الريفيون	المجموع	السكان الحضريون	السكان الريفيون
	ارقام مطلقة			النسب المئوية	
السعودية[1] (١٩٦٨)	١٢١٥٣٠١	٣٦٤٥٩٠٥	٤٨٦١٢٠٦	٢٥,٠	٧٥,٠
العراق[1] (١٩٦٨)	٤١٤٢٠٢	٤٩٢٠٥١٠	٩٠٦١٧١٢	٤٥,٧	٥٤,٣
الأردن[1] (١٩٦٨)	٩٥٩٨٥٠	١١٧٣١٥٠	٢١٣٣٠٠٠	٤٥,٠	٥٥,٠
الكويت[1] (١٩٦٨)	٤٩٩٨٥٧	١٢٤٩٦٤	٦٢٤٨٢١	٨٠,٠	٢٠,٠
لبنان[1] (١٩٦٨)	١٣٧٩١٢٠	١١٢٨٣٧٠	٢٥٠٧٤٩٠	٥٥,٠	٤٥,٠
اليمن الديمقراطية[1] (١٩٦٨)	٢٧٨٢٦٥	٩٨٦٥٧٥	١٢٦٤٨٤٠	٢٢,٠	٧٨,٠
سوريا[1] (١٩٦٨)	٢٤٣١٠٦٧	٣٤٢٦٩٢٦	٥٨٥٧٩٩٣	٤١,٥	٥٨,٥
اليمن[1] (١٩٦٨)	٥٨٣٤٩٥	٤٧٢١٠٠٥	٥٣٠٤٥٠٠	١١,٠	٨٩,٠
الجزائر[2] (١٩٧٢)	غير متوفر	غير متوفر		٣٠,٠	٧٠,٠
ليبيا[3] (١٩٧٤)	٨٥٢١٥٠	١٠٦٨١٠٠	١٩٢٠٢٥٠	٤٤,٠	٥٦,٠
المغرب[3] (١٩٧٢)	غير متوفر	غير متوفر		٤٠,٠	٦٠,٠
تونس[2] (١٩٧١)	غير متوفر	غير متوفر		٤٠,٠	٦٠,٠

المصادر : ١- United Nations, **Etudes de certains problèmes que pose le développement dans certain pays du Moyen- Orient 1970.**

٢- Benyoussef, «Recherche des fondements économiques de l'intégration au Maghreb,» in **L'unité Maghrébine; dimensions et perspectives.**

٣- **Annuaire de l'Afrique du Nord** ([Paris]: Centre national de la recherche, 1972].

٤٥,٧٪ وفي الأردن ٤٥٪ وفي ليبيا ٤٤٪ وفي المغرب وتونس ٤٠٪.

والواقع ان هذه المعدلات المرتفعة لا تعكس مستوى مرتفعاً من التصنيع في هذه البلدان وانما تنتج عن اختلالات اقليمية واجتماعية واقتصادية . ان عملية التحضر التي يغذيها نزوح ريفي ضخم نحو المدن الرئيسية حيث تشكل العواصم ، في اغلب الاحيان المقصد الأول ، ما هي الا ثمرة للفاقة . فهذه الاعداد الضخمة من الفلاحين عديمي الموارد والمؤهلات تتجه نحو المراكز الحضرية من اجل البقاء على قيد الحياة .

والواقع ان اسباب الهجرة الريفية هي نفسها في كل مكان : الفقر وجذب المدن . ان تزاحم سكان متزايدين على مساحات محدودة من الأراضي الصالحة للزراعة وسيئة التوزيع كان من بين العوامل التي حثت على الهجرة الريفية . ويلاحظ من بين العوامل الأخرى ، قلة فرص العمالة في الريف وغياب الاصلاحات الزراعية أو عدم تطبيقها وقصور الامكانات التي توفرها المناطق الريفية في مجالات التعليم والصحة العامة ووسائل الترفيه . وهكذا فان تكاثر العواصم العربية والمراكز الحضرية الكبرى لم يكن بسبب ديناميكية التصنيع أو جهد التنمية ، كما هي الحال عادة ، وانما هو حصيلة انتقال سكان الريف .

وفي الجدول رقم (٦٧) يبدو ان التحضر ، في الشرق الاوسط ، قد بلغ مستوى اعلى بكثير من المستوى الذي بلغه في المغرب . ويكمن احد الاسباب التي يمكن ان يفسر هذا الاختلاف في وجود حركة هجرة واسعة في بلدان المغرب باتجاه البلدان الاجنبية . فالهجرة في شمال افريقيا ظاهرة قديمة مرتبطة باستعمار هذه المنطقة .

٢) الهجرة الى الخارج

تصيب الهجرة ، في الشرق الاوسط ، العمال المهرة والمتخصصين بشكل خاص ، أما في المغرب فهي تشمل المؤهلين والريفيين معاً . والحقيقة اننا نميز بين هجرة الاشخاص الذين يبحثون عن عمل ودخل وهجرة الكفاءات بسبب اهمية دور اليد العاملة الماهرة والعلمية في التنمية . فهجرة الكفاءات تساهم في اشتداد العقبات التي تعترض التنمية .

ـ هجرة الكفاءات . انه لمن نافلة القول ان نذكر بان وجود اليد العاملة الماهرة يشكل احد الشروط الضرورية لتنمية البلدان النامية ، والواقع ان هجرة الكفاءات تترجم بخسارة في رأس المال الثقافي . ويعطينا الجدول رقم (٦٨) فكرة عن هجرة ذوي المهن في بعض البلدان العربية . فمن بين المهاجرين من بلدان العالم الثالث الى الولايات المتحدة ، تبلغ نسبة القادمين من البلدان العربية ٣٪ يمارس ٤٦٪ منهم مهنة معينة . ومن

جدول رقم (٦٨)

عدد المهاجرين من ذوي المهن الذين قبلوا في الولايات المتحدة وكندا وفرنسا من ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٦٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧

البلد	العدد الكلي		المهاجرون من ذوي المهن		المتخصصون والفنيون وماشابه		المهندسون		
	الولايات المتحدة	كندا	الولايات المتحدة	كندا	الولايات المتحدة	كندا	الولايات المتحدة	كندا	فرنسا
الجزائر	٩١٨	٢١	٤١٨	٣١٥٠	٩٨	٥	٤	١	غير متوفر
مصر	٦٢٨٥	٧٨٨٨	٢٩٩٨	٣١٥٠	١١٨١	٩١٤	٨٩	١١٦	٤٤
العراق	٣١٢٨	١٥٢	١٤٣٤	٨١	٦٠٨	٣٣	١٢٢	١٣	١
الاردن	٥٨٨٠	٢٥٦	٢٥٠٠	١٤٩	٦٣٦	٣٥	٧٩	-	-
لبنان	٢٩٨١	٢٥٩٧	١٣٥٩	١٢٢٣	٥٤٧	٢٤٤	١٧٧	١٩	١٢٩
المغرب	١٨٩٤	٢١٥١	٧٤٧	١٥٠٦	١٨٣	١١٩	١٤	٤	١٢٩
سوريا	١٦١٣	٢٦٦	٧٤٩	١٥٨	٣١١	٣٧	٨٣	٥	٥٦
تونس	٣٩٢	٥٤	١٤٥	٢٠	٢٣	٥	١	-	٩٤
مجموع البلدان العربية	٢٣٠٩١	١٣٣٨٥	١٠٤٠٣	٦٢٩٨	٣٥٨٧	١٣٩١	٥٦٩	١٥٨	٤٥٣
مجموع المهاجرين من البلدان النامية الى الولايات المتحدة	٧٤٩٣٥٥		٢٩١١٥٧		٥٨٠٤٤		١٠٧٨٧		

المصدر: United Nations, **Exode du personnel qualifié des pays en voie de développement, Rapport du Secrétaire général**, A-7294 (New York: United Nations, 1968), cited by Léda Séraydarian, «Exode des compétences des pays arabes,» **Proche-Orient, Etudes économiques**, no. 73, (Mai-Août 1972).

بين المتخصصين والفنيين المهاجرين الى الولايات المتحدة ، تشكل نسبة القادمين من البلدان العربية٦٪ . ومن جهة اخرى فان نسبة اليد العاملة ذات المؤهلات العالية ، الى مجموع ذوي المهن المهاجرين الى الولايات المتحدة تبلغ ٤٥,٥٪ في الجزائر و ٤٣٪ في العراق و ٤٠٪ في سوريا ولبنان و ٣٧٪ في مصر[١٤] .

ان الجدول رقم (٦٨) لا يتضمن المهاجرين العرب الى استراليا (١٢٨٥ مهاجراً مصرياً و١٨٠٠ لبناني لعام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧) وبريطانيا والمانيا الاتحادية.

ان القلق الذي تثيره هجرة الكفاءات يعود ، من جهة ، الى ان زيادتها قد بلغت معدلات مرتفعة (٤٨٠٪ في سوريا بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٢ ؛ و ٤٥٠٪ في لبنان بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٧) والى ان هذه الحركة تحرم البلدان العربية من اشخاص مؤهلين ومتخصصين يشتد عليهم الطلب . ومن اجل تعويض هذه الكفاءات تلتمس البلدان العربية عون ومساعدة الدول الاجنبية والمنظمات الدولية .

ـ هجرة العمال . يضطرنا غياب الاحصاءات المتعلقة بهذا الموضوع في بلدان المشرق الى الاكتفاء بالاشارة الى الهجرة بالنسبة لبلدان المغرب . فقد ارتفع ، في عام ١٩٧٣ ، عدد المهاجرين المغاربة في المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى ٤٠١٩٠٠ من أصل ٤٣٣٥٠٠٠ يشكلون مجموع المهاجرين من خارج هذه المجموعة ، أي ٢٧,٩٪ . ومن بين المهاجرين المغاربة يوجد ٢٥٠٠٠٠ جزائري و ١٠٨٥٠٠ مغربي و ٤٣٥٠٠ تونسي كما يتبين من الجدول التالي :

	الجزائريون	المغاربة	التونسيون
بلجيكا	٣٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٠٠٠
المانيا الاتحادية	٢٠٠٠	١٥٠٠٨	١١٠٤١
فرنسا	٢٤٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
هولندا	-	١٤٢٠٥	-
مجمل المجموعة الاقتصادية الاوروبية	٢٥٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠	٤٣٠٠٠

المصدر: **Annuaire de l'Afrique du Nord** (Paris: Centre national de la recherche, 1973), p. 475.

---

(١٤) انظر: Séraydarian, «Exode des compétences des pays arabes.»

ولكن اذا ما اخذت بنظر الاعتبار ، ايضاً ، عوائل العمال ، فان عدد السكان المغاربة المهاجرين الى اوروبا يبلغ ١١٤٢٣٠٠ شخص (من مجموع السكان المهاجرين الذين لا ينتمون الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية البالغ ٧٣٣٥١٠٠ ، أي اكثر من ١٥٪) موزعين على النحو التالي : ٧٦٢٤٠٠ جزائري ، و ٢٢٥٣٠٠ مغربي ، و ١٢٤٦٠٠ تونسي . ومن ناحية أخرى ، من بين ٨٥٨٥٧٦ من اطفال المهاجرين دون سن السادسة عشرة في اول كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ ، هناك ٢٢٨٧٨٧ من بلدان المغرب (اي ٣٣,٦٣٪) منهم ٢٢٤٦٤٢ جزائرياً و ٣٧١٥١ مغربياً و ٢٦٩٩٤ تونسياً .

والواقع ان هذه الأرقام كبيرة وتبين مدى اهمية رأس المال البشري غير المستخدم في المنطقة . واذا اعتبرت بعض البلدان الهجرة وسيلة لتقليص البطالة فان هذه الهجرة تشكل ، مع ذلك ، حلاً سهلاً ونابعاً عن سياسة قصيرة النظر تؤدي بدورها الى مشكلات بالغة التعقيد والخطورة : كزيادة التبعية ازاء الخارج وتعميق اثر التقليد والاستهلاك المظهري والشعور بالاحباط لدى المهاجرين وتبني نماذج اجنبية للاستهلاك وانقطاع المهاجرين عن جذورهم .. الخ .

ان الجهد الذي يهدف الى تحقيق الاندماج الاقتصادي والذي يضم الى الجهود الوطنية ويقوم على إستراتيجية حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من شأنه ، على وجه التحديد ،تقليص هذه الاختلالات ووضع حد للهجرة والبطالة البنيوية والعمالة الناقصة المقنعة . والواقع ان تحقيق الاستخدام الكامل لقوة العمل يجب ان يعتبر الهدف الذي ينبغي بلوغه .

ب) الاحتمالات

يوفر الاطار الاقليمي المتعدد الجنسية امكانيات كبيرة لمكافحة البطالة وتحقيق الاستخدام الكامل لقوة العمل .

ويطرح النمو السكاني الشديد وتضخم المدن مشكلات لا تقتصر آثارها على الأصعدة الوطنية (سياسات العمالة ، مشكلات الاسكان ، التعليم ، والصحة العامة ... الخ .). وانما تتخذ ابعاداً اقليمية . ذلك ان حرية انتقال الاشخاص المرتبطة بتصنيع ديناميكي للمنطقة وباعادة تنظيم هيكلي للقطاع الزراعي في مختلف البلدان العربية ستمكن من اقامة بعض التوازنات السكانية ـ الاقتصادية أو خلق الظروف المؤاتية لمثل هذه التوازنات .

فالواقع ان البلدان القليلة السكان ستتمكن من ان تنهل من فائض اليد العاملة

العاطلة في البلدان المجاورة في حين ان البلدان المكتظة بالسكان ستستطيع اللجوء الى رأس مال البلدان النفطية وتشغيل ما لديها من قوى عاملة وفيرة .

ان السير على طريق الاندماج الاقتصادي الاقليمي سيمكن من التوجه نحو حل مشكلات ، كالافتقار الى رأس المال البشري لدى البعض وشحة رأس المال لدى البعض الآخر ، تلك المشكلات التي تعيق تنمية القوى المنتجة .

ومن شأن الضغط السكاني الشديد في البلدان العربية الكبيرة وافتقار هذه الاخيرة الى الموارد المالية أن يعرض اي جهد تنموي للانتكاس في المستقبل في غياب سياسة اقليمية متعددة الجنسية وديناميكية . وعلى نفس الشاكلة فان البلدان النفطية التي تفتقر الى المجال والموارد البشرية ستواجه احتمالات قائمة في غياب سياسة اندماج اقليمي وذلك نظراً لعدم قدرتها على استيعاب رأس المال .

١ ـ تطور مجموع السكان والسكان النشطين

يعطينا الجدول رقم (٦٩) فكرة تقريبية عما يمكن ان يصبح عليه مجموع السكان والسكان النشطين والعمالة الناقصة في حدود عام ١٩٩٠ في احد عشر بلداً عربيا رئيسياً . وقد اقيمت هذه التقديرات على اساس الاحصاء الاخير الذي أجري في كل بلد ومعدل النمو السكاني السنوي للفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٤ . لقد اعد العمود الاول لهذا الجدول عن طريق تطبيق الصيغة التقليدية التالية : س و (١+ س) ، حيث س و تمثل مجموع السكان في سنة الاساس وهي هنا ١٩٧٠ ، س تمثل معدل النمو (يختلف من بلد إلى آخر) . كما حسبت الارقام التي يتضمنها العمود الثاني على افتراض ان نسبة السكان النشطين الى مجموع السكان تبقى ثابتة خلال الفترة المعنية (انظر الجدول رقم (٦٤)) . واخيراً فقد حسب العمود الثالث انطلاقاً من معدل العمالة الناقصة (العمالة الناقصة/ السكان العاملون) المقدر لعام ١٩٧٠ ، وكما يتبين من الجدول رقم (٦٦) . اننا لعلى ادراك بنقص هذه التقديرات ولكن ما نصبو اليه ، في غياب الارقام الدقيقة ، هو درجات الكبر التي تمكننا من تحليل الوضع واستخلاص الاتجاهات الاساسية .

وهكذا فان مجموع سكان البلدان الأحد عشر قد يصل في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٢٠٠ مليون والسكان النشطين الى ٤٨ مليوناً والعمالة الناقصة الى ٢١ مليوناً (اذا ما استمرت الظروف الراهنة بالنسبة للعمالة الناقصة على ما هي عليه) .

غير ان التباينات ما زالت كبيرة من بلد لآخر .

جدول رقم (٦٩)

مجموع السكان ، السكان النشطون ، العمالة الناقصة في عام ١٩٩٠ (بالملايين)

البلد	مجموع السكان	السكان النشطون	العمالة الناقصة
الجزائر	٢٦,٨٥	٥,٨٢	٢,٠٦
السعودية	١٤,٥٨	٢,٩٢	١,٦٥
مصر	٥١,٥٠	١٣,٥٩	٧,٤١
العراق	١٧,٩٩	٤,٣٢	١,١١
الأردن	٤,٤٥	١,٠٣	٠,١٦
لبنان	٤,٣٧	٠,٩٦	٠,٤١
ليبيا	٣,٦٨	٠,٩٤	٠,٠٨
المغرب	٢٧,٨٦	٧,٣٢	٣,١٠
السودان	٢٥,٦١	٦,١٤	٤,٠٤
سوريا	١١,٨٠	٢,٩٨	٠,٣٤
تونس	٨,١٥	١,٩٦	٠,٩٠
المجموع	١٩٦,٨٤	٤٧,٩٨	٢١,٢٦

وهكذا يمكن ان يبلغ السكان النشطون ، في مصر ، ١٣,٥٩ مليون في عام ١٩٩٠ وفي المغرب ٧,٣٢ وفي السوان ٦,١٤ وفي الجزائر ٥,٨٢ في حين ان العدد سوف لا يتجاوز ١,٩٦ في تونس و ١,٠٣ في الأردن و ٠,٩٦ في لبنان و ٠,٩٤ في ليبيا . وعليه فان الفجوات ، حقاً ، واسعة . ان حل هذه المشكلات لا يمكن ان يكون الا اقليمياً ، ولكن ليس على اساس نقل السكان من بلد الى آخر وانما عن طريق التعاون الاقتصادي والاندماج . والواقع ان امكانيات الاستثمار ، في الوطن العربي ، ضخمة سواء في القطاع الصناعي أو في القطاع الزراعي على وجه الخصوص . ويمكن للبلدان القليلة السكان ، والتي تمتلك مجالاً جغرافياً واسعاً وموارد طبيعية ومالية ضخمة ولكنها تفتقر الى اليد العاملة ، ان تلجأ الى البلدان المكتظة السكان من أجل التغلب على عقبات تنميتها (ليبيا والسعودية) . وبما أن العقبات ذات الطابع السياسي ستعرقل هذه التحولات فقد يكون الحل في تعاون مالي واقتصادي يمكن من تحقيق العمالة الكاملة في المنطقة على الامد الطويل .

٢ ـ الاستخدام الكامل لقوة العمل

ان ادعاء وضع مقترحات لتسوية مشكلة العمالة الحادة في البلدان العربية ، في فقرة واحدة ، قد لا يكون اكثر من رجم بالغيب . فموضوعنا ، هنا ، يقتصر على استخلاص الخطوط العريضة لسياسة توسع في العمالة من اجل تحقيق الاستخدام الكامل على الامد الطويل وذلك انطلاقاً من الأفكار التي اعتمدت في الفصل السابق والتي تهدف الى اعادة تشكيل المجال الاقتصادي الاقليمي المتعدد الجنسية . صحيح ان عدداً كبيراً من الاجراءات التي تتيح بلوغ مثل هذه الاهداف ذات طابع وطني وترتبط بالسيادة الوطنية ولكن توحيد الجهود والتعاون الاقتصادي يوفران هنا واكثر من أي مجال آخر ، امكانيات واسعة في موضوع العمالة . وعليه ينبغي ان تجُرى دراسات وبحوث في المستقبل ، على هذا الصعيد ، من اجل صياغة مقترحات دقيقة وقابلة للتطبيق.

(١) استيعاب اليد العاملة في القطاع الزراعي

تبين تجارب السنوات الاخيرة النتائج المؤسفة لعدم الاهتمام بالزراعة في الوطن العربي . فالزراعة العربية ، كما هو الحال في معظم البلدان النامية، تتصف بقصور استخدام الموارد الكامنة الطبيعية والبشرية على وجه الخصوص . وينتج هذا القصور الشديد للاستخدام (انظر الجدول رقم (٦٦)) عن غلبة اقتصاد الكفاف وعدم مرونة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية . ومن جهة اخرى فان عدم كفاية زيادة الانتاج قد سببت ، في المنطقة ، استيراداً ضخماً من المنتجات الغذائية ، واحدثت عجزاً في الميزان التجاري وتضخماً . وعليه فان اعادة تنظيم بنية الزراعة العربية تشكل مطلباً ملحاً . فهي تمكن من تحسين الانتاج ورفع مستوى العمالة وتوزيع افضل للدخل .

ويمكن تجميع الخصائص الرئيسية لسياسة مشتركة للعمالة الزراعية في الوطن العربي باربعة عناصر[١٥] : الاصلاح الزراعي ؛ استخدام التقنيات الحديثة الملائمة للتكثيف ؛وتنويع النشاط الزراعي ؛ واخيراً استغلال الأراضي الجديدة .

ـ غالباً ما يعتبر الاصلاح الزراعي الشرط المسبق لاستغلال الأراضي كما سبق واشرنا[١٦] . وينبغي ان ينظر الى الاصلاح الزراعي على اساس انه وسيلة لتحسين نظام الملكية وتشجيع التعاون وتنظيم الائتمان وتهيئة منافذ لتصريف المنتجات . فلا يجب ان

---

(١٥) من اجل المزيد من التفصيل حول هذا الموضوع وحول استراتيجية العمالة في البلدان النامية، انظر :
Journal de la Planification et du Développement, no. 5,(1972).

(١٦) انظر المبحث الثاني من الفصل الاول للباب الثاني فيما سبق.

يقتصر الاصلاح الزراعي على مجرد اعادة توزيع الأراضي ومن اجل ان يكتب له النجاح من الضروري قيام مؤسسات من شأنها تحقيق مشاركة شعبية واسعة .

ـ يتطلب استخدام التقنيات الحديثة جهداً كبيراً من التوعية وشحذ الهمم . وينبغي ادخال التقدم الفني عندما تتطلب الضرورة ذلك ، ومن المناسب تفادي الافراط في هذا المجال . كما يجب ان تتحقق مكننة الزراعة بطريقة منظمة وبشكل عقلاني من اجل المحافظة على توازن معين بين الارض واليد العاملة .

ـ ينتج تكثيف وتنويع النشاط الزراعي عن زيادة المساحات المروية وادخال مجموعات تقنية جديدة. ويؤدي الري الى استخدام اكبر لليد العاملة وزيادة في العوائد. فعلى صعيد الاستخدام ،لوحظ في بعض مناطق الهند، ان الري قد اتاح مضاعفة عدد أيام العمل ٢,٤ مرة لوحدة المساحة بالنسبة للزراعات القائمة(١٧) . وغالباً ما يرتبط تنويع الزراعات بتكثيفها بفضل استخدام نفس الوسائل وخاصة الري . وقد اصبح تنوع الزراعات ممكنا بفضل التوسع في زراعة محاصيل مختلفة وادخال زراعات جديدة . ويؤدي هذا التنوع وذلك التكثيف الى انحسار أو الغاء نظام اراحة الأرض والى تزايد العمالة . ولا تلقى الزيادة الناتجة عن ذلك أية مشكلة في التسويق ، من حيث المبدأ ، نظراً لضخامة الطلب على المنتجات الزراعية في المنطقة التي تعاني من عجز غذائي خطير .

وتتوفر ، كما سبق ولاحظنا (المبحث الثاني من الفصل السابق) امكانيات ضخمة لزيادة المساحات المروية . فالخطط الجارية تتوقع ري ١٢٦٠٠٠ هكتار في مصر و٤٢٧٠٠٠هكتار في ليبيا و ٤٧٠٠٠٠هكتار في العراق و ١٠٠٠٠٠ هكتار في المغرب في حين يمكن ري ١٣٠٠٠٠٠ هكتار في الجزائر و ٢٥٠٠٠٠٠ هكتار في سوريا . والواقع ان السودان يتمتع بامكانيات منقطعة النظير في هذا المجال .

ويُعتقد ، انه من الممكن ، بسهولة، زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان بمقدار عشر مرات . وعلى الرغم من افتقارنا للارقام الخاصة بمشاريع الري السودانية فإننا نعتقد انه من الممكن ري ٢٠٪ ، على الأقل ، من الأراضي الجديدة الصالحة للزراعة اي ما يمثل ١٢,٦٠٠٠٠٠ هكتار من الأراضي التي يمكن ريها في

---

(١٧) انظر: International Labour Office, «Eléments de stratégie d'expansion de l'emploi dans les pays en voie de développements.» **Journal de la Planification et du Développement,** no. 5.(1972). p. 71.

السودان فقط ، الأمر الذي يوفر امكانيات ري ١٧٠٢٣٠٠٠ هكتار على الأقل في الوطن العربي لأن هذا الرقم لا يغطي سوى ستة من البلدان العربية .

ـ استغلال الأراضي الجديدة . ان السودان الذي يوصف بأنه صومعة افريقيا وجنوب غربي آسيا للغلال في المستقبل يمكن ، كما اسلفنا في الفقرة السابقة ، ان يستغل ٦٣ مليوناً من الهكتارات الجديدة اذا ما توفرت له الوسائل المالية اللازمة . كذلك تستطيع السعودية زيادة اراضيها الصالحة للزراعة بمقدار ٥٢٦٨٠٠٠ هكتار . والواقع ان تنفيذ مثل هذه البرامج يؤدي الى زيادة ملحوظة في اليد العاملة الزراعية .

ـ احتمالات توسع العمالة الزراعية . ان استغلال اراض جديدة في السودان والسعودية يوفر ٥,٥ مليون فرصة عمل جديدة على الأقل . فاذا ما اعتبرنا ان ١٠ هكتارات تحتاج لعمل شخص واحد خلال ٢٠٠ يوم من جهة ، وان ٨٠٪ من الأراضي الجديدة في السودان ستكون غير مروية من جهة اخرى ، فان مساحة الأراضي الجديدة الصالحة للزراعة في السعودية والسودان ستبلغ ٥٥٦٦٨٠٠٠ هكتار وتوفر٥٥٦٦٨٠٠٠ فرصة عمل جديدة . يضاف الى ذلك انه طبقاً للأفتراض القائل بان الري يضاعف عدد ايام العمل لوحدة المساحة بمقدار ٢,٤ مرة (كما في الهند) فان المساحة المزمع ريها في ستة بلدان عربية والبالغة ١٧٠٢٣٠٠٠ هكتار تتيح توفير ٤٠٨٥٥٢٠ فرصة عمل جديدة. وهكذا فان استغلال اراض جديدة وما يزمع ريه من اراض يمكننا من تشغيل ٩٦٥٢٣٢٠ عاملاً جديداً. والواقع ان هذا الرقم لا يتضمن اليد العاملة الاضافية الناتجة عن تكثيف وتنويع النشاط الزراعي ولا ما يمكن ان يستجد من يد عاملة بسبب تطبيق الاصلاح الزراعي واللجوء الى التقنيات الملائمة . وليس من المأمون ان يُقترح رقم بهذا الشأن هنا . الا انه من الممكن اجراء بحوث اضافية في هذا المجال . لقد حاولنا ان نستعرض ، بشكل عاجل ، امكانيات توسع العمالة الزراعية لمجرد ان نبين الى اي مدى يستطيع القطاع الزراعي ان يساهم في رفع مستوى العمالة وحل مشكلة البطالة الخطيرة في الوطن العربي . كما اننا لم نأخذ بنظر الاعتبار امكانيات العمالة التي تنتجها النشاطات الريفية الملحقة كتربية الدواجن وصيد الأسماك وتربية الحيوان وانتاج الألبان والزبد والجبن . والواقع ان الاطار الاقليمي المتعدد الجنسية هو وحده الذي يوفر حلولا مستديمة ومعقولة لهذه المشكلةالخطيرة في القطاع الزراعي . ومن جهة اخرى فان القطاع الصناعي قادر هو الآخر على استيعاب جزء من السكان العاملين غير المستخدمين .

(٢) التصنيع والعمالة

ومما لا شك فيه ان اعادة تشكيل هيكل القطاع الصناعي على اساس اقليمي متعدد

الجنسية والتصنيع المشترك يقودان ، بمرور الزمن ، الى احداث تحول في الاقتصاد من شأنه ان يزيد من العمالة. وقد بينت تجربة العقد الماضي وبداية السبعينات قيود التصنيع الذي يتم في مجال وطني محدود . وهناك عاملان لعبا دوراً سلبياً في هذا الصدد : ضيق الأسواق المحلية الذي ولّد قصوراً في استخدام الطاقة الانتاجية لعدد كبير من الوحدات الصناعية الحديثة التأسيس من جهة ، واللجوء المنتظم لتقنيات متقدمة جمّدت رؤ وس اموال ضخمة ولم توفر سوى القليل من فرص العمالة من جهة اخرى . هذا بالاضافة الى العطل المتكرر في المنشآت الذي يستمر لفترات طويلة ويستنزف الكثير من النفقات ، ذلك انه غالباً ما تكون التقنيات الحديثة ، التي تشكل آخر ما استجد من مبتكرات علمية والتي تستخدمها البلدان العربية ، هي في مرحلة الاختبار ولم يكتمل اعدادها بعد . ولكنه يبدو ان التصنيع المتجانس الذي يُحسن استخدامه وتنسيقه على الصعيد الاقليمي ، يمكن ان يساهم في زيادة العمالة وانتاجية اليد العاملة والفائض الصناعي القابل للتعبئة .

ان توفر الموارد المالية والعملات الاجنبية يمكن ان يلعب دوراً كبيراً في اختيار هيكل الانتاج الصناعي . فالى جانب صناعة سلع الانتاج التي تتطلب رأس مال وفيراً ومجالا اقتصاديا كبيرا ، من الممكن تشجيع انشاء صناعات سلع وسيطة وسلع استهلاك . والحقيقة ان هذا النوع الاخير من الصناعات هو الذي يتجاوب ومعيار الكثافة الشديدة لليد العاملة . ولا غنى عن استكمال الاجراءات الهادفة الى تنسيق افضل للاستثمارات بزيادة امكانات العمل المنتج[١٨] .

(٣) دور الاعمال العامة في التعبئة البشرية

يمكن للاعمال العامة ان تلعب دوراً في توفير عمل منتج للفائض في اليد العاملة وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر . وينبغي ان لا تؤخذ الاعمال العامة بمعزل عن مكافحة البطالة . فالاعمال العامة ، اذا ما ربطت بسياسة اقليمية ووطنية لاعادة تشكيل هياكل الانتاج الزراعي والصناعي ، يمكن ان تساهم ايجابياً في تعبئة اليد العاملة غير المستخدمة .

---

(١٨) ان محاولة تقدير اليد العاملة الصناعية المستقبلية التي قد تنتج عن تطبيق المبادىء المعلنة اعلاه تبدو رجماً في الغيب بسبب استحالة التكهن بالتطور الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي من الآن وحتى عام ١٩٩٠ .غير انه من المفيد ان نحاول تقدير العمالة الصناعية المستقبلية وذلك على الرغم من وجود صعوبات شتى في التكهن بتطور العمالة. ان اساس افتراضنا هو تأكيد المكتب الدولي للعمل على ان .«ابقاء الانحراف بين معدل نمو الانتاج الصناعي ومعدل العمالة في الصناعة بحدود ٣٪ يمكن ان يشكل قاعدة دولية اضافية في مجال العمالة. واذا ما ارتفع معدل نمو الانتاج الصناعي بنسبة ٨٪ خلال السبعينات، تمشياً مع قواعد النمو في استراتيجية العقد الثاني،فان ذلك قد يتطلب معدل نمو للعمالة الصناعية بنسبة ٥٪»

انظر: Ibid., p. 181.

وعلى اساس احتمال معدل نمو صناعي بنسبة ٨٪ سنوياً ومعدل نمو سنوي للعمالة بنسبة ٥٪ يمكن ان يبلغ عدد العاملين في الصناعة في الوطن العربي ٦,٥١١ مليون اي ان مقدار الزيادة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠ قد يصل الى ٤,٠٧٧ مليون.

ان عدداً كبيراً من النشاطات يمكن ان يقود الى استخدام كثيف لليد العاملة في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية ايضاً . ففي الوسط الريفي ، يمكن ان تلعب الاعمال العامة دوراً مفيداً في توفير فرص عمل للعاطلين الذين سيستخدمون في عمليات تنظيم المياه والتشجير واصلاح التربة وقلع الاشواك والنباتات الطفيلية وازالة الاحجار وتحسين استخدام التربة وانشاء او تكملة شبكات الطرق من اجل ربط المراكز الريفية بالمراكز التجارية . يضاف الى ذلك انه ينبغي ان تتخذ اجراءات من اجل إنشاء وتطوير مراكز ريفية ومضاعفة عدد المدن الصغيرة لمواجهة جذب المدن الكبرى . ويجدر ان تتزايد الاستثمارات في الهياكل الاساسية والخدمات الاجتماعية في هذه المراكز الريفية . ان ازالة ما يلتف حول المدن الكبرى من احياء فقيرة وتشييد مساكن في متناول اصحاب الدخول المتواضعة واقامة المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية وتحسين البنية الاساسية الحضرية وتحقيق برامج خاصة يمكن ان تساعد ، بشكل ملحوظ ، على النهوض بوضع العمالة .

ومن اجل تكوين فكرة عن اهمية دور الاعمال العامة سنذكر مثالين[١٩] :

ينصب الاول على تونس حيث شرع ، في عام ١٩٦٦ بتنفيذ برنامج بلغت كلفته ، بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٩ ، ٧٨ مليوناً من الدولارات . وقد وفر هذا البرنامج ١٨ مليون يوم عمل في السنة ومكن من استخدام ٣٠ الى ٤٠٪ من اليد العاملة العاطلة من الذكور في البلد .

أما الثاني فيتعلق بالمغرب حيث كان هدف برنامج الارتقاء الوطني توفير ٢٠٠ يوم عمل في السنة لـ ١٢٥٠٠٠ شخص . وقد بلغت نفقات هذا البرنامج ١٢٥ مليون دولار بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٩ . لقد حاول احد الباحثين القيام بتقدير كمي لمساهمة هذا البرنامج في الانتاج القومي الاجمالي المغربي[٢٠]، واستطاع ان يبين ان الناتج القومي الاجمالي « مع البرنامج » يفوق بنسبة ٣,٦٪ الناتج القومي الاجمالي « بدون البرنامج » . لقد اعتبرت التجربة المغربية فاشلة بسبب العيوب التي برزت لدى تطبيق البرنامج (والتي سوف لا نتناولها هنا لانها تخرج عن اطار هذا البحث) . ويكمن السبب الرئيسي

---

(١٩) انظر: John P. Lewis, «Les travaux publics comme solution aux problèmes du paupérisme: posibilités nouvelles d'un remède ancien.» **Journal de la Planification et du Développement**, no. 5.(1972). pp. 104-105.

(٢٠) انظر: RajaonaAndriamananjara.**Labour Mobilization: The Moroccan Experience** (Ann Arbor : University of Michigan, Center for Research on Economic Development , 1971), cited by J. P. Lewis«Lestravaux publics comme solution aux problèmes du paupérisme: possibilités nouvelles d'un remède ancien.»p. 105.

لهذا الفشل في كون ان هذا البرنامج لم يدرج ضمن خطة وطنية متماسكة ولم يوضع على مستوى حاجات الاقتصاد الوطني .

وعلى العكس مما تقدم فان الحالة التي تشغلنا ، نظراً للتجارب التي جرت في البلدان النامية حول هذا الموضوع ، هي ان تعد برامج وطنية تهدف الى تعبئة اليد العاملة غير المستخدمة على ان ترتبط هذه البرامج بمشروع واسع لاعادة تنظيم البنية الاقتصادية الاقليمية وانشاء مجال اقليمي عربي . واذا ما ارتبطت الاعمال العامة بتنمية الزراعة والصناعة والتصنيع على الصعيد الاقليمي ، فيمكن ان تساهم ، بفعالية ، ليس فقط في توسع العمالة وانما ايضاً في رفع مستوى النمو . وانطلاقاً من الافتراض الذي يمكن بموجبه توفير ٢٠٠ يوم عمل سنوياً لـ ١٢٥٠٠٠ شخص (حالة المغرب) في ثمانية بلدان عربية ، سيكون ممكنا توفير مليون فرصة عمل جديدة في السنة ، اي ١٥ مليوناً من فرص العمل خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠ . واذا ما اعتبرنا ان نفقات مثل هذه البرامج ستكون بحدود ٢٦ مليوناً من الدولارات سنويا من اجل ٩٠ مليوناً من فرص العمل ، كما هو الحال في تونس بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٩ ، فان مجمل الانفاقات سيبلغ ، في هذه الحالة ، ٤,٣٥٥ مليار دولار (دولار عام ١٩٦٩) . وعليه يمكن اعداد الجدول التجميعي التالي :

ومما يجدر التأكيد عليه مرة اخرى ان هذه الارقام ليست دقيقة وهي لا تشكل اكثر من درجات اكبر لمواجهة متطلبات التحليل .

جدول رقم(٧٠)

العمالة المضافة في الزراعة والصناعة والاعمال العامة من الآن وحتى عام ١٩٩٠

الزراعة :	
ـ مساحات : زراعية غير مروية :	
اليد العاملة (بالملايين)	٥,٥٦٦
ـ مساحات زراعية مروية :	
اليد العاملة (بالملايين)	٤,٠٨٥
ـ مجمعان زراعيان ـ صناعيان :	
(١,٥ × ٢) (بالملايين)	٣,٠٠٠
ـ مجموع اليد العاملة الزراعية المضافة	١٢,٦٥١
الصناعة :	
ـ اليد العاملة الاضافية (بالملايين)	٤,٠٧٧
الأعمال العامة :	
ـ اليد العاملة المضافة	١٥,٠٠٠
ـ مجموع اليد العاملة المضافة	٣١,٧٢٨

وعلى اية حال ، فاذا ما توفرت شروط اعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي فانه من المحتمل ان تصبح فرص العمل المضافة المزمع تحقيقها حتى عام ١٩٩٠ أعلى بكثير من تلك التي توصلنا اليها . فالواقع اننا لم نأخذ بنظر الاعتبار فرص العمل الزراعية التي يمكن ان تنشأ عن تطبيق الاصلاح الزراعي واعادة تشكيل هيكل القطاع الزراعي ولا فرص العمل في القطاع الثالث التي يمكن ان تتحقق بسبب توسع الخدمات المرتبطة ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، بنتيجة القطاع الانتاجي . كذلك لم نأخذ بنظر الاعتبار احتمالات التصنيع المرتبطة بالامكانات الطبيعية والمالية طالما ان العمالة الصناعية في المستقبل قد قدرت على اساس امتداد الوضع الماضي والحاضر . وعلى الرغم من ذلك فان ما يقارب ٣٢ مليوناً من فرص العمل الجديدة ، على الاقل ، يمكن ان تتحقق من الآن وحتى عام ١٩٩٠ ، وبمقارنة هذا الرقم برقم السكان النشطين لعام ١٩٩٠ (انظر الجدول رقم (٦٩)) البالغ ٤٧,٩٨ مليون شخص ، يمكن ان ندرك ، بشكل افضل ، مدى قدرة الوطن العربي على ايجاد حل لمشكلة العمالة الناقصة والبطالة الحادة في اطار اندماج اقتصادي اقليمي[٢١] .

ومن الممكن تحقيق نتائج افضل اذا ما تم تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفةعلى صعيد كل اقتصاد وطني على حدة ونسقت المشاريع الكبرى على المستوى الاقليمي المتعدد الجنسية . يضاف الى ذلك انه من الضروري ان يقوم تنسيق منسجم بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية مع الاخذ بنظر الاعتبار التفاعل القائم فيما بينهما .

٣ ـ ضرورة ترتيب التدفقات الاقتصادية

تتطلب التنمية عملاً واعياً ومدروساً لتغيير الهياكل الاقتصادية . فلا بد من تفتيت الهياكل التقليدية وازالة الاختلال الاقتصادي والاجتماعي لصالح البلدان والمناطق الفقيرة . وينبغي ان يجري تحديث الاقتصاد الريفي وشبه الريفي تدريجياً ووفقاً لمشروع حضاري جديد ونمط جديد للاستهلاك وذلك من اجل ان يندمج هذا الاقتصاد ، بشكل افضل ، في مجموعة وطنية واقليمية فاعلة . ان جهود الدولة يجب ان تتجه ،أولاً ، نحو البحث عن الانتاجية القصوى للأراضي لكي يمكن استخلاص فائض زراعي اضافي وتسويقه ، (بشكل سليم) يتيح تحسناً في معدلات التبادل في صالح الفلاحين . وينبغي ان يرمي الهدف المنشود الى زيادة الانتاج الزراعي المسوق من جهة ، واعطاء قيمة افضل للانتاج بمضاعفة الصناعات الزراعية والغذائية التي يتجه نحوها هذا الانتاج ، من جهة

(٢١) سنعود الى هذا الموضوع عندما نتناول المظاهر النوعية لتعبئة الموارد البشرية في الفقرة الثانية من هذا البحث.

اخرى. والواقع ان هناك امكانيات حقيقية للشروع باعمال قادرة على رفع الانتاجية وخلق فرص عمل وزيادة دخل الريفيين . ويمكن ان تؤدي هذه الزيادة في دخول الريفيين الى توسيع امكانيات تحويل اقتصاد الكفاف في الريف الى اقتصاد نقدي وتنشيط المبادلات بين الريف والقرى والمدن . كذلك يمكن ان تتيح تلك الزيادة للفلاحين امكانية الحصول تدريجياً على منتجات اخرى غير المنتجات الغذائية .

ان زيادة الطلب الريفي ستولد ، بدورها ، امكانية اقامة وحدات صناعية جديدة فتزداد بذلك فرص العمل والدخول في المدن . وسيتجه اصحاب هذه الدخول ، بدورهم ، الى شراء سلع غذائية وصناعية . وبغض النظر عن آثار الطلب الحضري « الاولي » (الذي قد ينجم عن برنامج التصنيع) يمكننا تلخيص ما جئنا على ذكره وفقاً للمخطط التالي :

زيادة الفائض الزراعي زيادة الدخول الريفية ، نشاطات صناعية جديدة في الريف والمدن، زيادة الطلب الريفي والحضري، زيادة الانتاج الزراعي .

ان وجود رابط تكامل بين انتشار النمو بواسطة الطلب الريفي والطلب الحضري ، يتطلب تنسيقاً ، على الصعيدين الوطني والاقليمي ، للتدفقات بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي و « تعديلاً لنمو » كل من هذين القطاعين ، الاساسيين للاقتصاد ، بالقياس الآخر[٢٢] .

وعلى الرغم من ذلك فان سياسة لتعبئة الموارد البشرية لا يمكن ان تكون فعالة الا اذا اخذت المظاهر النوعية بنظر الاعتبار .

٢ ـ مظاهر نوعية

ان دراسة المظاهر الكمية لتعبئة الموارد البشرية تخفي الكثير مما يمكن ان يساعد ، بفعالية ، على تحقيق التنمية الاقتصادية . وبما ان التنمية « شاملة اي انها تضم المظاهر الاقتصادية في مجمل متطلبات الازدهار البشري » كما يؤكد على ذلك الاستاذ أ . بارير

---

(٢٢) انظر: Charles Bettelheim, «L'harmonisation du secteur agricole et du secteur industriel,» in **Industrialisation du Maghreb** (Paris: Maspero, 1965).

يهدف هذا التعديل في النمو الى مواجهة الحاجات التي ستتولد عن نمو القطاع الزراعي ، كتعديل نمو القطاع الصناعي بما يناسب حاجات الزراعة . ومن المؤكد، بالاضافة الى ذلك، ان تحقيق الانسجام بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ينبغي ان يقترن بتنسيق وتوزيع للصناعات واندماج اقتصادي اقليمي متعدد الجنسية يقوم على انشاء صناعات اساسية وتنمية صناعات كانت متجهة نحو التصدير حتى الآن من اجل زيادة طلبات الشراء التي تتقدم بها الصناعة الاقليمية الى الصناعة الاقليمية (اسمدة، محركات ميكانيكية) وبالتالي زيادة المبادلات فيها بين الصناعات داخل الاقتصاد الاقليمي المتعدد الجنسية .

(A. Barrère) [٢٣]، فينبغي ان نتجه الآن نحو المظاهر النوعية. ذلك ان « المشكلة الجديدة المطروحة للتحليل هي مشكلة التعبير عن النوعي واستيعابه خاصة فيما يتعلق بتلك القيم التي يبدو انه ينبغي التمسك بها اكثر فاكثر عندما تصل الحاجات المادية الى اشباع مناسب . والواقع انه ليس لهذه القيم من سعر على الرغم من ان هناك ثمة كلفة لبلوغها . ويمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر : التعليم ، الثقافة ، الصحة ، الاعداد المهني ، الانخراط في الحياة الاجتماعية ، المشاركة في المسؤوليات العامة »[٢٤] .

ان احدى العقبات الرئيسية التي عرقلت عملية التنمية في الوطن العربي هي ، على وجه التحديد ، اهمال العامل البشري . والواقع ان تحسين الحالة الصحية والمستوى التعليمي لشعب ما ومكافحة سوء التغذية يشكلان عوامل هامة « لبناء الانسان بالانسان » طبقا لتعبير ف . بيرو (F.Perroux) وزيادة عوائد العمال . وهناك من بين الاقتصاديين من يؤكد على ان الاتفاقات الاجتماعية تخلق اعباء دائمة للاقتصاد وينصح بلدان العالم الثالث بالحد من هذه الانفاقات بحجة انها تضر بنمو الناتج القومي . والحقيقة ان هذا لا يصح إلا في الأمد القصير . أما في الأمد البعيد فيبدو ضرورياً ان تتخذ في هذا المجال اجراءات ينبغي ان ترمي الى تعديل التدفقات النقدية والتدفقات الفعلية في اتجاه الارتفاع من اجل زيادة معدل تكوين الفائض الاقتصادي . ومن الممكن ايضاً العمل على توسيع الخدمات الاجتماعية في البلدان النامية دون ان يؤدي ذلك الى تضحية ما في معدل النمو شريطة ان تتوفر اشكال تنظيم وتكنولوجيا ملائمة[٢٥] ، الأمر الذي يتطلب انفصالاً عن الأنظمة الحالية المستوردة من البلدان المتقدمة . فالنمو في الأمد البعيد ، كما يؤكد الاستاذ آلانباريز (Alain Barrère)[٢٦] ، « ليس اكثر من عنصر لمشكلة اوسع تضمه وتتجاوزه ، الا وهي مشكلة التنمية التي تفهم على اساس انها عملية ارتقاء بالقيمة الانسانية للأشخاص والمجتمعات ، والتي تمكن ، عبر تحسين الظروف المادية للحياة ، من تحقيق ازدهار الكائن الفردي والجماعي » . وفيما يتعلق بدراسة المظاهر النوعية لتعبئة الموارد البشرية في الوطن العربي سنثير ثلاث قضايا تخص التعليم والصحة ، والبحث العلمي

---

(٢٣) انظر: Barrère, «Tiers-Monde et développement,» p. 2.

(٢٤) Idem, Preface to **Progrès économique dans le Tiers-Monde. Population active, productivité, croissance et développement,** by G. Blardone (Paris: Librairie sociale et économique, 1973), p. 10.

(٢٥) انظر: Sachs, **La découverte du Tiers-Monde,** pp. 92 et ss.

(٢٦) Barrère, «Tiers-Monde et développement,» p. 7.

Idem, Preface to **Progrès économique dans le Tiers-Monde. Population active, productivité , croissance et développement,** by Blardone, p. 10.

والتقني ، والانتاجية ، الأمر الذي سيمكننا من ابراز نواقص سياسة الاعداد البشري في البلدان العربية ، بصورة خاصة ويعيننا على التفكير في الاجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها لكي يؤدي الاندماج الإقليمي الى التعجيل بعملية ازدهار الانسان .

أ) التعليم والصحة

١ ـ التعليم

(١) لمحة عامة

لقد شهد الوطن العربي تطورا سريعاً في التعليم منذ بضع سنوات باستثناء بعض البلدان كالسعودية والسودان واليمن التي ما زال امامها شوط طويل في هذا المضمار . ويتضمن الجدول رقم (٧١) معدلات التسجيل المدرسي في المرحلتين التعليميتين الاولى والثانية جمعت بالنسبة للبلدان العربية الرئيسية . ويعبر هذا المعدل عن العلاقة بين المسجلين في المرحلتين الاولى والثانية والسكان الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ و ١٩ سنة . ويظهر هذا الجدول تباينات شديدة في معدلات التسجيل المدرسي . فهذه الاخيرة تتفاوت بين ٧٩٪ في الكويت و ٧١٪ في لبنان و ٥٪ في اليمن و ١٦٪ في السودان و ٢٠٪ في السعودية و ٣٢٪ في المغرب .

ويلاحظ من جهة اخرى ان مستوى التعليم العام للسكان النشطين جد منخفض في كل البلدان العربية ما عدا لبنان ، ومرد ذلك ارتفاع كبير في نسبة الاميين بين السكان ، ويؤكد الجدول رقم (٧١) على ان نسبة الاميين تتباين بين ٥٣٪ في الكويت و ٦٠٪ في الأردن و ٩٠٪ في اليمنين و ٩٥٪ في السعودية ما عدا لبنان الذي سجل المعدل الأدنى (١٤٪) في عام ١٩٧٠ . ويلاحظ ان هناك بعض التجانس في هذا المجال طالما ان نسبة الامية في عشرة بلدان من ١٤ تساوي أو تفوق ٧٠٪ وهو رقم بالغ الارتفاع .

ان تفسير ارقام هذا الجدول في ضوء دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والامم المتحدة التي استخلصت وحددت العلاقة بين التنمية والتعليم واعداد اليد العاملة[٢٧]، يوضح للمراقب ضخامة العقبة التي تعترض البلدان العربية في جهدها التنموي . صحيح ان التنمية تعتمد على العديد من المتغيرات ذات العلاقات المتبادلة ، ولكن التعليم والاعداد المهني يشكلان شرطاً هاماً في هذا المجال برغم كون هذا الشرط

---

(٢٧) انظر: O.E.C.D., **Structures professionelles et éducatives et niveaux de développement économique** (Paris: O.E.C.D., 1969).

Idem, Statistiques relatives à la structure de la main- d'œuvre par profession et par niveau d'éducation dans 53 pays (Paris: O.E.C.D, 1969).

جدول رقم (٧١)

معدل الامية والتسجيل المدرسي (٪)

البلد	نسبة الامية (اقرب سنة ممكنة)	نسبة التسجيل المدرسي في المرحلتين الاولى والثانية للتعليم الموحد
الجزائر	٧٠	٤١
السعودية	٨٥,٩٥	٢٠
مصر	٣٠	٥٢
العراق	٨٠	٤٩
الاردن	٦٠	٧٠
الكويت	٥٣	٧٩
لبنان	١٤	٧١
ليبيا	٧٣	٥٩
المغرب	٨٦	٣٢
السودان	٨٥	١٦
سوريا	٦٥	٦١
تونس	٧٠	٦٥
اليمن	٩٠	٥
اليمن الديمقراطي	٩٠	٢٢

المصدر : United Nations, **Manuel de statistiques du commerce international et du développement.**

جوازياً . ويؤدي تحليل أوضاع طلبة المدارس والجامعات في الوطن العربي الى النتيجة نفسها .

ب) تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات

ان الاهتمام بالتعليم حديث العهد في الوطن العربي ولم يبذل جهد هام في هذا المجال إلا منذ بضع سنوات فقط . ويرتكز هذا الجهد في جوهره على التعليم الابتدائي . وكما يؤكد الجدول رقم (٧٢) فان نسبة تلاميذ مدارس التعليم الابتدائي تتجاوز ، في كل مكان ، ٧٠٪ من مجموع الطلبة باستثناء السعودية حيث كانت هذه النسبة ٥٩٪ في عام ١٩٦٨ . ويدل النمو السنوي الشديد في اعداد هؤلاء التلاميذ (بين ٨ و ١٢٪) على جهد حكومات المنطقة في نشر التعليم[٢٨] . ولكن هذا التقدم الحثيث[٢٩] يعود إلى ضعف مستوى تطور التعليم في الماضي وما زال ينطوي على الكثير من الثغرات . فالفجوة بين معدلات اعداد تلاميذ التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي تثير مشكلة خطيرة تتمثل في أن ما بين ٤٠ و ٥٠٪ من مجمل اعداد التلاميذ في نهاية المرحلة الابتدائية يقذف بهم « الى الطريق » . وهناك ، في الجزائر ، على سبيل المثال ، مليون طفل تبلغ اعمارهم ١٤ سنة لم يتمكنوا ، في عام ١٩٧٣ ، من مواصلة الدراسة لا في المرحلة الثانوية أو الفنية ولا في مراكز الاعداد المهني[٣٠] . وقد اتخذت السلطات العامة ، إدراكاً منها لخطورة المشكلات التي نشأت ، اجراءات من شأنها ازالة مثل هذه المشكلات في المستقبل . فالميثاق الوطني الذي تبنته الجزائر عن طريق الاستفتاء في عام ١٩٧٦ يقضي بمد فترة الدراسة الاساسية الى ٩ سنوات .

ومن جهة اخرى فان معدل التسجيل في التعليم الفني ما زال ضعيفاً في المنطقة ولا يتجاوز ٢٪ إلا في ثلاثة بلدان . ويظهر هذا الضعف النسبي للفروع الفنية في التعليم العالي أيضاً .

ان نصيب التعليم العالي في الجهد الذي يبذل في مجال التعليم يصل ، بصعوبة ، الى ١٪ باستثناء لبنان (٤,٥٪) وسوريا (٣,٣٪) والعراق (٢,٧٪) ، انظر الجدول (٧٢) .

---

(٢٨) انظر : United Nations, Economic and Social Office in Beirut, «La Croissance économique et le niveau de qualification de la population active dans divers pays du Moyen-Orient.»

(٢٩) يلاحظ ان هذا التقدم قد بلغ في الجزائر ٢٠٨٪ بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٣ .

(٣٠) **Annuaire de l'Afrique du Nord**(1973), p. 478.

جدول رقم (٧٢)

توزيع اعداد الدارسين من الجنسين حسب مستوى التعليم (٪)

البلد	السنة	مستوى التعليم				
		الابتدائي	الثانوي	الفني	العالي	كافة المستويات
الجزائر	١٩٧٣	٨٥,٥١	١٣,٥٣	(أ)	٠,٩٦	١٠٠,٠٠
السعودية(ب)	١٩٦٨	٥٩,٠٠	٩,٣٠	٠,٣٠	٠,٦٠	١٠٠,٠٠
العراق	١٩٦٦	٧٧,١٠	١٩,٥٠	٠,٧٠	٢,٧٠	١٠٠,٠٠
الاردن	١٩٦٧	٧٤,٤٠	٢٤,٠٠	٠,٦٠	١,٠٠	١٠٠,٠٠
الكويت(ب)	١٩٦٥	٧٠,٠٠	٢٦,٠٠	٣,١٠	-	١٠٠,٠٠
لبنان	١٩٦٩	٧٤,٣٠	١٨,٦٠	٢,٦٠	٤,٥٠	١٠٠,٠٠
ليبيا	١٩٧٣	٨٤,٨٢	١٣,٦١	٠,٤٣	١,١٤	١٠٠,٠٠
المغرب	١٩٧٣	٧٧,٨٩	٢١,٠٦	(أ)	١,٠٥	١٠٠,٠٠
قطر	١٩٦٩	٧٨,٥٠	١٨,٩٠	٢,٦٠	-	١٠٠,٠٠
سوريا	١٩٦٨	٧٤,٦٠	٢١,٥٠	٠,٦٠	٣,٣٠	١٠٠,٠٠
تونس	١٩٧٣	٨١,٩٢	١٦,٩٤	(أ)	١,١٤	١٠٠,٠٠
اليمن	١٩٦٧	٩٤,٣٠	٣,٧٠	٢,٠٠	-	١٠٠,٠٠
اليمن الديمقراطية	١٩٦٧	٧٥,٥٠	٢٤,١٠	٠,٤٠	-	١٠٠,٠٠

المصدر: Ibid.,

United Nations, Economic and Social Office in Beirut, «La Croissance économique et le niveau de qualification de la population active dans divers pays du Moyen-Orient.»

(أ) بالنسبة لهذه البلدان الثلاثة ادرجت اعداد التعليم الفني في التعليم الثانوي.

(ب) يصل معدل الاعداد غير المصنفة على ٣,٦٠٪ في السعودية و ٠,٩ ٪ في الكويت.

ويبين الفحص السريع لتوزيع اعداد الطلبة في التعليم العالي ، هنا ، ايضاً ، الضعف النسبي للفروع العلمية ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٧٣)

توزيع الطلبة (٪) في التعليم العالي حسب الفرع (للجنسين)

البلد	السنة	التعليم العالي				
		الزراعة	الصناعة (هندسة)	العلوم البحتة	فروع اخرى	كافة الفروع
الجزائر	١٩٧٣	١,٧٢	-	١٨,٨٥	٧٩,٤٣	١٠٠,٠٠
السعودية	١٩٦٦	٤,١٠	١٢,٣٠	١٠,٥٠	٧٣,٥٠	١٠٠,٠٠
الاردن	١٩٦٦	٢,٥٠	٥,٤٠	٣,٥٠	٨٨,٦٠	١٠٠,٠٠
لبنان	١٩٦٩	١,٩٠	٦,٩٠	٧,٩٠	٨٣,٣٠	١٠٠,٠٠
ليبيا	١٩٧٣	-	-	٢٠,٣٧	٧٩,٦٣	١٠٠,٠٠
المغرب	١٩٧٣	٠,٣٠	-	٧,٨٨	٩١,٨٢	١٠٠,٠٠
سوريا	١٩٦٧	١,٦٠	٥,٦٠	١٢,٢٠	٨٠,٦٠	١٠٠,٠٠

المصدر : **Annuaire de l'Afrique du Nord** (1973), tableau de l'économie algérienne.
United Nations, Economic and Social Office in Beirut, «La Croissance économique et le niveau de qualification de la population active dans divers pays du Moyen-Orient.»

وهكذا يتبين ان نسبة الطلبة في التعليم العالي الفني والعلمي لا يتجاوز في اي من هذه البلدان ٢١٪ باستثناء السعودية . ومما يؤدي الى تفاقم هذا القصور هو هجرة الكفاءات التي تطرقنا اليها فيما سبق (انظر : ١ المظاهر الكمية) . والواقع ان تعليم الطلبة العرب في الخارج يلعب دوراً في تسهيل هذه الهجرة . وقد ارتفع عدد هؤلاء الطلبة من ٢١٢١٠ في عام ١٩٦٠ إلى ٥٧٢٦٦ في عام ١٩٧٢ ، وهكذا فان نسبة الطلبة العرب الى مجموع طلبة البلدان النامية الذين يواصلون دراساتهم في الخارج والبالغ عددهم ٤٣٢٨٣٣ تبلغ ١٣,٢٣٪[٣١] .

(٣) الانفاق على التعليم

لم ينقطع هذا الانفاق عن التزايد ، منذ بضع سنوات ، في كل المنطقة . صحيح ان نصيب الانفاق على التعليم في الانفاق العام يتباين من بلد الى آخر وهو يتفاوت بين ٧,٥٪ في الأردن (١٩٧١) و ٢٢,٨٪ في تونس (١٩٧٢) .ولكن الجهد المبذول في

(٣١) انظر: UNESCO, **Annuaire statistique 1973** (Louvain: UNESCO, 1974).

التعليم كبير نظراً لأن هذا الانفاق غالباً ما يتجاوز ١٥٪ من الانفاق العام في معظم بلدان المنطقة . كما يلاحظ ان هذه النسبة قد بلغت ١٧,٥٪ في المغرب (١٩٧٠) و ١٨,٣٪ في مصر (١٩٧١) و ١٩,٧٪ في الجزائر (١٩٧٢) و ١٩,٦٪ في سوريا (١٩٧١) و ٢٠,٩٪ في العراق (١٩٧٠) و ٢١,٦٪ في لبنان (١٩٧١) .

وكما يلاحظ كالبريت (J.K. Galbraith)[٣٢] « ففي البلدان الجديدة ، اليوم ، وفي البلدان الاكثر قدما ، والتي ليس لديها نظام تعليم شعبي ، يمكن التساؤ ل عما اذا كان ينبغي ان تتقدم الكتب المدرسية على الآلات والمكائن . ان التعليم الشعبي يطلق طاقة اعداد كبيرة من السكان ويفتح الطريق الى المعرفة الفنية . فالأشخاص المتعلمون سيدركون فائدة المكائن ولكنه ليس مؤكداً ان المكائن ستدرك فائدة الاشخاص المتعلمين . ان التعليم شكل من اشكال الاستثمار المنتج . والتعليم كالخبز : يستعمل ويستهلك ولكنه ايضاً كالسد أو القناة : يستثمر من اجل ان يزداد الانتاج في المستقبل . والواقع ان الدور الذي يعزى الى التعليم في التنمية يتباين حسبما ينظر اليه من احدى هاتين الزاويتين » .

يتبين من هذه الملاحظات ان تخصيص مبالغ هامة لجهة التعليم شرط ضروري ولكنه ليس كافياً . ويجب ان يؤكد ، بالدرجة الاولى ، على توجيه هذه الاستثمارات الثقافية وعلى توجيه البرامج . والواقع ان الافتقار الى الكوادر في مجال التعليم يشكل بذاته ضرورة ملحة لأن تبذل جهود من اجل اعداد المدربين ، الا ان ثمة مشكلة هامة تثار في هذا المجال حول تكييف المدرسة الجديدة والجامعة الجديدة بما يتلاءم وواقع الوطن العربي وظروفه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . ان هذا التكييف يمر عبر اعادة النظر في نظام التعليم القائم الأمر الذي يتطلب تغييراً جذرياً للمدرسة والجامعة[٣٣] .

وعلى هذا الصعيد فان تنسيق السياسات الثقافية للبلدان العربية أو التعاون الثقافي المشترك يمكن ان يفيد في صياغة الأهداف وحشد الامكانيات .

٢ ـ الصحة

ان تحسين قدر الانسان ينبغي ان يحظى باهتمام اكبر من جانب الحكومات العربية .

---

(٣٢) انظر: John Kenneth Galbraith. **Les conditions actuelles du développement économiques** (Paris: Denoël. 1962.) . pp. 20. 65. cited by Passet, **Politiques de développement,** pp. 315- 316.

(٣٣) «ان التنمية المستقلة للثقافة في العالم الثالث لا يمكن ان تتم الا بناء على اتجاهات جذرية ترمي الى تحويل الجامعة الى حلبة صراع ضد التخلف، سواء على صعيد صياغة الاهداف او تعبئة الوسائل»وبدون هذا التغير الجذري لرسالة المدرسة والجامعة العربية فان الاستثمارات الثقافية لا يمكن ان تؤتي بثمارها طالما انها لاتتجانس وتكوين رأس المال التقني وان هذه السياسة تعتبر العامل البشري أمراً ثانوياً.

انظر: Darcy Ribeiro. cited by Sachs. **La découverte du Tiers- Monde,** p. 88.

جدول رقم (٧٤)

الانفاقات المتعلقة بالتعليم (باسعار السوق الجارية)

البلد	السنة	الانفاق الاعتيادي (بالالاف)	مرتبات الهيئات التعليمية : ٪ من الانفاق الاعتيادي	الانفاق الرأسمالي (بالالاف)	المجموع (بالآلاف)	النسبة المئوية من الناتج القومي الاجمالي	النسبة المئوية من الانفاق العام
الجزائر (دينار)	١٩٧٠	٩٩٨١٥٧	٧١	٦٥٤٠٠٠	١٦٥٢١٥٧	٧,٢	١٦,٢
	١٩٧٢	١٢٣٣٦٦٥		٥٢٥٧٠٠	١٧٥٩٣٦٥	-	١٩,٧
مصر (جنيه)	١٩٧١	١٤١٣٤١	٨٥	١١٨٤٥	١٥٣١٨٦	-	١٨,٣
	١٩٧٢	٢١٢٠١٢		١٧٧٨٧	٢٢٩٧٧٩	-	-
العراق (دينار)	١٩٧٠	٦٠٢٢٨	-	١٧٩١	٦٢٠١٩	٦,١	٢٠,٩
	١٩٧٢	٧٠٦٧٤		٤٦٢١	٧٥٢٩٥	-	-
الاردن (دينار)	١٩٧١	٦٩٦٠	٧٨	١٠٧٢	٨٠٣٢	٣,٤	٧,٥
الكويت (دينار)	١٩٧١	٤٠٣٣٨	٦٦	٩٧٤	٤١٣١٢	٢,٢	١١,٥
لبنان (ليرة)	١٩٧١	١٤٢٦٤٢	-	٩٣١٤	١٦٦٩٥٦	٣,١	٢١,٥
ليبيا (دينار)	١٩٧١	٤٥٨٢٥	٦١	٢٠٤٥٠	٦٦٢٧٥	٥,١	١٣,٥
المغرب (درهم)	١٩٧٠	٦٤٩٣٥٧	٨٥	٦٢٦٨٨	٧١٢٠٤٥	٤,٢	١٧,٥
السودان (جنيه)	١٩٧٠	٢٥٣٠٩	٤٦	١٧٩٣	٢٧١٠٢	٤,٣	١٢,٦
	١٩٧٢	٣١٣٠٠		٢٦٠٧	٣٣٩٠٧		١٠,٦
سوريا (ليرة)	١٩٧١	٢٨٠٨٥٩	٦٩				١٩,٦
تونس (دينار)	١٩٧١	٤٤٧٦٠		٨٥٠٠	٥٣٢٦٠	٦,٢	٢٢,٧
	١٩٧٢	٥١٣٦٧		٨٧٣١	٦٠٠٩٨	٥,٧	٢٢,٨

المصدر : UNESCO **Annuaire statistique 1973.**

وتشكل الصحة هنا ايضاً مجالاً للتنسيق والتعاون . صحيح ان ميزانية الصحة العامة لأي بلد يجب ان تتناسب وامكانياته الوطنية ولكن من الممكن ان توجد حلول اقليمية في اطار سياسة اجتماعية شاملة ترمي الى نفس الاهداف وتقع تكاليفها على المجموعة العربية باكملها . ان الصحة قضية من الاهمية بمكان بحيث لا يمكن الاستمرار في اهمالها لمدة طويلة . وكما تشير منظمة الصحة العالمية : « فان صحة اي شعب وصحة اقتصاده تعتمدان الواحدة على الأخرى . فعندما تتوالى الأمراض تهبط الانتاجية وتهبط معها الأجور واوضاع الإسكان والتغذية »[٣٤] .

ان غياب الارقام الخاصة بالانفاق على الصحة لكل بلدان المنطقة يحول دون تقدير للكلفة النقدية التي يتحملها كل بلد عربي . الا انه في الجزائر حيث الحكومة مستمرة في زيادة الانفاق العام في مجال الصحة من سنة الى اخرى ، لم تتجاوز هذه النفقات ١,٥٪ من ميزانية عام ١٩٧٢[٣٥] .

ان تفحص الجدول رقم (٧٥) يعطينا فكرة عن الاهمية النسبية التي تعيرها الحكومات العربية لقطاع الصحة وذلك من خلال بعض النتائج الرقمية لما تم في هذا المجال . ففيما يتعلق بالمستشفيات يتباين الجهد المبذول من بلد الى آخر . واذا ما اعتمدنا معيار (عدد السكان للسرير الواحد) فان البلدان التي حققت افضل النتائج هي : الكويت (٢٠٧ أشخاص للسرير الواحد) وليبيا (٢٣٠) ولبنان (٢٦٠) . أما البلدان التي تأتي في اسفل السلم فهي : اليمن الشمالي (١٤٤٣ شخصاً للسرير الواحد) والسودان (١٠٩٨) وسوريا (٩٧٤) . وبين هاتين المجموعتين توجد السعودية (٨٩٧ شخصاً للسرير الواحد) والمغرب (٦٧٠) والعراق (٥٢٥) وتونس (٤٢٣) والجزائر (٣٥٦) . وهكذا فان الفجوة واسعة بين بلدان كالكويت ولبنان وبلدان كالسودان واليمن الشمالي .

أما فيما يتعلق بالعاملين في مجال الصحة والاطباء بشكل خاص فيلاحظ كذلك ان هناك تبايناً واسعاً بين بلدان المنطقة . ويمكن ان نميز في هذا المجال ، وبشكل اجمالي ، بين ثلاث مجموعات من البلدان : المجموعة الاولى حيث نجد طبيباً لكل ٨٠٠ شخص في الكويت ولكل ١٢٧٥ في ليبيا ولكل ١٣٣٠ في لبنان ولكل ١٥١٦ في مصر . ويتوفر ، في المجموعة الثانية ، طبيب لكل ٢٣٥٩ شخصاً في الأردن ولكل ٢٥٢٥ في العراق ولكل

(٣٤) انظر: منظمة الصحة العالمية، اوردها Passet. **Politiques de développement,** p. 711.

(٣٥) انظر: Chambre de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco-arabe, tableaux** de l'économie algérienne.

جدول رقم (٧٥) (**المستشفيات**)

المؤسسات الصحية وموظفو الصحة

البلد	المؤسسات الصحية				موظفو الصحة			
	السنة	المجموع	عدد الاسرة	عددالاشخاص للسرير	السنة	اطباء	عددالاشخاص لكل طبيب	اطباء اسنان
الجزائر	١٩٦٩	١٤٩	٣٩٠٥٣	٣٥٦	١٩٦٩	١٦٩٨	٨١٩٢	٢٢٢
مصر	١٩٧١	١٤١٨	٧٣٩٤٣	٤٦١	١٩٧٣	٢٣٥٠١	١٥١٦	٢٩٩١
ليبيا	١٩٧٢	٨٦	٩٠٧٩	٢٣٠	١٩٧٢	١٦٥٥	١٢٥٧	١٣٠
المغرب	١٩٧١	١٤٠	٢٢٧٢٧	٦٧٠	١٩٧٠	١١٦٣	١٣٣٤٥	١٦٢
السودان	١٩٧٣	١٢٢	١٥٣٩١	١٠٩٨	١٩٧٢	١٢٦٣	١٣٠٥٦	٨١
تونس	١٩٧٢	٩٠	١٢٧٢١	٤٢٣	١٩٧١	١٠٠٤	٥٢١٩	٧٦
العراق	١٩٧١	١٥١	١٨٥٦٥	٥٢٥	١٩٧٣	٤١٢٣	٢٥٢٥	٥٧٤
الأردن	١٩٧١	٣٥	٣١٦٠	٧٥٣	١٩٧٢	١٠٤٣	٢٣٥٩	١٥٧
الكويت	١٩٧١	٢٦	٤٠٠٩	٢٠٧	١٩٧٣	١٠٥٠	٨٠٠	٨٢
لبنان	١٩٧٠	١٤٣	١٠٧٢٧	٢٦٠	١٩٧٣	٢٣٠٠	١٣٣٠	٥٨٣
السعودية	١٩٧٢	٧١	٩١٣٦	٨٩٧	١٩٧٣	٢٠٠٠	٤٩٩٥	٤٥
سوريا	١٩٧٢	٨٩	٦٨٥٤	٩٧٤	١٩٧٢	١٩١٤	٣٤٨٥	٥٣٧
اليمن الشمالي	١٩٧٢	٣٧	٤٢٠٠	١٤٤٣	١٩٧٣	٢٤٥	٢٤٣٣٤	١١

المصدر: Ibid.

٣٤٨٥ في سوريا ولكل ٥٢١٩ في تونس . أما في المجموعة الثالثة فيوجد طبيب لكل ٨١٩٢ شخصاً في الجزائر ولكل ١٣٠٥٦ في السودان ولكل ١٣٣٤٥ في المغرب ولكل ٢٤٣٣٤ في اليمن الشمالي . غير انه ينبغي الاحتراز من المقارنات المتسرعة ، ذلك انه في عدد كبير من البلدان ذات الوضع الملائم نسبياً ، يتجاوز عدد الاطباء الاجانب من مختلف الجنسيات ، في اغلب الاحيان (وفي بلد واحد) عدد الاطباء من ابناء البلد . ففي الجزائر على سبيل المثال ، ولعام ١٩٧٢ يوجد ١٢٠١ طبيب اجنبي من مجموع ١٩٨٥ طبيباً . ويأتي هؤلاء الاطباء الاجانب من فرنسا والاتحاد السوفياتي والصين وبلغاريا ويوغسلافيا[٣٦] . كما ان اغلب الاطباء الذين يمارسون مهنتهم في ليبيا ، في عام ١٩٧٢ ، من الاجانب وقد قدموا من تركيا وباكستان ويوغسلافيا وبلغاريا وفرنسا والهند[٣٧] .

وانطلاقاً مما تقدم فان على بلدان المنطقة ان تبذل جهوداً كبيرة في اعداد المهنيين في هذا المجال . ومن الضروري ان تنسق مختلف السياسات العربية في مجال الصحة بغية تحسين المستوى الصحي لسكان بلدان المنطقة . وينبغي ان لا يغيب عن البال ان سياسة صحية ملائمة تتيح ، من زاوية التدفقات الحقيقية ، امكانية رفع انتاجية العمل . ويمكن تحديد الاولويات التالية لدى اعداد برنامج للخدمات الصحية :

أ) انشاء نظام للخدمات شبه الصحية في الارياف والمراكز القروية من اجل تعميم القواعد الصحية والقيام بحملات للتطعيم ؛

ب) تطوير الحملات الصحية من اجل الكشف المبكر عن الأمراض المختلفة ؛

ج) تطوير المستوصفات والمراكز الصحية في الأرياف .

ان تنسيق السياسات الصحية الوطنية يمكن من تحقيق تقدم في المنطقة سواء على الصعيد الاجتماعي او على الصعيد الاقتصادي والمالي[٣٨] وينبغي ان يمتد نفس جهد التعاون والاقلمة الى مجال البحث العلمي والتقني .

---

(٣٦) Chambre de Commerce franco- arabe, **Annuaire franco- arabe**, tableaux de l'économie algérienne.

(٣٧) انظر: **Annuaire de l'Afrique du Nord** (1972), p. 412.

(٣٨) ان تشييد مستشفيات فاخرة ومفرطة التجهيزات يمثل عبئاً ثقيلاً على البلدان النامية عموماً. ونظراً لغياب البيانات الدقيقة حول هذه المؤسسات الصحية الفخمة في الكويت والسعودية والامارات، لنذكر من باب التصوير، مثال زامبيا حيث كان بالامكان اقامة ٢٥٠ مركزاً صحياً المبلغ الذي خصص لتشييد مستشفى جامعة لوساكا. ومما يجدر ذكره ان ٢٥٠ مركزاً صحياً يمكن ان تغطي مجموع سكان زامبيا.

انظر: O. Gish, **Health Planning in Developing Countries**, cited by Sachs, **La découverte du Tiers- Monde.** p. 95.

ب) البحث العلمي والتقني

لم تنشغل البلدان العربية كثيراً وحتى يومنا هذا بالبحث العلمي والتقني ، شأنها في ذلك شأن معظم بلدان العالم الثالث ، والواقع ان انفاق البلدان النامية على البحث والتطوير لا يشكل سوى ٢ ,٠٪ من ناتجها القومي الاجمالي(٣٩) . وفي اعتقاد الكثيرين من الزعماء وكبار المسؤولين في بلدان العالم الثالث ان البحث ترف خاص بالبلدان الصناعية . ان هذه العقلية ليست سوى احد مظاهر « الاستعمار الفكري » وهي تعكس جيداً ، من جهة اخرى ، التأخر العلمي والتقني لهذه البلدان التي امتد خضوعها السياسي ، والاقتصادي والثقافي لفترات طويلة .

لقد اغرق هذا التأخر الوطن العربي بصورة خاصة في تبعية تكنولوجية كاملة . وتترجم هذه الاخيرة ، على وجه الخصوص بالاعتماد الكبير على الكوادر العلمية والتقنية الاجنبية والاستعانة المتواصلة بمكاتب الدراسات الاجنبية . ان غياب سياسة متماسكة للاعداد المهني وخاصة اعداد المدربين يؤدي الى ان يزداد تفاقم التبعية التكنولوجية والعلمية للبلدان العربية . ويبين الجدول التالي ، درجة « الفقر » العلمي والتقني للمنطقة .

ان الانفاق العام المخصص للبحث والتطور العلمي ، في البلدان التي تتوفر فيها بيانات احصائية ، يبدو ، حقاً ، هزيلاً . وينبغي ان تبذل البلدان العربية الكثير من الجهود من اجل تطوير نشاطات البحث واعداد المدربين واعتماد سياسة علمية اكثر انسجاماً وطموحات هذه البلدان الاقتصادية والسياسية لتحقيق اندماج افضل للبحث العلمي والتقني في اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان انجاز هذا البحث واستمراريته . الا انه ، غالباً ما تتطلب زيادة عدد الباحثين والعلميين والتقنيين والعمال المهرة مدداً طويلة وتصطدم بصعوبات شتى ذات طابع مالي وبشري (شحة المدرسين الاكفاء) وسياسية .

وينبغي ان يقوم الوطن العربي باعداد سياسة بحث علمي وتقني من شأنها تحقيق اندماج افضل للعامل البشري في الاستثمار المادي المهيمن ابداً(٤٠) .

ويفترض كل ذلك ان تؤخذ بنظر الاعتبار الروابط المتبادلة الوثيقة بين التخطيط

---

(٣٩) انظر: Sachs, **La découverte du Tiers- Monde,** pp. 85- 86.

(٤٠) يلاحظ ان العالم العربي أخذ يعي ، منذ فترة وجيزة، اهمية المشكلات العلمية والتقنية في جهد التنمية . ومما تجدر الاشارة اليه هو انه مؤتمرا لوزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا في التنمية قد عقد في الرباط في آب/ اغسطس ١٩٧٦ .

جدول رقم (٧٦)

العاملون في الحقول العلمية والفنية والانفاق المخصص لتطوير العلوم الاختبارية للبلدان العربية الرئيسية

البلد	السنة	المجموع الكلي للعاملين في الحقول العلمية والتقنية		عدد العاملين في البحث والتطور العلمي		الانفاق المخصص للبحث والتطور العلمي			
		علمي	تقني	علمي	تقني	السنة	وحدة العملة	المجموع	منه اموال عامة
الجزائر	١٩٧٢	-	-	٢٤٢	١٠٠	١٩٧٢	دينار	٧٨٠٠٠	٧٨٠٠٠
مصر	١٩٦٨	-	-	٦٥٢٢	-	١٩٦٩	جنيه	-	-
السودان	١٩٧٢/٧١	١٣٧٩٢	٢٦٣٩	٢٤٩	٢٢٢	١٩٧٢/٧١	جنيه	-	-
العراق	١٩٧١	٧٨٦٢	١٤٦٧٨	١١٦	٢٧	١٩٦٩	دولار اميركي	١٥٣٨	٥٧٧
الاردن	١٩٧١	-	-	٤٣	٥٩	١٩٧١	دينار	-	-
الكويت	١٩٧٠	٤٠٦٣	٥٤٤١	-	-	١٩٦٩	دينار	-	-
لبنان	١٩٦٧	٥١٣٤	-	٢٥٣	١٥٤	١٩٦٧	ليرة	١٠٠٠٠	٤٠٠٠

المصدر: UNESCO, **Annuaire statistique 1973.**

العام وتخطيط الاعداد المهني[41].

والواقع ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، في الوقت الحاضر ، مؤاتية للانطلاق بعملية تعاون فيما بين البلدان العربية في هذا المجال . وينبغي ان لا يغيب عن بال الزعماء العرب ان البحث العلمي يشكل وسيلة بالغة الفاعلية في تغيير المجتمع[42] . فالعلم والتكنولوجيا لا يشكلان فقط ادوات تقدم وتحقيق رخاء اكبر وانما ايضاً وسيلة ماضية في متناول البلدان العربية للمساهمة في خلق نظام اقتصادي عالمي جديد . فعلى الوطن العربي ان يضع في اعتباره هدف تحقيق « قدرة » تقنية ـ علمية ذاتية عن طريق ادراج العلم والتكنولوجيا في لحمة عملية التنمية . ومفهوم ان هذا يتطلب اقامة بنية اساسية للعلم والتكنولوجيا وتوحيد هذه الاخيرة مع بنية الانتاجية لمختلف بلدان المنطقة . الا انه على الوطن العربي ان يجتاز ، في نفس الوقت ، عقبات ذات طابع اجتماعي وثقافيواقتصادي ومالي . وفيما يلي اهم هذه العقبات :

ـ ان التقسيم الدولي الحالي للعمل العلمي ليس في صالح بلدان العالم الثالث بشكل عام ؛

ـ تعرقل هجرة الباحثين والعاملين في الحقل العلمي والتقني جهود بعض البلدان على ندرتها ؛

ـ ان غياب علم وتكنولوجيا مستقلين يحمل البلدان العربية على البحث عن التقنيات المستوردة والعمل على التكيف وفقاً لمتطلبات هذه الاخيرة ، علما بان هذه التقنيات لا تعبر ، في الكثير من الحالات ، عن حاجات الوطن العربي ، ولا عن واقعه الاقتصادي والاجتماعي .

واذا ما ارادت البلدان العربية ان تفلت من قبضة التبعية العلمية والتقنية هذه فعليها ان تعمل على احداث تغيير جذري في توزيع الموارد البشرية والمالية المخصصة للعلم » وتعديل سلم القيم السائد حالياً في مختلف الفروع العلمية . ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال هو انه ينبغي ان لا تنظر البلدان العربية من وراء كل ذلك نتائج فورية

---

(٤١) انظر: Michel Vernières,«Emploi main-d'œuvre et objectifs d'industrialisation,» **Proche-Orient, Etudes économiques,** no. 74, (Septembre-Décembre 1972).

(٤٢) انظر: J. A. Sabato et N. Botana, «La science, la technique et l'avenir de l'Amérique Latine: analyse et stratégie,» **Revue du Tiers-Monde,** v. XII (Juillet-Septembre 1971), no. 47.

ومثيرة »[٤٣]. وكم هو صحيح « ان يؤدي ، مع مرور الزمن ، استنساخ المعارف والتقنيات الى خلق ثقافة مفروضة وسلم للقيم الزائفة »[٤٤]. وعليه ينبغي ان ينصب جهد البلدان العربية ليس فقط على اقامة بنيات لاستقبال المعارف وانما ايضاً على انشاء نظام متماسك للبحوث الاساسية والتطبيقية توجهه نحو المشكلات الحقيقية لهذه البلدان وتمكن من قيام تقنيات جديدة ملائمة . وعلى البلدان العربية ان تعمل ، كذلك ، على تطوير تبادل المعلومات العلمية والتقنية والتعاون مع بلدان اخرى من العالم الثالث سبق وان قامت بتجارب في هذا المجال . انه لطريق شاق ومكلف حقاً ، ولكن الاندماج الاقليمي بين البلدان العربية عملية تتطلب بالضرورة نفساً طويلاً ، ولا يمكن ان يدوم هذا الاندماج ويصمد الا اذا اعد واقيم على اساس تعجيل مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجمل المنطقة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتكنولوجي . ان التعاون العلمي والتقني فيما بين البلدان العربية سيساهم ، بدون شك ، في تحسين فاعلية الجهاز الانتاجي .

ج) تحسين فاعلية الجهاز الانتاجي

يقاس تحسين فاعلية الجهاز الانتاجي عن طريق الانتاجية أو « العلاقة بين الناتج وعوامل الانتاج ، بين كميات الثروة المنتجة والكميات المستنفدة خلال الانتاج »[٤٥]. وترتبط هذه المشكلة بنمط التنظيم البشري وتتضمن العديد من المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فلا بد من « عمل ينصب على البنيات السياسية والقانونية والاجتماعية حيث ان هذا العمل يشكل اولوية ملحة للتنمية »[٤٦]. ان بناء ادارة فعالة ونزيهة وتغيير الهياكل التقليدية ونشر التعليم الاساسي والاعداد التقني وانجاز الاصلاح الزراعي تشكل وسيلة تجرف العقبات التي ينبغي ان يجتازها الوطن العربي لتحسين فعالية الجهاز الانتاجي . ونظراً لاتساع هذه القضية التي تخرج عن اطار تحليلنا فسوف نقتصر في دراستنا على الجوانب الاقتصادية لمشكلة التنظيم البشري الواسعة النطاق . وسنعالج على التوالي قياس الانتاجية في البلدان العربية وضرورة زيادتها وبعض المشكلات المرتبطة بنمو الانتاج والسكان النشطين والانتاجية .

---

(٤٣) انظر: Sachs, **La découverte du Tiers Monde,** pp. 87- 88.

(٤٤) انظر: Ibid., p. 243.

(٤٥) انظر: Raymond Barre, **Economie politique** (Paris: Presses Universitaires de France, 1966), v. 1, p. 451.

(٤٦) انظر: Passet, **Politiques de développement,** pp. 331 et ss.

الجدول رقم (٧٧)

الانتاجية الكلية والقطاعية ، ١٩٦٠ و ١٩٧٠

البلد	السنة	الانتاجية الكلية		الانتاجية الزراعية		الانتاجية الصناعية		انتاجية الخدمات	
		بالدولارات لكل عامل	معدل النمو السنوي(٪)	بالدولارات لكل عام	معدل النمو السنوي(٪)	بالدولارات لكل عامل	معدل النمو السنوي(٪)	بالدولارات لكل عامل	معدل النمو السنوي(٪)
الجزائر	١٩٦٠	٩٢٣	٤,٩	٣٠٠	١,٠٠	٣١٦٠	١٠,٨٠	١٨٨٠	٠,٣٠-
	١٩٧٠	١٣٧٠		٤٠٠		٦٦٠٠		١٨٢٠	
السعودية	١٩٦٠	١٢٠٠	١٤,٧٥	٢٧٠	٢,٦٠-				
	١٩٧٠	٢٩٧٠		٢٠٠					
مصر	١٩٦٠	٤٥٠	٨,٦٦	٢٢٠	٨,١٨	٦٩٠	٩,٤٢	٨٣٠	٦,٦٢
	١٩٧٠	٨٤٠		٤٠٠		١٣٤٠		١٣٨٠	
العراق	١٩٦٠	٩٢٠	٣,١٥	٢٨٠	٥,٧١				
	١٩٧٠	١٢١٠		٤٤٠					
الاردن	١٩٦٠	٦٢٠	٦,٧٧	٢١٠	٩,٠٤	٤٦٠	١٣,٤٢	١٠٦٠	٤,٤٣
	١٩٧٠	١٠٤٠		٤٠٠		١٠٦٠		١٥٣٠	
الكويت	١٩٦٠	١٦٢٦٠	٤,٠٩			٦٦٠٥٠	٤,١٧-	٨٧٠٠	٠,٥٥-
	١٩٧٠	٩٨٠٠		٩٢١٠		٣٨٤٥٠		٤٢٧٠	
لبنان	١٩٦٠	١٦٦٠	٢,٢٩	٣٧٠	٠,٠٥	١٤٩٠	٣,٢٢	٣٩٩٠	٠,٧٠
	١٩٧٠	٢٠٤٠		٢٩٠		١٩٧٠		٤٢٧٠	
ليبيا	١٩٦٠	١٨٦٠	٣٠,٩٦	٣٠٠	٢,٠٠	٥٣٦٠	٨١,١٣	٢٣٦٠	٦,٧٣
	١٩٧٠	٧٦٢٠		٣٦٠		٤٨٨٥٠		٥٦٢٠	
المغرب	١٩٦٠	٥٥٠	٠,٣٦	٢٧٠	٠,٧٤	١١٥٠	٠,٥٢	٩٧٠	٠,٤٠-
	١٩٧٠	٥٧٠		٢٩٠		١٢١٠		٩٣٠	
السودان	١٩٦٠	٢٩٠	٢,٤١	١٢٠	٣,٣٣				
	١٩٧٠	٣٦٠		١٦٠					
سوريا	١٩٦٠	٨٣٠	٢,٨٩	٤٦٠	صفر	١٢٣٠	٦,٢٦	١٢٧٠	٢,٢٨
	١٩٧٠	١٠٧٠		٤٦٠		٢٠٠٠		١٥٦٠	
تونس	١٩٦٠	٧٧٠	٩,٠٩	٣٤٠	٥,٠٠	٨٠٠	١٣,٥	١٥٤٠	٥,٧١
	١٩٧٠	١٤٧٠		٥١٠		١٨٨٠		٢٤٢٠	
اليمن الديمقراطية	١٩٦٠	٤١٠		١٣٠					
	١٩٧٠								

المصدر :
United Nations. Department of Economic and Social Affairs. Statistical Office, **Annuaire statistique** (1974). tableau 6.
Food and Agricultural Organization of the United Nations. **Production Year book** (1974). table 6.
International Labour Office. **Annuaire des statistiques du travail** (Genève: I. L. O., 1973).

١ـ قياس الانتاجيه

يمكن استخراج الانتاجية الشاملة لكل بلد عربي عن طريق قسمة الناتـج المحلي الاجمالي بالعملة الوطنية على مجموع السكان النشطين . وتحول بعد ذلك الانتاجية للعامل التي تم استخراجها بهذه الطريقة الى دولارات طبقاً لسعر الصرف الذي ينشره صندوق النقد الدولي . وتحسب الانتاجية للقطاع عن طريق قسمة القيمة المضافة لكل قطاع على السكان النشطين العاملين في هذا القطاع .

(١) الانتاجية الشاملة

يتضمن الجدول رقم (٧٧) الانتاجية الكلية للشخص النشـط لعامـي ١٩٦٠ و١٩٧٠ ومعدل نموها السنوي للفتـرة موضع البحث. ويتيح تحليل العمـود الاول لهذا الجدول من استخلاص ثلاث مجموعات من البلدان : تضم المجموعة الاولى البلدان التي تكون فيها الانتاجية الشاملة جد مرتفعة كالكويت حيث تبلـغ الانتـاجية الشاملـة (٩٨٠٠ دولار) للشخص العامل في عام ١٩٧٠ وليبيا (٧٦٢٩ دولاراً) والسعودية حوالي (٣٠٠٠ دولار) وتتمثل المجموعة الثانية بالبلدان التي تتراوح الانتاجيةفيها بين (١٠٠٠ و(٢٠٠٠)دولار للعامل في عام ١٩٧٠ كلبنان (٢٠٤٠ دولاراً) وتونس (١٤٧٠ دولاراً) والجزائر (١٣٧٠ دولار) والعراق (١٢١٠) وسوريا (١٠٧٠) . اما المجموعة الثالثة فتضم البلدان ذات الانتاجية الضعيفـة كمصر التـي تبلـغ فيهـا الانتـاجية ٨٤٠ دولاراً للشخص النشط في عام ١٩٧٠ والمغرب (٥٧٠) واليمـن (٤١٠) والسـودان (٣٦٠ دولاراً للعامل . ان هذه المقارنة السريعة تبين ان البلدان النفطية القليلة السكان هي الاكثر مزية . أما الأسباب فهي جلية . ونجد في المجموعةالثانية جنباً الى جنب بلـدان نفطية ذات كفاية سكانية كالجزائر والعراق وبلدان غير نفطية قليلة السكان كلبنان وتونس وسوريا . ولكن اكثر ما يثير الانتباه في هذه الاحصاءات هو تباين الانتـاجية الـكلية في المنطقة .

(٢) تباين الانتاجية

يمكن قياس هذا التباين بواسطة الانحراف بالقياس الى المتوسط الاقليمي و بالقياس الى البلد الأقل انتاجاً[٤٧].

---

(٤٧) حول طريقة حساب هذه الانحرافات انظر: G. Blardone et M. Th. Parisot, **Progrès économique de la population active et de la productivité,** cahier 2 (Paris: Librairie sociale et économique, 1973).

ـ الانحراف بالقياس الى المتوسط الاقليمي . لنفترض ان الانتاجيات للبلد : أ ، ب ، جـ ، د . . . الخ وان ق = الانتاجية الاقليمية ، فسيكون متوسط البلدان الثلاثة عشر كما يلي :

$$\text{م} = \frac{\frac{\text{أ}}{\text{ق}} + \frac{\text{ب}}{\text{ق}} + \frac{\text{جـ}}{\text{ق}} + \frac{\text{د}}{\text{ق}} \ldots \frac{\text{ن}}{\text{ق}}}{١٣} \qquad (١)$$

ثم نحسب الانحراف المتوسط :

$$\frac{(\text{أ} - \text{م}) + (\text{ب} - \text{م}) + (\text{حـ} - \text{م}) + (\text{د} - \text{م}) + \ldots + (\text{ن} - \text{م})}{١٣} \qquad (٢)$$

ونظراً لأن الناتج المحلي الاجمالي للبلدان الثلاثة عشر المعنية يساوي ٣٧٩٦٥ مليون دولار . وان السكان النشطين يبلغون ٣١٥٣٣٠٠٠ والانتاجية الكلية الاقليمية تصل الى ١٢٠٤ دولار للعامل فان : أ ق = ١٢٠٤ . ويعطينا بسط المعادلة (١) :

١,١٣٧ + ٢,٤٦٦ + ٠,٦٩٧ + ١,٠٠٤ + ٠,٨٦٣ + ٨,١٣٩ + ١,٦٩٤ +
٦,٣٢٨ + ٠,٤٧٣ + ٠,٢٩٩ + ٠,٨٨٨ + ١,٢٢٠ + ٠,٣٤٠ = ٢٥,٥٤٨ .

ان قيمة م تساوي اذن :

$$\text{م} = \frac{٢٥,٥٤٨}{١٣} = ١,٩٦$$

ومن اجل حساب الانحراف المتوسط بعد ذلك ، يعطينا بسط المعادلة (٢) النتيجة التالية :

١٣٦٨,٠٤ + ٢٩٦٨,٠٤ + ٨٣٨,٠٤ + ١٢٠٨,٠٤ + ١٠٣٨,٠٤ + ٩٧٩٨,٠٤ +
٢٠٣٨,٠٤ + ٧٦١٨,٠٤ + ٥٦٨,٠٤ + ٣٥٨,٠٤ + ١٠٦٨,٠٤ + ١٤٦٨,٠٤ +
٤٠٨,٠٤ = ٣٠٧٤٤,٥٢ .

فيكون الانحراف المتوسط الاقليمي اذن :

$$\frac{٣٠٧٤٤,٥٢}{١٣} = ٢٣٦٤,٩٦$$

وهكذا فان الانحراف المتوسط الاقليمي يساوي ٢٣٦٤,٩٦ دولار للشخص النشط وهو رقم بالغ الارتفاع

واذا ما افترضنا ان أ هو البلد الأمثل انتاجاً فإن :

$$\text{م} = \frac{\frac{\text{أ}}{\text{م}} + \frac{\text{ب}}{\text{أ}} + \ldots\ldots + \frac{\text{ن}}{\text{أ}}}{١٣} \qquad (٣)$$

وسيكون الانحراف المتوسط :

$$\frac{(\text{أ} - \text{م}) + (\text{ب} - \text{م}) + \ldots\ldots + (\text{ن} - \text{م})}{١٣} \qquad (٤)$$

ويعطينا حساب بسط المعادلة (٣) :

١ + ٣,٨٠٥ + ٨,٢٥٠ + ٢,٣٣٣+ ٣,٣٦١ + ٢,٨٨٨ + ٢٧,٢٢٢ + ٥,٦٦٦ +
٢١,١٦٦ + ١,٥٨٣ + ٢,٩٧٢ + ٤,٠٨٣ + ١٣٨ , ١ =٠ ٨٥,٤٦٧

وللبلدان الثلاثة عشر :

$$\text{م} = \frac{٨٥,٤٦٧}{١٣} = ٦,٥٧٤$$

ان بسط المعادلة (٤) هو :

١٣٦٣,٤٣ + ٢٩٦٣,٤٣ + ٨٣٣,٤٣ + ١٢٠٣,٤٣ +١٠٣٣,٤٣ +
٩٧٩٣,٤٣ + ٢٠٣٣,٤٣ + ٧٦١٣,٤٣ + ٥٦٣,٤٣ + ٣٥٣,٤٣ + ١٠٦٣,٤٣ +
١٠٦٣,٤٣ + ١٤٦٣,٤٣ + ٤٠٣,٤٣ = ٣٠٦٨٤,٥٩

$$\text{الانحراف المتوسط اذن} : \frac{٣٠٦٨٤,٥٩}{١٣} = ٢٣٠٦,٣٥$$

وهكذا فان الانحراف المتوسط بالنسبة للبلد الأقل انتاجاً هو ٢٣٠٦,٣٥ دولار للعامل . ويؤكد هذا الرقم الانحرافات الكبيرة القائمة بين انتاجيات مختلف البلدان العربية . ومرد ذلك واضح وهو غلبة النفط في بعض الاقتصادات الوطنية كاقتصادات الكويت وليبيا والسعودية من جهة وضعف مستوى السكان النشطين لهذه البلدان من جهة اخرى . وفي بلدان اخرى كلبنان وتونس والاردن فان الثقل النسبي للخدمات في الاقتصاد الوطني هو الذي ساهم في تضخيم انتاجيتها الشاملة . ان حساب الانتاجية للقطاع تظهر كذلك تباينات في المنطقة .

(٣)- الانتاجية القطاعية

- الانتاجية الزراعية . يبين الجدول رقم (٧٧) ان هناك تجانساً اكبر في الانتاجيات الزراعية لمختلف البلدان . والواقع انه يلاحظ ان الانتاجية الزراعية في كل البلدان العربية تتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ دولار للشخص النشط في عام ١٩٧٠ باستثناء تونس حيث تبلغ هذه الانتاجية ٥١٠دولارات والكويت حيث القطاع الزراعي هامشي . غير ان التباينات تظهر على مستوى معدلات النمو السنوية للانتاجية الزراعية للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . فهذا المعدل السنوي يبلغ ١٨ ,٨٪ في مصر و ٠٤ ,٩٪ في الأردن و ٥٪ في تونس في حين انه ينحدر الى ٢٪ في ليبيا و ١٪ في الجزائر وصفر في سوريا وهو سلبي في السعودية حيث يهبط الى -٦ ,٢٪ . ويفسر ضعف الانتاجية الزراعية ، حسب الحالات ، بالاهمية النسبية للسكان الزراعيين النشطين واهمال القطاع الزراعي . (الذي بلغت درجة تأخره حداً بعيداً في حين انه يضم امكانيات غير عادية كما هو الحال في السودان والسعودية ، وعلى نطاق اضيق ، في (المغرب والجزائر) وعدم أو سوء تنظيم الزراعة ومقاومة ادخال التقدم الفني في هذا القطاع .

- الانتاجية الصناعية

نلقى هنا ، مجدداً ، تفاوتات الانتاجية التي مررنا بها اعلاه بشأن الانتاجية الشاملة . ويميز ، في هذا المجال ، بين مجموعتين من البلدان : البلدان النفطية وغير النفطية . اما الاولى فتبلغ مستويات الانتاجية الصناعية فيها ارقاماً بالغة الارتفاع كليبيا حيث تبلغ الانتاجية الصناعية ٤٨٨٥٠ دولاراً للشخص النشط والكويت (٣٨٤٥٠) والسعودية (٦٦٠٠) وعلى نطاق اضيق الجزائر (٣١٦٠) . وأما الثانية فالانتاجية للعامل فيها تتراوح بين ١٢١٠ دولارات في المغرب و ١٣٤٠ في مصر و ١٨٨٠ في تونس و ١٩٧٠ في لبنان و ٢٠٠٠ في سوريا . ويمكن ان نستخلص مما تقدم أن الصناعة العربية ، بدون النفط ، ضئيلة ولا تساهم الا بقدر هزيل في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، كما سبق واشرنا[٤٨].

- انتاجية قطاع الخدمات

يبدو ان هناك تجانساً نسبياً لانتاجية قطاع الخدمات في المنطقة باستثناء بلدان ثلاثة يبلغ فيها مستوى الانتاجية رقماً بالغ الارتفاع . ويلاحظ ان الانتاجية تصل في ليبيا الى ٥٦٢٠ دولاراً للشخص العامل في قطاع الخدمات وتبلغ في الكويت ولبنان ٤٢٧٠ دولاراً

(٤٨) انظر: المبحث الثاني من الفصل الأول للباب الاول فيما سبق.

لكل منهما ، كما يدل على ذلك الجدول رقم (٧٧) . ويظهر هذا الجدول بالنسبة للبلدان الأخرى انتاجيةتتباين بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ دولار للعامل ، فهي تبلغ ١٣٨٠ دولاراً في مصر و ١٥٣٠ في الأردن ، و ١٥٦٠ في سوريا ، و ١٨٢٠ في الجزائـر . ويفسر هذا الارتفاع في مستوى الانتاجية في قطاع الخدمات والتجانس النسبي لهذه الانتاجية في بلدان المنطقة النفطية منها وغير النفطية ، بتضخم الخدمات الذي اشرنا اليه عند تحليل الهياكل الاقتصادية للبلدان العربية في الباب الأول من هذه الدراسة . وان دل هذا على شيء فانما يدل على هشاشة الاقتصادات العربية وما تنطوي عليه من نقاط ضعف .

بعـد هذا الاستعـراض السريع لمختلف انتـاجيات البلـدان العـربية ، يتبـين ان تفاوتات انتاجيات المنطقة تنجم اساساً عن الصفة النفطية أو غير النفـطية لاقتصـادات المنطقة . ان الاختلافات التي تبرزها الارقام قد تجر الى منزلق مؤداه ان بعض البلدان العربية تبز، الى حد بعيد ، غيرها من بلدان المنطقة في مجال التقدم والتطور ، غير ان تباينات الانتاجيات الشاملة والصناعية تعود ، اساساً ، الى استغلال النفـط في جزء من المنطقة فقط . فالحقيقة ان اقتصاد البلدان ذات الانتاجية الاكثر ارتفاعـا يقـع على نفس مستوى تخلف وتفكك وهشاشة اقتصاد البلدان ذات الانتاجية الضعيفة . وهو فوق ذلك اولي ومتجه نحو الخارج شأنه في ذلك شأن اقتصاد بلدان المنطقة الاخرى . ان ما يفرق بين هذه البلدان وتلك هو في الواقع عائد النفط وليس اي شيء آخر .

ويمكن ان نخلص ، بناءً على ما تقدم ، بان الوقت ما زال مؤاتياً لأن يزداد استثمار البلدان النفطية خاصة في اقتصاداتها الوطنية أو في البلدان العربية الاخرى من اجل خلق قاعدة مادية صلبة قادرة بدورهـا ان تولـد ، فيما بعـد ، فائضـاً اقتصـادياً يعـدل النمـو الاقتصادي حين تنضب الموارد النفطية . لقد حان الوقت لكي تتجه البلدان العربية نحو احلال الادخار الوطني محل العائد النفطي . ومن اجل ذلك ، يتحتم على هذه البلدان ان تعمل على اعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية واتخاذ اجراءات من شأنها رفع انتاجية العمل في الوطن العربي .

٢ـ الاجراءات الرامية الى زيادة الانتاجية

يتطلب الطابع الوطني للاقتصادات هنا ايضاً ان تتخذ هذه الاجراءات ، اولاً ، على صعيد كل بلد على حدة . غير انه يمكن لبلدان المنطقة ، ان تحدد ، بشكل مشترك ، عدداً من الاجراءات التي ترمي الى زيادة الانتاجية . ويمكن التوصل الى هذا الهدف عن طريق استخدام ثلاث مجموعات من العوامل : تقنية وبشرية واجتماعية (٤٩).

(٤٩) انظر: Passet, **Politiques de développement**, p. 351.

أ) أما على الصعيد التقني ، فتعتمد الانتاجية ، أولاً ، على كمية ونوعية المعدات التي توضع تحت تصرف العمال . ويمكن التوصل الى نتائج افضل عن طريق تنظيم رشيد على مستوى المشروع . ان تحديد اماكن العمل والمواد واختيار الكوادر الكفوءة والنزيهة وترتيب المراكز الوظيفية وتحسين الظروف العامة للاستخدام تشكل عوامل هامة في تنظيم المشروع . يضاف الى ذلك ان تحسين الادارة بواسطة طرق رشيدة وعلمية يشكل وسيلة ثمينة لزيادة الانتاجية . وقد يكون مفيداً ان يقدر الفاقد في الفائض الاقتصادي الذي ينجم عن سوء ادارة المشاريع في البلدان العربية . والواقع ان مثل هذا البحث يتجاوز اطار تحليلنا ، ولكن لنذكر ، على سبيل المثال ، فقط ، انه طبقاً لتقديراتنا ، بلغ فاقد الفائض الصناعي في الجزائر ١٢٢٥ مليون دينار ، اي حوالي ٧٪ من الانتاج المحلي الاجمالي لعام ١٩٥٠[٥٠] . ان تنظيماً أفضل وادارة اكفأ للجهاز الانتاجي سيساهمان ، بدون شك ، في زيادة انتاجية العمل بشكل ملموس .

ب) واما على الصعيد البشري فيمكن ان يوفر للانتاجية مناخاً ملائماً عن طريق اعداد عام ومهني للعمال ومساهمة هؤلاء في ادارة المشروع واهتمامهم بنتائج الاستغلال . وسيكون ضرورياً ، كما اشرنا اعلاه (ضمن هذه الفقرة) ان ينصب التأكيد ، بالدرجة الاولى ، على اعداد الكوادر التي تشكل عقبة لا يستهان بها في البلدان العربية ومن جهة اخرى ، فان الانفاق في مجال الصحة يساهم ، بشكل غير مباشر ، في رفع انتاجية العمل نظراً لما يتمخض عنه من تحسن في صحة العمال وسكان البلد عامة .

ج) وعلى الصعيد الاجتماعي ، اخيراً ، فان القضية المطروحة تنال تنظيم الاقتصاد الوطني والاقليمي . فالاطار التشريعي لتسيير الاقتصاد الوطني يمكن ان يعرقل البحث عن تحسين الانتاجية بوضعه عقبات امام الاستثمار الوطني والاقليمي وحرية انتقال البضائع . وعليه فان جهداً ينبغي ان يبذل لتنسيق خطط التنمية لمختلف البلدان من اجل تفادي ازدواجية الاستخدام والهدر والفاقد الكبير في الفائض الاقتصادي . ويتوجب على البلدان العربية ان تتبنى تخطيطاً شاملاً من اجل تحقيق ادارة علمية ورشيدة لاقتصاداتها . فاقامة معاهد للتخطيط (التي تتواجد حالياً في عدد من البلدان) واجهزة تخطيطية وطنية وتبادل التجارب وتحسين الطرق الاحصائية والعمل على ايجاد تجانس فيما بين هذه الطرق ، ستساهم جميعاً في تعزيز تنسيق الاستثمارات . وعلى مستوى هذه الاخيرة يتحتم ان تعمل البلدان العربية على تنسيق التشريعات الضريبية حتى لا يقع الاستثمار العربي تحت طائلة

---

(٥٠) انظر: Brahimi. **Surplus économique et croissance dans les pays en voie de développement: l'exemple de l'Algérie 1950- 1970,** 1ère partie, chap.11, section 11.

القوانين المالية في بعض اجزاء المنطقة . ومن الضروري ايضاً ان تحدد المعالم التي تقوم بين القطاع العام والقطاع الخاص ، وفي البلدان التقدمية بشكل خاص ، كالجزائر[٥١] ، ومصر وسوريا والعراق[٥٢] من اجل تفادي اعاقة تراكم رأس المال في الوطن العربي . ومن جهة اخرى فان سياسة للانتاجية تفترض اعادة تنظيم لشبكات التوزيع الحالية التي غالباً ما تفتقر الى التماسك وسهولة التعامل ، وتحتجز ، فوق ذلك ، ثمار الانتاجية قبل ان تصل هذه الاخيرة الى المستهلك[٥٣] . ومما لا شك فيه ان التنظيم الرشيد لشبكات التوزيع ، خاصة في اطار سوق اقليمية اكثر انفتاحاً ، ستساهم في زيادة الانتاجية .

وهكذا فان نمو الانتاجية المرتبط بالانتاج والسكان النشطين في الوطن العربي يمكن ان يشكل موضوع بحوث ودراسات دقيقة ، بغية تحديد سياسة اقتصادية للتنمية على الصعيد الاقليمي .

٣- نمو الانتاج والسكان النشطين والانتاجية

لقد اعتبر معظم الاقتصاديين الذين تطرقوا الى مشكلات الاختيار بين عدة سياسات للنمو ، قابلة للتطبيق في البلدان النامية ، السكان النشطين والانتاجية متغيرات أداتية للسياسة الاقتصادية .

وتحدد العلاقات فيما بين السكان النشطين وانتاجية العمل والدخل القومي ، بتكلفة عوامل الانتاج ، على النحو التالي[٥٤]:

د = د ف س

د = ل ص

حيث

د= الدخل القومي بتكلفة عوامل الانتاج

س= مجموع السكان

---

(٥١) لقد اثار عدد من قراء المجاهد، في الجزائر، خلال مناقشة مسودة الميثاق الوطني في ايار/مايو ١٩٧٦، ضرورة تحرير معالم الحدود بين القطاع العام والقطاع الخاص.

(٥٢) انظر: Chatelus, «Les politiques industrielles des Etats arabes du Moyen-Orient.»

(٥٣) لنذكر، من بين العديد من الامثلة في هذا المجال واحداً له دلالته عن مكتب تجارة الفواكه والخضر، في الجزائر، الذي كان يحتكر شراء وبيع الفواكه والخضر: ان الهامش بين الاسعار المدفوعة للمنتجين (الحقول المسيرة ذاتياً) واسعار البيع للمستهلكين يتجاوز ما هو متفق عليه ويبلغ ١ الى ١٠ وحتى ١ الى ٢٠ بالنسبة لبعض المنتجات وذلك لعامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ .

(٥٤) انظر: Blardone, **Progrès économique dans le Tiers- Monde. Population active, productivité, croissance et développement,** p. 30.

د ف= دخل الفرد

ص = السكان النشطون

ل = متوسط انتاجية العمل

ومن ناحية اخرى ، فان نمو الناتج المحلي الاجمالي أو القطاعي هو نتيجة التأليف بين السكان النشطين والانتاجية ، كما يتبين من المعادلة التالية[55] .

$$\text{ع} = \text{ل}\ \text{م} \qquad (1)$$

حيث :

ع = الناتج المحلي الاجمالي

ل = الانتاجية

م = السكان النشطون العاملون

ويستخرج معدل النمو الاقتصادي و طبقاً للصيغة التالية :

$$\text{و} = \sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{ع}_{\text{ن}}}{\text{ع}}} - 1$$

واذا ما استبدلنا ع بالرمز ل . م حسب الصيغة (١) فيمكن ان نحصل على :

$$\text{و} = \sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{ل}_{\text{ن}}\,\text{م}_{\text{ن}}}{\text{ل}_1\,\text{م}_1}} - 1$$

$$\text{و} = \sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{ل}_{\text{ن}}}{\text{ل}_1}} \qquad \sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{م}_{\text{ن}}}{\text{م}_1}} - 1$$

$$\text{و} = \left(\sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{ل}_{\text{ن}}}{\text{ل}_1}} - 1\right)\left(\sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{م}_{\text{ن}}}{\text{م}_1}} - 1\right) + \left(\sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{ل}_{\text{ن}}}{\text{ل}_1}} - 1\right) + \left(\sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{م}_{\text{ن}}}{\text{م}_1}} - 1\right) \qquad (2)$$

واذا ما كان لدينا المعادلات :

$$\text{أ} = \sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{ل}_{\text{ن}}}{\text{ل}_1}} - 1 \qquad \text{و} \qquad \text{ر} = \sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{م}_{\text{ن}}}{\text{م}_1}} - 1$$

---

(٥٥) انظر: Ibid., pp. 46 et ss.

حيث :

أ= معدل نمو الانتاجية

ر= معدل نمو السكان النشطين العاملين

تتخذ المعادلة (٢) ، الشكل التالي :

$$\text{و} = \text{أ}\ \ \text{ر} + \text{أ} + \text{ر}$$

من هنا :

$$\text{و} = (\text{أ} + \text{ر})\ \ \left(\text{أ} + \frac{\text{أ}\ .\ \text{ر}}{\text{أ} + \text{ر}}\right) \qquad (٣)$$

لنجعل :

$$\text{ع} = \frac{\text{أ}\ \ \text{ر}}{\text{أ} + \text{ر}}$$

فتصبح المعادلة (٣) :

$$\text{و} = (\text{أ} + \text{ر})\ (١ + \text{ع})$$

ولكي نقدر ع ، من المناسب ان نلاحظ أن لدينا في معظم الحالات :

$\text{أ} < ١٠\% = ١,٠$.

كما ان : $\text{ر} < ١,٠$.

من هنا :

$$\text{ع} = \frac{\text{أ}\ \ \text{ر}}{\text{أ} + \text{ر}} < ٥,\text{و}$$

وبما أن قيمة ع ضئيلة ويمكن تجاهلها فتكون و كالتالي :

$$\text{و} = \text{أ} + \text{ر}$$

وعليه فان معدل نمو الاقتصاد يعادل ، عملياً ، مجموع معدلي نمو السكان النشطين ، والانتاجية . ومن بين الانماط الاربعة للنمو[٥٦]، التي يمكن تحقيقها انطلاقاً

(٥٦) ان انماط النمو الاجتماعي الاربعة هي :

ـنمط النمو الذي يقوم على تحسن بالغ للانتاجية والسكان النشطين (معدل اعلى من المعدل الوسيط).

ـنمط النمو الذي يرتكز على تحسن بالغ (اعلى من المعدل الوسيط) للانتاجية ومحدود للسكان النشطين (اقل من المعدل الوسيط).

ـ نمط النمو الذي يقوم على تحسن محدود للانتاجية وبالغ للسكان النشطين . =

من تأليفات للسكان النشطين والانتاجية ، تبدو البلدان العربية في موقع مميز طالما ان نمط نموها يتخذ شكل ذلك « الذي يقوم على تحسن بالغ للانتاجية والسكان النشطين » . والواقع ان إعادة تشكيل هيكل القطاع الزراعي وتصنيع البلدان العربية سيمكنان من زيادة الفائض الزراعي والفائض الصناعي اللذين سيضافان الى العائد النفطي وتشغيل عدد كبير من العمال بفضل خلق فرص عمل اضافية في الزراعة ، وفي الصناعة .

وطبقاً للبيانات التي تضمنها الجدول رقم (٤) يبلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في ثلاثة عشر بلداً عربياً ١٦,٩٢٪ وذلك للفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٤ . ومن جهة اخرى أتاح لنا الجدول رقم (٧٧) حساب متوسط النمو السنوي للسكان النشطين الذي قد يصل الى ١٠,١١٪ للفترة موضع البحث . واذا ما استمر تطور الاقتصاد العربي على هذه الخطى فانه سيتيح فرص عمل لأكثر من ٨٣ مليوناً من الاشخاص من الآن وحتى عام ١٩٨٥ [٥٧]. الا انه يجب ان تؤخذ هذه الارقام بحذر بالغ ، وذلك لسببين على الأقل : أما الأول فيكمن في تضخيم السكان النشطين في البيانات الاساسية ، نظراً لضخامة العمالة الزراعية الناقصة في المنطقة . واما الثاني فينجم عن التحفظ الذي يجب ان يكون حاضراً في الذهن ازاء المتوسطات السنوية للنمو في المنطقة . فاحتياجات العالم الى الطاقة كانت اساس زيادة الانتاج النفطي بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٤ خاصة في السعودية حيث تجاوز متوسط النمو السنوي للدخل المحلي الاجمالي ٨٤٪ (انظر الجدول رقم (٤)) وبلغ هذا المتوسط ١٩,٤٨٪ في ليبيا وكان بحدود ١١,٤٨٪ في الكويت . فهو اذن نمو مصطنع بدون دعم صناعي . وفي بلدان اخرى ، كتونس حيث بلغ المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي ١٧,٣٣٪ للفترة موضع البحث والمغرب ١٢,٤١٪ ولبنان ٨,٦٨٪ ، اعتمد نمو الانتاج المحلي الاجمالي ، اساساً ، على قطاع الخدمات الذي يتميز بثقل كبير نسبياً في اقتصاد هذه البلدان وبمعدل نمو مرتفع . والحقيقة ان الاجراءات التي يتوجب على الوطن العربي اتخاذها ينبغي ان تهدف الى قلب الصيغة بحيث يقترن نمو

= ـنمط تحسن محدود للانتاجية والسكان النشطين.

انظر: Ibid.. p. 47.

(٥٧) لقد تم تقدير قوة العمل المستخدمة في عام ١٩٨٥ على اساس الصيغة التالية:

س = (١ + م) ^ن

حيث: س = السكان النشطون العاملون.

م = معدل نمو السكان النشطين.

وبما ان عدد السكان النشطين قد بلغ ١٩,٦ مليون في عام ١٩٧٠ في البلدان العربية الثلاثة عشر المعنية ، فان:

١٩,٦ (١,١٠١١)^١٥ = ٨٣,١١ مليون.

الناتج المحلي الاجمالي بنمو للسكان النشطين خاصة في الزراعة والصناعة وبنمو لانتاجية العمل في هذين القطاعين . ولكن هذا يفترض اعادة تشكيل هيكل الاقتصاد الاقليمي المتعدد الجنسية وتعبئة الموارد المالية على الصعيد الاقليمي .

المبحث الثاني

تعبئة الموارد المالية وانشاء المجال المالي الاقليمي

يتطلب انشاء مجال مالي عربي ان يتوفر عدد من الشروط الاقتصادية والسياسية الصعبة التحقيق في وضع التقسيم الدولي الحالي للعمل . صحيح ان تعبئة الموارد المالية العربية ، لاستخدامها في أغراض انتاجية في الوطن العربي ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، مهمة تحتاج الى نفس طويل . إلا انه من الممكن ان يقوم ، من الآن ، تعاون وتنشأ اجهزة اقليمية تشكل شواخص للاندماج المالي والنقدي للمنطقة . ويقتضي تحقيق هذا الهدف ضرورة فك ارتباط البلدان الغنية مالياً بالسوق المالية الدولية والبحث عن سبيل اكثر استقلالاً يرتكز على جهود الوطن العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن المناسب قبل التعرض لامكانيات انشاء مجال مالي عربي (الفقرة ٢) ، التذكير بثمة واقع صعب الا وهو توجه الموارد المالية العربية نحو الخارج (الفقرة ١) .

١- توجه الموارد المالية نحو الخارج، والتبعية المالية للبلدان العربية

سنتناول ، هنا ، كيفية استخدام الموارد المالية للمنطقة واثر تزايد هذه الموارد على الهياكل المصرفية للبلدان العربية .

أ) استخدام الموارد المالية

تستخدم بلدان منظمة الدول المصدرة للنفط في اقتصاداتها الوطنية حوالي ٤٩,٢ مليار دولار من مجموع عوائد النفط البالغ ١١٠,٢ مليار ، اي أن هذه البلدان لا تستخدم اكثر من ٤٥٪ من دخولها النفطية ، كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٧٨) . اما النسبة المتبقية (٥٥٪) فهي تستخدم في توظيفات متعددة في الخارج .

وهكذا فان ٦١ ملياراً من الدولارات توجّه نحو المصارف الغربية . وقد توزعت توظيفات هذا المبلغ على النحو التالي : توظيفات في الولايات المتحدة بـ ١١ ملياراً من الدولارات (اي ٢٠٪ من الدولارات النفطية) توظيفات في المملكة المتحدة : ٧ مليارات

جدول رقم (٧٨)

تقدير الاهمية النسبية لاستخدام العوائد النفطية (١٩٧٤)*

	بمليارات الدولارات	بالنسبة المئوية الى مجموع الدخول	بالنسبة المئوية الى مجموع البترودولارات
مجموع الدخول النفطية	١١٠,٢	١٠٠	-
الاستعمال في الاقتصادات الوطنية	٤٩,٢	٤٥	-
مجموع البترودولارات	٦١,٠	٥٥	١٠٠
-قروض مباشرة من دولة الى دولة او من قبل اجهزة التنميه المحلية	١٠	٩	١٦
-قروض الى المؤسسات المالية الدولية	٨	٧	١٣
-التوظيفات بالدولار في الولايات المتحدة	١٢	١١	٢٠
-التوظيفات بالدولار في المملكة المتحدة	٨	٧	١٣
-التوظيفات بالعملات الاوروبية أو المساهمة في الائتمانات الاوروبية	٢٠	١٨	٣٣
-اشكال اخرى للتوظيفات	٣	٣	٥

المصدر : **Bulletin de Conjoncture de la Banque de Bruxelles**, octobre 1974, cited by: Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien,** p. 20.

* يتضمن هذا الجدول العوائد النفطية للبلدان العربية وبلدان منظمة الاقطار المصدرة للبترول.

(اي ١٣٪) قروض للمؤسسات المالية الدولية : ٧ مليارات (اي ١٣٪) ، توظيفات في العملات الاوروبية ومساهمات في الائتمانات الاوروبية : ١٨ ملياراً (اي ٣٣٪) .

١) اشكال استخدام الدولارات العربية في البلدان الرأسمالية المتقدمة

(١) التوظيفات

ـ التوظيفات المالية . يرى السيد سمير نور ، وهو اقتصادي في اتحاد المصارف العربية الفرنسية (عن ج . شابانJ. Y. Chapin) ان البلدان العربية قد تكون استثمرت في عام ١٩٧٤ في الخارج ٢٠ ملياراً من الدولارات موزعة على النحو التالي[٥٨]:

ـ ٦٠٪ في مصارف الولايات المتحدة .

ـ ٣٠٪ لدى المصارف البريطانية .

ـ ١٠٪ موزعة بين المصارف السويسرية ومصارف اوروبية اخرى .

ويفسر الانجذاب نحو الاسواق المالية الاميركية والبريطانية، بشكل خاص، بكون مستوى معدلات الفائدة السائدة في نيويورك ولندن اعلى من اي مكان آخر، من جهة وضخامة وأهمية الطلبات الناجمة عن الدين العام في تلك البلدان من جهة اخرى. فالسلطات المصرفية العربية تطلب ان تكون توظيفاتها في الاوراق المالية مضمونة من قبل الدولة.

ـشراء الذهب. ان البنوك المركزية للبلدان العربية، على عكس ما يرد في حملات وسائل الاعلام الغربية التي تصور البلدان العربية كمكتنزة كبرى للذهب، لم تقدم قط على زيادة رصيدها من الذهب بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ . وعلى الرغم من ذلك، ففي عام ١٩٧٣ وعلى اثر ارتفاع اسعار النفط، أقدم بعض البلدان العربية على شراء كميات من الذهب، ولكن اهمية هذه الكميات ضئيلة بالقياس الى ما تم من شراء للذهب من قبل البلدان الصناعية من جهة والى ما تمتلكه البلدان العربية من عملات اجنبية من جهة اخرى. والواقع ان مستوى الرصيد الذهبي للبنوك المركزية العربية بقي ثابتاً، ان لم يكن قد انخفض في بعض البلدان كالسعودية وليبيا.

وكانت الكويت البلد الوحيد الذي استطاع ان يزيد احتياطياته من الذهب . وطبقاً

---

(٥٨) انظر : Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien**, p. 21.

جدول رقم (٧٩)

بنية الاحتياطيات من العملات الأجنبية لخمسة بلدان عربية مصدرة للنفط (١٩٧٤ـ ١٩٧٥) بملايين الدولارات

البلد	المجموع		الموجودات من العملات الاجنبية (١٩٧٤)	رصيد الذهب	
	١٩٧٤ نهاية آب/أغسطس	١٩٧٥ نهاية أيلول/سبتمبر		١٩٧٤	١٩٧٥
الجزائر	١٩٧٣	١٢٨٤	١٦٥٨	٢٢٧	٢٢٣
السعودية	٩٣١٣	٢١٠٩٨	٩١٤٥	١٢٨	١٢٦
العراق	٣١٤١	٢٤٢٩ (أ)	٢٩١٥	١٧٠	١٧٠ (أ)
الكويت	٩٣٨	١٥٤٤	٧٨٢	١٢٨	١٥٥
ليبيا (ب)	٣٣٥٤	٢١٢٩	٣٢٤٢	١٠٥	٩٩

المصدر: International Monetary Fund, **International Financial Statistics.**

Ibid., p. 23.

(أ) نهاية آب/ اغسطس ١٩٧٥.

(ب) نهاية تموز/ يوليو ١٩٧٤.

لتقديرات بنك مونتاجو اللندني (Montagu) التي يشير اليها ج. شابان (J.Y.Chapin) [٥٩]، لم يصل ارتفاع مُشتريات الشرق الادنى من الذهب في عام ١٩٧٣ إلى اكثر من ١٠٥ اطنان (٨٥ طناً منها لامارة دبي) وتقل هذه الكمية بمقدار ٩٠ طناً عن عام ١٩٧٢ و ١٩٠ طناً عن عام ١٩٧١. ومن المناسب ان نشير، على سبيل المقارنة، الى ان ما اشتراه الافراد الفرنسيون من الذهب في عام ١٩٧٣ تجاوز ١٠٠ طن. أما فيما يتعلق بمشتريات الافراد العرب خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ فليس هناك من بيانات يمكن اعتمادها في هذا المجال. والحقيقة انه على الرغم من ان ارتفاع اسعار النفط والذهب الذي احدث زيادة في الشراء فان الذهب لا يمثل سوى استخدام ضئيل للدولارات النفطية.

(٢) الاستثمارات المباشرة

لقد توزعت الاستثمارات المباشرة لبعض البلدان العربية في الخارج بين دول مختلفة

---

(٥٩) انظر: Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien,** p. 23.

في اوروبا والولايات المتحدة واليابان واميركا اللاتينية. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بحجم هذه الاستثمارات والقطاعات التي تمت فيها، فيمكن تكوين فكرة حول هذه المسألة اعتماداً على مختلف التقديرات التي اجريت في هذا المجال. فطبقاً لتقدير لجنة السوق المشتركة(٦٠) بلغت الاستثمارات العربية في القطاع الخاص التي تمت على شكل اسهم وسندات ٤ مليارات من الدولارات خلال الاشهر العشرة الأولى من عام ١٩٧٤. ويعتقد أن جزءاً هاماً من هذا المبلغ قد استثمر في اوروبا الغربية. لقد تمت هذه الاستثمارات في قطاع العقارات (٦١) (أقل من مليار دولار في عام ١٩٧٤) وقطاع التعدين، وصناعة السيارات(٦٢) وشبكات توزيع النفط(٦٣) والبناء والاعمال العامة(٦٤).

لقد اتجهت الاموال العربية نحو الاستثمارات الثقيلة، حيث العائد نسبياً ضعيف ولكنه مضمون الدفع. ان تركيز المستثمرين العرب على توفير ضمانات لاستثماراتهم قبل البحث عن الربح الفوري يضعهم في موقع ضعف وتبعية. فهذه الاستثمارات تستبعد من المشاركة في اتخاذ القرارات في القطاعات التي تؤمها ويقتصر دورها على تغذية السوق المالية برؤوس الاموال التي يخدم استعمالها من قبل الغربيين، اساساً، مصالح هؤلاء الاخيرين الذين اصابتهم ازمة النظام الرأسمالي بشكل عنيف. وعليه فالغريب في الأمر ان الموارد المالية العربية خدمت النظام الرأسمالي العالمي اكثر مما قدمت للوطن العربي الذي هو ضحية الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد.

ان اهم البلدان التي اتجهت نحو الاستثمارات العربية هي بلدان اوروبا الغربية، خاصة المانيا الاتحادية وبريطانيا العظمى. وهناك اتجاه لأن تنتشر الاستثمارات العربية في فرنسا وايطاليا كذلك. فطبقا لما اوردته جريدة لاستمبا (La Stampa)، عن ج. شابان

---

(٦٠) Ibid., p. 97.

(٦١) لقد اتجه كل من الكويت وابو ظبي الى الاستثمار في قطاع العقارات وخاصة في لندن عن طريق الشراء في البورصة. وعلى سبيل المثال، اشترت ابو ظبي ٤٤٪ من قيمة ناطحة السحاب اللندنية، التي تستخدم كمقر للاتحاد التجاري، بسعر بلغ ٤٠٠ مليون فرنك فرنسي وذلك في تموز / يوليو ١٩٧٤.
انظر: Ibid., p. 98.

(٦٢) اشترت الكويت، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤، ١٤,٦٪ من رأس مال دملربنز Daimler - Benz بوساطة درسدنر بنك (Dresdner Bank) باكثر من مليار مارك.

(٦٣) لقد اشترى احد العرب مليون سهم من ٥٥ مليوناً تملكها الشركة الغربية للنفط (Compagnie Occidental Petroleum) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤. كذلك اودعت قطر في بنك فرنسا Banque de France ٥٠ مليون فرنك لتمويل مشروع انشأته الشركة الكيماوية C.D.F. في دنكرك.

(٦٤) تمتلك الكويت منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، ١٥ مليوناً من الدولارات في رأس مال دونهرو (Donhro) لانجاز مشاريع ري وانشاءات مدنية. ومن جهة اخرى اشترت مجموعة من المستثمرين العرب ٢١٪ من رأس مال مشروع تي بي ريشارد كوتنك (T.P. Richard - cotaing) بمبلغ مقداره ٤,٢ مليون جنيه وذلك في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤.

(J.Y. Chapin)[٦٥]، أبدت السعودية استعدادها لاستثمار ٢٥ ملياراً من الدولارات في ايطاليا عام ١٩٧٥ في اعمال كبرى لتشييد الطرق والموانىء وفي مجال الزراعة وذلك للحيلولة دون دخول الشيوعيين في الحكومة الايطالية. وقد استثمرت الكويت في اسبانيا ٢٢٥ مليون بيزيتا في عام ١٩٧٣. أما ما تم من استثمارات عربية في الولايات المتحدة فصعب التقدير. لقد مول رجل الاعمال السعودي عدنان خاشقجي بمفرده، مجمعاً صناعياً بمبلغ مقداره ٢٥٠ مليون دولار وسيطر على مصرفي ولنت كريك (Walunt-Greek) في كاليفورنيا[٦٦]. وينبغي أن تضاف الى ما تقدم استثمارات عربية اخرى تمت في نيويورك وكانتكي وكارولينا الجنوبية وجورجيا... الخ. وفي اميركا اللاتينية اتجهت المصارف العربية نحو البرازيل والمكسيك من اجل استكشاف امكانيات للاستثمار. كما استثمرت سوريا وليبيا والسعودية ومصر في الفيليبين ٣٥٠ مليون دولار لمشاريع صناعية (مصانع لتكرير السكر وانتاج الأسمنت). وفي اليابان اشتريت اسهم لشركات يابانية من قبل الكويت وامارات الخليج العربي.

(٣) القروض للبلدان الصناعية[٦٧]

ان اهم مستفيد هو اليابان الذي حصل على قرض مقداره مليار دولار من السعودية في عام ١٩٧٤. وحصلت فرنسا على قرض مقداره ١٥٠ مليون دولار من امارة قطر (اضافة الى القرض الذي حصلت عليه من ايران والذي بلغ مليارين من الدولارات).

لقد وافقت الكويت، في كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٧٤، على منح قرض مقداره ٢٥ مليون دولار للبرازيل وآخر بمقدار ٤٠ مليون دولار للمجر.

يضاف الى ذلك ان المصارف العربية ضمنت وشاركت في ادارة توظيف ٢٠ مليوناً من الدولارات، داخل التكتلات المالية، في صالح مدينة مرسيليا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ و ١٥ مليوناً من وحدات الحساب الاوروبية في صالح مدينة كوبنهاغن. وهكذا يلاحظ انه في الوقت الذي تبحث فيه بعض البلدان العربية عن رؤوس اموال لأغراض التنمية كالجزائر ومصر والسودان وسوريا تفضل بلدان عربية أخرى توجيه موجوداتها المالية نحو البلدان الرأسمالية المتقدمة.

---

(٦٥) انظر: Ibid., p. 103.

(٦٦) انظر: **Jeune Afrique**, no 804 (4 Juin 1976).

(٦٧) انظر: Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien**, p. 71.

٢- تقديم المساعدات للمنظمات الدولية

تنصب مهمة المنظمات الدولية ذات الاهداف العالمية أو الاقليمية على المساهمة في تحويل عجز البلدان الأعضاء ولكن هذه المنظمات لم تكن تمتلك الوسائل لتحقيق هذه الغاية في عام ١٩٧٤. ان الوكالة الدولية للتنمية التي تغذيها مساهمات ميزانيات البلدان الصناعية لم تستطع زيادة حجم مساعدتها نظراً لحاجاتها الجديدة للتمويل. وقروض البنك الدولي للانشاء والتعمير تتم بشروط السوق وتمثل عبئاً ثقيلاً بالنسبة للبلدان النامية الباحثة عن رؤوس الأموال. ولم يبد اطار صندوق النقد الدولي ملائماً بسبب ضخامة العجز الذي يجب تغطيته من جهة، والدور الهامشي للبلدان العربية في هذه المؤسسة الدولية التي ترفض البلدان الرأسمالية المتقدمة اصلاحها من جهة اخرى(٦٨).

ولما كان الجهد الاضافي للتعاون الدولي يتطلب استخدام المزيد من الوسائل المالية فقد اتجهت الانظار نحو البلدان العربية للمساهمة في توفير الموارد المالية الاضافية بغية تغطية حاجات التمويل للبلدان الصناعية والبلدان النامية. وهكذا وافقت البلدان الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (التي تشكل البلدان العربية جزءاً منها) على منح قرض مقداره ٨ مليارات من الدولارات للمؤسسات المالية الدولية في عام ١٩٧٤. ويمثل هذا المبلغ ١٣٪ من مجموع الدولارات النفطية. كما ان قرضاً مقداره ملياران منح للبنك الدولي للانشاء والتعمير وآخر مقداره ٣,٥ مليار لصندوق النقد الدولي. يضاف الى ذلك ان بعض البلدان العربية منحت مساعدة اضافية الى عدد من المنظمات الدولية ذات الاهداف التنموية أو الانسانية. وهكذا خصصت السعودية ١,٥ مليون دولار سنوياً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومليون دولار لمنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٣- تقديم المساعدات للبلدان النامية(٦٩)

اتجهت هذه المساعدة نحو الأقطار العربية والبلدان الافريقية وبلدان اخرى من العالم الثالث.

(١) اعانة البلدان العربية

لقد انشأت البلدان العربية عدداً من المؤسسات المالية بهدف تقديم العون الى الاقطار الشقيقة، نذكر فيما يلي، اهم هذه المؤسسات؛

---

(٦٨) انظر: Paul Fabra, «Une réforme bâtie sur du sable,» **Le Monde, 6- 7 Janvier** 1974.

(٦٩) انظر: Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien,** pp. 80 et ss.

Problèmes économiques, no. 1392 (16 Octobre 1974).

ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي[٧٠] .

منح هذا الصندوق، الذي بلغت امكانياته المتاحة ٤ مليارات من الدولارات في عام ١٩٧٤، قروضاً كبيرة لتونس (٥,٨ مليون دولار) وسوريا (٦ ملايين من الدولارات) ومصر (٢١ مليوناً) والجزائر (٨٠ مليوناً). ويتوقع ان يساهم هذا الصندوق بنسبة ٤٧٪ في الكلفة الكلية لمشروع بنية اساسية بكلفة قدرها ٣٠ مليوناً من الدولارات. ويهدف هذا المشروع الى ربط المغرب، انطلاقاً من موريتانيا، بالمشرق في مصر عن طريق الاسكندرية، وربط بورسعيد بمدخل قناة السويس عند الغردقة على البحر الأحمر، وربط الغردقة بجدة في السعودية بواسطة طريق بحري، وأخيراً، ربط العراق بالأردن وبلبنان.

ـ الشركة العربية للاستثمار التي انشأتها الجامعة العربية برأس مال قدره ٢٠٠ مليون دولار.
ـ الصندوق الكويتي للتنمية العربية الذي بلغت امكانياته المتاحة ٣,٥ مليار دولار.

ـ صندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية الذي منح حوالي ١٨ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية للأردن وسوريا ومصر واليمن وتونس لانجاز عدة مشاريع. وقد كان رأس مال هذا الصندوق ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤.

ـ الصندوق العراقي للتنمية الخارجية برأسمال قدره ٤٠٠ مليون دولار.

والى جانب هذه الصناديق توجد مساعدات ثنائية هامة تستفيد منها البلدان العربية ذات الموارد المالية المحدودة. وثمة مساعدة اخرى تمنحها البلدان النفطية لاشقائها من «دول المواجهة» والبلدان المستفيدة من هذه المساعدة هي: البلدان المجاورة لاسرائيل (والتي تضررت بسبب الحروب العربية ـ الاسرائيلية) كمصر وسوريا والاردن ولبنان. لنذكر، على سبيل المثال، ان الكويت دفعت ١٧٥ مليون دولار لمصر و ١٠٠ مليون دولار لسوريا و ١٧٥ مليون دولار للأردن، وذلك في عام ١٩٧٤.

أما السعودية والامارات العربية المتحدة فقد ساهمتا بدورهما في المساعدة المالية الممنوحة لهذه البلدان الأربعة المتضررة بسبب الحرب وذلك باسم التضامن العربي.

(٢) تقديم المساعدات للبلدان الافريقية[٧١]

ان الاداة الرئيسية للتعاون العربي الافريقي هي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا. لقد انشأت هذا المصرف القمة العربية التي عقدت في الجزائر في تموز/ يوليو

---

(٧٠) انظر: الفقرة هـ من المبحث الثالث من الفصل الثاني والفقرة هـ من المبحث الثالث للفصل الأول، الباب الاول فيما سبق.

(٧١) انظر: **Jeune Afrique,** no 798, (23 Avril 1974).

١٩٧٣ . وسيزداد قريباً رأس المال الابتدائي لهذا المصرف البالغ ٢٣١ مليون دولار الى ٥٠٠ مليون دولار. وقد اكتتبت كل البلدان العربية الاعضاء في الجامعة العربية في رأس مال هذا المصرف. كما بلغت القروض التي منحت في عام ١٩٧٥ حوالي ١٢٥ مليون دولار وستتيح هذه القروض امكانية انجاز ١٨ مشروعاً بكلفة كلية تزيد على مليار دولار في ١٩ بلداً. واهم القطاعات المستفيدة من هذه القروض هي التنمية الريفية والتغذية والصناعات الاساسية والطرق والجسور والسكك الحديدية والتعليم. . الخ. وقد منحت الأولوية للبلدان الأقل تجهيزاً.

لقد قدرت حاجة افريقيا للتمويل مع اقتراب الثمانينات بمليار دولار سنوياً. وينوي الوطن العربي ممارسة دور فعال وحاسم في تنمية افريقيا. وقد منح المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، حديثاً، ستة قروض لبلدان افريقية بلغ مقدارها ٣٩ مليون دولار وذلك خلال الاجتماع الاخير لمجلس ادارة المصرف الذي عقد من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦ في تونس. وقدرت الكلفة الكلية لهذه المشاريع بحدود ٢١٣,٧ مليون دولار. يضاف الى ذلك ان شروط الائتمان جد مناسبة. فمعدل الفائدة لا يتجاوز ٢,٥٪ في المتوسط ويمتد القرض على ٢٥ سنة كحد اقصى مع فترة سماح تصل الى ٥ سنوات على الأكثر. ويضم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا جهوده الى تلك التي تبذلها المؤسسات المالية العربية كالصندوق الكويتي او السعودي لتمويل عدد من المشاريع الافريقية كتلك التي ترمي الى انشاء سكة حديد الكونغو، وتربية الحيوان في السنغال، وتشييد سد في مالي. . . الخ. والحقيقة ان جهوداً حثيثة تبذل من قبل البلدان العربية لتعزيز التضامن بين البلدان العربية والبلدان الافريقية.

(٣) تقديم المساعدات لبقية العالم الثالث

اقدمت الاقطار العربية الغنية مالياً، بالاضافة الى المساعدة الممنوحة للبلدان العربية والافريقية، على انشاء مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية العالم الثالث.

- انشاء البنك الاسلامي للتنمية. زود هذا البنك برأس مال قدره ٢,٤ مليار دولار. وقد اكتتب فيه ٢٦ بلداً بما مقداره ٩٧٥ مليون دينار اسلامي (الدينار الاسلامي الواحد = ١,٢ دولار) وقد بلغ مقدار اكتتاب السعودية ٢٠٠ مليون دينار اسلامي والكويت ١٨٠ مليون دينار اسلامي وليبيا ١٢٥ مليون دينار اسلامي والامارات العربية المتحدة ١٠٠ مليون دينار اسلامي. وهكذا فقد بلغت مساهمة هذه البلدان في رأس مال البنك حوالي ٥٦ ٪، كما يتبين من الجدول رقم (٨٠).

ـ المساهمة في صندوق التنمية الزراعية. بلغت هذه المساهمة ٤٠٠ مليون دولار لمجمل منظمة البلدان المصدرة للنفط والتي تشكل البلدان العربية جزءاً منها. وقد انشىء الصندوق الدولي لتنمية الزراعة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤. والحقيقة ان مساهمة البلدان الاغنى في العالم (بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) في هذا الصندوق لم تتجاوز ٦٠٠ مليون [٧٢]. وقد انيطت بهذا الصندوق مهمة الموافقة على منح قروض لآجال طويلة بدون فائدة وبدون الالتفات الى الاعتبارات الجغرافية أو العرقية أو السياسية، لبلدان تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أو تقوم بتحقيق مشاريع انمائية ولكنها لا تملك وسائل التمويل اللازمة. وقد دفعت السعودية، بمفردها ٢٠٠ مليون دولار وهو مبلغ يعادل ذلك الذي دفعته الولايات المتحدة.

ـ صناديق مساعدة البلدان النامية [٧٣]. منحت البلدان العربية للبلدان النامية في عام ١٩٧٤ مساعدة بلغت ١٠ مليارات من الدولارات عن طريق عدة صناديق [٧٤]. وقد تحقق هذا المستوى من المساعدة في ستة اشهر في حين ان البلدان الصناعية الاغنى في العالم لم تمنح اكثر من ٢٠ ملياراً من الدولارات بعد ٢٠ سنة من الجهود. ومن جهة اخرى فان البلدان المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لم تحول اكثر من ٠,٣١٪ من ناتجها القومي الاجمالي في حين ان معونة الاقطار العربية بلغت من ٢ إلى ٤٪ من ناتجها القومي الاجمالي.

ـ صندوق تنظيم المواد الأولية. لقد قرر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بعد مناقشات حادة في نيروبي في أيار/مايو ١٩٧٦، انشاء صندوق لتمويل مخزون تنظيمي في سوق المواد الاولية وذلك برغم معارضة الولايات المتحدة واليابان والمانيا الاتحادية. وستساهم بلدان منظمة الدول المصدرة للنفط في هذا الصندوق بمبلغ مقداره ٣٠٠ مليون دولار اي اكثر من نصف ما زود به الصندوق الذي بلغ ٥٠٠ مليون دولار [٧٥].

ـ اشكال اخرى للمساعدة. استفادت مناطق اخرى في العالم من المساعدة المالية للبلدان العربية. فقد اكتتبت الكويت، على سبيل المثال، في قرض للبنك الآسيوي للتنمية في عام ١٩٧٤. كما ان بنك التنمية فيما بين الدول الاميركية يبحث عن مساعدة

---

(٧٢) انظر: **Le Monde,** 13 Mai 1976.

(٧٣) انظر: «Les pays exportateurs de pétrole et l'aide au tiers Monde.» **Problèmes économiques,** no 1392, (16 Octobre 1974). p. 13.

(٧٤) وطبقاً لما ورد في: **Le Monde Diplomatique** (Avril 1975).

قدرت مساعدة البلدان الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط الى العالم الثالث بحدود ١٧ ملياراً لعام ١٩٧٤.

(٧٥) انظر: **Le Monde**, 19 Mai 1976 Idem, 26 Mai 1976.

عربية للحد من نفوذ الولايات المتحدة التي تشكل المقرض الرئيسي للأموال. ومن جهة اخرى ظهرت بوادر مساعدة على الصعيد الثنائي ويمكن ان نذكر في هذا الشأن القرض البالغ ملياراً من الدولارات الذي منحته الكويت للبرازيل.

وكما نرى فان المساعدات المالية المباشرة للبلدان العربية التي منحت للبلدان النامية كانت حقيقة حية سواء في افريقيا أو آسيا أو أميركا اللاتينية.

وعلى الرغم من ذلك فان المستفيدين الاساسيين من هذه المساعدات ليست البلدان العربية المانحة للمساعدة والتي تقتصر مساهمتها على المجال المالي وانما البلدان الصناعية التي تجهز البلدان النامية بالمعدات وسلع الاستهلاك الصناعية والغذائية. ان استعادة الدولارات النفطية أو تدويرها، من قبل البلدان المتقدمة هو الشغل الشاغل للبنوك الغربية والشركات المتعددة الجنسية.

ب) اثر زيادة الموارد المالية العربية على الهياكل المصرفية

نعرض سريعا هنا كيفية تزايد المشاركات المصرفية العربية في صالح البنوك الغربية

جدول رقم (٨٠)

البنك الاسلامي للتنمية: مساهمة البلدان الأعضاء (بملايين الدنانير الاسلامية)

السعودية	٢٠٠	ليبيا	١٢٥
الكويت	١٢٠	الامارات	١٠٠
قطر	٣٠	الجزائر	٣٠
مصر	٢٥	باكستان	٢٥
اندونيسا	٢٥	غينيا	٢٥
تشاد	٢٥	اليمن الشمالي	٢٥
مالي	٢٥	موريتانيا	٢٥
النيجر	٢٥	السنغال	٢٥
الصومال	٢٥	تونس	٢٥
لبنان	٢٥	ماليزيا	١٦
بنغلادش	٥	تركيا	٥
السودان	٥	المغرب	٥
عمان	٥	الاردن	٤

المصدر: Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien,** p. 77.

وما تمخض عن ذلك من تأخر في اقامة هياكل مصرفية اقليمية. ولكن لنتناول، قبل ذلك، وقع اثر التزايد على الهياكل المصرفية الوطنية.

١ـ الاثر على الهياكل المصرفية الوطنية

كان القطاع المصرفي لكل الاقطار العربية، قبل الحرب العالمية الثانية، بين ايدي البنوك الفرنسية والبريطانية والايطالية. صحيح ان عدداً محدوداً من البلدان كمصر وسوريا أو لبنان كان له مؤسساته المالية الذاتية ولكن هذه المؤسسات كانت خاضعة للسيطرة الاجنبية. وقد مكن الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه البلدان العربية من اعادة تنظيم وتطوير القطاع المصرفي خاصة في المشرق،حيث ادت زيادة الانتاج النفطي الى تراكم موجودات مالية ضخمة. غير ان تطور النظام المصرفي في الوطن العربي اتخذ مسالك مختلفة.

ويمكن التفريق بين ثلاث مجموعات من البلدان: البلدان التي ترتبط نشاطاتها المصرفية بالتنمية الاقتصادية والتخطيط والبلدان التي تضم قطاعاً مصرفياً متطوراً ومنفتحاً على الخارج، واخيراً تلك التي تتصف بغياب هياكل مصرفية منظمة.

(١) البلدان التي ترتبط نشاطاتها المصرفية بالتنمية والتخطيط

تضم هذه المجموعة الجزائر ومصر والعراق وسوريا. ففي الجزائر أممت البنوك الاجنبية بعد مضي ٤ سنوات على الاستقلال واعيد تنظيم القطاع المصرفي وتم انشا ثلاثة بنوك: البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري والبنك الشعبي الجزائري. وفيما يتعلق بالاستثمارات الطويلة الاجل يلعب الصندوق الذي اصبح فيما بعد البنك الجزائري للتنمية دوراً نشطاً بالتعاون مع المؤسسات المالية للبلد. والواقع ان الجزائر قد تبنت، منذ عدة سنوات، فكرة انشاء سوق مالية مشتركة (انظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني للباب الأول). فالجزائر، كما هو الحال بالنسبة للعراق ايضاً، تكرس دخولها النفطية للتنمية الاقتصادية الوطنية. والحقيقة ان العراق يتواجد في موقع افضل نظراً لوجود نظام مصرفي منظم منذ مدة طويلة ولما له من تجارب في هذا المضمار. ويلاحظ، منذ بضع سنوات، في العراق ومصر (حيث اعيد تنظيم النظام المصرفي في عام ١٩٧١) وفي سوريا اتجاه تركز النشاطات المصرفية مرتبط باهداف التنمية وجهود التخطيط. والواقع ان هذه البلدان الأربعة تمارس سياسة استقلال مالي نسبي ،الأمر الذي لم يكن قائمًا في البلدان العربية الأخرى.

(٢) البلدان ذات النظام المصرفي المتطور والمنفتح على الخارج. هناك بلدان في هذا المجال هما لبنان والكويت.

لقد اصبح لبنان الذي يتمتع بوجود نظام مصرفي بالغ التطور اهم مستقبل للأموال العربية خاصة بعد تعديل سعر النفط في عام ١٩٧٣. كما جرت في هذا البلد حركة تركز مصرفي بدليل ان عدد البنوك انخفض من ٩٣ في عام ١٩٦٦ إلى ٧٤ في عام ١٩٧٠[٧٦]. ونظراً لقرار الحكومة اللبنانية بعدم منح اي ترخيص قبل عام ١٩٧٦ فقد لجأت البنوك الأجنبية، من اجل تثبيت موضع قدمها في لبنان والاستفادة من الموارد المالية العربية الجديدة، الى المساهمة في البنوك القائمة. الأمر الذي ادى الى اعادة انتشار هذه الثروة خاصة عن طريق التوظيفات في الخارج كالمساهمة، على سبيل المثال، باصدار الاذونات الدولية. وكانت النتيجة انه لم يحقق الوطن العربي وبالاخص لبنان فائدة حقيقية من الاموال العربية الضخمة التي اتجهت نحو بيروت منذ عام ١٩٧٣، فمنذ ذلك التاريخ ساهم اكثر من ١٢ مصرفاً اجنبيا، اميركياً، وبريطانياً بصورة خاصة، في البنوك اللبنانية. وفي عام ١٩٧٤ قدرت موجودات المصارف العشرة الأولى، تسعة منها اجنبية، بحدود ٤,٦ مليار ليرة لبنانية، أي ٥٢٪ من المجموع.

ويلاحظ كذلك في الكويت، حيث تجاوز متوسط النمو السنوي للودائع المصرفية ١٥٪ بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٣، ان ثلاثة ارباع رؤوس الأموال قد اعيد استثمارها في الخارج على شكل عملات اجنبية[٧٧].

ان المصارف الكويتية التي تغص بالأموال وظفت موجوداتها المالية في الاسواق الدولية وفي لندن على وجه الخصوص الأمر الذي ادى الى خلق صعوبات اضافية في اقامة سوق مالية عربية.

(٣) البلدان التي تتصف بغياب هياكل مصرفية منظمة (السعودية، الامارات العربية المتحدة، البحرين، ابو ظبي)

ان الهياكل المصرفية في السعودية محدودة التطور. وقد ازدادت احتياطيات هذا البلد من العملات الاجنبية من ٤,٨ مليار دولار في عام ١٩٧٣ إلى ١٢,٧ مليار في عام ١٩٧٤ الأمر الذي يضع السعودية في المرتبة العالمية الرابعة بعد المانيا (٣٢,٥ مليار) والولايات المتحدة (١٥,٧) واليابان (١٣,٢). ويتشكل النظام المصرفي في السعودية من ١٢ مصرفاً: مؤسسة النقد السعودية التي تلعب دور البنك المركزي، بنك الائتمان الزراعي وعشرة بنوك اجنبية. وبما ان سياسة مؤسسة النقد تتجه نحو عدم تشجيع الاستثمارات

---

(٧٦) انظر: Ibid., p. 125.
(٧٧) انظر: Ibid., p. 123.

الاجنبية في البلد دون ان تعمل على تشجيع الاستثمارات الوطنية، فان معظم الموجودات المالية السعودية تتوطن في الخارج. ومن جهة اخرى فان دفع الدولارات النفطية للسعودية يتم على شكل حسابات تودع في البنوك الاميركية الكبرى مثل مورجان جارانتي (حيث احد المدراء عضو في البنك المركزي السعودي- وهو مؤسسة النقد)، وتشيز منهاتن بنك[٧٨].

ويوجد في البحرين ١٦ مصرفاً خاصاً، معظمها اجنبية. اما نشاطات هذه المصارف فتتركز في توظيف الدولارات العربية في الخارج.

لقد كان النظام المصرفي في أبو ظبي وقطر والامارات العربية المتحدة، قبل خمسة عشر عاماً، شبه معدوم. وقد اقتصر دور البنوك الاجنبية وبضعة بنوك عربية، قبل عصر النفط، على تمويل المستوردات وعمليات اعادة تصدير سلع الاستهلاك. ومنذ تزايد الدخول النفطية، ظهر عدد من المؤسسات المالية الجديدة في هذه البلدان. غير ان نشاط هذه المؤسسات الجديدة وكذلك البنوك الاجنبية القائمة يتجه، اساساً، نحو توظيفات واستثمارات خارج المنطقة.

وهكذا يمكن القول ان زيادة الموارد المالية العربية قد ادت الى تأخير اقامة هياكل مصرفية اقليمية ترتكز، بشكل مباشر أو غير مباشر، على الاستثمارات المنتجة في الوطن العربي.

(٢) الاقتصادات الغربية هي المستفيدة الرئيسية من زيادة العوائد النفطية العربية.

(١) تدوير الدولارات العربية

لنستعدْ، هنا، وبشكل عاجل حلقات (مبسطة) تدوير رؤوس الاموال العربية. وقد تناولنا مثال الكويت[٧٩] الذي يجب تجنب تعميمه.

فالكويت لا تمتلك اكثر من ١٥٪ من العوائد النفطية للوطن العربي، كما ان بنية هذا البلد المصرفية تمنحه دوراً خاصاً. وعلى الرغم من ذلك فالكويت تلعب، من حيث الجوهر، نفس دور السعودية وبلدان الخليج العربي الأخرى بسبب توجه اقتصاد ذلك البلد نحو الخارج وتبعيته ازاء البلدان الصناعية.

---

(٧٨) انظر: H. Lepage, «Les circuits de l'or arabe.» **Entreprise,** 27 Septembre 1974. reproduit dans **Problèmes économiques,** no. 1392 (16 Octobre 1974).

(٧٩) انظر: Ibid.

ويعرض الشكل البياني التالي بشكل جد مبسط الحلقات الثلاث لتدوير الدولارات العربية.

تبين الحلقة الأولى (باسهم مخططة) ان الدولارات العربية، في الواقع، لا تترك ابدا الغرب. فدفع الدولارات النفطية يتم على شكل حسابات مودعة في البنوك الانكلو- سكسونية. ويجري توظيف رؤوس الأموال هذه بواسطة مؤسسات مالية وطنية تدار بالتعاون مع البنوك الغربية. ان جزءاً ضئيلاً فقط من هذه الموارد المالية يستثمر مباشرة في توظيفات منقولة أو غير منقولة. أما القسم الاساسي من رؤوس الاموال هذه فيتجه نحو الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة عن طريق الاصدارات الاوروبية والائتمانات الاوروبية. والواقع ان البنوك الاوروبية هي التي تدير عمليات التدوير هذه. وكما يشير، بحق، جورج قرم (Georges Corm)[٨٠] أن هذه الأموال «لا تدخل، في الواقع، بلدان الخليج وانما تحول بكل بساطة الى الأسواق المالية التي تهيمن عليها البنوك الدولية الكبرى ويتخذ ما لا يقل عن ٨٠٪ منها شكل ودائع لآجال قصيرة تقيد في رصيد حسابات البنوك المركزية اووزارات المالية العربية حيث ينبغي، طبقاً للقواعد المالية التقليدية، ان تبقى هذه الأرصدة سائلة أما ما تبقى (٢٠٪) فيوظف في سندات دولية أو أذونات خزينة اميركية».

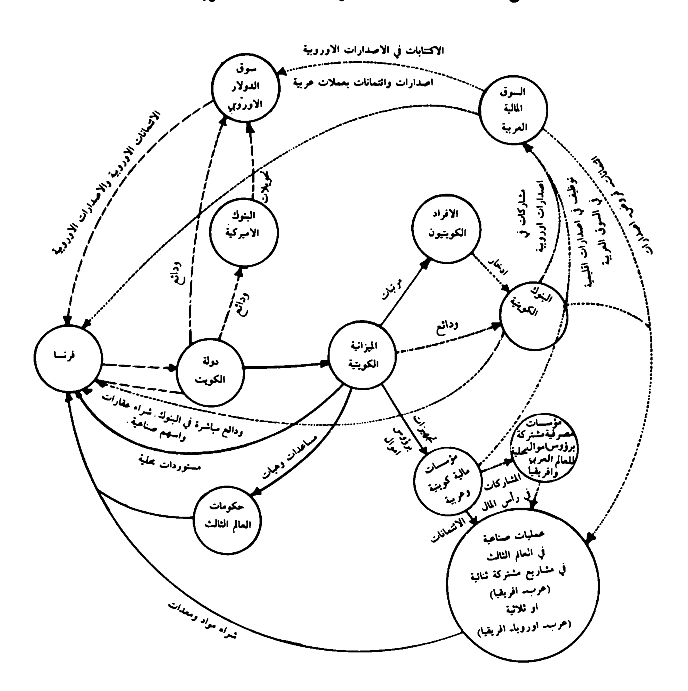
وتمثل الحلقة الثانية (اسهم سوداء) ذلك الجزء من الدخول النفطية الذي يحول الى البلد المنتج نفسه من اجل تغذية ميزانية الدولة. والواقع ان نفقات الميزانية تتجه نحو الاقتصادات الصناعية التي تزود، بالمقابل، البلدان النفطية بمعدات من كافة الانواع وسلع استهلاك صناعية وغذائية. ويخصص جزء آخر من رؤوس الأموال هذه الى المساعدة الدولية. وثمة جزء ثالث يستخدم في تمويل مشاريع محددة في الوطن العربي. ولكن هذه الأموال تستعاد بدورها من قبل الغرب الذي يزود البلدان المستفيدة من المساعدة المالية بالمعدات والمعونة الفنية اللازمة.

أما الحلقة الثالثة (اسهم منقطة) فتعبر عن السوق المالية العربية وهي تقطع، جزئياً، الحلقة السابقة بسبب الطابع العام أو شبه العام للمؤسسات المالية التي انشئت حديثاً. وعلى الرغم من جهود «الأقلمة» في هذا المجال فان الأجهزة المالية العربية تواصل تحويلها لسيولتها الوفيرة باتجاه الأسواق الغربية. فقد استخدمت رؤوس الأموال العربية في تمويل المشاريع الصناعية المشتركة الاقليمية أو الدولية الأمر الذي فتح الطريق امام المشاريع والحكومات الاجنبية للوصول الى الموارد المالية العربية.

---

(٨٠) انظر:
Corm, «Pétrole et finances arabes. Les trusts anglo-saxons mènent le jeu.»

شكل مبسط لحلقات تدوير الدولارات العربية



Problèmes économiques, no. 1392, (16 Octobre 1974).

ان ظهور شبكة هامة من الروابط المصرفية والمالية حول بعض البلدان العربية المرتبطة، بشكل وثيق، بالمؤسسات المالية الغربية قد عزز هذا التدوير لرؤوس الأموال العربية.

(٢) ظهور المشاريع المصرفية المشتركة وتطور الهياكل المصرفية

- المشاريع المصرفية المشتركة. تشكل هذه التجمعات المختلطة وسيلة اخرى للغربيين لتعبئة الموارد المالية العربية في صالحهم. لنذكر، على سبيل المثال، بعض هذه المشاريع المشتركة(٨١).

١- البنك العربي الفرنسي للاستثمارات الدولية (فراب الدولي) Frab Bank International) انشىء هذا البنك في عام ١٩٦٩ واتخذ من باريس مقراً له. ويبلغ رأس مال هذا البنك ٢٤,٤ مليون دولار. كما ان البنك انشأ فرعين في لوكسمبورغ وباريس. اما الفرع الأول ويعرف باسم (Frab- Holding de Luxembourg) فيتشكل على النحو التالي: الشركة العامة (سوسيتي جنرال SociétéGénérale) (٢٤٪) ، الشركة العامة للبنك (سوسيتي جنرال دي بنك SociétéGénérale de Banque) (٦٪)، بنكو اوركويجو (Banco Urquijo) (١٪) ، البنك الصناعي لليابان (Industrial Bankof Japan) (٥٪)، البنك الوطني لاستثمارات الخليج العربي، (٤٪) ليبية (٥٪)، تونسية (٢٪)، مغربية (١,٥٪) جزائرية (١,٥٪). وأما الفرع الثاني فيتشكل كالتالي: فراب هولدينك (Frab Holding) (٢٨,٦٪)، حصة عربية (٣٥,٧٪)، حصة غير عربية (٣٥,٧٪).

٢- الشركة العربية والدولية للاستثمار. يبلغ رأس مال هذه الشركة ٣٠ مليون دولار. وقد انشئت في عام ١٩٧٣ بتشجيع من بنك باريس الوطني Banque National de Paris والشركة المالية الأوروبية (Société Financieré Européenne). وتضم الشركة العربية والدولية للاستثمار ٢٤ مصرفاً منها: البنك الوطني التونسي، بنك باريس الوطني، بنك باريس الوطني لمابين القارات (La Banque Nationale de Paris Intercontinentale)، بنوك سعودية وتونسية وليبية وكويتية، اتحاد البنوك السويسرية، الشركة المالية الاوروبية (التي تجمع الجامانيه بنك (Algemeine Bank) ولابنكا ناسيونالي ديل لافورو La Banca Nazionale del Lavoro وبنك امريكا (Bank of America) وبنك بروكسل La Banque

(٨١) من اجل المزيد من التفصيل انظر: Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien**, pp. 135 et ss.

de Bruxelles) وباركليز بنك Barclay's Bank) ودريسدنر بنك «La Dresdner Bank» وسوميموتو بنك La Summimoto Bank

٣ـ اتحاد المصارف العربية الفرنسية (يوباف)

اشترك في انشاء هذا الاتحاد، في عام ١٩٧٣، كريدي ليونيه (Crédit Lyonnais)، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية، حكومات بعض البلدان العربية، ٢٥ مصرفاً عربياً «منها بنك الجزائر الخارجي، البنك السوري، البنك التجاري، بنك مصر، بنك الرافدين، البنك العربي الليبي الخارجي، البنك العربي الافريقي، البنك الاهلي الكويتي». وبعض البنوك اليابانية (بنك طوكيو المتحد، بنك الاعتماد الطويل الاجل «Long TermCredit Bank» وسوميموتو بنك «Summimoto Bank»).

٤ـ وهناك ايضاً مشاريع مشتركة اخرى تضم بنوكاً عربية وغربية منها: الشركة العربية الاوروبية برأس مال (قدره ١٠٠٠ مليون فرنك (١٩٧٢)، الشركة المالية للشرق الاوسط برأس مال قدره ٦ ملايين من الجنيهات الاسترلينية (١٩٧٥)، بنك القاهرة باركليز الدولي «Cairo Barclay's International Bank» برأس مال قدره ١٠ ملايين من الدولارات (١٩٧٤)، شركة التجارة المتعددة الاطراف «Multilateral Trade Holding S.A.»، صندوق جيفينور دايوا جابان «Gefinor Daiwa Japan Fund»، البنك العربي الليبي البنك الجزائري الليبي... الخ.

ـوفي الوقت الذي ظهرت فيه المشاريع المصرفية المشتركة، اقيمت بنوك غربية جديدة في البلدان العربية وفيما يلي اهمها:

افتتاح وكالة غي بتلر انترناشونال ليمتد «Guy Butler International lid» في بيروت في حزيران/يونيو ١٩٧٣، افتتاح فرع لناشونال وغرندليز «National- Grindlays» في البحرين، افتتاح فرع لبنك باريس والأراضي الواطئة في ابو ظبي في عام ١٩٧٣، اقامة وكالة لتشيز منهاتن بنك في القاهرة في عام ١٩٧٤، افتتاح مكتب لـ ويست دوتشه لاندسبانك جيروزنتاله «West Deutshe Landesbank Girozentale»، ووكالة للمجموعة البلجيكية: سوسيتي جنرال دي بنك «Société Générale de Banque» في بيروت عام ١٩٧٤، وافتتاح وكالة للويدز بنك انترناشونال (Lloyds Bank International» في القاهرة واخيراً افتتاح مكتب لبنك امريكا للشرق الاوسط «Bank of America For the Middle East» في بيروت. والواقع ان هذه القائمة لا تتضمن كل المؤسسات المالية وانما اقتصرت على عدد من الأمثلة.

ـويلاحظ، في الوقت ذاته، تكاثر البنوك العربية في المشرق وفي الغرب والتي يتركز دورها في التوظيفات والاستثمارات في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

(٣) المستفيد الرئيسي من الدخول النفطية العربية: الغرب

لقد لاحظنا فيما سبق ان الدولارات العربية اتجهت نحو خدمة التنمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة اكثر بكثير مما فعلت بالنسبة للبلدان العربية. والاقتصادات العربية، مع ذلك، فقيرة وما زالت خاضعة سواء كانت نفطية أو غير نفطية. وقد عملت البلدان الغربية، بدافع من تشبثها بمعالمها الذاتية على استخدام كافة الوسائل سواء على الصعيد التطبيقي أو النظري للاستحواذ على رؤوس الأموال العربية. وقد تمهد الطريق لذلك نتيجة لانقسامات الوطن العربي السياسية وتشبث البلدان النفطية الرئيسية في الخليج بالليبرالية الاقتصادية وحملة دعائية واسعة النطاق قامت بها اجهزة الاعلام في الغرب لتصوير البلدان العربية وكأنها مسؤولة عن كل المساوىء التي ولدتها ازمة النظام الرأسمالي العالمي[٨٢].

والواقع ان تفضيل البلدان العربية الغنية مالياً والفقيرة اقتصادياً للتوجه نحو الخارج يفسر باسباب سياسية جلية ولكن تحليلها يخرج عن موضوع دراستنا. الا ان حاجات البلدان العربية للتمويل، مع ذلك، ضخمة سواء في المجال الصناعي والزراعي أو في المجال الاجتماعي والثقافي. ان كافة البلدان العربية تقريباً تعاني من التخلف الاقتصادي والأمية والأمراض وقصور الهياكل الاساسية بشكل عام.

وعلى الرغم من ضخامة الحاجات المتنوعة للبلدان العربية غير النفطية وطلبها الملح على رؤوس الأموال فان هذه البلدان لا تحصل سوى على قروض هزيلة وبوساطة المؤسسات الغربية أو انها لا تلقى استجابة من اية جهة كما يحدث في اغلب الاحيان.

وهكذا تبقى البلدان الغربية هي المستفيدة الرئيسية من الدولارات العربية. فعلى الصعيد المالي تتوطن رؤوس الأموال العربية في الغرب ويجري تدويرها هناك وعلى الصعيد الاقتصادي تؤدي نفقات استيراد البلدان العربية النفطية (التي ازدادت بشكل لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٧٣) وغير النفطية وبلدان العالم الثالث التي حظيت بمساعدة عربية، الى ان تسترجع البلدان الصناعية جزءاً لا يستهان به من الدولارات العربية.

---

(٨٢) حول تحليل ازمة الرأسمالية العالمية انظر: S. Amin et al., **La crise de l'impérialisme** (Paris: Minuit, 1975).

واخيراً فان السبق التكنولوجي للبلدان الغربية يمكن هذه الاخيرة من ان تسحب جزءاً من الدولارات النفطية عن طريق تصنيع البلدان النامية.

ومع ذلك فان بمقدور الوطن العربي ان ينشىء مجالاً اقليمياً متجانساً بفضل هذه الموارد المالية الضخمة بالذات.

واذا ما ازيلت بعض العقبات السياسية فان احتمالات تنمية اقليمية اقتصاديةواجتماعية وتحويل المجال المالي الاقليمي ليست بعيدة المنال.

٢ـ امكانيات اقامة مجال اقليمي متعدد الجنسية

ان انشاء مجال مالي اقليمي والبحث عن استقلال مالي ليسا ممكنين الا اذا اندمجا في استراتيجية شاملة لاقامة مجال اقتصادي عربي واعادة تشكيل هياكل مختلف الاقتصادات انوطنية على اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. ومما لا شك فيه ان هذا يتطلب تعزيزاً للتعاون الاقتصادي والمالي فيما بين البلدان العربية. وفي محاولة لتوضيح هذه المشكلة نقترح دراسة النقاط التالية الخاصة بتعزيز التعاون فيما بين البلدان العربية، و«اقلمة»المدفوعات، وتمويل التنمية، والاندماج النقدي الاقليمي.

أ) تعزيز التعاون العربي

ان تعزيز التعاون فيما بين البلدان العربية ينبغي ان يقترن بالرغبة في فك الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية واعادة النظر في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي تجري محاولة فرضه على العالم العربي منذ بضع سنوات.

(١) اعادة النظر في التقسيم الجديد للعمل

يلاحظ منذ عام ١٩٧٤ ان هناك اعادة توزيع للنشاطات الاقتصادية تمهد لتقسيم دولي جديد للعمل. فقد قبل العالم الغربي، كأهون الشرين، بنقل عدد من الصناعات الى البلدان النامية عموماً والى البلدان العربية وايران بشكل خاص وذلك في مجال البتروكيماويات وصناعة الحديد والصلب بالدرجة الاولى. ولم تكن محض صدفة ان تعمد بلدان كالسعودية او الجزائر، حيث الاستهلاك الحالي والمستقبلي للصلب، شديد الضعف، الى اقامة مجمعات للحديد والصلب بطاقة انتاجية تبلغ ٣ ملايين طن (السعودية) و ١٥ مليوناً من الاطنان في السنة (الجزائر) ناهيك عن مشاريع اخرى في صناعة الحديد والصلب لبلدان الخليج والعراق والكويت. والواقع ان هذا التقسيم الجديد للعمل يعبر عن استراتيجية جديدة للغرب تستند الى اعادة النظر في الاستغلال المباشر وغير المحدود للعالم الثالث

وتستجيب لثلاث مجموعات من الهواجس التي تشغل البلدان المتقدمة: البيئة، والاقتصاد في المواد الاولية، واعادة توزيع النشاطات الصناعية على الصعيد العالمي.

ـ فعلى صعيد البيئة، فان نقل نشاطات صناعية ملوثة كصناعة الحديد والصلب والبتروكيماويات الى البلدان النامية يمكن البلدان المتقدمة من حل عدد من مشاكل البيئة التي اصبحت موضوعاً حساساً بالنسبة للرأي العام، كما يمكنها في الوقت ذاته، من تحسين نوعية حياة شعوبها.

ـ ان نقل صناعات ذات كثافة رأسمالية شديدة واستهلاك كبير للطاقة الى البلدان النفطية يتيح للبلدان الصناعية امكانية تحقيق وفورات هامة في المواد الاولية والموارد المالية.

ـ وستساهم الوفورات التي تتحقق بهذه الطريقة في انجاز مشاريع جديدة في مجال الصناعة المتقدمة بفضل رؤوس الأموال المتوفرة وتدوير الدولارات النفطية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، مكنت ازمة الطاقة التي افتعلها هذا البلد من تعبئة موارد مالية ضخمة وتوجيهها نحو قطاعات من بينها الطاقة الشمسية والطاقة النووية والهيدروكربونات المركبة اعتماداً على استخدام الصخور الشيستية والرمال الاسفلتية. وتساهم الشركات عبر المشاريع الوطنية في انشاء هذا البرنامج الواسع عن طريق دمج رأسي لمجمل نشاطات الطاقة من التنقيب المعدني الى البحث العلمي والتكنولوجي[٨٣].

ـ ان اعادة توزيع النشاطات الصناعية على الصعيد العالمي من قبل البلدان الغربية ما زال يرتكز على البحث عن اقصى الارباح ويفتقر الى العدالة والترشيد على الصعيد العالمي ان هذا الموقف الذي ينطوي على تنازلات ظاهرية قدمت للبلدان العربية والعالم الثالث بنقل عدد من الصناعات من المركز الى المحيط يهدف، في الواقع، الى المحافظة على جوهر مصالح الغرب في البلدان النامية عن طريق التكيف والظروف الدولية الجديدة التي تتميز بوعي بلدان العالم الثالث الشديد ومطالبها المتنوعة والمتزايدة. ويبدو ان الوطن العربي قد وقع في هذا الفخ. وقد حان الوقت الى ان يعي هذا الوطن وضعه ويلتفت اكثر الى مصالحه الذاتية. ولذلك اصبح ضرورياً ان تعد البلدان العربية نموذجاً عربياً خاصاً يهدف الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل الاندماج الاقتصادي المتعدد الجنسية.

---

(٨٣) انظر: Chevalier, **Le nouvel enjeu pétrolier.**

براهيمي، «تركيز وتزايد الشركات متعددة الجنسية،» في ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ / ١٢ / ١٩٧٤.

(٢) ضرورة اقامة واستخدام نموذج اقتصادي خاص بالبلدان العربية

ان التشكيك في تقسيم العمل الدولي الجديد الذي امكن اكتشاف بوادره اعتباراً من عام ١٩٧٣- ١٩٧٤ ليس كافياً. ذلك ان فك ارتباط البلدان العربية بالسوق الرأسمالية العالمية يتطلب عزماً اشد من جانب هذه البلدان لاستخدام ما يتوفر لديها من رؤوس اموال ضخمة في الوطن العربي. ومن الضروري ان تشرع البلدان العربية باعداد وتنفيذ برامج تنمية للزراعة(٨٤)، خاصة وان المنطقة تملك امكانيات غير عادية على هذا الصعيد ولا تستطيع فقط ان تبلغ الاكتفاء الذاتي وانما تصدر ايضاً فائضها الزراعي الى افريقيا وقسم من آسيا.

وعلى نفس الشاكلة يستطيع الوطن العربي ان يواجه، جدياً، عملية التصنيع، ليس كما يملي عليه الغرب وانما طبقاً لاهداف تصمم وتقوم في المنطقة مع الاخذ بنظر الاعتبار نمط استهلاك الجماهير العربية(٨٥).

ان الموارد المالية العربية ينبغي ان تستخدم، اساساً، في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لتمكن هذه البلدان من الخروج من التخلف والفاقة. ولذلك بات ضرورياً ان يعمل على اعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة كما سبق واشرنا في بداية الباب الثاني من هذه الدراسة. وهو امر ممكن بفضل تعزيز التعاون المالي والتضامن.

(٣) تعزيز التعاون المالي فيما بين البلدان العربية

على الرغم من ان هذه النقطة ستعالج في الفقرات الثلاث ب، ج، د، التالية فمن المناسب، على هذا المستوى من التحليل ان نشير، بالاضافة الى ما سنتناوله فيما بعد، الى انه من الضروري ان تتخذ البلدان العربية اجراءات من اجل:

- ارساء قواعد تعاون متين بين مختلف المؤسسات المالية للمنطقة؛
- انشاء هياكل مصرفية عربية؛
- انشاء وحدة حسابية عربية؛
- انشاء وحدة نقدية عربية؛

(٨٤) انظر: المبحث الثالث من الفصل الاول للباب الثاني فيما سبق.

(٨٥) انظر: المبحث الاول من الفصل الاول للباب الثاني فيما سبق.

وثمة اجراءات اخرى ينبغي ان تتخذ كذلك من قبل المجموعة العربية من اجل تعزيز التماسك والتضامن والاندماج على الصعيد الاقليمي مثل «اقلمة» المدفوعات، على سبيل المثال.

ب) «اقلمة» المدفوعات

لقد اعد الكثير من المشاريع والدراسات في المشرق العربي وفي اميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا بهدف «اقلمة» المدفوعات . والواقع ان كل هذه المشاريع قد استلهمت، بشكل او بآخر، من الاتحاد الاوروبي للمدفوعات[٨٦]. وعلى الرغم من ذلك فليس هناك اختلاف تام بين الظروف الحالية للبلدان العربية والعالم الثالث وظروف البلدان الاوروبية لعام ١٩٥٠ فحسب وانما هناك ايضاً تباين وحتى تعارض في الهدف الذي تسعى اليه كل من المجموعتين. فالبلدان العربية، في الوقت الحاضر، في وضع تبعية مالية كاملة ازاء البلدان المتقدمة بما في ذلك تلك التي تتمتع بفوائض مالية ضخمة. ان عملية الاندماج المالي للبلدان العربية في الاسواق المالية الدولية تكمن في تطور مزدوج للقروض المصدرة من قبل عدد كبير من هذه البلدان في الخارج من جهة، وتوظيفات الفوائض المالية للعدد الآخر في البلدان الاجنبية من جهة اخرى.

والواقع ان المشكلة تكمن في اعداد نظام مدفوعات ملائم. وينبغي ان لا يبحث عن «اقلمة» المدفوعات لذاتها وإلا فسيكون المشروع نصيبه الفشل مسبقاً وانما يجب ان تدرج ضمن استراتيجية شاملة للاندماج حيث تكون قد اتخذت اجراءات اعادة تشكيل هياكل الانتاج والمبادلات الاقليمية. واذا ما ضمت اقلمة المدفوعات الى تحولات هيكلية اقليمية ووطنية اخرى، فيمكن ان تشكل عاملاً هاماً للتضامن الاقليمي. وثمة ترتيبات يجب ان تتم من اجل انشاء وأقلمة اجهزة للتسوية والائتمان.

(١) أقلمة جهاز التسوية

ان اقامة جهاز اقليمي للتسوية يمكن ان يشكل خطوة نحو الحد من التبعية المالية الخارجية[٨٧] وذلك عن طريق وضع حدٍ لتدخلات الوسطاء من خارج المنطقة. والمقصود

---

(٨٦) انظر:

Bourguinat, **Les Marchés communs des pays en voie de développement,** pp. 49 et ss.

(٨٧) تتيح اقامة هذا الجهاز وضع حدلتبعية هذه البلدان ازاء المراكز المالية الاجنبية. وهل هناك حاجة لان نذكر انه، في ايامنا هذه، يجب على التاجر الاردني، مثلاً، ان يدفع لدائنه العراقي أو الكويتي عن طريق لندن، وعلى المدين المغربي ان يلجأ الى بنك فرنسي في باريس لتسوية حسابه مع دائنه التونسي.. الخ.

هو انشاء جهاز اقليمي تناط به مهمة القيام بعمليات الدفع الخاصة بالتسويات الاقليمية.

ويمكن ان تتخذ هذه العمليات شكل تعويض ديون وطلبات ثنائية أو تمويل تسويات بالوكالة[٨٨]. واذا ماقامت اقلمة المدفوعات ضمن اطار ديناميكي لتنمية التجارة الاقليمية فسوف تنتفي الحاجة الى تدخل البنوك الاجنبية واللجوء الى العملة الصعبة وتتأمن، في الوقت نفسه، مدفوعات متعددة الاطراف تقوم على استخدام العملة الوطنية فقط. ومما لا شك فيه ان كل ذلك سيتمثل باقتصاد في العملات الصعبة والوقت والكلفة[٨٩] بالنسبة للبلدان الفقيرة في المنطقة.

والواقع انه يمكن اعتبار أن إحدى العقبات الكبرى التي تعوق تنمية المبادلات فيما بين البلدان العربية تكمن في الافتقار الى العملات القابلة للتحويل لدى عدد كبير من هذه البلدان وفي تفضيل هذه الاخيرة التصدير الى البلدان المتقدمة من اجل الحصول على العملات الصعبة[٩٠].

ان اقامة جهاز اقليمي للمدفوعات يتوفر له رأس مال يموله المهتمون بالأمر وخاصة البلدان النفطية سيساهم في توسع التجارة الاقليمية بفضل البحث عن توازن متعدد الاطراف (وليس ثنائياً فقط) للمعاملات وتحقيق بعض المرونة في موقفها ازاء الاعضاء في المنطقة في مجال القيود الكمية.

(٢) اقلمة جهاز الائتمان

ليس المقصود هنا ان يعتبر قيام جهاز للائتمان كعامل اساسي لزيادة المبادلات الاقليمية (على الرغم من الحاجة الى التسليف كانت، في اغلب الاحيان، احدى العقبات الرئيسية امام تنمية التجارة ضمن المنطقة). فاعداد مثل هذا الجهاز على الصعيد الاقليمي يشكل حلقة في سلسلة طويلة من الوسائل التي ينبغي استخدامها من اجل تحقيق الاندماج. والهدف هو اقامة مكتب أو صندوق يحدد دوره بتمويل التسليف المؤقت الناجم عن تأجيل التسوية لفترة معينة ولحجم تبادل معين. ويمكن الاهتداء الى حلول فنية لتلافي التراكم الزائد في عجز ميزان المدفوعات.

---

(٨٨) انظر:
Bourguinat , **Les Marchés communs des pays en voie de développement,** pp. 147-148.

(٨٩) ان المقصود بالاقتصاد في الكلفة هو الاقتصاد المتحقق عن طريق وضع حد لتدخلات بنوك من خارج المنطقة في التسويات الاقليمية.

(٩٠) انظر: المبحثين الرابع والثاني من الفصل الثاني للباب الاول.

والحقيقة ان ملاحظة الواقع تؤكد وجود اختلالات في ميزان المدفوعات ازاء الخارج اهم بكثير مما يحدث من عجز ضمن بلدان المنطقة. وهكذا فالغاية المنشودة هي تغيير هذه الاوضاع ليس فقط بأقلمة المدفوعات ولكن ايضاً بالذهاب الى ابعد من ذلك واقامة اجهزة تمويل للتنمية الاقليمية.

ج) تمويل التنمية الاقليمية

ليس صعباً ان نلاحظ، من ناحية الطلب على رؤوس الأموال، ان الحاجة للتمويل شديدة في الوطن العربي كما هو الحال بالنسبة لبلدان العالم الثالث عموما. اما من ناحية عرض رؤوس الأموال فيلاحظ ان متوسط الأدخار يبلغ ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي[٩١]. غير ان التوزيع الجغرافي لهذا الادخار ليس متساوياً ويغلب عليه ثقل عدد محدود من البلدان ذات الفوائض والمندمجة في السوق المالية الدولية. ونظراً لحاجة التمويل لدى البعض وضخامة المواد المالية القابلة للتعبئة لدى البعض الآخر فان البلدان العربية تستطيع اقامة اجهزة اقليمية للتعاون المالي والاندماج.

وينبغي ان يكون الهدف من اقامة جهاز اقليمي للتمويل تعجيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المنطقة بكاملها وعلى مستوى كل بلد عضو على حدة. ان البنك أو الصندوق الاقليمي الذي ينشأ بهذه الطريقة ينبغي ان ينشط استثمارات رؤوس الأموال العامة والخاصة ويمول مشاريع التنمية الصناعية بالمساهمة في تنظيم تكامل اوسع للاقتصادات وتقسيم اقليمي افضل للعمل. ويمكن تصور عدد من المراحل على طريق الاندماج المالي الاقليمي:

* ان جهد البنك الاقليمي يمكن ان يتجه نحو تمويل مشاريع علمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن على أساس معايير تختلف عن تلك التي يعتمدها البنك الدولي للانشاء والتعمير أو المنظمات المالية الدولية؛

* ويمكن ان يجري تمويل اقليمي لمشاريع صناعية أو زراعية تقيم على اساس علاقتها بالتنمية الوطنية ويكون هدف تحقيقها اعادة تشكيل هياكل الانتاج.

* كذلك يمكن التفكير في تمويل مشاريع للهياكل الأساسية (طرق، وسائل مواصلات

---

(٩١) انظر:
United Nations, **Mise en œuvre de la stratégie internationale du développement,** v. ١٠p. 25.

واتصالات) لها اثر هام في تحقيق الاندماج؛

*ينبغي اعطاء اهتمام خاص لدراسة وتمويل وتحقيق مشاريع ذات بعد متعدد الجنسية. ويمكن ان تضم هذه المشاريع:

ـمجمعات صناعية كبرى. وينبغي هنا ان تجرى معالجة دقيقة لتوزيع مزايا وتكاليف هذه المشاريع بين البلدان الأعضاء خاصة وان فوائد هذه المشاريع لا يمكن ان تكون إلا شاملة طالما انها تعمم على صعيد المنطقة؛

ـمشاريع اندماج حدودي. اذا ما سمحت الموارد الطبيعية والبشرية لمنطقة حدودية بذلك فمن المناسب ان تبذل جهود من اجل تحقيق مشاريع صناعية مشتركة (طاقة كهربائية، مصانع أسمنت، مصانع للحديد والصلب؛ بتروكيماويات.. الخ)؛

ـاقامة مشاريع صناعية وتجارية متعددة الجنسية.

وهكذا فان التمويل الاقليمي وتحقيق استثمارات منتجة بشكل مباشر او غير مباشر، مع الاخذ بنظر الاعتبار توزيع عادل للتكاليف والمزايا بين البلدان الاعضاء، سيمكنان، من دون شك، من تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل تعديل ملموس لهياكل الانتاج والمبادلات داخل المجموعة المعنية. ولكن كل ذلك لا يشكل سوى مرحلة على طريق البلدان الاعضاء نحو الاندماج النقدي.

د) الاندماج النقدي

هناك طريقان يقودان الى الاندماج النقدي[٩٢]، ولكنهما يقومان على فكرتين متعارضتين. أما الأولى فتؤكد على ان الاندماج النقدي ينبغي ان يكون «تكليلاً» للاندماج الاقتصادي وانه طالما ان الشروط الاقتصادية للاندماج غير متوفرة، فان كل بلد عضو يحتفظ بحرية «تعديل سعر الصرف وتحديد اسعار الفائدة وشروط الائتمان أو تسوية

---

(٩٢) انظر:

Pascal Salin, «La zone monétaire optimale,» in **L'unification monétaire européenne** (Paris: Calmann-Lévy, 1974), p. 80.

Marchal, **L'Europe solidaire,** v. 2, pp. 39 et ss.

انظر ايضا:

A. Lamfalussy, «Intégration monétaire: problèmes et perspectives,» in **Congrès mondial de l'Association international des sciences économiques, 4ème, Budapest, 19-24 Août 1974.**

المعاملات المالية الدولية»[٩٣]. واما الفكرة الثانية فمؤداها ان تحقيق الاندماج النقدي يحدث نوعاً من «الديناميكية المشتركة» التي تعجل عملية الاندماج الاقتصادي.

وبغض النظر عن تعارض آراء «الاقتصاديين» و «النقديين» حول هذه المسألة فاننا نعتقد بان الواقع الاقتصادي للوطن العربي يدفعنا الى ان نكون حذرين وان نستهدف، بالأحرى، تحقيق اندماج نقدي[٩٤] على مراحل متعاقبة تبدأ من التعاون الى تكوين وحدة نقدية عربية اقليمية واحدة مروراً بتنسيق السياسات المالية والنقدية والضريبية. والواقع ان هذا يتطلب الكثير من الوقت والجهد في كافة مجالات النشاط الاقتصادي.

(١) المراحل

ـ تنصب المرحلة الاولى؛ التي لم يدخل فيها سوى القليل من البلدان النامية، على ترك المناطق النقدية المسيطرة وتنظيم الوضع النقدي على هذا الاساس. فالتبعية المالية والنقدية للبلدان النامية ازاء البلدان المتقدمة تتمثل، من بين ما تتمثل به، بتخفيض لقيمة العملة في كل مرة تُخفض فيها عملة الدولة المسيطرة. ان هذا التخفيض المفروض على البلدان الخاضعة يضر بإقتصادها الوطني ويلغي كل جهد حقيقي للاندماج الاقليمي.

ومن جهة اخرى فان على المقرضين العرب، لكي ينفك ارتباطهم بالسوق المالية الدولية، ان يحرروا قروضهم التي تتم في الخارج بالعملة العربية وذلك من اجل تفادي الآثار السلبية لتخفيض العملات الاميركية والاوروبية. وفي سبيل المحافظة على قوتها الشرائية فان على البلدان العربية وخاصة النفطية ان تحرر بالعملة العربية اسعار صادراتها لتجنب انهيار دخولها الذي يمكن ان ينتج عن تقلبات قيمة الدولار في اسواق الصرف.

ومن ناحية ثانية فان وجود عملات قابلة للتحويل واخرى غير قابلة للتحويل، في نفس المنطقة، لا يسهل من مهمة الاندماج النقدي. ولكن اجراءات يمكن ان تتخذ تدريجياً لتقود بالنتيجة الى انشاء وحدة نقدية اقليمية. ومع ذلك فهناك مرحلة مسبقة ينبغي تجاوزها تتعلق بتكوين وحدة حساب اقليمية.

ـ لقد درست مسألة تكوين وحدة حساب اقليمية من قبل السادة: عبد الوهاب

---

(٩٣) انظر: Salin, «La zone monétaire optimale,» in **L'unification monétaire européenne.**

(٩٤) لنذكر من بين الحجج التي تثار في صالح الاندماج النقدي بين البلدان العربية: مرونة اكبر للعوامل، تعزيز الاندماج بشكل عام عن طريق تنسيق التدفقات الحقيقية والنقدية على الصعيد الاقليمي، تنظيم مكافحة مشتركة للتضخم المستورد ومقاومة افضل للازمة النقدية والمالية الدولية.

خياطه المستشار الاقتصادي في الامم المتحدة، وحسين متولي وشفيق الاخرس[٩٥]، وكان السيد عبد الملك تمام، رئيس ومدير عام البنك الوطني الجزائري آنذاك، قد حدد هذه الفكرة[٩٦]. وقد كانت هذه المسألة موضع مناقشات في لقاءات مختلفة بين اقتصاديين عرب واجانب. وترجع احدث هذه المناقشات الى شباط/فبراير ١٩٧٦ حين انعقد اول مؤتمر لاقتصاديي العالم الثالث[٩٧].

وتنصب الفكرة الاساسية على تكوين وحدة حساب تستند الى معيار برميل للنفط بحيث ان سعر النفط الذي يعبر عنه بوحدات نقدية عربية يحتفظ بنفس القيمة بين تسعيرتين دون ان يتأثر بتقلبات الدولار في سوق العملات الاجنبية[٩٨].

«ان الوحدة النقدية العربية التي تعبر، بشكل متواصل، عن متوسط قيمة برميل النفط ستُمثل بمجموع قيم متعادلة للعملات الاجنبية الاساسية. فتطور واحدة من هذه العملات سيؤدي الى تعديل في قيمة العملات الاخرى. واذا ما حدث، مثلاً، وان ارتفع الدولار الأميركي من حيث القيمة فان عدد العملات الأخرى المكونة للوحدة النقدية ينبغي ان يعدل من اجل المحافظة، لكل من هذه العملات، بقيمة مساوية لقيمة الدولار. وفي حالة حدوث تخفيض فان عدد الدولارات اللازم لتمثيل قيمة مساوية لهذه العملة او تلك ينبغي ان يعدل باضافة عدد محدد من الدولارات... ان مزية هذه الوحدة النقدية هي انها يمكن ان تستمر في مساواتها لقيمة برميل النفط مهما كان سعر هذا الاخير، ولكن عدد الوحدات المكونة للوحدة النقدية سيعدل يومياً طبقاً لقيمة كل من هذه العملات في سوق الصرف»[٩٩].

ان وحدة الحساب، بتعريفها على هذا النحو، تتجاوز مرحلة مجرد وحدة قياس لكي تصبح وحدة نقدية حقيقية.

---

(٩٥) انظر: Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien,** p. 180.

(٩٦) انظر: Temmam, «Les pays arabes en face des problèmes monétaire internationaux.»

(٩٧) لقد دارت حول مشكلة تكوين وحدة حساب عربية ووحدة نقدية عربية مناقشات طويلة داخل القسم المالي لمؤتمر اقتصاديي العالم الثالث المنعقد في الجزائر من ٢ الى ٧ شباط / فبراير ١٩٧٦.

(٩٨) والواقع ان تآكل القوة الشرائية للبلدان المصدرة للنفط ارتفع بشدة منذ عام ١٩٧٤. وطبقاً لما ورد في تصريح للسيد سيد احمد غزالي في لندن في ايار/مايو ١٩٧٦، فان الاسعار الحقيقية للنفط قد انخفضت بنسبة ٥٠٪ في غضون سنة واحدة.

(٩٩) انظر: Chapin et Nash, **L'utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien,** p. 187.

- انشاء صندوق نقدي عربي. لقد انشىء صندوق النقد العربي في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٦ في الرباط على اثر اجتماع لوزراء المالية والاقتصاد للدول الاعضاء في الجامعة العربية[١٠٠]. وسيكون مقر هذا الصندوق في ابو ظبي. وقد حدد رأس مال الصندوق بمبلغ قدره ٢٥٠ مليون دينار عربي اي ما يعادل ٩٠٠ مليون دولار. وقد كانت اعلى المساهمات فيه هي مساهمتا السعودية والجزائر اللتين اكتتبت كل منهما بمبلغ ٣٨ مليون دينار عربي. وقد ساهمت مصر والكويت بخمسة وعشرين مليون دينار عربي لكل منهما. كما ساهمت الامارات العربية المتحدة بمبلغ مقداره ١٥ مليوناً، والمغرب والسودان وقطر بمبلغ مقداره ١٠ ملايين لكل منهم. . . . الخ.

ان احد الاهداف التي حددت لهذا الصندوق هو تطوير التعاون الاقتصادي والمالي فيما بين البلدان العربية (تمويل مشاريع للتنمية، مساعدة لتصحيح ميزان المدفوعات. . . الخ).

- اما المرحلة الاخيرة فتتمثل بالتوحيد النقدي. ويمكن في هذا المجال الاختيار، حسب الحالة، بين تكوين عملة عربية الأمر الذي يتطلب انشاء بنك مركزي اقليمي تندمج فيه البنوك المركزية الوطنية، وبين انشاء نظام فيدرالي. ان تكوين عملة عربية تستخدم في المعاملات الدولية يثير مشكلات خطيرة ينبغي دراستها بعمق لتفادي السقوط في التبعية المالية الخارجية التي يؤمل الخروج منها. وهكذا فان بحوثاً تالية ينبغي ان تحدد بشكل جدي محتوى وطرق واثر تكوين عملة عربية. اذ ينبغي الاعتراف بهذه العملة اثر تكوينها، من قبل كل البلدان الأخرى كوسيلة دفع دولية. الا انه يمكن ايضاً اعتماد النظام الفيدرالي. وفي هذه الحالة، يُنشأ، الى جانب البنوك المركزية الوطنية، صندوق تقلص وظائفه ويحدد هدفه بتأمين المقاصات بين البنوك المركزية للبلدان الأعضاء والأشراف على توازن المدفوعات الخارجية للمنطقة.

(٢) انشاء منطقة نقدية عربية

سنقتصر على تذكير موجز بالشروط الاساسية لاقامة منطقة نقدية عربية وسير عملها.

- يكمن الشرط الاول في النظرة المشتركة للأهداف المنشودة؛

- ضرورة تنسيق السياسات المالية والنقدية والضريبية ووسائل كل منها؛

---

(١٠٠) انظر: Le Monde, 30 Avril 1976.

ـ ضرورة تنظيم رقابة موحدة على عرض النقود على الصعيد الاقليمي [١٠١]،

ـ ضرورة ادارة السياسة النقدية الداخلية والخارجية بشكل مشترك.

ان انشاء منطقة نقدية عربية (مع تكوين وحدةنقدية عربية) سيزيد من اهمية دور الوطن العربي في التعاون الدولي ويمكن ان يساهم في تعديل العلاقات الدولية في اتجاه توازن عالمي اكثر عدلاً اذا ما اقترن بانشاء مناطق نقدية اخرى في العالم الثالث.

هـ) اثر انشاء منطقة نقدية عربية على النظام النقدي الدولي

ان انشاء مناطق نقدية متجانسة في الوطن العربي وفي العالم الثالث يمكن هذه الاخيرة من ممارسة مشاركة فعالة في اعداد نظام نقدي دولي مجدد بفضل التحول التدريجي للعلاقات الدولية الى علاقات فيما بين المناطق. ولكن بلوغ هذه النتيجة لا يتم في المستقبل القريب. انه عمل يتطلب وقتاً طويلاً. الا انه من المناسب ان يُشار الى اهمية هذه القضية بالنسبة للعالم الثالث. فاحد شروط تحول النظام النقدي الدولي هو العدول عن «الخلط بين العملة الوطنية والعملة الدولية» [١٠٢]. ان العدول عن دور العملة الدولية من قبل العملات الوطنية قد يتيح تحقيق اعادة توازن في صالح العالم الثالث وبقية العالم. واذا كان الدولار قد لعب دور العملة الدولية بدون منازع حتى الخمسينات فان الاحداث قد اثبتت، بالمقابل، حدوده. ان الدولار الذي اصبح عملة مهددة، ومخفضة وعائمة، لم يعد قادراً على ان يلعب دور العملة الدولية بدون ان يفقر ويضعف ويضر بالغ الضرر بمصالح العالم الثالث ومناطق كثيرة اخرى من العالم بما في ذلك اوروبا الغربية [١٠٣]. ان الفصل

---

(١٠١) بالنسبة لمجمل هذه النقاط انظر: Marchal, **L'Europe solidaire,** v. 2، pp. 354-360.

(١٠٢) حول هذه النقطة البالغة الاهمية انظر: Ibid., v. 2، pp. 362 et ss.

P. Dieterlen, «Les problèmes monétaires,» in **Problèmes économiques de notre temps,** par Bertrand de Jouvenal et al. (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1966).

R. Triffin, «Plaidoyer pour la création de centres régionaux de réserve,» **Revue Direction,** (Avril 1967).

(١٠٣) ان الدولار، باعتباره وسيلة سيطرة وبسبب تقويمه وتواصل تقلباته، قد ساهم في افقار بقية العالم في صالح الولايات المتحدة. فالعجز المتزايد لميزان مدفوعات هذه الاخيرة يترجم بنقل الدولار الى الخارج. والجهات الدولية (البنوك المركزية، البلدان ذات الفوائض) التي تمتلك دولارات تقوم بتوظيف فوائضها في الولايات المتحدة مقابل معدل فائدة منخفض. فتقوم البنوك الامريكية بدورها باقراض هذه الدولارات باسعار فائدة أعلى لشركات متعددة الجنسية او لرجال اعمال يستثمرون في العالم الثالث او اوروبا. الامر الذي يؤدي الى تسهيل وتفاقم «الانتزاع المتزايد» للفائض الاقتصادي لبقية العالم ونقله باتجاه الولايات المتحدة.

بين العملة الوطنية، مهما بلغت قوتها، والعملة الدولية يمكن من جعل بقية العالم اقل ضعفا واقل تعرضاً لاحتمالات تقلبات السياسة النقدية للبلد المسيطر، اضافة الى انه يخفف من عدم استقرار النظام النقدي.

والآن ما هي الاسس التي يمكن ان يقوم عليها، في هذه الحالة، نظام نقدي دولي عادل وقابل للبقاء؟ ان الأمر يتطلب توافر شرطين:

-انشاء مناطق نقدية اقليمية؛

-تبني عملة دولية حقيقية.

*** انشاء مناطق نقدية اقليمية**

ان الاندماج الاقتصادي الذي يتحقق طبقا للشروط المشار اليها فيما سبق[١٠٤] ينبغي ان يؤدي، عادة، الى تجميع العملات الوطنية في اثنين او ثلاث مناطق نقدية اقليمية في العالم الثالث. واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تبني عملة اوروبية وعملة عربية في السنوات المقبلة، واذا انحسر الدولار الى منطقة الدولار كما حدث بالنسبة للجنيه الاسترليني في الثلاثينات فيمكن ان يكون هناك منطقة الدولار، والمنطقة الاوروبية، ومنطقة الروبل، والمنطقة العربية، ويمكن ان يضاف الى ذلك بعض المناطق النقدية في العالم الثالث. والواقع ان هذا يتطلب ان يجري معظم المبادلات التجارية ضمن المناطق وان تسوى هذه المبادلات بالعملة الاقليمية. وهكذا تتحقق «اقلمة» الاقتصاد الدولي الأمر الذي يسهل تبني عملة دولية حقيقية.

*** تبني عملة دولية حقيقية**

ان التجارة الدولية اذا ما تحقق الشرط الاول ستتحول الى تجارة فيما بين الاقاليم. والعملة الدولية الجديدة سوف لا تستخدم في هذه المرحلة الا لتسوية الأرصدة المدينة او الدائنة بين مختلف المجموعات الاقليمية. ولكن هذا يمكن ان يسهل من تبني عملة دولية جديدة تقوم أو لا تقوم على الذهب او على المواد الاولية الأخرى.

ولكن كما سبق واشرنا، كل هذا يفترض انشاء مسبقاً لمجموعات اقليمية بين بلدان العالم الثالث وتقسيماً دولياً جديداً للعمل.

* * *

---

(١٠٤) انظر: اعادة تشكيل هياكل الانتاج والمبادلات. الفصل الاول فيما سبق.

وفي نهاية هذا الفصل يبدو ان تحقيق الاندماج الاقتصادي العربي، الذي يشكل جهداً شاقاً وبعيد المدى، يتطلب تعاوناً اكبر فيما بين البلدان العربية واعادة تنظيم نمط اداء الاقتصادات الوطنية على اساس اهداف اقتصادية واجتماعية مشتركة لتعزيز التضامن الاقليمي. ان اجراءات يجب ان تتخذ على الصعيد الوطني والاقليمي من اجل تعبئة قوة العمل المتاحة وزيادة انتاجية العمل. ويمكن ان تزداد هذه الاخيرة عن طريق تعميم التعليم الاساسي والاعداد التقني وتحسين الحالة الصحية للسكان وانجاز الاصلاح الزراعي وتحويل الهياكل التقليدية واقامة ادارة نزيهة وفعالة. ويمكن ان تكمل هذه الاجراءات باجراءات اخرى تهدف الى تحسين فاعلية الجهاز الانتاجي، من اجل تعجيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة العربية. وينبغي ان يمتد هذا التعاون الى التعاون المالي. ان احدى المهام التي ينبغي ان تناط بهذا الاخير هي تعبئة الموارد المالية العربية واستخدامها بطريقة رشيدة في الوطن العربي لتمكينه من الخروج من التخلف الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يتطلب استخدام وسائل على الصعيد الاقليمي للحد من وبالتالي الغاء، التبعية المالية الخارجية للمنطقة التي استخدمت وما زالت تستخدم رؤوس اموالها في تطوير العالم المتقدم اولاً. ان اقامة اجهزة للتعاون المالي فيما بين البلدان العربية وتكوين عملة عربية ومنطقة نقدية عربية، سيسهمان، بدون شك، في بناء مجال اقليمي مستديم مرتكز على الاستقلال شريطة ان يقترن كل ذلك باجراءات اقليمية لاعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية.

وفي ختام الباب الثاني نستطيع ان نلاحظ بانه من الممكن اقامة مجال اقتصادي عربي انطلاقاً من عدة موارد محلية. والواقع ان فشل مختلف محاولات الاندماج العربي ناجم اساساً، فيما يتعلق بالاعتبارات الاقتصادية، عن اللجوء الى نظرية الاتحاد الجمركي ووسائل السياسة الاقتصادية غير الملائمة لظروف المنطقة الاقتصادية. وبدلاً من البحث بأي ثمن عن تحرير المبادلات التجارية بين مختلف بلدان المنطقة استناداً الى تصور جزئي ومبتور كان من الاجدى ومن المنطقي ان تبدأ البلدان العربية مجتمعة بارساء اسس سياسة لاعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية. فالواقع ان وسيلة البلدان العربية الوحيدة لازالة العقبات والخروج من التبعية الايديولوجية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية (تجارية ومالية) ازاء البلدان الصناعية، تكمن في تبني استراتيجية للتحولات الهيكلية لاقتصاداتها الخاضعة والمنفصلة عن بعضها البعض. ان استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذه ينبغي ان تشمل نمطاً جديداً للنمو المعجل يقوم على اعتبارين اساسيين: اعادة صياغة بنية الاستهلاك في المنطقة، تقوم على الحاجات الاجتماعية الحقيقية من جهة، وتصنيع يضم

تراكم وسائل الانتاج والصناعات الوسيطة وصناعات سلع الاستهلاك التي تنسجم والطلب الحقيقي للجماهير من جهة اخرى. ان اعادة تشكيل هياكل الانتاج الصناعي التي تهدف الى الاندماج الصناعي العربي ينبغي ان ترتكز على ضرورة تنسيق سياسات الاستثمار. ذلك ان التعاون الوثيق يشكل وسيلة تعديل وتنسيق وتوازن لمجمل الاجراءات الاقتصادية التي تهدف الى التقدم الاقليمي وتعزيز التضامن بين بلدان المنطقة. وتتوفر في الوطن العربي امكانيات حقيقية للعمل على اقامة تخصص صناعي الذي يمكن من تحقيق مزايا متعددة ترتبط بالانتاج الكبير كوفورات الحجم على سبيل المثال.

ومن جهة اخرى فان المجال الكبير يساهم في خلق الظرف الملائم للاندماج الرأسي أو الأفقي لعدة نشاطات صناعية، ان التركز المتعدد الجنسية بفضل انشاء مشاريع عربية متعددة الجنسية وتشكيل مجمعات صناعية عملاقة، سيمكن من تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء واعادة تشكيل هياكل اقتصاداتها بأقل التكاليف.

ومن الضروري ايضاً ان تتخذ اجراءات سواء على الصعيد الوطني أو الأقليمي من اجل اعادة تنظيم هياكل الانتاج الزراعي ،ويمكن ان يتحقق اندماج افضل للزراعة في مجال عربي متعدد الجنسية اعيد ترتيبه.

ان زيادة الاستثمارات الزراعية من اجل رفع انتاجية العمل والعوائد وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة والمروية يمكن ان تؤدي الى زيادة فرص العمالة وزيادة الدخل والانتاج الزراعي. ويمكن ان يبلغ هذا الاخير مستوى يمكن ليس فقط من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء وانما يتيح ايضا للمنطقة ان تكون مصدرة للفوائض الزراعية.

لذلك يبدو ملحاً ان تبذل جهود لرفع مستوى الجهاز الانتاجي الزراعي، وتنفيذ الاصلاح الزراعي أو تحسينه (ان وجد). واذا ما ارتبطت إعادة تشكيل هيكل السوق الاقليمية بسياسة اقليمية ديناميكية لاعادة تشكيل هيكل الصناعة والزراعة، فسيكون لها، حينئذ، مدلول حقيقي. فانشاء المجال الاقليمي سيستطيع، آنذاك، التمخض عن سلسلة من الآثار المفيدة المرتبطة بزيادة سعة السوق وبمزايا وفورات الحجم والوفورات الخارجية وتعزيز قدرة المنطقة على المساومة. وهكذا فان اعادة صهر الهياكل الصناعية والزراعية للمنطقة ستمكن، فيما بعد، من تحقيق توسع سليم ومستديم للتجارة الاقليمية.

وعلى الرغم من ذلك فان كل هذه الاجراءات يمكن ان تكون ناقصة الا اذا اكملت باجراءات اخرى تهدف الى دمج العامل البشري. ذلك ان سياسة الاندماج الاقليمي يجب ان تمر عبر الانسان.

والاطار الاقليمي يوفر امكانيات واسعة لتعبئة الموارد البشرية والتصدي للعمالة الناقصة والهجرة الريفية (وتضخم المدن) والهجرة وهجرة الكفاءات.

يضاف الى ذلك انه ينبغي ان تتخذ اجراءات لتحسين الحالة الصحية ومستوى التعليم والتأهيل المهني في مجمل المنطقة. «ان بناء الانسان من قبل الانسان». وتفتح الانسان يجب ان يكون في عداد اهداف الاندماج العربي. واخيراً فإن تعبئة الموارد المالية العربية الضخمة واستخدامها بشكل رشيد لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن العربي يمكن ان يسهما، بشكل جدي، في مكافحة التخلف والفقر ووضع حد للتبعية الاقتصادية والمالية الخارجية ويشكلا مزية لانشاء مجال اقليمي اكثر تطابقاً وتطلعات الشعوب العربية.

خَاتـِمَة

يبين تحليل الاقتصاد الدولي ان هناك نوعين من التجمعات الاقليمية:

ـ المجالات الوطنية الكبرى والتكتلات الاختيارية لعدد من البلدان.

ـ أما المجالات الوطنية الكبرى التي يتخذ كل منها طابع امة موحدة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين فانها تفرز مزايا هائلة في مسار النمو الاقتصادي الذي يقوم على التصنيع والتنمية الزراعية. فالمجال الكبير يساهم في خلق الظرف المناسب للتقدم الفني وقيام مراكز للنمو على ان يكون قد توفر، مع ذلك، عدد من الشروط الاقتصادية.

ـ واما التكتل الاختياري لعدة بلدان كالمنظمة الاوروبية للتجارة الحرة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والكوميكون، فانها تدل على الاتجاه نحو تأكيد «أقلمة» السوق العالمية. واذا صح ان التجمع البريطاني قد فقد الكثير من تماسكه بسبب التشتت الجغرافي للبلدان الاعضاء وتفتت الكومنولث، فان تجمعي اوروبا الغربية واوروبا الشرقية يتجهان نحو إقامة كتل صلبة. ويكمن السبب الرئيسي لهذا الاتجاه نحو «الاقلمة» في عزم الدول المعنية على المضي في عملياتها التنموية والتصنيعية بدافع من التقدم الفني. غير ان «أزمة الطاقة»، التي احدثتها الولايات المتحدة في عام ١٩٧٣ «وليس البلدان العربية كما تردد في الكثير من الاوساط» بهدف تصحيح مسار اقتصادها وتصحيح ميزان مدفوعاتها وانقاذ عملتها عن طريق تهيئة الظروف المواتية لتحقيق زيادة سريعة للغاية في الارباح التي تبلغ في بعض الاحيان ارقاماً منقطعة النظير، قد شكلت عقبة كأداء على طريق بناء اوروبا.

ومن جهة اخرى فان الاقتصاد العالمي يتصف ايضاً باندماج المجال الدولي الذي خلقته الشركات عبر الوطنية. ان تدويل السوق والانتاج والتمويل مكن الشركة عبر

الوطنية من ان تصبح مجمعاً واسعاً ومتعدد الابعاد يستطيع، بارتباطه بمركز موحد لاتخاذ القرارات غالباً ما يقع في الولايات المتحدة، توجيه مسار نموه في الزمان، «خطط بعيدة المدى» وفي المكان (الذي يتكون من اسواق عدة بلدان وعدة منتجات).

ونظراً لوقوع الوطن العربي بين فكي كماشة، تتمثل بالاندماج المتعدد الجنسية من جهة والمجالات الوطنية الكبرى والتجمع الاختياري للبلدان المتقدمة من جهة اخرى، فانه يبدو خاضعاً ومنقسماً في عالم ثالث مفكك وأعزل. لقد اصبح الوطن العربي محط أنظار الدول الصناعية الكبرى والشركات عبر الوطنية، واذا طال امد التبعية الخارجية التي يتواجد فيها فان فرص تنميته الاقتصادية والاجتماعية ستتعرض للخطر وذلك على الرغم مما يملكه من ثروات. ولذلك ففي تقديرنا ان الاندماج الاقليمي العربي هو السبيل الوحيد الذي يتيح التخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي من الآن وحتى نهاية القرن. وما من حل سوى الاجراءات الهادفة الى تحقيق الاندماج الاقليمي لأنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن ان تؤمن قيام التكاملات الاقتصادية والروابط المتبادلة التي تحاك داخل المجال الاقليمي وهي كذلك النهج الوحيد الذي يمكن ان يوصل الى تنمية مستقلة للقوى المنتجة.

لقد استطعنا ان ندرك، من خلال تحليل الهياكل الاقتصادية للبلدان العربية، اهمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية (في مجالات الزراعة والمعادن والهيدروكربونات) والطاقة (هناك، اضافة الى الهيدروكربونات، الطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية.. الخ) والموارد المالية للوطن العربي. ان هذا الاخير يمتلك، حقاً، كل العوامل لاقامة مجال اقليمي وكسر طوق التخلف والفاقة.

ومن بين العوامل المؤاتية للاندماج العربي يمكن ان نذكر غلبة القطاع العام في الاقتصاد الوطني. فالاتفاقات فيما بين الدول اسهل تحقيقاً (شريطة ان تتوفر الارادة السياسية في هذا الشأن) فيما يتعلق بتنسيق الاستثمارات العامة والتعاون على انشاء المشاريع المشتركة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات. وتكمن مزية الاندماج القطاعي المنفتح على مجمل البلدان العربية في مرونته ومعالجته للمشكلات الصعبة على اساس كل حالة على حدة وتمكينه من تحليل آثار كل مشروع على كل بلدٍ من البلدان المعنية. ان التوزيع العادل لمزايا وتكاليف الاندماج القطاعي وكذلك التأسيس التدريجي للأجهزة الاقليمية (كمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول والاتحاد العربي للحديد والصلب... الخ) ستمكنان من ان تنسج شيئاً فشيئاً خيوط روابط اقتصادية متبادلة ولا رجعة فيها وان يترسخ التضامن الاقليمي. والواقع ان هذا يتطلب البحث عن وسائل

عمل مشترك واعداد إستراتيجية تنمية مستقلة على الصعيد الاقليمي. واذا ما ضاعت من الوطن العربي هذه الفرصة لتشييد مجال اقتصادي اقليمي فانه سينحدر مجدداً، خلال ٢٥ أو ٣٠ سنة، الى هاوية الخضوع والفقر.

وفي اعتقادنا ان حل مشكلات التخلف والتبعية الحالية في الوطن العربي لا بد وان تمر عبر الاندماج الاقتصادي الاقليمي. ويجب ان يُواجه هذا الاندماج في حدود الظروف العربية العامة وينشأ على اساس مشروع حضارة عربية مشترك باعتباره هدفاً مستقبلياً.

وهناك سلسلة من الاهداف الوسيطة التي يمكن ان تحدد باتفاق مشترك مع ما ينبغي استخدامه من وسائل لبلوغ تلك الأهداف. كما يجب ان يقترن اعداد مشروع الحضارة الجديد، الذي يعبر عن تطلعات الجماهير العربية وواقع المنطقة، بالبحث عن نظام اقتصادي دولي جديد حيث يمكن ان يمثل الوطن العربي الموحد اقتصادياً كياناً اقتصادياً فريداً. ولكن من الضروري ان تجتاز المنطقة العديد من المراحل الوسيطة. ومن جهة اخرى فان هذه الاهداف تصطدم بالكثير من العقبات بعضها داخلي والبعض الآخر خارجي. ان العقبات الداخلية في الوطن العربي والتي تؤخر أو تعوق عملية تحقيق الاندماج هي، اساساً، ذات طابع سياسي. فتباعد الايديولوجيات واختلاف الانظمة السياسية العربية وانحياز بلدان عربية رئيسية الى العالم الغربي واندماج الوطن العربي في السوق الرأسمالية العالمية تشكل عوائق خطيرة أمام تحقيق الاندماج العربي. ولكن، طالما أن المشكلة الفلسطينية لم تسو بعد وان تبايناً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً ما زال قائماً بين البلدان العربية فان تحقيق اهداف المنطقة لا يمكن ان يتم إلا على المدى البعيد.

ويمكن الاشارة الى الارادة الواضحة لدى الجماهير العربية التي تتمنى رؤية منطقتها وهي تنتقل من وضع يجعلها العوبة تتجاذبها اطراف عدة الى آخر يمكنها من ان تصبح سيدة مصيرها. ان هذا الوعي يجب ان يسهل، من حيث المبدأ، اعادة النظر في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي يمكن اكتشاف بوادره في المشروع الواسع لتحويل اتجاه الاقتصاد الاميركي بشكل خاص والغربي بشكل عام منذ ١٩٧٤ـ ١٩٧٥. اذ يبدو انه منذ «ازمة الطاقة» لعام ١٩٧٣ والدول الرأسمالية المتقدمة تتجه نحو نقل عدد من النشاطات الصناعية الملوثة، خلال السنوات القادمة، الى البلدان العربية وبلدان اخرى من العالم الثالث (صناعة الحديد والصلب، البتروكيماويات، الصناعات الكيماوية، الصناعات الخفيفة. .) لتحتفظ على اراضيها بالصناعات البالغة التطور والتي تتيح آفاقاً جديدة للتقدم (الصناعة النووية، صناعة الطائرات، المركبات الفضائية، الالكترونيات، تقنيات تحليل المعلومات. . .).

وهكذا فإن وجود المجالات الوطنية الكبرى وتكوين المجالات الاقتصادية الكبرى بين البلدان المتقدمةوالاندماج المتعدد الأقطار، كل ذلك لا يترك للوطن العربي في بحثه عن الاستقلال الاقتصادي وبلوغ مستوى اعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا خياراً واحداً، ألا وهو الاندماج الاقليمي.

ويبدو ان هذا الطريق لا يصلح للوطن العربي فحسب وانما لمناطق اخرى في العالم الثالث ايضاً. والحقيقة اننا نعتبر بأن الاتجاه نحو تقليص التفاوت بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة واقامة توازن دولي مستديم يمر عبر انشاء مجموعات كبرى بين بلدان العالم الثالث. وينبغي عدم البحث عن الاندماج الاقتصادي الاقليمي لذاته، فهذا الاندماج يشكل، قبل كل شيء، امكانية خلق ظروف جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل اعادة تنظيم النشاطات المنتجة والمبادلات. ومن جهة اخرى فان الاندماج يمثل شرطاً ضرورياً (ولكنه ليس كافياً) لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. ان البحث عن نظام اقتصادي دولي جديد أقل ضرراً بالنسبة للعالم الثالث لا بد وان يمر عبر تخصص دولي جديد. ولكن التقسيم الدولي الجديد للعمل، من اجل ان يكون فعالاً وأن يتمخض عن آثار مستمرة ويقود الى تحرير اقتصادي حقيقي، ينبغي ان يقوم على اسس جديدة ويكون ذا طبيعة جديدة. وعليه فبدلاً من ان يكون هناك، على سبيل المثال، تمييز بين بلدان منتجة للمواد الاولية واخرى تنتج سلعاً تحويلية، يمكن ان يقوم، من الآن فصاعداً، تخصص حسب فرع الصناعات أو حسب صنف الانتاج الصناعي داخل الفرع الواحد، مع الاخذ بنظر الاعتبار امكانيات وخواص العالم الثالث. كما انه يجدر بذل جهودٍ، في الوقت ذاته، في مجال الاصلاح الزراعي وتنمية الزراعة في بلدان العالم الثالث. وانطلاقاً مما تقدم فان على البلدان النامية ان تعمل على اعادة تنظيم الهياكل الاقتصادية وتشكيل التجمعات الضرورية لتتكيف مع اقتصاد ذي مجال كبير واقتصاد دولي جديد.

والواقع ان انشاء تخصص جديد بين البلدان المرتبطة فيما بينها حسب فروع الصناعات او حسب صنف الانتاج يمكن البلدان الاعضاء من بلوغ مستوى اعلى من التنمية، وحتى من تحقيق بعض الاستقلال الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك فان هذا التقدم يبقى مهدداً في الامد البعيد ان لم يقترن التخصص باستثمارات هامة في مجال الثقافة وبجهود علمية حثيثة للحد من التبعية التكنولوجية للبلدان النامية ازاء البلدان الصناعية. ومن اجل ان يكون التخصص الدولي الجديد فعالاً بحق، يجب ان يقترن، على مستوى الوطن العربي والعالم الثالث (الذي يشكل الوطن العربي جزءاً منه)، بإرادة راسخة لتخصيص اقصى ما يمكن من موارد، بطريقة رشيدة، الى الاستثمارات البشرية وتطوير

الانسان من جهة وبعزم على تشجيع البحث والابداع (بما يلائم اوضاع العالم الثالث) لكي تبلغ الجهود الخلاقة حدها الأقصى من جهة اخرى. ومن هنا يمكن ان ينبثق أمل في مشاهدة بزوغ عصر جديد حقاً ينتهي الى نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على احترام مصالح كل المناطق.

الا انه من اجل بلوغ مثل هذا الهدف، يتحتم توفر العديد من الشروط الاقتصادية التي تتجاوز معالجتها وتحليلها دراستنا هذه وتتطلب بحوثاً جديدة. وفي اعتقادنا، بالاضافة الى ذلك، ان تحقيق هذا الهدف يعتمد على الظروف السياسية اكثر بكثير من اعتماده على الظروف الاقتصادية. ويمكن ان تستمر بلدان الوطن العربي والعالم الثالث في الدوران في فلك السوق الرأسمالية العالمية التي ستواصل استغلال تلك البلدان والعمل بكل الوسائل على ضمها اليها اكثر فاكثر بما يحقق مصلحة هذه السوق وفي اطار الاستراتيجية الاميركية. والواقع انه ما زال بامكان تلك البلدان ان تنفذ من الموقع الذي هي فيه وتنتزع زمام مصيرها اذا توفر لها عدد من الشروط السياسية الداخلية والدولية.

المَــلاحِق

الملحق رقم (١)

توزيع السكان حسب فرع النشاط الاقتصادي

البلد	الزراعة		الصناعات الاستخراجية				البناء والتشييد		الكهرباء والغاز والخدمات التحويلية	
	الاستخدام	٪	الاستخدام	٪	الاستخدام	٪	الاستخدام	٪	الاستخدام	٪
الجزائر (١٩٦٦)	١٢٩٣٤١٣	٥٠,٤	٢١٨٧٠	٠,٩	١٦٣٠٠٢	٦,٤	١٢٨٧٠٢	٥,٠	١٠١٤٣	٠,٤
مصر (١٩٦٦)	٤٤٤٦٩١٣	٥٣,٣	١٧٧١٢	٠,٢	١٠٧١٢٨٨	١٢,٩	٥١٠٨١	٠,٦	٢٠٥٦٠٠	٢,٥
ليبيا (١٩٦٤)	١٤٣٥٥٣	٣٧,١	١١٦٢٧	٣,٠	٢٦٥٤٧	٦,٨	٣٠٠٤٦	٧,٧	٥٦٤٨	١,٥
المغرب (١٩٧١)	١٩٨٨٠٦٠	٥٠,٠	٤٤٥٤٠	١,١	٣٦٩٢٦٤	٩,٣	١٠٨١٠	٠,٣	١٧١٦٩٥	٤,٣
تونس (١٩٦٦)	٤٤٨٢٩٧٠	٤١,٠	٢٣٥٥٥	٢,٢	١٠٣٥٨٢	٩,٥	٥٩٣٦٣	٥,٤	١٧١١٠	١,٦
الكويت (١٩٧٠)	٤٠٦٠	١,٥	٧١٧١	٣,٠	٣٢٠٩١	١٣,٢	٧٢٥٢	٣,٠	٣٣٦٧٢	١٣,٩
لبنان (١٩٧٠)	١٠١٧٦٠	١٧,٨	٩١٥	٠,٢	٩٤٦٢٠	١٦,٥	٥٦١٠	١,٠	٣٥٠٥٥	٦,١
سوريا (١٩٧٠)	٧٤٨٠٠٩	٤٩,٠	٨٦٣٦	٠,٦	١٨١٠٦٦	١١,٩	٧٢٨٣	٠,٥	١٠٧١٦٤	٧,٠
(١٩٧٣)	٨٥٧٦٤٢	٥٠,٩	١٤٩٢٢	٠,٩	١٦٦٠٩٦	٩,٨	٧٦٠٢	٠,٥	١٥٩١٢١	٩,٤

تابع الملحق رقم (١)

توزيع السكان حسب فرع النشاط الاقتصادي

البلد	التجارة والمصارف والتأمين		النقل والمواصلات		الخدمات		نشاطات غير محددة واشخاص يبحثون عن عمل لأول مرة		المجموع	
	الاستخدام	٪	الاستخدام	٪	الاستخدام	٪	الاستخدام	٪	الاستخدام	٪
الجزائر	١٥٢٢٧٥	٥,٩	٨٧٨٩٦	٣,٤	٣٣٧٩١٢	١٣,٢	٨٥٧٥٩	٣,٣	٢٥٦٤٦٦٣	١٠٠
مصر	٥٩٩٠٢٠	٧,٢	٣٣٩٦٨٧	٥,١	١٢٤٦٣٣١	١٤,٩	٣٥٦١٠١	٤,٣	٨٣٣٣٧٣٣	١٠٠
ليبيا	٢٤٨١٥	٦,٤	٢١٥٦٧	٥,٦	٧٧٦٤٧	٢٠,٠	٤٦٢٥٠	١١,٩	٣٨٧٦٩٩	١٠٠
المغرب	٢٨٩٠٨٢	٧,٣	١٠٠٥٢٥	٢,٥	٥٦٠٢	٠,١	١٠٠١٠٤٠	٢٥,١	٣٩٨٠٥١٨	١٠٠
تونس	٧٣٥٠٥	٦,٧	٣٨٧٠٣	٣,٥	٢١٣١٧٢	١٩,٥	١١٦٤٤٩	١٠,٦	١٠٩٣٧٣٥	١٠٠
الكويت	٢٩٢٨٣	١٢,١	١٢١٣٨	٥,٠	٣٧٣٠	١,٥	١١٣١١٦ عاطلون	٤٦,٦ ٣,٤	٢٤٢٥١٣	١٠٠
لبنان	٩١٦٢٠	١٦,٠	٣٨٢٣٥	٦,٧	١٨٤٢٠	٣,٢	١٨٥٥٢٠ عاطلون	٣٢,٥ ٥,٨	٥٧١٧٥٥	١٠٠
سوريا	١٣٩٠٠٢ ٦٦٦٠٨	٩,١ ٣,٩	٦١٢٤٦ ١٠٤٢٣	٤,٠ ٠,٦	٩٣٢٧ ٢٦٩٢٥٨	٠,٦ ١٥,٩	٢٦٢٨٠٩ ٤١١٤٤	١٧,٣ ٢,٤	١٥٢٤٥٥٢ ١٦٨٨٥٧٥	١٠٠ ١٠٠

المصدر: International Labour Office. **Annuaire des statistiques du travail.**

الملحق رقم (٢)

المستوردات والصادرات حسب طبيعة المنتجات، ١٩٧٣ (بآلاف الدولارات)

البلد	المستوردات				الصادرات			
	المجموع	المواد الاولية والطاقة	المنتجات الزراعية	المنتجات التحويلية المختلفة	المجموع	المواد الاولية والطاقة	المنتجات الزراعية	المنتجات التحويلية المختلفة
الجزائر (أ)	١٢٥٦٧٨٤	١٢٤١٠١	١٢٦٥٨٣	١٠٠٦١٠٠	١٠٠٨٧٧١	٧٤٣٦٩٩	١٩٩٥٦٧	٦٥٥٠٥
السعودية (ب)	١١٢٥٤٠٤	٣٢٨٩٧	٢٤١٩٤٠	٨٥٠٥٦٧	٥٤٩٠٧٤٥	٤٩٧٢١٢٦		٥١٨٦١٩
مصر	٩١٤٤١٥	١٤٤٥٠٧	٢٤٣١٦٨	٥٢٦٧٤٠	١١١٦٧٠٧	٦٢٣٢٨١	٢٠٩٩٣٥	٢٨٣٤٩١
العراق	٨٩٨٤٥٨	٥٥٠٥٨	١٨٩١١٩	٦٥٤٢٨١	١٠٨٦٦٨	٣٠١٩٦	٥٦٣٠٧	٢٢١٦٥
الأردن	٣٢٧٨٩١	٢٦٧٨٨	٩٦٦٥٢	٢٠٤٤٥١	٥٧٤٩٥	١٥٠٥٢	١٧٩٠٣	٢٤٥٤٠
الكويت	١٠٤٢١٩٥	٢٠٣٧٣٥	٣١٦٣٠	٨٠٦٨٣٠	٣٧٨٩٥١٥	٣٥١٠٥٧٥	٣٠٥٠٦	٢٤٨٤٣٤
لبنان	١٢٢٤٥٢٢	١٧٨١٦٢	٢٠٠٧٨٣	٨٤٥٥٧٧	٥٠٢٤٦٧	٣٦٨٩١	١٠٢٠٢٣	٣٥٣٥٥٣
ليبيا	١٨٠٢٥٢٨	١٤٩١٥٠	٢٨٩٨٨٤	١٣٦٣٤٩٤	٣٩٩٢٨٤٦	٣٩٨٣٦٠٤		٩٢٤٢
موريتانيا (ب)	٨٥١٨٦	٧١٥٠	١٨٠٥٩	٥٩٩٧٧	١١٩٢٠٥	٩٨٩٨٦	١٣٨٨٢	٦٣٣٧
المغرب	١٠٩٨٢٠٤	٢١٥٤٧١	٢٥٣٩٢٤	٦٢٨٨٠٩	٨٧٦٦٠٠	٣١٦٤٧٤	٤٢٨٢٨٧	١٣١٨٣٩
الصومال (ب)	٧٥٦٤٩	٨٨١٧	١٧٦٨٧	٤٩١٤٥	٤٣٠٩٥	٣٨٤٠	٣٨٥٨٩	٦٦٦
السودان	٤٦٩٤٠١	٣٨١٤١	١١٥٢٢٥	٣٢٦٠٣٥	٣٣٩٠٩٦	٢٢٦٩٣٦	٥٧٣٧٨	٥٤٧٨٢
سوريا	٥٩٤٧٠٧	٦٩٧١٨	١٥١٢٩٤	٣٧٣٦٩٥	٣٨٥٥٥٠	٢٢٨٨٧٣	٦٦٤٥٦	٩٠٢٢١
تونس	٦٠٥٥٧٢	١٠٣٣٤٦	١٠٥٧٨٢	٣٩٦٤٤٤	٧٩٨٢	٥٦٩٩	٢١٠٢	١٨١
اليمن	١٢٤٨٤٩	٧٣٤٦	٦٣١٢٦	٥٤٣٧٧				

(٢) عام ١٩٧٠ (٣) عام ١٩٧٢

المصدر:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Yearbook of International Trade Statistics, 1972-1973.**

الملحق رقم (٣)

توزيع المستوردات والصادرات حسب طبيعة المنتجات لعام ١٩٧٣

البلد	المستوردات		الصادرات			
	المواد الاولية والطاقة	المنتجات الزراعية	المنتجات التحويلية المختلفة	المواد الاولية والطاقة	المنتجات الزراعية	المنتجات التحويلية
الجزائر [أ]	٩,٩	١٠,١	٨٠	٧٤	٢٠	٦
السعودية [ب]	٣,٠	٢١	٧٦	٩١	-	٩
مصر	١٥	٢٧	٥٨	٥٦	١٩	٢٥
العراق	٦	٢١	٧٣	٢٨	٥٢	٢٠
الأردن	٩	٢٩	٦٢	٢٦	٣١	٤٣
الكويت	١٩,٥	٣,٥	٧٧	٩٣	٠,٥	٦,٥
لبنان	١٥	١٦	٦٩	٧	٢٠	٧٣
ليبيا	٨,٤	١٦	٧٥,٦	٩٨,٨	-	٠,٢
موريتانيا [ب]	٩	٢١	٧٠	٨٣	١٢	٤
المغرب	٢٠	٢٣	٥٧	٣٦	٤٩	١٥
الصومال [ب]	١٢	٢٣	٦٥	٩	٩٠	١
السودان	٨	٢٤	٦٨	-	١٣	-
سوريا	١٢	٢٥	٦٣	٦٧	١٧	١٦
تونس	١٧	١٨	٦٥	٥٩	٢٣	١٨
اليمن	٦	٤٤	٥٠	٧١	٢٦	٣

الملحق رقم (٤)
تقدير الناتج المحلي الاجمالي بقيم الشراء (المجموع وللفرد)

البلد	الناتج المحلي الاجمالي بقيم الشراء (بملايين الدولارات)						الناتج المحلي الاجمالي للفرد (بالدولار)					
	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٣
الجزائر	٢٦٧٥	٢٥٨٢	٣٦٦٦	٤٠١١	٤٦٤٠	٧١٨٨	٢٤٨	٢٣٠	٢٧٢	٢٨٨	٣٢٤	٤٥٦
مصر	٣٣٤٨	٤٣٤٠	٦١٩٩	٦٨٣١	٧٢٣١	*٧٦٧١	١٢٩	١٥٥	١٩٦	٢١٠	٢١٧	*٢٢٥
ليبيا	-	٧١٠	٣١١١	٣٥٥٠	٣٧٢٣	٤٨٦٠	-	٤٧٢	١٧٢٨	١٨٩٨	١٩١٩	٢٣٣٤
موريتانيا	٧٧	١١١	١٩١	-	١٨٠	٢٢٣	٨١	١١٠	١٧١	-	١٥٥	١٨٣
المغرب	١٧٩٦	٢٣٤٤	٣٠٢٦	٣١٤٦	٣٣٥٢	٤٩٨٦	١٥٤	١٨٥	٢٠٨	٢٠٩	٢٢٩	٣٠٦
السودان	١١١١	١٣٣٤	١٦٧٦	١٦٨١	١٨٣٢	*٢١٦١	٩٤	١٠٣	١١٢	١١٠	١١٧	١٣٤
تونس	٧٩٦	٩٥٦	١١١٠	١١٩٥	١٤٢٣	٢٥٣٩	٢٠٥	٢٢٩	٢٢٥	٢٣٨	٢٧٧	٤٦١
العراق	١٦٨٥	١٩٧٩	٢٩٥٨	٣١٤١	٣٦٠٧	*٤١٨٠	٢٤٥	٢٦٢	٣٣٤	٣٤٣	٣٨٢	*٤٢٩
الأردن	٢٧٥	٣٦٢	٥٢٤	٦٠٩	٥٨٨	٨١٣	١٦٢	٢٠٠	٢٦٤	٢٧٣	٢٥٥	٣١٧
الكويت	-	١٩٠٢	٢٦٦٤	٢٧٦٥	٣٠٣٦	٣٩٩٢	-	٤٩٠٢	٤٣٦٧	٤١٨٩	٤٠٤٩	٥٠٥٩
لبنان	-	٤٥	-	-	٢٧٧	-	-	٨٣	-	-	٤١٩	-
عمان	-	٢٠٧١	-	-	٥٠٩٤	٩٧٩٥	-	٣٢٣	٤٨٧	-	٩٥٨	١١٩٥
السعودية	-	٩٧٤	١٣٥٢	١٤٠٠	١٤٨٨	١٩١٢	-	٤٢٦	٥١٦	٥١٩	٥٣٣	٦٤٦
سوريا	-	١٠٤٢	١٥٧٠	١٥٧٠	١٦٨٤	٢٤٦٢	-	٢٠٩	٢٤٦	٢٥٩	٢٦٩	٣٥٧
اليمن	-	٢٥٠	-	-	٤٥٦	*٦٤١	-	٥٣	-	-	٧٩	*١٠٨
اليمن الديمقراطية	-	٢٢٤	-	-	١٤٢	-	-	١٩٣	-	-	٩٩	-

المصدر: Nations Unies, Département des affaires économiques et social, Bureau de statistique, **Annuaire statistique** (1972). Idem, **Annuaire statistique 1974** (New York: Nations Unies, 1975).

* ارقام متوفرة لعام ١٩٧٠ فقط.

الملحق رقم (٥)

المعدلات السنوية لزيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الكلي للفرد -باسعار السوق/ (١٩٥٠- ١٩٧٠)، وبالنسب المئوية

البلد	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الكلي					الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد				
	١٩٥٠-١٩٦٠	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٦٧-١٩٦٨	١٩٦٨-١٩٦٩	١٩٦٩-١٩٧٠	١٩٥٠-١٩٦٠	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٦٧-١٩٦٨	١٩٦٨-١٩٦٩	١٩٦٩-١٩٧٠
الجزائر	٨,٢	٠,٥-	٦,٠	٦,٥	-	٦,٠	٣,٠-	٢,٧	٣,٢	-
ليبيا	٤,٨	٢١,٨	٢٩,١	١٦,٠	-	١,١	١٧,٥	٢٤,٥	١١,٩	-
المغرب	١,٩	٥,١	١٢,٧	١٣,٢	٤,٧	٠,٨-	٢,١	٩,٣	٩,٧	١,٥
تونس	٣,٦	٤,٣	٩,٢	٤,٧	٣,١	١,٣	١,٦	٦,٣	١,٩	٠,٦-
مصر	٥,٤	٤,٤	٥,٧	٤,٣	-	٢,٩	١,٩	٣,١	١,٨	-
السودان	٥,٠	٢,٥	٢,٩	-	-	٢,٠	٠,٥	٠,٠	-	-
موريتانيا	-	٧,٩	٦,٠	١,٩	-	-	٥,٩	٤,١	٠,١	-
العراق	٦,٣	٦,٥	١٣,٨	٤,٣	-	٣,٢	٣,٢	١٠,٢	١,٠	-
الأردن	٩,٠	٩,٩	-	-	-	٦,١	٦,٥	-	-	-
الكويت	١٧,٠	٥,٢	٦,٠	٦,٠	-	٦,٤	٣,٤-	٢,٧-	٢,٠-	-
لبنان	٣,٣	٣,٢	-	-	-	٠,٧	٠,٤	-	-	-
السعودية	٧,٢	٩,٢	٢,٦	٨,٠	-	٥,١	٧,٤	٠,٩	٦,٢	-
سوريا	٣,٦	٧,١	٤,٤	١٥,٥	-	٠,٤-	٤,١	١,٥	١٢,٢	-
اليمن الديمقراطية	٢,٥	٢,٤-	١٩,٠-	٦,٠	-	٠,٣	٥,٠-	٢٠,٨-	٢,٦	-
اليمن	٣,٣	٤,٠	٤,٠	٤,٠	-	١,١	١,٤	١,٢	١,٢	-

المصدر: Nations Unies, **Manuel de statistique du commerce international et du développement.**

الملحق رقم (٦)

مستوردات (سيف) البلدان العربية (بملايين الدولارات الاميركية)

البلد	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٤
الجزائر	١١٣٩	٦٨٣	٦٧١	٦٣٩	٦٣٩	٨١٥	١٠٠٩	١٢٥٧	٣٧٢٠
مصر	٦٦٧	٩١٦	٩٣٣	١٠٧٠	٧٩٢	٦٦٦	٦٣٨	٧٨٧	٢٣٤٨
ليبيا	٩٧	٢٣٩	٣٢٠	٤٠٥	٤٧٦	٦٤٥	٦٧٦	٥٥٤	٣٢٨٥
المغرب	٣٩٣	٤٤٢	٤٤٥	٤٧٦	٥١٧	٥٤٩	٥٦٠	٦٨٤	١٩٧٦
السودان	١٧٠	٢٨٥	٢٠٨	٢٢٢	٢١٣	٢٥٨	٢٦٦	٣١١	٦٤٢
تونس	١٥٥	٢٢٣	٢٤٥	٢٤٩	٢٦٠	٢١٧	٢٦٥	٣٠٥	١١٢٠
العراق	٣٠٧	٣١٩	٤٥٥	٤٩٣	٤٢٣	٤٠٤	٤٤٠	٥٠٩	٨٩٨*
الأردن	٩٥	١٤٣	١٥٧	١٩١	١٥٤	١٦١	١٩٠	١٨٤	١٥٣١
الكويت	-	٣٢٤	٣٧٧	٤٦٣	٥٩٣	٦١١	٦٤٦	٦٢٥	١٣٣١*
لبنان	٢١٢	٣٨٥	٤٨٢	٥١٨	٤٧١	٥٢١	٥٣٢	٥٦٨	١٢٢٣
سوريا	١٩٨	٢٣٥	٢١٢	٢٨٨	٢٦٤	٣٠٣	٣٦٨	٣٥٧	٣٤٦٥
السعودية	-	-	-	٥١٧	٥٠٧	٥٧١	٧٤٧	٦٩٢	٣٧٢٠
موريتانيا	-	٣٠	٢٤	٢٢	٣٧	٣٥	٤٥	٥٦	١٥٧*
اليمن الديمقراطية	٢٠٣	٢٧٤	٣٠١	٢٨٥	١٩٨	٢٠٣	٢١٨	٢٠١	١٨٨
اليمن	-	-	٢٦	٥٣	-	-	١٢٧	١٤٣	١٢٥*
المجموع للبلدان العربية									٢٥٧٣١
المجموع للعالم	١١٤١٠٠	١٦٢٤٠٠	١٩٧٤٠٠	٢١٥٩٠٠	٢٢٦٦٠٠	٢٥١٨٠٠	٢٨٥٧٠٠	٣٢٧٣٠٠	٨٤٥٤٠٠

المصدر: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Annuaire statistique** (1972).

الملحق رقم (٧)

التصدير (فوب) للبلدان العربية (بملايين الدولارات الاميركية)

البلد	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٤
الجزائر	٤٨٨	٧٥٩	٦٣٧	٦٢١	٧٢٤	٨٣٠	٩٣٤	١٠٠٩	٥١٧٣
مصر	٤٧٨	٥٢٠	٦٠٤	٦٠٤	٥٦٦	٦٢٢	٧٤٥	٧٦٢	١٥١٦
ليبيا	١٤	٣٣٦	٧٩٦	١٠١٠	١١٧٨	١٨٧٦	٢١٦٧	٢٣٦٦	٧٦٦٨
المغرب	٣٤٥	٣٨٤	٤٣٠	٤٢٨	٤٢٤	٤٥٠	٤٨٥	٤٨٨	١٧٧٤
السودان	١٢٥	٢٢٦	١٩٥	٢٠٣	٢١٤	٢٣٣	٢٤٨	٢٩٣	٣٥٠
تونس	١٥٣	١٢٦	١٢٠	١٤٠	١٤٩	١٥٨	١٦٦	١٨٣	٩١٤
موريتانيا	٥٦٦	١٦	٥٨	٦٩	٧٢	٧٢	٧٨	٨٩	١٥٥*
العراق	١٠	٧٨١	٨٨٢	٩٣٤	٨٣٣	١٠٤١	١٠٤٣	١٠٩٣	٧٥٥١
الأردن	٩٣٠	١٨	٢٨	٢٩	٣٢	٤٠	٤١	٣٤	١٥٥
الكويت	٣١	١١٠٧	١٢٤٤	١٣٠٤	١٣١٤	١٣٩١	١٤٧٦	١٥٨١	١١٢٤٠
لبنان	١٢١	٥٧	٨٥	١٠٣	١١٩	١٤٦	١٧٠	١٩٨	٥٨٨*
سوريا	٨٠٠	١٨٩	١٦٨	١٧٣	١٥٢	١٧٢	٢٠٧	٢٠٣	٧٧٨
السعودية	-	١٠٦٦	١٣٨٩	١٧٤٤	١٧٩٩	٢٠٢٦	١٠٠١	٢٤٢٣	٣٧١٦٣
اليمن	١٨٢	-	٧	٧	-	-	١٤	١٣	٨*
اليمن الديمقراطية		٢٠٠	١٩٠	١٩١	١٣٥	١١٠	١٤٤	١٤٦	١٢١*
المجموع للبلدان العربية									٧٤٩٩٩
المجموع للعالم	١٠٨٢٠٠	١٥٤١٠٠	١٨٦٤٠٠	٢٠٤٠٠٠	٢١٤٤٠٠	٢٣٩٠٠٠	٢٧٢٠٠٠	٣١١٨٠٠	٨٤٢٥٠٠

المصدر: Idem, **Annuaire statistique** (1975).

الملحق رقم (٨)

استغلال الأراضي والري

البلد	السنة	استغلال الأراضي							الري	
		المساحة الكلية	مساحة الأراضي	المساحة الزراعية			احراج وغابات	مساحات اخرى	السنة	المساحة ١٠٠٠ هكتار
				الأراضي الصالحة للزراعة	الزراعات الدائمة	مروج ومراعي دائمة				
الجزائر	١٩٧٠	٢٣٨١٧٤	-	٦٢٤٠	٥٥٢	٣٧٤١٦	٢٤٢٤	١٩١٥٤٢	١٩٦٨	٢٧٠
مصر	١٩٧٣	١٠٠١٤٥	-	٢٧٢٠	١٣٢	-	٢	٩٧٢٩١	١٩٧٣	٢٨٥٢
ليبيا	١٩٧١	١٧٥٩٥٤	١٧٥٩٥٤	٢٣٧٧	١٤٤	٧٠٠٠	٥٣٤	١٦٥٨٩٩	١٩٧١	١٢٥
موريتانيا	١٩٦٤	١٠٣٠٧٠	-	٢٥٨	٥	٣٩٢٥٠	١٥١٣٤	٤٨٤٢٣	١٩٦٤	٣
المغرب	١٩٧٢	٤٤٦٥٥	-	٦٩٩٨	٤٣٩	١٢٥٠٠	٥١٧٩	١٩٥٣٩	١٩٧٢	٨٥٠
الصومال	١٩٦٠	٦٣٧٦٦	٦٢٧٣٤	٩٥٧		٢٠٥٦٨	١٤٤٠١	٢٧٨٤٠	١٩٧٠	١٦٢
السودان	١٩٧٣	٢٥٠٥٨١	٢٣٧٦٠٠	٩٣٤٢	٧	٢٤٠٠٠	٩١٥٠٠	١٢٧٩٤٧	١٩٧٣	١٤٠٧
تونس	١٩٦١	١٦٣٦١	١٥٥٣٦	٤٥١٠		٣٢٥٠	٦٩٠	٧٩١١	١٩٦٨	٨٠
البحرين	١٩٧٣	٦٢	٦٢	٦		٤	-	٥٦	١٩٧٣	١
العراق	١٩٧١	٤٣٤٩٢	٤٣٣٩٧	٤٨٤٠	١٥١	٣٩	١٨٥١	٣٦٦٠٣	١٩٦٣	٣٦٧٥
الأردن	١٩٧٠	٩٧٧٤	-	١١٣٢	١٦٨	١٠٠	١٢٥	٨٢٤٩	١٩٧٠	٦٠

تابع جدول (٨) ـ

الكويت	١٩٧٣	١٧٨٢	١٧٨٢	١	-	١٣٤	٢	١٦٤٥	-	-
لبنان	١٩٧٣	١٠٤٠	١٠٢٣	٢٤٠	١٠٥	١٠	٩٥	٥٩٠	١٩٦٨	٦٨
عمان	١٩٧١	٢١٢٤٦	-	١٦	٢٠	١٠٠٠	-	٢٠٢١٠	-	-
قطر	١٩٧٣	٢٢٠١	-	٢		٥٠	-	٢١٤٩	-	-
السعودية	١٩٧١	٢١٤٩٦٩	-	٨١١	٦٧	٨٥٠٠٠	١٦٠١	١٢٧٤٩٠	١٩٧١	١٧٨
سوريا	١٩٧٣	١٨٥٤١	١٨٤٨٠	٥٥٤٦	٣٢٨	٦٤٩٧	٤٨١	٥٦٨٩	١٩٧٣	٦١٩
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٣	٨٣٦٠	-	٢٠		٢٠٠	-	٨١٤٠	-	-
اليمن	١٩٦٩	١٩٥٠٠	١٩٠٠٠	١٢٠٠		٧٠٠٠	٤٠٠	١٠٩٠٠	١٩٧٠	١٠٠
اليمن الديمقراطية	١٩٦٦	٢٨٧٦٨	٢٨٧٦٨	٢٥٢		٩٠٦٥	٢٥٩٠	١٦٨٦١		
المجموع للبلدان العربية		١٣٦٢٤٤١		٤٧٣٧٣,٦		٢٥٣٠٨٣	٤٥٥٠٩	٩٢٤٩٧٤		
المجموع للعالم		١٣٣٩٩٣١٣		١٤٧٢٩٢٩		٢٩٩٢٣٠٨	٤٠٣٤٧٥٣	٤٨٩٩٣٢٣		

الملحق رقم (٩)

الارقام القياسية للانتاج الزراعي الكلي (١٩٦١- ١٩٦٥ =١٠٠)

البلد	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجزائر	٩٣	١٠٥	٧٥	٩١	١١٠	١٠٥	١١١	١٠٧	١٢٧	١١٠	١٠٣
مصر	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٦	١١٨	١٢٣	١٢٣	١٢٧	١٢٩	١٣٠	١٣٢
ليبيا	٨٦	١٣٣	١٣٤	١٣٦	١٤٧	١٣٦	١١٧	١٠٠	١٧٤	٢٠٠	٢١٠
موريتانيا	١٠٣	١٠٧	١٠٦	١٠٨	١٠٩	١١٣	١١٢	١٠٨	٩٥	٨٠	٨١
المغرب	١٠٦	١١٥	١٠٢	١١١	١٥٦	١٢٦	١٤٤	١٤٧	١٤٩	١٣٢	١٥٢
الصومال	١٠٤	١٠٨	١٠٧	١١٢	١١٦	١٢٣	١٢٥	١٢٣	١٣٧	١٣٨	١٣٩
السودان	٩٩	١٠٦	١١٢	١٣٣	١٢١	١٤٢	١٤٩	١٥٥	١٥٤	١٤٩	١٦٩
تونس	١٠٨	١١٢	١٠٦	١١١	١١٠	٩٧	١١٨	١٤٢	١٢٩	١٥٥	١٤٩
العراق	١٠٢	١١١	١١٠	١١٩	١٣٨	١٣٣	١٣٤	١٣١	١٨٢	١٣١	١٥٢
الأردن	١٢٩	١٢٥	٩٣	٩٢	٦٢	٧٤	٤٨	٦٦	٧٧	٤٠	٧٩
لبنان	١٠٨	١١١	١١٧	١٣٦	١٣٥	١١٠	١٢١	١٤٢	١٦١	١٥٢	١٧٠
السعودبة	١٠٣	١٠٧	١١١	١١٦	١٢٠	١٢٠	١٣٠	١٣٨	١٤٣	١٤٥	١٥٥
سوريا	١٠٨	١٠٩	٨٣	١٠٥	٩٨	١٠٩	٨٥	٨٩	١٣٥	٨٤	١٢٦
اليمن	١٠١	١٠٣	٩٧	١٠٢	٩٨	٩٤	٨٢	١٠٨	١١٩	١١٩	١١٢
اليمن الديمقراطية	١٠٢	١٠٧	١٠٣	١٠٧	١٠٢	١١٧	١١٠	١١٨	١١٢	١٢٤	١٢٧
العالم	١٠٣	١٠٥	١٠٩	١١٣	١١٦	١١٧	١٢٠	١٢٥	١٢٤	١٣٠	١٣١

المصدر: Food and Agricultural Organization of the United Nations. **Production Yearbook** (1974).

الملحق رقم (١٠)

الأرقام القياسية للانتاج الزراعي الكلي للفرد (١٩٦١- ١٩٦٥= ١٠٠)

البلد	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجزائر	٩١	١٠٠	٦٩	٨٣	٩٦	٨٨	٩٠	٨٤	٩٧	٨١	٧٣
مصر	١٠٣	١٠٢	٩٩	٩٦	١٠٣	١٠٥	١٠٢	١٠٢	١٠١	٩٩	٩٧
ليبيا	٨٤	١٢٦	١٢٣	١٢٠	١٢٦	١١٤	٩٥	٧٩	١٣٢	١٤٨	١٤٤
موريتانيا	١٠١	١٠٣	٩٩	١٠٠	٩٨	٩٩	٩٧	٩١	٧٨	٦٤	٦٣
المغرب	١٠٥	١٠٩	٩٤	٩٩	١٣٥	١٠٥	١١٦	١١٥	١١٢	٩٦	١٠٧
الصومال	١٠٢	١٠٤	١٠٠	١٠٢	١٠٤	١٠٨	١٠٧	١٠٤	١١٢	١٠٩	١٠٨
السودان	٩٧	١٠٠	١٠٣	١١٩	١٠٥	١١٩	١٢١	١٢٢	١١٧	١١٠	١٢٠
تونس	١٠٦	١٠٦	٩٧	٩٩	٩٦	٨٢	٩٧	١١٢	٩٨	١١٥	١٠٧
العراق	٩٩	١٠٤	١٠٠	١٠٤	١١٧	١٠٩	١٠٦	١٠٠	١٣٤	٩٣	١٠٥
الأردن	١٢٦	١١٩	٨٦	٨٢	٥٣	٦٢	٣٩	٥٢	٥٨	٣٠	٥٦
لبنان	١٠٦	١٠٦	١٠٨	١٢٢	١١٧	٩٣	٩٩	١١٣	١٢٤	١١٣	١٢٣
السعودية	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٢	١٠٨	١١١	١١٢	١١٠	١١٥
سوريا	١٠٥	١٠٣	٧٦	٩٣	٨٤	٩١	٦٨	٦٩	١٠١	٦١	٨٩
اليمن	٩٩	٩٨	٩٠	٩٢	٨٦	٨١	٦٨	٨٧	٩٣	٩١	٨٣
اليمن الديمقراطية	١٠٠	١٠٢	٩٦	٩٧	٨٩	١٠٠	٩٢	٩٦	٨٨	٩٤	٩٤
العالم	١٠١	١٠١	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٤	١٠٥	١٠٧	١٠٥	١٠٧	١٠٦

المصدر: Ibid

الملحق رقم (١١)
مراحل تحرير المنتجات
ذات الأصل الحيواني والنباتي والثروات الطبيعية
من القيود في السوق العربية المشتركة

المرحلة	معدل التخفيض	عدد مواقع التعريفات التي ينالها التخفيض							
		المستوردات				الصادرات			
		مصر	العراق	الأردن	سوريا	مصر	العراق	الأردن	سوريا
١٩٦٥/١/١	٢٠٪	٣٩	٤١	٢٦	٣٨	٢٠	٦	٤	٦
١٩٦٦/١/١	٢٠٪	٣٦	٣٤	٢٨	٣٤	١٩	٦	-	٦
١٩٦٧/١/١	٢٠٪	٣٤	٣٣	٣٦	٣٤	١٩	٦	٦	٣
١٩٦٨/١/١	٢٠٪	٣٤	٣٤	٣٥	٣٤	١٨	٤	-	٣
١٩٦٩/١/١	٢٠٪	المتبقي	المتبقي	المتبقي	المتبقي	المتبقي	المتبقي	المتبقي	المتبقي

المصدر: Office arabe de presse et de documentation. **Commerce arabe et développement**, p. 101.

الملحق رقم (١٢)

مراحل تحرير المنتجات الصناعية من القيود في السوق العربية المشتركة

المرحلة	معدل التخفيض			عدد مواقع التعريفات							
				المستوردات				الصادرات			
	القائمة ب	القائمة ج	منتجات اخرى	مصر	العراق	الأردن	سوريا	مصر	العراق	الأردن	سوريا
٦٥/١/١	٪٣٥	٪٦٠	٪١٠	٩٢	١٩١	٩٧	٩٠	١٣	-	-	٢
٦٦/١/١	٪٤٥	٪٧٠	٪٢٠	٩٥	٩٤	٩٦	٩٧	١٣	-	٧	١٧
٦٧/١/١	٪٥٥	٪٨٠	٪٣٠	٩٥	-	٩٥	٩٥	١٣	-	-	١٢
٦٨/١/١	٪٦٥	٪٩٠	٪٤٠	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	١٣	-	-	١٤
٦٩/١/١	٪٨٥	٪١٠٠	٪٦٠	١٩٠	١٨٩	١٩٣	١٨٩	٢٦	-	٢	١٠٦
٧٠/١/١	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٨٠	١٩٠	١٩٠	١٩٢	١٩٠	٢٦	-	٢	-
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٨٠	٧٥٧	٧٥٧	٧٦٧	٧٥٦	١٠٤	-	١١	١٥١
المتبقي	-	-	٪٢٠	١٩٠	١٩٠	١٨٨	١٩٠	٢٦	-	-	-
المجموع العام	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٩٤٧	٩٤٩	٩٥٥	٩٤٦	١٣٠	-	١١	١٥١

الملحق رقم (١٣)
مشاريع مجمعات الحديد والصلب في الوطن العربي

البلد	الموقع	الطاقة الانتاجية (بآلاف الاطنان)	تاريخ بدء العمل	ملاحظات
الجزائر	الحجار	٤٠٠	١٩٦٩	عامل
	الحجار (توسع)	٢٠٠٠	-	في طور الانجاز
	وهران	١٢٠٠٠الى ١٥٠٠٠	-	مشروع
السعودية	جبيل	١٠٠٠	-	قيد الدرس
	-	٣٠٠٠*	-	قيد الدرس
مصر	حلوان	٣٠٠	١٩٥٨	عامل
	-	٩٠٠	١٩٧٣	عامل
	-	١٥٠٠	١٩٧٥	في طور الانجاز
	الدخيلة	١٦٠٠	١٩٧٧	-
	-	٥٠٠٠	١٩٨٢	قيد الدرس
الامارات العربية المتحدة	ابو ظبي	١٠٠٠	-	قيد الدرس
	دبي	١٠٠٠	-	قيد الدرس
العراق	خور الزبير قرب البصرة	١٢٠	١٩٧٧	في طور الانجاز
	-	٢٠٠٠	١٩٧٨	قيد الدرس
	-	٣٠٠٠	-	-
	-	٤٠٠	١٩٧٦	في طور الانجاز
	-	٢٠٠٠	-	قيد الدرس
الأردن	-	٣٠	١٩٧٥	عامل
الكويت	شيبه	٣٠٠ - ٤٠٠	-	تمت الدعوة لتقديم العروض
لبنان	طرابلس	-	-	عامل
ليبيا	-	-	-	قيد الدرس
المغرب	نظور	٤٠٠	-	قيد الدرس
سوريا	حماه	-	١٩٧١	عامل
قطر	-	٤٤٠	١٩٧١	في طور الانجاز

المصدر:

صباح كجه جي، «امكانيات واهمية المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات المعدنية والهندسية،» في ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤- ١٨ / ١٢ / ١٩٧٤.

* الاتحاد العربي العام للحديد والصلب، امكانيات تنمية صناعة الحديد والصلب، ص ٢١.

الملحق رقم (١٤)

اسعار الصرف.

معدلات اسعار الصرف: الأمم المتحدة **Annuaire statistique, 1974**

البلد	العملة الوطنية	قيمة الدولار بالعملة الوطنية			
		١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الجزائر	دينار	٤,٩٣٧	٤,٠٥٦	٤,١٨٥	٣,٩٦
البحرين	دينار	٠,٤٧٦٢	٠,٤٣٨٦	٠,٣٩٤٨	-
مصر	جنيه مصري	٠,٤٣٤٨	٠,٤٣٤٨	٠,٣٩٠٦	٠,٣٩٣
العراق	دينار	٠,٣٥٧١	٠,٣٢٨٩	٠,٢٩٥٩	٠,٢٩٤
الأردن	دينار	٠,٣٥٧١	٠,٣٥٧١	٠,٣٢٨٩	٠,٣١١
الكويت	دينار	٠,٣٥٧١	٠,٣٢٧٩	٠,٢٩٦٧	٠,٢٩١
لبنان	ليرة لبنانية	٣,٢٥	٣,٠١	٢,٥١	٢,٢٦
ليبيا	دينار	٠,٣٥٧١	٠,٣٢٦٩	٠,٢٩٥٩	٠,٢٩٦
موريتانيا	اوقية	٢٧٦,٠	٢٥٦,٢٥	-	-
المغرب	درهم	٥,٠٤	٤,٧٧	٤,٣٠	٤,٣٠
السعودية	ريال	٤,٥٠	٤,١٤	٣,٥٥	٣,٥٤
السودان	جنيه سوداني	٠,٣٤٨٢	٠,٣٤٨٢	٠,٣٤٨٢	٠,٣٣٩
سوريا	ليرة سورية	٣,٨٢	٣,٨٢	٣,٨٠	٣,٥٢
تونس	دينار	-	-	٠,٤٢	٠,٥٢
اليمن	ريال	٥,٥٠٠	٤,٦٩٠	٤,٥٧٥	-
اليمن الديمقراطية	دينار	٠,٤١٦٧	٠,٣٨٣١	٠,٣٤٤٨	-

المصدر:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs. Statistical Office, **Annuaire statistique** (1972).

Institute for Strategic Studies.London. **Les forces armées mondiales 1974- 1975**

الملحق رقم (١٥)

العقود الكبرى للتسلح في الشرق الاوسط منذ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣

البلد المشتري	البلد البائع	طبيعة السلاح	القيمة بملايين الفرنكات
ابو ظبي	انكلترا	صواريخ مضادة للطائرات: رابير	٣٥٠
السعودية	فرنسا	٣٨ طائرة ميراج ٣ ي- ٢٧٥ دبابة اي ام اكس ٣٠	٥٠٠ـ٥٥٠
		مدافع مضادة للطائرات- صواريخ كروتال مضادة للطائرات- صواريخ جو- جو: ماجيك	٤٠٠٠
	الولايات المتحدة	٥٠ طائرة اف ٥ إي- اف ٥ أف- صواريخ جو- ارض: مافريك- تدريب الطيارين	٣٧٥٠
مصر	الاتحاد السوفياتي	صواريخ مضادة للدروع- صواريخ مضادة للطائرات: سام- صواريخ ارض- ارض: سكود	٧
	بريطانيا	٢٤ طائرة عمودية ثقيلة- ٦ طائرات عمودية مضادة للغواصات	٤٥٠
ايران	فرنسا	١٢ زورقاً حربياً قاذفاً للصواريخ	٦٠٠
	الولايات المتحدة	٨٠ طائرة أف ١١٤ ذات اجنحة متغيرة	٨٩٠٠
		٣٦ أف ٤ فانتوم	٧٥٠
	انكلترا	نظام دفاع جوي: صواريخ رابير مضادة للطائرات	

تابع الملحق رقم (١٥)

العقود الكبرى للتسلح في الشرق الاوسط منذ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣

		صواريخ ارض- جو: تايجر كات	٨٠٠
اسرائيل	الولايات المتحدة	اف ٤ فانتوم- ٤٢ سكاي هوك- طائرات عمودية- صواريخ مضادة للطائرات هوك- صواريخ مضادة للدروع: تاو- ٥٠٠ دبابة ام ٦٠	١٠٠٠٠
الكويت	فرنسا	٢٠ طائرة ميراج اف ١	٥٠٠
		١٠ طائرات عمودية: بوما	١٠٠
		٢٠ طائرة عمودية: غازيل	٣٠
	انكلترا	٣٨ طائرة جاكوار	٨٠٠
	الولايات المتحدة	صواريخ مضادة للطائرات: هوك	٥٠٠
ليبيا	الاتحاد السوفياتي	دبابات ت ٦٢- صواريخ مضادة للطيران: سام٦ - ٥٠ ميغ ٢٣	٧
	فرنسا	٣٨ طائرة ميراج أف ١	٩٥٠
عمان	انكلترا	١٢ طائرة جاكوار	٤٣٠
		٢٨ بطارية صواريخ مضادة للطائرات: رابير	٣٥٠
سوريا	الاتحاد السوفياتي	ميغ ٢١	؟
		٥٠ طائرة ميغ ٢٣ ذات اجنحة متحركة- ١٠٠٠دبابة تي٦٢- صواريخ ارض- ارض: سكود	عدة مليارات من الفرنكات الفرنسية

المصدر: **Les Informations**, no.1556,(10 Mars 1975);cited by Chapin et Nash, L'utilisation **des revenus du pétrole arabe et iranien.**

المراجع

١- المصادر العربية

الاتحاد العربي للحديد والصلب. السكرتاريا العامة. **صناعة الحديد والصلب العربية**. بيروت: الاتحاد، ١٩٧٤.

اتفاقية السوق العربية المشتركة. القاهرة: جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ١٩٦٤.

اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية. القاهرة: جامعة الدول العربية، الامانة العامة، ١٩٥٧.

جامعة الدول العربية. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. **تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية**. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٢.

جامعة الدول العربية. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. الامانة العامة. **التجارة الخارجية للدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة**. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٢. (مطبوع على الآلة الكاتبة).

الدورة العادية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الثانية، القاهرة، ١٩٧٣/١١/٢٧. **تقرير الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية**. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٤.

ندوة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، ١٤- ١٩٧٤/١٢/١٨. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، معهد التخطيط العربي في الكويت، معهد التخطيط القومي في القاهرة. **ندوة المشروعات العربية المشتركة**/ المحرر العلمي احمد جامع. [القاهرة]: جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، [١٩٧٦].

دوريات

القبس: ١٨ آذار (مارس) ١٩٧٤.

المجاهد: ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٦.

نفط العرب: المجلد ٨، العدد ١٠، تموز (يوليو) ١٩٧٣.

٢- المصادر الأجنبية

Books

A.K Sen. **Choice of Technics: An Aspect of the Theory of Planned Economic Development.** Oxford: Blackwell, 1968.

Algerie. Ministère de l'industrie et de l'énergie. **L'Intégration économique Maghrébine.** Alger: Le Ministère, 1974.

Amin, Galal A. **The Modernization of Poverty: A Study of the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries 1945 - 1970.** Leiden: E.J. Brill, 1974. (Social, economic and political studies of the Middle East, v.13).

Amin, Samir, **L'Accumulation à l'échelle mondiale .** Paris: Anthropos, 1970.

Amin, Samir. **L'Economie du Maghreb.** Paris: Minuit, 1966. 2 vs.

Amin, Samir, **L'Utilisation des revenus susceptibles d'épargne en Egypte de 1939 à 1953.** (Thèse: Institut de Statistique, Paris 1955).

Amin, Samir et al. **La Crise de l'imperialisme.** Paris: Minuit, 1975.

Andriamananjara, Rajaona. **Labour Mobilization: The Moroccan Experience.** Ann Arbor: University of Michigan, Center for Research on Economic Development, 1971.

Annuaire de l'Afrique du Nord. Paris: Centre national de la recherche, 1972.

Annuaire de l'Afrique du Nord. Paris: Centre national de la recherche, 1973.

Badouin, R. **Agriculture et accession au développement.** Paris: Pedone, 1967.

Bain, Joe Staten. **Barriers to New Competition, Their Character and Consequences in Manufacturing Industries.** Cambridge: Harvard University Press, 1956. (Harvard University series on competition in American industry, no. 3).

Bairoch, P. **Diagnostic de l'evolution économique du Tiers - Monde, 1900 - 1968.** Paris: Gauthiers - Villars, 1970.

Baran, Paul A. **L'Economie politique de la croissance.** Paris: Maspero, 1966.

Baran, Paul A. et Paul M. Sweezy. **Le Capitalisme monopoliste, un essai sur la société industrielle américaine.** Traduit de l'anglais par Christos Passadéos. Paris: Maspero, 1968.

Barber, William J. **The Economy of British Central Africa; a Case Study of Economic Development in a Dualistic Society.** Stanford, Ca.: Stanford University Press, [1961].

Barre, Raymond. **Economie politique.** Paris: Presses Universitaires de France, 1966. v. 1.

Barrère, A. «Analyse des relations entre le capital et la production.» Rapport au **Congrès des économistes de langue française, Mai 1955.**

Barrère, A. «La Combinaison des facteurs productifs et l'intensité du capital.» Rapport au **Colloque sur la théorie du capital, 4-11 Septembre1958.**

Bartoli, Henri. **Cours de systèmes et structures économiques.** Paris: Cours de droit, 1967 - 1968.

Bartoli, Henri. **La Doctrine économique et sociale de K. Marx.** Paris:Seuil, 1950.

Belal, Abdel - Aziz. **L'Investissement au Maroc.** Paris: Mouton, 1968.

Benyoussef, A. **Population du Maghreb et communauté économique à quatre.** Paris: Société d'édition d'enseignement supérieur, 1967.

Berque, Jacques. **Le Maghreb entre deux guerres.** Paris: Seuil, 1970.

Bettelheim, Charles. **Planification et croissance accélérée; recueil d'articles et d'études inédites.** Paris: Maspero, 1964. (Economie et socialisme, no. 1.)

Blardone, G. **Progrès économique dans le Tiers - Monde. Population active, productivité, croissance et développement.** Paris: Librairie sociale et economique, 1973.

Blardone, G. et M. Th. Parisot. **Progrès économique, de la population active et de la productivité.** Paris: Librairie sociale et économique, 1973.(Cahiers 2).

Bourguinat, Henri. **Espace économique et intégration européenne.** Essai de détermination de l'incidence du Marché Commun sur les inégalités régionales de développement. Paris: S.E.D.E.S., 1961.

Bourguinat, Henri. **Les Marchés communs des pays en voie de développement.** Genève: Droz, 1968. (Travaux de droit, d'économie, de sociologie et des sciences politiques, no.63).

Brahimi, A. **Surplus économique et croissance dans les pays en voie de développement:l'exemple de l'Algérie 1950 - 1970.**(Thèse: Paris 1, Sorbonne, Paris, 1972).
Byé, M. **Les Relations économiques internationales.**Paris: Dalloz, 1971.
Castillo, C. **Growth and Integration in Central America.** New York: Frederick A. Praeger, 1967.
Chambre de Commerce franco - arabe. **Annuaire franco - arabe.** Paris : Chambre de Commerce franco - arabe, 1973.
Chambre de Commerce franco - arabe. **Annuaire franco - arabe.** París: Chambre de Commerce franco - arabe, 1974.
Chambre de Commerce franco - arabe. **Annuaire franco - arabe.** Paris: Chambre de Commerce franco - arabe, 1975 - 1976.
Chapin, J.Y. et D.J. Nash. **L'Utilisation des revenus du pétrole arabe et iranien.** Bruxelles: Editions East West, S.P.R.L., 1974
Chatelus, Michel. **Stratégies pour le Moyen- Orient.** Paris: Calmann - Lévy, 1974.
Chevalier, J.M. **Le Nouvel enjeu pétrolier.** Paris: Calmann - Lévy, 1973.
Chevalier, J.M. **La Structure financière de l'industrie américaine.** Paris: Cujas, 1970.
Colloque sur le développement industriel des pays arabes, Koweit, 1-10 Mars 1966. **Rapport du colloque sur le développement industriel des pays arabes.** New York: United Nations, 1967.
Le Coz, J. **Les Réformes agraires.** Paris: Presses Universitaires de France, 1974.
La Croissance de la grande firme multinationale. Paris: Centre national de la recherche, 1973.
Deuxième plan quadriennal 1974 - 1977: rapport général. [s.l.: s.n.], 1974.
Diab,Mohammad Amine.**Inter - Arab Economic Cooperation 1951 - 1960.**Beirut: American University of Beirut, Economic Research Institute, 1963.
Diaz - Alejandro, C.F. **The Andean Common Market, Gestation and Outlook** .New Haven: Yale University, Economic Growth Center, 1970.
Emmanuel, A. **L'Echange inégal.** Paris: Maspero,1969.
Erbès, R. **l'Intégration économique internationale** . Paris: Presses Universitaires de France,1966.
Faire, A. et J.P. Sebord. **Le Nouveau déséquilibre mondial.** Paris: Grasset, 1973.
Food and Agricultural Organization of the UnitedNations. **Annuaire de Commerce.** Rome: F.A.O., 1972. v. 26.
Food and Agricultural Organization of theUnitedNations. **Annuaire de commerce.** Rome: F.A.O., 1974. v. 28.
Food and Agricultural Organization of the United Nations. **Production Yearbook.** Rome: F.A.O., 1969.v. 23.
Food and Agricultural Organization of the United Nations. **Production Yearbook.** Rome: F.A.O., 1973. v. 27.
Food and Agricultural Organization of the United Nations. **Production Yearbook.** Rome: F.A.O., 1974. v. 28 - 1.
Fourastié, J. **La Productivité.** Paris: Presses Universitaires de France, 1968.
Frank, G. **Le Développment du sous - développement. L'Amérique Latine.** Paris: Maspero, 1970.
Furtado, C. **Théorie du développement économique.** Paris: Presses Universitaires de France, 1970.
Galbraith, John Kenneth. **Les Conditions actuelles du développement économique** . Paris: Denoél, 1962.
Galissot, R. **L'Economie de l'Afrique du Nord.** Paris: Presses Universitaires de France, 1969.(Que sais - je?)
G.A.T.T. **Le Commerce interntional en 1974 - 75.** Genève: G.A.T.T., 1975.
Halliday, Fred. **Arabia Without Sultans.** Harmondsworth: Penguin , 1974.

Halliday, J. et G.M. Cormack. **Le Nouvel impérialisme japonais.** Paris: Seuil, 1973.
Harbi, M. **Aux origines du F.L.N., le populisme révolutionnaire en Algérie.** Paris: Christian Bourgeois, 1975.
Hirschmann, A.O. **Stratégie du développement économique.** Paris: Editions Ouvrières, 1964.
Hoselitz, B.F. **Social Aspects of Economic Growth.** 4th ed. New York: The Free Press, 1965.
Indépendance et interdépendance au Maghreb. Paris: Centre national de recherche scientifique, 1974.
Industrialisation du Maghreb. Paris: Maspero, 1965.
Institute for Strategic Studies. London. **Les Forces armées mondiales 1974 - 1975.** Traduit de l'anglais par André Dessens. Paris: La Documentation Française, 1975.
International Bank for Reconstruction and Development. **Direction of Trade Annual.** Washington. D.C.: I.B.R.D., 1970 - 1974.
International Bank for Reconstruction and Development. **Rapport annuel 1975.** Washington, D.C.: I.B.R.D., [n.d.].
International Labour Office. **Annuaire des statistiques du travail.** Genève: I.L.O., 1973.
International Labour Office. **Annuaire des statistiques du travail.** Genève: I.L.O., 1975.
International Labour Office. **Les Problèmes du travail en Afrique du Nord.** Genève: I.L.O., 1960.
International Labour Office. **Les Tertiaires. Analyse comparative de la croissance de l'emploi dans les activités tertiaires.** Genève: I.L.O., 1974.
International Monetary Fund. **Balance of Payments Yearbook.** Washington, D.C.: I.M.F., 1975.
International Monetary Fund. **International Financial Statistics.** Washington, D.C.: I.M.F., 1975.
Introduction à l'Afrique du Nord contemporaine. Paris: Centre national de la recherche, 1975.
Isnard, Hildebert. **Le Maghreb.** Paris: Presses Universitaires de France, 1966.
Issawi, Charles and Mohamed Yeganeh. **The Economics of Middle Eastern Oil.** London: Faber and Faber, 1962.
de Jouvenal, Bertrand et al. **Problèmes économiques de notre temps.** Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1966.
Kaser, M. **Comecon, Integration Problems of the Planned Economies.** London: Cambridge University Press, 1965.
Lamfalussy, A. «Integration monétaire: problèmes et perspectives.» Rapport au **Congrés mondial de l'Association internationale des sciences économiques, Quatrième, Budapest, 19- 24 Août 1974.**
Laroui, A. **La Crise des intellectuels arabes.** Paris: Maspero, 1974.
Lavigne, Marie. **Le COMECON.** Paris: Cujas, 1973.
Levinson, Ch. **L'Inflation mondiale et les firmes multinationales.** Paris: Seuil, 1973.
Lewis, William Arthur. **Economic Development With Limited Supplies of Labour.** Manchester: The Manchester School, 1954.
Lewis, William Arthur. **La Théorie de la croissance économique.** Paris: Payot, 1964.
Lizano, Eduardo. «L'Intégration économique entre pays peu développés.» Rapport au **Congrés mondial de l'Association internationale des sciences économiques, Quatrième, Budapest, 19 - 24 Août 1974.**
Magdoff, Harry. **L'Age de l'impérialisme.** Paris: Maspero, 1970.
Marchal, André. **L'Europe solidaire.** Paris: Cujas, 1970. 2 vs.

Marchal, André. **L'Intégration territoriale.** Paris: Presses Universitaires de France, 1967. (Que sais-je?).
Marchal, André. **Systèmes et structures économiques.** Paris: Presses Universitaires de France, 1969.
Meade, James Edward. **The Theory of Customs Unions.** Amsterdam: North - Holland Publishing Co., 1955. (Professor Dr. F. de Vries lectures).
Menais, G. P. **Les Relations monétaires internationales financières et économiques.** Paris : Delmas, 1971.
Muzikar, J. **Les Perspectives de l'intégration des pays maghrébins.** Nancy: Centre européen universitaire de Nancy, 1967.
Mynt, H. **Les Politiques de développement.** Paris: Editions Ouvrières, 1966.
Office Arabe de presse et de documentation. **Commerce arabe et développement.** Damas: O.A.P.D., 1972.
Olivier, R. **La Population en Algérie.** Paris: La documentation française, 1960.
Organization of Arab Petroleum Exporting Countries. **A Brief Report on the Activities and Achievements of the Organization, 1968 - 1973.** Kuwait : O.A.P.E.C., 1974.
Organization for Economic Cooperation and Development. **L'Intégration économiqe entre pays en voie de développement.** Paris: O.E.C.D., 1969.
Organization for Economic Cooperation and Development. **Statistiques relatives à la structure de la main - d'oeuvre par profession et par niveau d'éducation dans 53 pays.** Paris: O.E.C.D., 1969.
Organization for Economic Cooperation and Development. **Structures professionnelles et éducatives, et niveaux de développement économique.** Paris: O.E.C.D., 1969.
Palloix, Ch. **L'Economie mondiale capitaliste.** Paris: Maspero, 1971. 2 vs.
Palloix, Ch. **Les Firmes multinationales et le procès d'internationalisation.** Paris: Maspero, 1973.
Passet, R. **Politiques de développement.** 2è ed. Paris: Dalloz, 1969.
Perlo, V. **L'Empire de la haute finance: la genèse du capitalisme monopoliste d'état aux U.S.A.** Paris: Editions Sociales. 1974.
Perroux, François. **L'Economie des jeunes nations: industrialisation et groupements de nations.** Paris: Presses Universitaires de France, 1962.
Perroux, François. **L'Economic du xxè siècle.** 3è ed.aug. Paris: Presses Universitaires de France, 1969.
Perroux, François. **L'Europe sans rivages.** Paris: Presses Universitaires de France, 1954.
Renaissance du monde arabe; colloque interarabe de Louvain, sous la direction de Anouar Abdel - Malek, Abdel - Aziz Belal et Hassan Hanafi. [Gembloux]: Duculout, [1972]. (Sociologie nouvelle situations).
Robana, Abderrahman. **The Prospects for an Economic Community in North Africa: Managing Economie Integration in the Maghreb States.** New York: Praeger, 1973.
Robson, P. **Economic Integration in Africa.** London: George Allen Unwin. 1968.
Robson, P. (ed.) **International Economic Integration.** Harmondsworth: Penguin, 1972. (Penguin modern economics).
Robson, P. **La Péréquation par la fiscalité et la répartition des avantages résultant de groupement économiques entre pays en voie de développement.** New York: UNCTAD, 1971.
Sabolo, J.C. et RenéWéry. **Les Tertiaires.** Genève: International Labour Office, 1974.
Sachs, Ignacy. **La Découverte du Tiers-Monde.** Paris: Flammarion, 1971.
Sahb, A. **Développement et questions d'Orient.** Paris: Cujas, 1972.

Samuelson, P.A. (director). **L'Avenir des relations économiques internationales.** Paris: Calmann- Lévy, 1971.

Sarkis, Nicolas. **Le Pétrole et les économies arabes.** Paris: L.G.D.J., 1963.

Tiano, André. **Le Maghreb entre les myths, l'économie nord-africaine depuis l'indépendance.** Paris: Presses Universitaires de France, 1968.

Tinbergen, J. **International Economic Integration.** Amsterdam: Elsevier Publishing Company, 1965.

L'Unification monétaire européenne. Paris: Calmann- Lévy, 1974.

L'Unité Maghrébine; dimensions et perspectives. Paris: Centre national de la recherche, 1972.

United Nations. **Effets des sociétés multinationales sur le développement et sur les relations internationales.** New York: United Nations, 1974.

United Nations. **Etudes de certains problèmes que pose le développement dans certains pays du Moyen-Orient.** New York: United Nations, 1971.

United Nations. **Etudes de certains problèmes que pose le développement dans certains pays du Moyen-Orient.** New York: United Nations, 1972.

United Nations. **Etudes de certains problèmes que pose le développement dans certains pays du Moyen-Orient.** New York: United Nations, 1973.

United Nations. **Exode du personnel qualifié des pays en voie de développement, Rapport du Secrétaire Général.** New York: United Nations, 1968.

United Nations. **Manuel de statistiques du commerce international et du développement.** New York: United Nations, 1972.

United Nations. **Mise en œuvre de la stratégie internationale du développement.** New York: United Nations, 1973. vol.1.

United Nations. **Multinational Corporations in World Development.** New York: United Nations, 1973.

United Nations. «La Petite industrie dans les pays arabes du Moyen-Orient.» Réunion d'experts, Beyrouth, 11-15 Novembre 1968. **Rapports d'experts.** New York: United Nations, 1972.

United Nations. **Problèmes actuels d'intégration économique, coopération agricole et industrielle entre pays en voie de développement.** New York: United Nations, 1971. (TD/B/374).

United Nations. **Les Rapports d'interdépendance entre l'industrie et l'agriculture dans le processus du développement.** New York: United Nations, 1975.

United Nations Conference on Trade and Development. **Commerce d'état et intégration économique régionale entre pays en voie de développement.** New York: United Nations, 1973. (TD/B/346).

United Nations Conference on Trade and Development. **Coopération agricole et industrielle entre pays en voie de développement.** New York: United Nations, 1971. (TD/B/374).

United Nations Conference on Trade and Development. **Le Développement des échanges et l'intégration économique entre pays en voie de développement.** New York: United Nations, 1967. (TD/B/Rev. 1).

United Nations Conference on Trade and Development. **Les Effets des préférences inverses sur le commerce entre pays en voie de développement.** New York:

United Nations, 1974. (TD/B/345).

United Nations Conference on Trade and Development. **Répartition des avantages et des coûts de l'intégration entre pays en voie de développement.** New York: United Nations, 1973.

United Nations. Department of Economic and Social Affairs. Statistical Office. **Annuaire statistique 1971.** New York: United Nations, 1972.

United Nations. Department of Economic and Social Affairs. Statistical Office. **Annuaire statistique 1972.** New York: United Nations, 1973

United Nations. Department of Economic and Social Affairs. Statistical Office. **Annuaire statistique 1973.** New York: United Nations, 1974.

United Nations. Department of Economic and Social Affairs. Statistical Office. **Annuaire statistique 1974.** New York: United Nations, 1975.

United Nations. Department of Economic and Social Affairs. Statistical Office. **Annuaire statistique 1975.** New York: United Nations, 1976.

United Nations. Department of Economic and Social Affairs. Statistical Office. **Yearbook of International Trade Statistics 1972- 1973.** New York: United Nations, 1974.

United Nations. Department of Economic and Social Affairs. Statistical Office. **Yearbook of National Accounts Statistics.** New York: United Nations, 1973.

United Nations. Department of Economic and Social Affairs. Statistical Office. **Yearbook of National Accounts Statistics.** New York: United Nations, 1974.

United Nations. Economic Commission for Africa. **Etudes sur l'harmonisation du développement industriel en Afrique du Nord.** Adis Ababa:United Nations, 1972.

United Nations. Economic Commission for Africa. **Indicateurs économiques africains.** Adis Ababa: United Nations, 1972.

United Nations. Economic and Social Council.**Etudes sur l'harmonisation du développement industriel en Afrique du Nord.** New York: United Nations, 1972.

United Nations Cultural and Scientific Organization. **Annuaire statistique 1973.** Louvain: UNESCO, 1974.

United Nations Industrial Development Organization. «Industrialisation des pays en voie de développement: problèmes fondamentaux et action nécessaire.» **General Conference of UNIDO, Second, Lima, Peru, 12-26 March 1975.**

United Nations. Statistical Office. **Demographic Yearbook.** New York: United Nations, 1974.

Uri, P. **Une politique monétaire pour l'Amérique Latine.** Paris: Plon, 1965.

Vernon, R. **Les Entreprises multinationales.** Paris: Calmann- Lévy, 1973.

Viner, J. **Commerce international et développement économique:** Washington, D.C.: International Bank for Reconstruction and Development, 1963.

Weiller, J. **L'Economie internationale depuis 1950.** Paris: Presses Universitaires de France, 1965.

Wionczek, M.S. (ed.).**Economic Cooperation in Latin America, Africa and Asia. A Handbook of Documents.** Cambridge, Mass.: Massachussets Institute of Technology, 1969.

Wionczek, M.S. **Latin American Economic Integration: Experiences and Prospects.** New York: Praeger, 1966.

Periodicals

Amin, Samir. «Le Commerce international et les flux internationaux des capitaux.» **L'homme et la Société:** no. 15, Janvier- Mars 1970.

Amin,Samir.«Pour un aménagement du système monétaire des pays africains de la zone franche.» **Le Mois en Afrique:** no. 41, Mai 1969.

Aulas, M.Ch. «L'Egypte d'Anouar El Sadate, ouverture à l'Ouest, isolement dans le Monde arabe.» **Le Monde Diplomatique:** Janvier 1976.

«Avant-projet de Charte nationale.» Titre VII. **El-Moujahid:** Mai 1976.

Aydalot, P. «Note sur les économies externes et quelques notions connues.» **Revue économique:** v. 16, no. 6, Novembre 1965.

Baerresen, D.W. «A Method for Planning Economic Integration for Specified Industries.» **Journal of Common Market Studies:** v. 6, no. 1, September 1965.

Balaji, S. «Comment déterminer la rentabilité du commerce extérieur.» «**Etudes Economiques:** no. 114, 1963.

Balassa, Bela A. «Towards a Theory of Economic Integration.» **Kyklos:** v. xiv, 1961.

Baldwin, R.E. «Secular Movements in Terms of Trade.» **American Economic Review:** May 1955.

Baltra- Cortes , A. «L'Amérique Latine et la 11e U.N.C.T.A.D.» **Economie appliquée:** no. 1- 2, 1969.

Barre, R. «Le Développement économique. Analyse et politique.» **Cahiers de l'I.S.E.A.:** Série F, no. 11, Avril 1958.

Barre, R. «LesEchangesinternationaux comme dynamisme de la croissance». **Revue économique:** no. 1, 1965.

Barrère, A. «Tiers Monde et développement.» **Recherche Sociale:** no. 6, Septembre - Octobre 1966.

Bartoli, H. «La Rationalité des décisions économiques.» **Economie appliquée:** 1962.

Basile, Antoine. «Les Mouvements de capitaux et les investissements arabe au Moyen-Orient.» **Proche-Orient, Etudes économiques:** no. 69, Juillet-Décembre 1971.

Benard, J. «Le Marché commun européen et l'avenir de la planification française.» **Revue économique:** no. 5, Septembre 1964.

Benard, J. «Réseau des échanges internationaux et planification ouverte.» **Economie appliquée:** 1963.

de Bernis, G. Destanne. «Industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale.» **Economie appliquée:** v. 19, no. 3-4, Juillet-Décembre 1966.

de Bernis, G. Destanne. «La Prospective dans le Tiers- Monde: un mythe?» **Tiers-Monde:** v. 11, no. Juillet-Septembre 1971.

Bertin, Gilles. «Les Causes de la croissance des entreprises à l'étranger.» **Revue économique:** Juillet 1962.

Bertin, Gilles. «Note sur la dimension et les formes d'expansion des entreprises à l'étranger.» **Revue économique:** v. 21, no.2, Mars 1970.

Bertrand, R. «Le Rôle de la protection douanière.» **Economie appliquée:** Juillet-Septembre 1959.

Bettelheim, Ch. «Echanges internationaux et développement régional .» **Problèmes de planification:** no. 2, 1962.

Bettelheim, Ch. «Variations du taux de profit et accroissement de la productivité du travail.» **Economie appliquée:** v. 12, no. 1-2, 1959.

Bienayme. «Rapport capital- produit et échanges internationaux des pays en voie de développement.» **Cahiers de l'I.S.E.A.:** Série P, no. 12, Juillet 1966.

«Bilan et perspectives de l'intégration de l'Amérique Latine.» **Tiers- Monde:** 1965. (Numéro spécial).

Bouc, A. «Conférence sur l'harmonisation des programmes industriels de l'Afrique de l'Ouest.» **Tiers Monde:** Janvier- Mars 1965.

Boudeville, J.R. «Contribution à l'étude des pôles de croissance brésiliens. Une industrie motrice: la sidérurgie de Minas- Gerais.» **Cahiers de l'I.S.E.A.:** Série F, no. 10.

Bourguinat, Henri. «Economies et déséconomies externes.» **Revue économique:** v. 15, no. 4, Juillet 1964.

Bourguinat, Henri. «Réalisme et théorie de l'union douanière.» **Revue économique:** no. 6, Novembre 1966.

Bourguinat, Henri. «Régionalisation, intégration, coproduction.» **Economie appliquée:** no. 1- 2, 1969.

Bourguinat, Henri. «La Régionalisation des pays sous- développés: une rationalité de substitution.» **Cahiers de l'I.S.E.A.:** Série L, 1965.

Brown, A. Y. «Customs Union Versus Economic Separatism in Developing Countries.» **Yorkshire Bulletin of Economic and Social Research:** v. 13, no. 2, 1961.

Bulletin de Conjoncture de la Banque de Bruxelles: Octobre 1974.

Bulletin Mensuel de la Banque Nationale Algérienne: Janvier 1974.

Byé, M. «Aide, commerce et coproduction.» **Développement et Civilisation:** 1965.

Byé, M. «L'autofinancement de la G.U.I. et les dimensions temporelles de son plan.» **Economie et Sociétés:** Septembre 1968.

Byé, M. «Localisation de l'investissement et communauté économique européenne.» **Revue économique:** v. 9, no. 2, Mars 1958.

Byé, M. «Les Formes nouvelles de la coopération internationale: vers la production en commun.» **Le Monde Diplomatique:** Décembre 1965.

Cardon, P.L. «Réflexions sur l'intégration d'Amérique Latine.» **Economie appliquée:** no. 1- 2, 1969.

«Les chances de succès d'un Fonds Commun pour le développement économique arabe.» **L'Economie et le Finances de Pays Arabes:** v. 11, no. 124, Avril 1968.

Chatelus, Michel. «Les politiques industrielles des Etats arabes du Moyen-Orient.» **Proche-Orient, Etudes économiques:** no. 71, Janvier- Avril 1972.

Cooper, C.A. et B.F. Massel. «Towards a General Theory of Customs Unions for Developing Countries.» **Journal of Political Economy:** October 1965.

Corm, Georges. «Pétrole et finances arabes. Les trusts anglo-saxons mènent le jeu.» **Le Monde Diplomatique:** Août 1974.

Crow, J.W. «L'Intégration économique en Amérique Latine.» **Finances et développement:** Mars 1966.

Debackère, Marie- Claire. «Chronique de l'industrie pétrolière dans les pays arabes.» **Proche Orient, Etudes économiqas:** no . 71, Janvier- Avril 1972.

Debeauvais, M. «La notion de capital humain.» **Revue internationale de Science Sociale:** v. 14, no. 4, 1962.

Debourse, J.P. «La Rentabilité de la recherche scientifique.» **Revue économique:** no. 2, Mars 1964.

Denis, H. «L'Evolution séculaire des termes de l'échange entre l'Europe industrielle et les régions sous-développées. Un essai d'interprétation.» **Cahiers de l'I.S.E.A.:** Série P, no. 7, 1962.

Denis, H. «Productivité et rentabilité.» **Revue économique:** no. 1, Janvier 1954.

Denis, H. «Le Rôle des débouchés préalables dans la croissance économique de l'Europe occidentale et des Etats- Unis d'Amérique.» **Cahiers de l'I.S.E.A.:** Série P, no. 5, Mai 1961.

Dülfer, E. «L'éfficacité opérationnelle des coopératives agricoles dans les pays en voie de développement.» **F.A.O.:** no. 96, 1975.

Eckenstein, Ch. «Regional Integration-More Realism Needed.» **C.E.R.E.S.:** v. 1, no. 6, November- December 1968.

Fabra, Paul. «Une Réforme bâtie sur du sable.» **Le Monde:** 6- 7 Janvier 1974.

Ganage, E. «Communauté européenne et espace méditerranéen.» **Proche-Orient, Etudes économique:** no. 74, Septembre- Décembre 1972.

Ganage, E. «Le Problème des redevances pétrolières au Moyen- Orient.» **Tiers-Monde:** Avril- Juin 1966.

Gendarme, R. «Une illustration de l'inertie des structures de développement.» **Cahiers V. Pareto:** no. 4, 1971.

Haberler, Gottfried. «Integration and Growth of the World Economy in Historical Perspective.» **The American Economic Review:** vol. liv, no. 2, part 1, March 1964.

Hassouna, A. «Les Perspectives de création d'une Communauté économique arabe.» **Commerce du Levant:** no. 93, Mai 1968.

Haas, E.B. et Ph. C. Schmiter. «Economics of Differential Patterns of Political Integration: Projections About Unity in Latin America.» **International Organization:** Autumn 1964.

Herrera, F. «The Inter- American Development Bank and the Latin America Integration Movement.» **Journal of Common Market Studies:** v. 5, no. 2, December 1966.

Higgins, B. «Pôles de croissance et pôles de développement comme concepts

opérationnels.» **Cahiers V. Pareto:** no. 24, 1971.
Hoselitz, B.F. «Industrial Integration Among Developing Countries.» **Asian Industrial Development News:** no. 2, 1967.
Houssiaux, J. «Quasi- intégration, croissance des firmes et structures industrielles.» **Revue économique:** no. 3, 1957.
Les informations: no. 1556, 10 Mars 1975.
International Labour Office. «Comment déterminer si le niveau de l'emploi dans les pays en voie de développement est adéquat.» **Journal de la Planification et du Développement:** no. 5, 1972.
International Labour Office. «Eléments d'une stratégie d'expansion de l'emploi dans les pays un voie de développement.» **Journal de la Planification et du Développement:** no. 5, 1972.
International Labour Office.«La Mesure du sous-emploi.»**Revue Internationale du Travail:** v. 36, no. 4, Octobre 1957.
Jaber, J.A. «The Relevance of Traditional Integration Theory to Less Developed Countries.» **Journal of Common Market Studies:** March 1971.
Jeune Afrique: no. 798, 23 Avril 1976.
Jeune Afrique: no. 802, 21 Mai 1976.
Jeune Afrique: no. 804, 4 Juin 1976.
Johnson, Harry G. «L'Influencedu progrès technique dans les changements dans les coûts comparés.» **Cahiers de l'I.S.E.A.:** Série P, no. 11/1.
Johnson, Harry G. «Préférences commerciales, accords régionaux et développement économique.» **Revue économique:** no. 6, 1966.
Lepage, H. «Les Circuits de l'or arabe.» **Entreprise:** 27 Septembre 1974.
Lewis, John P. «Les Travaux publics comme solution aux problèmes du paupérisme: possibilités nouvelles d'un remède ancien.» **Journal de la Planification et du Développement:** no. 5, 1972.
Little, I. M. D. «Regional International Companies as an Approach to Economic Integration.» **Journal of Common Market Studies:** December 1966.
Lobel,E. «Liquidités internationales et éléments d'une politique monétaire de l'Afrique.» **Le Mois en Afrique:** Mai 1969.
Lundström, H. «Mouvements de capitaux et intégration économique.» **Revue économique:** no. 6, 1966.
Makhlouf, E. «Structures agraires et modernisation de l'agriculture dans les plaines du kef.» **Cahiers de C.E.R.E.S.:** 1968.
Manolin, F. «Perspectives d'une intégration économique latino-américaine.» **Tiers- Monde:** Janvier- Juin 1963.
Marchal, André. «La Régionalisation du marché mondial.» **Revue économique:** no. 6, 1966.
Marchal, André. «Vers l'unification politique par l'unification économique.» **Revue de la Société et Etudes et d'Expansion:** Mai- Juin 1967.
Marjolin, R. «Coopération intergouvernementale et autorité supranationales.» **Revue économique:** no. 2, 1958.
Martin, J.M. «L'Avènementdu complexe agro-industriel.» **CERES:** v. 5, no. 6,

Novembre- Décembre 1972.
Maurice, P. «L'Acutualité du problème des transferts internationaux; les perfectionnements théoriques récents.» **Revue économique:** no. 5, 1966.
«Les Mécanismes de dépendance économique en Europe de l'Est.» **Projet:** Mars 1977.
Michalet, Ch. A. «La Politique de financement de l'entreprise multinationale.» **Economies et Sociétés:** Juin- Juillet 1972.
Mikessel, R.E. L'Applicationde la théorie des unions douanières aux accords entre pays en voie de développement.» **Cahiers de l'I.S.E.A.:** Série P, no. 11/2, Novembre 1965.
Le Monde: 26 Mars 1976.
Le Monde: 30 Avril 1976.
Le Monde: 13 Mai 1976.
Le Monde: 19 Mai 1976.
Le Monde: 26 Mai 1976.
Le Monde Diplomatique: Avril 1975.
M'rabet, Fadela et Maurice T. Maschino. «La Tunisie vingt ans après.» **Le Monde Diplomatique:** Décembre 1975.
Narrain, D. «Ratio of Interchange Between Agricultural and Manufactured Goods in Relation to Capital Formation in Under- developed Countries.» **Indian Economic Review:** August 1957.
Narretti, J. «Latin American Economic Integration: A Survey of Recent Literature.» **Journal of Common Market Studies:** v. 4, no. 2, December 1965.
Le Nouvel Economiste: no. 21, 8 Mars 1976.
Le Nouvel Observateur: 17 Avril 1976.
Page, A. «L'Investissementintellectuel.» **Tiers- Monde:** Janvier- Fevrier 1962.
Pantard, A. «Le Maghreb, mythe ou réalité.» **Le Mois en Afrique:** Janvier 1967.
Passet, R. «Sciences neutres et pensée engagée.» **Cahiers V. Pareto:** no. 24, 1971.
Patel, I.G. «La Politique du commerce et des paiements adaptée aux économies en voie de développement.» **Cahiers de l'I.S.E.A.:** SérieP, no.11/2, Novembre 1965.
«Les Pays exportateurs de pétrole et l'aide au Tiers- Monde.» **Problèmes éco - nomique:** no. 1392, 16 Octobre 1974.
de Perno, Molanssena J.L. «Stratégie des grandes firmes et conditions de la croissance généralisée.» **Economies et Société:** Juin 1971.
Perroux, François. «Intégration économique. Qui intègre? Au bénéfice de qui s'opère l'intégration?» **Economie appliquée:** v. 19, no. 3-4, Juillet- Décembre 1966.
Perroux, Françoix «Note sur la notion de pôle de croissance.» **Economie appliquée:** v. 8, no. 1, Janvier 1955.
Prate, A. «Marché commun et politique régionale.» **Revue d'économie politique:** Janvier- Février 1964. (Numéro spécial).
Problèmes économiques: no. 1356, 23 Janvier 1974.
Problèmes économiques: no. 1392, 16 Octobre 1974.
Rodenko, G. «Les Causes du retard économique de certains peuple.» **Etudes éco -**

nomiques:no. 124- 125.
Rosenstein- Rodan, P.N. «Les Besoins de capitaux dans les pays sous-développés.» **Economie appliquée:** Janvier- Juin 1962.
Rosenstein- Rodan, P.N. «Chômage et sous-emploi déguisé de l'agriculture.» **Economie et Statistiques Agricoles:** v. 6, no. 7-8, Juillet- Août 1957.
Rostas, L. «Industrial Production, Productivity and Distribution in Britain, Germany and the U.S.A.» **Economic Journal:** April 1943.
Sabato, J. A. et N. Botana. «La Science, la technique et l'avenir de l'Amérique Latine: analyse et stratégie.» **Revue du Tiers- Monde:** v. 47, Juillet- Septembre 1971.
Sachs, Ignacy. «Eco-dévélopper.»**CERES:** Novembre- Décembre 1974.
Sachs, Ignacy. «Neuf paradoxes sur la prospective du Tiers- Monde » **Revue du Tiers- Monde:** v. 12, no 47, Juillet- Septembre 1971.
Saint-Paul, Raymond. «Quelques problèmes de definition et de mesure de la capacité excédentaire.» **Revue économique:** v. 17, no. 5, Septembre 1965.
Sakamoto, J. «Industrial Development and Integration of Under-developed Countries.» **Journal of Common Market Studies:** v. 7, no. 4, June 1969.
Sanan, F. «La Coopération économique arabe.» **L'économie et les finances des pays arabes:** Avril 1970.
Scitovsky, Tibor. «Two concepts of External Economies.» **Journal of Political Economy:** v. lxii, no.2, April 1954.
Segal, D. «On Making Customs Unions Fair: An East African Example.» **Yale Economic Essays:** v. 10, no.2, 1970.
Séraydarian, Léda. «Exode des compétences des pays arabes .»**Proche-Orient, Etudes économiques:** no. 73, May- Aout 1972.
Sicard, C. « L'Elévation constante des masses critiques de production:conséquences sur l'évolution du commerce mondial et des structures industrielles.» **Industrialisation et productivité:** Bulletin no. 20, 1973.
Sicard, C. «Examen des possibilités de coopération entre les pays maghrébins dans le domaine de l'industrie automobile.» **Industrialisation et productivité:** Bulletin no. 20, 1973.
Sicard, C. «Le Projets industriels multinationaux: intérêt et justification économique.» **Industrialisation et productivité:** Bulletin no. 20, 1973.
Sid Ahmed, A. «L'économie arabe à l'heure des surplus pétroliers.» **Economies et Sociétés:** v. ix , no.3, Mars 1975.
Sid Ahmed, A. «Théorie et pratique de l'endettement extérieur: le cas des pays en voie de développement.» **Cahiers de l'I.S.E.A.:** Série P, no. 21, 1973.
Simonot, Ph. «Le Chemin de Ryad passe-t-il par Washington?» **Le Monde:** 31 Janvier 1974.
Simonot, Ph. «Pétrole, monnaie et... chiffons de papier.» **Le Monde:** 7- 8 Octobre 1973.
Stamper, B.M. «La Politique démographique dans les plans de développement économique.» **Problèmes économiques:** no. 1356, 23 Janvier 1974.
Tarapore, S.S. «Transmission of Technology to Developing Countries.» **Finance and Development:** v.9, no. 2, June 1972.

Teilhac, E. «Le Pétrole dans l'économie du Moyen-Orient.» **Economie appliquée:** no.4, 1954.

Teitel, Simon. «Economies of Scale and Size of Plant: The Evidence and the Implications for Developing Countries.» **Journal of Common Market Studies:** v. xiii, no. 1-2, 1975.

Temmam, A. «Les Pays arabes en face des problèmes monétaires internationaux.» **Bulletin Mensuel de la Banque Nationale Algérienne:** Janvier 1974.

Temmam, A. «Pour une unité monétaire arabe: fondement des transactions pétrolières internationales.» **Bulletin Mensuel de la Banque Nationale Algérienne:** Mars 1974.

Tinbergen, J. «Le Tiers- Monde et la Communauté Internationale.» **Revue Tiers-Monde:** v. 12, no. 47, Juillet- Septembre 1971.

Triffin, R. «Convertibilité monétaire et intégration économique.» **Economie appliquée:** Octobre- Décembre 1956.

Triffin, R. «Intégration économique européenne et politique monétaire.» **Revue d'économie politique:** Novembre- Décembre 1960.

Triffin, R. «La Monnaie et le marché commun. Politiques nationales et intégration régionale.» **Cahiers de l'I.S.E.A.:** no. 47, Décembre 1958.

Triffin, R. «Plaidoyer pour la création de centres régionaux de réserve.» **Revue Direction:** Avril 1967.

United Nations. Economic and Social Office. Beirut. «La Croissance économique et le niveau de qualification de la population active dans divers pays du Moyen-Orient.» **Proche-Orient, Etudes économiques:** no. 73, Mai- Août 1972.

Uri, P. «Harmonisation des politiques et fonctionnement du marché.» **Revue économique:** no. 2, 1958.

Vaneck, J. «Protection tarifaire des industries naissantes. Subventions et bien-être économique.» **Revue économique:** no. 6, 1966.

Vernieres, Michel. «Disponibilités en main-d'œuvre qualifiée et objectifs de développement.» **Proche-Orient, Etudes économiques:** no. 73, Mai- Août 1972.

Vernieres, Michel. «Emploi, main d'œuvre et objectifs d'industrialisation.» **Proche-Orient, Etudes économiques:** no. 74, Septembre- Décembre 1972.

Vernon, R. «Influence of National Origins on the Strategy of Multinational Enterprise.» **Revue économique:** Juillet 1972.

Von Erfa, R. «L'Intégration verticale: son importance et sa valeur en relation avec le développement et les problèmes structurels de l'agriculture.» **Réforme agraire:** no.2, 1965.

Weiller, J. «Les Degrés de l'intégration et les chances d'une zone de coopération internationale.» **Revue économique:** no. 2, 1958.

Weiller, J. «Difficultés monétaires et relations économiques internationales.» **Bulletin de la Banque Nationale de la Belgique:** 1958.

Weiller, J. «Unions monétaires et rapports de coopération internationale dans un monde en transition: l'exemple de l'union monétaire ouest-africaine.» **Revue économique:** no. 2, Mars 1963.

فهرس عام

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

(A)

(B)

Books

(C)

(D)

(N)

(O)

(P)

Periodicals